الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة -

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

(دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990 – 2006)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير
فرع: تجارة دولية

من إعداد الطالب:
عبد الغفار غطاس

تحت إشراف:
الدكتور بلقاسم زايري

لجنة المناقشة

الدكتور أحمد لعمى ..... رئيساً

الدكتور بلقاسم زايري ..... مقرراً

الدكتور محمد قويدري..... عضواً

الدكتور عبد اللطيف مصيطفى ..... عضواً

السنة الجامعية:2009 /2010

إهداء

أحمد الله العلي الكريم الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

روح والدي الذي أرجو من الله أن يتغمده برحمته الواسعة

إلى أمي أطال الله في عمرها

إلى مشرفي على هذا العمل بلقاسم زايري

و إلى كل أفراد عائلتي و أصدقائي

شكر و تقدير

بعد الحمد لله و الثناء عليه على ما وهبنيه من نعمة العقل و العلم

أتقدّ بشكري الجزيل إلى كل من كان له الفضل عليّ بعد الله تعالى

في إنجاز هذا العمل المتواضع

الذي نرجو من الله تعالى أن يكون خالصاً لوجهه الكريم

و أخص بالذكر في هذا أستاذي الكريم

المشرف على هذا العمل بلقاسم زايري على توجيهاته التي كانت سندا و عونا

لي

خلال إنجازي لهذا العمل، و كل أساتذتي و من كان له الفضل علي

و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

فهو وليّ و متوكّلي لكل توفيق.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة -

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

(دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990 – 2006)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير
فرع: تجارة دولية

من إعداد الطالب:
عبد الغفار غطاس

تحت إشراف:
الدكتور بلقاسم زايري

لجنة المناقشة

الدكتور أحمد لعمى ..... رئيساً

الدكتور بلقاسم زايري ..... مقرراً

الدكتور محمد قويدري..... عضواً

الدكتور عبد اللطيف مصيطفى ..... عضواً

السنة الجامعية:2009 /2010

ملخص البحث:

تشير العديد من الأدبيات و الأبحاث النظرية و الكمية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة ما بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي. و من بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدية، سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات، إذ أدى انفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أهم الإختلالات على مستوى أسواقها، و تحقيق معدلات عالية من النمو و بالتالي تحقيق الرفاهية و القضاء على البطالة. و في هذا المجال حاولت الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح. و لقد ظهر ذلك من خلال العديد من الإصلاحات التجارية التي قامت بها الجزائر، و العديد من المؤسسات التي تم إنشاؤها لتأطير هذا الانفتاح و العديد من التشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية.و لتحليل و توضيح كل ذلك ، نطرح السؤال الإشكالية التالية:

ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ؟

(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990–2006)

و حيث تناولنا دراسة الموضوع بالشكل التالي:

الجانب النظري: تناولنا فيه بالدراسة مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية، مع إبراز دور المؤسسات و المنظمات الدولية التي تتولى دعم التحرير التجاري المؤدي إلى النمو في البلد.

أما القسم التطبيقي: فتم خلاله دراسة حالة الجزائر بتتبع تجارتها الخارجية و مختلف الإصلاحات التي عرفتها ، ثم تناولن بالتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في ذلك مع محاولة تطبيق نموذج رياضي لتوضيح العلاقة المدروسة في الدراسة محل البحث.

الكلمات المفتاح: النمو الاقتصادي – التجارة الخارجية – الصادرات – الواردات.

Résumé du projet intitulé:

De nombreux déontologies recherches théoriques et quantitatives dans le domaine de commerce extérieur indiquent l'existence d'une relation entre la libération de cette dernière et la croissance économique, et parmi les exemples majors dans ce domaine, l'expérience des pays naissants qui s'appuient sur des politiques commerciales non restreintes qui leur permettent la réalisation d'une grande amélioration dans la plupart paramètres macro-économique.

L'ouverture des marches de ces pays provoque le traitement de principaux défauts au niveau de leurs marches et la réalisation de plus grands taux de croissance et par conséquent la réalisation confort et la réduction du chômage; l'Algérie a essayé, dans ce domaine et après la libration de sa commerce extérieur, d'agrandir les intérêts de cette ouverture et cela apparait en l'appliquant divers réformes commerciales et la création de plusieurs entreprises pour encadrer l'ouverture et de nombreux législations adoptées pour un climat favorable de la commerce extérieur. Et pour l'analyse et clarification on de tous cela, on pose la problématique suivante:

Quelle est l'influence de la libération de la commerce extérieur sur la croissance économique?
(L'étude de cas de l'Algérie entre 1990 et 2006)

On a procédé ainsi:

le coté théorique: on a traité par étudie les différentes notions concernant la croissance économique et la libration de la commerce extérieur.

le coté pratique: on a étudie le cas d'Algérie en suivant; sa commerce extérieur et les déférentes reformes qu'elle a en, et puis on a abordé par analyse certains paramètres macro-économique. On a appliqué aussi une méthode mathématique pour clarifier la relation étudie.

Mots clé: Commerce Extérieur – Exportation – Importation – Croissance Economique.

إهداء

أحمد الله العلي الكريم الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

روح والدي الذي أرجو من الله أن يتغمده برحمته الواسعة

إلى أمي أطال الله في عمرها

إلى مشرفي على هذا العمل بلقاسم زايري

و إلى كل أفراد عائلتي و أصدقائي

شكر و تقدير

بعد الحمد لله و الثناء عليه على ما وهبنيه من نعمة العقل و العلم

أتقد بشكري الجزيل إلى كل من كان له الفضل عليّ بعد الله تعالى

في إنجاز هذا العمل المتواضع

الذي نرجو من الله تعالى أن يكون خالصاً لوجهه الكريم

و أخص بالذكر في هذا أستاذي الكريم

المشرف على هذا العمل بلقاسم زايري على توجيهاته التي كانت سندا و عونا لي

خلال إنجازي لهذا العمل، و كل أساتذتي و من كان له الفضل علي

و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

فهو وليّ و متوكّلي لكل توفيق.

الفهرس

الفهرس

الإهــداء .....

شكـر و تقديـر .....

الفهـرس I

قائمة الجداول و الأشكال v

المقدمــة العامــة ..... أ- ز

الفصل الأول: مـاهية النمـو و التنميــة الاقتصــادية

مقدمـة 02

المبحث الأول: المفاهيم و العوامل المحددة للنمو و التنمية الاقتصـــــادية 03

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي 03

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية 04

المطلب الثالث: عناصر ومحددات النمو الاقتصادي 06

المطلب الرابع: خصائص النمو الاقتصادي(الخصائص الست لكزنتس عن النمو الاقتصادي) .. 10

المبحث الثاني: مقاييس و معايير النمو و التنمية الاقتصــادية 11

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل)..... 11

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية 13

المطلب الثالث: المعايير الهيكلية 14

المبحث الثالث: استراتيجيـات النمو و التنمية الاقتصادية 14

المطلب الأول: إستراتيجية النمو المتوازن 14

المطلب الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن 15

المبحث الرابع:الأساس النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي 16

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية..... 16

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجـارة الخارجية..... 19

المطلب الثالث: النظرية الحديثـة في التجـارة الخارجية..... 22

المطلب الرابع: نظريات التجـارة الخارجية القائمة على أساس التفوق التكنولوجي..... 25

خلاصـة الفصل الأول 30

الفصل الثاني: الدول النامية في التجارة الدولية

مقدمة 32

المبحث الأول: وضعية الدول النامية في التجارة الدولية 33

المطلب الأول: تقسيمات الدول النامية 33

المطلب الثاني: التباينات و الاختلافات الهيكلية للاقتصاديات النامية 35

المطلب الثالث: الخصائص المشتركة للدول النامية 39

المطلب الرابع: أوجه و متطلبات النمو و التنمية الاقتصادية الحديثة في الدول النامية 46

المبحث الثاني: السياسات التجارية و الاستراتيجيات الإنمائية في الدول النامية 49

المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية 49

المطلب الثاني: السياسات التجارية الوطنية و المفاضلة بين الحماية و الحرية 58

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الإنمائية في الدول النامية 59

المطلب الرابع: معيار المفاضلة و الاختيار بين الاستراتيجيات الإنمائية 67

المبحث الثالث: أهمية التجارة الدولية في الدول النامية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية 70

المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي 71

المطلب الثاني: الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الدول النامية 75

المبحث الرابع: منهجية تحرير التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية 77

المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الخارجية 77

المطلب الثاني: التوقيت الاقتصادي و التسلسل الزمني لبرنامج تحرير التجارة الخارجية 80

المطلب الثالث: دور الحكومة في عملية تحرير التجارة الخارجية 83

خلاصة الفصل الثاني 85

الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية و الدول النامية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد

مقدمة 87

المبحث الأول: تحرير التجارة الدولية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات (GATT) 88

المطلب الأول: ماهية الجات (تعريف، مبادئ، أهداف، الانجازات و دورات الجات) 88

المطلب الثاني: جولة الأورغواي (1976- 1993) 94

المطلب الثالث: انجازات و نتائج جولة الأورغواي 95

المبحث الثاني: تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة 11

المطلب الأول: ماهية المنظمة التجارة العالمية (تعريف، مبادئ، أهداف، هيكل المنظمة) 101

المطلب الثاني: المؤتمرات الوزارية و القضايا الرئيسية المطروحة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف 103
المبحث الثالث: التحديات الجديدة المفروضة على الدول النامية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد 105
المطلب الأول: التحول النوعي في مفهوم تحرير التجارة العالمية تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة 105
المطلب الثاني: الشروط الجديدة لتفعيل مشاركة الدول النامية في المفاوضات التجارية العالمية . 106
المطلب الثالث: تحرير التجارة العالمية و جهود الدول النامية في تحقيق النمو الاقتصادي 108
خلاصة الفصل الثالث 109

الفصل الرابع: دراسة حالة التجارة الخارجية في الجزائر (1970- 2006)

مقدمة 111
المبحث الأول: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر 112
المطلب الأول: مرحلة رقابة الدولة لقطاع التجارة الخارجية (1962-1969) 112
المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989) 119
المطلب الثالث: مسار الجزائر مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التعديل الهيكلي 127
المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر 140
المطلب الأول: الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية 141
المطلب الثاني: المؤسسات الوطنية المكلفة بتسيير و ترقية التجارة الخارجية 153
المبحث الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات العالمية (منظمة التجارة العالمية و الشراكة الأورو- متوسطية) 159
المطلب الأول: الجزائر و منظمة التجارة العالمية 159
المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروبية – الجزائرية..... 166
المبحث الرابع: تطور الناتج الوطني الإجمالي و مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال (1990-2006) 190
المطلب الأول: تطور الناتج الوطني الإجمالي (PIB) خلال الفترة (1990-2006) 190
المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2006) 194
المطلب الثالث: تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة (1990-2006) .. 198
المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية الجزائرية مع العالم لسنتي (2006 – 2007) 205

المبحث الخامس: الدراسة القياسية لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة (1970 – 2006) 210
المطلب الأول: تقدير العلاقة بين الصادرات الكلية (X) و الواردات الكلية (M) مع الناتج الوطني الخام PIB 210
1. تقدير معادلة الانحدار لكل من X, M, PIB 210
2. التفسير الإحصائي للعلاقة بين الصادرات و نمو PIB 211
3. التفسير الاقتصادي للعلاقة بين الصادرات و نمو PIB 216
خلاصة الفصل الرابع 218
الخاتمة العامة 220
الملاحق 226
الملحق (01) 227
الملحق (02) 229
قائمة المراجع 230

قائمـــــة الجـــداول و الأشكال و الملاحق

قائمـــــة الجـــداول

الرقم	عنوان الجـــدول	الصفحة
01	توزيع عدد السكان في الدول النامية 1997	
02	توزيع القوى العاملة و المساهمة في الناتج الإجمالي في القطاعين الزراعي و الصناعي	
03	معدلات البطالة المقترحة في بعض الدول النامية	
04	عدد السكان وقوة العمل والإنتاج في المناطق المتقدمة وأقل تقدما(1995-1997)	
05	تطورات و نتائـج المفـاوضات في الجـات خلال الفترة (47- 1993)	
06	الدراسات و التقديرات لزيادة الدخل العالمي الناتجة عن تحرير التجارة العالمية طبقا لنتائج جولة الأورغواي و اتفاقيات الجات الجديدة 1994	
07	توزيع الزيادات في الناتج الإجمالي العالمي	
08	نسب الزيادة في التصدير و الاستيراد نتيجة تحرير التجارة الدولية	
09	نسبة التفكيك التدريجي للحصص في قطاع المنسوجات و الملابس	
10	جدول المفاوضـــــات التجاريـــــة	
11	نسب الرسوم الجمركية للسلع بحسب أنواعها	
12	تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1963 – 1969)	
13	تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر في الفترة 1980- 1988	
14	تطور الديون الخارجية للجزائر خلال فترة الثمانينات	
15	المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقات الاستعداد الائتماني	
16	تطور معدلات سعر الصرف الدولار مقابل الدينار خلال الفترة (1986- 2000)	
17	تطور المعدلات المتوسطة للحقوق الجمركية خلال الفترة (1980- 1999)	
18	المعدل المتوسط للحقوق الجمركية حسب القطاعات الاقتصادية (معدل الحقوق الجمركية غير الحسابية و كنسبة مئوية)	
19	توزيع الوضعيات الجزئية التعريفية حسب المعدل و مجموعات السلع	
20	موجز التعريفات الجمركية لبلدان المغرب العربي	
21	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال فترة التسعينات (1990-2000)	
22	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1978- 1996	
23	رزنامة عملية توزيع عملية التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي وفق القوائم المتفق عليها	
24	يوضح عدد المنتجات الزراعية الواردة في البرتوكول الثاني الخاضعة للتحرير	
25	أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار التبادل الحر و الآليات المتبعة في ذلك	
26	بنية التبادلات الخارجية الجزائرية بحسب المناطق الجغرافية المتعامل معها خـــلال 2007	
27	الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات الخارجية و حصة الاتحاد الأوروبي في واردات الدول المتوسطية	
28	تطور حصيلة الجباية الجمركية خلال الفترة 1993 – 2004	

29	الإيرادات من الجباية الجمركية الجزائرية خلال الفترة (2005 – 2009)	
30	الخسارة الجبائية من جراء التفكيك الجمركي لبعض الدول المتوسطية	
31	تطور PIB بالقيم الجارية و الثابتة خلال الفترة (1990 – 2006)	
32	تطـور مؤشرات ميزان التجــارة الخارجيـة و نسب النمــو فيهـا خلال الفترة (1990-2006)	
33	تطــور الهيكل السلعـي للصـادرات خـلال الفترة (1990-2006)	
34	تطــور الهيكل السلعــي للواردات خلال الفترة (1990-2007)	
35	توزيــع نسب الواردات بحسب الدول الممونـة للجزائـر خــلال 2006 – 2007	
36	تــوزيع نسب الصــادرات بحسب الدول المتعاملـة مع الجزائــر خــلال 2006 – 2007	
37	مصفوفة الارتباط لكل من المتغيرات PIB, X, M	
38	نتائج تقدير نموذج الصادرات- الواردات مع PIB	
39	نتائج التقدير بإدخال اللوغاريتم على النموذج	
40	نتائج تقدير النموذج بالترجيح بواسطة الانحرافات المعيارية	
41	نتائج التقدير للنموذج المصحح بعد الاستبعاد للمتغيرات غير المعنوية	
42	معاملات التقدير للمتغيرات المستبعدة من النموذج المصحح	

قائمــة الأشكــال

الرقم	عنوان الشكـل	الصفحة
01	يوضح دورة حياة المنتج	
01	يوضح أثر التغير التكنولوجي على كل من قطاعي الزراعة و الصناعة	

02	يوضح هيكل الصادرات العالمية (% المنتجات الأولية و المصنعة)	
03	رسم بياني يوضح الحالات الثلاثة للعلاقة بين سعر الصرف الفعال و الاستراتيجيات الإنمائية	
04	يوضح تسلسل عناصر تحرير التجـارة الخارجيـة	
05	شكل بياني يوضح تطور الميزان التجاري بالأسعار الجارية خـلال الفترة 1963- 1969	
06	رصيد الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي خلال 96-2004	
07	تطور الناتج الإجمالي الخام خلال الفترة (1990-2006)- (بالأسعار الجارية)	
08	تطور الصـادرات، الواردات و الميـزان التجـاري خـلال الفترة (1990-2006)	
09	رسم بياني يوضح توزيع نسب الواردات بحسب الدول المتعاملة مع الجزائر	
10	رسم بيـاني يوضح توزيع نسب الصادرات بحسب الدول المتعاملـة مع الجزائـر خـــلال 2007	

قائمـــــة الملاحـــــق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	يوضح تقسيم الدول النامية حسب مجموعات الدخل (نظام توصيف OECD)	
02	يوضح المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة وأهم نتائجها	

المقدمة العامة

مقدمـة:

يشهد الاقتصاد العالمي في ال وقت الحالي عدة تحولات مست جل الجوانب المتعلقة بمناحي الحياة بمختلف أنواعها الاقتصادية و الاجتماعية و أخرى، فبانتهاء مؤتمر بريتون وودز و خروجه بتشكيل مؤسستي البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي في 1947 تغيرت الموازين في الاقتصاد العالمي، ثم تبعه بعد ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995، و التي كانت نتيجة جولات عديدة من الاتفاقيات العامة للتعريفة و التجارة، و بهذه المنظمة بدأت تتضح معالم النظام العالمي التجاري الجديد، و بهذا الحدث البارز في منظومة الاقتصاد العالمي أحدثت عديد التغيرات على مستوى القطاعات الاقتصادية و خاصة المعاملات في ميدان التجارة الخارجية، و في نفس المجال قامت منظمة التجارة العالمية برسم خطط و برامج تقوم على تحرير التجارة الخارجية بين الأقطار المختلفة من العالم بدعوى إلغاء كل القيود التي تعترض مسار و حركة العوامل الإنتاجية كرأس المال و العمالة و حركة السلع و البضائع ، بالإضافة إلى قطاع الخدمات الذي ظهر الاهتمام به حديثاً، و المنظمة العالمية بهذا كله تسعى إلى العمل على تحقيق هذه الأهداف، لما لدعاوى التحرير من فائدة على الاقتصاديات الوطنية و الدولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

و على هذا الأساس تشير العديد من الأدبيات و الأبحاث النظرية و الكمية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة ما بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي. و من بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدي ـة، سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات، إذ أدى انفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أهم الاختلالات على مستوى أسواقها، و تحقيق معدلات عالية من النمو و بالتالي تحقيق الرفاهية و القضاء على البطالة. و في هذا المجال حاولت الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح. و لقد ظهر ذلك من خلال العديد من الإصلاحات التجارية التي قامت بها الجزائر، و العديد من المؤسسات التي تم إنشاؤها لت أطير هذا الانفتـاح و العديد من التشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجـال التجـارة الخارجيـة.

إشكاليـة الموضـوع:

من خلال هذا الموضوع سنتطرق إلى العلاقة الموجودة بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الدول النامية و بخاصة الجزائر، و لهذا سيتم في هذا البحث الإجابة على السؤال التالي:

ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ؟

و كمحاولة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟
- كيف يتم تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؟
- ما هي وضعية الدول النامية في الاقتصاد العالمي؟
- كيف يمكن دراسة و تتبع أثر عملية التحرير من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الوطني؟
- و هل من علاقة بين الزيادة في الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي؟
- ما مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤلات السابقة الذكر نطرح الفرضيات التالية:

- هناك علاقة طردية بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.
- تعتبر التجارة الخارجية عنصراً أساسياً في التخصص و تقسيم العمل الدولي.
- يؤثر النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية سلباً أو إيجاباً على الدول النامية بدرجات متفاوتة.
- تتمكن الدول النامية من الاستفادة من النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية، لكنها تواجه تحديات جديدة في ظل هذا النظام.
- تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي بذلت مجهودات كبيرة للرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال الإصلاحات المتعاقبة التي قامت بها في هذا القطاع.
- تأثير العوامل الاقتصادية الأخرى على النمو الاقتصادي ثابتة.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في التعمق في مواضيع التجارة الخارجية.
- معرفة علاقات التأثير و التأثر بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في الموضوع محل الدراسة (الصادرات، الواردات و الناتج الوطني).
- محاولة تتبع مسار تطور وضعية الميزان التجاري و علاقته بالعالم الخارجي.
- محاولة بناء أساس للمشكلات في الاقتصاد الوطني.
- قلة الموضوعات التي تستهدف مجال التجارة الخارجية بالتحليل.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

- دراسة: David Dollar, Aart Kray (April 2002), Institution, Trade and Growth, (April 2002) ، و هي دراسة تهتم بأثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية و النمو الاقتصادي من جهة، و تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، و النتيجة التي خلصت إليها هذه الدراسة هي العلاقة ايجابية بين هذه العوامل ذلك أن المؤسسات ذات النوعية و الأداء الجيد بالإضافة إلى تمتع التجارة بقدر كبير من الأداء العالي تؤدي كلها إلى النمو الاقتصادي السريع.
- دراسة: Wacziarg Rmain, kanen Horn Welch Rmain, Trade liberalization and Growth: New Evidence، حيث أن هذه الدراسة تهتم بأثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي، و هنا نجد أن هذه الدراسة قامت بتحليل الاقتصاد الخارجي و الإصلاحات في السياسات التجارية للبلدان و أثرها على النمو الاقتصادي، و أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من مجموعة من الدول النامية ، و من بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو وجود أثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي و هذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية و هذه النتيجة تخص بعض الدول التي تم دراستها ضمن العينة الكلية.
- دراسة: Farroukh Nouzad, Jenifer.J.Powell, Openness, Growth and Development: Evidence from a Panel of Developing Contries, (2003). ، حيث أن هذه الدراسة تهتم بدراسة العلاقة بين الانفتاح، النمو و التنمية في البلدان النامية، و قد أجريت هذه الدراسة على عينة متكونة من مجموعة من البلدان النامية، و توصلت إلى وجود أثر ايجابي للانفتاح على كل من النمو و التنمية و هذا مرافق للفترة 1965 – 1990، بالإضافة إلى أن النمو يسهم إيجاباً في التنمية ك ون العكس غير متحقق.
- دراسة: Dan Ben-David, Trade, Growth and Disparity Among Nations (2000)، تهتم بدراسة أثر التجارة على النمو مع اختلاف الدخول في البلدان، و من خلال هذه الدراسة توصل إلى وجود تناقض في الدخول بين البلدان خلال السنوات المختلفة، لكن الدول التي نجحت التجارة فيما بينها كان لديها

مستوى من الدخول متقارب، إضافة إلى الدول التي تقوم بتحرير سياستها التجارية الدولية، و على العموم فإن ما توصلت إليه هذه الدراسة هو العلاقة الايجابية التي تربط التجارة الدولية و النمو الاقتصادي.

- دراسة: yi wu, li zeng, The Impact of Trade liberalization on the Trade balance in developing countries, January 2008 ، حيث أن هذه الدراسة تهتم بدراسة أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري في البلدان النامية خلال الفترة (1970-2004)، و ذلك من خلال تحليل كل من المؤشرات المتعلقة بالصادرات، الواردات و الميزان التجاري إلى الناتج الوطني للبلد و إجراء المقارنة بين هذه المؤشرات قبل و بعد القيام بعملية التجرير للتجارة الخارجية، و قد أجريت هذه الدراسة على عينة متكونة من 37 بلداً نامياً، حيث لوحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج الإجمالي تتزايد بعد تحرير التجارة الخارجية لدى 33 بلد، على خلاف ما يحدث في الأربعة بلدان الباقية، في الوقت الذي تتزايد فيه نسبة الصادرات إلى الناتج الإجمالي لـ 28 بلد على غرار 09 بلدان الباقية التي تشهد العكس، أما نسبة الميزان التجاري إلى الناتج الإجمالي تكون أكبر قبل تحرير التجارة عنه بعدها لدى 15 بلد في حين يسجل العكس لدى 22 بلد الباقية، و منه فإنه على العموم يمكن القول بالعلاقة القوية التي تربط بين تحرير التجارة و الميزان التجاري بمختلف مؤشراته إلى الناتج الإجمالي، فتكون إيجابية في معظم البلدان محل الدراسة على خلاف البلدان القليلة التي تظهر فيها العلاقة سلبية.

- دراسة: صوايلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية (2006)، و تهتم هذه الدراسة بدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1981-2002)، و قد استهدفت الدراسة 26 دولة نامية، و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية مباشرة بين الانفتاح و الدخل في العينة المدروسة، أما فيما يخص العلاقة بين الانفتاح و النمو الاقتصادي فإن العلاقة موجودة في بعض الدول فقط، و قد تبين أن العلاقة تكون سلبية في المراحل الأولى من الانفتاح ثم تأخذ بالايجابية في السنوات التالية.

أهداف الدراسة و أهميتها:

- محاولة بيان الجوانب المتعلقة بموضوع تحرير قطاع التجارة الخارجية.
- إبراز الآثار المترتبة على عملية التحرير التجاري في الاقتصاد الوطني.
- السعي نحو توفير المناخ للاستفادة من عملية تحرير التجارة الخارجية.
- توضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.
- بيان الآثار الايجابية لعملية تحرير التجارة الخارجية على الناتج الوطني و نصيب الفرد منه.

حدود الدراسة:

- الإطار الزماني: تم تناول الدراسة في الفترة الممتدة بين 1990- 2006.

- الإطـار المكاني: تستهدف الدراسة مجموعة البلدان النامية، مع التركيز على بلد واحد هو الجزائر.

المنهـج المتبـع فـي الدراسـة:

لغرض الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية سيتم الاعتماد على منهجين:

- المنهج التحليلي الوصفي و الذي يتناسب و الدراسة و خاصة عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية، بالإضافة إلى المنهج التاريخي و الذي قمنا باستخدامه لأجل تتبع مراحل تطور التجارة الخارجية و السياسية التجارية الخارجية للجزائر عب ر الفترات المتعاقبة.
- المنهـج الاحصائي بالنسبـة للدراسـة التطبيقيـة، و التي تناولت العلاقة بين كل من الصـادرات – الـواردات و الناتج الوطني الإجمالـي.

أدوات الدراسـة:

أثناء قيامنا بانجاز هذا البحث قمنا بالاستعانة بعدة أدوات و المتمثلة فيما يلي:

- اعتماد عدة مراجع بالغتين العربية و الأجنبية من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير و بحوث، ملتقيات وطنية و دولية.
- الاستعانة بشبكة الانترنيت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة و المعلومات التي يتعذر علينا الحصول عليها من المكتبات من خلال الاتصال بالجامعات الأجنبية ، مراكز الدراسات و المنظمات الدولية العاملة في الموضـوع محل البحث.
- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين و العاملين في المجال من أجل الاستشارة و طلب التوجيه.

خطـة الدراسـة:

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي و التدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان و لهذا قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** حيث تم فيه عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو و التنمية الاقتصادية، و كذا المقاييس و المعايير التي يتم من خلالها قياس و احتساب المؤشرات المتعلقة بهما، بالإضافة إلى دراسة الاستراتيجيات المتعلقة بالنمو و التنمية الاقتصادية، ثم في الأخير تم عرض الأساس النظري

للعلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي من خلال التطرق لآراء أبرز رواد المدارس الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المختلفة.

- **الفصل الثانـي:** تم في هذا الفصل التطرق إلى وضعية الدول النامية في التجارة الدولية و ذلك من خلال الحديث عن تقسيماتها، الخصائص المشتركة و أوجه و متطلبات النمو و التنمية فيها، ثم تطرقنا إلى السياسات التجارية و الاستراتيجيات الإنمائية في هذه الأخيرة، بالإضافة إلى تناول الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية في الدول النامية و منهجية عملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية في ذات الدول.
- **الفصل الثالث:** حيث خصصنا هذا الفصل للحديث عن تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، و هذا انطلاقا من خلال التدرج في الاتفاقيات المتعلقة بالموضوع بدءا من الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة GAAT إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC ، و في الأخير تطرقنا إلى أهم التحديات الجديدة المفروضة على الدول النامية في إطار هذا النظام الجديد للتجارة العالمية.
- **الفصل الرابـع:** خصصنا هذا الفصل للحديث عن الجزائر كحالة أو كعينة من الدول النامية التي خاضت تجربة في ميدان تحرير تجارتها الخارجية، و ذلك من خلال تتبع مسار تطور التجارة الخارجية بدءا من احتكار الدولة لها إلى غاية السعي إلى تحريرها عن طريق الإصلاحات و التشريعات التي تمس القطاع، مع التطرق إلى التحديات التي تواجه الجزائر من انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و كمحاولة لدراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي قمنا بعرض دراسة إحصائية قياسية للعلاقة التي تربط المتغيرين (الصادرات- الواردات/ الناتج الإجمالي).

صعوبـات الدراسـة:

من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث قلة المراجع في مكتباتنا التي تتناول بالبحث في هذه الموضوعات، و إن توفرت الكتب التي تتناول بالتحليل موضوعات التجارة الدولية إلا أنها تخلو من الجانب التقني الذي يتناول دراسة علاقات التأثير و التأثر بين المتغيرات، و أما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي فنجد شح المكتبة و ندرة المراجع فيها، كما لا ننسى الصعوبة التي تلقيناها في جمع البيانات والمعطيات الإحصائية

المتعلقة بموضوع البحث، و ذلك نظراً لتضاربها و شساعة الفارق فيها بين الجهات الرسمية المقدمة لها.

الفصل الأول

ماهية النمو و التنمية الإقتصادية

مقدمــة:

شهدت فترة الخمسينات و الستينات حصول الدول المستعمرة على استقلالها كثمرة لانتشار حركات التحرر الوطني، و في هذه الفترة بدأ الاهتمام بدراسة الأحوال الاقتصادية لهذه البلدان حديثة الاستقلال، و حيث اهتمت هذه الدراسات بالأسباب التي كانت وراء تخلف هذه البلدان، و من هنا كان الظهور لنظريات التنمية الاقتصادية بعد توفر إطار عام يضم هذه النظريات و منهجيات خاصة به، لذلك أصبح موضوع التنمية موضوع مستقل بذاته و فرع من فروع علم الاقتصاد السياسي، و لكن رغم هذا فإنه لا يعني وجود أفكار سابقة حول موضوع التنمية، فحيث نجد الطبيعيين و الكلاسيك اهتموا بموضوع النمو و الركود و التوازن و

الثروة، و من المفكرين الكلاسيك نجد كل من سميث، ريكاردوا و مالتس، و من الطبيعيين نجد كينيه، دي ميرابو و دي لافيير، و بعد هذه الأفكار ظهر تيار آخر أبعد الأضواء عن التنمية الاقتصادية و حل محله نتاج فكري آخر تصدره رواد المدرسة الحدية الرياضية (جيفونز، فالراس و منجر) ليصبح التحليل الرياضي أداة هامة من أدوات التحليل الاقتصادي.

و بعد الحرب العالمية الثانية و كنتيجة للدمار الحاصل في البلدان المستعمرة عاود الاهتمام مجددا لموضوعات التنمية و النمو و احتلت مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي من خلال الأفكار التي قدمها النيوكلاسيك (سولو، ميد و روبنسون) و المحدثين (فلنر، رستو و نيركسة) و ما يشار إليه هنا هو أن هؤلاء المفكرين جاؤا مسلحين بأدوات التحليل الرياضي المتقدم و أدوات التحليل الكينزي مما جعلها أكثر مصداقية و أشد جاذبية، و في الاتجاه الآخر كانت هناك مدرسة أخرى تستند إلى فكرة الفائض الاقتصادي و عملية إعادة الإنتاج لكارل ماركس و من روادها في فترة الستينات بول سويزى، بول بران، شارل بتلهايم و اوسكار لانج، و في نفس الفترة ظهرت مدرسة التبعية لتفسير ظاهرة التخلف التي كان من روادها المفكر المصري سمير أمين بنظريته عن المركز و المحيط، و تواصلت الأفكار و الاهتمام بموضوع التنمية و النمو الاقتصادي إلى وقتنا الحالي.

المبحث الأول: المفاهيم و العوامل المحددة للنمو و التنمية الاقتصاديـة:

تباينت تعاريف النمو الاقتصادي في أوساط الاقتصاديين، و ذلك بحسب انتماءاتهم و اتجاهاتهم الفكرية و المدارس التابعين لها، فبحسب نظرتهم للظاهرة محل الدراسة يختلف المفهوم، إذ نجد أغلب الاقتصاديين يميلون إلى تعريف النمو الاقتصادي على أنه يمثل في نفس الوقت التنمية الاقتصادية، في حين البعض يذهب إلى محاولة إثبات الفرق بين المصطلحين، و للتعرف على بعض من هذه التعاريف نورد في هذا العنصر مجموعة من التعاريف الواردة في هذا الميدان كما يلي:

المطلب الأول: مفهـوم النمـو الاقتصـادي:

- يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].

و من خلال هذا المفهوم يتعين أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يجب أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني، كما أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل، و بهذا نعتبر الاقتصاد الوطني[2] في حالة نمو إذا كان الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_1 أكبر منه للفترة الزمنية السابقة t_0، و نكتب:

$$Y_1 > Y_0$$

حيث أن:

Y_0: الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_0.

Y_1: الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_1.

و على ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة المتحققة في المدى الطويل أو البعيد.

و بهذا يتعين في هذا التحليل أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي كم السلع و الخدمات التي يحصل عليها بغض النظر عن نوعية تلك السلع و الخدمات، كما أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا بمعنى دون تدخل سلطات الدولة الحكومية فيه.

- أما حسب سيمون كزنتس فإن النمو الاقتصادي للدولة يعتبره بأنه: " الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها "[3].

المطلب الثاني: التنمية الاقتصاديــة:

يعتبر مفهوم التنمية من بين أهم المفاهيم في علم الاقتصاد، و يتجلى ذلك من خلال اعتبارها على أنها تشتمل مختلف عمليات التأسيس و التغيير المتضمنة في مختلف القطاعات، مع العمل على إحداث تغيير يأخذ عدة أبعاد و مستويات، بالإضافة إلى أن مصطلح التنمية يتشابك مع عدة مفاهيم أخرى مثل التخطيط و التقدم.

- فيرى جيرالد مايير(Gerald Maier) بأن: " التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن "[4].

---

[1] - أوقارة عبد الحليم، دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر (1969- 2002)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2006/2005، ص 43.

[2] - كلاوس روزو، ترجمة عدنان عباس علي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، جامعة قار يونس، بنغازي، 1990، ص7.

[3] - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية (ترجمة و تعريب: محمود حسن حسني و محمود حامد حمود)، المملكة العربية السعودية- الرياض- دار المريخ للنشر، 2006، ص175.

[4] - إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع، ط02، 1997، ص 50.

- و يعرف ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية كذلك على أنها: " تلك العملية المتعددة الأبعاد التي تشتمل على إعادة التنظيم و إعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي و النظام الاجتماعي، بالإضافة إلى التحسن في الدخول و الناتج، و تشتمل على التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية، الاجتماعية و الإدارية، و بالمثل إحداث تحسن في اتجاهات الناس، و في أغلب الحالات تمتد لتشمل عاداتهم و معتقداتهم، و في النهاية و على الرغم من أن التنمية عادة ما تعرف في سياق دولة معينة فإن تحقيقها على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاجتماعي الدولي "[5].

- و تعرف أيضاً بأنها: " عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال "[6].

- كما تعرف أيضاً بأنها: " العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي"[7].

- أما سعد الدين إبراهيم فيعرف التنمية بأنها " انبثاق و نمو كل الإمكانيات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع "[8].

أما عن التعاريف التي جاءت مبينة للفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية فنجدها:

- تعريف الاقتصادي الفرنسي دوفي الذي يعرف التنمية الاقتصادية على أنها: " عملية كمية تفرض التوسع في بنية إنتاج قائم، في حين أن النمو يقترح تغييرات نوعية في الإجراءات الاقتصادية و غير الاقتصادية "[9].

- و في نفس السياق جاء ويلنسكي (J. walinsky) ليعطي تعريف واسع و شامل للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى العمل على إبراز الفرق بين التنمية و النمو الاقتصادي فيقول: " إن التنمية الاقتصادية تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازدياداً إجمالياً في إنتاج السلع و الخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان، و يضيف في نفس السياق أن النمو الاقتصادي باعتباره عنصر مهم و أساسي في التنمية الاقتصادية إلا أنه ليس مرادفا تماماً للتنمية الاقتصادية و لا يكفي وحده لضمان تحقيقها "[10].

---

[5] - المرجع السابق، ص 121.

[6] - أوقارة عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[7] - محمد عبد العزيز عجمية و عبد الرحمان يسري، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 51.

[8] - سهير عبد الظاهر أحمد و محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1999، ص45.

[9] - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002، ص41.

[10] - إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 53.

- أما بونيه يقول " أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة، و تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة؛ في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالاً و واعياً، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة "[11].

- يأتي شومبيتر ليعتبر أن النمو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد، أما التنمية فهي تغير غير متصل و تظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة ".

- أما كندلبرجر فيقدم تفرقته فيقول " يعني النمو إنتاجا أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات و تغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، أما التنمية فتعني تغييرات في هيكل الإنتاج و تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية ".

و منه من خلال التعاريف السابقة للنمو و التنمية الاقتصادية يلاحظ أن هناك تعدد في المفاهيم، فمنهم من يعتبرهما رديف بعضهما البعض و منهم من يتعدى إلى القول بعدم تطابقهما و تلازمهما، و أن النمو رغم اعتباره عنصر أساسي للقيام بعملية التنمية إلا أنه لا يمثل العصب الوحيد فيها بل يتعداه إلى نواحي أخرى.

لذلك نخلص من هذا كله إلى تعريف النمو الاقتصادي على أنه: " الزيادة المتحققة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن، و يعتبر عنصر أساسي و مهم في التنمية الاقتصادية إلى جانب المجالات الاجتماعية، الهيكلية و التنظيمية ".

و من هذا كله يجدر القول إلى أن التنمية شيء شامل و النمو يعتبر جزء من عملية التنمية، و لا بأس من القول بتعريف الاقتصادي السويدي ميردال (Myrdal) الشامل لما جاء من تعريفات سابقة على أن: " **التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل** "[12].

المطلب الثالث: عناصر و محددات النمو الاقتصادي:

هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو، و حيث نجد من أهمها: تراكم رأس المال، رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي، حيث:

1. تراكم رأس المال (Capital accumulation):

و يشتمل على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض و المعدات المادية و الموارد البشرية، فالتراكم الرأسمالي ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي[13]، و عند العودة إلى مفهوم التراكم الرأسمالي لآدم سميث[14] نجده يميز بين أمرين يتأتيان من القيمة الإضافية التي ينتجها رأس المال، و التي تتوزع إلى توزيعين أحدهما للتراكم و يستفيد منه العمال المنتجون، و ثانيهما يمثل دخل لصاحب رأس المال (في شكل ربح أو ريع) يستفيد منه العمال غير المنتجين،

---

[11] - سهير عبد الظاهر أحمد و محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص39.

[12] - إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 54.

[13] - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 168 (بتصرف).

[14] - محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990 ص ص 134- 135.

و ذكر أن التوزيع الأول له من الأهمية في تطور المجتمعات- و هذا شأن المجتمعات المتطورة- في حين المجتمعات الفقيرة تميل أكثر إلى توزيع العوائد من رأس المال (الفائدة) قصد الإنفاق، لكن رغم هذا الطرح فإنه أُعتبر ضعيف من الناحية المنهجية التحليلية، و نجد في نفس المسعى ما ذهب إليه دافيد ريكاردوا إذ اعتمد على نفس القواعد التي أرساها سميث في تعريفه للتراكم الرأسمالي[15]، و بالتالي فإن فكرته تكون واضحة فهي تقوم على استمرارية الأصل الرأسمالي في الإنتاج لفترة زمنية قصيرة أو طويلة حسب طبيعة كل أصل من أصول رأس المال[16] ، و توالت فيما بعد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التراكم الرأسمالي، و هنا نذكر بفكرة كينز الذي ربط مفهوم رأس المال بالاستثمار الذي يتم تشغيله في الإنتاج ليدر عائدا أو دخلا في مرحلة لاحقة، و هنا ظهر مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال[17].

و بالتالي كون رأس المال يعتبر عنصر من عناصر النمو فهو بأي شكل من الأشكال يساعد في توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة، و يمكن أن نحدد العلاقة بين الناتج الوطني و رأس المال كما يلي:

$$\mathbf{Y = a.\ K} \quad \text{.....(01)}$$

حيث:

Y: الناتج الوطني.

K: رأس المال.

a: تمثل الإنتاجية المتوسطة لرأس المال.

و تعطى الإنتاجية المتوسطة لرأس المال كما يلي:

$$a = dy / dk$$

و منه يكتب النمو الاقتصادي كما يلي:

$$\Delta Y = a \,.\, \Delta k$$

و معدل نمو الناتج الوطني:

$$\Delta y/y = a \,.\, \Delta k/y$$

و حين تعويض (Y) بمقابلها في (01) نجد:

$$\mathbf{\Delta y/y = \Delta k/\ k}$$

و منه من خلال هذه المعادلة الأخيرة المتحصل عليها يمكن القول أن نمو الناتج الوطني (أو معدل النمو الاقتصادي) يساوي إلى نمو رأس المال باعتبار رأس المال العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية.

2. رأس المـال البشـري (Human Capital):

[15] - يمكن الإشارة إلى أن رأس المال عند ريكاردوا هو عبارة عن مال اقتصادي يساهم في خلق القيمة.

[16] - المرجع السابق، ص 136.

[17] - يعتبر كينز الكفاية الحدية لرأس المال أنها نسبة الإيرادات الصافية المتوقعة (الربح المتوقع) من بيع منتجات رأس المال.

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، و يعتمد هذا العنصر على السكان و على نوعية هؤلاء السكان [18]، فزيادة السكان في هذه الحالة إنما تعبر عن زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني، و بالتالي فإن الزيادة في هذا العامل و الاستثمار فيه لا بد أن يتوازن مع الزيادة في مقدار رأس المال المادي، حيث أن زيادة إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي و من ثم الإسراع في القيام بعملية التنمية، و منه يمكن أن نعبر عن هذه العلاقة بين العنصرين من خلال المعادلة التالية:

$$\mathbf{Y = I . L} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث:

Y: الناتج الوطني.

L: العمل (المعبر عنه برأس المال البشري).

I: تمثل الإنتاجية المتوسطة للعمل و تساوي الإنتاجية الحدية.

و تعطى الإنتاجية المتوسطة للعمل كما يلي:

$$I = dy / dL$$

و منه يكتب النمو الاقتصادي كما يلي:

$$\Delta Y = I . \Delta L$$

و معدل نمو الناتج الوطني:

$$\Delta y/y = I . \Delta L /y$$

و حين تعويض (Y) بمقابلها في (02) نجد:

$$\mathbf{\Delta y/y = \Delta L / L}$$

و منه باعتبار أن عنصر العمل هو العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية فإن النمو الاقتصادي يساوي إلى معدل نمو عدد السكان العاملين.

3. التقدم التكنولوجي (Technological Growth):

و هنا يعتبر بعض الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو العنصر الأهم في النمو الاقتصادي، فبفضل التقدم التكنولوجي يمكن إنجاز الأعمال بطرق جديدة و مستحدثة عنه في المهام التقليدية السابقة، و يرى البعض أن التقدم التكنولوجي يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أقسام أساسية هي:

- التقدم التكنولوجي المحايد أو التكنولوجيا المحايدة (Neutral Technological Progress).
- التقدم التكنولوجي (TP).
- التكنولوجيا الموفرة للعمل (LTP).

[18] - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 470.

- التكنولوجيا الموفرة لرأس المال (c.s TP).

و يكمن ملاحظة أثر التقدم التكنولوجي في القطاعات الاقتصادية على منحى إمكانيات الإنتاج في الشكل التالي:

شكل رقم(01): يوضح أثر التغير التكنولوجي على كل من قطاعي الزراعة و الصناعة

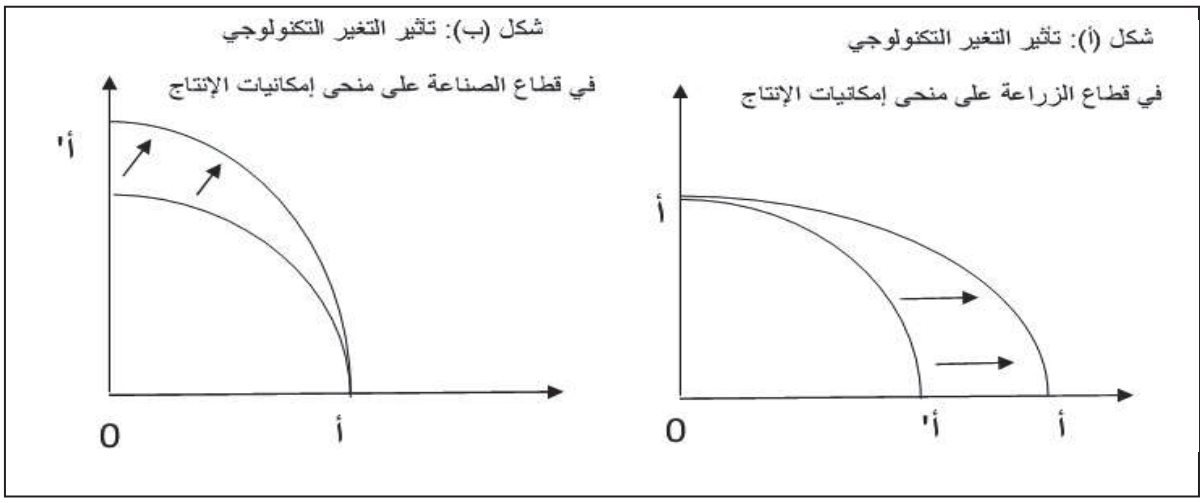

المصدر: ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 174.

و منه يمكن ملاحظة أنه بفضل إضافة عامل التكنولوجيا للقطاعين الزراعي و الصناعي كان التغير، و الأمثلة على عملية التقدم التكنولوجي المرتبطة بالنمو الاقتصادي (نمو الناتج) في الدول النامية تتضح من خلال التجربة التي قام العلماء في المعهد الدولي للأبحاث الزراعية بالفلبين خلال الستينات حين قيامهم بزرع حبة أرز مهجنة و المعروفة بـ **IR-8** أو الأرز المعجزة " Mircal rice " و التي مكنتهم من مضاعفة الإنتاج في العديد من دول جنوب شرق آسيا خلال سنوات قليلة، فالمنحنى السابق يمكننا من ملاحظة ذلك فالسلعة الزراعية يكون تحركها على منحنى الأفقي على خلاف منحنى السلعة الذي يكون تحركه على المنحنى العمودي، و كلاهما يدلان على التغير الايجابي الحادث في الإنتاج للسلعتين نتيجة إدخال العامل التكنولوجي.

بالإضافة إلى العوامل الأساسية المذكورة سابقا هناك عوامل أخرى يعمل الاقتصاديون على إدراجها ضمن العوامل التي تسهم بشكل أو بآخر في إحداث النمو الاقتصادي، و المتمثلة في ما يلي:

- **مدى توفر الموارد الأساسية (Resource naturale):** و تعرف على أنها العناصر التي لا دخل للإنسان في وضعها بل هي هبة من الخالق، و تتكون من الأرض و ما عليها و ما بداخلها، فهناك علاقة طردية بتوفرها و النمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الأخرى.
- **التخصص و تقسيم العمل و الحجم الكبير للإنتاج**[19]: حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية و الإنتاجية و تحسين الأداء، و توليد تكنولوجيا جديدة، و من ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

و كخلاصة لما سبق فإن كل هذه العناصر تعمل على التأثير على منحنى إمكانات الإنتاج الذي يعكس بدوره مستوى نمو الناتج الوطني و بالتالي الدخل الوطني.

[19] - نفس المرجع، ص471.

المطلب الرابـع: الخصائص الست لكزنتس[20] عن النمـو الاقتصـادي

إن النمو المتحقق في الدول المتقدمة يقودنا إلى رؤية الأسباب التي كانت وراء هذا النمو، و التي تعزى إلى عوامل اقتصادية و غير اقتصادية على أساس النمو طويل الأجل لهذه البلدان، ثم يكون النظر في مدى صلاحية أو توافق هذه العوامل مع الدول النامية.

فكزنتس بدأ بتوضيح خصائص النمو الاقتصادي للدول المتقدمة (معظمها) بعد إعطاء تعريف واضح للنمو الاقتصادي، و قد سبق ذكره في خلال الحديث عن مفهوم النمو الاقتصادي، و هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية، و هي[21]:

- إن استمرارية الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي و القدرة على توفير مدى واسع للنضج الاقتصادي.
- التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري و ليس كافي.
- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لا بد من وجود تعديلات مؤسسية و إيديولوجية، فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء (light bulb).

و بعد هذا التوضيح لكزنتس أورد الخصائص الست عن النمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة و هي:

1) المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني.
2) المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
3) المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي في الاقتصاد.
4) المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي و الاجتماعي.
5) ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية و المواد الخام.
6) يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

ما يلاحظ في الخصائص السابقة أن الخاصيتين الأولى و الثانية تجمع المتغيرات الاقتصادية، في حين الخاصية الثالثة و الرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي، أما الخامسة و السادسة فهما يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو الاقتصادي[22].

و مما يذكر في هذا المجال أن أهم الأسباب التي عملت على فشل مبادرات التنمية الاقتصادية في الخمسينات و الستينات هي عدم الاعتراف و الأخذ بعين الاعتبار القيمة المحدودة لخبرة الدول المتقدمة في النمو الاقتصادي، فحقيقة الأمر أن الوضع مختلف للدول النامية عنها في الدول المتقدمة، و كذلك فإن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية متباينة، و بالتالي فنظريات النمو الاقتصادي تكون بكل بساطة غير ملائمة لهذه

[20] - كزنتس عالم اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في اقتصاد لعام 1971 لعمله الرائد في قياس و تحليل النمو الاقتصادي للدخل الوطني في الدول المتقدمة.

[21] - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 175

[22] - لمزيد من التفصيل يرجع إلى: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق.

الدول، فجوهر هذه الاختلافات عند توضيحه حصره كزنتس في ثمانية أوجه، بين أنها نفسها تمثل أوجه و متطلبات النمو و التنمية الاقتصادية الحديثة في الدول النامية، و يمكن التعرف عليها في العناصر اللاحقة.

المبحث الثاني: مقاييس و معايير النمو و التنمية الاقتصادية:

انطلاقا من كون أن النمو الاقتصادي عبارة عن مقدار الزيادات الحاصلة في بعض المتغيرات الاقتصادية، فإن هذا يستدعي ضرورة القياس للمؤشرات المتعلقة بهذا الأخير و سواء كان ذلك لصياغة السياسات أو الخطط، أو تحديد الأهداف و تقييم النتائج، و هنا نجد مجموعة الاقتصاديين يسترشدون بها لمحاولة التعرف على درجة التطور الحاصلة فيها من خلال تتبعها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة، لذلك فإنه للقيام بقياسها و تحليلها سنقوم بالتعرف على معايير و قواعد قياس النمو الاقتصادي من خلال ما يأتي، و التي تتمثل في ثلاثة مؤشرات و معايير رئيسية هي:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل).

ثانياً: المعايير الهيكلية.

ثالثاً: المعايير الاجتماعية.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصاديــة(معاييـر الدخل):

و يعتبر هذا المعيار هو المعيار الأساسي و المعروف في قياس درجة النمو و التقدم للنمو الاقتصادي، كما المؤشرات الأخرى المتعلقة بهذا المعيار إنما تصف خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد[23]، فيمكن أن يقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (PIB) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، كما يمكن أن تقدم أيضا على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى الصادرات، و من أبرز المؤشرات الرئيسية لها هي:

1. **الدخل الوطنــي الإجمــالي** : و يعرف على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع و الخدمات في الدولة خلال سنة، و هذا من الناحية القيمية، أما من الناحية الاسمية فيعرف على أنه كل السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد من خلال فترة زمنية معينة[24].

و تعتبر دراسات حسابات الدخل الوطني من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي في المجتمع، و لحسابه تحدد فترة زمنية عادة ما تكون سنة، و بدأ الاقتصاديون بالاهتمام بدراسة هذا المؤشر بعد الحرب العالمية الثانية، و التي كانت لها انعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الصناعية في الاقتصاد العالمي.

لكن ما يعاب على هذا المؤشر في كونه هل يعتبر فعلا مقياس جيد للأداء الاقتصادي؟ ، فالتغيرات التي تحدث للناتج الإجمالي تعبر عن تغيرات فيزيائية (حجم) للإنتاج ما بين فترتين، أما التغير في القيمة الاسمية إنما تعبر عن التغير في الأسعار، و التي لا تخبرنا عن أي شيء عن الأداء الاقتصادي، و لهذا فضل

[23] - محمد عدنان وديع، قياس التنمية و مؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص02.

[24] - صالح تومي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص35.

الاقتصاديون استعمال القيمة الحقيقية بدل القيمة الاسمية للناتج الإجمالي [25] (سيتم التعرف على هذا المؤشر بالتفصيل في الفصول اللاحقة).

2. **معيار الدخل الوطني المتوقع**[26]: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما يمكن أن تبلغه من تقدم فني في أساليب تسيير إنتاجها.
3. **معدل الدخل الفردي:** يميل المحللون في مجال الاقتصاد و الدراسات المقارنة التنموية للدول الأخذ بمعدل الدخل الفردي بدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي، و الذي يعطى بالعلاقة التالية:

الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الوطني الحقيقي / عدد السكان

لكن رغم هذا إلا أن العديد من الاقتصاديين يبدون تحفظات حول هذا المؤشر و خاصة في مجال التفريق بين الدول النامية و المتقدمة، فهو لا يعطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بالشكل المطلوب[27].

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت الأصوات المنادية باستعمال المؤشرات الاجتماعية كمؤشرات معبرة عن مستوى النمو الاقتصادي بين البلدان و مقياسا لدرجة التطور الحاصلة فيها في أواخر الستينات، و كان الهدف منها هو معالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع و التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال طابع الشمولية الذي اتخذته معظم التحليلات الإحصائية الاقتصادية ليتوسع إلى حزمة واسعة من القضايا الاجتماعية، و التي نجد من أهمها: المعايير الصحية، معيار نوعية الحياة و دليل التنمية البشرية[28].

1. **المعايير الصحية:** حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي للأفراد في البلد مثل عدد الأطباء النسبي و الأسرة في المستشفيات أو عدد الوفيات... إلخ.
2. **المعايير التعليمية** : تبحث في أهمية التعليم و التكوين، و أثره الواضح على جانبي الإنتاج و الاستهلاك.
3. **معيار نوعية الحياة المادية:** و يعتبر هذا المؤشر من بين أقل المؤشرات المركبة للتنمية من حيث عدد المتغيرات، و قد وضع هذا المؤشر كدليل للتعبير عن عدم تمكن الدول الضعيفة من تحسين ظروفها و شروط الحياة لسكانها، فبالرغم من الزيادات في مستوى النمو التي من الممكن أن تحققها، إلا أنها تبقى غير قادرة على الوصول إلى مستويات جيدة من الدخل الفردي، و بالتالي فإن الدخل بهذا لا يعبر

---

[25] - نفس المرجع، ص ص 40 - 41.

[26] - منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005، ص76 (بتصرف).

[27] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص314، 467 (بتصرف).

[28] - و الذي يعتبر في الوقت الحالي من بين أكثر المؤشرات ملائمة للتعبير عن الظرف الاجتماعي للأفراد و الأسر من حيث تلبية الحاجات الأساسية و توفير النمو و الرفاه، بما يسهم في تقييم التقدم في تحقيق الأهداف و دراسة بدائل السياسات المتبعة من قبل الدول.

بالضرورة على نوعية الحياة، لذلك تم الاعتماد على ثلاثة مكونات اعتبرت هامة للتعبير عن نوعية الحياة المادية هي[29]: معدل وفيات الرضع، إطالة أمد الحياة (توقع الحياة) و إزالة الأمية.

4. **دليل التنمية البشرية:** يعد هذا الدليل من بين أهم المؤشرات التي يعنى بها الاقتصاديون و صانعوا القرارات السياسية في البلدان، فهو يكاد في صورته الحالية أن يشمل على جميع المؤشرات و المقاييس التي يتطلع إليها المختصون في هذا المجال، و هذا الدليل ليس حديث عهد بل تمتد جذوره إلى فترات سابقة، فمن الكتابات المبكرة فيه نجد كتابات آرثر لويس الذي يقيّم النمو على أساس أنه ذا أولوية كبرى، بسبب دوره كأداة في الارتقاء بالتنمية البشرية، و كنتيجة للتوجه نحو اقتصاد السوق و ظهور ملامح النظام العالمي الجديد و تبعاته على الأصعدة الاقتصادية، كما برزت تغيرات تُوجب الاهتمام بالتنمية البشرية و ضرورة متابعتها على المستويين النظري و التطبيقي[30].

المطلب الثالث: المعايير الهيكلية:

تعتبر المعايير الهيكلية من بين المقاييس التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية، و من أهم مؤشراته نجد:

1. الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
2. الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
3. نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

و منه بعد فهم النمو، مقاييسه، خصائصه و مكوناته اتضح أن عمليتي النمو و التنمية ليست مجرد تعبير عن ظاهرة اقتصادية فقط، فهي بالمعنى غير المحدود يجب أن تشمل ما هو أكثر من ذلك، من حيث كونه الجانب المادي و المالي لحياة الإنسان لتغطي جوانب أخرى غير اقتصادية، فالتنمية إذن يجب أن تدرك في مفهومها الواسع على أنها عملية متعددة الأبعاد تشتمل على إعادة التنظيم و إعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي و النظام الاجتماعي على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاقتصادي و الاجتماعي الدولي.

المبحث الرابع:الأساس النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي:

انطلاقا من واقع أن التجارة الخارجية تعتبر الركيزة الأساسية المعتمد عليها في التطور الاقتصادي للدول، كنهج حديث تبنته الاقتصاديات المعاصرة بشكل قوي تبعا للنظرة التقليدية السائدة في القرن الثامن و التاسع عشر حول التجارة الخارجية، فهذه الأخيرة إنما تعتبر الجسر الذي يربط بين الدول لتصريف فوائض منتجاتها، من خلال القيام بعمليات التصدير و الحصول على احتياجاتها من خلال اللجوء إلى الاستيراد، لذلك فإن النظرة الحديثة للتجارة الخارجية ينظر إليها في الغالب على أنها تلعب دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

[29] - محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص 10 (بتصرف).
[30] - نفس المرجع، ص12.

و الحقيقة أن لهذه النظرة جذورها التاريخية في الفكر الاقتصادي أين يبرز رواد المدارس الاقتصادية المنادين و الداعين إلى الحرية التجارية، من ذلك كله و انطلاقا من هذا المختصر سنتناول في هذا العنصر النظريات التي توالت عبر المراحل التاريخية وفقاً للتطورات في الاقتصاد العالمي المنادية بالحرية التجارية كدافع للنهوض باقتصاديات الشعوب و البلدان.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية

يعود ظهور هذه النظريات إلى أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على الأفكار التي طرحها مذهب التجاريين القائم على فرض القيود أمام التجارة الخارجية بغية الحصول على المعدن النفيس الذي يعتبر مقياساً لقوة و ثراء الأمم.

فخلافاً لهذه النظرة فإن أصحاب هذا التيار يعتقدون بحرية التجارة كسبيل لزيادة ثروة الأمة و بالتالي قوتها، و منه بالرغم من عدم تناول هذه الاتجاه لموضوع التنمية بمفهومه الحالي كونه لم يعتبر من ضمن اهتماماتهم إلا أن هذه الإشارة إلى العلاقة بين التجارة الخارجية و مساهمتها في تحصيل ثروة الأمة يمكن اعتبارها كمدخل لهذا المفهوم.

و منه سوف نحاول استخلاص وجهة نظر رواد هذه المدرسة في العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية باعتبارها المحرك للنمو الاقتصادي.

1. آدم سميث و نظرية التكاليف المطلقة و تقسيم العمل:

لقد كان لآدم سميث من خلال كتابه ثروة الأمم[31] الإسهام الكبير و البارز في مجال التجارة الدولية، إذ تعرض إلى فوائد حرية التجارة موضحاً أنها تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العميل المؤدي إلى توسيع حجم السوق، و رفع آدم سميث للحرية التجارية كانت تستهدف معنيين[32]:

- المعنى الأول و هو حرية التجارة بين الدول.
- المعنى الثاني و هو حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها.

و هنا يذكر لآدم سميث مقولته المشهورة في هذا المجال " إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشاريها منه ببعض إنتاج صناعاتنا ".

و منه فإن آدم سميث يؤيد الحرية التجارية إضافة إلى اعتقاده بوجود اليد الخفية التي تحقق التوازن في سوق المنافسة الكاملة مما يؤدي إلى تعظيم ثروة المجتمع، كذا فإنه بالنسبة لسميث فإن نقطة البداية لعملية التنمية تتمثل في تقسيم العميل (Division of Labor) فهي تؤدي إلى زيادة مهارة العمال و خفض الوقت

[31] - Adm Smith, The Wealth of Nation, The University of Chicago Press, lll, 1976 ed, Vol I.

[32] - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006، ص28 (بتصرف).

اللازم لإنتاج السلع، مع الإشارة إلى أن اختراع الآلات الموفر للعميل يؤدي لزيادة إنتاجية العميل و الآلة، و هذا كله يأتي تباعاً مع توسيع السوق و التي تشترط بدورها التوسع في النشاط التجاري و الصناعي.

أما ما تعلق بالجانب الآخر الذي ركز عليه سميث هو تحقيق المزايا المطلقة في العلاقات التجارية ذلك أن الدول في مبادلاتها التجارية تنطلق من واقع الميزة المطلقة التي تحصل عليها في مجال إنتاج السلع، و ذلك عن طريق التخصص في إنتاج تلك السلع مقابل تخلي الدولة في الطرف الآخر عن إنتاجها، لأنها لا تمتلك ميزة فيها، من هذا فإن كلا الطرفين سيكون لهما مكسب من خلال الزيادة في الإنتاج الكلي من السلعتين مما يتيح المجال لاقتسام هذه الزيادة بينها عن طريق التجارة[33].

إن هذه النظرة لآدم سميث تزامنت مع الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا في القرن 19 أين كان البحث عن أسواق لتصريف المنتجات نظراً لضيق السوق في انجلترا و هنا أخد سميث بفكرة اللجوء إلى الأسواق الخارجية أين تظهر التجارة الخارجية و التي اعتبرها امتداد للتجارة الداخلية و حيث أكد على ضرورة حرية المبادلات التجارية.

لكن ما يشاع هنا هو كيف يكون حال الدول التي لا تمتلك ميزة مطلقة في منتجاتها هل يكون مصيرها الحرمان و الإقصاء من دورها في المبادلات الخارجية بين الدول، و بقس هذا السؤال معلقاً إلى مجيء دافيد ريكاردوا للإجابة على هذا السؤال من خلال نظريته للميزة النسبية في التجارة الخارجية.

2. دافيد ريكاردوا و الميزة النسبيـة في التجـارة الدوليـة:

إن ريكاردوا انطلق في نظريته من أن الميزة النسبية هي الأساس في قيام التخصص الدولي في المبادلات التجارية الدولية خلافاً لما قال به آدم سميث من فكرته للنفقات المطلقة كأساس لذلك، فالواقع أن تتخصص الدول في السلعة التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية أقل، كما ذهب ريكاردوا إلى أن التجارة الحرة تساعد على زيادة التراكم، فالقيام باستيراد المنتجات بأسعار منخفضة يعمل على زيادة الربح و بالتالي إتاحة فرصة أكبر للتراكم الرأسمالي، رغم أن ذلك يؤدي في البداية إلى خفض الطلب على العمال و انخفاض أجورهم[34].

لكن من خلال هذه النظرية يتبين أنها لم تحدد الأسعار و القيم النسبية للسلع موضوع التبادل أي معدل التبادل الدولي، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار العامل النقدي و تأثيره على الأسعار و بالتالي نفقات الإنتاج، و منه بهذا لا يمكن التأكد فعلا من أن التخصص الدولي قد تم على أساس المزايا النسبية، حيث لا يمكن معرفة النفقات و مقارنتها على مستوى دولي.

3. جـون ستيوارت ميل و نظريـة القيم الدوليـة:

يحاول ميل من خلال هذه النظرية تحليل العوامل التي تحكم التبادل الدولي، و ذلك من خلال تحليل القيم الدولية للسلع المختلفة المنتجة في الدول(قيمة السلعة في دولة مقارنة بالدول الأخرى)، أو المعدل التي يتم من خلاله مبادلة السلع بين الدول و هو ما أطلق عليه معدل التبادل الدولي أو معدل التجارة.

[33] - بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج نظرية و تمارين)، الجزائر: دار الأديب للنشر و التوزيع، 2006، ص ص 59-60 (بتصرف).
[34] - محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 66.

و ستيوارت ميل من خلال هذه النظرية حاول استكمال النقص الذي اعترى نظرية ريكاردوا إذ أن هذا الأخير ركز على جانب العرض (جانب التكاليف) و أهمل جانب الطلب (كمية الإنتاج)، و ستيوارت أكد على ضرورة التمييز بين التبادل الداخلي و حالة التبادل الدولي، و أوضح بأن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل، كما يرى ميل بوجود معدل يقع بين معدل التبادل الأدنى و الأقصى عنده يتحقق التعادل بين قيمة الواردات و الصادرات للبلدان، اعتبارا من أن صادرات البلد الأول تعتبر واردات للبلد الثاني، و أي معدل غير هذا فإنه سوف يؤدي إلى الاختلاف بين الصادرات و الواردات بشكل يؤدي إلى وقوع البلدين إحداهما في عجز و الثاني في فائض، و منه فحسب ستيوارت ميل فإن المكسب أو النفع من التجارة الدولية يتوقف على عاملين أساسيين:

- حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين.
- مرونة هذا الطلب.

بالإضافة إلى ما قدمه ميل عن معدل التبادل الدولي فإنه أخذ في الحسبان كذلك تكلفة النقل من حيث كونها تعتبر نفقة و لها أثر مزدوج على التجارة الدولية، فمن ناحية تؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات و الذي يؤدي بدوره إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات و منه تغيير معدل التبادل الدولي، و من ناحية أخرى كون تكلفة النقل تزيد من تكلفة المنتجات المستوردة مما يفضل أن تنتج هذه المنتجات محلياً أفضل من العمل على استيرادها.

كما ذهب ميل إلى كون أن الاستبدال الحادث في مبادلات التجارة الدولة يكون في صالح الدولة التي تكون طلبها على السلع الدولية الأخرى قليل المرونة، أي أن حجم الطلب لا يتأثر بتغير الأسعار و يقال العكس على الحالة التي يكون فيها الطلب على السلع مرناً.

و منه و كخلاصة لما جاءت به أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية فإن موضوع التنمية بمفهومه الحالي لم يكن من الموضوعات التي تم تناولها مثل الثروة، القيمة، الإنتاج، التداول و التوزيع لكن يمكن استخلاص وجهة نظرهم حول هذا الموضوع من خلال الاعتقاد بضرورة تحرير التجارة و عدم تدخل الدولة، و أن التوازن يحد بفعل اليد الخفية في الأسواق الحرة و المنافسة الكاملة، كما أن التراكم الرأسمالي المحقق من خلال الفوائض الحاصل عليها من الأرباح المحققة و الناتجة من زيادة الاستفادة من الموارد عن طريق إعادة التخصيص.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية

إنه و بالرغم من أهمية الأفكار التي جاء بها رواد هذه المدرسة إلا أنها وجهت بالنقد، و ذلك لأن المزايا النسبية التقليدية بالنسبة للتجارة الحرة تعد نموذج استاتيكي قائم على عامل واحد متغير هو تكلفة العمالة، إضافة إلى منهج التخصص الكامل لبيان المكاسب من التجارة[35]، و منه لتلافي النقص الذي وقعت فيه النظرية

[35] - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 519.

السابقة و تعديله جاء كل من الاقتصاديان إيلي هكشر و برتل أولين ليتناولوا و ليأخذوا في الحسبان الفروق في المعروض من عوامل الإنتاج (الأرض، العمالة، رأس المال) و أثرها على التخصص الدولي.

و بالتالي فإن هذا الاتجاه الجديد من خلال نظريته حول الإجابة على نقطتين على قدر كبير من الأهمية تتمثلان في[36]:

- شرح و تحليل أساس المزايا النسبية من وجهة نظر العناصر المشاركة في الإنتاج (الأثر الإنتاجي و التجاري الدولي).
- تحديد الآثار التي ترتبها التجارة الدولية على توزيع الدخل، أو على عوائد عناصر الإنتاج المشاركة في التبادل الدولي (الأثر التوزيعي).

1. الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج و التخصص الدولي:

يرتكز الإسهام الذي قدمه كل من هكشر- أولين على تحليل أثر اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي (الأثر الإنتاجي و التجاري الدولي)، و من ثم على أنماط التجارة و تأثير هذا الأخير على هيكل الاقتصاد القومي و على عوائد عناصر الإنتاج، فالتجارة حسبهما تقوم على أساس الاختلاف الحاصل في نسب توافر عناصر الإنتاج في المنتج المقدم في مجموع السلع المعروضة للاتجار في الأسواق الخارجية، و بالتالي فسيكون للدول الوفيرة لرأس المال التخصص في إنتاج السلع ذات الكثافة في هذا العامل كذا يكون مسار الدول ذات الوفرة في العمالة، بحيث تتخصص هي الأخرى في إنتاج السلع ذات الكثافة في عنصر العمل أو الأرض و تقوم في المقابل باستيراد السلع الرأسمالية من الدول الأخرى، و هذا الاتجاه نجده قريباً جداً من الأفكار التي جاء بها Rybezenski في نظريته[37].

أما بالنسبة للأثر التوزيعي لهذه النظرية يتأتى كنتيجة لارتفاع دخول عناصر الإنتاج التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق التساوي في العوائد المطلقة و النسبية لعناصر الإنتاج، مع انه يشترط لتحقيق هذا التساوي التجانس (Homogénéité) أو التماثل بين عناصر الإنتاج، أي أنه لتحقيق التماثل بين عوائد العمل (أي الأجور) لا بدا من أن تكون جميع عناصر العمل متجانسة[38].

و منه فإن الخلاصة التي يمكن استنتاجها من أفكار المدرسة النيوكلاسيكية هو أنه عن طريق تحرير التجارة فإن مكاسب الدول سوف تزيد تباعاً مع الزيادة التي سيشهدها الناتج العالمي و الاستهلاك، كما أن الأفكار التي طرحت في النظرية السويدية من قبل هكشر و أولين تعكس في النهاية مزيد من العلاقات و المبادلات التجارية (عن طريق التخصص في تجارة السلع ذات الوفرة في عوامل الإنتاج) و التي تؤدي في النهاية إلى مزيد من النمو الاقتصادي و الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية و النمو المتواصل[39].

---

[36] - مصطفى رشدي شيخة، الأسواق الدولية (المفاهيم و النظريات و السياسات)، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص90.

[37] - لمزيد من المعلومات حول النظرية أنظر: بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج نظرية و تمارين)، الجزائر: دار الأديب للنشر و التوزيع، 2006، ص ص 268-269.

[38] - يقصد بالتجانس في العمل هو أن تتعادل المهارات و مستويات التدريب و الإنتاج، كما يقصد بالتجانس بين عناصر رأس المال التعادل في المخاطر و مستوياته الإنتاجية.

[39] - ميشيل تودارو، المرجع السابق، ص 525 (بتصرف).

و بالتالي فإننا نجد هذه النظرية تأخذ دور رئيسي في الأدب المبكر للعلاقة القائمة بين التجارة و التنمية إذ تشجع الدول النامية للتركيز على إنتاج السلع ذات الكثافة في الأرض و العمالة من خلال القيام بعملية التصدير للمواد الأولية مثلا و مبادلتها بسلع أخرى من الدول المتقدمة باعتبارها تؤخذ في إنتاج السلع الرأسمالية بطريقة أفضل من غيرها في الإنتاج.

لكن بالرغم من أهمية الطرح الذي جاء به كل من هكشر – أولين من خلال نظرية وفر أو ندرة عوامل الإنتاج في تفسير قيام التجارة الدولية إلا أنه لم يمنعها من الانتقادات، فمما يذكر منها بشكل رئيسي هو إغفالها للاختلاف النوعي في عناصر الإنتاج، إذ يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحديد الميزة النسبية أو التكاليف لكل بلد من البلدان المنتجة لهذه السلعة، كما أهملت النظرية كذلك المسار التاريخي لعملية التخصص و تقسيم العمل[40].

2. الاختبارات التطبيقية لنظرية هكشر – أولين(متناقضة ليونتيف):

بالإضافة إلى ما لقيته نظرية نسب عوامل الإنتاج من انتقادات نظرية فقد وجهت لها انتقادات تطبيقية أيضاً، خاصة عند محاولة تطبقها على بلدان ذات الميزة في رأس المال كالولايات المتحدة الأمريكية، و لعل من أهم الدراسات التطبيقية لنظرية هكشر- أولين الدراسة التي قام بها الاقتصادي ليونتيف عن التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[41]، أين استخدم فيها أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي عرف بجداول المدخلات- المخرجات[42]، حيث قام باختبار تطبيقي على نموذج هكشر- أولين في عامي 53- 1956 على الهيكل التجاري للو.م.أ مع الخارج، و استخدم في التقدير جدول المدخلات – المخرجات للاقتصاد الأمريكي لسنة 1947 و توصل إلى خلاف ما هو شائع أن الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة ببقية العالم فإنها تقوم على أساس التخصص في فروع إنتاجية كثيفة رأس المال في التقسيم الدولي للعمل، فالفرض القائل أنها تتميز بفائض نسبي في رأس المال عنه في العمل يعتبر فرض خاطئ، و العكس صحيح[43].

لكن هذه النظرية لليونتيف لم تلقى استحسان في الأوساط الاقتصادية لعدم تطابقها مع أرض الواقع، و في نفس الصدد أورد الاقتصادي سودرستن بعض الشروط بتوفرها يكون لتفسير ليونتيف بعض من أوجه الصواب و هي:

- تماثل العمليات الإنتاجية في الدول المختلفة.
- استبعاد التحرك العكسي في اتجاه عناصر الإنتاج.
- تجانس و تماثل عناصر الإنتاج في الدول المختلفة.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

---

[40] - فليح حسن فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط 01، 2004، ص ص 69-70 (بتصرف).

[41] - Leontief.w.w, Domestic Production and Foreign Trade, The American Capital Position Reexamined, Proceedings of The American Philosophical Society, September 1953.

[42] - بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 168.

[43] - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 66.

بعد التطرق للنظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية في التجارة الدولية ظهر اتجاه جديد يقوم بالعمل على تفسير نظرية التجارة الدولية بالاستعانة بالأدوات و الأساليب العلمية متجاهلاً الفروض غير الواقعية التي طرحتها النظريات السابقة، كما يأخذ في تفسير التجارة الدولية على أساس ديناميكية العوامل الداخلية فيه خلافاً للتحليل الساكن الذي تميزت رواد المدارسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية السابقتين، و من بين تلك النظريات الحديثة في التجارة الدولية نجد:

- نظرية ستيفان ليندر و التبادل الدولي.
- نظرية فرنون و دورة حياة المنتج.
- نظرية جونسون و الديناميكية للتبادل الدولي.

1. نظريـة ستيفـان لينـدر و التبـادل الدولـي:

من منطلق الدقة العلمية التي يجب على الباحث أن يتحراها جاء ليندر ليقر بالخطأ العلمي الذي يفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة - كما ذهب إليه هكشر و أولين- لذلك على الباحث أن يفرق بين نوعين من الدول، دول تتميز اقتصاداتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص مواردها استجابة لأي تغير في هيكل الأثمان و فرص التجارة، و دول تقف عاجزة أمام هذا الخطب بما تتميز به من جمود في اقتصادياتها، لذلك فمن الطبيعي جداً أن نكون أمام نتائج مختلفة لهذين النوعين من البلاد.

من ذلك قام الاقتصادي السويدي ليندر بتقديم نموذج لتفسير التجارة الخارجية يختلف من ناحية المنهج و المضمون عن النموذج الكلاسيكي، أين يعتبر تحدياً كبيراً لنموذج هكشر- أولين لنسب عوامل الإنتاج.

و ليندر من خلال نظريته يرى أنه لابد من توفر شرطين أساسين للاعتماد على عامل تشابه الدخل أو التفضيل في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول في السلع و المنتجات الصناعية هما[44]:

1. وجود طلب داخلي (محلي) لكي تدخل أي سلعة صناعية في مجال الصادرات.
2. تجاوب تكوين المنتج لبلد معين مع هيكل الطلب الداخلي حيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات إلى الانخفاض.

أ. الطلب المحلـي:

إن المبدأ الأساسي في نظرية ليندر يتمثل في وجود طلب محلي على السلع إذ يعتبر هذا شرطاً ضرورياً و ليس كافياً لكي تكون هذه السلع صادرات محتملة، لذلك يجب التحديد بدقة معنى وجود طلب محلي على السلع، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هذا الطلب يتوقف بالإضافة لعوامل أخرى على الثمن، و الذي بدوره يجب أن يكون عند الأثمان السائدة في السوق الدولية لهذه السلع، كذا فإن ليندر يفرق بين نوعين من المنتجات في تفسيره للتجارة الخارجية، المنتجات من المواد الأولية الخام و المنتجات الصناعية، فالأولى تخضع لاختلاف نسب عناصر الإنتاج (تفسير هكشر- أولين)، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فإنه يرجع إلى تشابه

[44] - بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 183.

أنماط الطلب في البلاد المختلفة (النامية و المتقدمة) و هو ما يفسر العنصر الثاني أعلاه، و منه فإن ليندر يقر بأن الاستفادة في التجارة الدولية تكون لطرف دون الآخر.

كذلك فإن ليندر يركز على فكرة أساسية و هي أن الدراية بظروف السوق المحلية تكون أكبر من الدراية بظروف الأسواق الخارجية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن دوال الطلب ليست واحدة في كل البلدان إذ أنها مهمة في تحديد الطلب على السلع في السوق المحلية، باعتبارها من أهم محددات الصادرات المحتملة للبلد.

و يستعمل ليندر مفهوم كثافة التجارة [45] كمقياس لحجم التجارة بين الدول، و ما يحكم هذا هو تشابه هيكل الطلب في البلدين، فكلما كان هيكل الطلب بين بلدين متشابهاً كلما كان أكثر كثافة، و حسبه فإن هيكل الطلب يتحدد بمجموعة من العوامل[46] أهمها الدخل المتوسط، لذلك فإن وجود فروق في متوسط الدخل يعتبر عقبة أمام التجارة المحتملة، لأن السلع المنتجة في بلد ما بكفاءة لن تكون مطلوبة في البلد الأخر بسبب الاختلاف في متوسط الدخل.

و منه فإن ذا الاتجاه لليندر يعتبر إسهام حقيق في مجال التجارة الدولية، فلقد أهملت نظرية نسب عوامل الإنتاج الطلب بافتراضها لوحدانية أذواق المستهلكين في البلاد المختلفة و هذا ما أثبت ليندر عدم صحته.

ب. أثر قيام التبادل الدولي:

كما تم الإشارة إليه في مقدم النظرية فإن ليندر يأخذ في التفريق بين نوعين من الدول بحسب القدرة على التكيف مع الوضع الجديد فالنوع الأول يطلق عليها البلاد المتقدمة و الثانية تتمثل في البلاد المتخلفة، و سبب هذا التفريق بالنسبة لليندر يرجع إلى اختلاف درجة مرونة الهيكل الاقتصادي لهما، و التي تتماشى طوعاً مع درجة التكيف للوضع الجديد، فالنوع الأول من الدول يكون من السهل لديها إعادة تخصيص لمواردها بما يحقق الاستفادة من التبادل الدولي، أما الثانية فإنه لا يمكنها إعادة تخصيص لمواردها بين قطاع التصدير و منافسة الواردات، و منه فإن النتيجة هي اختفاء قطاع منافسة الواردات في المدى الطويل.

و منه و كخلاصة لما تم عرضه في هذه النظرية فإن ليندر يقدم تفسيرين للتجارة الخارجية بين الدول:

- التفسير الأول يعتمد على الاختلاف ي هيكل الطلب مقاساً بدخل الفرد في المتوسط.
- التفسير الثاني: يعتمد على الاختلاف في هيكل الطلب مقاساً بدخل الفرد المتوسط، بالإضافة إلى تقديم تفسير للتجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية.

بالإضافة إلى هذين التفسيرين فإن ليندر استخلص من خلال الفرضيات التي وضعها أن قيام التجارة الدولية في اقتصاديات البلاد النامية يترتب عليه ارتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير، و هذا بدوره يؤدي إلى تراكم رأس المال و انخفاضه في قطاع منافسة الواردات، و الذي بدوره يعمل على خفض و تقليص العمل

[45] - كثافة التجارة في مفهوم ليندر هي مقياس لحجم التجارة بين الدول بعد استبعاد تأثير حجم الدول على حجم التجارة بينها، و تقاس كثافة التجارة بميل البلاد المتخلفة للاستيراد من بعضها.

[46] - تتمثل العوامل الأخرى في الدين، اللغة، المناخ و الثقافة.

و رأس المال فيه، و بالتالي اختفاء هذا القطاع، و بالتالي فإن التجارة الدولية في هذه الحالة بالنسبة للدول النامية هي دعوة للكسب و تعظيم المنافع أين يمكن اعتبارها فعلاً محركاً للنمو و التنمية و الرفاه الاقتصادي.

و من بين الدراسات التطبيقية لهذه النظرية [47] نجد محاولة كل من هوفباور (C.C.Hufbauer) و لينمان (H.Lineman) حول اختبار علاقة الارتباط الموجبة بين كثافة التجارة الخارجية و تشابه هياكل الطلب الداخلية كما توصلت إليه نظرية ليندر، غير أنهما لم يستطيعا إثبات هذه العلاقة، مما أفقد نظرية ليندر القدرة على تفسير الواقع الاقتصادي، و لكن مما يذكر أن رواد النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية و في مقدمتهم هيرش (S.Hirsch) يذكر أن وجود التناقض بين نظرية ليندر و الواقع الاقتصادي لم يمنع من احتواء هذه النظرية الأخيرة على بعض العناصر التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير التجارة الخارجية في سلع دورة حياة المنتج أو السلع المتقدمة تكنولوجياً.

المطلب الرابع: نظريات التجارة الخارجية القائمة على أساس التفوق التكنولوجي

إن قانون المزايا النسبية في التجارة الدولية يأخذ في تقسيم الدول على أساس تخصصها في المنتجات من حيث كثافتها و مدى وفرتها في البلاد، و هذا ما كان معمول به في المدارس الاقتصادية السابقة، أما الآن و قد تغير الوضع و تطورت الأساليب الإنتاجية الجديدة لتصبح التكنولوجيا هي المحدد أو الميزة النسبية [48] التي تحدد تخصص الدول في مجال التبادل الدولي، و التطورات التكنولوجية في هذا الميدان يمكن أن تأخذ أشكالاً عدة إما في شكل اختراع أو اكتشاف في تحديث النشاطات الاقتصادية أو تجديدها، و منه و على هذا الأساس يكون قيام التخصص و تقسيم العمل و التبادل الدولي، إذ يتحقق نتيجة لهذا الاستخدام انخفاض في كلف الإنتاج، و إلا فلن يكون هناك مبرر اقتصادي لاستخدام الاكتشاف أو الاختراع [49]، و منه فإن الدول التي تخصصت في مثل إنتاج هذه السلع بتصديرها إلى الأسواق الخارجية بحيث تتمتع بطابع الاحتكارية في الإنتاج لفترة زمنية محدودة تعرف بالفجوة التكنولوجية [50]، أين تحقق فيها عوائد عالية و مرتفعة، و من بين أشهر النماذج التكنولوجية نجد نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر، و نموذج دورة حياة المنتج لفرنون.

أ. نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر (Posner):

هذا النموذج قدمه بوسنر [51] عام 1961 و يقوم على أساس أن الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول و المتقدمة و المتخلفة يؤثر على هيكل التجارة الخارجية، فالأولى تحصل على ميزات نسبية مكتسبة بالشكل الذي يجعلها تتفوق على الثانية، مما يتيح لها من أن تقود التجارة لصالحها، و بالتالي فإن

---

[47] - بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 184.

[48] - عن طريق استخدام طرق جديدة في الإنتاج، أو استخدام وسيلة جديدة من وسائل الإنتاج، أو التوصل إلى استبعاد سلعة جديدة، أو اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، أو سوق جديدة أو إعادة تنظيم صناعة ما.

[49] - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 79.

[50] - بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 235.

[51] - يتمثل العمل الذي قدمه بوسنر فيما يلي:

M.V.Posner, International Trade and Technological change, Oxford, economic paper 1961.

هذا النموذج يرتكز على وجود فجوة تكنولوجية بين النوعين من الدول، و الذي ينعكس أثره على حركة التجارة الدولية، كما هذا التحليل يستند على وجود فجوتين[52]:

- **فجوة الطلب:** و هي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد و بداية إنتاجه في الدول المقلدة، و خلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاجه و تصديره.
- **فجوة التقليد:** و هي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة و ظهوره في الدول النامية، حيث تشارك في الإنتاج.

و منه طالما أن المنتجين في البلاد الأخرى لم يكتسبوا بعد التكنولوجيا الجديدة فهناك فجوة تكنولوجية تحدد نمط التجارة و نوعية السلع المتبادلة و المزايا النسبية التي تتمتع بها الاقتصاديات المتقدمة، و هذه الفجوة تستمر إلى أن تتمكن الدول الأخرى من الوصول إلى المنتج أو مثيله أو متفوق عليه عن طريق الاختراع الداخلي (عن طريق الزيادة في نفقات البحث و التطوير) أو عن طريق نقل التكنولوجيا.

يشار إلى أنه أدخل العديد من العديد من التعديلات على هذه النظرية من قبل كل من هوفباور و فريمان، من خلال محاولتهما لاختبار النتائج التي توصل إليها بوسنر، أين توصلا إلى نتيجتين هامتين تثبت صحة النموذج و مطابقته للواقع الاقتصادي:

- يعتبر الاختلاف في مستويات الأجور الدولية محدد هام للفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية و تحديد اتجاه التجارة الدولية، فالمستويات المنخفضة للأجور في الدول المقلدة يسمح بانتقال المنتج بسرعة إليها، مع إنتاجه بتكاليف أقل من الدولة الأم.
- القدرة على تفسير التجارة الخارجية في سلع دورة المنتج، و تأكيد فرضية عدم تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول في خلال فترة الفجوة التكنولوجية.

و منه بالرغم من الإضافة التي قدمتها هذه النظرية في مجال تفسير نمط التبادل الدولي إلا أنها تبقى قاصرة أمام بعض القضايا، و التي شكلت في وقت لاحق جوهر نظرية دورة حياة المنتج.

ب. نموذج دورة حياة المنتج لفرنون:

يمثل هذا النموذج تكملة للنموذج السابق، حيث قام فرنون بتعميم الأفكار السابقة من خلال نموذج جديد أطلق عليه وصف دورة حياة المنتج (Cycle Product)، و هو يعالج أيضاً دور التكنولوجيا في خلق المزايا النسبية و تغير في نمط التجارة الدولية، و بخاصة منها التي تسهم في ظهور المنتجات الجديدة في السوق المتضمنة لأحدث المعارف التكنولوجية، بالإضافة إلى هذا فإن هذا النموذج يوضح بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات و الإنتاج في كل فترة و عمر المنتج، و بالتالي فهو ذو أهمية في مجال التنبؤ و تقييم حجم المبيعات و الظروف التكنولوجية و التنافسية التي تواجه المنتج[53]، و انطلاقا من نموذج فرنون فإن المنتج يأخذ في حياته عدة مراحل موضحة في الشكل التالي:

[52] - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 86.

[53] - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص103.

شكل رقم (01): يوضح دورة حياة المنتج

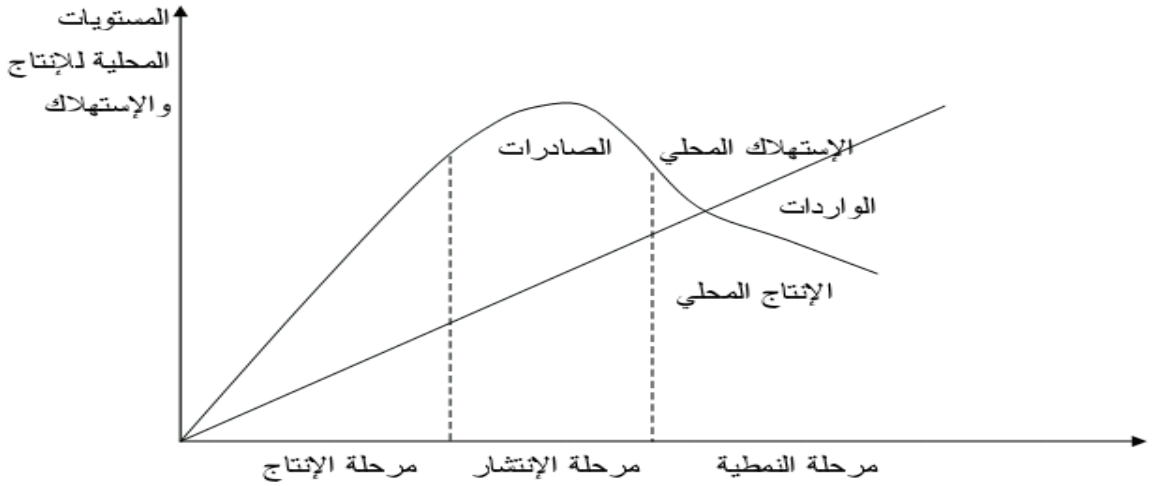

المصدر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعارف الجامعية، 1992، ص 82.

و منه يلاحظ أن دورة المنتج تأخذ في تقسيمها إلى ثلاثة مراحل أساسية هي مرحلة الإنتاج، مرحلة الانتشار و مرحلة النمطية، فالمرحلة الأولى يسودها نوع من عدم التأكد لفرص نجاح هذا المنتج فيكون اقتصار تسويقه فقط في السوق المحلي، كما أن تكاليف إنتاجه في هذه المرحلة تكون مرتفعة، أما في المرحلة الثانية فتقوم الدولة صاحبة المنتج بتصدير الفائض منه إلى الأسواق الخارجية، إضافة إلى الاستثمار في إنتاجه لدى الدول الصناعية، كما لا ترى مانعاً من إعادة استيراده في حال وفورات الحجم تفوق تكاليف النقل، و عن المرحلة الأخير أين يصبح المنتج نمطياً أي معروف سوقه لدى الجميع، كما أنه بدأ التفكير في إنتاجه في بعض الدول النامية، بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها، رغم ارتفاع بعض تكاليف إنتاجه(كقطع الغيار و معدات الصيانة)[54].

و منه و كخلاصة لما تم تقديمه في النظريات القائمة على التفوق التكنولوجي، فإنها جاءت لتقوم بتحديد العوامل الرئيسية لنمط التبادل الدولي، عن طريق اكتساب ميزة نسبية في عامل مهم متمثل في دور البحوث و التطوير و أهميته بالنسبة لقطاع التجارة الدولية، بالإضافة إلى أن هذه النظريات بخلاف النظريات الكلاسيكية لتفسير التجارة فإنها تعتمد في تفسيرها على العوامل الديناميكية في التجارة الدولية، كما أنها تعد أكثر واقعية في تفسيرها للظواهر في الاقتصاد العالمي و نمط التجارة الدولية.

و من بين الاختبارات التطبيقية [55] لهذه النظرية الأعمال التي قام بها كل من كسينج D.B.Keesing، جروبر W.Gruber، ميتها Metha و ويلز Wells.Jr، بالإضافة إلى لجنة التعريفات الأمريكية لدراسة دور البحوث و التطوير و تأثيرها على هيكل و تكوين الصادرات الأمريكية، فلقد أجمعت أغلب هذه الدراسات على وجود ارتباط كبير بين نشاطات البحث و التطوير و فعالية عمليات التصدير، و توصلت إلى النتائج التالية حول نمط التخصص و التبادل الدولي:

[54] - سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 22- 23 (بتصرف).
[55] - بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 253.

- أن الدول المتقدمة تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج و تصدير سلع دورة حياة المنتج لارتفاع نسبة المبالغ المنفقة على البحوث و التطوير.
- أما الدول أقل تقدماً فإنها تتمتع بإنتاج السلع هكشر- أولينية كثيفة رأس المال، بينما الدول النامية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج و تصدير سلع هكشر- أولينية كثيفة العمل.

ج. تحليل جونسون و الديناميكية العامة للتبادل الدولي:

إن المحاولة التي قام بها جونسون عام 1968 تفضي إلى الجمع بين نظرية كل من ليندر و فرنون في تفسير التجارة الخارجية، و ذلك من خلال الاعتماد على العوامل الديناميكية في تفسير هيكل التبادل الدولي و سمات التحليل الحديث للنمو كعملية معممة لتراكم رأس المال، و لقد حاول جونسون شرح الميزة النسبية و دورها في عملية التنمية من خلال النقاط التالية[56]:

- التركيز على العوامل المفسرة لهيكل التبادل الدولي التي أهملها نموذج هكشر- أولين مثل وفورات الحجم، إنتاج ذو تكنولوجيا متقدمة، المنتجات الجديدة.
- التوسع في مفهوم رأس المال و التضييق من مفهوم العمل، فالأول يشمل الموارد الطبيعية، المعدات و التجهيزات، بالإضافة إل رأس المال البشري و الفكري، أما العمل فيقتصر على المتاح من الوقت للإنسان، كما اعتقد بإمكانية السماح بإدخال عناصر جديدة على التفسير الأصلي للمزايا النسبية.
- بما أن هناك قيود تؤثر في اختيار موقع و تنقل الوحدة الإنتاجية إلى الخارج فإنها تؤخذ على أنها متغيرات خارجية.
- كما يعتبر جونسون أن تحويل المنتجات هو العنصر الأساسي للديناميكية، لأن كل تطور من شأنه أن يرفع قيمة وقت العمل، و هذا بدوره يؤدي إلى التعديل في المزايا النسبية بطريقة ديناميكية بالشكل الذي يعمل على انتقال الصناعات، و القيام بالتجديدات.

و بالتالي فإن التحويل في المنتجات الذي يعد هو العنصر الأساسي في حركية (ديناميكية) التجارة الدولية يتم بحسب الظروف و وفق آليات مختلفة، كقيام المنتجين في السوق القديمة للصادرات بتقليد المنتج، أو الاستثمار في الخارج للمشروع، أو عن طريق براءات الاختراع، بالإضافة إلى الانتشار الحر للتجديدات و اختراعات التي فقدت قيمتها التجارية.

إن التحليل الذي قدمه جونسون يأتي ليشير إلى الأهمية التي تميز التطور المعاصر و علاقتها بالميزة النسبية، و التي ينعكس وجودها في القيود المفروضة على التوازن الداخلي و الخارجي، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التحليل أخذ بعين الاعتبار العديد من العناصر التي تم إهمالها في النظرية النيوكلاسيكية.

و لكن بالرغم من الإسهام الذي قدمته هذه النظرية عن طريق جونسون إلا أنها تتصف بالجزئية، لاكتفائه بالمنتجات الصناعية فقط، و اعتماده على المشاهدات و الملاحظات دون تفسير الظواهر التي تربط بينها و بين السير الاقتصادي بصفة عامة.

---

[56] - بلقاسم زايري، نفس المرجع ، ص ص 259- 260 (بتصرف).

و منه كخلاصة لما تم تقديمه في النظريات التي تتناول بالدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي فإنه و بالنظر إلى معدل و هيكل النمو الاقتصادي في بعض الدول فإنه يمكن أن نعتبر أن التجارة الخارجية محفز مهم من أجل نمو اقتصادي سريع، و هذا ما قد تبث فعلاً في دول مثل ماليزيا، تايلاندا، البرازيل و الشيلي و سنغافورة و كوريا الجنوبية، إضافة إلى الصين، حيث قامت عن طريق عوائد الصرف الأجنبي – عن طريق تحسين أداء الصادرات – توفير المال الضروري للقيام بالتنمية، من خلال التبادل المربح، و بالتالي فإن هذا الدور الفاعل للتجارة الخارجية كونها تمكن من توفير حافز فعال لنمو اقتصادي كلي قد حقق النهج الذي تدعمه النظرية التقليدية حول المكاسب الممكن الحصول عليها عن طريق التجارة الخارجية، و النظرة التي يمكن إجمالها حول هذا الدور للتجارة الخارجية في الدول النامية بين علماء الاقتصاد في هذه الدول تتمثل في قيام هذه الدول بالاستفادة من الامتيازات المقدمة لها من الدول المتقدمة، خاصة تلك المتعلقة بإزالة الموانع و الحواجز بالنسبة لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة بعمالة مكثفة، و الأهم من هذا هو قيام هذه الأخيرة بالاعتماد الكلي على العلاقات التبادلية في شكل تجمع، أين يكون لها أن تحتجز أو تحصل على بعض العوائد الحقيقية الممكنة الناتجة من التخصص و التجارة فيما بينها.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تبين أن النمو الاقتصادي و التنمية مفهومان على علاقة كبيرة ببعضهما البعض، إذ يدرك الثاني بقيام الأول كما أن قياسهما يتعدد بحسب المعطى الذي وجد من أجله، فالتنمية تنصرف إلى أن تشمل جميع مناحي الحياة المختلفة، في الوقت الذي يعبر فيه النمو عن الزيادة المتحققة في عنصر من عناصر التنمية، و للقيام بالتنمية لدى الدول فإنه وضعت استراتيجيات تستجيب لحاجة الدولة و وضعها القائم، من ذلك نجد الدول النامية سابقة إلى ذلك للنهوض باقتصادياتها، كما يلاحظ كذلك من خلال النظريات التي تناولت موضوع النمو و التجارة الخارجية بالدراسة أن هذه الأخيرة مرتبطة بكل من تراكم رأس المال، زيادة الإنتاجية و التكنولوجيا.

بعد هذه الدراسة للنمو، مقاييسه و استراتيجياته و علاقة التجارة الخارجية به سنتطرق في الفصل الموالي إلى وضع الدول النامية في التجارة الدولية خاصة و أنها تتخذ من هذه الأخيرة السبيل إلى القيام بعملية تنمية شاملة في أوطنها للرفع من وضعية شعوبها و النهوض باقتصادياتها.

الفصل الثاني
الدول النامية في التجارة الدولية

مقدمـة:

إن النظر في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية العالمية يرسم لنا صورة عن الحال التي تعيشه دول العالم والفوارق التي تميز كل دول عن أخرى، فإحداها غنية والأخرى فقيرة وثالثة تقع بينهما وهي متوسطة بين غني و فقير، أين تظهر فيها الطبقات الغنية إلى جانب الطبقات الفقيرة، أو ربما حينما نبين مؤشرات هذا البلد الغني يرتسم لنا واقع آخر من وجود للنوعين فيه، لهذا و من أجل التمييز بين هذه الأنواع المختلفة من الدول يراعى في الأدبيات الاقتصادية التعريف والاحتكام إلى نوعية أو تصنيف الدول إلى جوانب عدة، و كل هيئة من الهيئات ذات العلاقة بالاقتصاد وبالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العالمية تأخذ في تصنيفها لدول العالم معايير ومؤشرات عدة، ومن بين تلك التصنيفات نجد مجموعة الدول النامية التي تشكل السواد الأعظم من دول العالم ككل، وهي بطبيعتها تشترك في المقومات و الخصائص، وفي نفس الوقت تتباين في أخرى، و على حد قول" جوليان ويست (Joulian Weist)" من جامعة أكسفورد(Oxford Univercity):

" بالطبع توجد اختلافات بين الدول النامية، ومع ذلك هناك مجموعة من الخصائص المشتركة تسهل علينا مناقشة كل الخصائص التي تتوافر في معظم الدول، حيث يصعب دراسة كل حالة على حده"

(Michael.P.Todaro ،2006)

المبحث الأول: وضعيـة الدول النامية في التجـارة الدوليـة

إن البحث في وضعية الدول النامية في التجارة الدولية يؤدي بنا إلى التعرف و دراسة هذه الدول و ملاحظة الاختلافات و مجموعة الخصائص المشتركة لها، وهذا من خلال بيان العناصر التالية:

- التباين الهيكلي للاقتصاديات النامية.
- الخصائص المشتركة للدول النامية.
- أوجه و متطلبات النمو و التنمية الاقتصادية الحديثة في الدول الناميـة.

المطلب الأول: التباينـات والاختلافـات الهيكليـة للاقتصاديـات الناميـة

يتركز التباين الهيكلي والاختلافات الاقتصادية في الدول النامية على ثمانية نقاط رئيسية هي:

1- حجم الدولة ومستويات الدخل(الموقع الجغرافي، المسافة، السكان، الدخل)

2- الخلفية التاريخية والاستعمارية للدولة.

3- الموارد البشرية والمادية المتوفرة لدى الدولة.

4- المكونات العرقية والطوائف الدينية للدول.

5- الأهمية النسبية للقطاعين العام و الخاص لديهما.

6- طبيعة الهيكل الصناعي بالدولة.

7- درجة الاستقلال عن الاقتصاد الخارجي والقوى السياسية الخارجية بالنسبة للدولة.

8- توزيع القوي و الهيكل المؤسسي والسياسي داخل الدولة.

و سنتناول هذه العناصر بشيء من التفصيل كما يلي:

1- حجم الدولـة ومستويـات الدخل:

إن معرفة الفروق الواقعة بين الدول تأتي من خلال محددات ممثلة أساسا في حجم السكان، الحجم المادي للدولة و نصيب الفرد من الدخل الوطني و حيث نجد 157 دولة نامية كلها أعضاء في الأمم المتحدة منذ 1997، يتوزع فيها عدد السكان كما يلي:

جدول رقم (01): يبين توزيع عدد السكان في الدول النامية سنة 1997

عدد الدول	حجم السكان
- 87 دولة	- يقل فيها عدد السكان عن 5 مليون نسمة
- 58 دولة	- يقل فيها عدد السكان عن 2.5 مليون نسمة
- 35 دولة	- يقل فيها عدد السكان عن 0.5 مليون نسمة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 73.

أما الدول كثيفة السكان مثل الهند، مصر، البرازيل، نيجريا فتتواجد جنبا إلى جنب مع الدول الصغيرة مثل باراغواي، نيبال و الأردن وتشاد، وحيث نجد أن الدول كبيرة الحجم تتمتع بوفرة ومزايا من حيث توفر السوق الكبيرة و الموارد بالإضافة إلى أنها قليلة الاعتماد على الخامات والموارد والمنتجات الأجنبية، ولكن لديها الكثير من المشاكل المتولدة عن السيطرة الإدارية وعدم التوازن الإقليمي[57].

2- الخلفية التاريخيـــة:

إن معظم الدول النامية في مختلف القارات المتواجدة فيها تعرضت للسيطرة الاستعمارية من طرف الاستعمار الغربي المتمثل في انجلترا، فرنسا، البرتغال، ألمانيا و بلجيكا ...الخ حتى بدايات ومنتصف القرن العشرين، فعلى ذلك نجد أن مختلف الهياكل لديها كانت مطبقة من طرف هذه الدول الاستعمارية سابقا، و قد تركها الاستعمار بذلك غارقة في مشاكل التخلف الاقتصادي و التبعية و عدم القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد، ومن هنا شرعت مجموعة من الدول في استعادة استقلالها و محاولة التغلب على كل السياسات والنظم الموروثة و الاتجاه أكثر نحو الوطنية و الاعتماد على الذات.

3- الموارد البشرية والماديـــة:

إن النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية يتوقف بدرجة كبيرة على المقدرات التي تملكها الدولة من درجة الندرة أو الوفرة فيها، فتوافر الموارد المادية (كالأر ض والمعادن والمواد الخام الأخرى) يتيح للدولة موارد

[57] - لمزيد من التفصيل يرجع إلى: ميشيل تودارو، مرجع سابق، الجدول رقم (22)، ص 76.

طبيعية يتم استغلالها في عمليات التنمية بدرجة كبيرة و بشكل جيد، وهذا ما نلاحظه مثلاً في دول الخليج أين يتوافر لديها البترول والغاز بكثافة عالية، كما يلاحظ في دول أخرى ندرة في هذه الموارد مما يجعلها دولاً فقيرة تتعطل فيها عمليات التنمية، و مثال ذلك اليمن – تشاد - هايتي و بنجلاديش، بالإضافة إلى توفر الموارد الطبيعية نجد كذلك المناخ أين يلعب دوراً فاعلاً في القيام بعملية التنمية.

أما فيما يتعلق بوفرة الموارد البشرية، فإنها لا تشير فقط إلى الوفرة العددية والنوعية بل يتعداها إلى القيم الثقافية و قيم العمل، و الرغبة فيه وفي الابتكار وتحسين الكفاءة الشخصية، و مدى توافر المعلومات بها يسهم و يؤدي إلى عمليات التغيير في الهياكل الإنتاجية خلال الفترات الزمنية المتعاقبة.

4- الوضع الديني و العرقـــي:

إنه و بالرغم من تجاهل الاقتصاديين لهذا العامل إلا أنه يعتبر محدد هام في النشاط الاقتصادي، لأنه ينعكس على مدى نجاح أو فشل مجهودات التنمية، فدرجة التجانس بين الطوائف و العرقيات تعتبر ذو أثر على تحقيق التنمية عنه في الدول التي تختلف فيها درجة التجانس هذه و تؤدي إلى قيام الحروب و الصراعات الأهلية.

5- الأهميـة النسبيـة للقطاعـات العامـة و الخاصـة:

إن الملاحظ للنظم الاقتصادية في الدول النامية يجدها تختلف بين قطاع عام وآخر خاص، و حيث نجد أن دول جنوب شرق آسيا يسودها القطاع الخاص عنه في إفريقيا و الشرق الأوسط

أين يكثر فيها القطاع العام ولا شك أن لكل دوره في دفع عجلة التنمية، ولا شك أن الدول ذات القطاع الخاص المحلي و الاستثمار الأجنبي حققت مستويات جيدة في التنمية فاقت الدول الأخرى المعتمدة على القطاع العام.

ففي الدول المعتمدة على القطاع الخاص نجد أن تدخلها مقتصر فقط في فرض الضرائب و القيود الجمركية، بالإضافة إلى العمل على تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية و تشجيع الابتكار المحلي ودعم قطاع التصدير ونشاطات أخرى محفزة لنمو الناتج و تنشيط الاقتصاد.

أما الدول المعتمدة على القطاع العام فنجدها تركز على سياسات مباشرة من تدخل حكومي في المشروعات الاستثمارية وتنفيذ برنامج لدعم تشغيل العمالة الريفية و غيرها، وبالتالي فان الاختلاف في القطاعين يظهر من خلال مجهودات التنمية في الدول النامية.

6- الهيكل الصناعـي:

إن النشاط السائد في معظم الدول النامية هو النشاط الزراعي باستثناء بعض الدول التي تعتمد إلى درجة ما على التصنيع في جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، كما أن نمط الزراعة السائد في القارات الثلاثة (إفريقيا، آسيا و أمريكا اللاتينية) هو نمط الزراعة التقليدية باستثناء بعض المحاصيل التصديرية للحصول

على النقد الأجنبي كالسكر، القطن، القهوة...، بالإضافة إلى أن النظم الزراعية فيها متباينة خاصة فيما يتعلق بتوزيع و نمط الملكية الزراعية.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة نجد دول أمريكا اللاتينية لها تاريخ طويل مع الصناعة التي أدت إلى رفع مستويات دخول تلك الدول و نصيب الفرد منه بالمقارنة بإفريقيا وآسيا، إلى أن جاءت فترة السبعينات و الثمانينات أين ظهرت فيها دول صناعية جديدة في آسيا مثل تايوان، كوريا الجنوبية و سنغافورة حققت مستويات عالية جدا في الناتج الصناعي وهي تسمى النمور الآسيوية، ويذكر أن أكبر قطاع تصنيعي في الدول النامية لدى الهند، ولكن بالرغم من ذلك لم يتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة متطلبات السكان، و الجدول أدناه يوضح توزيع القوى العاملة و المساهمة في الناتج الإجمالي في القطاعين لـ 17 دولة نامية إضافة إلى الو.م.أ و بريطانيا للوقوف على الأهمية للقطاعين في توليد الناتج الإجمالي في تلك الدول.

جدول رقم (02): يوضح توزيع القوى العاملة و المساهمة في الناتج الإجمالي في القطاعين الزراعي و الصناعي

تقسيم الدول بحسب القارات	المساهمة في قوى العمل(أ) %		المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي GDP %	
	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة
إفريقيـــــــا:				
- الكونغو	75	12	64	13
- كينيا	81	7	29	16
- نيجيريا	54	5	43	25
- تنزانيا	90	5	48	21
- أوغندا	86	1	46	16
آسيـــــــا:				
- بنجلاديش	64	14	30	18
- الهند	65	13	28	29
- اندونيسيا	55	10	16	43
- الفلبين	46	16	21	32
- كوريا الجنوبية	21	27	6	43
- سيريلانكا	46	13	22	25
أمريكـــــا الجنوبيـة:				
- البرازيل	31	27	14	36
- كولومبيا	30	24	16	20
- جواتيمالا	60	12	24	20
- المكسيك	28	19	5	26
- بيرو	37	19	7	37
- فنزويلا	16	28	4	47

* **إجمالي الدول النامية.**	**60**	**17**	**20**	**38**
* **الولايات .م.أ**	**2**	**25**	**2**	**29**
* **المملكة المتحدة**	**1**	**24**	**2**	**37**

(أ) بيانات 1997.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 1996.

7- الاعتمـاد الخارجـي في التبعيـة الاقتصاديـة و السياسيـة و الثقافيـة:

إن الاعتماد على العالم الخارجي للدولة إنما يتوقف على حجمها ووفرة الموارد لديها وتاريخها السياسي، فكما تم ملاحظة ذلك في العنصر الثاني (الخلفية التاريخية) فإن كون الدولة خضعت سابقا للاستعمار، فلا بد أن تكون جل نظمها الاقتصادية و الاجتماعية موروثة و تعكس طابع التبعية لديها، و التجارة الخارجية مع دول العالم المتقدمة لدليل على تلك التبعية من خلال الأحجام الكبيرة للمستوردات من المنتجات الغذائية أو التكنولوجيا و المنتجات الصناعية، و بقاء الدول ضمن منطق النظم الموروثة و التبعية لهما آثارهما على مجهوداتها في تحقيق التنمية من حيث نجاحها أو فشلها، وبالتالي فيصح أن يقال أن تحقيق تقدم اقتصادي و اجتماعي مرهون بدرجة اعتماد الدولة على العالم الخارجي.

8- الهيكل السياسـي مجموعـات القـوى و المصالــح:

إن النظر في الأبعاد الاقتصادية وحدها لا يمكّن من معرفة درجات التقدم و الازدهار للدول و التفريق بينها، فهذه الأبعاد غير كافية ولا تعبر عن مدى هذه الاختلافات، فهناك أبعاد سياسية أخرى تعد كذلك من بين المحددات الرئيسية التي تفسر الاختلاف و التباين بين مجموعات الدول النامية، و يتضح ذلك من خلال تلك المجموعات التي تكوّن ذلك الهيكل السياسي في الدولة، و وضعيتهم فيه، حيث يظهر في هذه الدول مجموعات قوى متمثلة في أصحاب النفوذ و المصالح، بالإضافة إلى المستفيدين من السياسيين والاقتصاديين و غيرهم، فهذه مشكلة تعد صعبة في دول العالم النامي، فهؤلاء هم الذين يحددون ما هي الإستراتيجيات التي ينبغي أن تكون مناسبة، و كيف تؤثر على الكفاءة الاقتصادية وإحداث تغيرات اجتماعية.

فوجود مثل هذه الفئات في المجتمعات النامية باختلاف أنواعها من دولة لأخرى أدى في الكثير من الأحيان إلى إعاقة مجهودات التنمية وتحويل مساراتها، في حين كان ينتظر منها عمل مجهود أكبر لتحقيق التنمية، وهي في تغلغلها في الأنظمة أكبر من الموجودة في الدول المتقدمة.

ومنه فإنه للحصول على نتائج إيجابية لا بد لتلك الطبقات أن تعمل على تطوير الأنظمة في بلدانها في جو من الديمقراطية و بشكل يحفز النمو و يدعم مجهودات التنمية.

المطلب الثاني: الخصائص المشتركـة للدول الناميــة:

إنه وبالرغم من حصر التباينات و الاختلافات في دول العالم النامية إلا أنه هناك خصائص وسمات مشتركة بينها في كل من إفريقيا، آسيا و أمريكا اللاتينية، ويمكن حصر تلك الخصائص في سبعة عناصر رئيسية هي:

- انخفاض مستويات المعيشة و التي يمكن توصيفها بأنها تتمثل في انخفاض الدخل ودرجة عدم المساواة و تدهور الصحة و عدم تقدم التعليم وزيادة الأمية.
- انخفاض مستويات الإنتاجية.
- المعدلات المرتفعة للنمو السكاني وأعباء الإعالة.
- زيادة وارتفاع معدلات البطالة و التوظيف الناقص.
- الاعتماد المتزايد على الإنتاج الزراعي وصادرات المنتجات الأولية.
- شيوع ظاهرة عدم كمال الأسواق و محدودية المعلومات وعدم كمالها.
- هيمنة العلاقات الدولية و زيادة الاعتمادية و السيطرة الخارجية على هذه الدول أي التبعية للدول المتقدمة.

وفيما يلي شرح للعناصر كل على حده:

1. انخفاض مستويات المعيشة :

إن انخفاض مستويات المعيشة في الدول النامية راجع أساساً إلى انخفاض مستويات الدخل فيها، فهي منخفضة جدا بالنسبة للغالبية العظمى من السكان، وهي بذلك لها انعكاسات على جوانب عدة سواء كانت كمية أو كيفية و التي منها ظهور الفقر، عدم توافر السكن، تدهور الصحة و عدم توفر الخدمات الصحية، ارتفاع الوفيات من الرضع و محدودية أو عدم وجود تعليم وغيرها وهي تؤدي إلى اليأس و الإحباط في أوساط المجتمعات، ويمكن تتبع الفروق الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل المؤدية إلى انخفاض مستويا ت المعيشة في الدول النامية من خلال مقارنة المؤشرات التالية على مستوى الدول النامية وهي:

- نصيب الفرد في الدخل الوطني، - معدلات النمو النسبي للدخل الوطني ونصيب الفرد منه
-المساواة والعدالة في توزيع الدخل الوطني، - درجة الفقر في المجتمع.
-الصحة و المؤشرات المتعلقة بها.

و بناءا على هذه المتغيرات يمكن تلخيص الخصائص المشتركة للدول النامية و التي تميزها عن الدول المتقدمة في مجال انخفاض المستويات المعيبة وما يتعلق بها من خلال النقاط التالية:

1) - التمتع بمستويات منخفضة الدخل و تباطؤ معدل النمو للدخل الوطني.
2) - المستويات المنخفضة في نصيب الفرد من الدخل الوطني و تباطأ معدلات النمو فيه.
3) - سوء توزيع الدخل و ظهور فروق كبيرة فيه حيث 20 % من السكان يحصلون على 5 إلى 10 أضعاف ما يحصل عليه 40 % من السكان الموجودون في حدود الفقر.

4) - النمو المضطرد للسكان في الدول النامية مع انتشار الفقر حيث نجد أن 1.3 مليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر و بمستوى دخل للفرد يقل عن 370 دولار سنويا.

5) - زيادة شرائح السكان الذين يعانون من الأمراض و التدهور الصحي و سوء التغذية و الأمراض المعدية مع ارتفاع وفيات الأطفال التي تفوق معدلاتها 10 مرات الدول المتقدمة.

6) -ارتفاع مستويات الأمية و الجهل و نسب التسرب في الأطوار التعليمية و عدم توافر التسهيلا ت التعليمية الكافية و الملائمة.

ومنه فإن الثلاثية الفقر، الجهل و الأمراض هم العوامل الأكثر مساهمة في ظهور الخصائص السابقة في الدول النامية والتي تقف هي الأخرى عاجزة على مواجهة هذه الأخطار.

2. انخفـاض مستويـات الإنتاجيـة:

إنه من المعروف أن المستويات الإنتاجية في الدول النامية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة فهي منخفضة جدا،فمفهوم دالة الإنتاج يرتبط بمدى التوليفات المستخدمة من عناصر الإنتاج للحصول على المخرجات عند المستويات التكنولوجية السائدة في المجتمع لتوفير المتطلبات والاحتياجات الخاصة بالمجتمع،أما دراسة دالة الإنتاج من الناحية الفنية والهندسية فهي تتعلق بالقدرات المادية والفنية للمدخلات للحصول على المخرجات من خلال التركيز على النواحي الهندسية والإنتاجية، وليس النواحي المرتبطة بالتكلفة والعائد والإيراد والربح وغير ذلك، كما أن هذا المفهوم يهتم خاصة بالعمالة في العدد والإنتاجية لديها، وهي طبعا نجدها منخفضة في الدول النامية، ويرجع هذا إلى خضوعها لمبدأ تناقص الغلة [58]، كما أنه يمكن تغيير هذا التناقص من خلال غياب على الأقل أو نقص درجة الكمال والانسجام بين عناصر المدخلات مثل رأس المال المادي أو الإدارة الجيدة ذات الخبرة.

وبالتالي فإن كل من المستويات المنخفضة في المعيشة والمستويات الإنتاجية يتأثر بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة مما ينعكس في زيادة التخلف وعدم التقدم، وهذا ما قال به جونار ميردال " الأسباب الدائرية والتراكمية " في الدول المتخلفة يعتمد على العلاقات المترابطة والمتداخلة بين مستويات المعيشة المنخفضة والإنتاجية المنخفضة بشكل متبادل.

3. المعدلات المرتفعة من النمو السكاني وعبـئ الإعالـة الاجتماعيـة:

تعتبر معدلات السكان محدد رئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية، فكما أنها يمكن أن تكون مفيدة فكذلك يمكن أن تكون معرقلة ومعيقة للنمو الاقتصادي والتنمية، وذلك يظهر من خلال الارتفاع المستمر في هذه المعدلات كما هو واضح في الدول النامية، حيث تتجه المعدلات السكانية إلى الارتفاع بشكل كبير عنه في الدول المتقدمة، فنجد في الدول النامية أن هذه المعدلات تنحصر فيما بين 02 % إلى 05 %، بينما في الدول المتقدمة لا تتجاوز 02 %، كما أن معدل الأطفال في البلدان أقل نموا الأقل من 15 سنة يبلغ 40 % من

[58] - ويقصد أنه إذا تم زيادة عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير- العمل- مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (رأس المال، الأرض أو الموارد) فإن كمية الناتج الذي يعتبر الإنتاج المتبقي يبدأ بعد فترة في التناقص، مما يعني زيادة الناتج الكلي بمعدلات متناقصة.

إجمالي السكان في حين يبلغ 21 % من إجمالي السكان في الدول المتقدمة، أما إذا كان الحديث عن نسب الوفيات فبعدما كانت مرتفعة في الدول النامية تراجعت بسبب التحسن في ظروف الرعاية الصحية والقدرة على السيطرة على كثير من الأمراض الوبائية.

أما فيما يخص الإعالة[59] أو الكفالة فنجدها مرتفعة جدا في البلدان النامية، فنسبتهم في الدول المتقدمة تمثل 1/3 تقريباً عدد السكان، أما في الدول النامية فهم يمثلون 45 % من السكان في الدول الأقل تقدما.

4. ارتفاع مستويات البطالة والتوظيف غير الكامل:

تعتبر هذه المشكلة متفشية في دول العالم النامي بدرجات كبيرة و متفاوتة، فنجد نوعين من البطالة هما البطالة المفتوحة والبطالة غير كاملة، فالأولى تمثل أولئك الأفراد القادرين على العمل ولكن لا يجدون مناصب الشغل أما النوع الثاني فيتمثلون في الأفراد الذين يشغلون مناصب العمل لكن ليس بكامل طاقاتهم الإنتاجية، أي تكون إنتاجيتهم منخفضة، وهذا من شأنه أن يؤثر على الناتج الإجمالي.

فمعدلات البطالة المقترحة في الدول النامية تقع بين 8- 15% من القوى العاملة ولكن هذا يعتبر جزء من حجم البطالة الكلية، فنسب البطالة بين الشباب الحاصلين على قسط من التعليم تكون أضعاف تلك الأرقام المذكورة، والجدول التالي يبين معدلات البطالة في عدد من الدول النامية خلال الفترة 1996-2005.

جدول رقم(03): يبين معدلات البطالة في بعض الدول النامية خلال الفترة (1996-2005)

البلد	الفترة الزمنية	عدد العاطلين عن العمل (ألف)	النسبة المئوية للبطالة
فنزويلا	2005-1996	1.823	15.8
الجزائر	2005-1996	1.475	15.3
تونس	2005-1996	486	142
مصر	2005-1996	2.241	11.0
الإكوادور	2005-1996	334	7.9
تايلاند	2005-1996	496	1.4
الصين	2005-1996	8.390	4.2
لبنان	2005-1996	116	-

المصدر: UNDP, Human Development Report 2007/2008, P 299-300

5. الاعتماد على الإنتاج الزراعي وتصدير المواد الأولية:

[59] - وهم الأشخاص غير المنتجين يتم دعمهم ماليا و تحملهم من خلال قوة العمل الموجودة في الدولة (تنحصر أعمارهم بين 15 سنة و فئة الشيوخ).

كما تم التطرق إلى هذه النقطة في نقاط عدة سابقة فإن الدول النامية تعتمد اعتمادا كبيرا في اقتصادياتها على القطاع الزراعي وعلى تصدير المواد الأولية،وهذا وإن كان راجع لتوفر هذه المقدرات لديها وتمكنها من امتلاك ميزة نسبية فيها،إلا أنه ليس مبرر كافي للاعتماد الكلي على هذين الموردين،فنجد مثلا أن 58% من قوة العمل يتم شغلها في القطاع الزراعي في البلدان اقل نموا،بينما في الدول المتقدمة نجد فقط 5% من قوة العمل في هذا القطاع،إضافة إلى هذا فإن مساهمة هذا القطاع في الناتج الوطني للدول النامية تبلغ 14% ،بينما 3% للدول المتقدمة،وإذا نظرنا بمنظور توزيع القارات في العالم النامي فإن الحجم النسبي للعاملين في الزراعة يبلغ 68% في إفريقيا، وجنوب آسيا 64% ،في مقابل 3% في أمريكا الشمالية،والجدول أدناه يوضح السكان ومدى ارتباطهم بالزراعة في العالم المتقدم وأقل نمواً.

جدول رقم(04): عدد السكان وقوة العمل والإنتاج في المناطق المتقدمة وأقل تقدماً خلال 2005

المنطقة	السكان (مليون)	الحضر (%)	الريف (%)	القوى العاملة في الزراعة (%)	أهمية الزراعة في GNP (%)
- العالم	6.514.8	48.6	51.4	49	-
- الدول المتقدمة (ذات الدخل المرتفع)	991.5	77.6	22.4	5	3
- دول OCDE	1.172.6	75.6	24.4	7	5
- دولOCDE (ذات الدخل المرتفع)	931.5	77.0	23	3	2
- اليابان	127.9	65.8	34.2	7	2
- الدول أقل تقدما.	765.7	42.7	57.3	58	14
- إفريقيا جنوب الصحراء.	722.7	34.9	65.1	68	20
- جنوب آسيا.	1.587.4	30.2	69.8	64	30
- شرق آسيا.	1.690.6	42.8	56.2	70	18
- أمريكا اللاتينية.	556.6	77.3	22.7	25	10

المصدر: UNDP, Human development report 2007/2008, P 246

* القوى العاملة في الزراعة و أهمية الزراعة فيGNP مأخوذة للفترة(1995-1997).

إن السبب الرئيسي الذي يدفع السكان إلى التركيز على قطاع الزراعة والمواد الأولية في الدول النامية هي الحقيقة القائلة بأنه " عند مستويات الدخل المنخفضة تكون الأولوية بالنسبة للإنسان هي الغذاء، ثم الملبس ثم المأوى"، و بالتالي تكون الزراعة بهذا الشكل مستوعبة لأعداد كبيرة من اليد العاملة بإنتاجية منخفضة مع اتسامها بنقص الأدوات التكنولوجية فيها، أي أنها بدائية و متخلفة في وسائلها الإنتاجية.

أما الجانب الأخر المتعلق بصادرات المواد الأولية فهذا كذلك أمر شائع بالنسبة للدول النامية من حيث أنها تعتمد اعتمادا رئيسياً على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية و المواد الخام، أما الباقي تعتبر الأنشطة الأخرى كالصناعة و الخدمات أنشطة ثانوية، و الصادرات من الدول النامية تصدر في صورتها الخام إلى الدول المتقدمة، و هذا بغض النظر عن الدول النامية الأخرى ذات الندرة في تلك المواد، والشكل التالي يوضح هيكل الصادرات العالمية من المنتجات الأولية.

شكل رقم(02): يوضـح هيكل الصـادرات العالميـة
(% المنتجات الأولية و المصنعة)

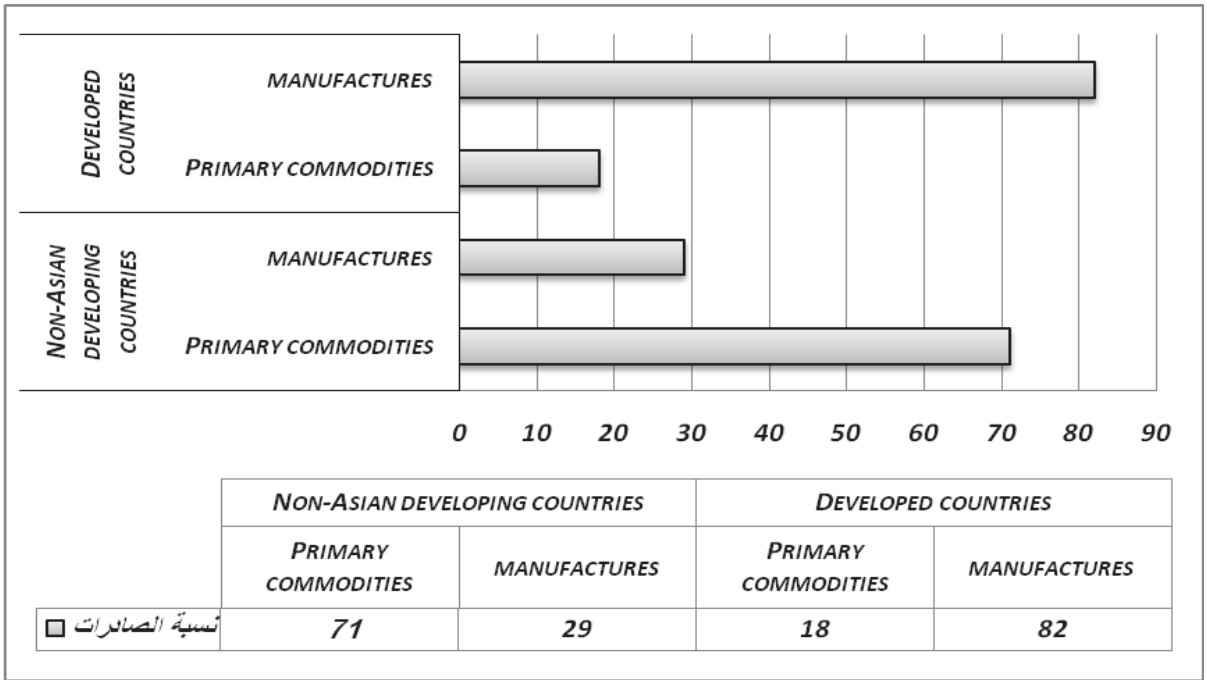

	NON-ASIAN DEVELOPING COUNTRIES		DEVELOPED COUNTRIES	
	PRIMARY COMMODITIES	MANUFACTURES	PRIMARY COMMODITIES	MANUFACTURES
نسبة الصادرات	71	29	18	82

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصاديـة، ص 111.

يذكر أن 60% إلى 70% من التدفقات السنوية من العملة الأجنبية يتم الحصول عليها عن طريق الصادرات من المواد الأولية إلى العالم المتقدم، وهي مستعملة في عمليات التنمية وتمويل الاستثمارات في البلد، ولكن رغم هذا إلا أن غالبية هذه التدفقات أُستنفدت جراء تخليص المديونية الخارجية لتلك الدول، لاسيما

في فترة الثمانينات والتسعينات، أضف إلى هذه ظاهرة هروب رؤوس الأموال من هذه الدول إلى الدول المتقدمة بهدف الحصول على عائد أفضل.

والنظرة إلى مساهمة هذه الدول في الإنتاج و التجارة العالمية تكشف على أنه في الفترة 2002/1999 انخفض نصيب هذه الدول من الصادرات و الواردات إلى 06 % و 04 % على التوالي، الأمر الذي أدى إلى تقلص حصتها في السوق العالمي [60] من 29.1 % إلى 26.2 %، بالإضافة إلى أن النجاح الذي حققته هذه الدول فترة السبعينات إنما يعود الطفرة النفطية التي عرفتها تلك الفترة، ما انعكس إيجابيا على الدول المصدرة للنفط (دول الأوبك) في دول العالم النامي إضافة إلى الدول الآسيوية مع دول قليلة من الدول الحديثة العهد بالتصنيع في الثمانينات والتسعينات،أما بالنسبة لمعظم الدول الأخرى فقد استمر نصيبها في التدهور من التجارة العالمية(كما سيتضح ذلك في العناصر القادمة).

6. سيادة حالة المنافسة غير الكاملة وعدم كمال المعلومات:

ومؤدى هذا العنصر هو توضيح النقص الذي يعتري الدول النامية في أنظمتها ومؤسساتها وأوجه التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية من عدم ترك لحرية السوق وتحقيق المنافسة،والتدخل الحكومي في نظر هذه الدول هو الذي يفضي إلى تحقيق المعدلات السريعة في النمو الاقتصادي وتنفيذ برامج التنمية وتحقيق أهدافها،ولكن من المعروف أن النظرة ذات التوجه إلى اقتصاديات السوق والعمل بآلياته ترى عكس ذلك من أن التدخل الحكومي هو الذي يعيق القيام بعمليات التنمية وفسح المجال أمام القطاع الخاص وبالتالي العمل على إفشال وتحقيق الأهداف المرسومة والمخطط لها.

من هنا نجد أن العديد من الدول النامية تغيب فيها مثل هذه الأطر و القواعد المؤسسية و القانونية إما بصفة كاملة أو أنها ضعيفة جدا.

و كذا الأمر يقال على توافر المعلومات الكاملة والدقيقة والمتاحة أيضا للمنتجي ن والمستهلكين فهي غير متوفرة ولا تحتكم إن وجدت إلى شرط الشفافية في الإفصا ح عنها ولهذا نجد أن حالة الأسواق فيها يسودها أشكال الاحتكارات المتعددة (احتكار القلة، احتكار المنافسة، الاحتكار...)، وبالتالي فظهور المعلومات بمحدودية و بتكاليف مرتفعة تعمل على إعاقة ظروف التنمية وتساهم في استمرارية التخلف.

7. الهيمنة والحساسية للعلاقات الدولية:

كما تم التطرق إليه في العناصر السابقة فان عدم التكافؤ و اللامساواة في الاقتصاد العالمي أو فيما بين البلدان من شأنه أن يوسع الهوة بين الدول الفقيرة والغنية فالفقيرة تزداد فقرا والغنية تزداد غنا، فهذه الصورة من اللاتكافؤ في الموازين حيث تظهر دول المركز والأطراف من شأنها أن تجعل من دول المركز تسيطر على المقدرات في دول الأطراف وبالتالي السيطرة على أنماط التجارة الدولية، كذلك الأمر يتضح عند الحديث

[60] - حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلو الاقتصادية (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2006، ص238.

عن التكنولوجيا المملوكة و المحتكرة لدى الأغنياء أو الدول المتقدمة والممنوعة في ساحة الدول الفقيرة أو المسموح بها بشروط تقييديـة.

وفي نفس الدول النامية نجد أن دولا فقيرة لا تملك شيئا وتعاني من ندرة في الموارد وأخرى تمتلك أصولا كبيرة وهذه الأخيرة بهذا تمتلك القدرة على المساومة و قوى تفاوضية أكبر من الأولى.

في الأخير ورغم هذا التماثل تارة والتمايز تارة أخرى في اقتصاديات الدول النامية إلا أنه هناك دول يحدوها الأمل بالنجاح، من خلال وضعها لمخططات تنموية مع محاولة بدل مجهودات لتحقيقها على مختلف النواحي، فربما الاختلاف في هياكل اقتصاد الدول النامية يجعلها غير قادرة على توحيد مجهودها، لكن التشابه و التلاقي في الخصائص والسمات الاقتصادية و الاجتماعية يدفع بها لأن تفكر ملياً في مصيرها وتكسر كل القيود من أجل حفز جهودها واستغلال مقدراتها أحسن استغلال، من توفير شروط التبادل فيما بينها وفتح المجالات أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، بشكل يسرّع من تحقيق التنمية ويسهم في توفير قطاعات إنتاجية جديدة والقضاء على التخلف والفقر وتحسين مستوى رفاهية الأفراد.

المطلب الثالث: أوجـه و متطلبات النمو و التنميـة الاقتصاديـة الحديثـة في الدول النامية

إن المشاكل التي تعترض مسار النمو و التنمية في الدول النامية في الحقيقة إنما تعتبر هي نفسها أوجه و متطلبات النمو و التنميـة الاقتصاديـة الحديثـة في الدول النامية، و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. **الموارد البشريـة و الماديـة**: فعند الحديث عن الموارد الطبيعية نجد أن الدول النامية تمتلك موارد طبيعية غزيرة إلا أن العقبة أمامها هو عدم التمكن من استغلالها الاستغلال الأمثل الذي يعود عليها بالنفع، فاحتياجها لموارد و استثمارات ضخمة من رأس المال حال دون الاستفادة منها، أما بالنسبة للموارد البشرية فيظهر الفرق جليا بين الدول المتقدمة و النامية فالأولى تمتاز بالمهارة و الخبرة على خلاف فإن الثانية تفتقد إلى هذه المكونات، و الاقتصادي بـول رومر يرى أن الدول النامية فقيرة لأن مواطنيهم ليس لديهم القدرة على تطبيق الأفكار التي استخدمتها الدول الصناعية لتوليد قيمة اقتصادية.
2. **المستويات النسبية لنصيب الفرد من الدخل و الناتج الوطني الإجمالي** : و الملاحظ أن المستويات تختلف بين الدول النامية و المتقدمة فأكثر من أربع أخماس سكان العالم اليوم في دول العالم النامي عند مستوى من الدخل أقل بكثير من نظرائهم في العالم المتقدم، فمعرفة أن 70 % من سكان العالم الثالث يعيشون عند مستويات متدنية للغاية لكفيل أن يخلق لديهم شعور بالإحباط و الرغبة في النمو عند أي تكلفة، و بالتالي فهذا يعرقل و يمنع مبادرات تحسين مستوى المعيشة في الأجل الطويل.
3. **الاختلافـات المناخيـة**: حيث أنه بحسب بعض آراء الاقتصاديين تعد من الأهمية بمكان في القيام بعملية التنمية الاقتصادية، فبحسب دراسة أجريت حديثاً في التسعينات وجد أن درجة الحرارة المرتفعة تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية و الكفأة للعاملين، و مع ذلك فإن العامل المناخي له تأثير سلبي على فشل أو نجاح

المجهودات التنموية، و بالتالي فإيلاء الأهمية لهذا العامل لا بد أن تتجلى من خلال الدراسات التنموية و النمو.

4. **حجم السكان، توزيعهم و معدلات نموهم**: إن مجرد ملاحظة بسيطة لمعدلات الزيادة الطبيعية للسكان في دول أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية البالغة 2 % سنويا كانت في فترات النمو الحديثة لها، أي أن الزيادة البطيئة في معدل نمو السكان صاحبه نمو اقتصادي العائد لفترات التصنيع التي تشهدها المنطقة، بخلاف ما نجده في الدول النامية أين بلغت الزيادة السكانية 2.5 % سنوياً في العقود الماضية، و التي رافقت معدلات بطيئة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
5. **القدرات و البحوث و التنمية التكنولوجية و العلمية الأساسية** : إن السبق التكنولوجي كما تم التطرق له في عناصر سابقة له من الأثر الواضح على الزيادات المنعكسة في النمو الاقتصادي (كالدخل الوطني ...) فنجد أن 90 % من المقدرات المنفقة على البحوث و التطوير (R/D) في العالم تكون في الدول المتقدمة، و تتمثل الفائدة منها هو تطوير الوسائل و الطرق الإنتاجية و خاصة تلك الموجهة إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الإنفاق على الرأس المال البشري للحصول على المهارات ذو المستويات المرتفعة، في حين نجد عكس كل هذا في دول العالم النامي التي تشد حاليا وضع تنافسي لسلعها سيئة للغاية مقارنة بالدول المتقدمة الصناعية.
6. **منافع التجارة الدولية و حفز النمو**: يشار هنا إلى أن التجارة الدولية تقوم على مبدأ الحرية، و أنها بهذا تعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي (Origine of Growth)، و هي بذلك أسهمت في تحقيق التنمية في العالم المتقدم اقتصاديا، و ذلك في خلال القرن 19 و 20، فالتوسع الكبير للأسواق التصديرية أدى إلى تعزيز الطلب المحلي المتنامي مما أدى إلى تحقيق و قيام صناعات ذات الإنتاج الكبير، بالإضافة إلى هذا فإن الاستقرار في الهيكل السياسي و مرونة المؤسسات أدى إلى تيسير الاقتراض للدول النامية مما زاد من قدراتها الاستيرادية من هذه الأخير، الأمر الذي قاد إلى زيادة الإنتاج و مزيد من التنوع في الهيكل الصناعي لهذه الدول، كما أن العامل التكنولوجي و الاهتمام بالبحث و التطوير ساهم بشكل كبير في التغلب على الصناعات التقليدية و منافستها في الأسواق العالمية، أي أنها عملت على إحلال الصادرات التقليدية للدول النامية في الأسواق العالمية، و حين يكون السبق في إنتاج بعض السلع للدول النامية كالنسيج و الملابس فإن مواجهة الدول المتقدمة لها تكون عن طريق فرض قيود جمركية و غير جمركية تحول دون دخول هذه الأخيرة إلى أسواقها.
7. **الدور التاريخي للهجرة الدولية**: يمكن إيجاز هذا العنصر في مقولة الاقتصادي برنيلي توماس على أن: " مساهمات الدول الأوروبية في الهجرة المتجهة إلى العالم الجديد في أمريكا الشمالية و أستراليا كانت كبيرة و ساهمت في تدعيم اقتصاديات تلك الدول، حيث كانت الهجرة 1.2 مليون من ايرلندا، و ما يقرب من مليون مهاجر من ألمانيا تدفقوا بين عامي 1847 و 1855، بالإضافة إلى ما يقرب من نصف

مليون من الدول الأسكندنافيـة و أكثر من مليون ألماني بين عامي 1880 و 1885 فضلا عن 1.75 مليون من ايطاليا بين عامي 1898 و 1907 " (ميشيل تودارو، ص183).

8. **استقرار و مرونة المؤسسات السياسية و الاجتماعية** : إن ما يقال على هذا العنصر هو ما تؤكده الدراسات بأن الاستقرار في الهيكل السياسي بعيدا عن نوعية النظم السائدة(ديكتاتورية، ديمقراطية) لها من الأهمية للقيام بتحقيق نمو اقتصادي في البلد، فتجربة الدول الصناعية أين كانت قبل الثورة الصناعية عبارة عن دول قومية (Nation) موحدة قادرة على تنفيذ السياسات القومية استناداً إلى وجود نوع من الاتفاق العام نحو التحضر، بخلاف ما يحدث في الدول النامية أو دول العالم الثالث، فإن المفاهيم مثل الرشادة و أخلاقيات العمل، بالإضافة إلى التفكير العلمي و الحراك الاقتصادي و الاجتماعي نجدها غير متأصلة لدى هذه الدول، فهذه كلها تؤثر على تحقيق معدل نمو أبطأ في هذه البلدان، و يشهد على هذا ما حدث من تدفق للأموال الساخنة من المكسيك بسبب التخفيض المفاجئ للبيزو في ديسمبر 1994، و كذلك الأزمة الأسيوية 1997- 1998 حيث كان تدفق الأموال إلى الخارج و حدوث منافسة كبيرة في تخفيض العملة المحلية و الذعر الاقتصادي (Economic Pirc) لدول تايلندا و اندونيسيا، ماليزيا، كوريا الجنوبية و غيرها.

و منه فإن مجموعة هذه الخصائص إنما تدل على مستوى ما تحققه الدول في مسار نموها الاقتصادي، بالإضافة إلى الجهود الأخرى التي تقوم بها الدول في هذا المسار من خلال السياسات التجارية المنتهجة و الاستراتيجيات الإنمائية المطبقة، لذلك سنحاول إبراز هذه السياسات و الاستراتيجيات في العنصر الموالي.

المبحث الثانـي: السياسات التجاريـة و الاستراتيجيـات الإنمائيـة في الدول النامية

إن تشابك العلاقات التجارية الدولية و بلوغها مستويات قياسية من حجم المعاملات الدولية، إضافة إلى ظهور فكرة التخصص الدولي و تقسيم العمل انطلاقاً من الميزة النسبية التي تمتلكها الدول، و مع ارتباطها بالمعاملات مع الخارج جعلها تفكر في كيفية سير علاقاتها مع العالم الخارجي إضافة إلى تحسين مستويات أدائها الاقتصادي و الاجتماعي على المستوى الداخلي، بالتالي فمن هذا المنطلق جعل كل بلد يفكر في وضع سياسة تحكم سير ه ذه المعاملات ضمن خطة و برنامج زمني واضحين و ه ذا ما اصطلح عليه فيما بعد بالسياسة التجارية للدولة، و هي تدخل ضمن السياسات الاقتصادية العاملة على ضبط توازن الهيكل الاقتصادي للبلد.

المطلب الأول: ماهية السياســة التجاريــة

1. **مفهوم السياســة التجاريــة:**

تعني أن تحدد كل دولة الأهداف و الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها، و تقود سلوكها تجاه الدول الأخرى، و أن تسعى إلى تشخيص البدائل من الوسائل و أن تختار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة ال ذي يحقق إنجاز هذه الأهداف (الطرق و الأدوات المختارة) على أن يتم كل ذلك خلال فترة محددة من الزمن (البرنامج الزمني) و أن تراجع و تعدل الأهداف و الوسائل على ضوء الممارسة و النتائج الواقعية (Feed

back)، و كذلك للتغيرات في الاقتصاد الوطني و الاقتصاد العالمي، و بصفة عامة تتحول السياسة إلى برنامج وطني ذو أهداف إستراتيجية و تكتيكية، و أن لا يكون هذا البرنامج ذو طابع استاتيكي (ساكن)، بل يختلف و يتغاير في الفترات الزمنية المختلفة تبعاً للتغيرات الهيكلية و الوقتية في الاقتصاد الوطني و العالمي (أي برنامج ديناميكي)[61].

كما يقصد بالسياسة التجارية أيضاً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة[62].

كذلك فإنه يشار إلى السياسة التجارية بأنها السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية، فهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة[63].

2. أهداف السياسة التجارية:

هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية على النحو التالي: اقتصادية، اجتماعية و إستراتيجية، و يمكن إبرازها كما يلي:

أولاً: الأهـداف الاقتصاديـة: و تتمثل في الآتي:

1) تحقيق موارد للخزانة العامة: حيث أنه يعد من بين أكثر الطرق فعالية و أكثرها قبولاً من بعض الطرق الأخرى البديلة لتمويل الخزانة العامة، و يتم عند مرور السلع عبر الحدود الوطنية يتم توفير قدر كبير من نفقات التحصيل.
2) تحقيق توازن ميزان المدفوعات: حيث انه في هذه الحالة يعمل على التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي و زيادة المعروض منه، و حين اختيار الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف يتحرى عدم الإخلال بأهداف أخرى للاقتصاد الوطني، فمثلاً يعمل على تقليل الطلب على الواردات غير الضرورية مع عدم المساس بالواردات من السلع الضرورية.
3) حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: و تكمن ضرورة هذا الهدف في المحافظة على ظروف الإنتاج في الداخل من المؤثرات الخارجية التي من الممكن أن تعمل على التأثير عليه سلباً، إذ من الممكن أن تكون نفقة الإنتاج المحلي أعلى من النفقة الحقيقية للإنتاج الخارجي، فهنا يتحتم على الدولة حماية منتجاتها الحقيقية من المنتوج الأجنبي، و كمثال عل ذلك ما يحدث في أوروبا من حماية منتجاتها الزراعية من منافسة الإنتاج الزراعي في الدول النامية، و كذا بالنسبة للمنتجات الصناعية في الدول الصناعية.

و جدير بالذكر أن هدف حماية الإنتاج المحلي قد يتضمن هدف آخر هو توزيع الدخل القومي في اتجاه معين كحرص الحكومات على ضمان حد أدنى لدخل المنتجين الزراعيين فيها أو ضمان التشغيل للقوة العاملة المستخدمة في بعض القطاعات.

---

[61] - مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص131.
[62] - عادل أحمد حشيش و آخرون، مرجع سابق، ص198.
[63] - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 113.

4) حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق[64]: و يعد الإغراق نوع من التمييز السّعري بين السوق المحلية و السوق الخارجية، كما يعتبر أيضاً أحد أسلحة الحرب الاقتصادية، فهو يعمل على كسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق، إضافة إلى المنتجين الخارجيين الذين يصدرون إليها، و بالتالي نظراً لهذا الإجراء فإن أية دولة حال شعورها بأية بادرة للإغراق تسارع إلى اتخاذ إجراءات كفيلة بحماية اقتصادها الوطني، عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة أو بمنع الاستيراد كليةً، غير أنه يلاحظ أن إثبات حالة الإغراق تكون في بعض الحالات صعبة لاختلاف الدول في مفاهيم بنود التكاليف.

5) حماية الصناعات الوليدة أو الناشئة: إذ تعتبر هذه الحجة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في طريق حرية التجارة، و يقصد بالصناعة الوليدة أو الصناعة الناشئة تلك الصناعة حديثة العهد في البلد، و التي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة، و كذا فإنه يجب أن تكون الظروف و الإمكانيات الاحتمالية لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد (الميزة النسبية)، و تتضح هذه الحجة خاصة في الدول النامية التي تتوفر على بعض الإمكانيات في مجال إنتاجي معين و لكن نظراً للمنافسة من الدول الصناعية العريقة في هذا المجال فإنها تعمل على القضاء عليها، لذلك وجب على هذه الدول أن تحمي هذه الصناعات إلى حين التمكن من تعزيز قوة المنافسة لديها.

6) حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية: حيث أن الاقتصاد في وقتنا الحاضر و نظراً للاعتماد المتبادل فيه فإن أي تقلب في ظروفه من الممكن أن ينتقل بكل سهولة إلى الاقتصاديات الأخرى، لذلك تعمد بعض الدول إلى حماية اقتصادياتها من مثل هذه التقلبات الخارجية بصفة منفردة.

ثانياً: الأهداف الاجتماعية (و الإستراتيجية): و حيث تتمثل الأهداف الاجتماعية في ما يلي:

1) حماية مصالح فئات اجتماعية معينة: كالمزارعين أو المنتجين لسلعة معينة أو العمالة و المشتغلين في صناعة معينة.

2) إعادة توزيع الدخل الوطني: فغالباً ما تستهدف الدولة مثل هذا الإجراء و ذلك عن طريق استخدامها لعدة أدوات منها فرض رسوم جمركية، تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات عوامل أخرى، فهذا يقلل من الدخل الحقيقي للمستهلكين لهذه السلعة و يزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل، و هذه السياسة إلى جانب السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.

ثالثاً: الأهداف الإستراتيجية: و يقصد بنوع هذه الأهداف ما تعلق بأمن المجتمع من أبعاده المختلفة سواء كان اقتصادي أو غذائي أو عسكري، فمن الممكن أن يتطلب أمن الدولة الغذائي أن ينتج محلياً و لو كان بتكلفة مرتفعة، و يتم ذلك عن طريق فرض الدولة رسوم جمركية أو نظام حصص أو بمنع الاستيراد كلية، و نفس الشيء يقال على الأمن الغذائي من خلال توفير مقادير معينة من مصادر الطاقة، أما الأمن العسكري يكون من خلال توفير حد أدنى من الإنتاج لمجابهة أوقات الحروب.

[64] - الإغراق: هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوّض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية.

و بعد عرض الأهداف المتوخاة من السياسة التجارية لا بد من معرفة أن الدولة إضافة إلى الأهداف التي تتبناها في سياساتها، لها أيضا منهج آخر تقوم برسمه من أجل المحافظة على تلك الأهداف و العمل على تحقيقها، و هذا من خلال سياسة الدعوة إلى فرض القيود و الحواجز أمام التبادل الدولي أو تحرير التجارة الخارجية بإزالة القيود و الحواجز، فالنوع الأول يسمى الحماية التجارية أما الثاني فهو يمثل سياسة الحرية التجارية.

3. أنـواع السياسـات التجاريـة:

تم تقسيم سياسة التجارة إلى نوعين رئيسين سياسة حماية و حرية تجارية، فسياسة الحرية التجارية هي الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية التجارية فتعني الحالة أو الوضع الذي تستخدم فيه الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية أو على العناصر مجتمعة [65]، و يشار هنا إلى أنه رغم التعاريف السابقة إلا أن هناك درجات متفاوتة من الحماية و الحرية، فهناك دول ترغب في أن تكتفي اقتصادياتها بما لديها في إقليمها من موارد و تمنع كل علاقة مع الخارج و هذا ما يعرف بالاكتفاء الذاتي، و صورة أخرى هي أن تمتنع الدولة كلية من التدخل و تترك الأفراد و الهيئات يتصرفون كما يتراءى لهم، لكن ما يذكر أن هذه الصورة نادراً ما نجدها في الواقع، فالدول عموماً تلجأ إلى المزاوجة بين السياستين حسب حالتها الاقتصادية و الأهداف و الخطط التي تقوم برسمها، و في العنصر الموالي سنقوم بالإشارة إلى حجج كل من الطرفين و مبرراتهم في اختيار السياسة الملائمة للبلد.

أ. سياسـة حريـة التجـارة:

حيث ينادي أنصار هذا الاتجاه إلى أن تكون التجارة الخارجية خالية من كافة القيود و العقبات، فلا يجوز فرض أي نوع من القيود التي من شأنها أن تعرقل دخول أو خروج كل من الواردات و الصادرات على الترتيب، و كما يرى هؤلاء أيضاً إلى أن التجارة الخارجية تقوم على نفس المبدأ التي تقوم عليه التجارة الداخلية من حيث أنها مظهر من مظاهر التعاون البشري بغض النظر عن الحدود الجغرافية و السياسية التي تفصل بين البشر، بالإضافة إلى هذا فإن سياسة الحرية التجارية تمثل عودة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية[66]، و التي ترى بأن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة[67].

و يعتمد أنصار هذا المذهب على حجج لتأييد نظرتهم سنتناولها في العنصر الموالي.

حجج أنصـار تحريـر التجارة الخارجيـة من التقييـد:

1. **الحريـة تساعد على التخصص**: حيث أنها تساعد الدولة على التخصص و تقسيم العمل، فالتخصص يعمل على تركيز الجهد و المهارات و المعارف الإنسانية في كل فرع من فروع الإنتاج، أما التقسيم فهو يتوقف

[65] - أسامة محمد الفولي و آخرون، مرجع سابق، ص198.
[66] - مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص158.
[67] - و حيث أنها تتضمن الكفاءة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية .

على مدى اتساع السوق، فحرية التبادل من شأنها أن تعمل على اتساع السوق وشموليتها لعدد كبير من الدول، و من الممكن في هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولي، و أين يمكن للدولة أيضاً أن تتبادل الخيرات و المنتجات و مستلزمات الإنتاج بشكل تصبح فيه التجارة لصالح كل من الاقتصاديات الوطنية و الدولية.

و يرد على هذه الحجة بأنها غير مطابقة لما هو في الواقع، إذ نجد العديد من الدول تتنافس في فرع واحد من فروع الإنتاج و هذا يؤدي إلى عدم الحصول على مكاسب من التخصص و تقسيم العمل، بالإضافة إلى أن الظروف التي تدعو إلى التخصص معرضة للتطور و التغير، و من الصعب في الفترة القصيرة أن يتكيف تركيب الإنتاج بحيث يناسب هذه الظروف، و لا سيما إذا اعتمد على قوى السوق وحدها لتحقيق هذا التكيف.

2. **الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدوليـة:** و ذلك بفرض تحقق الحجة الأولى، فالحرية تتيح للمستهلك أن يحصل على ما يريد بأعلى جودة و أحسن سعر عما كان يحصل عليه في السابق بأثمان مرتفعة، و هي عبارة عن إنتاج داخلي، و بالتالي فإن الدولة بهذا ستحصل على دخل حقيقي موفر من تكلفة الإنتاج المرتفعة محلياً، كما أن المستهلك و المنتج كلاهما يحصل على منفعة، فالأول كما تم الإشارة إليه في السابق و الثاني من خلال التوسع في الإنتاج في نواحي أخرى و التي تمكنه من الحصول على منافع التفوق في الإنتاج نتيجة التخصص و استغلال الموارد بوجه أحسن.

لكن ما يلاحظ هنا هو التركيز على مصلحة المستهلك و إهمال المنتج و ما يمكن أن يتعرض له نتيجة هذه الحرية و المنافسة الشديدة التي سيلاقيها في السوق، و بذلك من المحتمل أن تعمل الحرية على الإضرار بمصلحة المنتجين.

3. **الحرية تشجع التقدم الفنـي:** التقدم الفني له من الأهمية بمكان في ميدان التجارة الخارجية و خاصة عند سيادة وضع الحرية فيها التي تؤدي إلى التنافس، و الذي بدوره يؤدي بالمنتجين إلى محاولة تطوير وسائلهم الإنتاجية من خلال إدخال التحسينات أو جلب وسائل تكنولوجية جديدة بديلة عن الوسائل القديمة، و التي تعمل على الزيادة في الإنتاج مما يكسب المنتج ربحاً إضافياً عنه في السابق، و هنا تكون المنفعة متبادلة بين المنتج و المستهلك في آن واحد، و ما ينطبق هنا على المنافسة الداخلية ينطبق على المنافسة الدولية، و كذا فإن ارتفاع مرونة الطلب و حرية الاختيار للمستهلك إزاء تعدد المنتجات و خصائصها يدفع بالمنتجين نحو تبني فكرة الجودة و تحسين منتجاتهم و محاولة اكتساب المجموعات المختلفة من المستهلكين في إطار المنافسة الحادثة في السوق.

و ما يعاب على هذه الحجة مثلما ذكر في سابقتها أنها تأتي إلى مصلحة المستهلك على حساب المنتج لأن المنافسة في السوق تقوم على مبدأ البقاء للأصلح و القضاء على المنتج الضعيف، من هذا فإن حصول المنتج الخارجي على تقدم فني من شأنه أن يضعف حصة المنتج الداخلي في السوق المحلي أو يعمل على القضاء عليه و هذا ينطبق على حال الدول المتخلفة ذات القطاعات الإنتاجية التقليدية و الهشة في بنائها.

4. **الحريـة تحد من قيام الاحتكـارات:** و هذا يأتي من واقع عزل السوق المحلية عن السوق الدولية (عن طريق قيود التجارة) مما يعني إطلاق و ترك القوى الاحتكارية تسيطر على السوق المحلية، و هذه الأخيرة تعمل على خفض كفاءة الاقتصاد و الصناعات الداخلية، بالإضافة إلى فرض مستويات من الأسعار و تحديد الكمية و سن المواصفات و الخصائص للمنتج على المستهلك مع عدم توفر فرصة الاختيار، لذلك فإنه في ظل الحرية التجارية تعمل على كسر كل هذه المعوقات و الاحتكارات و تتيح الفرصة أمام المنتجين المحليين و كذلك فإن المنتج له أن يدافع على نفسه ضد استغلال المحتكر بشراء سلع من الخارج.

و يرد على هذه الحجة من حيث أنه يمكن أن تنشأ احتكارات دولية بالتعاون مع المنتجين المحليين، و بالتالي يكون تحقق الاحتكار للمنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة، و كذا فإن قدرة المحتكر المحلي أو الداخلي تتوقف على صعوبة الدخول في المنافسة الدولية من جهة ارتفاع نفقات النقل التي تؤثر على نفقة السلعة بالارتفاع بالنظر إلى السلعة المحلية، يضاف إلى أن أنصار الحماية كذلك لا يحبذون مثل هذه التصرفات في داخل الدولة و بالتالي فإن الاحتكار لا يعد عيباً من عيوب أنصار الحماية.

5. **الحريـة تساعد على الإنتاج الكبيـر:** و ذلك بالعمل على وصول المشروعات الاقتصادية إلى الحجم الأمثل و الطاقة القصوى، فمن خلال اتساع السوق و زيادة الطلب تتمكن المشروعات الصغيرة المتفوقة و المتخصصة من أن تتحول إلى مشروعات كبيرة تستفيد من وفورات الحجم و اقتصاديات السوق و تخفيض التكاليف و زيادة الإنتاج، و هذا ما يؤدي إلى توفر السلع في الدول الأخرى بأسعار أحسن و كفاءة اقتصادية مرتفعة.
6. **الحمايـة تؤدي إلى سياسة إفقار الغيـر:** حيث ظهرت هذه الحجة إلى الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، و الأساس الذي تقوم عليه هذه الحجة هو أنه عندما تعمل دولة على حماية اقتصادها بواسطة الرسوم الجمركية أمام الواردات فهي بهذا تعمل على خفض أو منع صادرات الغير من الدخول إليها، و معلوم أن الصادرات هي عبارة عن فائض الإنتاج في السوق المحلي للدولة المصدرة، كما أنها تعتبر من بين الموارد الهامة التي تتأثر بها مدفوعات الدول من خلال الدخول للعملات الصعبة، كما يمكن أن تكون لمقابلة الحاجات الضرورية عن طريق الواردات، و بالتالي فمقابل هذه الصادرات للبلد و الصادرات من البلدان الأخرى ستعمل على خفض إنتاجها، مما يتسبب في ظهور و انتشار البطالة في القطاعات الإنتاجية، و نفس الأمر يكون عند فتح هذه الأسواق أمام المنتجات الأجنبية الأخرى.

ب. سياسـة الحمايـة التجاريـة:

تعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي، فمازالت حادثة السفينة البريطانية المحملة بالشاي و غيرها من المنتجات في ميناء بوسطن الأمريكية تعود إلى الأذهان لما حاولت المستعمرات الأمريكية التابعة للتاج البريطاني (المملكة المتحدة فيما بعد) إغراق هذه السفن لحماية الإنتاج المحلي لها، في الوقت الذي كانت انجلترا تروج للحرية الاقتصادية بحكم سبقها الصناعي للسيطرة على

مستعمرات عديدة و متنوعة، كما نذكر كذلك نظريات فريدريك ليست عام 1841 القاضية بحماية الصناعات الناشئة و حماية العمالة و التوظف في ألمانيا ضد المنافسة غير المتكافئة كشرط لتصنيع ألمانيا[68].

و الحماية في هذه المرحلة كانت لغرض المحافظة على الصناعات الوطنية الوليدة و تحقيق المنافسة المتكافئة، و من هذا يستند هذا المذهب على حجج مختلفة يكون تقسيمها إلى حجج اقتصادية و غير اقتصادية[69]، أما الأولى فتهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي للاقتصاد الوطني و معالجته في حالات الاختلال، و أما الثانية فرغم اعترافها بصحة ما ينادي به مذهب الحرية التجارية، أي أنها ترى أن هناك أهدافاً أخرى غير الرفاهية يجب على الدولة أن تراعيها.

أ. **الحجج غير الاقتصاديـــة:** من أبرز الحجج المنادى بها هنا هي الخوف من الحرب، حماية القطاع الزراعي و المحافظة على الطابع الوطني، و حيث يمكن بسطها كما يلي:

1. **الخوف من الحرب:** على غرار ما يشير إليه مبدأ تقسيم العمل و التخصص في الإنتاج فإنه على الدولة أن تعمل على المحافظة على فروع إنتاجها و عدم ارتباطها بالاقتصاد العالمي ارتباطاً وثيقاً، الذي ينعكس عليها وقت الحرب بالسلب من حيث تموينها بالسلع الأساسية كالمواد الغذائية أو السلع الاستهلاكية أو الصناعية (الصناعات الثقيلة) من العالم الخارجي، بالتالي فمحاولة إعداد البلاد لخوض غمار الحرب في أية لحظة يتطلب توفر نوع من الاستقلال الاقتصادي وقت السلم و المحافظة عليه لوقت الخطر.
2. **حمايـة القطاع الزراعـي:** و هذا بحكم أن غالبية اليد العاملة تتركز في هذا القطاع، بالإضافة إلى كون أن هذا القطاع يعتبر من بين القطاعات الهامة في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للبلد، لذلك فالحماية و المحافظة على هذا القطاع يمثل أولوية هامة بالنسبة لهذا الأخير، لهذا نلاحظ في الدول الكبرى ما تقدمه من دعم لهذا القطاع و حمايته من المنافسة الأجنبية في أسواقها، فضلا عن هذا كله فإن حماية هذا القطاع يعتبر من سياسات المحافظة على الأمن الغذائي في البلد.
3. **المحافظـة على الطابع الوطنـي:** و تساق هذه الحجة اعتباراً من واقع المحافظة على الهوية الوطنية و أصالة شعبها الفكرية و الخلقية، فالانفتاح يعتبر طريق لتمازج الأمم فيها و الذي يعمل على فقدان الأصالة و ذوبان كل ذلك في المجتمعات المتأثرة بها.

غير أنه رغم هذه الحجج إلا أن الرد عليها لا يمكن لأي اقتصادي كونها تستهدف غايات لا يمكن لعلم الاقتصاد السياسي أن يقر بقبولها أو رفضها نظراً لأنها ذات صفة غير اقتصادية.

ب. **الحجج الاقتصاديـة:**

1. **حمايـة الصناعات الناشئـة أو الوليدة في الاقتصاد الوطني:** حيث أن هذه الحجة تجد لها رواجاً في الدول المتخلفة، و هي ترجع إلى أوائل القرن 19 حيث اشتهرت بانتسابها للكاتب الألماني فريدريك ليست في مؤلفه " النظام الوطني للاقتصاد السياسي " عام 1841 (المشار إليه في العنصر السابق)، حيث نادى بحماية الاقتصاد الألماني من المنافسة الانجليزية بفرض ضريبة جمركية على سلعها، و يقول في هذا "

[68] - كتاب فريدريك جاء تحت عنوان: F.List, The National System Political Economy, 1841 .

[69] - أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص203.

في الحقيقة إن حماية الصناعات الناشئة إذا فهمت و طبقت على نحو سليم فإنها ستعود بالفائدة على الدولة في الأجل الطويل، و إن تسببت في تخفيض الدخل الوطني في الأجل القصير " ، و قد اشترط ليست عدة شروط و قيود لتطبيق مبدأ الحماية للصناعات الناشئة[70].

2. **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:** و يكون هذا من خلال رفع الدولة للرسوم الجمركية المفروضة، مما يحتم على الاستثمارات الأجنبية إلى إقامة فروع إنتاجية في البلد، و هنا كنتيجة لهذا ترتفع أسعار المنتجات مما يرفع من معدلات الربحية لهذه الشركات، فيزيد الدخل الوطني خاصة إذا كانت الموارد المستغلة من طرف هذه الاستثمارات تعتبر من الموارد العاطلة في الماضي و أنها لم تنزع من فرع إنتاجي موجود و تحولت إلى فرع جديد.
3. **تنوع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي:** حيث يرى أنصار الحماية أن التخصص في إنتاج واحد يعرض الاقتصاد الوطني للهزات و الأزمات حال حدوث مشكلة في الاقتصاد العالمي، لذلك فمن مصلحة الدولة أن تقوم على تنويع منتجاتها لتلافي ما قد يحدث، و الأمثلة على ذلك ما حدث في صادرات مصر من القطن عام 1951 و أزمة الانتعاش الاقتصادي لكوبا من إنتاجها للسكر بعد الحرب العالمية الأولى، يضاف إلى هذا ما قد يحدث عند إغلاق الأسواق المعتمد عليها في المنتجات ذات التخصص.
4. **تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج:** و هذا يكون حال عدم المساواة و التفاوت بين الإنتاج المحلي و الأجنبي، أين تكون أثمان الأولى أعلى من الثانية فيطالب المنتجون المحليون بحماية منتجاتهم بحجة عدم المقدرة على المنافسة، هنا تلجأ الدولة إلى اعتماد أحد الخيارين:
   - إما أن تعمل على تغطية الفارق انطلاقا من فرض رسوم جمركية على المنتج الأجنبي حال دخوله في منافسة مع المنتج المحلي.
   - أو أن تعمل على تقديم إعانات لهذه المنتجات لتمكنها منافسة هذه الواردات، كما فعلت ذلك بريطانيا في فترات سابقة لمنتجاتها الزراعية.
5. **الحماية كوسيلة لتحسين معدل التبادل الدولي:** و تتحقق هذه السياسة بواسطة طريقتين هما[71]:
   أ. **الرسم القيمي:** حيث يؤدي فرض الرسوم الجمركية على المنتجات الداخلة إلى ارتفاع أثمانها مما يرهق المستهلك الداخلي، و خاصة عندما تكون مرونة الطلب مرتفعة، فيضطر المنتج لخفض أثمانه أو تحمل الأعباء الجمركية، فهنا يستفيد المستهلك من هذه الفروق، إضافة إلى استفادة الاقتصاد الوطني من ذلك جراء الطاقة الشرائية المتزايدة بالنسبة لحجم الواردات و أثمانها، و بالتالي يحسن معدل التبادل الدولي.
   ب. **الأثر الكمي:** و يكون عن طريق تقييد الواردات بالحصص أو المنع، فهو يؤدي إلى تخفيض حجم الواردات و تخفيض العجز في الميزان التجاري، مما يؤدي إلى تنظيم احتياجات السوق من السلع

[70] - لمزيد من التفصيل راجع: أسامة محمد الفولي و آخرون، مرجع سابق، ص206.
[71] - مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص144 (بتصرف).

المستوردة طبقاً لحاجة الاقتصاد الحقيقية بغض النظر عن حاجات السوق التي قد تفسر بعوامل غير اقتصادية (التقليد و المحاكاة مثلاً).

لكن رغم هذا الإجراء إلا أنه من الممكن أن يزيد من ظاهرة تهريب السلع الذي يكلف الحكومة الكثير من الخسائر، إضافة إلى حرمانها من موارد قد تحصل عليها، و منه بهذا الأسلوب يتحقق عجز حقيقي خفي في التجارة الخارجية يؤثر على كل من سعر الصرف و معدل التبادل الدولي.

6. **الحصول على إيرادات للخزينـة العامـة:** و هذا ما يلاحظ في أغلبية الدول النامية حيث تلجأ إلى فرض رسوم جمركية و ضرائب على الواردات من أجل الحصول على الجزء الأكبر من إيرادات الدولة، ذلك لأنه بهذه الطريقة يستطيع البلد أن يحصّل هذه الضريبة بكل سهولة و يقين أكبر مما عليه الحال بالنسبة للضرائب الأخرى، و بهذا تكون التجارة الخارجية قد شاركت في تمويل نفقات الدولة أو تمويل التنمية.

و لا يعيب هذه الحجة سوى أن زيادة مستحقات الجمارك قد تؤدي إلى تحمل المستهلك لها و انخفاض رفاهية المواطنين، أو زيادة التهرّب الجمركي و نقص موارد الدولة.

7. **الحمايـة و التنميـة الاقتصاديـة:** حيث أن الهدف الاستراتيجي في الاقتصاد هو دفع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة بما يكفل تحسين ظروف الحياة (الرفاهية) من الناحية الكمية (النمو و زيادة الكميات الاقتصادية)، و من الناحية الكيفية (جودة الحياة و عدالة توزيع الدخل)، هذه كلها تشكل هدف رئيسي هو التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة، و هي ترتبط بكافة السياسات الاقتصادية، و التي منها السياسة التجارية التي لها دور مهم في المحافظة على التوازنات الداخلية و الخارجية للبلد.

المطلب الثاني: السياسات التجارية الوطنية و المفاضلة بين الحمايـة و الحريـة:

إن سعي الدولة لزيادة ثرواتها من خلال رصيدها من الذهب و المعاملات الخارجية جعلها تفرض نوعا من القيود و الحماية على هذه المعاملات، حيث كانت تنادي بزيادة الصادرات في مقابل تشديد أو حماية الاقتصاد من دخول الواردات الأجنبية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية تارة، أو منعها تارة أخرى، و هذا ما ذهبت إليه آراء رواد المدرسة التجارية (Mercantiliste)، و قد حمل لواء هذه السياسة كل من فرنسا و بريطانيا من أجل النهوض بصناعاتها الوطنية و حمايتها من المنافسة الأجنبية، و قد ظهر أثر ذلك حيث شهدت صناعاتها تطوراً ملحوظاً.

و في خلال الفترة الممتدة من 1923 - 1929 أين شهدت رواج اقتصادي تعالت الأصوات المنادية بعدم التدخل في المجرى الطبيعي للتجارة و الكف عن الحماية، و اللجوء إلى وضع المعاهدات التجارية لتحقيق وحدة المعاملة الجمركية بين الدول المختلفة، و كنتيجة لذلك عقد مؤتمر دولي في جنيف 1927 لبحث مشروع التنمية التجارية الدولية عن طريق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، و لكن مع حدوث أزمة 1929 لم يتم تنفيذ هذا الاتفاق على أرض الواقع فعادت النزعة الحمائية من جديد لتصل إلى دروتها في فترة الثلاثينات عن طريق أساليب تقييدية عديدة (جمركية، قيود على الواردات، رقابة على الصرف ..).

و بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و تنظيم الاقتصاديات الوطنية بدأت بوادر العودة إلى الحرية لحركة التجارة الدولية بالاعتماد على الرسوم الجمركية لتنظيم حركة التجارة، و هنا أصبح الوضع مهيأ لبدل المزيد من الجهود لتنظيم حركة التبادل التجاري الدولي، و لا يتأتى هذا إلا من خلال وضع القواعد و القوانين الكفيلة بإيجاد وحدة في المفاهيم لتطبيقها في مجال التجارة الدولية، مع تضافر الجهود من قبل الدول لاستيعابها و العدول عن تجاوزها أو العمل على استغلالها طواعية مع اقتصاداتها[72].

و بالتالي من خلال كل هذا نجد أن الدول تقوم باختيار السياسة التجارية التي تطبقها انطلاقا من واقع اقتصادها، فلجوئها إلى الحماية مبرر بحماية صناعاتها إما من المنافسة أو كون هذه الصناعات ناشئة، و ربما لأسباب أخرى تراها ضرورية لذلك، أما لجوئها للحرية التجارية يكون عندما تبدي الدولة نوعاً من الثقة في قدرتها على اقتحام السوق الدولية و تمكنها من المنافسة فيه، بالإضافة إلى حال وجود الدولة في فترات رواج لكسب العديد من المؤيدين في مجال العلاقات التجارية الدولية.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الإنمائية في الدول النامية:

في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم في جوانبه الاقتصادية و الاجتماعية، و أمام تنامي ظاهرة العولمة و نشاط الشركات متعددة الجنسية نجد أن الدول النامية نفسها تقع في دوامة صراع كبير، و خاصة تلك السياسات و الاستراتيجيات التي تقوم الدول المتقدمة بانتهاجها بدعوى حماية اقتصادها و توسيع نفوذها و التحكم في الأوضاع الاقتصادية العالمية، و أمام إرادة الدول النامية في التغيير و النهوض باقتصادياتها للمشاركة في المشهد الاقتصادي العالمي تحاول هي الأخرى جاهدة أن تتخذ لنفسها أيضا استراتيجيات و آليات جديدة للدخول في السواق العالمية بسلع و منتجات منافسة و ذات ميزة و جودة عالية، منافسة بذلك ما تقدمه الاقتصاديات الصناعية لهذه الأسواق.

من هنا كان لابد لهذه الدول أن تتبع هي الأخرى كما سبق الحديث عنه سياسات و استراتيجيات تكون من خلالها قادرة على تصريف منتجاتها و تغليب الميزات التي تحوزها في البعض منها، لأجل هذا قامت هذه الأخيرة بإتباع عدة استراتيجيات على مر الحقب الزمنية كل حسب درجة أهميته و توافقه مع إرادة الدولة و ما تمتلكه من مقدرات، و تتمثل هذه الاستراتيجيات في ما يلي:

- إستراتيجية صادرات المواد الأولية.
- إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.
- إستراتيجية الإحلال محل الواردات.

1) إستراتيجية صادرات المواد الأولية:

حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على تصدير المواد الأولية بشكل كبير، و هذا الاعتماد له ما يبرره من تمتع البلاد النامية بميزة نسبية في هذه المواد، فتتخصص هذه البلدان في سلعة وحيدة أو سلع محدودة من المواد

[72] - يذكر هنا إلى أن أهم تلك المحاولات في هذا المجال وضع ميثاق هافانا 1946 يضاف إلى ذلك توقيع اتفاقية التعريفات و التجارة (GAAT) سنة 1947.

الأولية، و بالنظر إلى التاريخ نجد أن معظم هذه البلاد ارتبطت بالدول الأوروبية المستعمرة لها قديما، حيث كانت لها بمثابة أسواق لتصريف المنتجات الصناعية لهذه الدول، فضلا عن قيامها بتزويدها بالمواد الأولية، و مع زيادة معدلات التصنيع في هذه الأخيرة زاد الطلب على هذه المنتجات، كما أن الزيادة في عدد السكان المصاحبة للزيادة في الدخول الحقيقية عملت على زيادة الطلب من الغذاء، و بالتالي عملت الدول الصناعية على تطوير مستعمراتها و زيادة الاستثمار فيها لمواجهة النمو الكبير في طلب الصناعة و الأسواق من المنتجات الأولية.

و بالتالي يمكن القول أن امتلاك ميزة نسبية يؤدي إلى الزيادة في كثافة استخدام العناصر أكثر وفرة، و الذي بدوره يؤدي إلى التوسع في الصادرات التقليدية، و من ثم التوسيع في الاستثمار المحلي و الأجنبي و هذا بدوره يؤدي إلى الزيادة في قوة العمالة (ارتفاع نسب التوظيف).

- **مبررات اللجوء إلى تصدير و إنتاج المواد الأولية:** إن لجوء البلدان النامية لهذه الإستراتيجية نتيجة امتلاكها لميزة نسبية في إنتاج المواد الأولية له ما يبرره[73]:

1. التخصص في تصدير المواد الأولية يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، فإن عدم وجود روابط فعالة تدفع إلى تنويع الصادرات و تزيد من الإنتاج الموجه للسوق المحلي يؤدي بعد الانتهاء من مرحلة التطور إلى توقف نمو حصيلة الصادرات، كذلك توقف نمو الناتج الوطني PIB.
2. أما في حالة وجود روابط فعالة كفيلة بزيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى غير التصديرية، فإن زيادة الإيرادات سيؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج فتزداد العمالة و ينتعش استيراد السلع الإنتاجية، مما يؤدي إلى تقليص الفائض المحقق في المرحلة الأولى، و يميل الميزان التجاري نحو الاستقرار، و مع استمرار النمو في الإنتاج المحلي فإن بروز عجز خارجي بنيوي غير مستبعد لا سيما و أن تحسن الإنتاجية لا يتطور بسرعة في ميدان المواد الأولية.
3. و في حالة وجود روابط فعالة بالقطاعات غير تصديرية، و بالصادرات غير تقليدية فإن زيادة صادرات المواد الأولية يؤدي إلى التفاعل بين مختلف القطاعات التصديرية و يسمح بنمو PIB مرفوقاً بتزايد الاستثمارات المستحدثة.

و من هذا نجد أن بعض من الدول النامية آخذة في تصدير مادة أولية تغلب على حجم الصادرات الكلية هي البترول، و من هذه الدول نذكر كل من الجزائر و السعودية، حيث تتراوح نسبة صادراتها من البترول إلى الصادرات الكلية ما يقارب 70%.

لكن رغم كل هذا فإن التركيز على إنتاج و تصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع له من العيوب و الآثار على الاقتصاديات الوطنية.

- **عيوب التركيز على إنتاج و تصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع** : كنتيجة لتركيز البلدان النامية على تصدير المواد الأولية إلى الأسواق الخارجية تنجر بعض العيوب، و التي منها[74]:

[73] - وصاف السعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004، ص

1. **عدم استقرار الدخل من الصادرات**: إن البلاد الذي ينوع في هيكل صادراته يتميز بدرجة من الاستقرار في دخله على خلاف البلاد التي تعتمد في صادراتها على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، فهو يمتاز بدرجة أكبر من عدم الاستقرار، فلا بد أن يكون هناك درجة من النمو المضطرد في الأجل الطويل، فالتنوع في هيكل التصدير هو الذي يتوقف عليها درجة الاستقرار في الدخل، كما أن التنوع في تعدد السلع لن يكون بالضرورة هو الذي يحكم درجة الاستقرار في الدخل، فالمسألة هنا تتوقف على سوق السلعة و حجم الطلب و احتمالات نموه.

مما يذكر هنا كذلك أن تنويع الصادرات لا يعني فقط تعدد السلع الأولية المصدرة (التنويع العمودي)، و لكن يشمل أيضا التنويع الرأسي(Horizontal diversification) أي تحويل المادة الأولية إلى سلعة نصف مصنعة أو تامة الصنع، و ما يلاحظ أن هذا التنويع تكون درجة الاستقرار فيه أكبر من الحالة الأولى من التنويع العمودي(Vertical diversification).

2. **بطء معدل النمو الاقتصادي**: إن المبدأ الذي اعتمد عليه رواد المدرسة الكلاسيكية يقضي بالتخصص و تقسيم العمل، أي أن كل بلد يتخصص في إنتاج السلعة التي يمتلك فيها ميزة نسبية، و بالتالي فهذا يتماشى بصورة أكيدة مع مبدأ التوزيع الأمثل للموارد، لكن هذا المبدأ لن يكون صالحا في كل الأوقات فما كان مربحا اليوم لن يكون كذلك في المستقبل، كما أن الدولة التي كانت تمتاز بإنتاجها اليوم ستكون على عكس نقيض في المستقبل، فالمنتجين في دول العالم النامي ليس لديهم من العلم بالفرص المربحة الأخرى التي تحتويها سلع أخرى غير تلك التي ينتجونها، و إن علم بذلك فليس له من القدرة على التحول إليها و إنتاجها.

من هذا فإن مبدأ التخصص لا يمكن أخذه على الإطلاق كعامل رئيسي في ميدان الصادرات، بل يجب أن يؤخذ كذلك بعين الاعتبار الدور الرئيس الذي تلعبه التجارة الدولية (أو حصيلة الصادرات) في تمويل التنمية، فهذه الأخيرة تحوز على مكانة إستراتيجية في توفير النقد الأجنبي، الذي من خلاله يتم تمويل عملية التنمية من خلال شرائها للسلع اللازمة لذلك، فالسلع الرئيسية في التصدير إذا كانت تواجه منافسة شديدة من جانب المنتجات الصناعية الأخرى أو تواجه طلباً ضعيفاً أو انخفاض في الأثمان فإن ما تجنيه من دخل سيكون صغير هو الآخر، أي أن الدخول من النقد الأجنبي ستكون ضعيفة مما يترتب عليه انخفاض في معدل النمو الاقتصادي.

3. **ضيق مجال تسويق السلع**: و هذا نابع من كون أن التخصص في إنتاج و تصدير سلعة واحدة يؤدي إلى تصديرها لأسواق ضيّقة، و بالتالي تسويقها في مجالات أو نطاقات معينة، فتكون مسخرة إلى حد كبير في تلبية حاجة الدول المستعمرة سابقاً لها، و مثال على ذلك المستعمرات التي غالبا ما تعتمد على أسواق الدول المستعرة لها، و هذا الاعتماد على سوق واحدة أشد خطورة من الاعتماد على سلعة واحدة، و ذلك لعدة أسباب منها:

---

[74] - محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، مرجع سابق، صفحات متعددة (بتصرف).

أ - احتمال بطئ معدل نمو الطلب.

ب - ضعف القدرة على المساومة.

ت - احتمال التعرض للضغط السياسي، و مثاله الامتناع عن الشراء وقت الأزمات.

و بالتالي فإن الاعتماد على سلعة واحدة في العملية التصديرية يعمل على الحد من نمو التجارة في البلاد النامية، و في نفس السياق يلاحظ أن السلع المصنوعة من طرف الدول الصناعية قامت بدور كبير في ازدهار و نمو حركة التجارة العالمية في الوقت الذي تضاءلت فيه الأهمية بالنسبة للمواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية، و بالتالي عملت هذه السلع على زيادة التشابك في العلاقات التجارية بين البلدان الصناعية، و هذا لما تتميز به من مرونة في إدخال التعديلات و التغييرات على المنتج، بينما يذكر عكس ذلك في البلدان النامية للإمكانيات المحدودة التي تتوفر عليها.

2) إستراتيجيـة الإحـلال محل الــواردات:

شهدت الدول النامية في فترة الخمسينات و الستينات تراجع في أسواق منتجاتها من المواد الأولية التي تعرضها مما أدى إلى حصول عجز في موازين مدفوعاتها في حساباتها الجارية، في نفس الوقت الذي لاقت فيه منتجات الدول الصناعية رواج كبير في الأسواق العالمية، و بالإضافة إلى الشروط التي قام بريبش - سينجر بطرحها قررت الدول النامية أن تنتقل إلى الخوض في إستراتيجية جديدة تقوم على الإحلال محل الواردات و التي تقضي بتنمية المنتجات الصناعية المستوردة من الخارج في الداخل من خلال التركيز على تصنيع المواد الخام المحلية بالرغم من ارتفاع تكلفتها، و التي يحملها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لمثل هؤلاء المحاولين لتطبيق مثل هذه السياسات و المؤيدين لها[75].

لذلك فإن هذه الإستراتيجية إنما تعنى بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، و على هذا فإن مثل هذه الإستراتيجية تهدف في الحقيقة إلى خفض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة [76]، إضافة إلى أنها تقوم بتغطية السوق المحلية و الوصول إلى درجة الاكتفاء الذاتي للسلع الاستهلاكية ثم الانتقال إلى السوق الخارجية لتصريف الفائض من المنتج و هذا من شأنه أن يعمل على خلق طاقات إنتاجية و خفض مستويات البطالة و يدفع عجلة التنمية و النمو الاقتصادي إلى الأمام بما يحققه من إيرادات.

و بالتالي فإن تبني مثل هذه الإستراتيجية إنما يرجع إلى الشعور بضرورة الاعتماد على الذات بدل الوهم في التفكير بمنطق الآخرين، لذلك لا بد من إنتاج الحاجات الأساسية و الاكتفاء بها باعتبارها خياراً واقعياً فرضته ظروف الشعور ببعد أو استحالة اللحاق بالآخرين.

و يعتبر الاقتصادي بول ستريتن (P.Streten) أول من وضع أسس هذه الإستراتيجية على الوجه الآتي[77]:

---

[75] - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 566 (بتصرف).

[76] - عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص ص316-317.

[77] - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق، ص126.

1. البدء بإشباع الحاجات الأساسية لغالبية الناس الفقراء و المعدمين، و التي تتحدد بغذاء أفضل نوعية و أوفر كمية و بمياه صالحة للشرب و خدمات صحية و تعليمية ملائمة و سكن مريح، بالإضافة إلى تلبية الحاجات غير المادية مثل المشاركة في صنع القرار السياسي، الكرامة الإنسانية و الثقة بالنفس.
2. إن نجاح المشروع يتطلب تغييراً ليس فقط في نمط توزيع الدخل، و لكن أيضاً في هيكل الإنتاج القائم و كذا التجارة الخارجية، فهو يستجيب للزيادة في المعروض السلعي و توفير القوة الشرائية اللازمة لامتصاصه من السوق.
3. تطوير القطاع الزراعي و إعطاء الأولوية فيه لزراعة المواد الغذائية الضرورية لمعيشة الناس و الاهتمام بإصلاح الخلل في أنظمة ملكية الأرض.
4. تطوير تكنولوجيا ملائمة للدول النامية، و التي بما أنها تعاني من نقص شديد في رؤوس الأموال لا بد أن تتجه لاختيار التكنولوجيا كثيفة العمالة، و التي بدورها تستلزم مهارات عالية غير متوفرة و إدارة معقدة لا تناسب الظروف الاجتماعية و الثقافية لهذه البلدان.

و من خلال هذا يتضح أن هذه الإستراتيجية قائمة أساساً على ثلاثة مراحل أساسية هي:

- إقامة الصناعات الاستهلاكية الأساسية.
- العمل على ارتياد أسواق التصدير (بعد استنفاذ فرص الإحلال في السوق المحلي).
- العمل على التكثيف من إنتاج السلع الوسيطية و الإنتاجيـــة.

- **الانتقـادات الموجهـة لهذه الإستراتيجيــة:**

رغم ما تحققه هذه الإستراتيجية من انجازات إلا أنها تطرح العديد من الانتقادات:

1. إن هدف هذه الإستراتيجية في إطارها التنموي هو الحصول على الاستقلال الاقتصادي و التحرر من التبعية، إلا أنه في المرحلة الثانية منها تلجأ البلدان المطبقة لها إلى استيراد مستلزمات الإنتاج ورأس المال و التكنولوجيا لإنتاج السلع اللازمة للإشباع الداخلي، و بالتالي فإن هذا يقوي عناصر التبعية للعالم الخارجي.
2. إن هذه الإستراتيجية لم تمكن البلدان المطبقة لها من الاستفادة من اقتصاديات الحجم و المنافسة حيث ولدت صناعات صغيرة و متواضعة تكنولوجياً لا تتوفر لها في الغالب فرص المنافسة في الأسواق العالمية.
3. بالإضافة إلى هذا فإن هذه الإستراتيجية تؤدي إلى المغالاة في سياسة الاكتفاء الذاتي، و بالتالي الميل نحو الانعزال مما يؤدي إلى فقدان البلد المعني لفرص حضارية كبيرة تبقيه على حالة التخلف بدعوى الاستقلالية و الاعتماد على الذات.
4. بحسب هذه الإستراتيجية فإنه سيكون هناك نظام دولي جديد تتقاسمه مجموعتان: مجموعة المراكز الجديدة بفعل إمكانياتها الاقتصادية و المستوى الذي أصابته من التطور (كالهند و الصين)، و مجموعة الأطراف الصغيرة الفقيرة التي لم تحرك ساكناً، و يقول بريبـش في هذا الخصوص: **" إن التكتلات الإقليمية تنطوي على ازدياد أعضائها الصغار على الأعضاء الكبار، و لعل أفضل وسيلة لتفادي ذلك هو العمل**

على تنوع الصادرات سواء من حيث المنتجات أو من حيث البلاد التي تصدر إليها، و لا يمكن تحقيق ذلك إلا على المستوى العالمي " (عبد الزهرة فيصل يونس،2006، ص129).

و منه فحسب بريبش فإن الحل يكمن في معالجة التركز السلعي الجغرافي لصادرات البلدان النامية.

3) إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

جاءت هذه الإستراتيجية كضرورة لربط السياسة التجارية بالتنمية الاقتصادية فبعد تراجع فعالية الإستراتيجية السابقة للإحلال محل الواردات و عدم تحقيقها للأهداف المتوخاة منها تم إيجاد بديل آخر ليحل محلها، و هي تقوم على منطق تنمية الصادرات لتكون دافعاً قوياً للنمو، و هذه الإستراتيجية تعني بالتركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفر لها فرص تصدير كل أو جزء من نواتجها[78].

و يتم ذلك عن طريق وضع إستراتيجية و إقامة صناعات تصديرية تتمتع فيها الدولة بالمزايا النسبية الدولية و اختراق الأسواق الدولية فتزداد الصادرات و يزيد الفائض في ميزان المدفوعات و يستخدم هذا الفائض داخليا من أجل التنمية الاقتصادية[79].

- **مبررات اللجوء إلى إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:**

و تتلخص أسباب الأخذ بهذه الإستراتيجية في ما يلي:

1. الاستفادة من المزايا النسبية المحلية، فتتحول الدولة من مصدرة للمنتجات المحلية إلى مصدرة للمنتجات المصنعة .
2. الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مساعدة الدولة على عدم الالتجاء إلى رؤوس الأموال الأجنبية.
3. التغلب على ضيق حجم السوق المحلية و خلق فرص عمل جديدة من خلال توسيع المشروعات.
4. إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات و تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

أما عن صور إقامة صناعات التصدير فتتمثل في:

- تصنيع المواد الأولية و تصديرها.
- انتقال صناعات إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير.
- إقامة الصناعات التصديرية التي تتمتع فيها الدولة بالميزة النسبية.

و منه فإن هذه الإستراتيجية التي تمكن من التوسع في الصادرات تامة الصنع قد أعطت حافزاً مذهلاً للأداء التصديري للعديد من الدول النامية مثلما حدث في كل من دول جنوب شرق آسيا و المكسيك و البرازيل في العقود الأخيرة [80]، إضافة إلى معاودة إيلاء الأهمية للصناعات التقليدية من خلال تشجيع التصدير من المنتجات التقليدية، لما تحققه من مزايا على صعيد مدا خيل الدولة من العالم الخارجي.

---

[78] - محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص318.

[79] - مصطفى رشدي شيخة، مرجع سابق، ص168.

[80] - كنتيجة للنجاح الذي حققته هذه الدول فالبنك الدولي يجد هذا سببا لما يسمى فعالية التكيف الهيكلي لتنمية الصادرات The effectness of structural adjustement as an exported strategy حيث يقوم هذا البرنامج أساساً على تحديد سعر صرف واقعي من خلال إخضاعه لقوى العرض و الطلب أي تعويمه، و لمزيد من الاطلاع على رأي أحد المدافعين عن وجهة نظر الصندوق و البنك الدوليين انظر:

- **الانتقادات الموجهة لهذه الإستراتيجيـــة:**

بالرغم من النمو الذي حققته دول العالم النامية كنتيجة للزيادة في صادراتها من السلع تامة الصنع، حيث انتقلت من 6 % عام 1950 إلى 45 % عام 1990 إلا أن نصيبها في التجارة العالمية من الصادرات الصناعية يضل ثابتا نسبياً[81]، و هذا راجع إلى مجموعة من القيود و العقبات التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة على صادرات الدول النامية، و التي يمكن تقسيمها هي الأخرى إلى قسمين جاني متعلق بالعرض و آخر بالطلب كما يأتي:

أ. المعوقات من جانب العرض: و تتجسد في مجموعة من العناصر كما يلي:

1. كون الصناعة في الدول النامية غالباً ما يكون الهدف منها هو مقابلة الطلب المحلي أي الإحلال محل الواردات فإنها حتما ستكون وفق حاجات السوق المحلي لا غير (أي أنها متماشية مع أذواق المستهلكين المحليين)، و هذا يؤدي إلى عدم قبولها في الأسواق الخارجية لعدم ملائمتها لأذواق و حاجات المستهلكين في الخارج.
2. نظرا لضيق السوق المحلي فإن مثل هذه تحرم من وفورات الحجم، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع الصناعية و انخفاض جودتها، كما يمكن إرجاعها أيضا إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل باعتباره السمة القائمة في الدول النامية.
3. إن الدول النامية عادة ما تحاول تعزيز مكانة صناعتها أمام المنافسة الأجنبية عن طريق تقديم الدعم و الإعانات لها، إلا أن هذا غالباً ما يتسبب في تراخي و خمول الوحدات الإنتاجية و تقلل من قدراتها على مقابلة المنافسة الأجنبية مستقبلاً.
4. انحصار صادرات معظم الدول النامية في عدد قليل من السلع، مما يجعل عائداتها عرضة للصدمات التي تتعرض لها أسعار تلك السلع في الأسواق العالمية (و ه ذا يتطلب درجة من التنويع لتفادي ذلك).

ب. المعوقات من جانب الطلب: تم التوضيح في العنصر السابق المعوقات من جانب العرض، و هي عن طريق إتباع السياسات الرشيدة لدفع و تنمية الصادرات يمكن إزالتها، أما ما تعلق بجانب الطلب فيكون العكس لتعلقها بالدول المستوردة، فليس للدول النامية من سلطان عليها، أضف إلى ذلك كونها تخص الدول الصناعية المتقدمة التي من الممكن أن ترى أن من مصلحتها الإبقاء على تلك المعوقات، و من أهم هذه المعوقات نجد:

1. الضرائب و الرسوم الجمركية التي تقوم الدول الصناعية بفرضها على وارداتها من المنتجات الصناعية من الدول النامية ، و ذلك لأجل حماية منتجاتها المحلية بحجة انخفاض تكلفة اليد العاملة في البلدان النامية.
2. كما أن درجة الحماية هذه في الدول المتقدمة تختلف بحسب طبيعة المنتوج، فتكون قليلة أو منخفضة بالنسبة للمواد الأولية الخام ثم تزيد مع تقدم عمليات التصنيع فيها، و ترتفع أكثر في المنتجات الصناعية ذات الأهمية للدول النامية كصناعة المنسوجات و الملابس.

I.A.Elbadawi: The effectness of structural adjustement as an exported strategy in forum,volume01,n 4 dec 1994,p13,

[81] - فإنه بالرغم من ه ذا الانتقال إلا أن هذه النسبة تبقى ضئيلة جدا مقارنة بالدول الصناعية الكبرى.

3. القيود الإدارية و التي من صورها تحديد حصص الاستيراد و اتفاقيات الحد من الصادرات، و مقتضيات الجودة التقييدية و التنظيمات الصحية، بالإضافة إلى الإعانات المستمرة الموجهة للصادرات من السلع الرأسمالية.
4. و كثيراً ما تلجأ الدول المتقدمة إلى دعم شركاتها من خلال إعفائها من الضرائب على مصروفاتها، كما تلجأ إلى فرض رسوم تعويضية بهدف إلغاء دعم قد تكون البلدان النامية قدمته لصناعاتها الوليدة.

و في الأخير يمكن القول أن هذه الإستراتيجيـة المتضمنة لتشجيع الصادرات لتحقيق التنمية عموماً تعتبر إستراتيجية ناجحة حققت معدلات مرتفعة في النمو، كالملاحظ في بلدان جنوبي شرق آسيا الذين تفوقوا كثيراً على ما تم تحقيقه في أمريكا اللاتينية أو منطقة الشرق الأوسط، بالرغم من تمتعها بموارد ريعية(كالبترول)، و الذي قد ترتب عليها هي الأخرى معدلات نمو مرتفعة.

أما و قد تناولنا الاستراتيجيات الإنمائية في البلدان النامية فالسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن الاختيار أو المفاضلة في البلدان النامية بين هذه الاستراتيجيات؟، و هذا ما سيتم تناوله في العنصر الموالي.

المطلب الرابـع: معيـار المفاضلـة و الاختيـار بين الاستراتيجيات الإنمائيـة:

إن الإجابة على السؤال السابق أو محاولة ضبط الإستراتيجية التي يؤخذ بها أمر غاية في الصعوبة و خاصة أن لكل إستراتيجية شروط و إمكانات لا بد من توفرها، و هذا ما يقف حجر عثرة أمام الدول النامية، مثال ذلك أنه لتطبيق إحدى الاستراتيجيات لا بد من توفر النقد الأجنبي لمقابلة الطلب من المواد نصف مصنعة حين استيرادها، و هذا لربما لا يتوفر عند جميع الدول (حالة إستراتيجية إحلال الواردات)، أو إضافة موارد جديدة حال إتباع إستراتيجية تنمية الصادرات، فهذا الغياب للإمكانيات قد يؤثر تأثيراً مباشراً على القرار الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فإن الإستراتيجية المثلى التي ينبغي الأخذ بها تتطلب أثناء توزيع الموارد الوصول إلى النقطة الحدية التي تتعادل فيها تكلفة الحصول على العملات الأجنبية من إستراتيجية تنمية الصادرات مع مقدار توفيره مع ما تحققه إستراتيجية إحلال الواردات.

لكن رغم هذه النظرة الاقتصادية التي تساعد الحكومات على الاختيار، إلا أنه لا يجب أن نغفل الآثار التي من الممكن أن تسببها كل إستراتيجية، و إلى جانب هذا المعيار هناك من العوامل التي تم بناءاً عليها الاختيار و المتمثلة فيما يلي:

1. مدى التحسن الذي يطرأ على نسبة التبادل أو شروط التجارة: فعلى الرغم من تبني إحدى الاستراتيجيات قد تتعادل من حيث استخدامها للنقد الأجنبي و توفيره، إلا أنها تختلف من حيث مدى تأثيرها على شروط التجارة، و هذا يتوقف على مرونة الطلب و العرض لهذه السلعة التي يتم تحسينها (إنتاجها) للتصدير أو عن طريق توفيرها بدلا من استيرادها.
2. مدى كثافة العمالة المستخدمة: و المقصود بها إنتاجية العمل، فإستراتيجية الإحلال محل الواردات يكون التوجه فيها إلى السلع الصناعية أو نصف مصنعة، و هذا يتطلب معدلات عالية من العمالة بعكس تنمية الصادرات أين يكون القطاع الزراعي مشبع من العمالة، و فرص الزيادة فيه تكون بسيطة.

3. الآثار الجانبية على الإنتاج: و تتمثل أساساً في الطلب على المنتجات الوسيطية التي تتطلبها كل من الاستراتيجيات.
4. الميزة النسبية للسلـع: و هنا يجب التعرف على أثر إتباع أي من الاستراتيجيات على الميزة النسبية للسلع المختلفة، لأن إحلال الواردات قد يكون على حساب استخدامات عناصر الإنتاج في العديد من السلع التي تتمتع بالميزة النسبية مما يؤدي إلى هبوط صادراتها، و بالتالي يكون تدعيم إستراتيجية معينة له آثاره السلبية على المستوى الوطني، و التي لا تؤدي إلى إحراز أي تقدم.
5. زيادة الدخل الوطني في الأجل القصير أو الطويل: إن العمل بالاستراتيجيات لا بد و أن يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني، إلا أن هذه الزيادة تكون متفاوتة في الزمن بحسب الإستراتيجية، فالعمل بإستراتيجية تنمية الصادرات يحقق زيادة في الأجل القصير، بيد أن الإحلال محل الواردات تكون فيه الزيادة إلى الأجل الطويل، ذلك لأنها تتطلب وقتاً أطول من الأولى للقيام بهذه الصناعات، لذلك ينبغي أن نأخذ بالاعتبارات الزمنية مأخذ الجد.

بالإضافة إلى هذه المعايير هناك معيار آخر [82] يعتمده الاقتصاديون في الاختيار أو في الكشف عن الإستراتيجية (أو السياسة) التي يتبعها البلد و هو معيار سعر الصرف الفعال EER [83] (حيث تقيس هذه الأخيرة الحوافز المقدمة إلى الصادرات و إحلال الواردات تباعاً)، و يتم بموجب هذه الطريقة التمييز بين ثلاثة حالات كما يلي:

الحـالة الأولـى: إذا كان سعر الصرف الفعال لصادرات بلد معين أقل من نظيره الخاص بواردات ذلك البلد أي $EER\ m > EER\ x$ فإن البلد هنا يعتمد على سياسة إحلال الواردات، بالإضافة أنه يمكن تفسيره بالتحيز ضد الصادرات أي أن الإستراتيجية الصناعية المتبعة تمنح حوافز لإحلال الواردات تفوق ما تسمح به الأسعار الدولية، و في هذه الحالة يقال بأن البلد يتبع إستراتيجية إحلال الواردات.

- يشار إلى أن أسعار الصرف الفعالة لصادرات بلد معين لا تتضمن فقط ما يقابل وحدة النقد المحلية من وحدات النقد الأجنبية بل يتضمن كذلك الإعانات و ضمان القروض للصادرات، كما تتضمن أيضاً الإعانات المقدمة من طرف الدولة للمدخلات المستخدمة في تصنيع السلعة المصدرة.
- نفس الشيء يقال على الواردات فهو يتضمن كافة الرسوم للواردات و قيود الحصص و أية قيمة أخرى مرتبطة بدعم السلع المحلية ضد السلع المستوردة.

الحـالة الثانيـة: و هي الحالة التي يتساوى فيها السعران أي أن $EER\ x = EER\ m$ ، و هما يمكن أن يلاحظ أن ما يقابل الدولار الواحد في الصادرات من العملة المحلية يعادل تقريباً ما يقابل الدولار الواحد من الواردات من العملة المحلية، و هذا يعني أن عائد المبيعات في السوق المحلي يساوي عائد المبيعات من الصادرات في

[82] - حسن خضر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (رجعت يوم 2007/04/05)، برنامج إصلاح التجارة الخارجية و تقييمها، [على الخط]، www.arab-api.org\course25\pdf\c25-2-2.pdf.

[83] -EER: Effective Echange Rate

السوق الأجنبي، أي أنه لن يكون هناك تحيز ضد الصادرات، ففي هذه الحالة يقال أن البلد المعني يتبع إستراتيجية تشجيع الصادرات.

الحالة الثالثة: أين يكون سعر الصرف الفعال للصادرات أكبر منه في الواردات، أي EERm < EERx ، و هنا تطرح إشكالية في تسمية ه ذه الحالة بعدما أطلقنا على الحالة الثانية حالة عدم تحيز أو تشجيع الصادرات.

إلا أن الدراسات الأكاديمية لتجارب الدول حديثة التصنيع تصف عدم التحيز أعلاه بأنها إستراتيجية تشجيع الصادرات، و هذا انطلاقا من تجارب هذه الدول (كوريا الجنوبية، هونغ كونغ و ماليزيا ...)، إذ أن هذه الدولة في توجهاتها تسعى لتشجيع الصادرات عنه إلى القول بحالة عدم تحيز الصادرات.

و منه انطلاقا مما سبق يمكن ترتيب استراتيجيات التصنيع كما يلي:

1) إستراتيجية إحـــلال الواردات EER x < EER m .
2) إستراتيجية تشجيع الصادرات (عدم التحيز) EER x = EER m .
3) إستراتيجية تشجيع الصادرات مفرطة EER x > EER m .

مع الإشارة إلى أن الحالة الثالثة توصف على أنها تدخل ضمن إستراتيجية تشجيع الصادرات و هذا تبعا لما تشير إليه الأدبيات الاقتصادية، و الشكل الموالي يوضح أو يظهر الحالات الثلاث المشار إليها.

شكل رقم(03): يوضح الحالات الثلاثة للعلاقة بين سعر الصرف الفعال و الاستراتيجيات الإنمائية

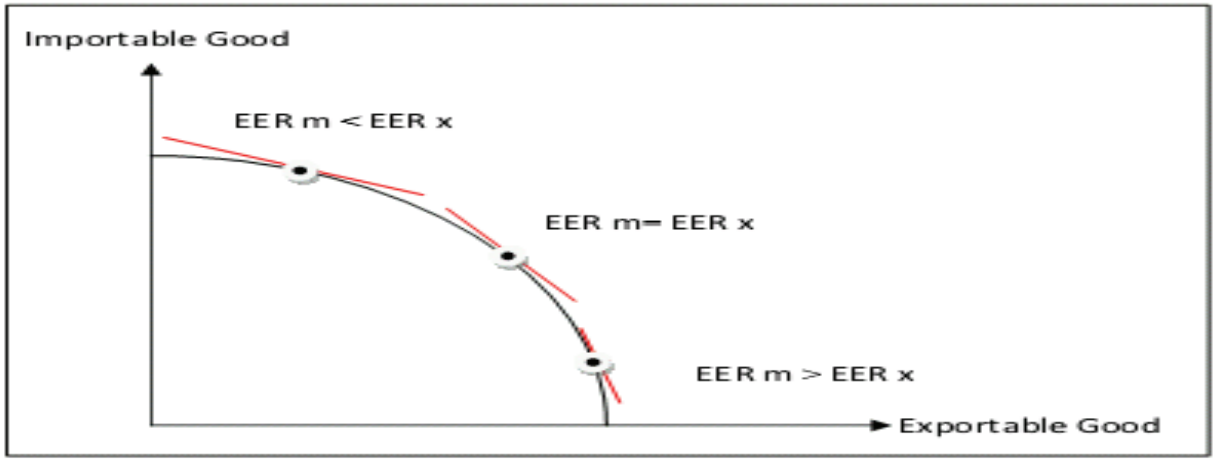

المصدر: حسن خضر، مرجع سابق، ص12 .

و في الأخير يمكن القول بأن هذه المقارنة أو التفرقة بين الاستراتيجيات لدى بعض الاقتصاديين تعتبر خاطئة، ذلك أن الاستراتيجيات تعتبر متكاملة فيما بينها و ليست متكافئة، فالدول جميعها تطبق غالباً في البداية إستراتيجية الإحلال محل الواردات مع تطبيق حماية عليها لتحقق تقدماً في ميزان المدفوعات ثم بعد ذلك تلجأ إلى تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات لتكمّل الأولى، كما أنه لم تطبق أية دولة مبدأ حرية التجارة إلا بعد أن تكون صناعاتها الوطنية (المحلية) قادرة على المنافسة في السوق الدولية و قادرة على اختراق السوق في نفس الوقت.

المبحث الثالث: أهمية التجارة الدولية في الدول النامية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصاديـة:

تلعب التجارة الدولية دورا رئيسيا ومهما في تحقيق التنمية لما ترجع به من فوائد وعوائد على الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد الدولي المتبادل واستغلال الفرص المتاحة، وبالرغم من أن التجارة الدولية للدول النامية في وضعها الحالي غير مرضي تماما، إلا أن هذا لا ينفي الدور المهم الذي تقوم به التجارة الدولية في تعظيم المنافع و تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق أهدافها في التنمية.

المطلب الأول: دور التجـارة الخارجيـة في تحقيق التنمية الاقتصـادية من خـلال متغيرات الاقتصـاد الكلـي:

سنتناول هذا العنصر من خلال ثلاثة نقاط كما يلي:

- شـروط التجـارة " معدل التبـادل الدولـي" و قانـون انجـل.
- علاقـة الدخـل الوطنـي بالتـوازن الدولـي.
- مضاعف التجارة الخارجية و علاقته بالنمو الاقتصادي من خلال متغيرات الاقتصاد الكلـي.

1. شـروط التجـارة " معدل التبـادل الدولـي" و قانـون انجـل:

يستند بريبيش في تحليله لتدهور شروط التجارة للبلدان النامية على قانون انجل، و الذي يقضي بأن الأفراد في بلدان العالم يميلون إلى التقليل من إنفاقهم على الغذاء و يزداد إنفاقهم على السلع المصنعة الضرورية و الكمالية، أي أن المرونـات الدخليـة على منتجات القطاع الأولي ضعيفة.

و لكن هذه النظرية لاقت انتقادات مؤداها أن هذا القانون لا يمكن تعميمه على كل المواد الأولية، فهناك بعض المواد الأولية يزيد الطلب عليها مع تنامي الدخول العالمية كسلعة النفط و عدم حصول العكس إلا في فترات محدودة و لأسباب بيئية.

بالإضافة إلى هذا يعتقد بريبيش أن تنامي ظاهرة الاحتكار في القطاع الصناعي أكبر منها في القطاع الزراعي، و منه فإن القوة التنظيمية للصناعيين مقابل تبعثر جهود الزراعيين، و هذا ما يجعل شروط التجارة تميل لصالح الصناعة.

و يمكن في هذا السياق أن نرجع الانخفاض الكبير في صادرات المواد الأولية إلى عاملين:

- العوامل الاقتصادية التلقائية المؤدية إلى بطء نمو الطلب على المواد الأولية.
- نشوء عوامل ناتجة عن انتهاج البلاد الصناعية الكبرى لسياسة الحماية الجمركية.

و منه فهذه تمثل رؤية بريبيش في شروط التجارة للبلدان النامية، و مع هذا فقد عمل أقطاب هذا الاتجاه الفكري في شرح ما جاء به بريبيش، بالإضافة إلى رؤى أخرى ليست بأقل شأنا من المصدر الذي تأثرت به، و خاصة في مجال تحليل الاختلالات الهيكلية و التبعية الاقتصادية و الفائض الاقتصادي.

2. علاقـة الدخـل الوطنـي بالتـوازن الدولـي:

إن النظرية الحديثة في التجارة الدولية لا تكتفي بدراسة الاختلال الذي يصيب التوازن الدولي بمجرد اقتراح الوسائل للتغلب عليه، بل تحاول المدرسة التي تكونت خلف كينز أن تربط بين التوازن الدولي و الدخل

الوطني، و تبين التأثير المتبادل بين المكونين، فحركة من الدخل و العمالة تؤثر بالتأكيد على مستوى المبادلات الدولية و حجم العمالة و طبيعتها، كما أن الظروف الخاصة في كل بلد تعمل على التأثير على المبادلات في الدولة، فمثلا دلت تقديرات وضعت في أمريكا سنة 1939 على أن 3.6 % تقريبا من مجموع العمال غير الزراعيين معرضون لفقد عملهم إذا توقف الطلب الخارجي على السلع الأمريكية، و إذا حسبنا تأثير فقد قوة العمل المذكورة على الاستهلاك في أمريكا وجدنا النسبة ترتفع من 3.6 إلى 10 % تقريبا، و معنى هذا أن 10/1 عمال أمريكا غير الزراعيين معرضون للبطالة إذا توقف طلب العالم على السلع الأمريكية[84].

و في هذا يضيف تبرجن الكاتب الهولندي أن البلد يستطيع أن يصل إلى توازن مبادلاته الدولية، مع ذلك قد يكون مستوى العمالة منخفض، و قد يتحقق التوازن الدولي على أنقاض التضخم أو الظلم الاجتماعي، و تسمى هذه الحالة بالاختلال المكبوت، فالمشكلة التي تظهر هي الوصول إلى التوازن مع مستوى عالي من التوظف أو العمالة؟.

من هنا نكون أمام دراسة العوامل التي يتوقف عليها كل من العمالة الكاملة و الدخل القومي، و أثر المبادلات الدولية وبخاصة التجارة الدولية على كل من العمالة و الدخل الوطني، و كما نعلم فإن ذلك يتوقف على ثلاثة عوامل هي الاستثمار، الاستهلاك و الادخار، فكلما زاد الاستثمار أو الاستهلاك فإن الدخل سيزيد، و كلما زاد الادخار تدهور الدخل و بالعكس.

أما عن تأثير التجارة الخارجية على الدخل فهي تتأتى من خلال الإضافة المقدمة من الصادرات، فهذه الأخيرة تعني زيادة الطلب على إنتاجه، و بالتالي تجلب دخلا إضافيا من الخارج، و منه يمكن اعتبار التصدير كالاستهلاك كلاهما يجلب طلبا على السلع، أما الواردات فهي عكس الصادرات تنقص الدخل الوطني من خلال الدفع للخارج، أي المقابل نظير المستوردات، ل ذلك يمكن أن نقول أن الاستيراد يعتبر كالادخار الذي يبعد جزء من الدخل عن التداول، و يمكن إعطاء العلاقة بالشكل التالي:

الإنتاج = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات – الواردات

و منه تصبح المعادلة:

الإنتاج – الصادرات + الواردات = الاستهلاك + الاستثمار

أو يمكن التعبير عن هذه المعادلة بالشكل التالي:

الدخل الوطني = الإنفاق المحلي + الاستهلاك المحلي + الاستثمار المحلي + الصادرات – الواردات

(سيتم التطرق إلى العلاقات الرياضية بشكل من التفصيل في العناصر القادمة).

3. مضاعف التجارة الخارجية و علاقته بالنمو الاقتصادي من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي:

[84] - عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي و محمدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر 1998، ص ص 107 – 108 بتصرف.

و هنا يعمل الاقتصاديين على ملاحظة مدى التأثر بين الدخل و كل من الصادرات و الواردات من خلال مشاهدة مدى الزيادة في الدخل بالزيادة في الصادرات و إلى أي مدى ينقص بالواردات، و هذا ما يسمى بمضاعف التجارة الخارجية.

و في هذا الصدد يفرق الاقتصاديون بين الزيادة و النقصان الحاصلين للدخل الوطني، فعملية الزيادة في الدخل تسمى عملية حقن[85] و عملية النقصان فيه هي عملية تسرب منه[86].

و منه فإن العملية الأولى تحدث من خلال الإضافات التي يحدثها قطاع التصدير، و الذي يؤدي إلى الحصول على دخول جديدة توزع لتفضي في الأخير إلى الزيادة في الإنتاج، و منه فإن الصادرات تعتبر بدلا للاستثمار إذ تعتبر عاملاً مولداً للدخل الوطني، على عكس الواردات أين تعمل على سحب أو التهام جزء من الدخل الوطني المكون للتصرف فيه، و هكذا فإن الواردات زائدا الادخار هي المسئولة عن التسرب الحاصل في الدخل الوطني، فالنسبة الواقعة بين هذين العاملين الدخل و الاستيراد يتم احتسابها انطلاقا من الميل الحدي للاستيراد[87] بدل متوسط الميل من الاستيراد.

و منه من خلال ما سبق يمكن أن نصل إلى مضاعف التجارة الخارجية الذي يمثل مقدار التغير و النمو في الدخل الوطني الناتج من الزيادة في الصادرات و الواردات، بإبراز العلاقة الرياضية بين المتغيرات من خلال المعادلة التالية:

$$\mathbf{Y = C + I_0 + (X_0 - M)}$$

حيث:

Y: الدخل الوطني، **C**: الاستهلاك، **I**: الاستثمار المستقل عن الدخل، $\mathbf{X_0}$: الصادرات المستقلة عن الدخل، **M**: الواردات.

- **M**: الواردات و هي مرتبطة بالدخل كما يلي: $M = M_0 + m.y$

حيث: $\mathbf{M_0}$: الواردات التلقائية، **m**: الميل الحدي للاستيراد ($\Delta M / \Delta Y$).

- **C**: الاستهلاك و هو مرتبط أيضا بالدخل، و يعطى كما يلي: $C = C_0 + c.y$

حيث: $\mathbf{C_0}$: الاستهلاك التلقائي، **c**: الميل الحدي للاستهلاك ($\Delta C / \Delta Y$).

و منه بتعويض المتغيرات في المعادلة (01) نحصل على ما يلي:

$$Y = (C_0 + c.y) + I_0 + X_0 - (M_0 + m.y)$$

و منه بجلب المتغيرات المرتبطة بالدخل إلى الطرف الأيسر نجد:

$$Y + m.Y - c.Y = C_0 + I_0 + X_0 - M_0$$

و منه:

---

[85] - و هي الإضافة للدخل التي من خلالها تستتبع بسلسلة متزايدة من القيمة الأصلية للدخل.

[86] - و تكون عند إنقاص وحدة من الدخل الذي يستتبع ذلك في الفترة التالية بسلسلة متناقصة في حجم هذا الدخل.

[87] - و هو يعبر عن التغير في الواردات نتيجة لتغير أصلي في الدخل.

$$Y\ (1+ m - c\ ) = C_0 + I_0 + X_0 - M_0$$

و منه:

$$Y = [C_0 + I_0 + X_0 - M_0] / (1+ m - c\ )$$

و في حالة الزيادة في قيم المتغيرات الثابتة نجد:

$$Y = [\Delta C_0 + \Delta\ I_0 + \Delta\ X_0 - \Delta M_0] / (1+ m - c\ )$$

و منه نكون أمام الحالات التالية:

1. **الحالـة الأولى:** إذا كان $\Delta C_0 + \Delta\ I_0 - \Delta M_0 = 0$ فيكون:

$$\mathbf{Y = [\ 1/ (1+ m - c\ )\ ].\Delta\ X_0}$$

و منه فإن قيمة المضاعف هي: $\mathbf{K = 1/ (1+ m - c\ )}$

و هذه المعادلة الأخيرة تظهر أن الزيادة في قيمة الصادرات ينعكس إيجابيا على الدخل الوطني، و بالتالي فإن الصادرات تحكمها علاقة طردية بالدخل الوطني.

2. **الحالـة الثانية:** إذا كان $\Delta C_0 + \Delta\ I_0 + \Delta\ X_0 = 0$ فيكون:

$$\mathbf{Y = [\ 1/ (1+ m - c\ )\ ]\ .(-\ \Delta M_0)}$$

و منه يلاحظ من خلال هذه المعادلة أن العلاقة التي تربط الواردات بالدخل الوطني هي علاقة عكسية تظهر من خلال الإشارة السالبة الظاهرة على المتغيرة المتعلقة بالواردات.

و كخلاصة لما سبق فإن العلاقة بين كل من متغيرات الميزان التجاري (الصادرات و الواردات) بالدخل تظهر أنه بزيادة الصادرات فإن الدخل الوطني ينمو بمقدار المضاعف ايجابيا، أي أن نمو الدخل الوطني في البلد مرتبط بالقدرة التصديرية لذلك البلد، على العكس من ذلك فإن الزيادة في القدرة الاستيرادية أو في حجم الواردات في البلد من شأنه أن يعمل على تآكل الدخل الوطني و استنزافه مما ينعكس سلباً على اقتصاد البلد.

كما أنه يؤخذ بعين الاعتبار أثر الانعكاس على البلد المجاور (أو المتعامل معه) على دخله، لأن قيمة المضاعف باعتبارها المعامل الذي يعكس التجارة الخارجية حال الزيادة في الصادرات فإن تلك الزيادة بشكل مستمر و متزايد قد تعمل على استنزاف و انخفاض دخل البلد المتعامل معه، مما يؤدي به إلى تخفيض صادرات البلد، لذلك يراعى أن تكون الزيادة في الصادرات بشكل أقل[88].

المطلب الثانـي: الأهميـة النسبيـة للتجـارة الخارجيـة فـي الدول النامية:

إن أهمية التجارة الدولية في الدول النامية ترجع أساسا لاعتبارين [89]:

1)- الاعتبار الأول: أن التجارة الدولية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية.

2)- الاعتبار الثاني: هو أن التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاية الإنتاجية بعد إرساء الأساس الصناعي للدول النامية.

[88] - Alpirtini Jean-marie, Lexique d'économie, Dalloz, 4eme édition, France, 1992, P384.

[89] - أسامة محمد الفولي، أحمد حشيش، مرجع سابق، ص313 (بتصرف).

1. **التجارة الدولية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية:** حيث أن بعض الدول النامية في تحقيقها للتنمية الاقتصادية تذهب إلى الاعتماد على برامج التصنيع و العمل على إحداث أساليب إنتاجية متقدمة ومتطورة في كل مجالات الإنتاج، وبهذا تكون أمام حتمية التوجه إلى استيراد السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة لتنفيذ هذه البرامج، وهذا ما تنظر له الدول النامية من الدور الأساسي للتجارة الدولية، ولهذا فلتغطية التكاليف المتعلقة بحجم هذا الاستيراد لا بد عليها من تعزيز قدراتها التصديرية والمحافظة على معدلات تبادلها من التدهور، ولا عجب من ملاحظة الدراسات التطبيقية لمختلف درجات النمو الاقتصادي في الدول المختلفة وجود معامل ارتباط واضح بين القدرة التصديرية للدولة وبين معدل تكوين رأس المال الثابت ومن ثم معدل النمو الاقتصادي.

وتعتبر هذه الدراسات نقدا بناءا لنماذج هارود- دومار لمدى صلاحيتها لظروف الدول النامية، فكما تم ملاحظته في الفصول السابقة أن الاعتماد لهذه النماذج يكون على نحو الادخارات التي ينظر إليها كنسبة من الدخل الوطني، لكن في حالة الدول النامية لا يتوقف الادخار (الاستثمار) على الدخل وحده بل يتعداه إلى العوائد أو الإيرادات المتأتية والحاصل عليها من الصادرات أيضا، أي أنه كلما زادت نسبة الصادرات في الدولة كلما كانت هذه الدولة أقدر على زيادة الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي.

كما يشار كذلك إلى الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في زيادة الدخل الوطني، وهذا النمو للدول النامية بطبيعته يعتبر مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن فكرة مضاعف التجارة الخارجية، فالمضاعف الكينزي يعمل في إطار مختلف عن الإطار الاقتصادي في الدول النامية، ذلك لأن الفرض الذي يقوم به هذا المضاعف هو وجود طاقات إنتاجية معطلة، لكن في الدول النامية تعاني أصلاً من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لديها، ومن ثم فان مضاعف الاستثمار أو التجارة الخارجية لا عمل له في هذه الدول.

وما يقال أن التجارة الخارجية في هذه الدول تزيد من الطاقة الإنتاجية عن طريق الإضافة لرأس المال الثابت، وهذا يزيد بدوره من القدرة على الإنتاج في الفترة اللاحق ة، ومنه نجد أن التجارة الخارجية تزيد من الدخل الوطني بعلاقة من نوع المعجل[90] وليس نوع المضاعف.

ورغم هذا فمن الممكن أن تعرف الدول النامية وجود بعض الطاقات المعطلة في المشروعات المعتمدة على السلع الوسطية المستوردة، وهذا يمكن من القول بفكرة مضاعف الاستيراد.

2. **التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاية الإنتاجية بعد إرساء الأساس الصناعي للدول النامية:** حيث أنه بالنسبة إلى هذا الاعتبار و المتعلق بالتخصص الدولي فإن الذي يشار إليه هو أن البعض من أن الدول النامية بحاجة إلى مراعاة هذا النوع من التخصص بحسب نظرة النفقات النسبية المحددة لهذا التخصص، لكنه ومن المعروف أن مثل هذا الاتجاه لا يصلح على إطلاقه في تجارة الدول النامية، وهنا كانت الأصوات من بعض الاقتصاديين لضرورة تعديل نظرية التجارة الدولية بما يناسب أوضاع وظروف الدول النامية، فما يصدق على بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين و الهند لا يصلح على

[90] - تستند فكرة المعجل إلى مقدار الزيادة في الناتج بمعدل معين لزيادة رأس المال التي يحددها المعامل الحدي لرأس المال.

الدول النامية الأخرى، لذلك على هذه الأخيرة أن تستبعد فكرة الاكتفاء الذاتي وتباشر العمل نحو نوع من التخصص الدولي في الإنتاج المتمتعة فيه بمزايا نسبية[91] والتي تعمل هذه الدول على أساسها لاختيار فروع الإنتاج، وبناءا على هذا يظهر أن أهمية التجارة الدولية والتخصص الدولي لا تقل أهمية لدى الدول النامية. وبالإضافة إلى العوامل السابقة يمكن كذلك حصر أهمية التجارة الدولية فيما يلي[92]:

1- تعتبر الوسيلة الأولي للاتصال بالعالم الخارجي والانخراط في الأسواق العالمية.

2- استمرار إعادة توزيع الأنشطة الصناعية بين الدول الصناعية و الدول النامية من شأنه خلق فرص للدول النامية لتوسع تجارتها في السلع وفي الخدمات على حد سواء.

3- سرعة انتقال عوامل الإنتاج بين الدول وعبر الحدود وإمكانية إنتاج سلعة واحدة لم تعد محصورة في موقع واحد.

4- أصبح نمو التجارة مدعوما بشكل كبير من قبل المؤسسات الدولية ولاسيما منظمة التجارة العالمية (WTO)، التي تساهم في تحرير التجارة ومساعدة الدول النامية في ذلك.

واعتبارا من النقطة الأخيرة فقد ظهر مفهوم حديث في ميدان التجارة الدولية هو تحرير التجارة أو إخضاع المعاملات التجارية لعملية التجريد من كافة القيود التي تعترضها، لذلك سنقوم بدراسة تحرير التجارة الخارجية وما يمكن أن تحققه خلافا للشكل التقليدي المعمول به سابقاً.

المبحث الرابع: منهجية تحرير التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية

إن إجراء المعاملات التجارية في السابق كان يخضع لظروف الدولة والمرحلة التي تعيشها فكما تم ملاحظته ذلك في العناصر السابقة أن كل دولة تتخذ لنفسها منهجا أو أسلوبا في علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي فمنهم من يتبنى أسلوب المحاسبة و الآخر يتبنى الحرية و كل على حسب ما يعتقد بفعاليته ونجاحه (مبرراته وحججه)، و كنتيجة لتزايد المبادلات الدولية وتشابك العلاقات الدولية في العالم وأمام كثير من الحواجز تم إقرار مذهب الحرية التجارية في الأسواق الدولية الذي يقضي بتحرير كل المعاملات من تلك القيود التي تقف عائقا أمام مرونة المبادلات، لذلك ظهر في أواخر القرن العشرين مفهوم تحرير التجارة الخارجية، وسنقوم في هذا العنصر بإبراز أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية وأثر ذلك على زيادة الناتج المحلي في دول العالم والدول النامية خاصة.

المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الخارجية

---

[91] - في تحديد الميزة النسبية لا ينبغي الاعتماد على الأثمان في السوق فقط، لأنها لا تمثل العناصر الديناميكية الواجب النظر إليها، لذلك وجب تصحيح هذه الأثمان بعناصر أخرى مثل الوافرات الخارجية، مزايا الإنتاج الكبير...الخ.

[92] - حسن خضر، المعهد العربي للتخطيط، (رجعت يوم 2007/04/05)، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، [على الخط]، www.arab-api.org\course25\pdf\c25-1.pdf.

أ. مفهوم تحرير التجارة الخارجية

يذكر إلى أنه هناك اختلافات في تعريف تحرير التجارة بين الاقتصاديين، ومن بين تلك التعاريف نورد ما يلي[93]:

التعريف الأول: حيث كان في الستينات والسبعينات ينظر إلى تحرير التجارة على أنها التخلي بشكل عام عن القيود على التجارة وأسعار الصرف، وهذا تفسير حاد لا يتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة.

التعريف الثاني: وهو يتعلق بالمؤسسات الدولية، حيث أن تعريف التجارة يعني:

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية neutral بين التصدير و الاستيراد.
- تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية.
- سياسة التجارة الخارجية إما تندرج تحت لواء الحرية أو تحت لواء الحماية (كلاهما تعريف)، ولكن بينهما درجات مختلفة تعتمد على الوسائل المستخدمة داخل الدولة.

ومنه فيمكن القول على تحرير التجارة الخارجية هي الآلية التي سيتم من خلالها تخليص المعاملات والمبادلات التجارية الدولية من كافة القيود والحواجز التي تعيقها، والعمل على إتباع السياسات التجارية الحيادية الدافعة للزيادة في كميات التصدير، وفتح السوق أمام كميات الاستيراد دون تدخل جانب القوى السياسية والاقتصادية في الدولة.

ب. أسباب تحرير التجارة الخارجية

ترجع الأسباب وراء تحرير التجارة إلى ما يلي:

1. كون تحرير التجارة الخارجية (أو القطاع الخارجي) يعد جزء من برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة أساسا إلى دفع عجلة النمو.
2. التدهور في شروط التبادل التجاري، خاصة في الاتجاه المستمر في الانخفاض في أسعار البترول والمواد الأولية والأخرى مع مرور الزمن.
3. تفاقم أزمة الديون في البلدان النامية في فترة الثمانينات والضغوط الممارسة عليها من المؤسسات الدولية والدول الدائنة الغربية، بحيث أجمعت على أن تحرير التجارة هي العنصر الأساسي في إنعاش الاقتصاد العالمي، وكذلك قامت بممارسة الضغط على تلك الدول من خلال هذه القروض.
4. إثبات الدراسات بوجود علاقة طردية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي، و مثال ذلك التجارب الدولية الناجحة في هذا الميدان مثل دول جنوب شرق آسيا، و التي كشفت بأن الدول التي تركز على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات (Export promotion) تحقق نموا أكبر من تلك التي تعمل بالإحلال محل الواردات (Import substitution) المبنية على حماية الصناعات المحلية.

[93] - حسن خضر، نفس المرجع، ص ص13،14.

ومنه فهذه تعتبر النقاط الأساسية الداعية إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية للحصول على المكاسب المختلفة المتأتية من ذلك والعدول على الممارسات العدائية تجاه العالم الخارجي.

ج). أهمية تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية:

إن الحديث عن فكرة حرية التجارة يقوم على الأساس الذي جاء به رواد المدرسة الكلاسيكية القائم على مبدأ الميزة النسبية (Comparative Advantage)، و الذي يعني بأن الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية حتى وإن كانت ذو كفاءة في إنتاج السلع الأخرى، وتخصيص الموارد إنما يكون وفقا لقواعد و متطلبات السوق، والأسعار تعكس بالطبع التكاليف الحقيقية للسلعة.

ورغم هذا فان الدول النامية قابلت هذا المبدأ بشيء من عدم الثقة ذلك أن العمل به يعني أن يضعها دائما محصورة في إنتاج السلع الأولية، في الوقت الذي رحبت بفكرة حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة، ولقد اهتمت هذه الدول في بداية حصولها على الاستقلال على إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات، أين كانت الدولة في مركز قيادي للنشاط الاقتصادي [94]، وفي المقابل كان أسلوب بعض الدول الأخرى هو إتباع إستراتيجية التصدير، التي جعلتها تحقق معدلات نمو عالية خلافا للتوجه السابق، بالإضافة إلى الفوائد التي تجنيها من الدخول إلى السوق الدولية الواسعة.

و منه تكمن أهمية تحرير التجارة في الدول النامية في تحقيقها للعديد من المكاسب والتي منها:

1. تغطية تكاليف الواردات من خلال العمل على تنمية الصادرات أي العمل على موازنة الميزان التجاري.
2. تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية بما يدفع بالمنتجين إلى التحسين والابتكار في المنتجات.
3. العمل نحو تحقيق أكبر مستويات من الكفاءة بالإضافة إلى تقديم أو منح المستهلكين نطاق أوسع من الاختيار.
4. السماح للشركات من أن تشغل مقدرتها بشكل كامل بما يتوافق مع ميزتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير.
5. إن العمل على فتح الباب أمام التجارة يمكن من دخول التكنولوجيا الجديدة واستخدامها.
6. تحرير كل من الصادرات و الواردات يعمل على جعل الأسعار المحلية منافسة للأسعار العالمية بما يؤدي إلى انخفاض إحداهما على الأخر وهذا يسمح للمستهلكين بشراء السلع المنخفضة الأثمان والعالية الجودة.
7. كما يعد تحرير التجارة إحدى القنوات الهامة لاكتساب الخبرات و المهارات و الحصول على التقنيات الحديثة[95]:

- ذلك أنه إذا ما تم القيام بتحرير التجارة في إطار مشروع شامل للإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية سيؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار، وهذا ما سيفتح الباب واسعا أمام دخول الاستثمار الأجنبي

[94] - يذكر أن السبب وراء استلام الدولة لقيادة النشاط الاقتصادي يرجع إلى أن طاقة المستثمرين الخواص في هذه الدول لا تتوفر على رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الكبرى، كما أن غياب الأسواق المالية له دور كبير في ذلك وهذا ما يجعل الدولة الجهة الوحيدة القادرة على تأمين مثل هذه الموارد.

[95] - محمد حامد الحاج، دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2000، ص06.

المباشر الذي سيستقدم معه التقنيات الحديثة في الإنتاج والتسويق والتوزيع، إضافة إلى العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية في البلد ورفع معدلات النمو والإنتاجية وفرص العمل الجديدة.

- كما أن حرية التجارة لها العديد من السمات النظرية المرغوب فيها حيث أنها لا تنحصر فقط في زيادة الكفاءة الاقتصادية الاستاتيكية، والتخصيص الأمثل للموارد، ولكنها أيضا توسع الأسواق الحرة والمنافسة التامة فيها، وبالتالي على الدول النامية أن تعمل جاهدة في ظل عالم واقعي يتسم بعدم الكمال و اللامساواة في التجارة العالمية.

وانطلاقا مما سبق نجد أن غالبية الدول ونظراً لإدراكها للمكاسب المحققة من وراء تحرير التجارة والتوجه للعالم الخارجي سعت إلى تبني هذا الموقف ومحاولة الاندماج فيه لتعظيم المنافع، مع تزايد تيارات العولمة والتشابك والتكامل في العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد أصبح من الواضح أن الواقع يخفي الكثير في ممارسات الدول التجارية من أساليب للحماية و غيرها، وهذا يعد بمثابة انسحاب من المشاركة في المكاسب الممكن الحصول عليها من التقدم الاقتصادي والتقني غير المسبوق.

ونظرا لهذا نجد أن معظم الدول تلجأ إلى إستراتيجية قائمة من جانب على التحرير الذاتي ومن جانب آخر على المشاركة في اتفاقيات تحرير التجارة متعددة الأطراف والثنائية، إضافة إلى المشاركة في التجمعات الإقليمية الراسية و الهادفة لتحرير وزيادة التكامل وصولا للأسواق المشتركة والوحدة الاقتصادية في بعض الحالات.

والملاحظ في البلدان النامية أن هذا المسعى يظهر قدرا من التفاوت فيما بين الأقاليم النامية، ذلك أنه نجد بعض الأقاليم حققت فعلا المكاسب من تحرير التجارة لديها وأخرى ما زالت تعاني أو أنها تبذل جهدا لم يتوج بعد كغيره، ولكن السبب في ذلك واضح من حيث أن ضمان نجاح التنفيذ والتأكيد على النجاح لا يقتصر على عنصر واحد إنما مرهون بمدى حفز ونجاح عمليات التغيير في عناصر الإصلاح الشامل الأخرى كوحدة متكاملة بشكل منهجي ومدروس.

* يطرح بعد الأهمية التي يتضمنها مشروع تحرير التجارة تساؤل آخر عن كيفية ومراحل تطبيق برامج تحرير التجارة أي الأسلوب المتبع من طرف الدول والتوقيت المناسب للتحرير وكذا عن دور الدولة في ظل الأصوات الداعية إلى تحجيمها في إطار عملية تحرير التجارة والتوجه نحو الخارج.

- فهل الأفضل على الدولة البدء في برنامج تحرير التجارة دفعة واحدة، أو يجب أن تسبقه برامج تثبيت اقتصادي معينة ؟ وهل من الممكن أن نجد تعارض في البرنامجيين ؟

المطلب الثاني: التوقيت الاقتصادي و التسلسل الزمني لبرنامج تحرير التجارة الخارجية

نجد أن العاملين في هذا القطاع ينقسمون إلى قسين فمنهم من يرى أن برامج التثبيت لابد أن تسبق برامج تحرير التجارة، و الفريق الآخر يرى في أن تكون برامج تحرير التجارة مصاحبة لبرنامج التثبيت الاقتصادي، ولكل من الفريقين حججهم، وهي كالتالي[96]:

الفريق الأول: برامج التثبيت تسبق برامج تحرير التجارة، لأسباب عديدة أهمها:

1. أن تخفيض الرسوم الجمركية مثلا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض إيرادات الدول و من ثم إلى عجز في الميزانية العامة .
2. أن تخفيض سعر العملة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.
3. أن تحرير الواردات يمكن أن يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، و الذي من الممكن أن يؤدي هو الآخر إلى فشل برنامج تحرير التجارة .

الفريق الثاني: يرى أن برامج تحرير التجارة يمكن أن تكون مصاحبة لبرامج التثبيت الاقتصادي و يكون ذلك ممكن في ظل الشروط التالية:

1. أن لا يكون سعر الصرف أعلى من قيمته الحقيقية.
2. أن تقوم الحكومة بتأييد مثل هذه البرامج مرة واحدة خاصة إذا كانت هناك مشاركة سياسية بدلا من أن تحاول الحصول على تأييد لكل برنامج على حده .

و إضافة إلى هذا التوقيت الاقتصادي يفضل كذلك أن تسير خطى عملية التحرير بالسرعة التي تسمح بها الأوضاع السياسية في الدولة.

أما عن التسلسل الأمثل و السرعة المطلوبة للقيام بهذا البرنامج كذلك نجد هناك فريقين فريق يدعم التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (Gradual Approach)، و الآخر يرى التحرير السريع في شكل صدمات متلاحقة(Shock Approach) هو الأفضل .

وحيث أن حجة الاتجاه الأول (التحرير التدريجي) تذهب إلى التذكير بخطر تعريض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية، و التي من الممكن أن تعمل على اختفائها و فشلها في السوق، مما يؤدي إلى الزيادة في نسبة البطالة و تحجيم النشاط الاقتصادي فيه، لذلك فإن هذه الطريقة تعطي الفرصة أفضل لهذه الصناعات في التعامل مع الظروف الجديدة، و الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (04): يوضح تسلسل عناصر تحرير التجارة الخارجية

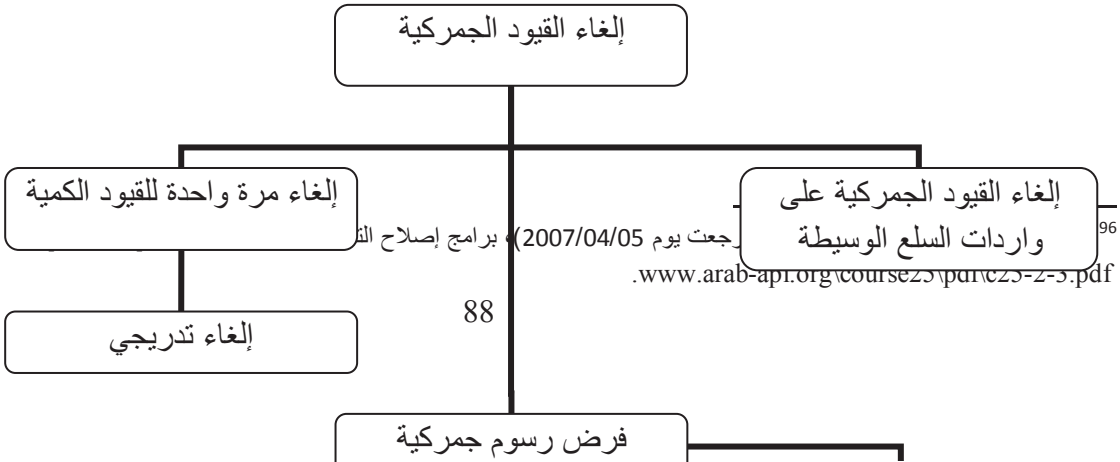

96 برامج إصلاح الت... جعت يوم 2007/04/05) .www.arab-api.org\course23\pdf\c23-2-3.pdf

المصدر: حسن خضر، نفس المرجع، ص11.[97]

كذلك يرون أن الزيادة في حجم الاختلالات في الاقتصاد الوطني يرفع من أهمية الطريقة التدريجية أي أنه تسمح بإجراء التغيرات و الترتيبات تبعالظهور الاختلالات، ومن الدول التي طبقت هذه الطريقة نجد اندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، تركيا و المغرب .

أما الاتجاه الثاني الذي يرى في أن تكون عملية تحرير التجارة الخارجية في شكل صدمة فيرجعها إلى الأسباب التالية :

1. تعطي مصداقية و آلية جيدة، توحي من خلالها بقطع العلاقة بالماضي و البداية من جديد .
2. تؤكد التزام الحكومة الواضح و المحدد.
3. الطريقة التدريجية تعطي الفرصة لقوى المعارضة في إفشال عملية التحرير و إحباطها مما يضفي على هذه العملية الطابع السياسي.

و حيث نجد من الدول التي اتبعت هذه الطريقة بوليفيا، غانا، المكسيك و بولندا .

المطلب الثالث: دور الحكومة في عملية تحرير التجارة الخارجية

إن الهدف الأساسي من عملية التحرير أو المغزى منه هو تقل يص دور الحكومة و إبعاده ا عن النشاط الاقتصادي من حيث التدخل و فرض السيطرة، فنظرية التجارة النمطية قد أل قت الدو ر الحاسم للحكومات، و التي يجب أن تلعب دورا في المحافل الاقتصادية الدولية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية، و بالأحرى فإن

---

[97]- (**) معدل الحماية الاسمي: هو معدل التعريفة القيمية الذي يفرض على الواردات ويعطى كما يلي: $t = (p1- p)/ P$
حيث: p1،p هما سعر المخرج من الصناعة متضمنا التعريفات و سعرها بدون التعريفات على الترتيب.
- (*) يفسر على أنه الفرق بين القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج) بالسع ر المحلي والقيمة المضافة بالأسعار العالمية ويعبر عنه كما يلي: $g = (v1- v)/ v$ ، حيث v،v1 هما القيمة المضافة للوحدة من الناتج بالحماية وبدونها على التوالي.

الحكومات غالبا ما تكون مدفوعة بأن تلعب دورا جزئيا ، و لكن يجب عليها أن تلعب دو را مهما أثناء تدخلها في ه ذا المجال لوضع و صياغة سياسة صناعية سليمة، و تعد اليابان في فترة الخمسينات و الستينات من خلال وزارة التجارة الخارجية و الصناعة الشهيرة في هذا المجال، و حديثا في تايوان و كوريا الجنوبية أمثلة رائدة للسياسات الصناعية[98] ، إضافة إلى هذا فالحكومة تلعب دور هام في عملية التحرير من خلال الانتقال من السياسات الا نغلاقية التقليدية إلى الانفتاحية التحريرية، كما أن نجاح هذا التحرير إنما يكون من خلال مساندة الحكومة للاقتصاد التنافسي المفتوح و الموجه نحو السوق .

أما عن دور الحكومة في إدارة عملية التحرير يمكن رصدها في نقطتين[99]:

أ. قيام الحكومة بتحديد هدف عملية التحرير: و ذلك من خلال التساؤل عن الوجهة ال م راد بلوغها بالنظر إلى النظام التجاري و المالي المطبق فيها، وكذلك القيام بصياغة برامج التحرير، أي تحديد توقيته الزمني و تسلسل عناصره و مدى كثافتها.

ب. العمل على تسهيل المرحلة الانتقالية، و ذلك من خلال:

1. تعويض المتضررين نتيجة التحرير .
2. تسهيل عملية إعادة تخصيص الموارد بسلاسة .
3. الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف على الصعيد الدولي .

وعن دور الحكومة في ظل اقتصاد متحرر يجب أن يتطبع عليه كثير من الصفات و الميزات التي تجعله يبدو مستقرا في وضعه الكلي(تحقيق استقرر كلي مع استقرار سعر ال صرف و الوضع المالي و النقدي) ، إضافة إلى:

- جاهزية الحكومة لاتخاذ الإجراءات إذا دعت الحاجة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحقن النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الأساسية و القدرة التنافسية في مجالات متمتعة الدولة فيها بمزايا نسبية .
- كذلك لابد من توفر المصداقية[100] و قوة الدفع نحو تحقيق عملية التحرير دون التراجع و العدول عنها .

خلاصة الفصل الثاني:

بعد التطرق إلى وضعية الدول النامية في التجارة الدولية و تقسيماتها، إضافة إلى التباينات و الاختلافات الواقعة بينها، و الذي يستنتج منه أن هذه البلدان إنما تقع تحت وطأة الظروف المحيطة بها من حيث اكتسابها أو فقدانها للمقدرات التي تمكنها من القيام بعملية التنمية، كما أن نسبة مشاركتها في التجارة

---

[98] - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص ص 539،540.

[99] - حسن خضر، المعهد العربي للتخطيط، (رجعت يوم 2007/04/05)، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، [على الخط]، www.arab-api.org\course25\pdf\c25-2-3.pdf (بتصرف).

[100] - ذلك أن شعور الجمهور بعدم المصداقية من شأنه أن يعمل على إفشال برنامج التحرير، كذلك التردد في مجال تحرير التجارة و التأخر يساعد على إحباط البرنامج و التراجع عن تنفيذه.

العالمية تعود كذلك إلى قدرة البلد على مواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية، لذلك نجدها و نظراً لحرصها الشديد على بقاء منتجاتها في موقع يحقق لها أهدافها المرسومة لخطة التنمية المنتهجة، تلجأ إلى الرفع من دور سياساتها التجارية، سواء الأخذ بالحماية أو اللجوء إلى الحرية أو المزج بين السياستين، بحسب الظرف و الحالة التي تراها مناسبة لذلك، إضافة لذلك فإنها تقوم في نفس الوقت بانتهاج استراتيجيات إنمائية تحقق لها العائد و المكسب لناتجها الوطني من خلال اللجوء إلى الداخل أو الانفتاح على الخارج أو المزاوجة كذلك بينها، و لكون التجارة الخارجية عن طريق تفعيل الإستراتيجية تلعب دور مهم في الاقتصاد نجد الدول النامية تسعى جاهدة للرفع من قيودها أمام هذه الأخيرة للاستفادة من المكاسب التي تتيحها في الساحة الدولية.

الفصل الثالث

تحرير التجارة الخارجية

و الدول النامية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد

مقدمـة:

تعرضت العلاقات التجارية الدولية في بدايتها إلى كثير من القيود والحماية الشديدين اللذان عقدا مسار التبادل التجاري بين الدول، فما لبث أن ظهرت أصوات تدعوا إلى مبدأ حرية التجارة الدولية مبررة موقفها بالمكاسب و المزايا التي من الممكن أن تحصل عليها الدول جراء ذلك، لكن لم يلبث لهذا الاتجاه أن استمر حتى عاودت النزعة الحمائية من جديد وبقوة أكبر، و خاصة مع تو الي الحروب والأزمات العالمية، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ التفكير مجددا في تحرير العلاقات التجارية الدولية، أين كانت العديد من المجهودات و المحاولات التي توجت في الأخير بالتوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة 1947 في جنيف، وقام

بالتوقيع عليها في البداية 23 دولة، انضم إليها فيما بعد العديد من الدول حتى وصل إلى حولي 117 دولة كما دلت عليه اتفاقية الأرجواي المنعقدة بتاريخ 1993/12/15م.

المبحث الأول: تحرير التجارة الدولية في إطار الاتفاقيـة العامـة للتعريفـات و التجـارة (GATT)

إن ما يقال على الجات أنها ركزت في دور اتها على التخفيض المتواصل للضرائب الجمركية للدول الأعضاء من خلال دورات المفاوضات التي تجاوزت التسع دورات، لهذا سنتعرض في ه ذا العنصر إلى العناصر التالية:

- ماهية الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجـات).
- جولـة الأرغـواي (1976-1993).
- انجازات و نتائـج جولـة الأرغـواي.

المطلب الأول: ماهيـة الاتفاقيـة العامـة للتعريفـات و التجـارة(GATT)

من خلال هذا العنصر سنتعرف على النقاط التالية:

– تعريف الجات - مبادئ الجات - أهداف الجات - الانجازات و دورات الجات.

1) تعريف الجـات:

الجات هي عبارة عن اختصار لما يسمى بالاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة، وهي معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوق والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية، و في إطار القواعد المنبثقة من فلسفة حرية التجارة الخارجية[101].

و تأتي نشأة الجات كتتويج لأعمال اللجنة ال تحضيرية التي شكلها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي عام 1946م لوضع جدول أعمال مؤتمر التجارة والعمل ، حيث قامت في دورتها الثانية بجنيف عام 1947م لإجراء مفاوضات بشأن تخفيض التعريفات الجمركية حيث شهدت التجارة الدولية في تلك الفترات الكثير من الحواجز الجمركية والكمية خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وكنتيجة للمناقشات التي تمت بين ه ذه الدول تم إبرام الاتفاق العام للتعريفات و التجارة وإنجازه في 30 أكتوبر1947، وهو يعمل على إيجاد أسواق للتجارة متعددة الأطراف ، و الذي أصبح ساري المفعول في 01جانفي 1948م[102].

2) مبادئ الاتفاقيـة العامـة للتعريفـات و التجـارة(GATT):

تتكون الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة **(GATT)** في الأصل من 38 مادة تم فيها طرح المبادئ الأساسية لتحرير المبادلات وخلق منافسة شرعية بين الأمم ومن أهم المبادئ[103]:

4. مبدأ الدولي أولى بالرعاية (المادة الأولى).
5. مبدأ المعاملة الوطنية (المادة الثالثة).
6. مبدأ تثبيت التعريفة الجمركية (المادة الثانية).
7. مبدأ التنازلات الجمركية والالتزام بالمشاركة متعددة الأطراف مستقبلا.

---

[101] - مجدي محمد شهاب، مرجع سابق، ص156.

[102] - كانت الدول الموقعة على الاتفاقية هي: و.م.أ، بريطانيا، استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا،برومان ، ميلان، شيلي، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، فرنسا، الهند، بباكستان، سوريا، لبنان، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلاندا، النرويج، روسيا الجنوبية، اتحاد جنوب إفريقيا، الصين.

[103] - عبد الحميد زعباط، المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة دول التعريفة والتجارة(GAAT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد 2005/03، ص ص 59-60.

8. الشفافية في حماية الصناعة الناشئة (المادة 11).
9. مبدأ عدم ممارسة الإغراق (المادة السادسة).

و ينص كل مبدأ على ما يلي :

1)- مبدأ الدولة أولى بالرعاية (MFN) [104] (المادة الأولى) : يعتبر هذا المبدأ الركيزة الأساسية التي تقوم عليها فلسفة تحرير التجارة الدولية في إطار الجات ويقصد به منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا و إعفاءات يتمتع بها أي طرف أخر في سوق الدولة دون قيد أو شرط ودون تمييز ، فيلزم تحقيق المساواة في المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة و قدرتها الاقتصادية [105] .

2) مبدأ المعاملة الوطنية (المادة الثالثة) : وتعني التزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محليا ، على صعيد التداول و التوزيع و التسعير و الضرائب ... إلخ ، دون تميز ضد سلع دولة دون أخرى.

3) مبدأ تثبيت التعريفة الجمركية (المادة الثانية): أي أنه على كل طرف متعاقد أن يصرح بمعدل التعريفة الجمركية الأقصى الذي يتولى تطبيقه على كل منتج ولا يمكن تطبيق معدل أعلى من ذلك .

4) مبدأ التنازلات الجمركية و الالتزام بالمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف مستقبلا والتي تهدف إلى تقليص التعريفة الجمركية .

5) مبدأ الشفافية وحماية الصناعات الناشئة (المادة 11): ويقصد بالشفافية هو أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استمرار الرسوم الجمركية فقط ، دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية، وفي هذا الإطار ت نص كذلك الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية [106] بين الدول الأعضاء عن طريق المفاوضات الثنائية، أو من خلال جداول التنازلات التي تقدمها الدول، أو بالاتفاق الجماعي على تخفيض كافة الرسوم الجمركية دون استثناء.

6) مبدأ عدم ممارسة الإغراق (المادة السادسة): أي عدم بيع منتوج مصدر بسعر أدنى من ذلك المطبق في السوق المحلي.

ورغم هذه المبادئ في الاتفاقية إلا أنها قد تتضمن عددا من الاستثناءات بحق الدول الأعضاء ، و التي بموجبها يمكن التمتع بالإعفاء من الالتزامات كشرط الدولة أولى بالرعاية على أساس اعتبارها موضوعية توافق عليها الاتفاقية و الأطراف الأخرى الموقعة عليها، و تتضمن ما يلي:

أ) بالنسبة لمبدأ الدولة أولى بالرعاية فإن الاستثناءات فيها تتمثل في :

- الترتيبات الإقليمية: حيث تشجع الاتفاقية تبادل المزايد من الإعفاءات و ال تنازلات الجمركية على الصعيد الإقليمي في إطار ترتيبات متعددة، دون الالتزام بمنح نفس المعاملة التفضيلية هذه لباقي الأطراف المتعاقدة في

---

[104] - Most favoured nation.

[105]- أسامة المجدوب ، الجات و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط، 1997 ، ص ص 38،39 .

[106]- وتشمل الإعفاء الجمركي الكامل أو تقتضي خفض شرائح التعريفة الجمركية أو ربط أو تثبيت هذه الشرائح عند أقصى لا يجوز تجاوزه ارتفاعا .

الجات غير المنتمية لهذا الإقليم الجغرافي الواحد [107]، والشرط الموضوعي الوحيد الذي عملت الجات على وضعه هو ضرورة أن لا تقل الامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء في الترتيب الإقليمي عن تلك التي التزمت بها الدول الأعضاء بالفعل في إطار الجات بمعنى عدم تطبيق رسوم جمركية أعلى و قيود غير جمركية أكثر صرامة، وهذا بهدف المزيد من تحرير التجارة على الأ صعدة الإقليمية، و التي بدورها تهدف إلى تحرير التجارة العالمية بشكل كلي.

- التبادل التجاري بين الدول النامية: و يأتي هذا الاستثناء أكثر شمولا من الاستثناء الأول، إذ لا يشترط هنا بالنسبة للدول النامية الجوار الجغرافي خلال الترتيبات الإقليمية، و إنما يكفي أن تكون دولا نامية للتمتع بهذا الاستثناء، فيحق لها إبرام اتفاقيات فيما بينها للتجارة التفضيلية و المناطق الحرة للتجارة، و الاتحادات الجمركية دون الالتزام بمنح هذه المعاملة لدول أخرى لا يتم تصنيفها كدول نامية.

- كذلك نجد من ضمن الاستثناءات ترتيبات الحماية في الدول النامية: بحيث تكون تدابير الحماية هذه هادفة إلى حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة، فتعفى الدولة من شرط الدولة أولى بالرعاية إلى أن تصل صناعتها الوليدة إلى القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، و يسقط حق الدولة في ذلك بمجرد وصول الصناعة إلى التنافسية العالمية.

- في 1971 تم إدراج لأول مرة نظام التفضيلات المعمم GSP (Generalized system of preferences) في GATT، حيث تم تبني هذا النظام في الدورة الثانية للجنة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) سنة 1968، ويقصد به المعاملة التفضيلية التي تمنحها الدول الصناعية المتقدمة لتجارة الدول النامية، حيث تحصل الدولة بموجبها على شروط تجارية ميسرة لتسهيل وصول صادرتها إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة ، مع حماية هذه الصادرات من مخاطر المنافسة غير العادلة من المؤسسات القوية في الدول الصناعية ، و كذلك المزايا الممنوحة من دول الاتحاد الأوربي لدول إفريقيا و الكاريبي والباسيفيكي (APC) من خلال الاتفاقية التفضيلية المعروفة باتفاقية لومي الرابعة، و تحصل بموجبها صادرات هذه الدول على معاملة تفضيلية خاصة في صورة إعفاءات جمركية في أسواق دول الاتحاد الأوربي [108]، وكذلك تم الإقرار بشرط التمكين (Clauses d'habilitation)، بحيث تمكن البلدان النامية المتعاقدة في (GATT) من استخدام ترتيبات خاصة لتشجيع وتنمية تجارتها.

كما أن المادة 12 ترخص التقييدات الكمية في بعض الوضعيات خاصة إذا عرف البلد أزمة خطيرة في ميزان مدفوعاته .

بالإضافة إلى ذلك نجد المادة 19 كذلك ترخص للبلد أن يحمي نفسه إذا أحدثت الواردات خطرا حقيقيا على إنتاجه المحلي، إلا أن هذه الحماية ينبغي استخدامها بشكل مؤقت.

3) أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة(الجات):

[107] - تشترط اتفاقية الجوار الجغرافي كشرط أساسي لاعتبار الترتيبات إقليمية.

[108] - يشار إلى نظام التفضيلة المعمم تم تحديده لمدة 10 سنوات إلى غاية 1981 ، ومع اختتام جولة طوكيو 1979 تم إصدار إعلان المعاملة الخاصة و التفصيلة دون أن يكون محدد بفترة زمنية معينة.

إن هذه الاتفاقية كونها جاءت في أعقاب تشكيل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فقد روعي لضرورة وجود طرف ثالث يقوم بتنظيم شؤون التجارة الدولية إلى حين تشكيل منظمة عالمية للتجارة، ومنه فإن هذه الاتفاقية تهدف أساسا إلى التنظيم المؤقت للمبادلات التجارية الدولية لتصبح بذلك الركيزة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي، ورغم أن نفس الاتفاقية ليست منظمة عالمية إلا أنها تسعى لبلوغ مجموعة من الأهداف من خلال الالتزام بتطبيق أحكام ونصوص الاتفاقية من قبل الدول المتعاقدة، ومن هذه الأهداف نجد[109]:

1 - تحرير التجارة الدولية وتوطيد الدعائم للنظام التجاري العالمي يقوم على اقتصاد السوق الحر بإزالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شأنها أن تحد من حركة المبادلات التجارية.

2 - البحث عن مصادر الثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال حرية تنقل المشاريع الاستثمارية في مختلف الدول وما يصاحبه من نقل التكنولوجيا وبالتالي تنمية الثروة.

3 - العمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة، من خلال تحرير التبادل التجاري بين مختلف هذه الدول، وما يصاحبه من زيادة الثروة، وتحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة.

4 - العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية واستغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل.

5 - تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ لأسواق بعضها البعض، وهذا ما يحقق توسع التجارة العالمية واستقرارها.

وبالنظر إلى هذه الأهداف يمكن القول أنها تخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة لتأمين أسواق لتجار تها وليس سعيا لمراعاة مصالح الدول الفقيرة النامية، وفي الحقيقة فهذا بارز على مر التاريخ أين كانت الدول الرأسمالية تعمد إلى وضع سياسات تجارية تتماشى فيها مصالحها متجاهلة الضرر الذي يمكن أن تلحقه بالآخرين، ومثال ذلك سياسات التجاريين في كل من انجلترا، فرنسا و اسبانيا.

4)- الانجازات و دورات الجات: نظمت الجات منذ إنشائها في 1947 حتى جولة الأورغواي سبعة جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء، وهي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم(05): يوضح تطورات و نتائج المفاوضات في الجات خلال الفترة (47- 1993)

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	قيمة التجارة المحررة (بالمليار دولار أمريكي)	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات (%)	متوسط خفض التعريفات (%)
جنيف	1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	63	32
آنسي	1949	23	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
توركواي	1951	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		

[109] - ناصر دادي عدون و متناولي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد 2005/03، ورقلة، ص67.

جنيف	1956	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		
ديلز	**1961-60**	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية و تنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي		
كينيدي	**1967-64**	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	50	35
طوكيو	**1979-73**	102	155	تعريفات و إجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	33	34
الأرجواي	**1993-86**	125 و عدد الدول الموقعة 117	755	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات و الملابس، حماية حقوق الملكية الفكرية و الاستثمار، و قيام المنظمة العالمية للتجارة	40	24 إلى 36

المصدر: عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص46.

ومن بين ه ذه الجولات الثماني نجد كل من جولة كيندي (1963-1967) و أورغواي (1976-1993) تحتل مكانا هاما لتميزها على غيرها من الجولات الأخرى في طول المفاوضات الزمنية التي استغرقتها، والتي ترجع إلى الصعوبات التي واجهتها من ناحية، و نتائجها و أهمية الموضوعات التي تناولتها من ناحية أخرى.

و منه بعد إجراء العديد من المفاوضات اكتمل النظام التجاري العالمي الجديد من خلال جولة الأورغواي التي تكاد تلم بكل الجوانب حتى منها الجانب المؤسساتي، و ال ذي عزز بنتيجة حظيت بالأهمية البالغة في تاريخ المفاوضات التجارية و هي إنشاء و ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، التي تعد بمعية كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي الثالوث المكوّن لإدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

و لما تحظى به جولة الأورغواي من اهتمام على غرار الجولات الأخرى من إعادة لترتيب النظام التجاري العالمي فإننا سنخصها بمزيد من التفصيل في العناوين اللاحقة.

المطلب الثاني: جولة الأورغـــواي (1976- 1993)

إن الأهمية التي تكتسيها هذه الجولة تتبع إضافة إلى ما ذكر سابقاً في العدد المتزايد من المشاركين و تعقد الملفات المطروحة للتفاوض فيها، و مع تعرض النقاش أيضا للحماية الجمركية، و كذلك التطرق لمي ادين جديدة كالزراعة، المنتوجات و الملابس و المفاوضات الجمركية.

أما بالنسبة للمسائل الجديدة على مائدة التفاوض فتتمثل في الخدمات، حقوق الملكية الفكرية و الإجراءات المتعلقة بالاستثمار و المرتبطة بالتجارة.

كما عالجت هذه الجولة أشكال الحماية الجديدة التي ظهرت في الثمانينات من قبل الدول المتقدمة مثل التقييد الاختياري للصادرات و التوسع الاختياري للواردات، وفق ترتيبات ثنائية خارج قواعد GATT، و تكون متفقة مع مبادئها.

و مما يذكر في هذه الجولة هو التعارض[110] الذي ظهر بين مصالح الأطراف المتعاقدة، إضافة إلى بروز الخلاف بين الو.م.أ و المجموعة الاقتصادية الأوروبية حول الملف الزراعي.

و بحلول نوفمبر 1992 حدث شبه اتفاق بين الو.م.أ و المجموعة الاقتصادية الأوروبية ممثلة في 12 طرف متعاقد حول ملف الزراعة و المعروف باتفاق بلير هاوس (Blair House)، إلا أن هذا لم يرضي الطرف الفرنسي، و بموجب هذا الاتفاق يتم استبدال الاقتطاعات التي كانت تفرضها المجموعة الأوروبية على وارداتها من المنتجات الزراعية بتعريفات جمركية مكافئة.

و رغم أنه خطط لهذه الجولة أن تكتمل خلال أربعة سنوات إلا أنها استمرت إلى غاية 15 سبتمبر 1993 و ذلك نتيجة للموضوعات المتعددة و المعقدة التي تضمنتها[111].

و ما يسجل في جولة الأرغواي كذلك هو المشاركة الكبيرة مقارنة بالجولات الأخرى من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، و خاصة ما تعلق منها بالمشاركة من جانب الدول النامية التي تميزت مشاركتها بالفاعلية و النشاط في طرح مشاكلها أثناء المفاوضات، و هذا و إن دل على شيء فإنما يدل على توفر المناخ الملائم لإقامة شراكة حقيقية و ذات مصداقية في إطار العلاقات التجارية الدولية بين طرفي الخلاف من الدول المتقدمة و مجموعة الدول النامية، كما يذكر هنا أيضا أنه في خلال هذه الفترة تم تطبيق العديد من الإجراءات المهمة الهادفة للقيام بتحقيق الإصلاح الاقتصادي و التحرير للتجارة الخارجية في العديد من البلدان النامية و الأخرى التي تعتمد الاقتصاد المخطط.

المطلب الثالث: انجـازات و نتائـج جولــة الأورغـواي

شكلت جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف حدثا تاريخيا هاما بالنسبة للنظام التجاري العالمي، من خلال نجاحه في إخضاع كل من التجارة في المنتجات الزراعية، الملابس و المنسوجات لقواعد الجات، كما أن الإطار القانوني للنظام التجاري العالمي امتد ليشمل تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية، كما أصبح طلب العضوية يشترط قبول جميع الاتفاقات المبرمة و ما تحتويه من التزامات قانونية.

و من جانب المكاسب المتوقعة من جراء تنفيذ اتفاقيات جولة الأورغواي فقد بينت الدراسات التي استخدمت نماذج المحاكاة (Simulation modèles) تحقيق معدلات أعلى في نمو الاقتصاد العالمي نتيجة فتح الأسواق الدولية، خاصة الدول التي تعهدت بتحرير أسواقها على نطاق واسع، و حيث نجد هذه النتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم(06): يبين الدراسات و التقديرات لزيادة الدخل العالمي الناتجة عن تحرير التجارة العالمية طبقا لنتائج جولة الأورغواي و اتفاقيات الجات الجديدة 1994

[110] - التعارض الذي ظهر بين الدول النامية و الدول المتقدمة يشمل قطاع الخدمات ليتوسع فيما بعد بين فرنسا و أمريكا في فرع السمعي البصري.
[111] - عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص61.

الوحدة: مليار دولار سنوياً

الجهة التي قامت بالدراسة	سنة البدء بالدراسة	الزيادة المقدرة	بأسعار عام	السنة التي ستحقق فيها الزيادة
1. مركز الاقتصاديات الدولية بأستراليا	1990	740	1990	2010
2. تكوين – بيروني ويكل	1991	262	1990	2005
3. تكوين – بيروني ويكل	1993	212	-	2005
4. منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	1993	274	1992	2002
5. منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و البنك الدولي	1993	213	1992	2002
6. مجلس المستشارين الاقتصاديين و الممثل التجاري للو.م.أ	-	463	1990	2010
7. مجلس المستشارين الاقتصاديين و الممثل التجاري للو.م.أ	-	770	1990	2000
8. سكرتارية الجات	-	230	1992	2005
9. مجلس المستشارين الاقتصاديين و الممثل التجاري للو.م.أ	1994	510	1992	2005

المصدر: إبراهيم العيسوي، الجات و أخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص150.

تستند الدراسات المبينة في الجدول إلى مجموعة من الفرضيات تكون محصورة في ما يلي:

- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق.
- ثبات عائد النطاق و الذي نعني به غياب المزايا الاقتصادية للإنتاج على نطاق واسع.
- و كذا إثبات العلاقات الرئيسية للنموذج.
- يشار إلى أن بعض التقديرات لم تدخل عليها تحرير التجارة في الخدمات.

و منه من خلال الجدول المقدم لنتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال يلاحظ أن مجموع الزيادات المقدرة تتراوح بن 212 و 770 مليار دولار سنويا بدءا من تاريخ التحرير الكامل للتجارة، و بالنظر إلى هذه النتائج يلاحظ أن نتائج دراسة تكوين – بيروني ويكل 1993 المستندة لنتائج جولة الارغواي تكون أقرب إلى النتائج المقدمة من طرف سكرتارية الجات عند انعقاد مؤتمر مراكش، و كذا نتائج منظمة التعاون الاقتصادي

و التنمية و البنك الدولي لسنة 1993، و حيث تكون الزيادة المقدرة في كل من هذه الدراسات متراوحة بين 213 و 230 مليار دولار سنوياً.

و بالنظر إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي الممثلة لتوزيع الزيادات المتوقعة في الناتج الإجمالي العالمي بين مجموع الدول، تكون لدينا صورة أكثر وضوح عن المستفيدين من الزيادات المترتبة عن التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية، فالمستفيد الأول من التحرير مجموعة الدول الصناعية بنسبة 65.62 % متصدرة فيها السوق الأوروبية الحصة الأكبر بنسبة 26.91 %، تليها الو.م.أ بنسبة 17.17 % ثم تأتي في المرتبة الثالثة اليابان بنسبة 12.72 %، تليها كل من دول أوروبا الحرة و كل من كندا، أستراليا و نيوزيلاندا مجتمعة بالترتيب الآتي لكل منها 3.82 % و 2.90 % على الترتيب، أما المجموعة الثانية فتضم كل من الدول الاشتراكية سابقا (الاتحاد السوفياتي) زائدا الصين، كوبا و منغوليا بنسبة زيادة مقدرة بـ 17.64 %، و في المجموعة الثالثة و الممثلة في الدول النامية فإن الزيادة المتوقعة في ناتجها الإجمالي تبلغ نسبة 16.84% موزعة بين دول جنوب شرق آسيا و بقية الدول النامية بما في ذلك البلدان النامية.

جدول رقم(07): يبين توزيع الزيادات في الناتج الإجمالي العالمي

الوحدة: مليار دولار سنوياً

مجموع الدول	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة (%)
1 - الدول الصناعية:	**138.9**	**65.62**
• السوق الأوروبية المشتركة	61.3	26.91
• الولايات المتحدة الأمريكية	36.4	17.17
• اليابان	27	12.72
• دول أوروبا الحرة	8.1	3.82
• كندا و أستراليا و نيوزيلندا	6.1	2.90
2 - الدول الاشتراكية الاتحاد السوفياتي سابقا+الصين وكوبا و منغوليا	**37.4**	**17.64**
3 - الدول النامية:	**35.7**	**16.84**
• الأرجنتين، البرازيل، اندونيسيا، ماليزيا، فلبين، تايلاندا.	12.2	51.75
• هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية	7.1	3.35
• بقية دول العالم بما فيها البلدان العربية	16.4	7.74
المجموع	**212**	**%100**

المصدر: عدنان شوكت شومان، اتفاقيات الجات الدولية، الرابحون دوماً ... و الخاسرون دوماً ...، دار المستقبل، دمشق، 1996، ص127.

لكن بالنظر إلى هذه الزيادات الناتجة من التحرير لقطاع التجارة الخارجية فإنه سينجر عنها ارتفاع في أسعار السلع الزراعية و الغذائية الأساسية، بما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء من جهة، و زيادة العجز في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري من جهة أخرى.

لذلك فإن هذه الدراسات توقعت حدوث خسائر قد تتكبدها الدول النامية و ذات الدخل المحدود، و ذلك كنتيجة لتنفيذ بعض الاتفاقات مثل اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، و كذلك اتفاقية تجارة المنتجات الزراعية، المترتب عليها خفض حجم الإعانات الرسمية المقدمة للصادرات من هذه المنتجات، بما يتسبب في رفع مستويات أسعارها العالمية، و بهذا ستضرر البلدان المستوردة لهذه المنتجات[112].

و الجدول التالي يوضح التقديرات لنسب الزيادة في قيمة كل من الصادرات الزراعية و الواردات من الحبوب كنتيجة لتحرير التجارة العالمية كما يلي:

جدول رقم(08): نسب الزيادة في التصدير و الاستيراد
نتيجة تحرير التجارة الدولية

الوحدة: نسبة مئوية

مجموع الدول	زيادة قيمة الصادرات الزراعية	زيادة قيمة واردات الحبوب
في الدول النامية	11	39.3
الدول أقل نمواً	8.5	16.7
الدول متوسطة الدخل	11.7	55.6

المصدر: نفس المرجع، ص131.

يلاحظ من خلال الجدول أن الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية للدول أقل نموا تسجل أدنى نسبة بـ 8.5 %، بينما الزيادة في قيمة وارداتها ستفوق 16.7 % مما يعكس اتساع الفجوة الغذائية في هذه البلدان، و ما يزيد من تفاقم الوضع هو ارتفاع فاتورة الغذاء كما تم بيان ذلك في السابق، و الذي يرجع أسبابها لإلغاء الدعم الحكومي للمزارعين المصدرين بالدول المتقدمة، و الذي يؤدي بهم إلى التقليص و الخفض من مستوى الإنتاج، و بطريق آخر فإن هذا سيؤثر على المعونات و المنح الغذائية التي تقدمها هذه الأخيرة إلى الدول الفقيرة.

[112] - جمال الدين زروق، اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية " الدروس المستفادة و التحديات الجديدة أمام الدول النامية و منها العربية "، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ص ص 02 – 03.

بالإضافة إلى الارتفاع في مستوى الأسعار للسلع الزراعية الذي ستشهده هذه الدول، و الذي لا يمكّن من تغطية أكثر من ثلث العبء المتولد من تحرير التجارة، فإن الدول النامية ستتكبد بالإضافة إلى هذا الارتفاع تكاليف أخرى ممثلة في تكاليف استيراد التكنولوجيا من طريق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية من جهة و تكلفة الخدمات عن طريق النصوص المنظمة لاتفاقية الخدمات المختلفة من جهة أخرى.

و في الأخير و كدافع للتخفيف من حدة هذه التكاليف و الخسائر على الدول النامية و خاصة الدول أقل نمواً فإن عليها الزيادة من تصدير المواد الأولية الممتلكة فيها لميزة نسبية (الوفرة)، و هذا لأجل تسديد و تغطية فاتورة الواردات لديها (المواد الغذائية و السلع الرأسمالية)، كما عليها أن تعمل في نفس الوقت على إتباع سياسة ترشيد الاستهلاك لهذه السلع ذات الطلب الواسع لديها عن طريق وضع أولويات لها، و هذا للتمكن من الحصول على مساعدات و إعانات و تسهيلات ائتمانية و قروض لتمويل السلع و الخدمات التي تحتاجها.

و رغم هذا كله تبقى كل من اتفاقيتي الزراعة و الخدمات إطاراً لإجراء التحرير التدريجي مستقبلاً، يضاف إلى ما تم التعرض له سابقا إلى أن أهم النتائج التي ترتبت على هذه الجولة ما يلي[113]:

1. قيام المنظمة العالمية للتجارة كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات GATT المتعددة الأطراف بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية.
2. توقيع بروتوكولات حول السلع المصنعة التي تخص تأمين وصولها إلى أسواق الدول الأعضاء.
3. الوصول إلى حل وسط حول اتفاقية الزراعة لكل من الو.م.أ و الاتحاد الأوروبي، و بمشاركة كل من اليابان، و كان ذلك في بلير هاوس في واشنطن عام 1992.
4. اتفاقية الملابس و المنسوجات التي جاءت استجابة لمطالب الدول النامية بدمج هذا القطاع في GATT على مراحل كالآتي:

جدول رقم(09): نسبة التفكيك التدريجي للحصص في قطاع المنسوجات و الملابس

السنة	1995	1998	2002	2005
نسبة التفكيك التدريجي للحصص	% 16	% 17	% 18	% 49

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص ص61 – 62.

5. اتفاقية التجارة في الخدمات بحيث تلتزم بموجبه الدول الأعضاء بتحرير قطاعات خدمية معينة من خلال جداول التزامات ترفقها بروتوكولات انضمامها، و قد تم أيضا معالجة إجراءات الاستثمار المتعلقة بالخدمات و المتصلة بالتجارة.

[113] - المرجع السابق، ص ص61 – 62 (بتصرف).

6. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، و تستند إلى أحكام كل من اتفاقية برن (BURN) للمصنفات الأدبية و الفنية، اتفاقية باريس للملكية الصناعية، اتفاقية روما لحماية المؤدين و منتجي التسجيلات الصوتية و الهيئات الإذاعية، و معاهدة الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة.
7. اتفاق حول إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS)، و يتعلق الأمر بتلك الإجراءات التي تضعها الدولة على الاستثمارات الأجنبية في نطاق سلطتها الجغرافية، و التي قد تكون قيدا على التجارة العالمية، كأن تشترط تضمين نسبة معينة من المكونات المحلية في منتجات المشروع.
8. اتفاقيات الدعم و الإجراءات التعويضية و التي بموجبها يحضر دعم الصادرات، و كذا ذلك الذي يستخدم في توسيع نطاق السلع المحلية بدلا من المستوردة، إلا أن هناك دعم مسموح به، و هو المقدم لبرامج البحوث و التطوير الذي تقوم به الشركات أو توكل لمؤسسات التعليم العالي و مراكز البحوث بشرط أن لا يتجاوز 75 % من تكلفة البحث و 50 % من تكلفة التطوير، و هناك دعم ثالث جائز إذا لم يضر بمصالح الآخرين.

و منه بعد التعرف على ما أسفرت عليه جولة الأرغواي و مدى أهمية النتائج التي تمخضت عليها، يتم التطرق في العنصر الموالي إلى أهم نتيجة عرفتها جولات الجات من خلال هذه الجولة، و التي أدت إلى تغيير معالم النظام التجاري العالمي من خلال الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة

أسفرت أطول جولة في المفاوضات التجارية على إنشاء منظمة التجارة العالمية أثناء الإقرار عن النتائج الرسمية في مراكش بالمغرب ، وذلك في 1994/04/15 حيث نجد أن هذا الإقرار لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة يعد حدثاً بارزاً في مسيرة العلاقات التجارية الدولية، باعتبار أن هذه المؤسسة تمثل الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأداة و الآلية الجديدة لتعميق العولمة و تحرير التجارة الدولية بين الأقطار و الأقاليم الجغرافية المختلفة في العالم.

ومع بداية جانفي 1995 بدأ عمل المنظمة بشكل رسمي باعتبارها الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التجارة متعددة الأطراف.

المطلب الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

حيث أنه من خلال هذا العنصر سيتم التعرف على الجوانب المتعلقة بالمنظمة من خلال التطرق للعناصر التالية: - تعريف – مبادئ المنظمة – أهداف المنظمة - هياكل المنظمة.

1) تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

يمكن توصيف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد و اتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع و الخدمات، وهي

الأمور التي كانت تدور بشأنها الخلافات التجارية بين الدول ، وتنذر بنشوب حروب تجارية بينها بشكل تهدد فيه عجلة الاقتصاد الدولي ككل[114].

2) مهـام و وظـائف المنظمـة العالميـة للتجـارة:

حددت الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة مجموعة من المهام و الوظائف المنوطة بالمنظمة تكون على النحو التالي[115]:

1 - متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف، و تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأروغواي.

2 - الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

3 - إدارة آلية لمراجعة السياسات التجارية و مدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.

4 - التعاون مع صندوق النقد الدولي FMI، و البنك الدولي و الوكالات التابعة لهما من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي.

5 - فض المنازعات الدولية المتعلقة بالمعاملات التجارية و تسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات الغات.

3) أهـداف المنظمـــة:

إن الهدف الرئيسي الذي وجدت و أنشئت المنظمة لأجله هو تحرير التجارة العالمية، و لغرض تحقيق هذا الهدف فإن المنظمة بهذا تسعى إلى العمل على تحقيق الأهداف التالية:

1. خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
2. زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي و ذلك بتعظيم الدخل العالمي و رفع مستويات المعيشة.
3. الزيادة في الإنتاج و التجارة العالمية و الاستخدام الأمثل و التوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستديمة.
4. توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية.
5. توفير البيئة العالمية المناسبة و الملائمة للتنمية المستدامة و الزيادة في حجم التجارة و الاستثمار.
6. إشراك الدول النامية و إدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.
7. زيادة التبادل التجاري الدولي و تنظيمه على أسس و قواعد وفقاً لاتفاقيات الأروغواي.

4) هيكل المنظمـة العالميـة للتجـارة:

بالنسبة لهيكل المنظمة العالمية للتجارة فتتشكل من[116] :

---

[114] - أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص ص77 - 78.

[115] - محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد2003/01، ورقلة، ص19 (بتصرف).

[116] - عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص68.

1 -ندوة وزارية مكونة من ممثلي كل البلدان الأعضاء، وتجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنتين، وتعد الهيئة الرئاسية للمنظمة.

2 -المجلس العام يتولى شؤون المنظمة بين ندوتين وزارتين ، ويقوم بوظيفة هيئة تسوية المنازعات ORD.

3 -المجالس المتخصصة وهي تحت إشراف المجلس العام، وتتمثل في مجلس تجارة البضائع، مجلس تجارة الخدمات ومجلس متعلق بالملكية الفكرية.

المطلب الثاني: المؤتمرات الوزارية و القضايا الرئيسية المطروحة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ضمن OMC

طبقا للمادة الرابعة من الاتفاقية المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة يجتمع المجلس الوزاري مرة واحدة على الأقل خلال سنتين، ومن أهم نتائج المؤتمرات الوزارية التي عقدت نجدها موضحة في الملحق رقم 01.

أما بالنسبة لجدول المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فنكون كالآتي :

جدول رقم(10): جدول المفاوضات التجارية

السنة	الموضوع	الهدف من المفاوضات
عام 2000	- الزراعة - الخدمات - حماية حقوق الملكية الفكرية	- تهدف المفاوضات إلى توسيع التخفيضات التدريجية ل لدعم المقدم و الحماية في هذا القطاع. - تهدف هذه المفاوضات إلى زيادة فتح أسواق الخدمات في إطار التحرير التدريجي الذي رسمته اتفاقية الجاتس. - تقييم الالتزامات التي تعهدت الدول الأعضاء بتنفيذها خلال الفترة الانتقالية التي انتهت في جانفي 2000.
	- إجراءات الاستثمار	- مراجعة تنفيذ الاتفاقية حول الإجراءات المتعلقة بالاستثمار لتسهيل سياسة المنافسة.
عام 2001	- المنسوجات والملابس	- مراجعة لمراحل تنفي ذ الاتفاقية حول تجارة المنسوجات والملابس.
عام 2005-2004	- المنسوجات والملابس	- مراجعة المرحلة الأخيرة من تنفيذ الاتفاقية (أي المرحلة التي يتعين على الدول أن تصل فيها إلى إزالة الحصص المتبقية أمام واردات المنسوجات والملابس).

المصدر: من إعداد الطلب اعتمادا على: جمال الدين زروق، مرجع سابق، ص ص14-15

و منه من خلال جدول المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية يلاحظ الرغبة الملحة و العزم على المضي قدما نحو تحرير التجارة العالمية، عن طريق التخفيض التدريجي إلى الإزالة و التخلص النهائي من الحواجز و القيود أمام حركة السلع و الخدمات إلى الأسواق العالمية، مع مراعاة التعهد و الالتزام نحو

القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى العمل على تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار لحفز المنافسة و دعم مسيرة النمو الاقتصادي في البلدان عبر الأقطار المختلفة.

المبحث الثالث: التحديات الجديدة المفروضة على الدول النامية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد

إن التطورات الحاصلة في جولات الجات ثم انتهائها بأطول جولة هي الأورغواي مرورا إلى ظهور كيان جديد متمثل في المنظمة العالمية للتجارة ، و هذا بدوره يعتبر مبرر لهدى التحديات الجديدة المفروضة على الساحة الاقتصادية الع المية؛ و هنا يمكن القول بم دى استفادة الدول النامية من النظام التجاري العالمي الجديد تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وفي هذا السياق يمكن إحصاء ثلاثة تحديات رئيسية متمثلة في ما يلي[117]:

أولا : التحول النوعي في مفهوم تحرير التجارة العالمية، وما يستوجبه من استخدام وسائل جديدة للتفاوض بما يخدم مصالح ليس فقط الدول المتقدمة (الغنية) بل كذلك الدول النامية أيضاً.

ثانيا : موضوع المشاركة الفعلية للدول النامية في تحديد جدول المفاوضات التجارية العالمية مستقبلاً.

ثالثا : التعامل مع تحرير التجارة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية كجزء لا يتجزأ من جهود الدول النامية في تحقيق النمو الاقتصادي و الرفاهية لشعوبها (البعد التنموي لتحرير التجارة العالمية) .

وفيما يلي تحليل التحديات وما يمكن للدول النامية من القيام به للاستفادة من الوضع.

المطلب الأول: التحول النوعي في مفهوم تحرير التجارة العالمية تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة

إنه وبالمقارنة بين اتفاقية الجات لسنة 1948 واتفاقية الأورغواي (1976-1993) لنلمس تحول جوهري في مفهوم تحرير التجارة العالمية، فالاتفاقية الأولى يمكن القول أنها جاءت بقواعد موحدة أو بمقاييس موحدة لجميع الدول المتعاقدة، أي أن تحرير التجارة متعدد الأطراف في ظل الجات جاء بمجموعة من المبادئ لتنظيم العلاقات التجارية الدولية بما يخدم مصالح جميع الدول في أي زمان ومكان ، على خلاف ذلك جاءت اتفاقية الأورغواي لتدخل مجالات جديدة لموضوع تحرير التجارة العالمية ، إذ أنها لم تعد منصبة فقط في السياسية عبر الحدود، وإنما شملت حتى السياسات والتنظيمات المحلية، وهذه الأخيرة تشكل عوائق أمام الوصول إلى الأسواق المحلية، مثال ذلك المواصفات المطابقة والإجراءات الصحية وحماية الملكية الفكرية.

[117] - جمال الدين زروق، مرجع سبق ذكره، صفحات متعددة (بتصرف).

ومنه يبدو أن التفاوض في هذه الموضوعات تكون أكثر تعقيدا من المفاوضات السابقة، إذ أن هذه الأخيرة لم تكون مقتصرة فقط على إزالة العوائق غير الجمركية أو إجراءات التخفيضات الجمركية على الحدود ، فهذا أمر يناقش عن طريق التفاوض ويتوصل إلى التفاهم في أوقات قصيرة نسبيا عنها في تلك التي تتجاوز الحدود لتنقل إلى السياسات المحلية عن طريق إجراء إصلاحات، ومثال ذلك ما نصت عليه اتفاقية التثمين الجمركي، والاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية العوائق الفنية للتجارة، وكل هذا يقودنا إلى استخلاص الدروس الآتية:

1 -إن الإصلاحات التي يتعين إدخالها في النظم المحلية للدول النامية لتتماشى مع اتفاقيات جولة الأورغواي قد لا تكون ضمن جهود التنمية في الدول النامية خاصة محدودة الدخل.

2 -ولكي تتمكن هذه الدول من ذلك لابد لها من العمل على تبني إصلاحات متمثلة في بناء القدرات الفنية الوطنية لديها لأجل إعداد التحاليل وقياس المكاسب والتكاليف من تنفيذ الاتفاقيات التجارية.

3 -يتعين على كل دولة نامية عضو في منظمة التجارة العالمية إنشاء آلية وطنية لتبادل المعلومات والدراسات و تنسيق المواقف بين مختلف الدوائر و الوزارات المعنية بشؤون منظمة التجارة العالمية.

4 -العمل على إشراك القطاع الخاص في جميع مراحل المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة، بما يمنح لها بالكشف والمعرفة للمكاسب والتكاليف من تنفيذ القواعد الجديدة من جوانبها المختلفة.

5 -و يعمل هذا كله أن يكسب الرأي العام بالثقة في معرفة خيار الانضمام للمنظمة وما يحويه من مكاسب مع التحوط للتكاليف التي من الممكن تحملها في المراحل الأولى من الانضمام.

المطلب الثانـــي: الشروط الجديدة لتفعيل مشاركة الدول النامية في المفاوضات التجارية العالمية

إن جولة الأورغواي وكما ذكر سابقا تحتل مكانة هامة و مميزة من بين كل الجولات السابقة ، وذلك لعدد الدول المشاركة فيها والتطور في الموضوعات التي تم طرحها، فالدول النامية نجدها في هذه الجولة إضافة إلى تزايد عددها البالغ 90 دولة نامية، تتمكن من فرض وجودها وبقوة من حيث الأثر الذي أحدثته في بعض الموضوعات، نتيجة المساومة التي كانت تتخذها كوسيلة هجومية على الموضوعات التي تقوم الدول المتقدمة بطرحها بالرغم من أنها تشكل حجر عثرة أمام ها (الدول النامية)، أي أن الدول المتقدمة لا تراعي وضع هذه في ذلك، فتقوم بتشريع موضوعات تضعها في مناخ الاتكافئ لتبقى دائما في مركز قوة على من يحيط بها ، و مثال تلك الموضوعات التي أقدمت الدول النامية بطرحها كبطاقة مساومة موضوع المخدرات، حيث تم ربطه بموضوع حماية حقوق الملكية الفكرية الذي أصرت الدول المتقدمة و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على إدراجه في جولة الأورغواي.

كذلك نجد الدول النامية مرة أخرى تقوم بربط موضوع تحرير تجارة الخدمات ، ومنها الخدمات المعرفية والمالية ذات الأهمية للدول الصناعية بحركة انتقال الأشخاص الطبيعيين للإقامة المؤقتة و ذات الأهمية للدول النامية.

ولكن بالرغم من الصيغة أو الطريقة الجديدة التي اتخذتها الدول النامية كسلاح إلا أنها في واقع الأمر كانت تفتقد إلى القدرات المماثلة(Power Symétries) للتأثير على مسار نتائج المفاوضات بما يخدم مصالحها، في حين أن الدول المتقدمة نظرا لامتلاكها لقدرات تفاوضية عالية مقارنة بالأولى فإنها تعمل على التركيز على مواطن ومراكز الضعف في جوانب الدول النامية بما يخدم مصالحها الحيوية.

ولجبر الخلل بالنسبة للدول النامية في هذا الجانب فإنه يتعين إضافة إلى بناء وتعبئة الموارد البشرية والقدرات الفنية المتخصصة في الدراسات وخوض المفاوضات التجارية بذل الجهد فيما يتعلق بتقديم الحوافز ذات الأهمية أكثر للدول المتقدمة، إما في شكل تنازلات عملية للوصول إلى أسواقها، وإما بذل الجهد لتحمل التكاليف والتضحي لها بأساليب علمية ومقنعة للدول الصناعية.

ومن جهة أخرى وهو الأهم لدعم القدرات التفاوضية وتحسين المراكز للدول النامية في المنظمة هو القيام بالتجمع في تحالفات في شكل كتل اقتصادية بما يخدم مصالحها، وهذا بدوره يؤدي إلى اتخاذ هذه الكتل و التحالفات مواقف موحدة بالنسبة للموضوعات التي لا تتطلب من الدول الأعضاء التزامات محددة ، كما يضفي عليها بعداً سياسياً أكبر لمواقفها، ومن بين المجموعات الدولية التي تعتبر مشاركتها فعالة في منظمة التجارة العالمية مجموعة دول الآسيان (ASIAN) ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي و مجموعة دول الكيرنس (CAIRNS)[118] ، والتي نجحت في إدراج الاتفاقية الزراعية في مفاوضات جولة الأورغواي.

كما يمكن لدول أخرى أن تشكل مجوعات أو تكتلات أخرى تكون فيها مواقفها التفاوضية فاعلة، ومثال ذاك مجموعة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، بحيث أنها تملك قوة في وسائل وأساليب الدفاع عن مصالحها داخل المنظمة – حيث نجد منها الدول العربية – و التي تتمكن من تعزيز موقفها أيضاً بانضمام السعودية [119] إلى المنظمة، في انتظار انضمام الجزائر لتصبح قوة فاعلة حقيقية داخل المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: تحرير التجارة العالمية و جهود الدول النامية في تحقيق النمو الاقتصادي (البعد التنموي لتحرير التجارة العالمية)**:**

يكتسي موضوع تحرير التجارة طابع شمولي جيد من حيث عمله على أن يكون كل شيء متاح بقدر من الكفاءة المطلوبة وبسعر تنافسي يراعي فيه طالبوه، وبالتالي فإن تحرير التجارة له من المكاسب ما يسهم بتحسين رفاهية الأفراد ويخدم أذواقهم المتعددة، لكن في الجانب المقابل نجد أن هذا الموضوع يؤرق العديد من الدول خاصة المحدودة الدخل أو البلدان النامية، كونها ضعيفة على تحمل الصدمة التي يمكن أن تلحق بها من جراء التحرير والقيام بالإصلاحات الشاملة المتعلقة بذلك، وهذا ما أثبتته دراسات عديدة على مستوى البنك الدولي، بحيث خلصت دراسة كل من شولر(Shuler.P) و ميشيل فينغر(Finger J.M)[120] إلى أن تكاليف

[118] - وهي مجموعة دول متقدمة ونامية مصدرة للسلع الزراعية.

[119] - انضمت السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة في 2005 لتعزز موقف الدول العربية والمصدرة للنفط في OPEC .

[120] - Finger J.M et Shuler. P, implementation of Uruguay round commitments : the development challenge " presented to WTO/WB conference an " developing countries in millennium round, WTO Secretariat, center w. rappard , genera 20-21 September 1999.

إصلاح الأنظمة التجارية في الدول النامي ة بما يتماشى مع متطلبات ونصوص اتفاقية الأورغواي يقدر في المتوسط بضعف الميزانية المخصصة للاستثمارات التنموية وذات الأولوية لتحسين الرفاهية العامة في العديد من الدول النامية ذات الدخل المتوسط والمحدود.

ومنه في هذه الحالة قد تواجه الدولة بخيار تخصيص مواردها المالية إما لبناء المدارس والمستشفيات والتجهيزات الأساسية، وإما لمقابلة التغطية في تكاليف تنفيذ الاتفاقية لجولة الأورغواي.

و البلدان النامية لكي تعظم من مكاسبها وتقلل من تكاليفها المترتبة عن تنفيذ الاتفاقية، و تتمكن من الوصول إلى إحداث حركة تجارية واسعة لابد لها من مؤسسات ذات كفاء ات للتعامل مع المؤسسات المنافسة في السوق العالمية، كما أنه على الدولة أن تعمل على اتخاذ و تطبيق سياسات اقتصادية كلية فعالة للعمل على إجراء إصلاحات شاملة نحو صياغة برامج جديدة تذهب إلى ما هو أبعد من تقديم الدعم الفني و ال م الي لإصلاح قطاع التجارة الخارجية، إضافة إلى العمل على التنسيق بين مختلف المؤسسات الدولية المتخصصة بدعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية.

كما لا يتوارى عن تلك الإصلاحات المؤسسية و التنظيمية التي تنص عليها جولة الأورغواي، وذلك بدعم القدرة أو البنية في جميع المستويات بهدف توفير مستوى معيشي أفضل للجميع.

خلاصة الفصل الثالث:

خلاصة لما سبق يتضح أن مشاركة الدول النامية في النظام التجاري العالمي الجديد في الوقت الذي ترتفع فيه الأصوات و تبذل الجهود لتحرير التجارة العالمية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة ، فإنه لا يقتصر دور الدولة فقط على العمل من خلال الدور التقليدي المتمثل في المشاركة أو التمثيل داخل المنظمة، بل يسموا إلى أكثر من ذلك في إطار جهود تبذل من أجل القيام بعملية التنمية الشاملة، وهذا يعني أن ترابط تحرير التجارة بالتنمية يتطلب تحقيق أمرين هما[121]:

1- العمل على التضامن و التنسيق بين جميع الدول خاصة منها الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

2- التنسيق فيما بين مختلف مؤسسات التمويل الدولية و الإقليمية في وضع ودعم برامج إصلاح تشمل الإصلاح الهيكلي لقطاع التجارة الخارجية ، بجانب الإصلاحات التنظيمية و المؤسسية وتطوير البنية التحتية بهدف تحسين مستويات معيشية أفضل في الدول النامية، وهذا هو الهدف الأصلي من تنفيذ اتفاقية جولة أورغواي.

[121] - جمال الدين زروق، مرجع سابق، ص 19.

دراسة حالة
التجارة الخارجية في الجزائر
(2006-1990)

مقدمــة:

إن واقع العلاقات الاقتصادية الدولية و ما يشوبه من تحولات و تغيرات على الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية، و مع تزايد التشابك و الاعتماد الدولي المتبادل ، جعل الشعوب و المجتمعات المترابطة في شكل دول تتموقع في مساحات جغرافية ذات حدود واضحة ، لذلك فهي تسعى جاهدة إلى تنظيم علاقاتها مع الدول من العالم الخارجي، بما يحقق لها و لشعوبها الأمن و الاستقرار، بالإضافة إلى قدر من الرفاهية، فالإطعام من الجوع أو ما سمي في الأدبيات الاقتصادية الأمن الغذائي ، و الأمن من الخوف هما من أسمى ما تسعى هذه الدول إلى تحقيقه، لذلك غالبا ما يواجه هذا عن طريق تبني خطط و استراتيجيات في شكل سياسات تهدف إلى تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى، و من بين هذه السياسات نجد السياسات الاقتصادية التي تتضح عن طريقها الحياة الاقتصادية للدولة.

و مع زيادة ظاهرة العولمة و ما تحمله من موجات تحررية ، و انتشار للشركات المتعددة الجنسيات زادت مجموعة الدول من تأمين نفسها ، و استحداث أساليب جديدة لمواجهة هذا ال تيار ، و كنتيجة لهذا عرف الاقتصاد العالمي كذلك ظاهرة جديدة تشكل عن طريقها النظام العالمي الجديد ، الذي و إن جاء بمبادئ و قواعد معروفة إلا أنه دائما لا بد من تحقق فكرة الطرفين القوي و الضعيف، أو دول مركز و دول المحيط.

و منه فإن هذه الظروف كلها كافية لأن تجعل من كل دولة أن تنتهج و تسن لنفسها قوانين و تشريعات تسيّر فيها شؤونها مع الأطراف الخارجية، و إذا كان الحديث عن المعاملات التجارية فالحديث ينطلق إلى وضع السياسات التجارية و كيفية تنظيم شؤون التجارة الخارجية ، في إطار تبادل السلع و الخدمات و نظام الملكية الفكرية المتعلق بالمواد ذات الطابع التجاري.

المبحث الأول: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

كما تم التطرق إليه سابقا فإن الهدف من وراء السياسة التجارية إما أن يكون حمائي بحت أو مالي، فالأول يرمي إلى حماية الصناعة المحلية الناشئة و الثاني إلى جلب موارد للخزينة، فإن الدولة تأخذ في المزاوجة بين الاثنين لتحقيق موقعها الداخلي بالمحافظة على منتجاتها، و في نفس الوقت تسعى إلى ضمان قدر من الانفتاح على العالم الخارجي كخطة إستراتيجية، تتحرك من خلالها لتكون شبكة علائقية تستفيد من خلالها في استغلال مقدراتها ذات الميزة النسبية المتعلقة أساسا بالعناصر الإنتاجية و المواد الأولية و الطاقوية ذات الندرة.

و منه من خلال هذا التقديم يمكن القول بأن سياسة التجارة الخارجية المرافقة لحالة الاستقرار السياسي و الاقتصادي للبلد لها من الأهمية بمكان لأن تكون ضمن برنامج مخطط يتماشى مع الأوضاع العالمية من حيث مدى قدرة الاقتصاد على المواجهة و استغلال الفرص في نفس الوقت، لهذا سنحاول في هذا الفصل أن نتعرف على مسار السياسة التجارية الجزائرية منذ الاستقلال، مع إبراز الأساليب الموضوعة في كل مرحلة لتحقيق الأهداف المرجوة منها، و حيث يمكن في الصدد إحصاء ثلاثة مراحل مرت بها السياسة التجارية في الجزائر منذ الاستقلال و هي:

- مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962-1969)
- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989)
- الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1990

المطلب الأول: مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962-1969)

كانت هذه الفترة عقب حصول الجزائر على الاستقلال مباشرة، حيث تميزت بوضعية اقتصادية هشة موروثة من قبل المستعمر الفرنسي القائم على استنزاف الثروات، و المتولي لتنظيم العلاقات التجارية الخارجية، و من تم فإنه غداة الاستقلال كان من الصعب تحقيق و الأخذ في رفع مؤشرات النمو الاقتصادي، و خاصة و أنه يلاحظ أن كل المجالات الاقتصادية عانت في المرحلة الأولى من التبعية للاقتصاد الفرنسي، إضافة إلى أن العنصر البشري المسير كان تابعا للمستعمر الفرنسي مما جعل عملية التغيير و النهوض بالاقتصاد أمر صعب.

و لكن أمام هذه الوضعية قامت الدولة الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات للخروج من هذا الواقع و تحقيق الاستقلال الاقتصادي إلى جانب الاستقلال السياسي و هذا ما تم فعلا من خلال مؤتمر طرابلس 1962 و ميثاق الجزائر 1964، و خلال هذه الفترة قامت الجزائر بانتهاج نموذج للنمو هو النموذج الاشتراكي تتوجه فيه إلى الداخل مع التركيز على الصناعات الثقيلة و خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي و الواردات، و لهذا لجأت إلى الاعتماد على:

- التخطيط المركزي للاقتصاد.

- الاعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات و على صناعات الإحلال للواردات.

لذلك نجد الجزائر في هذه الفترة كبقية الدول النامية تتبع سياسة الحماية عبر الوسائل التقليدية لها كالحواجز (التعريفات الجمركية)، نظام الحصص و الرقابة على الصرف و كل هذه الإجراءات ترمي إلى رقابة الدولة على التجارة الخارجية، و يمكن التعرف على هذه الإجراءات من خلال محاولة بسطها كما يلي:

- **الحواجز الجمركيـة:**

إن الحديث عن الحواجز الجمركية لم يكن معروفا في السابق، إذ كان النظام الجمركي و عبارة عن نظام جمركي موروث من قبل الاقتصاد الفرنسي، و هذا من شأنه أن يكون مسهم بالشكل الذي أريد منه في ظل سياسة الحمايةِ المتخذة من طرف الجزائر، لذلك تم وضع أول تعريفة جمركية جزائرية في 28 أكتوبر 1963 بموجب الأمر 63-413 المتضمن لإنشاء التعريفة الجمركية، و التي تقوم بترتيب و تصنيف المنتجات إلى ثلاثة أرقام لتطبيق التعريفة الجمركية كما يلي:

- تعريفة جمركية لسلع التجهيز و المواد الأولية المقدرة بـ 10 %.
- تعريفة جمركية تخضع لها السلع نصف المصنعة قدرت بين 05 - 20 %.
- تعريفة جمركية تخضع لها السلع النهائية قدرت بين 15 – 20 %.

و ما يمكن ملاحظته هنا هو انخفاض التعريفة الجمركية الموضوعة لسلع التجهيز و المواد الأولية خلافا لأنواع التعريفات الأخرى، و هذا يدل على أن الجزائر آخذة في تطبيق سياسة الحماية لمنتجاتها المحلية من المنافسة و في نفس الوقت تحاول أن ترفع مجهودات الصناعات القائمة على فكرة الإحلال محل الواردات.

و بقيت المبادلات التجارية خاضعة إلى هذا النظام الجمركي حتى سنة 1968 أين تم فيها وضع تعريفة جمركية جديدة جاءت لمراجعة التعريفة القديمة و هذا من أجل بناء اقتصاد مستقل و توجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية و الحفاظ على القوة الشرائية للطبقات العامة و ذلك بخلق التوازن بين العرض و الطلب[122]، و كذا من بين أهم ما جاء فيها التمييز بين التعريفة الجمركية بحسب المنشأ و مصدر البضائع، و يمكن التمييز بين أربعة مناطق جغرافية متباينة بحس امتيازاتها كما يلي:

- تعريفة جمركية تخضع للسلع التي يكون مصدرها الحيز الجغرافي لفرنسا.
- تعريفة جمركية موحدة لدول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة باستثناء فرنسا التي تخص السلع التي يكون مصدرها من هذه الدول.
- تعريفة الحق العام[123]، و هي تطبق على الدول التي تمنح الجزائر شرطية الدول أكثر رعاية.
- كما تفرض تعريفة على البلدان الأخرى و تتمثل بضائعها رسوما جمركية تقدر بثلاثة أضعاف ضريبة الحق العام.

[122] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، 2003، ص 40

[123] - Tarif de droit commun.

بالإضافة إلى هذا تم كذلك الفصل بين أنواع السلع الضرورية و الاستهلاكية و الكمالية من حيث نسب الرسوم الجمركية المطبقة على كل واحدة منها على حدا، و يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(11): يبين نسب الرسوم الجمركيـة للسلع بحسب أنواعها

طبيعة السلعة	سلع محولة (%)	سلع غير محولة (%)
* سلع استهلاكية • الضرورية • الكمالية * سلع التجهيز	50 – 30 150 – 100 30	40 – 20 30 – 20 20

المصدر:

Hocine Benissad, Economie de develepment de l'Algérie, 2eme Edition, opu, 1982, p177

و منه يظهر من خلال الجدول أن الرسوم المطبقة على السلع الاستهلاكية الكمالية المحولة عالية مقارنة بالسلع الضرورية، كما أنه يظهر كذلك أن الرسوم الجمركية لسلع التجهيز المحولة أو غير المحولة منخفضة على السلع الاستهلاكية بنوعيها، و هذا إنما يدل على أن الجزائر تأخذ في طريقها للعمل على تشجيع صناعات الإحلال و الحرص على حماية منتجاتها من المنتجات المستوردة المنافسـة.

- **نظـام الحصـص:**

ظهر نظام الحصص أول مرة في الحرب العالمية الأولى كإجراء مؤقت لتحديد الواردات ثم عاد ثانية للظهور في فترات معينة، و هو نظام تتخذه الدول في فترات الحروب و الأزمات و كذا عندما تتدهور أسعار الواردات بشكل تكون فيه السلع المحلية مهددة بالإفلاس، و يمكن تعريفه على أنه: << نظام يتم بمقتضاه تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكميات المحددة، فالدولة فيه تحدد كمية محددة لا يجوز استيراد كمية أكبر منها >>[124]، و بالتالي فيمكن اعتبار إذن أن هذا النظام نوعا من القيود المفروضة على الواردات على كميتها و قيمتها، فهو عبارة عن قيد كمي و كيفي في آن واحد.

و في هذا نجد حرص الجزائر عل توجيه عملية الاستيراد جغرافيا نحو البلدان التي ترتبط معها بعلاقات سياسية و اتجاهات مشتركة بغرض حماية الإنتاج الوطني، و قد قامت بهذا الشأن بإصدار المرسوم الرئاسي 63 – 188 يوم 16 ماي 1963 المتضمن في مادته الأولى تحديد القوائم للسلع التي يمكن استيرادها [125]، و قد شرع رسميا في تطبيقها في جوان 1964، و كان الهدف من هذا الإجراء ما يلي[126]:

[124] - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 143

[125] - Hocine Benissad, économie de develepment de l'Algérie, 2eme Edition, opu, 1982, p82

[126] - صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الباحث، ورقلة، العدد الرابع،2006، ص32

- إعادة توجيه الواردات.
- كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة.
- حماية الإنتاج الوطني و تحسين الإنتاج التجاري في ظل احتياجات صرف قليلة.

- **الرقابـة على الصـرف:**

في بداية فترة الاستقلال كان انتماء الجزائر لمنطقة الفرنك الفرنسي، و هذا بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي و المالي مع الدولة المستعمرة بانتقال رؤوس الأموال بكل حرية، و لكن ما صحب تلك الفترة من هروب لرؤوس الأموال و التغيرات المتتالية في هيكل الاقتصاد الوطني خاصة منذ 1963 أين أصبح من الضروري التراجع عن هذه المبادئ و التبعية للمستعمر التي لا تخدم الاقتصاد الوطني، من أجل هذا تم في 13 أكتوبر 1963[127] وضع قانون خاص بالرقابة على الصرف الواحد، الهادف إلى التقليل من خروج العملة الصعبة و التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية، و كذا الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

كما يشار إلى أن هذا الاستقرار في سعر الصرف كان ضروريا و خاصة في المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني، و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استمارات كبيرة.

- **تنصيب الأجهزة القائمة بعمليات التصدير و الاستيراد (التجمعات المهنية للشراء GPA[128]):**

قامت الجزائر باستحداث شركات وطنية يكون نشاطها القيام بعملية الاستيراد و التصدير في إطار القانون التجاري الجزائري، و حيث تم في نهاية 1963 إنشاء الديوان الوطني للتجارة ONACO الذي يقوم بتزويد السوق الوطنية بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، و المتمثلة في السلع الغذائية الأساسية كالحليب و السكر و غيرها، و في سنة 1964 تم القيام بالتوسيع أكثر في هذه العمليات من خلال خلق المجمعات المهنية للشراء GPA بموجب المرسوم التنفيذي رقم 64 – 233 المؤرخ في 10 أوت 1964، و هي متكونة من أجهزة الدولة و مستوردين خواص، بحيث يكون رأسمال هذه المؤسسات ممول بأغلبية من طرف خزينة الدولة و الباقي من قبل الشركاء الخواص، و ميزة هذه المؤسسات هي الاحتكار للواردات، كما أنها تقوم بتسطير برامج الاستيراد السنوية و الاتجاهات الجغرافية للمبادلات الدولية[129].

إضافة إلى القيام بتوزيع هذه السلع على أعضائها (أصحابها)، كذا فإنها تتمتع بحق امتلاك تراخيص التوريد و عقود الشراء التي تبرم لحساب الأعضاء و تغطي هذه التجمعات خمسة فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني و هي:

- الخشب و مشتقاته.
- الحليب و مشتقاته.
- النسيج الصناعي.

---

[127] - يعتبر هذا التاريخ سنة تأسيس البنك المركزي الجزائري بعد خروجها من منطقة الفرنك الفرنسي.

[128] - GPA: Les groupements professionnels d'Achats.

[129]- Hocine Benissad, op-cit, p84

- الجلود و مشتقاتها.
- المنتوجات الأخرى.

يذكر إلى أن هذه التجمعات تخضع لرقابة الدولة و يتم ذلك حسب مستويين[130]:

1) **المستوى الإداري:** عن طريق الحضور الدائم لممثلي الوزارة الوصية على مستوى الإدارة، لضمان احترام التطبيق الحسن للبرنامج العام للاستيراد الذي أعد من طرف الدولة بالاشتراك مع مختلف الأجهزة المعنية بعملية الاستيراد (الجمارك، البنك المركزي، وزارة المالية) و كذا مع التجمعات المهنية للشراء.
2) **المستوى المالي:** عن طريق عون محاسب مكلف من طرف الوزارة الوصية على كل تجمع و الذي تعتبر مهمته متابعة و إتمام كل العمليات المالية.

غير أن الدولة في سنة 1966 و في إطار عملية التأميم للقطاعات الصناعية، قامت بإنشاء مؤسسات وطنية غرضها النهوض بالصناعة من أجل الإحلال محل الواردات للكف عن الاستيراد المنهك لخزينة الدولة المفقر في نفس الوقت للرصيد من العملة الصعبة.

لكن هذه الخطوة لم تلقى الترحيب من طرف المجمعات المهنية للشراء حيث قوبلت بعدم الرضا لأنها تحد من ممارساتها، و قد أدى هذا إلى التداخل في الصلاحيات بين الجهازين مما انجر عنه نشوب خلافات حادة بين القطاعات الإنتاجية و الأجهزة المسيرة للتجارة الخارجية (GPA)، و هذا بدوره أدى إلى حدوث خلل في عمليات الاستيراد و غياب برنامج الاستيراد، و بالتالي لوحظ نقص ف استيراد السلع الاستهلاكية القابلة للتحويل و التامة الصنع فحدث ما يعرف بأزمة ندرة المواد في كل القطاعات[131].

أما الجانب المتعلق بعمليات التصدير لم يتم التطرق له بنفس القدر الذي حظي به جانب الاستيراد، و هذا مرده إلى أن جانب التصدير كان يعتمد على سلعة واحدة ممثلة أساسا في النفط.

و منه يمكن القول أن الفترة 1962 – 1970 تميزت برقابة الدولة على التجارة الخارجية، و التي كانت تلعب دور المنظم، و قد عرفت هذه الفترة بمشاكل عديدة منها[132]:

- غياب برامج للاستيراد من طرف المؤسسات المحتكرة للنشاط التجاري.
- تدني نوعية المواد المستوردة و عدم الاهتمام بخدمات ما بعد البيع.
- الأمر الذي كلف المؤسسات الوطنية التي تقوم بهذه الخدمة مبالغ مرتفعة هي في غنى عنها أتت عن طريق الممارسات البيروقراطية عند الاستيراد.
- طول قنوات تصريف المنتوج، و استغراقه مدة طويلة للوصول إلى المستهلك.

[130] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص ص42-43

[131] - Hocine Benissad, op-cit, p178

[132] - Hocine Benissad, op-cit, p84

و منه رغم هذه السياسة الحمائية المنتهجة من طرف الدولة لدفع عجلة التنمية عن طريق التوجه الداخلي و تشجيع صناعات الإحلال إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت متدبدبة بين فائض و عجز تجاري، و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(12): يبين تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1963 – 1969)

الوحدة: 10^6 دج

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات	3748	3588	3145	3080	3571	4097	4610
الواردات	3437	3472	3312	3153	3154	4024	4981
الميزان التجاري	311	116	-167	-73	418	73	-370
معدل التغطية (%)	109.0486	103.341	94.95773	97.68474	113.2213	101.8141	92.5517

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على صالح تومي وعيسى شقبقب، مرجع سابق، ص38

يلاحظ من خلال الجدول التذبذب الواضح في الميزان التجاري، فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963 و 1964 عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري في سنة 1965 المقدر بـ 167مليون دينار جزائري، و يرجع سبب هذا العجز إلى الزيادة المحسوسة في قيمة الواردات من سلع التجهيز و المنتجات نصف المصنعة و هذا تلبية لحاجات البلاد، كما يلاحظ تراجع في صادرات المواد الغذائية سنة 1965، و هذا مصاحب لسنة تأميم الأراضي الزراعية، في المقابل فإن صادرات المحروقات عرفت ازدهارا خلال نفس الفترة.

شكل بياني رقم(05): يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1963- 1969

(بالأسعار الجارية)

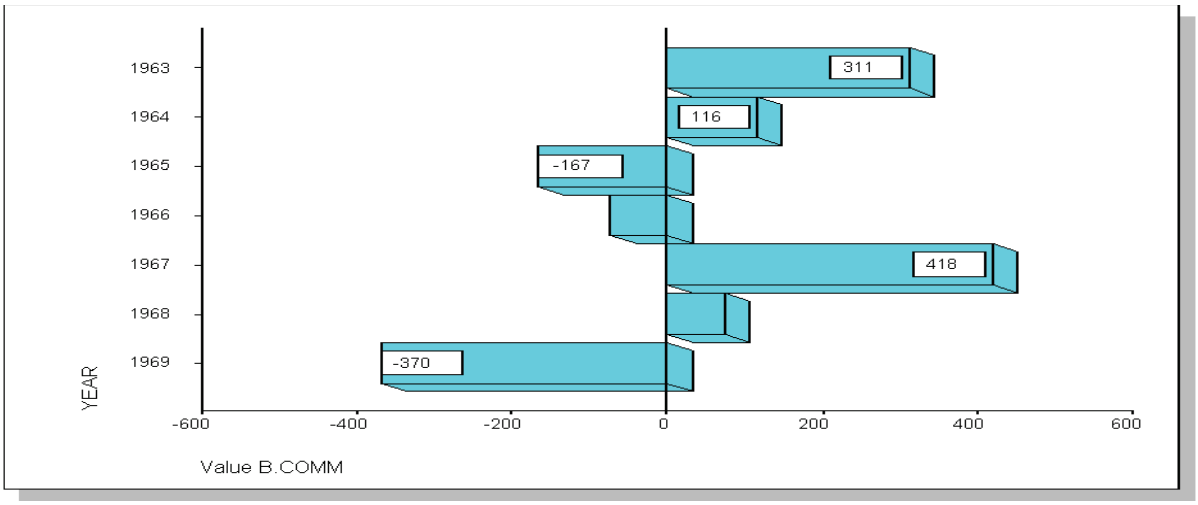

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

و منه يلاحظ كذلك من خلال الشكل البياني أن أعلى قيمة عجز في الميزان التجاري رصدت في سنة 1969 البالغة (- 370)، كما أنه في سنة 1967 بلغ الفائض في الميزان قيمة (+ 418) و هذا راجع للزيادة الحاصلة في الصادرات المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات في مقابل تراجع قيمة الصادرات للسبب المذكور آنفا.

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970 – 1989):

تعتبر المرحلة الأولى من رقابة التجارة الخارجية (مرحلة حماية) بالنسبة للدولة كفترة انتقالية نحو وضع سياسة جديدة تتمكن من خلالها في إحكام السيطرة على قطاع التجارة الخارجية ، لهذا انطلقت في الانتقال تدريجيا نحو مرحلة يغلب فيها طابع الاحتكار من قبل الدولة ابتداء من منتصف 1971، و حيث يمكن هنا تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين:

- مرحلة الاحتكار المسير من قبل الشركات العمومية لحساب الدولة (1971 – 1989).
- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 – 1989).

أ -مرحلة الاحتكار المسير من قبل الشركات العمومية لحساب الدولة (1971 – 1989):

قامت الدولة في جويلية 1971 بإصدار عدة تعليمات منحت من خلالها للمؤسسات العمومية امتياز احتكار العمليات التجارية أو احتكار كل منتوج لكل مؤسسة حسب نوع نشاطها، فكل مؤسسة مأذون لها بأن تستورد السلع الخاصة بنشاطها و بفروعها، و في هذا المجال نجد شركة SONACOM و شركة SNS تقوم باستيراد المواد الميكانيكية و مواد البناء و المواد الحديدية على الترتيب و غيرها من الشركات الأخرى، و الغرض من وراء هذا هو التحكم في تنظيم و ضبط أفضل للتدفقات التجارية و إحداث ترابط بين سياسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[133].

و بخصوص البرنامج العام للاستيراد فقد نصت المادة الأولى من الأمر 74 – 72 على إنشاء البرنامج العام للاستيراد، كما نص نفس الأمر على إحداث موضوع الرخص الإجمالية للاستيراد و التفرقة بين أنواعها في المادة الخامسة من نفس الأمر و تكون هذه الرخص لفائدة[134]:

- هيئات القطاع العمومي الحائزة على ميزة الاحتكار: هذا النوع من الرخص يمنح للمؤسسات المستوردة لسلع الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الإنتاجي.
- الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط: و هي رخص تستفيد منها المؤسسات العمومية غير الحائزة على احتكار الاستيراد بغرض استيراد مستلزماتها الإنتاجية و لانجاز برنامجها الخاص بالإنتاج و الدعم و المشاريع المخططة التي تتولى مسؤوليتها.
- الرخصة الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع الخاص الهامة التي تطبق برنامجا سنويا للتموين، أي المؤسسات التي تساهم في رفع و تطوير الاقتصاد الوطني.

[133] - Hocine Benissad, Algérie restructuration et reforme économiques, opu, 1994, p85

[134] - الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في 15 فيفري 1974، الأمر 74 – 72 الصادر في 30 جانفي 1974، ص21

أما في ما يخص الصادرات، فإن الأمر 74 – 11 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974 يؤكد و يكرس الحرية في ممارسة هذا النشاط و يمنع الاحتكار من قبل المؤسسات إلا فيما يخص المنتجات المحددة من طرف السلطات المعينة.

يذكر أن الاستيراد بهذا الشكل قد سبب فوضى في أسعار المستوردات، فيكون التفاوض مع المصدر الأجنبي يتم بطريقة فردية من طرف المؤسسات العمومية، كذلك الغرض من استيراد نفس المنتوج يختلف من استيراد للتوزيع و استيراد لاستعماله في العملية الإنتاجية.

كما شهدت هذه الفترة إصلاحا جبائيا سنة 1973 لتجاوز عقبات ما سبق، و ذلك فيما يخص تصنيف المنتجات و السلع حسب المناطق الجغرافية المستوردة منها، و لهذا نميز تعريفة 1973 بعمودين فقط هما[135]:

- تعريفة الحق العام و التي تطبق على المنتجات التي يكون مصدرها الدول التي تمنح الجزائر معاملة الدول الأكثر رعاية (La nation la plus favorisée).
- تعريفة خاصة و التي تخص البضائع التي يكون مصدرها بلد أو مجوعة بلدان.

و بهذا تكون الجزائر قانونيا ابتعدت عن الارتباط مع المجموعة الأوروبية عامة، و عن فرنسا خاصة، إذ أقرت هذه التعريفة على أساس مصلحي، أي أن الدول التي تعطي مصلحة أكثر للجزائر فيما يخص المبادلات سوف تقابل بتسهيلات من الجزائر.

و قد احتوت تلك التعريفات على معدلات ضريبية تمثلت فيما يلي:

- إعفاء بعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.
- معدل مخفض خاص 03 % يخص السلع و المنتجات الأساسية، كالسلع التجهيزية و المنتجات الصيدلانية.
- المعدل المخفض 10 % يطبق على السلع الوسيطية في عملية الإنتاج.
- المعدل العادي 25 % و يفرض على السلع.
- أما السلع الكمالية و السلع التي يمكن أن تنتج في الجزائر فتأخذ معدلات ضريبية كما يلي:
  - المعدل المرتفع 40 %.
  - المعدل المرتفع الخاص.
  - المعدل العالي 100 %.

و من خلال هذه المعدلات ينظر إلى الجزائر على أنها تسعى لأن تحقق و توفر تموين أفضل للمنشآت و المصانع و كل الآلة الإنتاجية، و هذا لتحقيق الحماية الكافية للإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

و مواصلة لنفس المنحى قامت الجزائر بإصدار الأمر رقم 71-68[136] لإعفاء الواردات من سلع التجهيز الخاصة بالمؤسسات البترولية من الرسم الوحيد على الإنتاج (TUGP) و هذا تسهيلا لعملية التنقيب، و الأمر 72- 68[137] المعفي للرسم على واردات التجهيزات المخصصة للري من (TUGP) تدعيما لهذا القطاع كذلك.

[135] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص48.

و مواصلة لسلسلة الإعفاءات تم إعفاء بعض السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع من دفع الضرائب و الرسوم الجمركية و الرسم الوحيد على الإنتاج (كالزيوت و بعض الحبوب)، و هذا كان بداية من سنة 1975 إلى غاية 1980.

ب - مرحلـة احتكـار الدولة للتجـارة الخارجيـة (1978 – 1989):

في سنة 1978 عززت الدولة موقفها الاحتكاري بشكل جيد فيما يخص نشاطات التجارة الخارجية، و يظهر ذلك صراحة في القانون 78 – 02 الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978، و الذي ينص على أن تسيير الواردات و الصادرات من مهام الدولة، كما سبقه في ذلك الميثاق الوطني الذي يقرر ما يلي:

" إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية يشكل مكسبا ثمينا لدعم نشاطها في ميدان المبادلات الخارجية و توجيهها حسب ما تمليه المصلحة الوطنية.

إن ممارسة هذا الاحتكار و كذا طرق تنظيمه و تسيره ينبغي أن تكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تظهر في سيره و القضاء على التعقيدات البيروقراطية و ضمان التموين السليم للاقتصاد بأقل التكاليف " .

[دليل الجزائر- 1989،ص 210]

كما أن الدستور كذلك قد نص على مبدأ احتكار الدولة للتجارة الخارجية، فأصبحت كل من عمليتي التصدير و الاستيراد من اختصاص الدولة وحدها، و هي تهدف من هذا الاحتكار في إطار النظام الوطني للتخطيط إلى تكييف إجراءات ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية لتحقيق ما يلي[138]:

- تنظيم الاختيارات و الأولويات في المبادلات الخارجية.
- تشجيع و تطوير و تكامل الإنتاج الوطني.
- تنظيم دخول المؤسسات العمومية و الخاصة إلى الأسواق العمومية.

الملاحظ أنه لا يمكن لأي جهة مهما كانت صلاحيتها أن تقوم بعملية الاستيراد حتى أن الوسطاء في هذه العمليات قامت الدولة بإقصائهم في عمليات التجارة الخارجية وفقا للمادة 09 من القانون 78/02 لتزيد من احتكاراتها لهذا القطاع بدعوى حماية المنتج الوطني و الحد من الاستيراد، و لهذا يمكن القول بأن الاحتكار لم يفرض كوسيلة ناجعة للتخطيط و عقلانية لتوجيه الواردات و الصادرات.

و مع هذا اتجهت الدولة نحو تأميم قطاع التجارة الخارجية و معاودة تأكيد احتكارها سعيا منها لتحقيق الأهداف التالية، و التي يمكن حصرها بما جاء به قانون 78/02 [139] كما يلي[140]:

---

[136] - الأمر رقم 71- 68 المؤرخ في 1971/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1972.

[137] - الأمر رقم 72- 68 المؤرخ في 1972/12/29.

[138] - دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار، 1989، ص ص 210 - 211

[139] - القانون رقم 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 و لمتضمن تأميم التجارة الخارجية.

1) حماية الاقتصاد الوطني.
2) تنويع العلاقات مع الخارج.
3) إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير.
4) مراقبة حركة رؤوس الأموال.
5) تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية.
6) ضمان شروط حسنة للتحويل (تكلفة، مدة، تمويل).
7) ضمان حقيقي لنقل التكنولوجيا.

أما فيما يخص التصدير فإن المادة الأولى من قانون 78/02 تنص على ما يلي:

" وفقا لما ورد في الميثاق الوطني و طبقا لأحكام المادة 14 من الدستور، فإن استيراد و تصدير البضائع و السلع و الخدمات بجميع أنواعها من اختصاص الدولة وحدها، و هذا يعني أنه لا يجوز إبرام العقود و الصفقات الخاصة باستيراد أو تصدير البضائع و السلع و الخدمات مع المؤسسات الأجنبية إلا من قبل الدولة أو من قبل إحدى الهيئات للدولة ".

و في سنة 1986 وقعت الأزمة البترولية حيث انخفضت أسعار البترول مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني و على ميزانية الدولة، مما اضطرها إلى إصدار تعليمات تحفيزية في قانون المالية لسنة 1986، فمن الجانب الضريبي نجد إعفاءين[141]:

- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى خمس سنوات، بالإضافة إلى إقرار تسهيلات جبائية أخرى متعلقة بكل من الرسم على النشاط الصناعي و التجاري (TAIC) و الرسم الوحيد على الإنتاج (TUGP)، و تمس هده التسهيلات العمليات المتعلقة بالتصدير و كذا المواد المخصصة لإعادة التصديr، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم الوحيد على تأدية الخدمات بالنسبة للعمليات التي تتم بالعملة الصعبة، و هذا تشجيعا لجلب العملة الصعبة.

كما أنه لم يقتصر الأمر على الإعفاءات و التسهيلات الجبائية بل تعداه إلى التشجيع أيضا على مستوى التأمين، حيث أصبحت المؤسسة تتحمل من 10 – 20 % من مخاطر التصدير بينما الشركة الوطنية للتامين تتحمل الباقي المتراوح بين 80 – 90 % من مخاطر التصدير.

و قد حظي جانب الأسعار (التكاليف) و العملة بالاهتمام من طرف الدولة فقد تم إصدار المرسوم 86/46 المؤرخ في 24 ديسمبر 1986 المتعلق بدعم و ترقية الصادرات (AMPEX)، و كذا تم فتح حسابات للمصدرين بالدينار الجزائري القابل للتحويل (EDAC)، كما يشار إلى أن هذه الفترة عرفت بإصدار العديد من المراسيم و التعليمات و كلها تهدف إلى ترقية الصادرات الجزائرية.

---

[140] - محمد حشماوي، التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية الجزائر،1994، ص169

[141] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص5.

و مع بداية الثمانينات شرعت السلطة بالقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، و ترافق ذلك مع صدور قانون 88/29[142] الذي يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية غير أنه على خلاف القانون السابق، فهو ينص على أن ممارسة الاحتكار في التجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات (Concisions) التي تمنحها الدولة للأعوان و الهيئات العمومية و المجموعات ذات المصالح المشتركة (Groupement d'intérêts commun)، و تعطى هذه الوكالات على أساس دفتر الشروط (Cahier de charge) الذي تحدد فيه واجبات و حقوق الوكيل[143]، و بالتالي فإنه بهذا الشكل تكون قد غيرت سياستها من تقديم دعم لمؤسسات وحيدة محددة مسبقا إلى فتح المجال أمام التنافس للمؤسسات العمومية لإبرام العقود و الصفقات الدولية.

بالإضافة إلى هذا فإن القانون 88/29 في مادته التاسعة يقضي بمنح رخص الاستيراد للمؤسسات الخاصة للسلع و الخدمات التي لا تتكفل بها واردات أصحاب الامتياز في الاحتكار ضمن أولويات المخطط العام للاستيراد، كما منحت للأشخاص العاملين في إبرام صفقات الاستيراد و التصدير دور الوسيط في إطار مهنة مرتبة وفق القانون .

يذكر أنه تم استبدال تراخيص الاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية، و قد حدد كل من وزارة المالية و وزارة التجارة هذه الميزانية على أنها تحتوي كل من إيرادات التصدير و نفقات الاستيراد للسلع و الخدمات للمؤسسات العمومية خلال السنة الجارية، و خول تسييرها لهذه المؤسسات، كذلك سمح للمؤسسات أن تأخذ التزامات في هذا الشأن شرط أن لا تتعدى 70 % من الميزانية المخصصة لها للسنة الجارية و هذا ابتداءً من السنة الموالية لسنة 1988[144].

أما المؤسسات الأخرى الخاصة و العمومية غير المستفيدة من هذه الميزانية فإنها تبقى خاضعة لنظام التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI)، و بهذه الإجراءات يمكن القول بأن ميزانية العملة الصعبة جاءت بتسهيل كبير في إطار تخطيط و تسيير الواردات مقارنة بالنظام القديم (AGI) الواقف كحاجز أمام الواردات و صعوبة الترابط بين المؤسسات، البنوك و مصالح الجمارك.

أما فيما يتعلق بالصادرات فإن الإصلاحات التي خصت بها المؤسسات في أحد بنودها ما يلي:

1. ضرورة تشجيع و تنويع الصادرات خارج المحروقات سواء كانت المؤسسات عمومية أو خاصة.
2. فتح المجال لمنافسة المنتجات و ذلك من خلال التخفيضات الجبائية و الدعم المالي.
3. السماح بدخول المؤسسات العمومية و الخاصة إلى الأسواق الدولية، للتعريف بالمنتج الجزائري و تحسين إنتاجيته حتى يستطيع أن يتنافس هناك.

أما الراغبين في عمليات التصدير فقد سعى المشروع المشرع لوضع تحفيزات عدة في إطار البرنامج العام للتصدير منها:

---

[142] - القانون 88 – 29 المؤرخ في 19 جويلية 1988 المتعلق بممارسة احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة.

[143] - محمد حشماي، مرجع سابق، ص171

[144] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص52

1. السماح بفتح حساب في الخارج للمؤسسات، و ذلك بالاتفاق مع بنك جزائر ي تكون له فروع في الخارج.
2. منح بطاقات القرض لبعض الأشخاص و المؤسسات العمومية المصدرة.
3. السماح بمنح بطاقات القرض من طرف البنوك الوسيطية المعتمدة إضافة للمؤسسات العمومية الراغبة في دخول الأسواق العالمية و تطوير صادراتها، و هذا وفق التعليمة رقم 840 الصادرة من وزارة المالية[145].
4. السماح ببيع المنتجات بالعملة الصعبة في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج أو في الجزائر.

و منه يمكن القول بأن قانون 88/29 قد غير من بعض الإجراءات في قانون 78/02 إلا أنه ما زال يشوبه نوع من التناقض على مستوى أهدافه، من حيث أنه يرمي إلى تنظيم التجارة الخارجية على أساس قواعد السوق، و في نفس الوقت يعمل على المحافظة على توجيه التجارة بالحصص المخصصة لميزانيات العملة الصعبة و تراخيص الاستيراد[146].

و تماشيا مع القانون المذكور أعلاه تم إصدار المرسوم رقم88/167 الذي يحدد شروط برمجة المبادلات الخارجية للسلع و الخدمات سواء عند الاستيراد أو التصدير و يحدد كيفية إيجاد الميزانيات بالعملة الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية [147]، شرط أن تنجز الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات باستثناء المعفاة منها من إجراءات التجارة الخارجية أو التي تنجز دون دفع في إطار البرنامج العام الخاص بالتجارة الخارجية[148]، و إذ تعتبر هذه الميزانيات كما ذكر سابقا أنها أداة فعالة لضبط عمليات التصدي ر و الاستيراد و تحل هذه الميزانية المخصصة بالعملة الأجنبية محل تراخيص الاستيراد الشاملة (AGI) و هي تمنح للمؤسسات العمومية و الخاصة الحصول على الأموال بالعملة الأجنبية لسد جميع احتياجاتها و مستلزمات نشاطها الإنتاجي بصورة منتظمة و عقلانية.

و كخلاصة لما سبق فإن مرحلة احتكار التجارة الخارجية في الجزائر دامت ما بين 1971 – 1989 حاولت من خلالها تطبيق الحماية على الاقتصاد الوطني و التحكم في قطاع التجارة الخارجية باعتباره قطاع استراتيجي و محرك لعجلة التنمية الاقتصادية، لكنها لم تتمكن من الوصول إلى الأهداف المرسومة ضمن المخططات التنموية، و بهذا تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية و أنواع الإجراءات التعسفية التي عطلت برامج التنمية اللازمة و حالت دون النهوض بالاقتصاد الوطني، و في ما يلي عرض بالأرقام يوضح تطور المبادلات التجارية الخارجية خلال هذه الفترة.

جدول رقم(13): يوضح تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر في الفترة 1980- 1988

الوحدة:10^6 دج

---

[145] - صدرت هذه التعليمة في 19 أفريل 1988

[146] - محمد حشماوي، مرجع سابق، ص171 (بتصرف).

[147] - الجريدة الرسمية رقم 36، المادة الأولى من المرسوم 88-167 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 1988، ص72.

[148] - المادة الثانية من المرسوم أعلاه.

السنوات	الاستيراد	التصدير	الحجم الإجمالي	الرصيد	نسبة التغطية (%)
1980	41545	52418	93963	10873	126.2
1981	48637	57384	10602	747	118
1982	49312	52700	102012	388	1069
1983	49782	53757	103539	3975	108
1984	51257	59197	110454	7940	115.5
مجموع المخطط الخماسي الأول	240533	275466	515989	34923	114.5
1985	49492	67867	117359	- 1875	137
1986	43393	36828	80221	- 6565	84.9
1987	34102	41700	75802	7598	122
1988	43916	48075	92036	4.104	109.3

المصدر: دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي،1989، ص211

و لبيان التطورات في قطاعي الصادرات و الواردات خلال هذه الفترة نورد البيان التمثيلي التالي:

شكل بياني رقم (06): يوضح تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر خـلال الفترة 1980- 1989

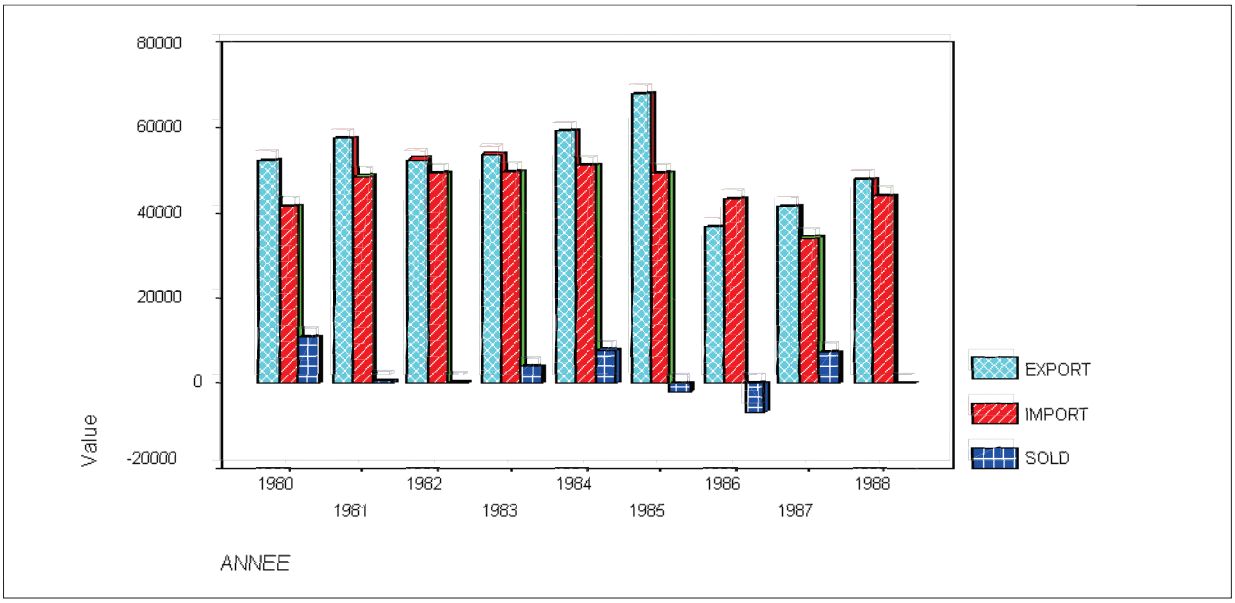

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

ما يلاحظ تسجيل فوائض في الميزان التجاري خلال الفترة (1980_ 1989) التي طبقت فيها الدولة احتكارها على التجارة الخارجية، عدا الفترة التي صاحبت الأزمة البترولية 1986 أين كان رصيد الميزان التجاري في حالة عجز، كما يلاحظ كذلك أن معدلات النمو في كل من الصادرات و الواردات بطيء إذ يكاد يكون مستقراً في الفترات المتعاقبة، و هو لا يعبر عن حجم المقدرات التي من الممكن تصديرها للعالم الخارجي، و ذلك بسبب السياسات المنتهجة التي تعطى الحق للدولة وحدها في إبرام العقود الخاصة بكل من الصادرات و الواردات، مما يؤدي إلى القول بتعطل الأهداف المرسومة ضمن المخططات التنموية، الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: مسار الجزائر مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التعديل الهيكلي

عرفت الجزائر في فترة الثمانينات عدة اختلالات اقتصادية و خاصة مع أواخر هذه الفترة أين وقعت الأزمة البترولية 1986 التي هزت كل القطاعات الاقتصادية في الدولة خاصة أن معظم هذه القطاعات على ترابط مع هذا الأخير بالإضافة إلى هذا المورد يشكل لوحده ما يقارب نسبة 97 % من مداخيل الدولة.

و أمام هذا الوضع بادرت الجزائر في الانتقال و التحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد المفتوح أو اقتصاد السوق، و ذلك عن طريق الانسحاب التدريجي من النظام الاقتصادي الممركز و ترك المجال أمام الخواص، و هذا طبعا يتطلب منها أن تكون التجارة الخارجية متحررة من كل القيود و الحواجز، و أن تكون المعاملات التجارية فيها ذات مرونة في التنفيذ.

و كنتيجة لكل هذه الظروف المحيطة بالاقتصاد الجزائري، و تراكم المديونية المنهكة لخزينة الدولة سعت هذه الأخيرة إلى الاستنجاد و اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب مساعدة و دعم مواجهة هذه الظروف، و قام هذا الأخير باقتراح مبادرة و المتمثلة في برامج التعديل الهيكلي، أين تم عقد عدة اتفاقيات في هذا الميدان و التي سيتم التعرف عليها في العناصر القادمة.

في هذا الصدد لا بأس من أن نذكر بعض الأسباب التي جعلت الجزائر تلجأ إلى هذا النوع من الإصلاح عن طريق صندوق النقد الدولي، و المتمثلة في ما يلي:

1. تراجع أسعار البترول بدءا بأزمة 1986، حيث انخفض سعر البرميل من 29 دولار سنة 1985 إلى 14 دولار مما أثر سلبا على ميزانية الدولة.
2. التراجع الملاحظ في معدلات النمو الاقتصادي.
3. تفاقم عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد الوطني، حيث بلغت خدمة الدين سنة 1989 نسبة 78 % من إجمالي الصادرات.

و بالتالي فإن هذه الأسباب و أخرى دفعت بالجزائر إلى أن تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة على تخطي هذا العجز عن طريق طلب تسهيلات مالية، و في المقابل فرض عليها التقيد ببعض الشروط من طرف هذا الأخير.

و في هذا العنصر سنحاول تتبع الاتفاقات المعقودة بين الجزائر و صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى التعرف على إجراءات الإصلاح التي عمدت الجزائر إلى تطبيقها، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية من خلال العناصر التالية:

أ - اتفاق الاستعداد الائتماني لماي 1989 و جوان 1991.

ب - اتفاق الاستعداد الائتماني لأفريل 1994.

1) اتفـاق الاستعداد الائتمانـي لمـاي 1989 و جـوان 1991:

قامت الجزائر بعقد اتفاقية التثبيت (Accord de confirmation) مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 المحدد بمدة 18 شهر لتطبيق شروط محددة من قبل الصندوق بقيمة 20 مليون دولار لتعويض انخفاض أسعار البترول لسنة 1989 و لارتفاع أسعار الحبوب المستوردة [149]، أما الاتفاق الثاني فهو اتفاق الاستعداد الائتماني (Stand by Crédit) فتم توقيعه في 03 جوان 1991 بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط قدر بـ 100 مليون دولار (جوان 1991، سبتمبر 1991 و مارس 1992)، غير أن القسط الرابع لم يتم الحصول عليه بسبب الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من 1992.

و قد تعهدت الجزائر بتطبيق برنام ج الاتفاق المبرم بينها و بين الصندوق في ماي 1989 و جوان 1991، و الاتفاقيات التي أبرمت مع البنك العالمي في سبتمبر 1989، و ما يذكر هنا أن هذه الاتفاقيات تميزت بإبرامها في سرية تامة عكس الاتفاقيات الأخرى.

بعد إبرام هذه الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي و لاسيما الاتفاق الائتماني الثاني في جوان 1991 تضمنت فيه السلطات الجزائرية في إحداث مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي تهدف إلى:

1) التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و العمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية و الخاصة لاسيما هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها.
2) ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات و كذلك أسعار الصرف.
3) تحرر التجارة الخارجية من خلال الوصول إلى أكبر قابلية لتحويل الدينار[150].
4) إعداد حماية اجتماعية للطبقات الفقيرة نظرا لانعكاسات إجراءات الاستقرار عليها.
5) تخفيف التوازن المتواصل على المستوى الكلي.

و كرغبة للوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة تم الاتفاق عل برنامج التصحيح الهيكلي الذي يتضمن النقاط التالية:

1) القيام بالتطهير المالي للمؤسسات و تحويل البعض من القطاع العام إلى القطاع الخاص، و إعادة ترتيب أولويات الاستثمار.

---

[149] - نور الدين حامد ، العولمة و الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص 06.

[150] - الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، بوزريعة، أفريل 1996، ص ص199-200

2) تحرير الأسعار في القطاعات الإنتاجية و الخدماتية الأساسية و خلق ضرائب على المبيعات (TVA) من أجل تخفيض العجز الكلي في الميزانية العامة للدولة.
3) تخيض سعر الصرف للدينار.
4) محاربة التضخم و مختلف أشكال التسربات و تحرير القطاع المصرفي، و تدعيم السلطة الإشرافية للبنك المركزي.
5) تنمية القطاع و تنظيمه بواسطة الإصلاحات التنظيمية الضرورية[151].
6) تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض أو إلغاء الحواجز الكمية المقيدة لها.

و رغم كل هذه الجهود و المساعي التي قامت بها الجزائر من أجل تحسين وضعها الاقتصادي و لجوؤه إلى المؤسسات المالية الدولية المختلفة و عقد اتفاقيات متكررة معها، و الالتزام بشروطها المجحفة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية إلا أنها عجزت عن توفير السيولة الخارجية اللازمة، و خاصة بعد الانخفاض في أسعار البترول في 1993 أين تفاقم الوضع السياسي و الاجتماعي أصبحت الأزمة متعددة الجوانب، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي و تزايدت وتيرة التضخم مع ارتفاع معدل البطالة و تدهور ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى انخفاض الاحتياطات من العملة الأجنبية، حيث أصبحت لا تغطي بضعة أسابيع من حاجياتنا الاستيرادية، و تجاوزت خدمة الديون 80 **%** من الإيرادات الخارجية، و هنا لم تجد الجزائر حلا آخر غير معاودة الاتصال مجددا بالهيئات المالية الدولية و الرضوخ إلى شروطها مرة أخرى[152].

و يمكن ملاحظة تطور الديون الخارجية للجزائر خلال الثمانينات في الجدول التالي:

جدول رقم(14): تطور المديونية الخارجية للجزائر

خلال فترة الثمانينات (80- 1989)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
إجمالي الديون (مليون دج)	19359	17682	17728	16285	15944	18401	22906	25022	26745	28574
نسبة الزيادة في إجمالي الديون (%)	- 3.5	- 8.7	0.26	- 8.1	- 2.1	15.4	24.4	9.2	6.8	6.6
خدمة الديون (%)	4084	3815	4563	4727	5125	5041	5185	5481	6564	7530
نسبة الزيادة في خدمة الديون (%)	55.7	- 6.5	15.6	3.6	8.4	- 1.6	2.8	5.7	19.7	14.7
نسبة إجمالي الديون/PIB (%)	47	43	45	37	34	35	31	35	37	39
نسبة إجمالي الديون إلى الصادرات (%)	128	117	134	127	125	142	210	223	284	229
نسبة خدمة الديون إلى الصادرات (%)	28.9	27.9	37	42	38	37	50	50	83	80

[151] - محمد حشماوي، مرجع سابق، ص165.
[152] - نور الدين حامد، مرجع سابق، ص06.

المصدر: نور الدين حامد، مرجع سابق، ص04.

و منه انطلاقاً من الجدول أعلاه يمكن تمثيل نسب الزيادة في كل من إجمالي الديون و خدمة الديون، بالإضافة إلى النسب الأخرى المبينة في الجدول، و المخططين البيانيين المواليين يوضحان ذلك.

حيث:

- **Level.DE:** نسبة الزيادة في إجمالي الديـون.
- **Level.SV:** نسبة الزيادة في خدمـة الديـون.
- **GD.PIB:** نسبة إجمالي الديون إلى الناتج الوطني الخام.
- **GD.EXPOR:** نسبة إجمالي الديون إلى الصـادرات.
- **SD.EXPOR:** نسبة خدمة الديون إلى الصـادرات.

شكل بيان -ي رقم (07): يوضح تطور نسب المديونية الخارجية للجزائـر خـلال فتـرة الثمانينـات

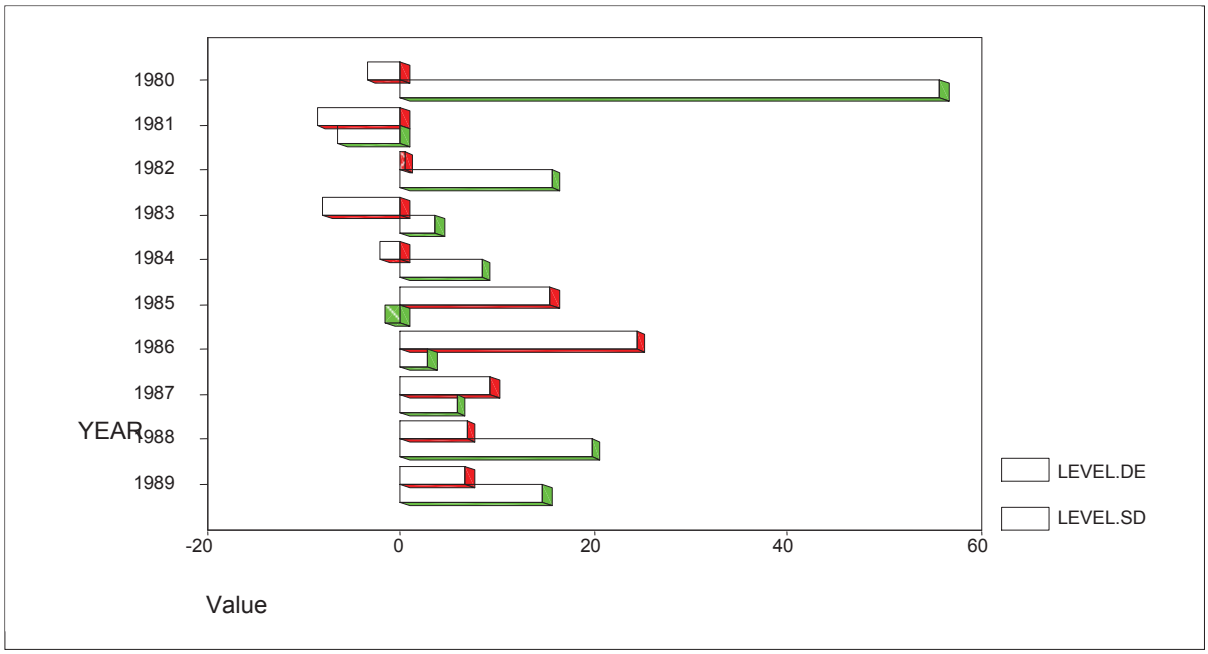

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل أن نسب خدمات الديون في زيادة رغم تعاقب فترات تنخفض فيها هذه النسبة تارة، كما أن نسبة إجمالي الديون إلى PIB رغم بلوغها سقوفاً مرتفعة إلا أنها شهدت تراجع طفيف في السنوات 1984، 1986 ثم انطلاقا من هذه السنة عاودت مرة أخرى في الصعود تدريجيا أين بلغت نسبة 39 % سنة 1989.

أما عن نسب كل من خدمة الديون و إجمالي الديون إلى الصادرات و الناتج الوطني الخام فالملاحظ في الشكل البياني أدناه أنها تتدرج بين الزيادة و النقصان بحسب الحالة أو الوضعية الاقتصادية التي يعيشها البلد، فحين تحقيق معدلات مرتفعة من الصادرات المعتمدة كلياً على المحروقات تنخفض هذه المؤشرات مما ينعكس

ايجابيا على النسبة الأخرى المتعلقة بإجمالي لمديونية و الناتج الخام بحكم العلاقة التي تربط كل من الصادرات و هذا الأخير كما تم التطرق إليه في الفصول السابقة حيث يعمل المضاعف على حقن الناتج الخام من خلال الزيادة في الصادرات، لكن رغم هذا فإن الملاحظ ارتفاع المديونية الخارجية للجزائر.

شكل بياني رقم (08): يوضح تطور نسب إجمالي/خدمة المديونية الخارجية للجزائر إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الثمانينات

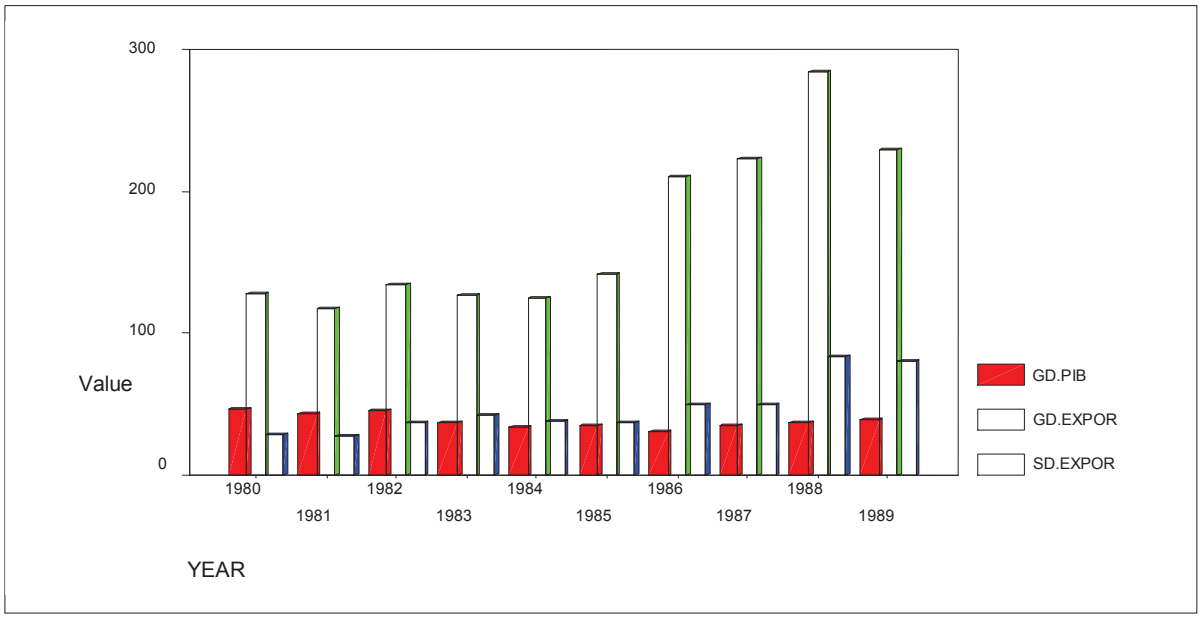

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

و منه نظراً لثقل عبء الديون و أخدها في الارتفاع لجأت الجزائر إلى عقد الاتفاق الاستعدادي الثالث في أفريل 1994 حيث يعتبر هذا الأخير أول مرحلة فعلية لبرنامج التعديل الهيكلي.

2) اتفاق الاستعداد الائتماني لأفريل 1994-1995:

تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي و ارتفاع التضخم إلى حوالي 25.5 % بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير و انخفاض احتياطيات الجزائر من العملة الصعبة، و أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين استيراد، و لذلك شرعت الجزائر في تصميم برنامجين اقتصاديين لوضعها حيز التنفيذ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، فالأول هو برنامج قصير المدى يمتد على مدار سنة كاملة

(1994 – 1995)، و قد تم تنفيذه في ظروف اقتصادية و اجتماعية أمنية صعبة[153]، و مع ذلك فقد تم احترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق و التي تمثلت نتائجها في مايلي:

- إيقاف تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.2-) **%** في فترة البرنامج بعد ما كان (2-) **%** خلال 1993.
- تقلص معدل التضخم قليلا إلى 29 **%** بالرغم من:
- تخفيض قيمة العملة بمقدار 40.17 % في سنة 1994.
- انخفاض عجز الميزانية إلى 4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994.

3) برنامج التعديل الهيكلي الموسع PAS (التمويل الموسع) 1995- 1998

أما البرنامج الاستقراري الثاني فيمتد من أفريل 1995 إلى أفريل 1998 لمدة ثلاثة سنوات و الذي عرف بالتعديل الهيكلين و يدعى كذلك بتسهيل التمويل الموسع (FFE)[154]، و الشكل الموالي يوضح المساعدا ت المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي مبينا طبيعتها و مدد كل اتفاق مع توضيح تاريخ التنفيذ:

جدول رقم(15): المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولـي في إطـار اتفاقـات الاستعداد الائتمانـي

المبلغ (وحدة حقوق سحب الخاصة - DTS)	الطبيعة	المدة	تاريخ التنفيذ
155.7	اتفاق استعدادي ائتماني (Stand by Crédit)	سنة	30 ماي 1989
300	اتفاق استعدادي ائتماني (Stand by Crédit)	سنة	03 جوان 1991
270.7	اتفاق استعدادي ائتماني (Stand by Crédit)	سنة	27 أفريل 1994
1169.28	تسهيل التمويل الموسع (FFE)	ثلاثة سنوات	22 أفريل 1995

المصدر: Ammor Belhimer, La dette extérieur de L'Algérie, Casbah édition, Alger, 1998, P202.

حيث أعطى صندوق النقد الدولي موافقته على تقديم قرض للجزائر بتاريخ 22 ماي 1995 و يمتد إلى غاية 21 ماي 1998، و قد حدد مبلغ هذا الاتفاق بـ 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، عندها قامت الجزائر بسحب القسط الأول المقدر بـ 325.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يتم سحب و استخدام المبلغ المتبقي 844.08 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ

[153] - صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق، ملتقى السياسات الاقتصادية جامعة جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص 03.

[154]- FFE: Facilite de Financement Elargie

21 ماي 1998، و هو يعبر عن رغبة السلطات الجزائرية في المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد في مختلف المجالات، و حيث يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الأهداف التالية[155]:

1. خلق مناصب شغل و بناء السكنات و التكفل بالفلاحة.
2. المحافظة على القدرة الشرائية للطبقات الضعيفة و ذلك بالتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة.
3. استعادة وتيرة النمو الاقتصادي بما يسمح بتحقيق نمو الناتج الداخلي يصل إلى 03 % عام 1994 و 06 % عام 1995.
4. ضمان نوعية النمو بإعطاء الأولوية لقطاع السكن و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنفتحة على الخارج.
5. تقليص عجز الميزانية بما يسمح بدعم و مساندة سعر صرف الدينار على 1.3 % مقابل 2.8 % سنة 1995/1994.
6. خفض معدل التضخم ليصل إلى حدود 03 – 04 % سنة 1997.
7. الرفع المتزايد لمساهمة الادخار الوطني في تمويل الاستثمارات و تحسين فعاليتها.

كذلك إضافة إلى هذه الأهداف نجد:

1. التحرير التدريجي لقطاع التجارة الخارجية.
2. الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار و هذا قبل نهاية 1996.
3. وضع إطار تشريعي للخوصصة.
4. خدمة الدين تبقى بين 45 – 50 % حتى سنة 1995.
5. أما بالنسبة لأسعار الصرف فإن الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 03 أشهر من الواردات، و هذا ابتداء من سنة 1997.
6. التحكم في نمو النفقات العامة و تشجيع القطاع الإنتاجي.

و عن محتوى البرنامج الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي يكون كما يلي:

4) محتوى البرنامج الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي

يتضمن هذا البرنامج الاقتصادي اعتماد الجزائر الإجراءات التالية:

1) تحرير التجارة الخارجية.
2) نظام سعر الصرف.
3) السياسة النقدية.
4) السياسة المالية.
5) سياسة الأسعار.
6) الشبكة الاجتماعية.

[155] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص ص58-59.

سنحاول شرح هذه العناصر بشكل مقتضب مع التركيز على الإصلاحات المتعلقة بجانب التجارة الخارجية.

1. تحرير التجارة الخارجية:

إن تحرير التجارة الخارجية يتطلب مجموعة من الإجراءات الخاصة بسياسة التجارة الخارجية و المبادلات، و كما جاء في برنامج التعديل الهيكلي فإن مجموعة هذه الإجراءات تنطوي على إلغاء القيود الكمية و تعديل نظام التعريفة الجمركية بما يتناسب و مستويات الدول المجاورة التي تتولى بدورها تخفيض قيودها هي الأخرى، و حيث يتم تخفيض هذه القيود بالنسبة إلى البرنامج إلى مستوى 50% كحد أقصى [156] لحماية المنتج الوطني و توسيع قطاع التصدير، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات الدفع الخارجية بالنسب للواردات، و من جهة أخرى تدعيم المبيعات إلى الخارج بالاعتماد على نظام قرض خاص و نظام تأمين مناسب[157].

و هنا سعت الحكومة على إقامة جهاز تشريعي و تنظيمي يسمح بتحرير التجارة الخارجية و إلغاء كل أشكال الاحتكار و التسيير البيروقراطي في هذا المجال، ليكون بهذا زوال للقيود على الصادرات كليا، كما تحرر الواردات بدون التضييق عليها من حيث طرق تمويلها، و في هذا الصدد تعتزم الحكومة تعليق استيراد بعض المنتوجات خلال السنة الأولى من تطبيق برنامجها، إضافة إلى العمل على تشجيع الصادرات من غير المحروقات عن طريق توفير الشروط لتحقيقها، و التي نجد منها:

- إنشاء شركة تأمين الصادرات و ضمانها.
- منح القروض البنكية للتصدير.
- مراجعة الترتيبات القانونية و التنظيمية المطبقة على الصادرات مع تفضيل تدابير الدعم التمهيدية لإنتاج مواد توجه للتصدير.

و هذا ما تم تجسيده فعلا في النصف الثاني من التسعينات الذي شهد إنشاء العديد من الصناديق و الوكالا ت التي تسعى كلها إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، بالإضافة إلى انجاز الدراسات اللازمة فيما يخص أسواق التصدير مع إنشاء شركة تأمين الصادرات و ضمانها، منح القروض البنكي للتصدير.

2. نظام سعر الصرف:

يلعب نظام سعر الصرف دورا مركزيا في تثبيت و تحفيز أسعار الاستيراد و الإنتاج و الاستثمار في أغلب برامج إعادة الهيكلة، و سعر الصرف يعد كذلك وسيلة توزيع فعالة للموارد الخارجيةِ و الداخلية.

فالمستوى الحقيقي لسعر الصرف يعتبر إجراء مرافق لتحرير التجارة الخارجية، و دعم لاستقرار الأسعار، كما أنه أداة توازن بين العرض و الطلب للعملة، لذلك فإن الهدف الذي تسعى إليه الدولة هو الوصول إلى سعر صرف توازني، أي سعر الصرف الذي يعمل وفق ميكانيزمات السوق، و حيث نجد الجزائر في هذا تنشئ سوق بين البنوك بالعملة الصعبة (Inter Bancaire) و مكاتب للصرف ابتداء من الفاتح جانفي 1996[158].

---

[156] - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص218

[157] - Benissad Hocine, L'adjustement Structurel – Objectif et Expériences – Alin Édition, Décembre 1993, P 47-48

[158] - الهادي خالدي، المرجع السابق. ص ص217-218.

و بالتالي فإن العمل من خلال هذه السياسة لتصحيح سعر الصرف و المحافظة على استقراره يستهدف ضمان قابلية التحويل التجاري للدينار، أما التطور نحو قابلية التحويل الكلية للدينار فيتوقف خصوصا على حجم احتياطيات الصرف و التنويع لصادرات الجزائر، و التحكم الأفضل في مديونيتها الخارجية، و قدرة المنافسة في الاقتصاد الوطني، و في هذا السياق فإن السياسة المعتمدة في الجزائر مرت بثلاثة مراحل[159]:

المرحلة الأولى: تم تخفيض سعر الصرف بحوالي 50 %، ثم تسيير سعر الصرف عند دورة التثبيت بين بنك الجزائر و البنوك التجارية، و لما تتحسن الوضعية الاقتصادية و تثبيت الوضعية المالية يتم تحديد سعر الصرف حسب قوى السوق.

المرحلة الثانية: تم إنشاء مكاتب للصرف ابتداء من الفاتح جانفي 1996، كما عملت السلطات النقدية على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية.

المرحلة الثالثة: عرف الدينار تخفيض بعد ذلك الذي كان سنة 1991 بنسبة 40.17 % (أي 36 دينار مقابل 01 دولار حسب تسعيرة 08 أفريل 1994)، ثم سجل انخفاض شديد متواصل حيث انتقل من 01 دولار إلى 57 دج في 1996.

و في سنة 1997 عرفت العملة نوعا من الثبات حيث انخفضت بـ 05 % فقط، و يمكن تتبع تطور سعر الصرف في هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(16): تطور معدلات سعر صرف الدولار مقابل الدينار خلال الفترة (1990- 2003)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
سعر الصرف	8.96	18.4	21.8	23.3	35	47.7	54.7	57.7	58.7	66.6	75	77.26	79.68	77.36
التغير السنوي (%)	17.8	105	18.4	6.9	50.2	36.3	14.7	5.48	1.73	13.4	12.6	1.42	4.23	-2.99

المصدر: Direction générale des etudes et de la prevision, La Situation économique et financière en 2002 et 2003, Ministre des finance Algérienne, P22/42.

3. سياسة الأسعار:

تعتبر سياسة الأسعار من بين الأوجه الأخرى التي تمسها عملية التحرير، لذلك وجب وضع الأسعار بشكل تأخذ فيه قيمتها الحقيقية، بالإضافة إلى إنشاء هيكلة لها بحيث تبين الندرة المتعلقة بالسلع و الخدمات، و هذا طبعا يستلزم ما يلي:

[159] - سمية كبير، التجارة الخارجية و تمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص40-41.

- إلغاء (أو على الأقل تخفيض) إعانات الأسعار للسلع الغذائية و الخدمات ذات الأولوية، و مثل هذا القرار يمكن من تخفيض نفقات الميزانية، الاستهلاك المفرط و كذا التبذير، ويشجع الإنتاج و الاستثمار بدل الاستيراد.
- يسمح بإلغاء التدعيم المباشر و غير المباشر للأسعار لمختلف السلع و الخدمات، و ذلك بتخفيف أعباء الميزانية و التدين البنكي للإستغلالات الزراعية و المؤسسات، و هذا بإرجاعهم أكثر مردودية.

و بالتالي فإنه من الممكن القول بأن البرنامج يسعى لتحرير أكثر للأسعار الداخلية، و نظام الأسعار يتحدد وفق ثلاثة أنماط كالآتي[160]:

- **السعر الإداري أو المدعم:** و يشمل حاليا الدقيق، الفرينة و الحليب، و هي عبارة عن المنتجات ذات الأولوية و استمرت الدولة في تدعيمها إلى غاية سنة 1994، و يطلق على هذا النوع من الأسعار، الأسعار المسيّرة.
- **الأسعار ذات السقف المحدد** (Les Prix a marge plafonne): و هي الأسعار ذات هامش ربح محدد و تشمل الأدوية، الأوراق و الأدوات المدرسية و التجهيزات العلمية، الكتب و الوسائل التعليمية، بالإضافة إلى التبغ، الزيت و السكر.
- **الأسعار المصرحة أو المعلن عنها مسبقاً:** و هنا التزمت الدولة بإدخال مشروع قانوني يلغي إجبار المنتجين إعلان أسعارهم و تعويضها بإشهار الأسعار[161].

4. **نظام الحماية الاجتماعية (الشبكة الاجتماعية):** بالتعاون مع صندوق النقد الدولي قررت الحكومة الجزائرية إدخال التعديلات و تغييرات سنة 1994 على نظام الشبكة الاجتماعية (نظام الحماية الاجتماعية المكملة) الموضوعة سنة 1992، حيث تتمثل هذه التغييرات في ما يلي:

- تعويض تكميلي للذين ليس لهم مدخول بنظام نشاط ذو منفعة عامة، و الذي هدفه هو الحرص على أن المستفيدين المشتغلين في هذا النشاط لا يعملون في مكان آخر، و بالتالي لا يحصلون على مصدر آخر لمدخولهم، و بهذا التغير يتوقع من صندوق النقد الدولي تخفيض شديد لعدد المستفيدين.
- تتكفل الدولة بالمنح العائلية مقابل تحويل تعويض للأجر الوحيد للعامل، و التعويض التكميلي و التقاعد في الصندوق الوطني للتقاعد.
- تم إقرار إنشاء الصندوق الوني الوطني للتشغيل الخاص بالشباب و ذلك بالتعاون مع الصندوق و البنك العالمي، كما تم برمجة وضع نظام لتأمين البطالة، لا سيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال و التقاعد المبكر و معدلات البطالة المتزايدة.

أما نظام الحماية الاجتماعية هذا فإنه يتكون من أربعة منح أو تعويضات لسنة 1992 كما يلي:

1. التعويض المدفوع للعائلات التي تعتمد على مدخول ضعيف واحد (تعويض لأجر وحيد TPSU).

---

[160] - نور الدين حامد، مرجع سابق، ص08 (بتصرف).

[161] - سمية كبير، مرجع سابق، ص42.

2. منحة عائلية تكميلية (تعويض مكمل للمنح العائلية (ICPR).

3. تعويض مدفوع للأشخاص بدون موارد (تعويض تكميلي للذين ليس لهم مدخول ICPR).

و رغم هذه المجودات الكبيرة التي تبذلها الدولة لرفع المستوى الاجتماعي لطبقات كبيرة من المجتمع إلا أن هذا غير كافي نظرا للتكلفة الباهظة لهذه التعديلات الهيكلية.

5. **السياسة النقدية:** بعد قانون النقد و القرض لأفريل 1990 الذي يعد حجر الزاوية للإصلاح النقدي و المالي في الجزائر، و هو يهدف إلى:

- إدخال قواعد اقتصاد السوق في الجزائر.
- مساعدة التطهير المالي للمؤسسات، حيث تم تطوير العلاقات بين البنوك و زبائنهم، صارت تعتمد على قاعدة قابلية التسديد للقرض، فعلى المقترض أن يشرع في حينها على التسديد بنفسه مما يعفي الدولة نهائيا من تحمل العبء.
- محاربة التضخم المالي الذي يحدد و يقدر بمؤشرات الأسعار من جهة و بظواهر أخرى من جهة أخرى (جمود العرض مثلا).

و سيراً في طريق الإصلاح و تشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي و تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي مع مرور الزمن، ستتدعم هذه السياسة خلال عام 1994، و ذلك من أجل تدعيم سعر الدينار، و الحد من التضخم، و لتجنب الزيادة في الطلب على الكتلة النقدية ستنخفض من 21 % إلى 14 % سنة 1993، كما أنه لن تكون هناك أية قروض للمؤسسات الاقتصادية، كما سترفع نسبة إعادة الخصم إلى 15 و زيادة نسبة الفوائد كما يلي[162]:

- معدل الارتكاز (PIVOT) لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي 20 %.
- معدل المضاربة على مكشوف البنوك اتجاه بنك الجزائر 24 % .
- الخزينة ستمنح فوائد بقيمة 16.5 % لسندات التجهيز الجديدة.

أما الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط سيطبق النسب التالية:

- 10 % لحساب التوفير من أجل السكن.
- 14 % للحسابات الأخرى.

و بالتالي فيلاحظ التركيز على جانب الادخار من خلال إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، و في نفس السياق تضمنت كذلك السياسة النقدية وضع نظام تأمين للودائع و ذلك بغية حماية بنوك الودائع مع معاملاتها مع الزبائن.

6. **سياسة الميزانية:** جاء برنامج التثبيت الهيكلي ليعالج عجز الميزانية عن طريق تخفيض نفقات الدولة و ذلك عن طريق الخفض من الأجور، أي التخفيض من عدد العمال لدى المؤسسات العمومية، كذلك العمل على رفع الدعم و إلغائه للمنتجات الأولية الضرورية.

[162] - نور الدين حامد، مرجع سابق، ص 09.

إضافة إلى هذا فإن المحافظة على سعر صرف الدينار و تحقيق ادخار في الميزانية بشكل يسمح بتمويل إعادة الهيكلة المالية للبنوك و المؤسسات العمومية[163] من شأنه أن يقلل من عجز الميزانية و الآثار الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي.

و لتحسين وضع الميزانية يمكن اللجوء للإجراءات التالية:

أ. تخفيض مصاريف الميزانية من جهة و الزيادة في إيراداتها من جهة ثانية.

ب. العمل على تقليص الأجور اعتماداً على إصلاحات جوهرية في الوظيف العمومي لتفادي ارتفاعها من جراء التهاب الأسعار.

ت. كما أن الزيادة في إيرادات الميزانية يمكن من خلال إقرار توسيع في مجال الرسوم على القيمة المضافة (TVA) و تقليص مجال الإعفاءات الضريبية مع إصلاح هيكل الضرائب الجمركية، و هذا ما تم في برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994- 1995) أين تم تخفيض الرسوم الجمركية من 60 % إلى أقل من 50 % و من 50 % إلى 45 %[164].

كما تم أيضا إجراء تعديلات على هيكلة تعريفة الاستيراد و تم تحقيق وفرات مالية هامة عن بند التحويلات الجارية نتيجة لإلغاء الدعم العامة على السلع الأساسية و المنتجات البترولية و خفض الإعانات للمنتجين في القطاع الفلاحي[165].

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إن التوجه و الانتقال من الاقتصاد التقليدي المخطط إلى اقتصاد السوق يستلزم على الدولة أن تقوم بمجموعة من الإصلاحات لتتمكن من تعجيل النظام القائم على التحول إلى مسار الانفتاح الاقتصادي، و الهدف من هذا التحول و الانتقال في مجال التجارة الخارجية إنما يتلخص في إلغاء الاحتكار التقليدي الذي تمارسه الدولة على التجارة الخارجية، لذلك اتخذت هذه الأخيرة عدة إجراءات و قوانين لتنظيم و تحرير هذا القطاع، و في نفس السياق قامت بإنشاء عديد المؤسسات كلفت بتسيير و ترقية هذا الأخير كل حسب نشاطه، و في هذا سنتناول مجموع هذه الإصلاحات في ما يأتي من خلال التطرق للعنصرين:

1. الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية.
2. المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية.

المطلب الأول: الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية:

[163] - يذكر هنا أن الدولة قامت باستعمال آليات تسمح للانتقال إلى اقتصاد السوق و الشروع في إصلاحات هيكلية للمؤسسات و إعفائها من تسديد الديون للخزينة.

[164] - صالح صالحي، مرجع سابق، ص10 (بتصرف).

[165] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص61.

مرت الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية بأربعة مراحل هي الأخرى، و تمثلت هذه المراحل فيما يلي:

1. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية.
2. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية.
3. مرحلة العودة إلى التقييد و المراقبة للتجارة الخارجية.
4. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية.

سنتناول في ما يلي هذه العناصر بحسب التسلسل الزمني الوارد أعلاه و أهم القوانين و التشريعات التي صدرت في هذا المجال.

1. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:

ظهرت البوادر الأولى لكسر الاحتكار الممارس من قبل الدولة على التجارة الخارجية في شكل اتخاذ إجراء رسمي من خلال إصدار قانون النقد و القرض أفريل 1990 – قانون 90/10 – و الذي يشمل الإصلاحات في مجال تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر (الاستيراد و التسيير المالي، القرض و الاستثمار)[166]، و في نفس السنة تم إصدار القانون90/16 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 1990، حيث في المادة الواحد و أربعون منه يقرر و لأول مرة و منذ إقامة و تطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي [167]، و ذلك من خلال تحديد بضائع تعتبر مستثناة من مجال التطبيق، بالإضافة إلى فرض شروط على إعادة بيع البضائع المعروضة للاستهلاك عند الضرورة، و مثال على هذه الاستثناءات هي استيراد السيارات و إعادة بيعها، في حين يعتبر استيرادها للاستهلاك حكرا على المجاهدين و ذوي الحقوق.

إضافة إلى القانون90/16 المكمل لقانون المالية فقد جاء أيضا إصدار المنشور 63 الصادر بتاريخ 20 أوت 1990 المتخذ من طرف الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية، و النظام90/04 لبنك الجزائر الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 1990 فيما يخص التجارة الخارجية (تجارة الجملة)، و قبول إدراج المؤسسا ت الوطنية أو الأجنبية للاستيراد و التصدير (وكلاء أو بائعي الجملة)[168]، و لكن بقيت بعض القيود كذلك المتمثلة في:

- استحالة الحصول على مساعدة البنوك لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير، و هذا ما يدفع باللجوء إلى السوق الحرة للدينار، و بالتالي انتشار التجارة غير الرسمية.
- وجود قائمة من المنتجات المسموح باستيرادها و القابلة لإعادة بيعها بالعملة الصعبة[169].

---

[166] - سمية كبير، مرجع سابق، ص44.

[167] - بلقاسم زايري، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص09.

[168] - المرجع السابق، ص45.

[169] - Benissad Hocine, op cit, P93.

و تماشيا مع نفس السياق من إجراءات التحرير للتجارة الخارجية فقد أصدر بنك الجزائر نصوص تشريعية و تنظيمية في 08 سبتمبر 1990 تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجار ة الخارجية المتعلقة بالسلع و الخدمات، و ذلك عن طريق وسيط معتمد، و هذه الإجراءات تتمثل في الآتي:

- النظام 90/02 و الذي يحتوي على شروط فتح و تسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، و يدخل تحت هذه الصفة:

- كل شخص معنوي خاضع للقانون الجزائري الخاص.
- كل مؤسسة أو شركة خاصة مسجلة بانتظام في السجل التجاري مهما كانت صفتها.
- كل شخص معنوي تجاري بما في ذلك المؤسسات العمومية الخاضعة لقانون التجارة.
- كل جمعية أسست وفقا لقانون87/13 الخاص بالجمعيات (مؤرخ في 21 جويلية 1987).
- كل شخص معنوي آخر يخضع للقانون الجزائري استنادا لمداخله من استغلال الأملاك و الخدمات.

- أما النظام 90/03 ينص على تحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية و إعادة تحويلها إلى الخارج.

- النظام 90/04 فيظهر أن للمتعاملين و تجار الجملة المخول لهم حسب قانون المالية التكميلي لسنة 1990 حرية استيراد السلع لأجل إعادة بيعها يكون حالما تعطى لهم الرخصة بذلك.

و من خلال هذه المراسيم و التنظيمات يظهر أن التسيير و الإشراف على الاستيراد أصبح من صلاحيات بنك الجزائر و البنوك التجارية، لهذا فقد ظهرت في هذه المرحلة من التحرير المقيد عدة مشاكل منها:

1. عدم إمكانية قيام المنافسة لتمويل عمليات التصدير و الاستيراد، بل اللجوء إلى السوق الحر للحصول على العملة الأجنبية.
2. انتقال رؤوس الأموال من العملة الأجنبية إلى الخارج.
3. ضرورة قيام المتعاملين غير المقيمين بالاستثمار الداخلي.

هكذا أدت مجموعة هذه العراقيل إلى التفكير و فتح حلقات النقاش لبحث الموضوع من جديد للتوصل إلى حلول تمكن من الانفتاح الفعلي على الاقتصاد العالمي.

2. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية:

أمام العراقيل و الصعوبات المطروحة سابقا أو في ظل التشريعات السابقة، و نظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام بقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجدري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية

بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991[170]، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية و يكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية الذي سارت فيه الجزائر منذ التسعينات، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد و التصدير.

و بهذا أصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة، و كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة تاجر بالجملة أن يقوم بعمليات التجارة الخارجية تحت شرط وحيد و هو تسجيله (المتعامل) في السجل التجاري بصفة بائع جملة، و ذلك مهما كانت نوعية البضائع المستوردة، إلا فيما يتعلق بالمواد ذات الاستهلاك الواسع[171] الخاضعة لشروط الإدارة التجارية[172]، أي أنها تخضع لدفتر الشروط من وزارة التجارة قبل القيام بعملية الاستيراد[173].

و تحفيزا للمواصلة في مسار الإصلاحات المتعلقة بالتحرير التام للتجارة الخارجية و الحث على المنافسة الحرة و الحصول على التمويلات الصعبة للقيام بالعمليات التجارية، قام البنك الجزائري بإصدار التعليمة رقم 91/03 في 21 أفريل 1991 التي تضبط شروط تمويل عمليات الاستيراد، و التي سوف تحد من حرية التدخل و ذلك بغرض البحث عن تمويلات خارجية و بتحديد سقف لا يقل عن مليوني دينار [174]، و قد نصت هذه التعليمة على ما يلي:

1. إلغاء ميزانيات العملة الصعبة (الأجنبية) للمؤسسات العمومية.
2. على المستوردين أن يحصلوا على تمويلات خارجية مدة استحقاقها تفوق 18 شهرا، و هذا بدفع مبلغ الواردات بالدينار المقابل لتلك التحويلات بالعملة الصعبة.
3. إلغاء الدفعات بالعملات الأجنبية في السوق الداخلية للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء (طبقا لما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 1990) و استبدالها بتنظيمات الدفع بالدينار(بدون أن يهتم بوجود ميكانيزم لحماية الأعوان الاقتصادية ضد خطر الصرف).
4. توطين عمليات الاستيراد إجباري، حتى فيما يخص الواردات بلا دفع[175]، في إحدى البنوك المعتمدة على أساس عقد أو فاتورة شكلية.
5. إجبار المستوردين لإيجاد تمويلات خارجية، و هذا بالاتفاق مع البنك أين يتم توطين عمليات الاستيراد[176].

ما يلاحظ في هذه المرحلة (1990- 1991) التي تعتبر أولى بوادر الانفتاح عدة عقبات في إطار الواردات، و هو بارز و واضح من خلال المواد القانونية التي تحدد شروط الحصول على العملة الصعبة و

[170] - الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 20 ماي 1991.
[171] - المواد ذات الاستهلاك الواسع تتمثل أساسا في المواد الغذائية و المنتجات الصيدلانية.
[172] - بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص09.
[173] - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص224.
[174] - المرجع السابق، ص09.
[175] - يقصد بالواردات بلا دفع تلك الواردات التي تم بدون تحويل مصرفي، أي أن أصحابها يقومون بتمويل عمليات استيرادهم عن طريق العملات الصعبة الخاصة.
[176] - سمية كبير، مرجع سابق، ص46.

قدرة الدفع للمتعامل، و كذا التنظيم رقم 91/12 الصادر بتاريخ 04 أوت 1991 المتضمن كذلك لشروط خضوع كل عملية استيراد للتوطين (العمليات المستوجبة لتحويل العملة الصعبة).

و بالتالي فإن هذه الشروط كانت كافية لنشر الفوضى في السوق الجزائرية نتيجة هذا التحرير غير المضبوط، بحيث أصبح اتجاه المستثمرين في عمليات الاستيراد هو الحصول على الربح السريع بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى أو للأهداف من ذلك، بحسب الغايات التي تحددها السلطة.

و أمام هذا الوضع جعل السلطات تفكر من جديد لضبط هذا القطاع عن طريق التفكير في إدخال بعض التعديلات على عمليات الاستيراد في إطار سياسة تجارية أساسها الوسائل المتاحة لديها، و بهذا تظهر مرحلة أخرى في مسار السياسة التجارية الجزائرية نتناولها في العنصر الموالي.

3. مرحلـة العودة إلى التقييـد و المراقبـة:

جاءت هذه المرحلة نتيجة للأحداث التي عرفتها المرحلة السابقة، ذلك أنه رغم ما تم إدخاله من تعديلات و إصلاحات في سبيل التحرير التام لقطاع التجارة الخارجية إلا أنه لم يحقق الأهداف المرسومة له، فمع سيادة الفوضى في المعاملات و سعي المتعاملين للربح السريع لم يتمكن من تحسين الجهاز الإنتاجي، إضافة إلى أن السوق أصبحت مسيرة فقط عن طريق المواد المستوردة فقط، مما دفع بالسلطات إلى التوجه نحو سياسة التقشف لتحديد الواردات بالنظر إلى المواد الموجودة بواسطة وضع معايير لاقتحام نشاط الاستيراد، و دعوة المتعاملين العموميين و الخواص إلى تقليص نفقاتهم من العملة الصعبة قدر الإمكان[177].

و نظرا لعديد المشاكل التي تواصلت في بروزها في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات و سيادة أنواع البيروقراطية، و استمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمة رقم 625 لرئيس الحكومة، و التي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها، و قد تضمنت هذه التعليمة فيما يخص التجارة الخارجية ما يلي[178]:

أ - تبقى الأولوية في الواردات للاحتياجات الأساسية للشعب، لذلك تلبى الاحتياجات بتقشف ما دام لم يتم التأكد من توفر الموارد المالية الكافية للدولة.

ب - شروط التمويل أو توفر خزينة موجبة للمتعاملين ليست المعايير الوحيدة للحصول على العملات الأجنبية بعكس ما جاء في التعليمة رقم 03 الصادرة بتاريخ 21 أفريل 1991 لبنك الجزائر، لأنها ستعطي امتيازات للتجارة على حساب المنتجين.

ت - لا يمكن للبنوك و المؤسسات بحجة تلبيتها لقوانين السوق، امتلاك سلطة الحصول على قروض خارجية[179] و الغرض هو حث الدولة على إيجاد طرق لتسديد الدين.

---

[177]- سليمة عبيدة بوتشيشة، الإصلاحات الحديثة على التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2001، ص50.

[178]- سمية كبير، المرجع السابق، ص47.

[179]- يذكر هنا وجود استثناء واحد و هو أنه لا يوجد حد لقرض خارجي إذا كان موجه لتمويل الإنتاج الموجه للتصدير.

و للحصول على وسائل الدفع الخارجية هناك مراقبة مباشرة على الواردات طبقا لما جاء في التعليمة 52 – 58 لبنك الجزائر، و في التعليمة الصادرة عن وزارة الاقتصاد في 27 أكتوبر 1992[180].

و كخطوة لتجسيد كل هذه الإجراءات تم إنشاء لجنة AD-HOC سنة 1992 لمراقبة الواردات، و هذا بعد وضع قائمة طويلة للمنتجات الممنوع استيرادها، بالإضافة إلى هذا فإنه أُوكل إلى هذه اللجنة توزيع الاعتمادات المالية من العملة الصعبة على مستوى المستوردين العموميين و الخواص بعد دراسة طلباتهم و الاستجابة لهم بحسب الأولوية[181].

يذكر كذلك من أن الهدف من وراء الإجراء هو تقليص استعمال العملة الصعبة خصوصا مع ندرة هذه الأخيرة، و ارتفاع حجم الواردات من المواد الكمالية التي أضرت بالاقتصاد من حيث عملها في إفقار البلد من العملة الصعبة بدون مقابل.

لكن رغم إنشاء هذه اللجنة لمعالجة المشاكل السابقة الذكر، إلا أنه قد أسيء استعمالها، حيث كانت تخص القطاع العام بالغلافات المالية عنه في القطاع الخاص، و هذا ما أدى إلى توجيه عديد الانتقادات لعملها من قبل طرف الجهات المتضررة.

4. مرحلة التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية:

بدأت هذه المرحلة سنة 1994 و هي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيئ فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما " اتفاقية Stand by "، والتي كانت في أفريل 1994 و تم خلالها إعادة جدولة الديون، و كان تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و هذا ما يشكل دافعا للمضي قدماً إلى إزالة العقبات و تسريع عملية الانفتاح التجاري من خلال ما يلي:

1. قامت بحل لجنة AD-HOC، و بالتالي لم تعد هناك أية قيود على عمليات الاستيراد، و أصبح بنك الجزائر هو المكلف بالتمويل بالعملة الصعبة مما شجع المتعاملين الخواص للبدء بنشاطهم في هذا الميدان، و جاء هذا في التعليمة 20 الصادرة في 12 أفريل 1994 لبنك الجزائر المتضمنة لحرية الحصول على العملة الصعبة من أجل الاستيراد للسلع لكل الأعوان الاقتصادية المقيدين في السجل التجاري، و على البنوك التجارية أن تتحقق من الغلاف المالي للمستوردين أو من الضمانات الكافية لمواجهة أسعار السلع المستوردة أو خدمات الدين الملزم بدفعها.
2. كذلك فإن تسوية سعر الصرف يعتبر من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي، حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية و إلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الاستيراد تكون في متناول

[180] -Benissad Hocine, op cit, p185-186.

[181]- تعليمة رئيس الحكومة رقم 625 المتعلقة بإحصاء اللجنة المؤقتة.

المتعاملين الاقتصاديين الخواص، و بالتالي فإنه من أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تحرير التجارة الخارجية و تطويرها ما يلي:

- الإجراءات الخاصة بنظام الصرف و ذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل و سبتمبر 1994 بنسبة 50%، و إنشاء مكاتب للصرف و وضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية، و إنشاء نظام جديد للحصص بين بنك الجزائر و البنوك التجارية.
- الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية و المدفوعات الخارجية، و منها إلغاء كل أشكال منع التصدير للمواد باستثناء تلك المواد التي لها قيمة تاريخية و أثرية، و إلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد التي حددتها الجزائر في أفريل 1994 مع تحرير واردات العتاد المهني و الصناعي و غير الجديد، و عند تحديد قيمة مالية للقرض الموجه لاستيراد سلع التجهيز مع ترخيص الدفع لنفقات التداوي بالخارج، التعليم، سفر الأعمال، تحويل الأجور، نفقات الإشهار، مع تفويض من قبل بنك الجزائر و تحديد سقف الدفع.
- أما في ميدان التخفيض الجمركي[182] فقد تم تخفيض المعدل الأعظمي لحقوق الجمركة من 120 % ثم 60 % إلى 50 % سنة 1996، و من 50 % إلى 45 % في سنة 1997، و 40 % في سنة 1998 ثم 30 % مع الإصلاحات الجمركية، و هذا كان وفق الرزنامة الجمركية التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 1992 في الوقت الذي تم فيه تبني ما يسمى:

La nomenclature de Système harmonisé de désignation et de codification des marchandises

حيث تحتوي إضافة إلى التصنيف بستة أرقام رقم سابع يستعمل في إطار العلاقات المغاربية (اتحاد المغرب العربي) و رقم ثامن يوجه للاحتياجات الوطنية، فهذه الرزنامة أدت إلى تخفيض معتبر للتعريفات الجمركية (Dispersion Tarifaires)، و يمكن ملاحظة تطور معدل متوسط الحقوق الجمركية في الجزائر مقارنة ببعض الدول من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(17): تطور المعدلات المتوسطة للحقوق الجمركية خلال الفترة (1980- 1999)

البلد	1982 -80	1985 -83	1990 -88	1996 -93	1999 -97
الجزائر	**44.4**	**21.7**	**23.8**	**24.8**	**24.2**
قبرص	-	17.1	10.4	-	8.4
مصر	47.4	-	33.5	28.1	20.5
تونس	26.4	27.2	27.4	30.0	29.9
المغرب	54.0	27.0	24.0	25.7	22.1

[182]- بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص12.

سوريا	14.8	14.8	11.0	21.0	-
الأردن	13.8	14.2	12.2	16.0	-
تركيا	-	24.7	22.7	26.7	8.2
مجموع الدول المتوسطية	23.8	18.0	16.6	18.2	15.9

المصدر: بلقاسم زايري، المرجع السابق، ص21.

أما إذا قمنا بتوزيع هذه المعدلات بحسب القطاعات الاقتصادية فسنجدها كما يلي:

جدول رقم(18): المعدل المتوسط للحقوق الجمركية حسب القطاعات الاقتصادية

(معدل الحقوق الجمركية غير الحسابية و كنسبة مئوية)

البلد	السنة	كل السلع	القطاع الزراعي	قطاع الصناعات المصنعة
الجزائر	1998	**24.2**	**21.8**	**24.9**
مصر	1998	20.5	22.7	20.2
المغرب	1997	22.1	28.9	21.3
تونس	1998	29.9	31.0	29.6
تركيا	1998	12.7	47.9	5.4
مجموع الدول المتوسطية (*)	1999 -97	15.9	25.6	15.0
المغرب – المشرق	1999 -97	20.4	26.1	24.0
الدول النامية	1999 -93	13.1	17.0	12.4
دول أوروبا في مرحلة انتقالية	1999 -96	9.6	15.7	7.8
أمريكا اللاتينية	1999 -96	10.1	13.8	9.5

(*): بدون مصر ولبنان.

المصدر: نفس المرجع السابق.

و منه فإن الملاحظ أن المعدلات المتوسطة للحقوق الجمركية بحسب القطاعات الاقتصادية متقاربة فيما بين الدول، كذلك فإنه يراعى في تعيينها نوع القطاع الاقتصادي، أين يمكن أن توجد السلع ذات الفائدة الاقتصادية و الاجتماعية، أي على أساس درجة انفتاح تجارة هذه السلع، و في هذا فإن التشريع الجزائري يتضمن الحقوق التالية المتمثلة في التعريفة الجمركية القيمية التي تركز على المعدلات التالية : 03 %،07 %، 15 %،25 %،40 %، 60 %، و بالنظر إلى قانون المالية لسنة 1996 فإن المعدل الأقصى 60 % الذي خفض إلى 50 %، و كما تم التطرق له سابقا فإن معدلات الحقوق الجمركية على مستوى التعريفة الجزائرية يتم تحديدها عل أساس درجة انفتاح تجارة السلع و فائدتها الاقتصادية و الاجتماعية، و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(19): توزيع الوضعيات الجزئية التعريفية حسب المعدل و مجموعات السلع

معدل التعريفة الجمركية (%)	0	3	7	15	25	40	50	العدد	المعدل
مواد غذائية	-	48	54	80	71	32	413	702	36.22
سلع وسيطية و مدخلات	40	45	756	613	336	222	126	2578	15.33
سلع التجهيز	28	99	356	387	221	101	55	1247	16.77
سلع الاستهلاك	26	26	81	15	139	390	867	1684	38.35
المجموع	98	658	1247	1235	767	745	1461	6211	24.35

المصدر: نفس المرجع السابق، ص22.

نلاحظ في هذا الجدول أن السلع التي تتعرض لتعريفات مرتفعة أو إلى درجة الحماية الكبيرة هي سلع الاستهلاك و السلع الغذائية على الترتيب، كما يلاحظ أن مجموع التعريفات الجمركية 1461 التي تفرض بمعدل 50 فإن 1280 تخص سلع الاستهلاك سواء كانت غذائية أو نهائية (413+867) عتاد الإنتاج الصناعي أو الزراعي.

لكن رغم هذه و استناداً إلى المؤشر الممكن بنائه انطلاقاً من متوسط مستوى التعريفات على أساس نظم التجارة من نظم متحررة للغاية(مؤشر يعادل 01) إلى نظم تقييدية للغاية (مؤشر يعادل 05) فإن الجزائر تقع في تصنيفها تحت الرقم 04 مما يدل على أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتحرير التجارة إلا أن متوسط التعريفات مازال مرتفعاً، و هذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

جدول رقم(20): موجز التعريفات الجمركية لبلدان المغرب العربي

البلد	التعريفات الجمركية					مؤشر الحماية ***
	الدنيا	القصوى	متوسط بسيط (1998)	متوسط السعر الفعلي *	الانحراف المعياري **	
الجزائر	00.0	45.0	24.0	13.0	16.7 (1998)	04
تونس	00.0	35.0	25.6	15.6	13.1 (1997)	05
المغرب	00.0	43.0	27.7	8.4	12.8 (1998)	05

* محسوبة كنسبة من الضرائب على التجارة الدولية على إجمالي الواردات، تشير البيانات إلى الفترة 1998.
** تشير البيانات إلى المتوسط عن الفترة (1990- 1993).
*** المؤشر يتراوح بين 01 لأكثر النظم تحرراً، 05 لأكثر النظم تقييداً.
المصدر: البنك الدولي، مؤشر التنافسية، مستمدة من قاعدة بيانات Trading، و صندوق النقد الدولي.

و أمام كل هذه الإصلاحات التي باشرت الجزائر في تطبيقها بدأت تظهر آثار الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي خلال السنوات الموالية لهذه الإصلاحات كما يلي:

- **سنة[183] 1997:**

1. انخفاض نسبة خدمة الدين إلى الصادرات فأصبحت 30 % عوض 70 % تقريبا خلال الفترة (86-1993).
2. وصول الاحتياطي من العملة الصعبة إل حوالي 08 مليار دولار أي أربعة أضعاف ما كان عليه خلال الفترة (86- 1993).
3. تخفيض فائض الميزانية العمومية بعدما كان هناك عجز خلال السنوات السابقة.
4. تراجع معدل التضخم إلى 06 % بعدما وصل إلى 39 % سنة 1994.
5. بلوغ الناتج المحلي الإجمالي معدل 2.4 % بعدما كان سالبا في السنوات السابقة.

لكن رغم هذه الآثار الايجابية كانت سنة 1998 سنة تغير في كل المؤشرات الاقتصادية، و ذلك بسبب تدهور أسعار البترول في تلك السنة، و كان من نتيجة ذلك:

1. ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى الصادرات أين بلغت 44 %.
2. انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة إلى 6.8 مليار دولار.
3. عجز الميزانية قدر بـ 3.9 % بعد تحقيق فائض في السنتين السابقتين[184].

- **سنة 1999:** كانت سنة 1999 مشابهة لسنة 1997 في الأوضاع المتميزة بالتحسن في المؤشرات الاقتصادية، و ذلك نظرا لاستمرار الانخفاض في أسعار البترول التي وصلت إلى 12 دولار للبرميل خلال السداسي الأول، و في السداسي الثاني شهدت تحسنا بلغ فيه سعر البرميل 23 دولار و 17 دولار كمتوسط سنوي، و منه ارتفعت بالمقابل إيرادات الصادرات بـ 50 % في هذا السداسي مقارنة بالسداسي الأول.
- **سنة 2000:** أما بالنسبة لهذه السنة فقد واصلت أسعار البترول بالارتفاع، حيث بلغت إيرادات صادرات المحروقات خلال السداسي الأول فقط 10.07 مليار دولار، و هو مبلغ أعلى بالمقابل مع سنة 1998 البالغ فيها قيمة 9.8 مليار دولار، لهذا فإننا نسجل على مستوى المؤشرات ما يلي:

1. انخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات تحت سقف 30 % لأول مرة.

[183] - نور الدين حامد، مرجع سابق، ص ص12 – 13.
[184] - تم تغطية ه ذا العجز بتمويل نقدي، مما أدى بتوسع الكتلة النقدية أين تسببت في حدوث تضخم، و الذي عرف انخفاض محسوس خلال سنتي 96-1997.

2. تجاوز الاحتياطي من العملة الصعبة قيمة 10 مليار دولار أي تجاوز إجمالي إيرادات الجزائر لسنة 1998.
3. تحقيق فائض معتبر في الميزانية، مع بلوغ معدل التضخم نسبة 01 %.
4. بالإضافة إلى هذا فقد بلغت المديونية أدنى مستوياتها منذ 10 سنوات، و يمكن ملاحظة هذه المؤشرات في الجدول التالي:

جدول رقم(21): تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال فترة التسعينات (1990-2000)

الوحدة: مليون دج.

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الديون	28379	27875	26678	25724	29486	31573	33651	31222	30473	28310	5260
نسبة الزيادة في الديون (%)	- 0.6	- 1.7	- 4.3	- 3.5	16.6	07	6.6	- 7.2	- 2.3	- 7.1	- 10.7
خدمة الديون	6729	7222	7004	1750	3180	2474	2025	2354	3202	5116	4500
نسبة ارتفاع خدمة الديون	- 10.6	7.3	- 03	2.1	- 56.2	- 20.1	- 16.1	- 16.2	36	59.7	- 12
نسبة إجمالي الديون/الناتج المحلي	47.9	65.3	62.8	52.1	69.9	76.1	73.5	66.4	64.82	58.9	47.23 1
نسبة إجمالي الديون /الصادرات	211	216	220	234	307	285	243	212	80	-	20
نسبة خدمة الديون/الصادرات	66.4	73.9	76.5	82.2	47.1	38.8	30.9	30.3	47.5	39.05	19.8

* سنتي 99- 2000: بيانات بنك الجزائر (فيفري 2001).

المصدر: نور الدين حامد، مرجع سابق، ص16.

و في ما يلي شكل بياني يعكس النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه:

شكل بياني رقم (09): يوضح تطور نسب المديونية الخارجية و خدماتها للجزائر خلال فترة التسعينات (1990-2000)

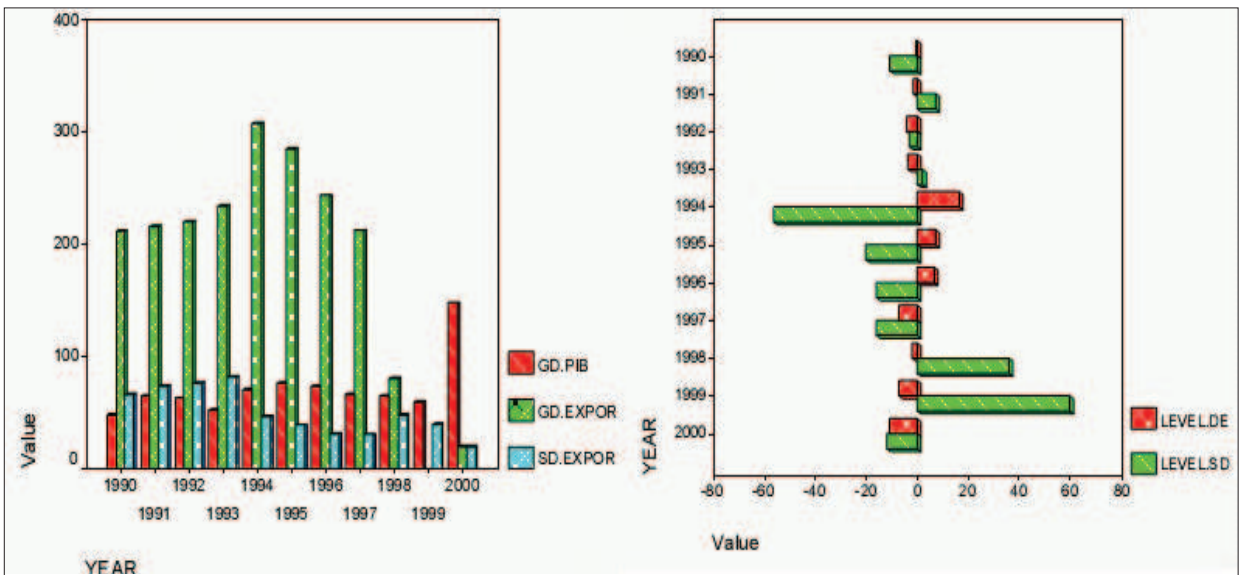

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

ما يميز هذه المرحلة هي المحاولات الجادة من قبل السلطات لتغيير الوضع، و الاتجاه نحو اقتصاد السوق و الانفتاح على العالم الخارجي، و الذي تبرز نتائجه في شكل تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى محاولة لإضفاء قطاع التجارة الخارجية طابع المرونة اللازمة للزيادة من الديناميكية في إتمام المعاملات و التسريع من عملية التحرير لهذا القطاع، باعتباره قطاع هام و مصدر للعملة الأجنبية الصعبة.

و هنا يمكن القول بأنه بالرغم مما أقدمت عليه الجزائر من خطوات نحو الإصلاح، و الالتزام بما جاء في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي ضمن برامج التعديل الهيكلي، فإن الخروج من الأزمة الاقتصادية أو من الوضع الاقتصادي المتدهور يتطلب بالإضافة إلى تلك الإصلاحات هيكلة نوعية مختلفة لتبادلاتها، و ذلك عن طريق إسهام الصادرات خارج قطاع المحروقات في إيجاد التوازنات المالية الخارجية للجزائر و كذا الداخلية، عن طريق توفير الاحتياجات الداخلية، ذلك لأن الاعتماد الكبير على موارد المحروقات إنما يخضع و يتأثر بما يجري في الأسواق العالمية من تذبذب للأسعار و الصدمات المصاحبة لذلك، و بالتالي فإن سرعة التوجه إلى اقتصاد السوق و تحرير قطاع التجارة الخارجية له من الآثار السلبية على تنافسية القطاع الإنتاجي المحلي، خاصة مع الوضع القائم من ضعف للهياكل الإنتاجية المحلية، و ما يزيد من هذه الآثار كذلك الميل إلى استيراد السلع النهائية – غير التجهيزية – و التي يمكن اعتبارها من الممارسات غير الاقتصادية، و هذا ما يستدعي بالدولة من أن تتدخل في إطار تنظيم و تحديد الأولويات للتجارة الخارجية، دون أن تعرقل المساعي الرامية إلى السير نحو اقتصاد السوق و الانفتاح الخارجي[185].

و كخطوة لتجسيد هذا في أرض الواقع، و أمام هذه الظروف التي تستدعي الاهتمام و التوجه إلى تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وضعت الحكومة إستراتيجية جديدة و هذا بوضع هيئتين لتأطير المؤسسات المصدرة و هما[186]:

1. صندوق التأمين و ضمان الصادرات (CAGEX): و يعني بتغطية الحقوق المتعلقة بعمليات التصدير ضد المخاطر التجارية و السياسية و عدم التحويل و الكوارث، و هذا بحسب القانون التنفيذي رقم 96/205 الصادر بتاريخ 05 جوان 1996.

[185] - عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية (حالة الجزائر 89- 1999)، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص242 (بتصرف).

[186] - سمية كبير، مرجع سابق، ص48.

2. الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX): المنشأة حسب القانون التنفيذي رقم 96/327 الصادر بتاريخ أكتوبر 1996 لتمويل مساهمة المؤسسات في المعارض الدولية، البحث عن أسواق خارجية، و الدراسات المرتبطة بتحسين المنتجات و الخدمات المصدرة.

يضاف كذلك إلى مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات في هذا المجال ما جاء في قانون المالية لسنة 1996 من إنشاء للقرض التأجيري الدولي للمواد المتنقلة ذات الاستعمال المهني بحيث تخضع هذه العملية للإعفاء الجمركي من الحقوق و الرسوم الجمركية عند القبول المؤقت لهذه المواد، فيتخلص المستأجر بذلك من إجراءات التجارة الخارجية و الصرف للعملة.

و في النهاية و في حالة اختيار شراء التجهيزات عن طريق قرض يلجأ المشتري للتخليص الجمركي لاستهلاك هذه التجهيزات.

المطلب الثاني: المؤسسات الوطنية المكلفة بتسيير و ترقية التجارة الخارجية

تماشيا مع تحرير قطاع التجارة الخارجية و في ظل التحسينا ت في الحساب الجاري و سعيا إلى التخفيف من عبء المديونية في مطلع التسعينات، قامت الجزائر بتنظيم و تأطير عمليات التجارة الخارجية عن طريق إنشاء مؤسسات تقوم بتسيير و ترقية التجارة الخارجية، و كذلك تعمل على ترقية التجارة خارج قطاع المحروقات، لهذا فقد عمدت الدولة إلى خلق عدة مؤسسات اقتصادية لتنمية الصادرات، و هي كالتالي:

- وزارة التجارة و المهام القائمة بها في إطار ترقية المبادلات التجارية الخارجية.
- الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-205 المؤرخ بتاريخ 05 جوان 1996.
- الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/93 المؤرخ بتاريخ 03 مارس 1996.
- الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/327 المؤرخ بتاريخ 01 أكتوبر 1996.
- الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير(SAFAX).
- إضافة إلى المتعاملين الذين يعتبرون وسطاء و يخص ذلك كل من البنوك و شركات التأمين و الجمارك، و سنطلع فيما يلي على الدور الذي يقوم به كل جهاز و مؤسسة في مجال التجارة الخارجية.

1 - وزارة التجارة و مهامـــها في ترقية المبادلات التجارية:

تعتبر وزارة التجارة أحد الدوائر الحكومية المكلفة بالإشراف على تسيير و متابعة قطاع التجارة الخارجية، ومع التوجه نحو تحرير هذا القطاع عرفت هذه الوزارة عدة تغييرات في مهامها، أساسها المرسوم التنفيذي رقم 94/207 الصادر بتاريخ 16 جويلية 1994، و حسب ما ورد في المادة الثامنة منه فإن وزارة التجارة تأخذ في مهامها ما يلي:

- المساهمة في تحضير و مفاوضة الاتفاقيات التجارية، و السهر على التنفيذ و بالمساهمة مع المؤسسات المعنية، إعطاء الأولوية للصادرات، و بعث الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات إلى الخارج.
- المساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية و القانونية المتعلقة بالتبادلات التجارية الخارجية.
- وضع نظام معلومات للعلاقات و المبادلات الخارجية و التنشيط بالترابط مع الهياكل المعنية، الخدمات الموضوعية قرب الممثليات الدبلوماسية للجزائر و المكلفة بالشؤون التجارية الخارجية.

و منه من خلال هذه المهام فإن الوزارة تلعب الدور الفاعل في تسيير، ترقية و متابعة المبادلات التجارية الخارجية، و لضمان نجاح هذه المهام فهي تمتلك هيئتين الأولى خاصة بالإدارة العامة للتجارة الخارجية و الثانية تنضم تحت وصاية الوزارة هي ديوان ترقية التجارة الخارجية.

فالإدارة العامة للتجارة الخارجية هي هيئة الإدارة المركزية للوزارة، يحدد تنظيمها في المرسوم التنفيذي رقم 94/208 الصادر في 16 جويلية 1994، حيث جاء في المادة الثانية أن الإدارة العامة تتكون من[187]:

- مديرية العلاقات التجارية المتكونة من مديريتين هما على التوالي مديرية تحتية مكلفة بالعلاقات مع الدول الأوروبية و الأمريكية، مع الدول الغربية و الإفريقية، و المديرية المكلفة بالعلاقات التجارية مع دول آسيا و أمريكا اللاتينية.
- مديرية تنظيم و ترقية المبادلات التجارية، المتكونة من مديرية تحتية لتدعيم الصادرات و المديرية التحتية للتنظيم و التأطير.
- مديرية العلاقات التجارية متعددة الأطراف التي تتكون من المديرية التحتية المكلفة بالعلاقات مع دول اتحاد المغرب العربي، و بالعلاقات مع المؤسسات الدولية و الجهوية.

و منه ينظر إلى أن هذا التقسيم للمديريات بحسب المناطق التجارية يدخل ضمن مخطط تهدف فيه الدولة لتأطير العلاقات التجارية مع البلدان و المجمعات الاقتصادية الجهوية، و حاليا فإنه على مستوى وزارة التجارة الخارجية يتواجد الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) يسهر على تسيير المبادلات التجارية الخارجية .

2- الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):

هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري و شخصية معنوية مستقلة ماليا، أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم **96/327** الصادر في **01** أكتوبر**1996** وضع تحت وصاية وزارة التجارة، وتحدد المادة الرابعة المهام الأساسية لهذا الديوان كما يلي:

إعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها.

[187] - سمية كبير، مرجع سابق، ص ص 05-51.

تكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات، لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية.

وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات.

إنجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارية الخارجية[188].

تطوير الإستراتيجية الخاصة بترقية التجارة الخارجية في إطار السياسة الوطنية، مع إحياء البرامج الخاصة بالتبادلات التجارية[189].

يذكر أن هذه المهام سابقا من اختصاص هيئتين حلتا فيما بعد هما:

- المركز الوطني للمعلومة و الوثائق الاقتصادية.
- مركز مراقبة الأسواق الخارجية و المعاملات التجارية.

و حسب القرار الوزاري للتنظيم الداخلي للديوان من وزارة التجارة المؤرخ في 12 سبتمبر 1997، و حسب المادة الثانية يشمل الديوان على ستة أقسام و عشرون مصلحة، و الأقسام الستة تتوزع كما ما يلي[190]:

- قسم متابعة الصادرات و ترقيتها. – قسم الدراسات.
- قسم الإنتاج الوطني و الواردات. – قسم العلاقات الدولية و التطور.
- قسم الوثائق و الترجمة و الإعلام الآلي. – قسم الإدارة العامة.

3- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة(CACI):

أنشئت حسب المرسوم التنفيذي رقم **96/93** الصادر بتاريخ **1996/03/03**، المتضمن لإنشاء غرف التجارة و الصناعة[191]، و هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة.

تقوم الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة بمهمة التمثيل و الاستشارة، الإدارة و التوسيع الاقتصادي على مستوى دوائرها الإقليمية[192]، وتتمثل مهامها حسب المادة الخامسة في :

المساهمة في تنظيم كل اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية في الجزائر في الخارج مثل المعارض والندوات والمهام التجارية التي تسعى لترقية وتطوير النشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج .

توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات تعاون مع المنظمات الأجنبية المماثلة .

تحقيق كل عملية و دراسة التي يمكن لها المساهمة في ترقية المنتوجات و الخدمات الوطنية.

إعطاء الرأي حول الاتفاقات التجارية التي تتم بين الجزائر و الأطراف الأجنبية.

---

[188] - Benhamou . A, les institutions algériennes chargé de la gestion et de la promotion du commerce extérieure, revue l'économie, N° 52, Mai 1998, P 24,25.

[189] - إيزام خالد، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر(الإجراءات-الوسائل-الأهداف) خلال العشرية الأخيرة 90- 2000، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، أكتوبر 2002، ص40.

[190] - الجريدة الرسمية، رقم 80، ص41.

[191] - الجريدة الرسمية، العدد 16، سنة 1996، ص10.

[192] - لمزيد من التفصيل ارجع إلى : سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص ص69- 70.

وأخيرا يمكن للغرفة التدخل بطلب من المتعاملين في حل النزاعات التجارية الوطنية والدولية (المادة **06**) ويوجد بالغرفة ثلاث أعضاء أساسيين:الجمعية العامة، المجلس، واللجان التقنية [193].

4- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):

أنشئت هذه الشركة في 05 جوان 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/205، و وضعت كإستراتيجية جديدة من الحكومة للتقليل من الارتبا ط شبه الكلي بمبيعات البترول و الغاز في الأسواق العالمية[194]، و تم اعتمادها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم **96/235** الصادر في **1996/07/02** طبقا للمادة الرابعة من الأمر رقم **96/06** الصادر في **1996/01/10** المتعلق بتأمين القرض عند التصدير و المحدد للشروط التي يمكن للمصدرين فيها من أن يستفيدوا من هذا النوع من الخدمات، و هي شركة أسهم ذات رأسمال يقدر بـ 250 مليون دج موزعة بصفة متساوية بين 05 بنوك و 05 شركات تأمين، المتمثلة في ما يلي:

أ. البنوك المساهمة في شركة التأمين و ضمان الصادرات: و تمثل في البنوك التالية:

- البنك الجزائري للتنمية الريفية BADR.
- بنك التنمية المحلية BDL، بنك الجزائر الخارجي BEA.
- البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA.

ب. شركات التأمين: و المتمثلة في كل مما يلي:

- الشركة الوطنية للتأمين و إعادة التأمين CAAR، الصندوق الوطني للتعاونية الفلاحية CNCA.
- الصندوق المركزي لإعادة التأمين CCR، الشركة الجزائرية للتأمين SAA.
- الشركة الجزائرية لتأمين النقل CATT.

أما عن الأهداف و الوظائف التي تضطلع لها هذه الشركة فتتمثل فيما يلي:

أ. **الأهـــداف:** وتهدف إلى:

- ✓ تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير و ضمان الدفع في حالة التمويل .
- ✓ تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير (المخاطر التجارية ، السياسية ، عدم التحويل).
- ✓ تأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي.
- ✓ تعويض وتغطية الديون [195].

ب. **وظائـف الشركـة:** و عن الوظائف التي تقوم بها الشركة فتتمثل في وظيفتين رئيسيتين[196]:

- وظيفة لصالحها الخاص حيث تستعمل أموالها الخاصة.
- وظيفة لصالح الدولة و تجنب رقابتها، حيث تستعمل أموال الدولة.

---

[193] - Ibid, P 28 .

[194] - سمية كبير، مرجع سابق، ص53.

[195] - CAGEX, le guide de l'exportation, 1997, P 51-52 .

[196] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص 71.

يشار إلى أن الشركة تتكون من ثلاثة ممثلين من وزارة المالية، ممثل من كل من الوزارات التالية: الشؤون الخارجية، التجارة الخارجية، الزراعة، الصناعة، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ممثل من بنك الجزائر و الرئيس المدير العام للشركة.

5- الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير(SAFAX):

تم في بادئ الأمر لغرض التعريف بالمنتوج الجزائري إنشاء الديوان الوطني للأسواق و التصدير **(ONAFEX)** طبقا للأمر 71/61 المؤرخ بتاريخ 05 أوت 1971 الذي يقوم بتنظيم و تنشيط الأسواق و المعارض و التظاهرات الأخرى ذو الطابع الاقتصادي و التجاري التي كانت تتم في الجزائر أو خارجها.

و تم إنشاء الديوان الوطني للأسواق و التصدير بعد الحل المتلاحق لكل من الديوان الجزائري للتنشيط التجاري سنة 1974 و المعهد الوطني للتجارة الخارجية سنة 1978، و قد وضع تحت الوصاية لوزارة التجارة في 06 نوفمبر 1989، كما يذكر في هذا الصدد أن الديوان هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي بالأسهم تمتلكها مؤسسات تسمى صناديق مساهمة.

و منه و بعد اجتماع و مداولات الجمعية العامة للمساهمين في الديوان تقرر اسم الديوان في 24 ديسمبر 1990 ليصبح الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير.

تعتبر الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي، تتمتع بشخصية معنوية و الاستقلال المالي، و هي شركة بالأسهم برأسمال يقدر بـ 630 مليون دج و توظف 500 عامل، و هي تأتي لتحقيق هدف تنمية النشاطات التجارية و تقويم كل الحالات بجميع الوسائل المتاحة، و التي نجد منها ما يتعلق بالميادين التالية:

- تنظيم المعارض و المعارض الخاصة.
- استغلال و تطوير الهياكل.
- استيراد و تصدير.

أما عن المهام و الصلاحيات التي تكون على عاتق هذه الشركة نجد[197]:

- ترقية الصادرات الجارية نحو الخارج بكل الطرق الممكنة مثل: دراسات السوق، تقديم المعلومات العامة، الوثائق الإشهارية ..... إلخ.
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين للمساهمة في تحديد المنتجات المعدة لتصدير من حيث النوعية و الكمية و لتخطيط عمليات التصدير، و كذا تزويدهم بمختلف المعلومات و الاستشارات لحل مشاكلهم.
- ضمان التنسيق بين المتعاملين المكملين لعملية التصدير (البنوك، شركات التأمين، شركات النقل، أعوان العبور، مصالح الجمارك و غيرهم).

[197] - الجريدة الرسمية، العدد10، سنة 1987، ص241.

المبحث الثالث: التجـــارة الخارجيـــة الجزائريـــة فـي ظـل التحـولات العالميـــة (منظمة التجارة العالميـة و الشراكة الأورو- متوسطيـة):

من خلال هذا المبحث سنتعرف على التحديات التي تواجه الجزائر على الصعيد العالمي و المتمثلة في تحدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و خيار المشاركة و الانضمام في الاتحاد من أجل المتوسطي المتمثلة في الشراكة أورو- متوسطية.

المطلب الأول: الجزائـر و المنظمـة العالميـة للتجـارة:

مع تزايد الحركة العالمية للعلاقات التجارية الدولية، و تجمع البلدان في تكتلات كبرى لمواجهة التحديات الناتجة عن هذه الحركة، و كمحاولة لتنظيم المعاملات التجارية بين الدول، و كنوع من محاولة الدول الكبرى لفرض سيطرتها على باقي الدول الأخرى، ظهرت منظمة التجارة العالمية كنتيجة للتطورات الحاصلة في أعمال الجولات المنضمة في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة GAAT، و التي كان آخرها جولة الأرغواي، و نظراً لسعي الجزائر نحو الاندماج في الحركة العالمية و كضرورة للانفتاح على العالمي الخارجي جاءت نية هذه الأخيرة في الانضمام و التعاقد، و هذا أمام التحديات التي تفرضها شروط الانضمام و العراقيل من قبل الدول المتعاقدة في المنظمة.

و من خلال هذا العنصر سنحاول توضيح النقاط التالية:

- دوافع انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة.
- الإجراءات المتخذة للانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة.
- انعكاسات انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة (الانعكاسات الايجابية و السلبية المرتقبة).

أ. دوافـع انضمـام الجزائـر للمنظمـة العالميـة للتجـارة:

وعياً بالمكاسب التي يمكن تحقيقها من جراء الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و قناعة بما يمكن أن يتمخض من إتاحة لفرص أفضل لإنعاش الاقتصاد و تطويره، رأت الجزائر في ضرورة الانضمام و طلب العضوية في المنظمة كخيار استراتيجي يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت في أواخر الثمانينات، بما يؤدي إلى المشاركة في اقتصاد السوق بفعالية، و من تطوير و عصرنة الجهاز الإنتاجي للبلد، لذلك فإن الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة تتمثل فيما يلي:

1. **إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق رفع مستوى المبادلات التجارية الخارجية** : إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيعمل على رفع حجم و قيمة المبادلات التجارية، و هذا انطلاقاً من تحديد حد أدنى و أقصى للتعريفات الجمركية لها، بالإضافة إلى العمل على الامتناع من استعمال القيود الكمية التي ينتج عنها زيادة في الواردات من الدول الأعضاء في المنظمة، و بالتالي فإنه سيتحقق من خلالها الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتطورة في الجهاز الإنتاجي، كما يعمل على تحفيز جانب المنافسة للمنتج الوطني لاقترانه مع المنتج الأجنبي في السوق، و منه فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيسهم في إنعاش و بعث الاقتصاد الوطني من جديد.

2. **تحفيز و تشجيع الاستثمار:** إن سعي الجزائر لتشجيع و تحفيز الاستثمارات من خلال الإصلاحات و التشريعات التي أقدمت على سنها في و إصدارها من خلال قانون النقد و القرض 90/10 المتضمن للمساواة بين المستثمرين الأجانب و المحليين في مجال الامتيازات و الإعفاءات الضريبية ليشكل رغبة منها في التوصل إلى تحقيق الهدف المنشود من جلب للاستثمار الأجنبي و الرفع من الاستثمار الحكومي، إضافة إلى التمكن من الاستفادة مما يمكن أن يقدمه الاستثمار الأجنبي المباشر من وسائل إنتاجية و تكنولوجيا و فن إنتاجي متطور للبلد[198].

3. **مسايرة التجارة الدولية:** يعتبر اقتصاد الجزائر اقتصاداً ريعي يعتمد على مصدر واحد في صادراته التي تصل إلى ما يفوق 95 % منها في سلعة واحدة هي البترول، في حين نجد في المقابل أن وارداتها تعتبر كبيرة أيضاً، خاصة مع ضعف الجهاز الإنتاجي الذي تعاني منه القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، فالجزائر تعتبر مستورد صافي للمواد الغذائية و التجهيزات الصناعية، الأمر الذي يجعل التكاليف لديها باهضة و مستنفدة لعائدات النفط من قطاع التصدير، و في حالة الانضمام إلى المنظمة فإن هذه التكاليف يمكن تدنئتها بموجب الاتفاقيات و المعاملات التمييزية التي تتاح للدول المتعاقدة فيما بينها، كما يتيح لها التصدي لما يمكن أن ينجر من موجة التكتلات العالمية في العصر الحالي.

4. **الاستفادة من المزايا الممنوحة من قبل المنظمة العالمية للتجارة:** إن الانضمام إلى المنظمة يمكّن البلد من الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الأخيرة لهذا البلد باعتباره عضو، فضلاً عن الدوافع و المحفزات التي تقدمها حين تصنيف البلد في خانة البلدان النامية، و هذا ما يدفع الجزائر أكثر إلى الانضمام للاستفادة من هذه المزايا و المحفزات.

بالإضافة إلى مجموع هذه المزايا فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حسب وزير التجارة الأسبق(نور الدين بوكروح) قد يمنح للجزائر عدة مزايا نذكر منها[199]:

1. الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، و التي تمس عدة قطاعات مع إتاحة الوقت اللازم لتطبيق هذه الإعفاءات.
2. يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات.
3. يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 08 سنوات، كما أن هناك إجراءات أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها.

ب. إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

كانت الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية التي شهدتها تابعة في تسيير معاملاتها الخارجية للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GAAT) عن طريق الالتزامات المتخذة من الجانب الفرنسي في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، و توالت الأحداث حيث انسحبت من الاتفاقية سنة 1960، و في مارس 1965 قرر

---

[198] - نعيمة غلاب و زينات دراجي، انعكاسات الانضمام للمنضمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة، أفريل 2002، جامعة عنابة، ص ص137 – 138 (بتصرف).

[199] - ناصر دادي عدون و محمد متناوي، مرجع سابق، ص71 (بتصرف).

الأعضاء المتعاقدون منح الجزائر الاستفادة من قواعد الاتفاقية مثل الدول النامية الأخرى، و بذلك حصلت الجزائر على صفة عضو ملاحظ بتطبيق المادة 26 (فقرة ج) المتعلقة بالقواعد و الإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة.

و بحلول عام 1987 أبدت الجزائر نيتها رسمياً في الانضمام إلى GAAT لتتمكن فيما بعد من المشاركة في جولات الجات و الاستفادة مما تقدمه هذه الاتفاقية من مكاسب و تحفيزات.

و بعقد جولة الأورغواي سنة 1988 قررت الدول المتعاقدة أن تسمح للدول المنتسبة إليها بصفة عضو المشاركة في هذه الجولة، مع شرط تبليغ نيتها في الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل 30 أفريل 1987، و هذا عكس الجولات السابقة، و قد قدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 إلى سكرتارية الجات تقرير توضح فيه نيتها في الانخراط و التعاقد في الاتفاقية، لكن رفض طلب الجزائر في الأول لسببين هما:

1. **السبب الأول**: غياب سياسة تجارية واضحة من جهة، و اعتمادها في تجارتها الخارجية على سلعة واحدة المحروقات بنسبة تزيد عن 95 % من جهة أخرى، و هذا لعدم شمول المحروقات في اتفاقيات الجات، بالإضافة إلى عدم بلوغ جهازها الإنتاجي بعد المرونة الكافية للاستجابة لأي تغير يطرأ.
2. **السبب الثاني**: عدم الاستقرار السياسي و الاضطرابات التي سادت الجزائر في الفترة الأخيرة.

و لكن إصرار الجزائر على الانخراط جعلها تقوم بعدة إصلاحات في قطاع التجارة الخارجية، إضافة إلى العمل على تشكيل لجنتين من قبل وزير التجارة في 1994/11/07 لتحضير انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، حيث تولى المهام للجنتين على النحو التالي[200]:

- **اللجنة المشتركة الأولى** : تعنى بتحضير انضمام الجزائر للجات، و تتمثل مهمتها في تحديد العناصر الإستراتيجية التي تسمح بانطلاق مسار المفاوضات بين الجزائر و الأطراف المتعاقدة في الجات، و كذا تحديد القطاعات و المنتجات التي يجب حمايتها أو تحريرها دون إهمال ما يمكن أن يترتب من الانضمام من حيث الآثار السلبية و الايجابية.
- **أما اللجنة الثانية**: فتقوم باقتراح الإجراءات العملية و تحديد قواعد و طرق العمل في الحالات التي تهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة التجارة الخارجية.

و أما عن الشروط التي ينبغي للدولة أن تلتزم بها عند قيامها بالانضمام نذكر أهمها[201]:

- انتهاج نظام اقتصاد السوق بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي.
- تحرير التجارة الخارجية و العمل على تفكيك الرسوم الجمركية.
- تعديل القوانين في الدولة وفق القوانين و التشريعات الدولية.

و بالفعل في أواخر الثمانينات قامت الجزائر بعدة إصلاحات شملت أغلب القطاعات الاقتصادية في البلد و هذا تماشياً مع التوجه إلى اقتصاد السوق و الانفتاح الخارجي، و ما يذكر هنا هو أنه بمجرد حلول المنضمة

---

[200] - سامية بوطمين، انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2001، ص276.

[201] - نفس المرجع، ص73 (بتصرف).

العالمية للتجارة مكان الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة تم تحويل ملف الجزائر للتعاقد إلى هذه الأخيرة في 30 جانفي 1995، أما عن الإجراءات التي يتم إتباعها للانضمام فتتمثل في:

- **تقديم طلب الانضمام:** و هنا فإنه كما ذكر بأن ملف التعاقد للجزائر قد تم تحويله إلى المنضمة بمجرد الإعلان عنها، و تم ذلك فعلياً في جوان 1996 من خلال مذكرة تم تقديمها إلى سكرتارية المنضمة تحتوي على دراسة وافية للأوضاع الاقتصادية و كذا السياسية و معلومات عن التجارة الخارجية و سياسة الدعم الممنوح للمصدرين، كما تشمل على جداول التعريفات الجمركية المعمول بها، و بهذا تم إعداد فريق عمل من طرف المنضمة لمتابعة ملف الانضمام و الذي يترأسه السفير الأرجنتيني لدى المنضمة.
- **تقديم مذكرة السياسة التجارية للدولة الراغبة في التعاقد:** و هذه المذكرة تحتوي على كل ما يتعلق بالسياسة التجارية للبلد الراغب في الانضمام مثل الأهداف العامة للنظام التجاري و العلاقة بينه و بين أهداف المنضمة، السياسة الاقتصادية و التجارة العالمية و السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع و الخدمات، النظام التجاري للخدمات و حقوق الملكية الفكرية .... إلخ؛ و كتكملة لهذه الإجراءات تم طرح على الجزائر العديد من الأسئلة من طرف الدول المتعاقدة بموجب المادة 12 من الاتفاقية (المفاوضات التجارية متعددة الأطراف)، ليتم الإجابة عليها بكل وضوح و شفافية.
- و كمتابعة لمسيرة هذه الإجراءات فإن الجزائر الآن بلغت الجولة 11، و التي من المأمول أن تكون آخر الجولات في مسيرة المفاوضات للانضمام بحسب وزير التجارة الجزائري الهاشمي جعبوب الذي أبدى تفاؤله و أمله في أن تكون هذه الجولة فعلاً المحطة الأخيرة في انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بعد مفاوضات عديدة استمرت من 1987، و ذكر في نفس السياق أن عدد الأسئلة المطروحة على الجزائر قد تقلص من 150 سؤال إلى 19 سؤلاً[202]، مما يؤكد حسبه أن نقاط الخلاف بين الجزائر و المنظمة قد تقلصت بشكل كبير.

ج. انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة يجعلها خاضعة لكل الاتفاقيات الموقعة في إطار هذه المنظمة، و التي يحتم عليها العمل بها و تطبيقها، كما يتيح لها الاستفادة من المزايا التفضيلية و النصوص الاستثنائية التي تمنحها اتفاقية الجات لمجموع الدول النامية التي تعتبر الجزائر واحدة منها، كما لا يخفى بأنه في مقابل تلك المزايا هناك انعكاسات سلبية لا يمكن تلافيها على المدى القصير، بل يمكن معالجتها و التخلص منها عن طريق مجموع السياسات و الإصلاحات التي يقوم بها البلد و مدى فعاليتها في تقليص تلك الآثار.

الانعكاسات الايجابية المرتقبة:

خلص المهتمون باقتصاد الجزائر إلى نتيجة مفادها ضرورة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لما له من أثر على اقتصادها، و خاصة عند الحديث عن المزايا المقدمة للدول النامية بموجب اتفاقية

[202] - جريدة الخبر اليومي، العدد 5360، يوم 2008/06/30, ص13.

الجات، فالجزائر بانضمامها تكون قد استفادت من الجوانب الايجابية المقدمة في إطار المنظمة و التي يمكن التطلع إليها كما يلي:

1. **النفاذ إلى الأسـواق:** إن التنفيذ لبنود الاتفاقيات المنصوص عليها في قوانين المنضمة العالمية للتجارة تتيح للدول المتعاقدة الاستفادة من الفرص التجارية التي تقدمها هذه الدول فيما بينها، و هذا من خلال الاستفادة من مبدأ الدولة أولى بالرعاية في النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء في المنضمة – منها أسواق الدول المتقدمة - و هذا ما يتيح التخلص من القيود و العوائق التقييدية و الجمركية الأخرى، و التي تفرضها هذه الدول على الدول غير الأعضاء.
2. **المنتجات الزراعيـة:** تقوم اتفاقية الزراعة على مبدأ تحويل جميع الإجراءات المعيقة لتجارة السلع الزراعية إلى تعريفة جمركية، مع العمل على تخفيض الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع لفئة المنتجين و المصدرين، و هذا الإجراء بطبيعته سيؤدي إلى الرفع من أسعار المواد الغذائية و المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية، و كنظرة إلى حال المنتج الجزائري فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تحفيزه و الرفع من مستوى إنتاجه – بما يمكن من تحقيق اكتفاء ذاتي – لتكون المنتجات الزراعية الجزائرية حاضرة في الأسواق الدولية وعلى درجة من المنافسة، و خاصة المنتجات ذات الميزة كإنتاج التمور (دقلة نور) و التي اعتبرت كمنتوج استراتيجي في قانون المالية لسنة 1999 و كذا الزيوت النباتية (زيت الزيتون)[203].
3. **حماية الصناعة الوطنيـة:** تظهر الايجابية المتعلقة بالصناعة الوطنية في البند الثالث من فصل الاستثناءات من تطبيق قواعد الجات في الإمكانية المتاحة للبلد من حماية صناعاته الوطنية الناشئة، و ذلك من خلال جملة من الإجراءات الحمائية ضد السلع المنافسة خاصة إذا كانت تشكل ضرراً بالغاً للصناعة الوطنية الناشئة أو تنبأ بوقوع الضرر لتلك الصناعة، و من الصناعات الجزائرية التي من الممكن أن تجد لها مكاناً في الأسواق العالمية نجد: الصناعات البلاستيكية، الصناعات البتروكيماوية و بعض الصناعات الغذائية و ما يزيد من فرصة هذه الصناعات إذا تم تطويرها عن طريق الاستثمارات الخارجية و الشراكات الأجنبية، مع إيجاد منافسة محلية بما يدفع هذه الصناعات إلى النمو و الازدهار و القدرة على النفاذ إلى الأسواق.
4. **المساعدات الفنية، الشفافية في التعامل و فض المنازعـات:** بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها العضوية في المنضمة فإنه يضاف إليها حق الدولة المتعاقدة في طلب المساعدة الفنية من الأمانة العامة في مجال اختصاصها كالتقييم الجمركي، التعريفة الجمركية، السياسات التجارية و الإعفاءات الجمركية المقدمة من كافة الدول، فضلاً عما يمكن الاستفادة منه من خلال الخبرة المتولدة عن طريق الاحتكاك بالموظفين في المنظمة، و أما يتعلق بالشفافية و فض المنازعات فإن الاتفاقية تمنح للدولة المنضمة إليها حق الدفاع عن حقوقها و مصالحها التجارية حال وجود منازعات بين الشركاء التجاريين.

[203] - سامية بوطمين، مرجع سابق، ص 297(بتصرف).

الانعكاسات السلبيـة المرتقبة: بعد التطرق إلى الآثار الايجابية المرتقبة جراء الانضمام يمكن الآن التطرق إلى الآثار السلبية المرتقبة من عملية الانضمام، و التي نوردها كما يلي:

1. من واقع أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في صادراته على المحروقات بنسبة تزيد على 95 %، و اعتباراً من أن هذه السلعة غير مدرجة في الاتفاقيات المتعلقة بتجارة السلع في المنظمة، إضافة إلى أن الجزائر في المدى القصير و المتوسط غير قادرة على إيجاد سلع بديلة تتمكن من خلالها من كسب أسواق خارجية، فإن النسبة الكبيرة المسجلة في صادراتها من المحروقات لا تستفيد من أية مزايا تفضيلية تمنحها المنظمة العالمية للتجارة[204].
2. كما أن الجزائر حال انضمامها للمنظمة العالمية ستجد نفسها مجبرة على معاملة الشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات بنفس المعاملة التي يحظى بها مجمع سونطراك، ما ينذر بأن تشهد المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات اضطراباً محسوساً، فضلاً عن نوعية المنافسة التي من الممكن أن تشهدها الشركة الوطنية في مجال المحروقات من الشركات العملاقة العاملة في نفس القطاع.
3. إن التوجه لفتح الأسواق ضمن الدول الأعضاء في المنظمة سيؤدي إلى نفاذ المنتجات الأجنبية إلى السوق الوطنية، مما يتيح للمستهلك الاختيار بين المنتجات، لكن في المقابل يعمل هذا على تحطيم المنتجات الوطنية نتيجة عدم استجابتها للمقاييس و المعايير الدولية، و هذا ما يؤدي إلى زوال العديد من المؤسسات الوطنية كنتيجة للخسارة اللاحقة بها من عدم القدرة على منافسة المنتج الوطني، كما أن المزايا التفضيلية التي تمنحها المنظمة للدول المتعاقدة حديثاً كحماية الصناعة الناشئة و المعاملات التفضيلية لن تمكن المنتوج الوطني من التطوير و استيفاء شروط المنافسة، لأنها في الأخير ما هي إلا إجراءات مؤقتة لن تكفي الدولة من إجراء عملية التطوير و التغيير في منتجاتها.
4. أما جانب الخدمات فإن الجزائر تعرف تدني واضح في هذا القطاع مقارنة بالدول الأخرى الرائدة في هذا المجال، نظراً لتوفرها على الإمكانيات التي تسمح لها بتطويره، خاصة أن قطاع الخدمات يعرف في الوقت الحالي طفرة نوعية على الصعيد العالمي، و من بين القطاعات التي تشهد ازدهاراً في هذا المجال نجد القطاع المالي و المصرفي، حيث أنه في المصارف العالمية الكبرى نجد أن مجموع الخدمات فيها يصل إلى 360 خدمة، في حين أنه في الدول النامية لا تقدم سوى 40 خدمة و بمستويات أداء ضعيفة و خدمات متدنية[205]، و إذا نظرنا إلى القطاع المالي و المصرفي في الجزائر فسنجده غير قادر على منافسة المؤسسات الأجنبية المرتقب حلولها بالجزائر، هذا ما يدفع بالبنوك الجزائرية للدخول في أنشطة تتسم بالمخاطر للهروب من المنافسة الأمر الذي يعرضها لتكبد الخسارة و الإفلاس.

المطلب الثانـي: اتفاقيـة الشراكـة الأوروبيـة – الجزائريـة

---

[204] - صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001، ص51.

[205] - نفس المرجع، ص 60.

بالنظر إلى التسارع الذي يشهده العالم في ميدان العولمة و تداعياته، و أمام الحركة المتنامية للتعاملات في مجال العلاقات التجارية الدولية و المتطلبات الباهظة التي تفرضها المنافسة العالمية في ظل هذه الأخيرة، و مع القدرات المحدودة للدول المنفردة اتجه العديد منها إلى التكتل و الانضمام إلى مجموعات اقتصادية عملاقة مثل الاتحاد الأوروبي و النافتا و غيرها، فقد أثبتت هذه الأخيرة مدى قدرتها على الاستفادة من مقدراتها مجتمعة على خلاف تفردها في شكل يكون فيما بعد ذو أثر سلبي، كما تم تحقيق مزايا و مكاسب من جراء هذه التكتلات كالتمتع بوفرات الحجم الكبير و التخصص في الإنتاج الذي غالبا ما يستند إلى مزايا التخصص و المزايا النسبية التي يتمتع بها الأعضاء.

و انطلاقا من هذه المقدمات و المزايا التي تتحقق من هذه التجمعات سعت الجزائر لأن تستفيد من هذه المزايا و تعظم مكاسبها و ميزاتها النسبية داخل التكتل، لذلك أقدمت على إمضاء شراكات مع بعض هذه البلدان التي تطمح لأن ترقى بالمعاملات التجارية بينهما، من ذلك نجد الشراكة القائمة مع دول الاتحاد الأوروبي في إطار تنمية العلاقات التجارية الدولية، لهذا سنقوم في هذا العنصر بتتبع مسار هذه الشراكة مع الكشف عن الانعكاسات التي من الممكن أن تعود على الاقتصاد الجزائري خاصة في ميدان تطوير العلاقات التجارية الخارجية، و سنقوم بعرض العناصر التالية:

أ. مسار العلاقات الاقتصادية الأورو- جزائرية (من التعاون إلى الشراكة).

ب. منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

ت. أثر انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر.

ث. التحديات المستقبلية لمنطقة التبادل الحر الأورو- جزائرية.

أ. مسار العلاقات الاقتصادية الأورو- جزائرية (من التعاون إلى الشراكة)

إن اعتبار الجزائر قبل سنة 1962 جزء من فرنسا و الاستفادة من المقدرات و المزايا التي كانت تتمتع بها هذه الأخيرة، جعل كل من فرنسا و المجموعة الأوروبية تولي للجزائر أهمية بالغة، و خاصة و أنه قبل تاريخ 1962 تم توقيع معاهدة روما سنة 1957 التي تنص على لتعاون بين دول المجموعة الأوروبية، و كما تم الإشارة له سابقا فباعتبار الجزائر جزء من فرنسا فإنها تدخل ضمن حيز منطقة التعاون في المجموعة الأوروبية، و بقيت هذه الاتفاقية سارية المفعول بموجب اتفاقية ايفيان إلى غاية 1972 أين تم وضع سياسة جديدة لترقية التعاون الأورو- متوسطي هي السياسة المتوسطية الشاملة و التي ترجمت على المستوى الثنائي مع الجزائر بالتوقيع على اتفاقية التعاون يوم 27 أفريل 1976، و التي بقيت سارية المفعول إلى غاية 1995 و هو تاريخ انطلاق مسار برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية التي كانت الجزائر أحد أطرافه، حيث وقعت هذه الأخيرة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 22 أفريل 2002 و دخلت حيز التطبيق في سبتمبر 2005.

و منه فتناول موضوع العلاقات الأوروبية مع الجزائر ينطلق من واقع العلاقة التي تجمع الطرفين منذ التوقيع على اتفاقية التعاون سنة 1976 إلى غاية دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في سنة 2005، و منه من خلال هذا التقديم سنحاول التطرق إلى النقاط التالية:

1. التعاون الأوروبي - الجزائري في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976
2. الجزائر و مسار برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية

1) التعاون الأوروبي – الجزائري في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976:

إن طابع الخصوصية التي تميزت بها الجزائر غداة الاستعمار الفرنسي جعلها على غرار دول المغرب العربي الأخرى المغرب و تونس التي أمضتا على الاتفاقية سنة 1969، لم توقع على اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث رفضت بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه الأفضليات الجمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوروبية، و هذا بموجب القرار الصادر عن هذه الأخيرة في 28 مارس 1963 الموروث عن الحقبة الاستعمارية، إضافة إلى الامتيازات الحاصلة عليها بموجب اتفاقية ايفيان سنة 1962 القاضي بحرية دخول منتجات الطرفين إلى أسواقهما ووفق شروط تفضيلية.

لكن بعد نهاية حقبة الستينات قررت بعض الدول في المجموعة على رفض متابعة الأفضليات الممنوحة للجزائر فيما يخص المواد الزراعية، و اقترحت تطبيق النظام التفضيلي على أربع أخماس الصادرات الجزائرية التي يجب أن تخضع للحقوق الجمركية مع رفض المجموعة قبول دخول النفط المصفى في حدود حصة جمركية محدودة لا تزيد عن 240.000 ألف طن[206].

و هذا ما جعل دول المجموعة الأوروبية تقر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر للوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة المتبناة منها، و بهذا و كما تم الإشارة إليه سابقا وقعت الجزائر في 26 أفريل 1976 على غرار باقي الدول المتوسطية اتفاقية التعاون (Accord de coopération)، و التي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

أما فيما يتعلق بمضمون اتفاقية التعاون فنجد أنها ترتكز على الجانب التجاري بصفة أساسية حيث تم منح الجزائر عدة امتيازات و الكثير من التفضيلات، و التي منها[207]:

- تخفيض الحقوق الجمركية بين 20 % و 100 % لبعض المنتجات الزراعية[208].
- السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى أسواق المجموعة الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المنتجات الصناعية الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص كما هو الحال بالنسبة للمنسوجات.

---

[206] - سمير ميموني، الشراكة الأورو- متوسطية بين الطموحات و الواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص 170.

[207] - براق محمد و ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006، ص06.

[208] - حيث نجد مثلا تخفيض نسبة 80 % من الرسوم الجمركية المفروضة على الخضر و الفواكه الجزائرية المصدرة إلى أوروبا و بين 60 % و 70 % للبطاطا.

و إضافة إلى هذه الجوانب للاتفاقية هناك جوانب أخرى فرعية متعلقة بالتعاون الاقتصادي و التقني و الذي يهدف إلى ما يلي:

- تحسين البنية التحتية الاقتصادية (Les infrastructures économiques) و تطوير قطاعي الصناعة و الزراعة.

- دعم التعاون في مجال البحث العلمي و التكنولوجي و حماية البيئة.

ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

و تماشيا مع الاتفاق المبرم بين الطرفين الجزائري و الأوروبي تم التوقيع على عدة بروتوكولات تتضمن مساعدات مالية مقدمة لهذا الأخير لأجل خمس سنوات قابلة للتجديد، و الجدول التالي يوضح المبالغ المالية المقدمة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية:

جدول رقم(22): المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1978- 1996

الوحدة: مليون وحدة نقدية أوروبية (ECU)

البروتوكول	البروتوكول الأول 1978- 1981	البروتوكول الثاني 1981- 1986	البروتوكول الثالث 1986- 1991	البروتوكول الرابع 1991- 1996
المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية	44	44	56	70
القروض من البنك الأوروبي للاستثمار	70	107	183	280
المجموع	144	151	239	95 + 350[209]

المصدر: براق محمد و سمير ميموني، المرجع المبين أدناه، ص 06.

يلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الكبيرة من هذه المساعدات المالية المقدمة إلى الجزائر تأتي من طرف البنك الأوروبي للاستثمار المقدرة بنسبة 67 % من المبلغ الإجمالي للبروتوكولات الأربعة في حين 33 % فقط هي من المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية.

لكن بالرغم من هذه المخصصات المقدمة للجزائر إلا أنها تعد متواضعة أمام احتياجات الجزائر لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى هذا فإن الجزائر تعاني كذلك من ضعف في نسبة تسديد هذه الأخيرة، و العاملين السابقين إنما يعود سببهما إلى تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، إضافة إلى طابع التمييز التي تحظى به دول على أخرى من ثقل في الإجراءات الإدارية الخاصة بتسيير هذه المساعدات على مستوى المجموعة الأوروبية.

2) الجزائر و مسار برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية:

إن سعي الجزائر للدخول في الديناميكية و الحركية الجديدة التي نادت إليها مجموعة الدول الأورو- متوسطية في لشبونة سنة 1992 من خلال السياسة المشتركة الجديدة المعتمدة على إقامة شراكة حقيقية بين الشركاء المتوسطيين، و التي أرسى قواعدها مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 جعل الجزائر تطلب منذ 13

[209] - يشار إلى أنه تم إضافة 95 مليون ESU إلى البروتوكول الرابع في إطار ما يعرف بالسياسة الأورو- متوسطية المتجددة، و التي تم إدخالها فيما بعد ضمن برنامج MEDA كما سنرى ذلك لاحقا.

أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل عقد اتفاقية الشراكة، و هي من خلال ذلك تهدف إلى تجاوز اتفاقيات أفريل 1976.

فكما تم الإشارة إلى ذلك من أن الهدف من هذه الاتفاقية هو الرغبة في الاستفادة من الميزات و الأفضليات التي تمنحها مثل هذه الاتفاقيات عن طريق إزالة الحواجز و العراقيل التي تعترض المبادلات التجارية بين الطرفين، بالإضافة إلى التوجه نحو حركة التكتل بين الدول التي تشهدها الساحة العالمية، و بالتالي فإن الطموح نحو المشاركة في الاقتصاد العالمي و الاندماج في اقتصاد السوق و الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي هي التي جعلت بالجزائر تمضي قدما نحو عقد مثل هذه الاتفاقيات.

و تماشيا مع ما قامت الجزائر بتسطيره و التطلع له قامت بعقد مفاوضات بين الطرف الآخر بصفة رسمية في مارس 1997 و هذا على أساس نصين[210]:

- **النص الأول**: يتضمن اقتراحات من أجل شراكة أورو- متوسطية وفقا لتصور مصالح الاتحاد الأوروبي.
- **النص الثاني**: فيتناول الاقتراحات المضادة الجزائرية و توسيع المناقشات إلى ميادين و مسائل لا يتضمنها الملف الأوروبي تتعلق على سبيل المثال بالعدال ة و الشؤون الداخلية و حرية تنقل الأشخاص و مكافحة الإرهاب، هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي، أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

1. السعي إلى الانفتاح أو التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني، و هذا بفعل خصوصياته (ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، التحول الاقتصادي، برامج التعديل الهيكلي المطبقة من قبل الجزائر خلال الفترة 1994- 1998، ....).
2. تعميم إطار التعاون الاقتصادي الأورو- جزائري ليشمل بالإضافة إلى مجال المبادلات التجارية مجالات أخرى إنتاجية، لذلك نجد أن الجزائر هنا كانت تطالب الاتحاد الأوروبي بدعم أكبر لإصلاحاتها الاقتصادية، و هذا من خلال:

- المساعدة في وضع برنامج تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر.
- توسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين من خلال حجم المساعدات المالية المقدم لها، لأجل القدرة على مواجهة المنافسة الأوروبية في إطار انضمامها لمنطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية.
- العمل على وضع برنامج خاص لدعم صادراتها خارج قطاع المحروقات.

و منه و كنتيجة لتجاهل الطرف الأوروبي لعديد من المسائل ذات المصلحة للطرف الجزائري تم توقيف المفاوضات بين الطرفين في ماي 1997 من طرف الجزائر، و تم استئنافها فيما بعد في أفريل 2000، و استمرت المفاوضات بين الطرفين دون انقطاع، ليتم دراسة جميع المسائل المطروحة بين الطرفين بعد 17 جولة، و التي توصل من خلالها إلى التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يوم 17

[210] - سمير ميموني، مرجع سابق، ص185.

ديسمبر 2001 ببروكسل، و كان التوقيع الرسمي يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالينسيا الاسبانية ثم الدخول لحيز التطبيق يكون بعد ثلاثة سنوات من التوقيع الرسمي.

و هنا يذكر أن هذه الاتفاقية تختلف عن الاتفاقية المنعقدة في أفريل 1976 بين الطرفين في ارتكازها على أسس رئيسيةٍ أربعة، نجد في جانبها التجاري العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي وفقا للقواعد و الإجراءات المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة.

و عن الخطوط العريضة لهذه الاتفاقية فهي تشمل على ثمانية نقاط رئيسية هي[211]:

1. الحوار السياسي.
2. حرية تنقل السلع.
3. تجارة الخدمات.
4. المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة.
5. التعاون الاقتصادي.
6. التعاون الاجتماعي و الثقافي.
7. التعاون المالي.
8. الإجراءات المؤسسية.

و سنركز الحديث هنا على الجانب المتعلق بالنواحي الاقتصادية ذات الصلة بالتجارة بين الطرفين، و التي تشمل كل من حرية تنقل السلع، تجارة الخدمات و المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة.

1. **حريـة تنقل السلـع**: حيث نجد أن مسعى التعاون بين الطرفين يهدف إلى العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة، و هذا بالرجوع إلى الإجراءات التي تضمنها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (GAAT) و مختلف الاتفاقيات متعددة الأطراف التي أسست المنظمة العالمية للتجارة، أما عن السلع التي تكون محل تفاوض حول التعريفة الجمركية فهي تشمل المواد الصناعية، الفلاحية و منتجات الصيد البحري.
2. **تجـارة الخدمـات**: في هذا الخصوص يؤكد أعضاء الاتحاد الأوروبي فيما يخص تجارة الخدمات التزامهم في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات(GATS)على منح الجزائر معاملة " الدولة الأولى بالرعاية"، و هذا فيما يخص جميع الخدمات التي تتضمنها الاتفاقية.

و في المقابل تمنح الجزائر لموردي الخدمات الأوروبيين الامتيازات، خاصة انطلاقاً من قائمة الالتزامات المتفق عليها، و سيكون موعد معالجة هذا الجانب بعد خمسة سنوات من الاتفاق، و هذا اعتباراً من كون الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، و هي تمثل الفترة التي يراها الطرفان كافية للانضمام إلى هذه الأخيرة.

[211] - نفس المرجع ، ص186.

3. **المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة** : و هنا يلتزم الطرفان بأن تكون عملية التغطية للعمليات الجارية بعملة قابلة للتحويل، بالإضافة إلى وضع قواعد مشتركة و إجراءات تعمل على تنظيم حركة انتقال رؤوس الأموال بين الطرفين، و نفس الشيء يتم اتخاذه في إطار عملية المنافسة.
4. **التعاون الاقتصادي** : ينظر إليه على أنه يشمل جميع القطاعات الاقتصادية و الصناعية و الزراعية بالإضافة إلى مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يرتكز هذا التعاون على عدة مبادئ متركزة على إقامة حوار اقتصادي لتبادل المعلومات و الخبرة و التكوين، بالإضاف ة إلى المساعدة التقنية و الإدارية.

ب. منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

إن اتفاق الشراكة بين الدول المتوسطية يرتكز في مضمونه الاقتصادي و المالي على عنصرين هامين يشتملان على[212]:

- إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في حدود 2017، و التي تكون وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة و المتعلقة بالمنتجات المصنعة، مع العمل على تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات متبادل، مع الاتفاق كما تم الإشارة إليه سابقا على تحرير تجارة الخدمات عند انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.
- إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية التي من شأنها دعم مسيرة التنمية في الجزائر، بالإضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج ميدا و القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

و انطلاقا من هذا سنتناول في هذا العنصر بالتعرف على ما يلي:

1. مبادئ منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.
2. الإجراءات المتعلقة بتنظيم حرية تنقل السلع (الصناعية و الزراعية).

1. مبادئ منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي:

إن منطقة التبادل الحر بين كل من الجزائر و الاتحاد الأوروبي المزمع إنشائها يعد 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تقوم على جملة من المبادئ و هي:

1) **مبدأ المعاملة بالمثل (La réciprocité):** بعدما كان هذا المبدأ في السابق أين كانت اتفاقية التعاون هي التي تحكم العلاقة بين الطرفين، أي أنه بموجب هذه الاتفاقية فإن الطرف الجزائري يسمح لمنتجاته المصنعة بالدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بكل حرية و من دون إجبار الطرف الجزائري من القيام بذلك، فالآن و تبعا لما تم الاتفاق عليه فإنه سيكون لتحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات بين الطرفين وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

[212] - نفس المرجع ، ص188.

2) **مبدأ التـدرج(La progressivité):** بعد التمهيد لدخول الجزائر و القيام بالاستعدادات اللازمة تم سن هذا المبدأ و الذي يقضي بالتدرج في الدخول إلى المنطقة التي يتم إنشائها بين الطرفين خلال فترة زمنية مقدرة باثني عشرة سنة، و هي بذلك تعتبر فترة كافية لتمكن الجزائر من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام سنة 2017.

3) **مبدأ المرونـة و التكيـف(La flexibilité et L'adaptation):** حيث أنه بموجب هذا المبدأ فإنه يعطى للطرف الجزائري الحق في إمكانية التغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المراد تبادلها، و إحداث التغييرات و التعديلات فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي، وهذا يكون في حالة ما إذا تضررت إحدى القطاعات الاقتصادية في الجزائر بشكل كبير.

2. الإجراءات المتعلقة بتنظيم حريـة تنقل السلـع (الصناعية و الزراعية):

إنه و تماشيا مع إبرام الاتفاق المتضمن إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرف الجزائري و الاتحاد الأوروبي تم وضع إجراءات لضمان حرية و سير تنقل السلع بين الطرفين سواء الصناعية أو الزراعية، و التي تكون كما يلي:

أ. **بالنسبة للسلع المصنعة:** إنه و كما جاء في الباب الثاني من الاتفاقية المتضمنة لمسألة التنقل الحر للسلع فإنه يتم إعفاء الصادرات الجزائرية من السلع المصنعة من الرسوم الجمركية و أية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل و دون أية قيود كمية أو قيود أخرى، و هذا يتم بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و يستثنى من هذا بعض السلع التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حساسة كالنسيج و الملابس.

و في المقابل فإن السلع ذات المصدر الأوروبي أي الوافدة من الاتحاد الأوروبي فإن تحريرها يكون بصفة تدريجية، أي أنها تكون على أساس فترات زمنية وفقا للمرحلة الانتقالية المحددة لفترة التنفيذ للاتفاقية، و يتم هذا وفق قوائم رئيسية تتحدد من خلال نوعية السلع الصناعية كما يلي[213]:

- **القائمة الأولـى:** حيث تتكون هذه القائمة من المواد الأولية و سلع التجهيز غير المنتجة محليا، و التي تم تحريرها بالكامل بمجرد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ (الفاتح من سبتمبر)، و تحتوي هذه القائمة على 2075 منتوج موزعة كما يلي:
  - 2014 منتوج التشغيل(Bien de fonctionnement).
  - 37 منتوج تجهيز(Bien d'équipement).
  - 24 منتوج نهائي موجه للاستهلاك (Bien de consommation).
- **القائمة الثانيـة:** و يتم تحرير المنتجات الواردة في هذه القائمة بشكل كامل في سنة 2013، و هي تشمل على المواد الأولية الصناعية الأوروبية المنشأ و كذا قطاع الغيار غير المنتجة محليا و سلع التجهيز بالدرجة الأولى، فيتم إلغاء جميع الحواجز عليها تدريجيا بعد مرور سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

[213] - نفس المرجع ، ص109 (بتصرف)

بمعدل يتراوح بين 10 % - 20 % لكل سنة، و تضم هذه القائمة 1100 منتوج صناعي موزعة على النحو التالي:

- 52 منتوج التشغيل Bien de fonctionnement.
- 912 منتوج تجهيز Bien d'équipement.
- 136 منتوج نهائي موجه للاستهلاك Bien de consommation.

- **القائمة الثالثة:** حيث أنه بحلول سنة 2017 يتم التحرير الكامل لهذه المنتجات، و هي تشمل المواد الحساسة بالنسبة للجزائر و المتكونة أساسا من المنتجات الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا، و هذه القائمة تضم 1964 منتوج موزعة على الشكل التالي:

- 262 منتوج التشغيل Bien de fonctionnement.
- 292 منتوج تجهيز Bien d'équipement.
- 1410 منتوج نهائي موجه للاستهلاك Bien de consommation.

و بعد هذا العرض للقوائم الثلاثة المشتملة على المنتجات التي تمسها عملية التحرير يمكن إيجاز رزنامة تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الصناعية (التفكيك التعريفي) وفق القوائم الثلاثة المتفق عليها بين الطرفين في الجدول التالي:

جدول رقم(23): رزنامة عملية توزيع التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي وفق القوائم المتفق عليها

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى (بالنسبة المئوية %)	القائمة الثانية (بالنسبة المئوية %)	القائمة الثالثة (بالنسبة المئوية %)
01 سبتمبر 2005 *	2005	100	-	-
01	2006	0	-	-
02	2007	0	20	10
03	2008	0	10	10
04	2009	0	10	10
05	2010	0	20	10
06	2011	0	20	10
07	2012	0	20	10
08	2013	0	0	10
09	2014	0	0	10
10	2015	0	0	15
11	2016	0	0	05
12	2217	0	0	0
في سنة 2017 يتم التحرير الكامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين.				

***** سنة الدخول في مرحلة تنفيذ الاتفاقية.

المصدر: سمير ميموني، مرجع سابق، ص 109.

ب. **السلع الزراعيـة:** إن السلع [214] الزراعية في منطقة التبادل الحر تختلف عن المنتجات الصناعية في التعامل معها، فعكس الأولى التي يكون تحريرها كامل فإن الثانية تختلف و ذلك لأن التحرير فيها يكون جزئي و تدريجي بحسب المبادلات بين الطرفين، و هذا يكون وفق نظام الحصص و بحسب إطار زمني مقترح لإتمام هذه التعاملات، كما أنه هناك إمكانية لتوسيع التنازلات بين الطرفين على أساس لمبدأ المعاملة بالمثل و هذا بعد دراستها من قبل مجلس الشراكة، و هذا الإجراء يكون بعد خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي ابتداء من سبتمبر 2010.

و عن السلع الأوربية إلى الأسواق الجزائرية نجدها تحظى بالتسهيلات التالية:

أ - **منتجات الصيد البحـري** : تخضع هذه المنتجات لمجموعة من التفضيلات من الطرف الجزائري، و هي واردة في البرتوكول الرابع من الاتفاقية و التي تبلغ 88 منتوج، و تتمثل التسهيلات الممنوحة لهذه المنتجات في:

- إلغاء كل الرسوم الجمركية المفروضة على 39 منتوج أوروبي.
- العمل على تخفيض 25 % من الرسم الجمركي المفروض على 49 منتوج، حيث تصبح خاضعة لرسم قدره 22.5 % بدلا من 30 % الذي كان مفروضاً عليها من قبل.

ب - **المنتجـات الزراعيـة**: تشمل هذه المنتجات على 114 صنف، و يتم التخفيض للرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح بين 20 % و 100 % و لكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين، و تتوزع نسب التخفيضات بالشكل التالي:

جدول رقم(24): يوضـح عدد المنتجـات الزراعيـة الـواردة في البرتوكـول الثانـي الخاضعـة للتحريـر

عدد المنتجات في الخاضعة للتحرير	نسب التخفيض (%)
57 منتـــوج	30
13 منتـــوج	15
44 منتـــوج	الرسم المخفض المقدر بـ 5
83 منتـــوج	الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية
12 منتـــوج	50
19 منتـــوج	20

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من سمير ميموني، مرجع سابق، ص 101.

ت - **المنتجـات الزراعيـة المحولـة:** وردت هذه المنتجات في البروتوكول رقم 05 من الاتفاقية، و بموجبها يتم منح هذه المنتجات بعض التسهيلات المتمثلة في تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغاء بعض الرسوم

[214] - تشتمل السلع الزراعية على كل من المنتجات الزراعية و الزراعية المحولة و منتجات الصيد البحري.

الجمركية وفق حصص متفق عليها من حيث الكم أو الفترة الزمنية التي تطبق فيها هذه التسهيلات، وتأتي هذه المنتجات واردة في قائمتين رئيسيتين كما يلي:

1. **القائمة الأولى:** و تحدد فيها السلع الزراعية المصنعة التي تخضع لتنازلات فورية (Concessions immediate)، حيث تستفيد من إلغاء الرسوم الجمركية و الرسوم الجمركية الأخرى ذات الأثر المماثل المتراوحة ما بين 20 – 100 % و التي تتضمن 50 منتوج (28 منتوج خاضع لرسم قدره 30 % ، 16 منتوج خاضع لرسم قدره 15 % و 06 منتوج الباقية خاضعة للرسم المخفض المقدر بـ 05 % .
2. **القائمة الثانيـة:** تتضمن هذه القائمة السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية.

هذا بالنسبة للسلع الأوروبية الوافدة إلى السوق الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، أما عن الحالة المقابلة أي السلع الجزائرية المصدرة إلى السوق الأوروبية فهي بدورها تخضع لبعض التسهيلات الممنوحة من قبل الطرف الأوروبي، و تتمثل كذلك هذه التسهيلات إما في التخفيض الكلي أو الجزئي للرسوم الجمركية، بالإضافة إلى خضوع هذه الأخيرة إلى نظام الحصص المتفق عليه من قبل الطرفين فيما يتعلق بالمدة الزمنية أو الكمية التي يتم على أساسها تطبيق الحصة الجمركية، و نجد ذلك يتجلى كما يلي:

ث - **منتجات الصيد البحـري**: حيث نجدها واردة في البروتوكو ل الثالث من الاتفاقية المبرمة بين الطرفين، و هي تستفيد من إعفاء جمركي كلي، بالإضافة إلى بعض المنتجات البحرية المحولة (مصبرات، دقيق السمك ...).

ج - **المنتجات الزراعيـة** : جاءت المنتجات الزراعية الجزائرية المصدرة للسوق الأوروبية مدونة في البروتوكول رقم 01 من الاتفاقية، و تخضع هذه المنتجات إلى تخفيض للرسوم الجمركية بنسب تتراوح ما بين 20 % و 100 % مع الأخذ بعين الاعتبار حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين.

ح - **فيما يخص المنتجات الزراعية المحولـة**: حيث تقسم هذه المنتجات إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

1. القائمة الأولى: تتضمن 163 منتـوج تستفيد من إلغاء كلي للرسوم الجمركية بالإضافة إلى انعدام القيود الكمية عليها.
2. القائمة الثانية: تتضمن 08 منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية و مشتقات الحليب، و هي خاضعة لإعفاء من الرسوم الجمركية بحسب الحصص المتفق عليها بين الطرفين.
3. القائمة الثالثة: تشتمل على 144 منتـوج و هي تستفيد من تخفيض كلي أو جزئي للرسوم الجمركية.

أما بخصوص تجارة الخدمات، فكون الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الاتفاق للشراكة بين الطرفين ينص على صيغة انتقالية للجزائر، و التي بموجبها يتم منح الجزائر الاستفادة من

التزامات دول الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتحرير قطاع الخدمات في إطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات، و في المقابل تلتزم الجزائر بمنح الاتحاد الأوروبي الاستفادة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

و حال انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية فسوف يعاد النظر في الاتفاق المتعلق بتجارة الخدمات الوارد في الاتفاقية بين الطرفين ليتم التفاوض مجددا حول اتفاق الاندماج و تحرير المبادلات المتعلقة بالمبادلات التجارية بين الطرفين وفقاً لاتفاقية الجاتس (GATS)[215].

و على ضوء ما ورد في العناصر السابقة يمكن تلخيص أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية كما يلي:

جدول رقم(25): أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار التبادل الحر و الآليات المتبعة في ذلك

أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة	الإجراءات و الآليات المتبعة
رسوم على المنتجات الصناعية	التحرير بالكامل أي إلغاء جميع الرسوم
الحصص على المنتجات الصناعية	إلغاء معظمها
الرسوم على المنتجات الزراعية	التخفيض يتم على أساس التفاوض
الحصص على المنتجات الصناعية	التخفيض يتم على أساس التفاوض
القدرة الانتقالية للتفكيك التعريفي	تصل إلى 12 سنة
التعاون الجمركي	نعـم
قواعد المنشأ	تبني قواعد الاتحاد الأوروبي في هذا المجال
إجراء المراقبة و مكافحة الإغراق	نعـم
الخدمات	على مستوى منظمة التجارة العالمية
حقوق الملكية الفكرية	تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة
قواعد المنافسة	احترام توجيهات السياسة الأوروبية في هذا المجال، التعاون و التنسيق بين طرفي اتفاقية الشراكة
حرية انتقال رؤوس الأموال	نعـم
المساعدات المالية	نعـم
التعاون الاقتصادي	نعـم
الإطار المؤسساتي	مؤسسات حكومية مثل مجلس الشراكة

المصدر: براق محمد و ميموني سمير، مرجع سبق ذكره، ص13.

ج. أثر دخول اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ(منطقة التبادل الحر) على الاقتصاد الجزائري:

[215] - سمير ميموني، نفس المرجع، ص102.

قبل البدء في الحديث عن أثر دخول اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ لابد من إلقاء الضوء على حجم التعاملات التجارية مع هذا الأخير، أي التعرف على موقع الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد الجزائري.

يعد الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر، كونه يعتبر أول دائن و متعامل تجاري لها، فالنسبة للدائنية فإنه في نهاية سنة 2004 بلغت ديون الجزائر قيمة 21.812 مليار دولار أمريكي، نجد من بينها 21.411 مليار دولار أمريكي على شكل قروض متوسطة و طويلة الأجل، والتي كان مصدرها 95 % من دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، حيث نصيب دول الاتحاد الأوروبي منها هو 14.773 مليار دولار أمريكي، و هو ما يعادل 69 % من إجمالي المديونية المتوسطة و الطويلة الأجل[216].

و عن المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي فقد سجلت خلال سنة 2004 نسبة 65 % من الصادرات الجزائرية موجهة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، في مقابل نسبة 57 % من مجموع الواردات الكلية قادمة من دول الاتحاد الأوروبي لنفس السنة، فالملاحظ من خلال الإحصائيات التي يتم نشرها عن حجم المعاملات التجارية بين الأقاليم و المناطق الاقتصادية أن كثافة التعاملات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر تعد الأكبر مقارنة مع المناطق الأخرى فأكثر من 50 % من التبادلات التجارية تتم مع دول هذا الأخير مشتملة الصادرات و الواردات، فبالنسبة للصادرات نجد ما نسبته 50 % و 65 % من إجمالي الصادرات الجزائرية موجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي، و تستورد من هذا الأخير ما نسبته 55 % و 60 % من إجمالي الواردات[217]، و من خلال الجدول التالي نبين بنية التبادلات الخارجية الجزائرية بحسب المناطق الجغرافية المتعامل معها كما يلي:

جدول رقم(26): بنية التبادلات الخارجية الجزائرية بحسب المناطق الجغرافية المتعامل معها خلال (2002- 2005)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

المنطقة الجغرافية	2002		2003		2004		2005*	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الاتحاد الأوروبي	64.28	56.06	59.14	58.99	57.78	55.55	53.75	56.81
الدول العربية	1.32	3.05	1.37	3.17	1.90	2.60	1.36	1.96
دول المغرب	1.33	1.06	1.04	0.83	1.60	0.75	0.86	0.92

[216] - مع العلم أن 39.3 % من المديونية الخارجية الجزائرية مقيمة بالعملة الأوروبية الموحدة (الأورو)، 39 % بالدولار الأمريكي و 10.6 % بالين الياباني، أما 10.5 % نصيب باقي العملات.

[217] - شهرزاد زغيب و لمياء عماني، الاقتصاد الجزائري و متطلبات الشراكة الأورو- جزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006، ص05.

العربي								
باقي دول العالم	33.07	39.83	38.45	37.01	38.72	41.1	44.03	40.31
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

*إحصائيات 09 أشهر الأولى من سنة 2005.

المصدر: سمير ميموني، مرجع سابق، ص 198.

و فيما يأتي شكل بياني يجسد المعطيات المبينة في الجدول:

شكل بياني رقم(10): توزيع التبادلات الخارجية الجزائرية بحسب المناطق الجغرافية المتعامل معها لسنة 2005

الوحدة: نسبة مئوية (%)

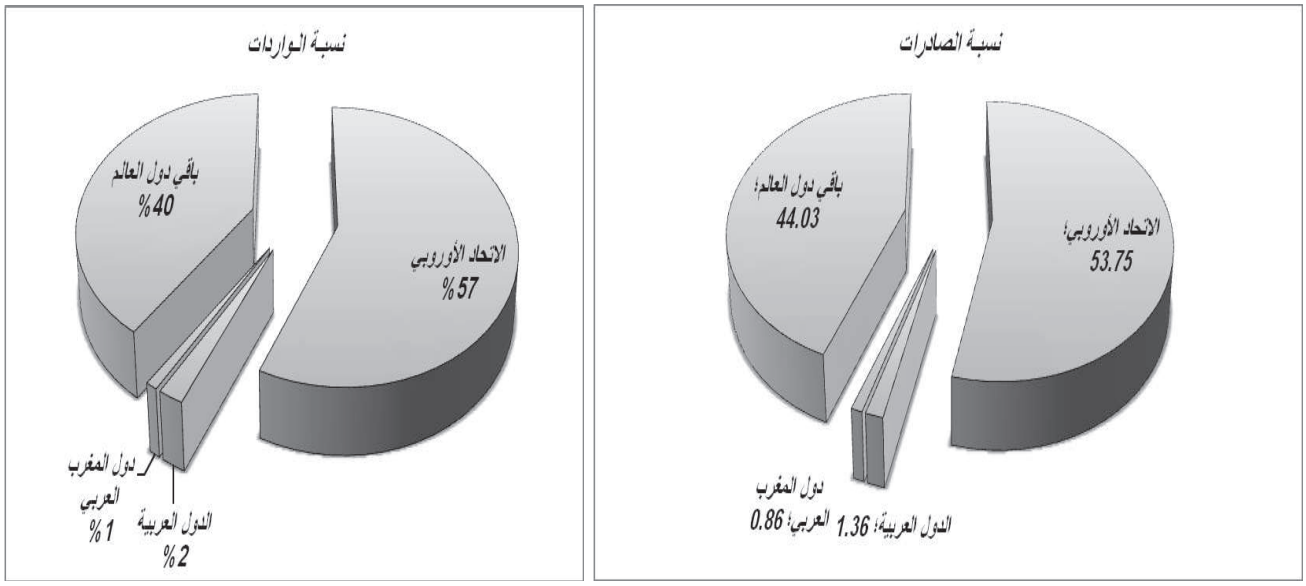

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

و منه من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن النسب المتحققة للتبادل مع الاتحاد الأوروبي تبلغ مستويات كبيرة مقارنة مع المناطق الأخرى المتعامل معها، و بخصوص الاتحاد الأوروبي فإن مجموع التبادلات تتركز في ثلاثة بلدان أوروبية هي ايطاليا، فرنسا، ألمانيا و اسبانيا(سيتم التطرق إليها بالتفصيل في العناصر القادمة).

كما يلاحظ كذلك من خلال الجدول أن الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي يحقق فوائض موجبة أي أن التبادل يكون بهذا في صالح الطرف الجزائري، و السبب الرئيس في تحقيق القيم الموجبة للميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي هو كنتيجة للفوائض المتحققة من الصادرات المتكونة أساساً من المحروقات، و التي بدورها تشهد أسعارها ارتفاعاً في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة.

من خلال هذه النظرة على العلاقات و المعاملات التجارية مع الطرف الأوروبي سنحاول تسليط الضوء على الآثار المحتملة لهذه الشراكة على الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- الآثار المتوقعة على التوازنات الاقتصادية الكلية.
- الآثار المتوقعة على الإيرادات الجبائية.

- الآثار المتوقعة على الواردات.
- الآثار المتوقعة على الصادرات.

1. الآثـار المتوقعـة علـى التوازنـات الاقتصاديـة الكليـة:

إن الآثار المتوقعة التي من الممكن أن ترافق أي بلد في حالة دخوله في منطقة تبادل حر تتوقف على درجة الانفتاح الخارجي التي يعيشها ذلك البلد، من خلال المرونة التي يكتسبها، من كثافة المبادلات و العمل على تغطية العجز و الفرق في توازناته الكلية، فالحالة التي تتبع هذه المرونة و الكثافة في المعاملات إنما يكون لها من الأثر الايجابي على التوازنات الاقتصادية الكلية على البلد، على عكس الحالة التي و إن توافرت لديها هذه الشروط إلا أنها و نظراً لتخصصها في منتوج واحد و تصديره إلى الخارج يجعل من ظهور الآثار السلبية أقرب منها إلى الواقع خلافا للحالة الأولى، و شأن هذه النتيجة ما تشهده اقتصاديات البلدان العربية التي أبرمت اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، إذ نجد الجزائر تتخصص في قطاع المحروقات حيث يباع غالباً في شكله الخام، و بالتالي فهي لا تستفيد من التحرير الجمركي، كما أن الدول العربية الأخرى مثل مصر و المغرب و تونس إنما نجدها هي الأخرى تتخصص في المنسوجات، و هو قطاع أكثر ما يقال عليه أنه يمتاز بتكنولوجيا ضعيفة، بالإضافة إلى هذا فإن القطاعات الأخرى مثل الصناعات الميكانيكية، الكهربائية و الغذائية لا تتمتع في الوقت الراهن بعرض قوي و تنافسي.

و إذا عدنا إلى الجزائر فهي تعتبر من بين الدول ذات التركز و التخصص الكبير في صادراتها على منتوج واحد و وحيد بنسبة تفوق 96 % من إجمالي الصادرات تجاه الاتحاد الأوروبي، و المتمثل في الصادرات من قطاع المحروقات (البترول الخام، الغاز الطبيعي، غاز البوتان، البروبان المميع، منتوجات متنوعة مشتقة)، و رغم الجهود المبدولة منذ أزيد من 20 سنة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أن الأمر بقي على ما هو عليه، حيث أن باقي المنتجات المصدرة لا تتجاوز حدود 3 % من إجمالي الصادرات تجاه نفس المنطقة.

و بالتالي فإن إقدام الجزائر على إبرام مثل هذا الاتفاق سيقودنا إلى التنبؤ بأمرين هما:

- صعوبة التطلع لما سيحدث في المستقبل من جهة.
- و من جهة أخرى هو البحث في مقدار التكاليف التي من الممكن أن تتكبدها الجزائر في إطار هذه الشراكة.

و بالنظر إلى بعض الميزات التي تتصف بها اقتصاديات الدول النامية المتوسطية، خصوصا الجزائر فإنه يمكن ملاحظة أن نسبة كبيرة من الإيرادات العمومية للدولة حاصل عليها من متحصلات الرسوم الجمركية على المبادلات الخارجية، و الجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم(27): الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات الخارجيـة و حصـة الاتحاد الأوروبـي في واردات الدول المتوسطيـة

البلد	الرسوم على المبادلات (%) من الإيرادات العمومية لسنة 1998	حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات لسنة 1998
لبنان	45.6	63.3
الأردن	24.9	42.8
الجزائر	**15.5**	**68.9**
المغرب	14.8	76.9
تونس	13.9	74.3
مصر	11.8	36.2
سوريا	11.5	46.0
قبرص	6.4	54.0
مالطا	4.2	69.3
تركيا	2.3	52.4
إسرائيل	0.4	48.5
المجموع	**11.8**	**54.0**

المصدر: قطاف ليلى، إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006، ص05.

يظهر من خلال هذا الجدول الاعتماد الكبير الذي توليه الدول للضرائب غير المباشرة في قطاع التجارة الخارجية لديها كإيراد للخزينة العمومية، على عكس الدول الأوروبية التي تعتمد بشكل كبير على الضرائب المباشرة، فالجزائر بحسب ما هو موضح في الجدول أعلاه تصل نسبة الرسوم على المبادلات من الإيرادات العمومية لسنة 1998 إلى 15.5 %، و مع حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات البالغة نسبة 68.9 % لنفس السنة فإنه من المتوقع للجزائر تحمل هذه النسبة كخسارة نظرا للاتفاقية الموقعة مع هذا الأخير، و عند النظر إلى الرسوم التي تتحصل عليها مثلا دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) نجدها لا تتعدى 2.16 % من الإيرادات الجبائية، و لا تمثل سوى 0.37 % من الناتج المحلي الإجمالي لها، كما أن الرسوم الجمركية لدول وسط شرق أوروبا البيكو (PECO) المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي لا تتعدى 1.6 % من الناتج المحلي الإجمالي لها.

2. الآثـار المتوقعـة على الإيـرادات الجبائيـة:

مرافقة لما سبق ذكره في العنصر السابق فإنه بمجرد دخول الاتفاقية الموقعة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ فإن الجزائر سوف تتكبد خسائر على مستوى الموارد الجبائية للميزانية العامة للدولة، و خاصة أن ما تمثله هذه الرسوم بالنسبة للإيرادات العامة هو 15.5 %، كما أنه يعادل نسبة 2.9 % من الناتج

المحلي الإجمالي، و بذلك فإن مجموع هذه الإيرادات تعتبر مورداً هاماً بالنسبة للدولة، و هنا نذكر أن قيمة هذه الرسوم في سنة 2002 بلغت 128.4 مليار دينار[218].

و كتتمة لإبراز أهمية الجباية الجمركية في الإيرادات العامة، نورد الجدول التالي الذي يبين نسبة مساهمة هذه الأخيرة في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 1993 – 2004 كما يلي:

جدول رقم(28): تطور حصيلة الجباية الجمركية
خلال الفترة 1993 – 2004

الوحدة: مليون دج

البيان	الجباية العادية	الحقوق الجمركية	نسبة المساهمة (%)
1993	126993	23748	21.5
1994	173906	47895	27.5
1995	245837	78628	31.98
1996	293245	77315	26.36
1997	317241	72526	22.86
1998	343241	77089	22.45
1999	342632	82445	24.06

[218]- قطاف ليلى، إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006، ص06 (بتصرف).

24.65	90380	366559	2000
25.47	10495	409367	2001
29	126422	435224	2002
19.84	118340	*596390	2003
21.74	144810	*665800	2004

*بما فيها الجباية المحلية.

المصدر: بوعلام ولهي و عجلان العياشي، محاولة تحليل و تقييم الجباية الجمركية في ظل الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006، ص06 (بتصرف).

من خلال الجدول يلاحظ أن النسبة المتوسطة للجباية الجمركية للإيرادات العامة تقدر بنسبة 24.77 % للفترة المبينة في الجدول(1993 – 2004) مما يقودنا إلى الحكم على أن عملية التفكيك الجمركي التي ستقدم عليها الجزائر في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ستؤثر سلباً على الإيرادات العامة، و هذا ما يؤدي في الأجل القصير و المتوسط بالتخفيضات الجمركية إلى ممارسة ضغط على توازن المالية العامة خاصة إذا صاحب هذا انخفاض في أسعار المحروقات.

و في نفس السياق يشار إلى الدراسة التنبؤية التي أعدها فريق الخبرة لصندوق النقد الدولي و السلطات الجبائية الجزائرية حول الجباية الجمركية للفترة (2005 – 2009) حيث توصلت إلى أن الجباية الجمركية المتوقعة على ضوء المعطيات المختلفة تكون كما يلي:

جدول رقم(29): الإيرادات المتوقعة من الجباية الجمركية الجزائرية خلال الفترة (2005 – 2009)

الوحدة: مليار دج

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات الكلية للميزانية بما فيها المساعدات	2.537	2.498	2.622	2.672	2.759
الإيرادات الجمركية	1.37	1.25	1.37	1.43	1.52

المصدر: السلطات الجبائية و فريق الخبرة التابع لصندوق النقد الدولي، تقرير رقم 50/05، فيفري 2005، متاح على الموقع: www.FMI/org.com

من خلال هذه الدراسة التي قام بها فريق الخبرة التابع لصندوق النقد الدولي و السلطات الجبائية فإنها تبين حالة من الإيجابية في قيمة الإيرادات المتوقعة، و لكن بنسب نمو متقاربة بشكل تكاد تكون فيه ثابتة، مع ملاحظة أنه في خلال تلك السنوات أن سنة 2006 يتوقع فيه أن تنخفض فيها الإيرادات بشكل بسيط ليبلغ قمة 1.25 مليار دج بعدما كان1.37 مليار دج، مع توقع ارتفاع في سنة 2009 بنسبة 11 % و هذا بالمقارنة مع سنة 2005.

و لكن رغم هذا فإن هذه التوقعات في الحقيقة لا تعبر عن واقع الأمر، فكونها إيجابية إنما ترجع إلى عامل الواردات الذي سيشهد تزايد في هذه السنوات إضافة إلى الاستقطاب المرتقب في الاستثمارات الداخلة إلى الجزائر، و هي ستعمل على الرفع من حصيلة الرسم على القيمة المضاف ة الذي سينعكس إيجاباً على إيرادات الجباية الجمركية.

و في نفس السياق يقدر محافظ بنك الجزائر السابق السيد كرمان عبد الوهاب الخسارة التي ستنجر عن التفكيك الجمركي إثر تنفيذ اتفاقية الجزائر بقيمة 1.4 مليار دولار سنوياً في مرحلتها النهائية، أي بعد التحرير التام على مدار 12 سنة، و بهذا فإن الجزائر تعتبر من بين أكبر الدول تأثراً بهذه العملية، و هذه بعض الإحصاءات التي تعبر عن الخسارة الجبائية لبعض البلدان المتوسطية، و التي تعتبر أكبر الدول تأثراً بعملية التفكيك الجمركي:

جدول رقم(30): الخسارة الجبائية من جراء التفكيك الجمركي لبعض الدول المتوسطيــة

البلد	الخسائر الجبائية (% من الإيرادات العمومية 1998)
لبنان	28.8
المغرب	11.4
الجزائر	**10.7**
الأردن	10.7
تونس	10.3

المصدر: ليلى قطاف، مرجع سابق، ص06.

و منه من خلال الجدول يلاحظ أن هذه البلدان الواقعة جنوب المتوسط تعتبر من بين أكبر البلدان تأثراً بعملية التفكيك الجمركي، و بالتالي فهي معرضة إلى أن تتحمل صدمة جبائية كنتيجة لدخولها ضمن اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية.

3. الآثـار المتوقعـة علـى الـواردات:

بعد التطرق إلى أثر تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الإيرادات الجبائية، نقوم الآن بالتطرق إلى تأثير نفس الاتفاقية على الواردات، و خاصة أن الاتفاقية تقضي عند تنفيذها بالتحرير الكلي للواردات (الصناعية) و الصادرات من و إلى الطرفين، فكون الواردات الإجمالية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي تصل إلى أكثر من 50 % فإن الآثار المتوقعة على الواردات ستكون على شكلين:

أ - تزايد و ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي، أي حدوث أثر تحويل التجـارة[219]:

إن التزايد المرتقب لواردات الجزائر من المنتجات الصناعية من الاتحاد الأوروبي يأتي كنتيجة حتمية لدخول الأولى في شراكة مع الطرف الأخير، فكما هو معروف أن الجزائر ضلت لفترة زمنية طويلة تفرض رسوماً جمركية مرتفعة على وارداتها، سواء كانت من المنتجات الصناعية أو الفلاحية أو كلاهما معاً، و نفس الشيء يذكر على الدول المتوسطية الأخرى الواقعة في جنوب المتوسط، و لعل من بين أهم الآثار المتوقعة من إزالة الرسوم الجمركية و غير الجمركية ما يلي:

1. إن العمل على إزالة الرسوم الجمركية و غير الجمركية على الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي و المتمثلة في المنتجات الصناعية بصفة أساسية يعمل على تدعيم الآلة الإنتاجية بالاحتياجات الضرورية لعملية التصنيع مما يضفي عليها المرونة في عملياتها الإنتاجية، بالإضافة إلى توفير هذه الاحتياجات بأسعار أقل عن تلك التي تحصل عليها في السابق.
2. كما أن عملية التخفيض الجمركي بشكل تدريجي على المنتجات الصناعية سيعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى العمل بقاعدة التخصص في الإنتاج و تقسيم العمل في الأنشطة الأكثر نفعا، و بذلك و عن طريق تحفيز الأنشطة التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية ستؤدي إلى انخفاض في تكاليفها و الأسعار للمنتوجات المصنعة منها، و التي بهذا نكون قد حصلنا على منتوجات وطنية منافسة في السوق الداخلية و الخارجية، مع بيان أن هذه الحالة تعتبر مجرد توقع مصاحب للحالة التي يتم فيها فعليا تجسيد ما تم التطرق له.
3. كذلك و كنتيجة للإزالة التدريجية إلى التحرير النهائي للرسوم الجمركية و غير الجمركية للمنتجات الواردة من الاتحاد الأوروبي فإن المستفيد الأساسي من هذه الإزالة هو المستهلك، كون أن الأسعار سوف تنخفض إضافة إلى التحسين في نوعية و جودة المنتوج نظرا للمنافسة المرتقبة بين المنتوجات المحلية و

[219] - كون المنتجات من الاتحاد الأوروبي تفرض عليها رسوم أقل من تلك القادمة من المناطق الأخرى لباقي دول العالم.

المستوردة، لهذا فإنه يتوقع الزيادة في الرفاهية الاقتصادية للمستهلك الجزائري نظرا لإشباع احتياجاته المختلفة بأقل التكاليف.

4. إن العمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمستهلك لا بدا و أنه يعتبر مطلب ضروري و مبتغى أو هدف من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، لكن المحافظة و العمل على حماية المنتوج الوطني المحلي من المنافسة الأجنبية يعد كذلك من الأهداف المطلوب تحقيقها، فدخول المنتوج المستورد إلى الوطن كمنافس للمنتج المحلي و بأقل الأثمان رغم تحقيقه للهدف الأول فإنه سيعمل على القضاء على الهدف الثاني نظرا للجودة التي يمتاز بها و السعر التنافسي الذي يباع به، لذلك فمن المرتقب أنه سينجر عن دخول المنتجات الأوروبية إلى السوق الوطنية خسائر جسيمة تظهر على القطاعات الإنتاجية الوطنية، و التي منها غلق بعض المؤسسات الوطنية و التي ينجر عنها تسريح العمال، انخفاض الدخل الوطني و مستوى المعيشة، و بالتالي انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمستهلك.

ب - الارتفاع لبعض أسعار السلع المستوردة:

إن التوجه نحو إلغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية على الواردات الصناعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي سيصحبه ارتفاع في الأسعار، ذلك أن المنتجات الفلاحية الأوروبية مدعمة في الأساس و كنتيجة للدخول في تنفيذ اتفاق الشراكة فإن هذا الدعم سيشهد تقلص و خفض من طرف الجهات المدعمة، و حيث أن نسبة الدعم للفلاح في الاتحاد الأوروبي تصل إلى 60 % ، و كون الجزائر تعتبر مستورد صافي للمواد الغذائية من الاتحاد الأوروبي [220] فإنها ستتكبد أعباء مالية إضافية أكيدة من هذه الواردات نتيجة للعوامل التالية[221]:

- أن 48 % من الواردات الغذائية الجزائرية تأتي من الاتحاد الأوروبي، و عند القيام بخفض في الدعم على المنتجات الفلاحية خلال جولة الأورغواي بنسبة 40 % فإنه سيؤدي بلا شك إلى ارتفاع أسعارها، و حيث أن التقديرات المتوقعة في هذا المجال تذهب إلى أن الزيادة تتراوح بين 10 % و 15 % ، و هذا يعني زيادة الفاتورة الغذائية بحوالي 100 إلى 200 مليون دولار تجاه الاتحاد الأوروبي فقط، و في نفس الوقت يتوقع حدوث أعباء مالية إضافية تقدر بـ 300 إلى 400 مليون دولار بالنسبة لهذه المواد مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- بسبب أن هذه السلع تعتبر ضرورية من جهة و كون أن نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي المحلي ضعيفة - إذ لا تمثل سوى 20 % و هي ضعيفة جدا [222] من جهة أخرى فإن الطلب المحلي على الواردات الغذائية يعتبر عديم المرونة، كما أنه من الصعب في المدى القصير الحد و محاولة تعويض هذه السلع بنسب كبيرة رغم الارتفاع الملحوظ في أسعارها كون ذلك ينطوي على مجهودات كبيرة و وقت طويل، خاصة مع

---

[220] - شهد الميزان التجاري الجزائري سنة 2001 عجز في المواد الغذائية بلغ 2.4 مليار دولار منها 1.1 مليار دولار اتجاه الاتحاد الأوروبي، أي بنسبة 45.83 % من العجز في هذه المواد.

[221] - ليلى قطاف، مرجع سابق، ص07 (بتصرف).

[222] - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العمة العشرون (جوان 2001)، ص49.

تخلف القطاع الفلاحي في الجزائر و عدم تمتعه بالشروط الضرورية لتحقيق ما هو منوط به على الأقل في الوقت الحالي.

بالنظر إلى كل هذه العوامل فإن الخسائر التي ستتكبدها الجزائر نتيجة لتدفق الواردات من الاتحاد الأوروبي بشكل تعجز فيه الآلة الإنتاجية على تلافي ذلك و محاولة تعويض النقص في السوق الوطنية عن طريق المنافسة للمنتوج الأجنبي، يدفعنا إلى التفكير الجدي في إيجاد طرق و وسائل بديلة لتعويض الخسائر، إضافة إلى وضع استراتيجيات مستقبلية تفضي إلى التقليل من التكاليف و تعظيم الأرباح.

4. الآثـار المتوقعـة على الصـادرات:

تعتمد الصادرات الجزائرية على سلعة واحدة تتمثل في المحروقات إذ تشكل هذه الأخيرة ما يقارب 96 % من الصادرات الإجمالية، و كون هذه السلعة المعتمد عليها في قطاع التصدير الجزائري نحو الخارج لا تشملها عملية التحرير في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فإنه يتوقع أن تكون الاستفادة من عملية التصدير نحو الاتحاد الأوروبي محدودة و تقتصر فقط على بعض القطاعات، و هي القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية مع مراعاة درجة المرونة في الطلب عليها داخل السوق الأوروبية، من هنا يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المنتجات :

أ. المنتجات الصناعية: حيث نجد الجزائر هنا تتمتع فيها بميزة نسبية مقارنة مع الدول المتوسطية الأخرى، و تتمثل هذه المنتجات في كل من الغاز الطبيعي، المنتوجات البترولية، منتوجات الكيمياء غير العضوية، بالإضافة إلى المواد المعدنية الخام الأخرى، و هنا نجد الجزائر تحتل المرتبة السابعة من بين 184 بلد من حيث الترتيب العالمي لمؤشر الأداء التجاري في المنتوجات البترولية و المرتبة الخامسة و الأربعون من حيث تطور الأداء[223].

ب. المنتوجات الفلاحية: من بين المنتوجات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية المنتوجات البحرية، الخضر...إلخ، و هي في الحقيقة منتوجات تحتل مراتب جد ضعيفة على المستوى العالمي.

ت. قطاع الخدمات: يحتل قطاع الخدمات في الدول المتوسطية مكانة جد هامة خاصة في الآونة الأخيرة أين أصبح قطاع الخدمات هو القطاع الذي يستحوذ على معظم المعاملات التجارية بين البلدان و في ظل التزايد المستمر للطلب عليه خاصة إذا تعلق الأمر بخدمات النقل و الاتصال و التأمين و كذا الخدمات المالية، و من بين الدول التي يحتل فيها القطاع المكانة نجد تونس، مصر و المغرب، و هي تحوز على مراتب مقبولة عالميا، أما إذا عدنا إلى الجزائر فإنها لا زالت إمكاناتها متواضعة في هذا القطاع و تحتاج إلى تطوير و مجهودات إضافية.

و بالتالي فإنه في ظل موجودات الصادرات الحالية للجزائر فإنها لن تعاني من الآثار السلبية ضمن منطقة التبادل الحر الأورو – متوسطي، و السبب يعود إلى عاملين:

[223] - ليلى قطاف، المرجع السابق، ص08.

- وجود تشابه ضعيف بين الصادرات الجزائرية و الصادرات لبلدان الاتحاد المتوسطي نحو الاتحاد الأوروبي (دول جنوب المتوسط).
- نفس الشيء يمكن كذلك ملاحظته من عدم وجود تشابه بين الصادرات الجزائرية و البلدان المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوروبي.

إلا أنه رغم هذه العوامل التي تعتبر فيها الجزائر ذو ميزة نسبية فيها إلا أنها و نظرا لاعتمادها الكلي على الصادرات لمنتج واحد هو المحروقات فإن صادراتها معرضة دائما لعوامل الصدمات الخارجية من انخفاض للأسعار و تذبذب فيه، بالإضافة إلى عدم الاستغلال الأمثل لموارد هذه الثروة في المشاريع التي تعمل على تطوير الآلة الإنتاجية و تحريك قطاعات الاقتصاد الأخرى المنتجة.

و منه يمكن القول أنه بالرغم من هذه المشاكل و الصعوبات التي يعاني منها قطاع التصدير للاعتماد على مصدر واحد للدخل (المحروقات) فإن الأمل في النجاح و النهوض بالمشاريع التنموية، إضافة إلى الجهود الرامية إلى تطوير و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى مطلبا ضروريا و هدفا أسمى تتبناه العديد من المشاريع في إطار سياسات الدولة الداعمة للنمو و التحول إلى اقتصاد السوق في ظل موجة التحرر في الاقتصاد العالمي.

المبحث الرابع: تطور الناتج الوطني الإجمالي و مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال (1990- 2006)

في خلال هذا العنصر سنحاول تحليل تطور التجارة الخارجية بتقديم مختلف الإحصاءات المتعلقة بهذا القطاع، و سنتناولها منذ فترة التسعينات أي مع بدء الإصلاح في قطاع التجارة الخارجية و مسيرة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، لذلك قسمنا هذا العنصر إلى ثلاثة عناصر رئيسية كما يلي:

1. تطور الناتج الوطني الإجمالي (PIB) خلال الفترة (1990-2006)
2. تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2006)
3. تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة (1990-2006)
4. التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية مع العالم الخارجي لسنتي (2006 – 2007)

المطلب الأول: تطور الناتج الوطني الإجمالي (PIB) خلال الفترة (1990-2006)

أشارت العديد من الدراسات في اقتصاديات التنمية إلى الدور المهم الذي يلعبه الناتج الداخلي في اعتباره كمؤشر اقتصادي و مقياس يطلعنا على الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان، فكما أن اعتماده لوحده يعطينا صورة على حالة البلد فإن استعماله إضافة إلى متغيرات أخرى يمكننا من معرفة الأوضاع الحقيقية التي يعيشها ذلك البلد، و مثال ذلك احتساب الناتج الداخلي كنسب مختلفة في شكل معدلات للتصدير أو الاستيراد أو الديون، و هي تعبر عن علاقة البلد بالعالم الخارجي من حيث معرفة المؤشرات المتعلقة

بالتوازنات الخارجية ، بالتالي فإن طابع الخصوصية الذي يمتاز به هذا المؤشر يضفي عليه المصداقية في استعماله كمؤشر يصف لنا خصائص الجهاز الاقتصادي و الاجتماعي للبلد، بالإضافة هذا فإن هذا المؤشر يمدنا بموقع البلد مقارنة مع مجموعة أخرى من البلدان المختلفة.

تعريف الناتـــج الداخلـي الخـــــام:

يعرف الناتج الداخلي الخام بحسب المحاسبة الوطنية على أنه مجموعة القيمة المضافة للحسابات الوطنية، و يعطى بالعلاقة التالية:

إ د خ = إ د خ (SCEA) (نظام الحسابات الاقتصادي للجزائر) + القيمة المضافة لـ SCN (الإدارة + المؤسسات المالية + النشاطات العقارية + الخدمات المنزلية) – الأجور المدفوعة من طرف فروع الإنتاج.

و الجدول الموالي يبين تطور و نسب نمو الناتج الداخلي الخام في الفترة الممتدة من(1990-2006)

جدول رقم(31): تطـور الناتـج المحلي الإجمالـي بالقيم الجاريـة و الثابتـة خـلال الفتـرة (1990 – 2006)

الوحدة: 10^6 دج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB (بالأسعار الجارية)	نسبة نمو PIB (بالأسعار الجارية) %	الناتج المحلي الإجمالي PIB (بالأسعار الثابتة)	نسبة نمو PIB (بالأسعار الثابتة) %
1990	554388.1	-	4612.214	-
1991	862132.8	55.5107	5717.061	23.95481
1992	1074696	93.85265	5441.499	17.98019
1993	1189724.9	114.6014	4953.06	7.390073
1994	1487403.6	168.2965	4702.509	1.957737
1995	2004995	261.6591	4935.98	7.019752
1996	2570029	363.5794	5257.833	13.99803
1997	2780168	401.4841	5362.978	16.27774
1998	2830491	410.5613	5139.806	11.43902
1999	3238198	484.1031	5755.773	24.79414
2000	4123514	643.7955	7380.551	60.02187
2001	4260811	668.561	7367.821	59.74586
2002	4537961	718.5531	7674.549	66.3962
2003	5247500	846.5391	8577.149	85.96598
2004	6135900	1006.788	9590.341	107.9336
2005	7544000	1260.78	11538.7	150.177
2006	8460500	1426.097	12803.42	177.5981

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و نسب النمو للناتج المحلي الإجمالي تم حسابها من طرف الطالب.

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على:

- Rétrospective statistique (1970-2002), ONS, Edition 2005. ALGER :(2002-1990) المعطيات للفترة
- www.finance-algeria.org وزارة المالية الجزائرية على الموقع :(2006-03) المعطيات للفترة

و لإعطاء صورة أفضل عن القيم الواردة في الجدول و تغيراتها نقوم برسم الشكل البياني التالي:

شكل رقم(11): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2006)

(بالأسعار الثابتة)

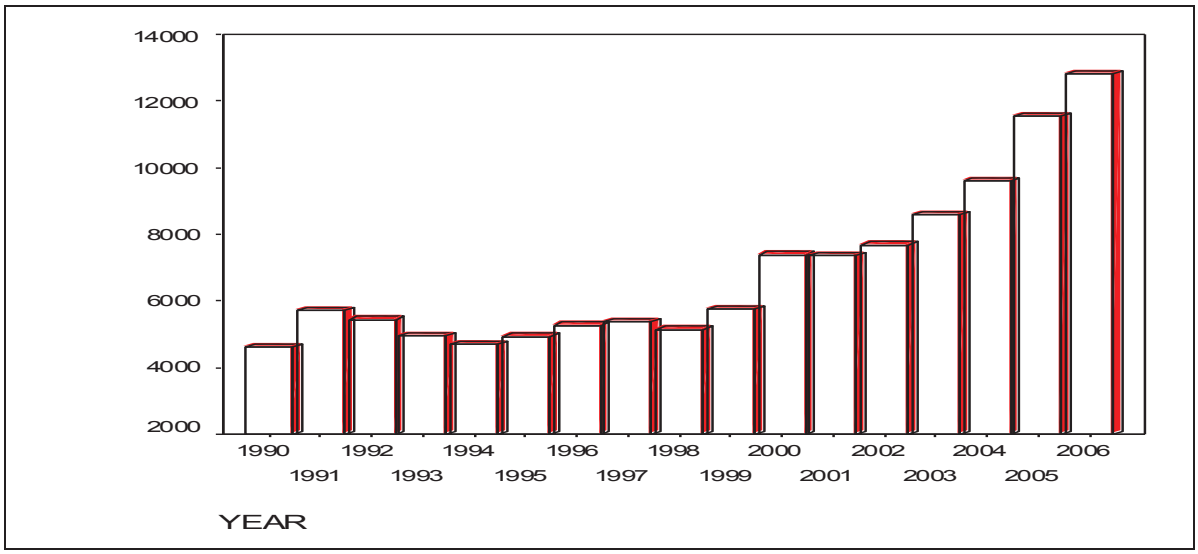

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على البيانات أعلاه.

من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ أن الناتج الوطني الخام ينمو في هذه المرحلة تدريجياً، و حيث أن هذه المرحلة تميزت بتطبيق الجزائر لتعديلات اقتصادية و برنامج صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى التزامها بسداد الدين الخارجي إلى الجهات المانحة، و بالتالي و كنتيجة لذلك عرف الإنتاج الداخلي الخام تذبذباً من حيث نسبة النمو الكلية، فنجد مثلاً أنه في سنة 1991 كانت نسبة النمو لـ PIB ايجابية قدرت بـ 23.95%،

أما في سنة 1993 شهدت نسبة النمو في الناتج انخفاضاً محسوساً مقارنة بنسبة النمو في السنة السابقة 1992 المقدرة بـ 17.98 %، حيث قدرت بـ 07.39 %، و يعود هذا لعدة أسباب منها:

1. انخفاض قيمة العملة في 1991 بنسبة 0.87 %.
2. تحرير التجارة الخارجية و الذي عرفت خلاله المؤسسات العمومية صعوبات خارجية (خاصة النسيج).
3. الشروط المالية الصعبة المترتبة عن برنامج صندوق النقد الدولي.
4. كما عرفت قيمة خدمة الديون سنة 1990 مستويات خيالية وصلت إلى 6729 مليون دج.

و لكن رغم هذا فإنه على العموم و كما هو ملاحظ فإن نسبة النمو العام للناتج الوطني شهد ارتفاعاً متواصل خلال فترة التسعينات خلافاً لما حدث في الفترات السابقة كفترة الثمانينات، و هذا راجع إلى سياسة التحرير و الانفتاح التجاري التي انتهجتها الجزائر في هذه الفترة.

الانتقادات الموجهة لـ PIB كمؤشر اقتصادي، و محاولات التصحيح:

رغم الاستعمالات الواسعة للناتج الداخلي الخام كمؤشر اقتصادي هام ضمن عديد من المؤشرات الأخرى إلا أنه لا يخلو من العيوب و الانتقادات من طرف الاقتصاديين، و تزامنا مع هذه الانتقادات ظهرت بوادر التصحيح لهذا المؤشر ليعطي صورة أفضل عن حالة البلد، و يعمل على تلافي العيوب التي فيه، و من بين الدراسات التي جاءت في هذا الصدد نجد:

1. **انتقادات (Hicks and Streeten 1979):** تنبع الانتقادات التي جاء بها كل من الاقتصاديين لتوضيحها من واقع التشوهات التي تعتري معدلات الصرف الرسمية و عدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية، و كمحاولة لتصحيح هذا كانت محاولة الاقتصادي كولن كلارك الذي حاول تجنب هذا النقص من خلال قياسه للناتج لكل بلد وفق مستوى أسعار مشترك هي الأسعار الدولية (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي[224]).

لكن رغم هذا الإسهام و التصحيح لحساب الناتج إلا أن تقدير أسعار السلع و الخدمات غير المتاجر بها كالخدمات العمومية مثلا يبقى صعب، إضافة إلى ما يحتاجه هذا المقياس من بيانات و اختلاف أنماط الاستهلاك حسب المناطق و ظروف البلدان.

2. **محاولات (Tobin and Nordhous 1972):** حاولا كلا من الاقتصاديان تصحيح الناتج الداخلي الخام PIB ليصبح بشكل أفضل مقياسا للرفاه الاقتصادي، و تستند المحاولات التي قاما بها إلى محاولة تخفيض و عدم احتساب نفقات الدفاع و النفقات المتعلقة بالأمراض الناتجة عن التحضر (التكاليف الحضرية) كالتلوث و الازدحام و الجريمة، كما يتم إضافة قيمة مقدرة لوقت الفراغ و خدمات الاستهلاك المعمر، و هنا صنف المؤلفان كل من الخدمات الصحية و التعليم كاستثمار أكثر من كونهما استهلاكا.

[224] - **معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي**: هو سعر الصرف الذي يفسر فروقات الأسعار بين الدول و يتيح إجراء مقارنات عالمية للإنتاج و الدخل الحقيقيين، و عند معادل القوة الشرائية يكون للدولار الأمريكي القوة الشرائية ذاتها في الاقتصاد المحلي و في اقتصاد الو.م.أ .

3. **محاولات (Chenery and Ahluuwalia 1979):** ترتكز فكرة كل من هذين الاقتصاديين من أن PIB يعتبر مضللاً لتحيزه بشدة نحو دخل الأغنياء، و كونه هكذا فهو مرجح بدخل الأغنياء على حساب الفقراء، لهذا فهو بهذا الشكل لا يعطينا معدل نمو حقيقي مجسد فعلاً لأرض الواقع، و لا يعدوا إلا أن يكون مجرد رقم، لدى قاما باقتراح بديلين هما:

- البديل الأول: ترجيح متعادل لكل عشر (10/1) من متلقي الدخل.
- البديل الثاني: إدخال أوزان الفقر لتعطي وزنا أكبر لنمو الدخول لـ 40 % من السكان الأقل دخلاً.

و هنا نكون أمام إشكالية مفاهيمية هي إيجاد مفهوم لعتبة الفقر أو حد الفقر، و الذي يمكن تعريفه على أنه المستوى من الدخل الذي لا يمكن دونه للسكان في مجموعهم الحصول على السلع الأساسية الاستهلاكية و الغذائية.

لكن ما يشار إليه هنا هو كيفية تحديد الحد الأدنى الذي يكفل تحقيق مستوى حياة أفضل، فهل هو حد البقاء البيولوجي أم يفوقه تماشياً مع ضوابط أخلاقية مقبولة بشكل مشترك في المجتمع، أو يكون وفقا لمتوسط السعرات الحرارية المستهلكة، و يتم بناءاً عليه تحديد الفئات المستهدفة (Brent 1990).

بالإضافة إلى هذا هناك دراسة أخرى قام بها (Grootaert 1994) الذي يوصي من خلالها باستعمال أكثر من خط واحد للفقر، ذلك أن دراسة الفقراء في مجموعة متجانسة لن يكون معبر حقيقة على أوضاع الفقراء، كما أن المساعدات التي تقدم إلى الفقراء في الأقطار المختلفة من وجبات مدرسية و كتب ينبغي أن تكون بشكل انتقائي و توجه إلى الفئات المحتاجة فعلاً، و إلا لن تكون ذا معنى.

المطلب الثاني: تطور الميزان التجـاري خـــلال الفترة (1990-2006)

يشمل تطور الميزان التجاري تطور كل من الصادرات و الواردات عبر مختلف الفترات الزمنية، و للميزان التجاري أهمية اقتصادية كبيرة من حيث أنه يعكس الوضعية الاقتصادية للبلد في جانب معاملاتها مع العالم الخارجي، أي أنه من خلال هذا الميزان يمكن الاطلاع على مدى انفتاح البلد و درجة ارتباطه بالعالم الخارجي.

و لدراسة تطور قطاع التجارة الخارجية نعرض الجدول التالي الذي يوضح التطورات الحاصلة على مستوى كل من الصادرات و الواردات و النسب المتعلقة بهما من رصيد للميزان و نسب النمو في كل منهما كما يلي: **جدول رقم(32): تطور مؤشرات ميزان التجـارة الخارجيـة و نسب النمـو فيهـا خـلال الفتـرة (1990- 2006)**

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية (%)	نمو الصادرات (%)	نمو الواردات (%)	نمو الميزان التجاري (%)
1990	122279	87018	35261	140.5215	-	-	100
1991	233589	139241	94348	167.7588	91.02953	60.01402	167.5704
1992	249010	188547	60463	132.0679	6.601766	35.41055	-35.9149
1993	239552	205035	34517	116.8347	-3.79824	8.744769	-42.9122
1994	324338	340142	-15804	95.35371	35.39357	65.8946	-145.786

1995	498451	513193	-14742	97.1274	53.68258	50.8761	-6.71982
1996	740811	498326	242485	148.6599	48.62263	-2.89696	-1744.86
1997	791767.5	501579.9	290187.6	157.8547	6.878475	0.652966	19.67239
1998	588875.6	552358.6	36517	106.6111	-25.6252	10.12375	-87.4161
1999	840516.5	610673	229843.5	137.6377	42.73244	10.55734	529.4151
2000	1657216	690425.7	966789.9	240.0281	97.16634	13.0598	320.6296
2001	1480336	764862.4	715473.4	193.5428	-10.6733	10.78128	-25.9949
2002	1501192	957039.8	544152.1	156.8578	1.408876	25.12575	-23.9452
2003	1906784	1047126	859658	182.0969	27.018	9.413005	57.9812
2004	2312438	1113265	1199173	207.7168	21.27425	6.316241	39.49419
2005	3421830	14935993	-11514163	22.90996	47.97499	1241.639	-1060.18
2006	3976934	1158778	2818156	343.2007	16.22243	-92.2417	-124.476

* النسب من حسابات الطالب.

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على:

- Rétrospective statistique (1970-2002), ONS, Edition 2005, :المعطيات للفترة (1990-2002) ALGER

- www.finance-algeria.org :المعطيات للفترة (03-2006): وزارة المالية الجزائرية على الموقع

من خلال الجدول يتبين لنا أن الميزان التجاري عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة من 1990-2006، فتميزت كل من سنتي 90-1991 برصيد موجب بلغ على التوالي 35261 و 94348 مليون دج، و يعزى سبب هذا الارتفاع في رصيد الميزان إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول من جراء حرب الخليج من نفس الفترة، أين شهدت هذه الفترة ارتفاع الطلب العالمي على البترول نتيجة الانخفاض المصاحب لعرض البترول بعد انسحاب العراق من الأسواق العالمية للمادة ذاتها، كما سجل في نفس الفترة ارتفاعا في الواردات من 87018 إلى 139241 مليون دج على التوالي، و مرد هذا هو الرفاهية المالية (البحبوحة الاقتصادية) التي يشهدها البلد كنتيجة لارتفاع الإيرادات المتأتية من قطاع التصدير، حيث يلاحظ ذلك من خلال معدلات التغطية البالغة في سنة 1990 نسبة 140.5215 % و نسبة 167.7588 % سنة 1991 أي أن قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات بنسبة 40.53 % و 67.76 % لكل من سنتي 1990 و 1991 على التوالي و بذلك تعمل على تغطية جميع نفقات الواردات و يكون هناك تسجيل فائض محقق ممثل في النسبتين السابقتين.

أما في سنة 1992 فشهد الميزان التجاري انخفاضا مقارنة بـ 1991 بقيمة 33885 مليون دج، أي تدني بنسبة 35.91 %، و يرجع السبب في هذا إلى ارتفاع الواردات بنسبة 35.41 % مقارنة بسنة 1991، في حين نسجل حدوث ارتفاع طفيف جدا في قيمة الصادرات البالغ نسبة 6.60 % مقارنة بنفس السنة.

و بالنظر إلى السنوات الأخرى المتتالية فقد عرف الميزان التجاري عجزا خلال سنتي 1994- 1995 بقيمة (15804-) و (14742-) مليون دج على التوالي، و السبب دائما راجع إلى تدهور أسعار البترول من 20.4 دولار في 1991 إلى 16.3 مليون دولار في سنة 1994، كذلك و نتيجة لاعتماد المقابل من الواردات على الإيرادات المتأتية من قطاع الصادرات فقد سجلت الأخيرة ارتفاعاً نظراً لانعكاس أسعار البترول على هذه الأخيرة، فيلاحظ على مستوى الواردات الانتقال من قيمة 340142 إلى 513193 مليون دج لسنتي 1994 و 1995 على التوالي، كان معدل التغطية لهاتين السنتين هو 95.35 % و 97.12 % على التوالي، و

يرجع كذلك الارتفاع في الواردات إلى أن سنة 1995 كانت سنة التطبيق الفعلي لمرسوم تحرير التجارة الخارجية مما حفزت المنتجات الأجنبية المحظورة و المقيدة سابقا على الدخول إلى التراب الوطني دون قيود.

و في العام الموال ي لهذه الفترة 1996 زادت الصادرات بنسبة نمو قدرت بـ 48.62 % مقارنة بسنة 1995، بقيمة 740811 مليون دج مصاحبة تدهور مسجل في نسبة الواردات بمعدل (2.89-) % مقارنة بسنة 1995، و هنا كان رصيد الميزان التجاري في هذه الفترة موجب بقيمة 242485 مليون دج مع معدل تغطية بنسبة 148.65 %، كما أن ارتفاع سعر الدولار ساهم في زيادة نسبة إيرادات الصادرات المقومة بالدولار.

و توالت الفوائض في الميزان التجاري للفترة 1997 – 1998 – 1999 إلا أن رصيد في سنة 1998 انخفض على سابقه بقيمة تقارب 50 مليون دج ، والسبب في ذلك هو تدهور قيمة الصادرات بنسبة 25.62 % مقارنة بالسنة السابقة.

و عن الفترة الممتدة من 2000 – 2002 فشهد الميزان التجاري تسجيل فوائض تجارية ميزها تحسن ملحوظ في قيمه رغم التراجع الملاحظ إلا أنه طفيف، و يرجع هذا إلى النمو في نسب الصادرات المرتفعة مقارنة إلى النمو الطفيف في نسب الواردات، و هنا كانت معدلات التغطية كما يلي: 24.028 % ، 193.54 % ، 156.85 % على التوالي، و كذلك فإن الارتفاع في أسعار البترول له الدور في تحقيق عائدات كبيرة في قطاع التصدير مقارنة بالإنفاق على الواردات.

أما الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004 فقد شهد الميزان التجاري تسجيل فوائض لكن بقيمة تتراجع في 2003 ثم تعود لترتفع في 2004، و هذا التذبذب الحاصل مرده إلى ارتفاع الواردات بالدرجة الأولى مع تسجيل نسب نمو بطيئة بالنسبة للصادرات، و كذلك فإن التوترات السياسية و ما يشهده العالم من أزمات سياسية و اقتصادية في أنحاء متعددة له من الدور الكبير في حصول هذه الاختلالات في الطلب و العرض العالمية المنعكسة مباشرة في مستوى الأسعار العالمية.

و تواصلا لمسيرة هذا التراجع في معدلات النمو لكل من الصادرات مقابل الارتفاع في الواردات سجل الميزان التجاري عجزا حقيقي سنة 2005 بقيمة (11514163-) مليون دج، بمعدل تغطية 22.90 % فقط، أي أن قيمة إيرادات الصادرات لم تتمكن من تغطية سوى 22.90 % من قيمة الواردات الكلية، المحققة لنسبة زيادة بالغة 12.41 %.

و عن سنة 2006 فعلى العكس من سنة 2005 سجل الميزان التجاري زيادة ملحوظة كان الرصيد خلالها موجب أين قدر بـ 2818156 مليون دج، و يرجع هذا الفرق الموجب إلى الانخفاض المحسوس في قيمة الواردات بنسبة 92.24 % مع زيادة نسبة الصادرات بـ 16.22% مقارنة بسنة 2005، لذلك كان معدل التغطية لسنة 2006 بالغ لنسبة 343.200 %، بالإضافة إلى هذا فإن ارتفاع أسعار البترول كان له الوقع و التأثير الايجابي على الميزان التجاري في هذه الفترة.

أما خلال سنة 2007 فإن الميزان التجاري عرف انخفاضاً في قيمته حيث شهد تدهور بنسبة 3.25 % بالانتقال من 33.157 مليار دولار إلى 32.079 مليار دولار، و الملاحظ هنا هو الزيادة المعتبرة في نسبة

الواردات عنه في الصادرات، حيث تظهر نسبة الزيادة في الواردات 27.88 % بالانتقال من 21.456 إلى 27.439 مليار دولار أمريكي، في حين كان الارتفاع أقل في الصادرات المقدر بـ 8.98 % أي من 54.613 إلى 59.518 مليار دولار أمريكي.

و لمزيد من التوضيح لوضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة الممتدة من 1990 – 2006 نورد الشكل التالي المبين لتطور الصادرات، الواردات و الميزان التجاري.

شكل رقم(11): يوضح تطور الصادرات، الواردات و الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2006)

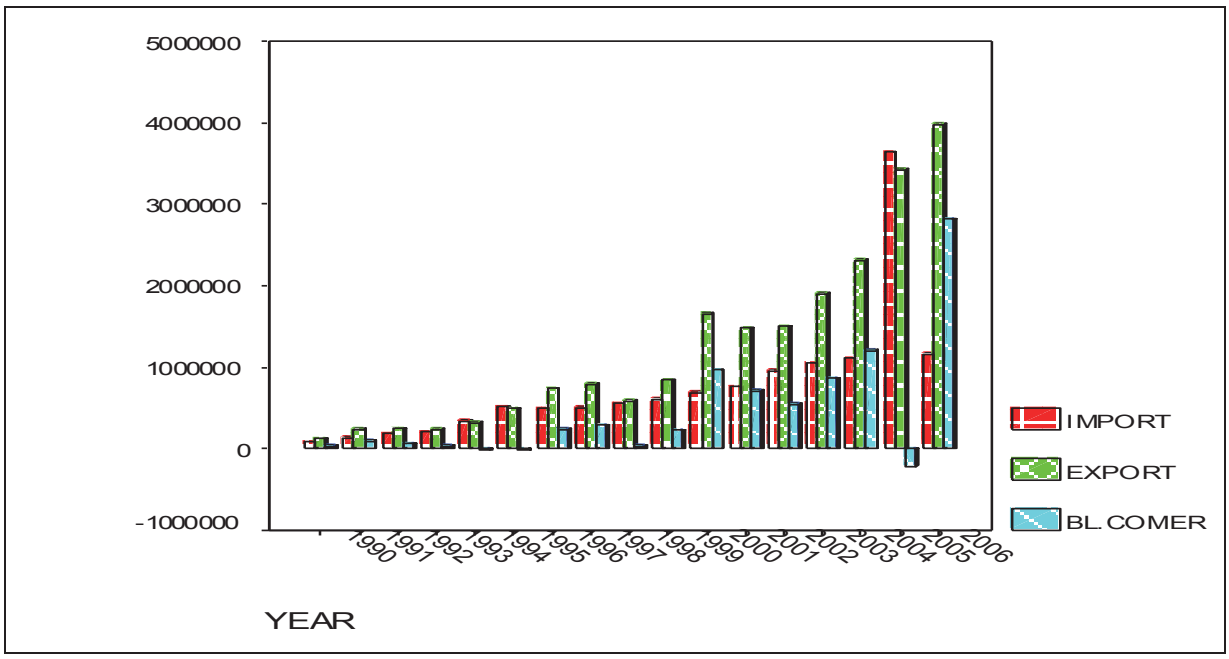

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على البيانات أعلاه.

المطلب الثالث: تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة(1990-2006)

بعد التطرق في العنصر السابق إلى التطور في مؤشرات الميزان التجاري المتشكل من كل من الصادرات و الواردات و ملاحظة النسب المتعلقة بهما من معدل للتغطية إلى نسب النمو الحادثة في كل عنصر نتطرق الآن إلى التطور في الهيكل السلعي في كل من الصادرات و الواردات الجزائرية خلال نفس الفترة السابقة التي تعتبر فترة التحول في قطاع التجارة الخارجية المستندة على التحرير بعد أنواع التقييد و الاحتكار الممارسين سابقا من قبل الحكومة، و هذا التحول إنما يعتبر تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية العالمية و درجة الانفتاح التي تشهدها هذه الأخيرة من ازياد في درجة حرية انتقال للبضائع و السلع و كذا الخدمات التي تعتبر في العصر الحالي القطاع الذي يشهد رواجا في عالم التجارة الخارجية بين الدول، و من هذا سنوضح ما سبق الإشارة إليه من خلال العنصرين التاليين:

أولاً: تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2006.

ثانياً: تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2006.

ثالثاً: الحوصلة الإجمالية للصادرات و الواردات الجزائرية خلال سنة 2007.

أولاً: تطـور التركيبـة السلعيـة للصـادرات خـلال 1990- 2006

في هذا العنصر سنقوم بعرض التطور القيمي لمكونات الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال فترة الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية الهادفة أساسا إلى تحرير التجارة الخارجية، و الدول يتكون من سبعة مجموعات هي تمثل صادرات الجزائر الأساسية بشتى أنواعها، و هو موضح كما يلي:

جدول رقم(33): تطـور الهيكل السلعي للصادرات خـلال الفترة (1990-2006)

الوحدة: مليون دج

السنوات	مواد غذائية	المحروقات	آلات و سلع التجهيز	التموين الصناعي	السلع الاستهلاكية	معدات المقل	سلع أخرى	المجموع
1990	450	118600	547	2216	187	107	172	122279
1991	957	226800	1227	4077	403	124	1	233589
1992	1743	237545	1727	7425	388	182	1	249011
1993	2265	228120	356	8077	695	38	1	239552
1994	1159	311362	434	10791	520	72	1	324339
1995	5233	473064	1616	17886	568	84	1	498452
1996	9260	682139	2371	44226	2593	222	1	740812
1997	1979.4	762709.6	475.1	25257.4	554.2	791.8	1	791768.5
1998	2002.2	566616.1	883.3	25257.4	765.5	235.6	1	595761.1
1999	2017.2	811266.5	2941.8	21685.3	924.6	1681	1	840517.4
2000	2651.5	1611973.6	2983	38281.7	165.7	1160.1	1	1657217
2001	2220.5	1428968.1	2664.6	44262	296.1	1924.4	1	1480337
2002	3303.8	1441871.5	3445.2	49029.8	838489	1812.8	1	2337953
2003	3713.76	1854714	39381.33	2321.1	2707.95	3868.5	77.37	1906784
2004	4252.13	2256151	41151.97	3387.29	1008.98	6486.3	77.37	2312515
2005	4915.79	3355283	48130.72	2641.32	1027.18	9831.58	77.37	3421907
2006	5303.45	3890916	60154.2	3196.6	3123.95	14166.75	72.65	3976934

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على:

- Rétrospective statistique (1970-2002), ONS, Edition 2005. ALGER :(2002-1990) المعطيات للفترة

- www.finance-algeria.org. المعطيات للفترة (03-2006): وزارة المالية الجزائرية

انطلاقاً من الجدول أعلاه و بأخذ سنة 2006 كعينة نحصل على الشكل البياني التالي الذي يعكس التوزيع الكمي في هيكل الصادرات الجزائري:

شكل بياني رقم(13): يوضح توزيع الهيكل السلعي للصادرات لسنة 2006

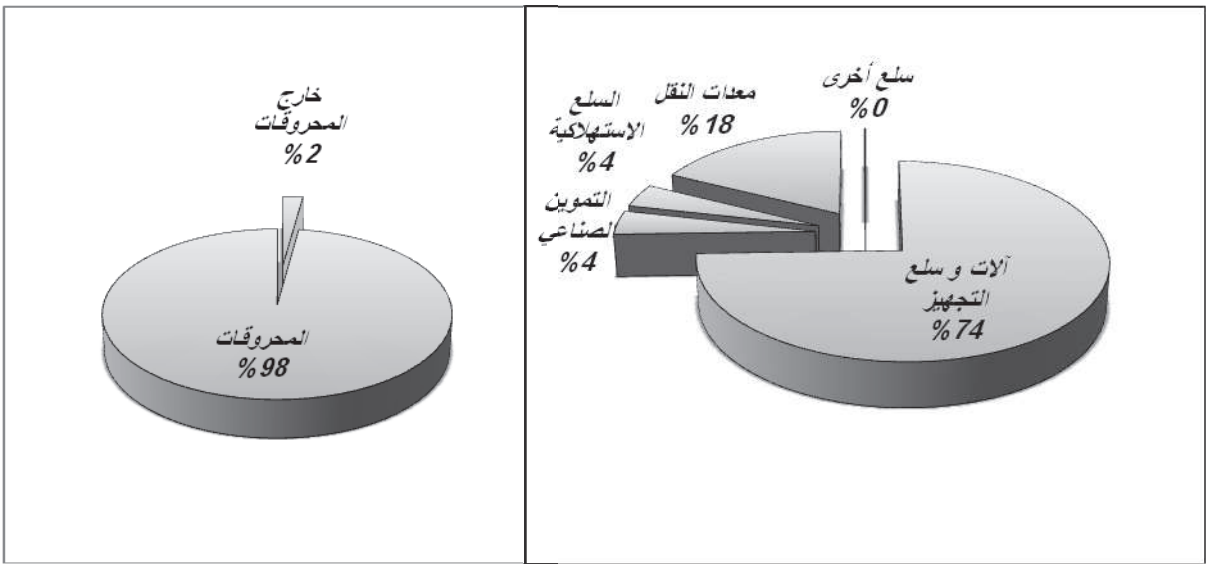

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول نلاحظ أن صادرات الجزائر من الطاقة و المحروقات تسجل نسب مميزة على غرار المجموعات الأخرى، و هي تحتل المرتبة الأولى من مبيعات الجزائر إلى الخارج، كما أنها تحض بسيطرة تامة على مر السنوات التالية من فترة تحرير التجارة، و هذا ملاحظ حتى قبل التحرير لهذا القطاع إذ أن هذه الوضعية من احتلال الطاقة و المحروقات بالنسبة لصادرات الجزائر هي حالة ملازمة للاقتصاد الجزائري منذ فترات سابقة، و هذا دليل على تركز قطاع التصدير في الجزائر على مصدر واحد و وحيد في صادراتها، ففي سنة 2000 مثلا تبلغ نسبة الصادرات من المحروقات 99.26 % من مجموع الصادرات الكلية، انخفضت هذه النسبة بشكل طفيف إلى 96.52 % في سنة 2001 لكن رغم هذا تبقى نسبة هذه المجموعة مسيطرة بشكل مطلق على باقي المجموعات الأخرى في هيكل الصادرات الجزائرية، و في سنة 2006 تسجل صادرات المحروقات أيضا نسبة 97.83 % من المجموع الكلي للصادرات و هي نسبة كبيرة جدا من حيث السيطرة على المجموعات السلعية الأخرى و يمكن ملاحظة ذلك في الشكل البيني أعلاه، أما عند الحديث و الانتقال إلى الصادرات خارج المحروقات فالمسجل هو التدني المستمر في تمثيل نسبها في مجموع الصادرات الكلية، و

ذلك لمستويات نسبها التي تكاد تكون منعدمة في غالب الفترات، و مما يذكر أنه من بين العوامل التي كان لها التأثير على حجم الصادرات فيما يخص المحروقات ما يلي:

- تراجع الإنتاج، و بالتالي التصدير و ذلك وفقا للاتفاقيات المبرمة في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).
- التقلبات في أسعار البترول الذي أدى بالدول إلى الخفض من سقوف إنتاجها حسب السياسة التي اتبعتها المنظمة في ظل تزايد الطلب العالمي و التوترات الحاصلة في مناطق مختلفة من العالم و خاصة تلك التي تستهدف بعض المناطق الغنية من الثروة النفطية.

ثانياً: تطـور التركيبـة السلعيـة للـواردات خـلال 1990- 2006

إن السمة التي تميز هذه الفترة من تنامي التوجه نحو سياسات تحرير التجارة الخارجية، و ما له من انعكاسات على طبيعة السلع و المواد المراد تصديرها و استيرادها، فمن خلال الجدول المبين أدناه و الموضح لتطور التركيبة السلعية لكل من الصادرات و الواردات.

جدول رقم(34): تطـور الهيكل السلعـي للواردات خلال الفترة (1990-2006)

الوحدة: مليون دج

السنوات	مواد غذائية	المحروقات	آلات و سلع التجهيز	التموين الصناعي	السلع الاستهلاكية	معدات المقل	سلع أخرى	المجموع
1990	16907	840	26415	26867	3980	11707	302	87018
1991	30860	3393	38966	50555	5572	9888	7	139241
1992	50696	2380	34178	84017	5567	11492	217	188547
1993	47555	2679	40445	98353	3535	12156	310	205033
1994	93515	1762	49552	165203	4881	24224	1005	340142
1995	132962	5138	90345	236944	13002	34397	405	513193
1996	138928	5533	108154	157639	32227	55012	833	498326
1997	141358.6	7378.6	119061.2	145210.4	36750.4	51207.1	613.7	501580
1998	145413.2	6869.4	127980.9	163414.8	46908.9	61766.4	4.9	552358.5
1999	145486.6	9870.2	152676.4	178186.6	56041.3	68344.1	67.9	610673.1
2000	**167013.1**	9427.5	**163997**	**201889.6**	57500.5	90502.5	95.5	**690425.7**
2001	**169992.2**	10271.4	**193536**	244098.4	64855.6	82050.5	58.3	**764862.4**
2002	204480.3	10889.8	247390.1	296614.7	83848.9	113528.5	287.5	957039.8
2003	207196.9	8820.18	221046.1	383368.4	163405.4	53307.93	9980.73	1047126
2004	259235.8	12468.11	56502.88	514507.7	201579.8	56502.88	12468.11	1113265
2005	263178.2	15554.44	299936.56	620123.2	227960.6	55100.87	11739.2	1493593
2006	276070	17726.6	358455.1	619559.2	218749.2	61243.95	6974.4	1558778

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على المصـدر السابق.

انطلاقاً من الجدول أعلاه و بأخذ سنة 2006 كعينة نحصل على الشكل البياني التالي الذي يعكس التوزيع في هيكل الواردات الجزائري:

شكل بياني رقم(14): يوضح توزيع الهيكل السلعي للواردات لسنة 2006

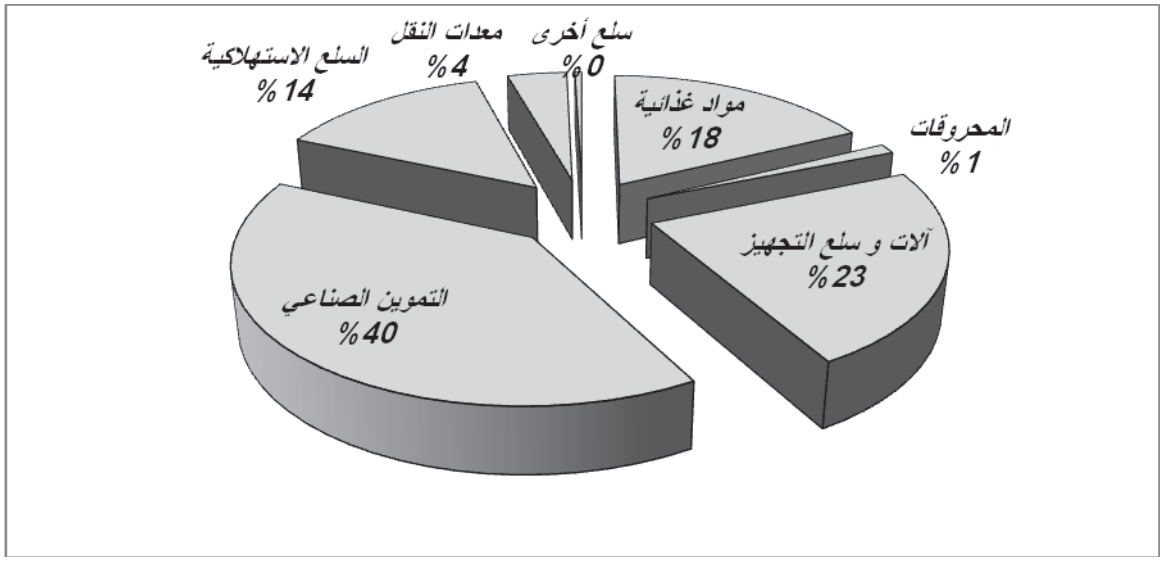

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول الممثل للتوزيع السلعي للواردات نلاحظ أنه في سنة 2000 احتلت مواد التموين الصناعي المرتبة الأولى من المستوردات بنسبة 70.75 % من المجموع الإجمالي من الواردات بقيمة تصل إلى 201889.6 مليون دج، و كما نلاحظ في السنة الموالية كذلك نفس الشيء في استمرارها في احتلال المرتبة الأولى في مجموعة المستوردات، بالإضافة إلى زيادتها بنسبة 20.90 % أين بلغت قيمة 244098.4 مليون دج، و في سنة 2002 ارتفعت بنسبة 21.51%، حيث بلغت قيمة 296614.7 مليون دج، و تواصلت الزيادة خلال السنوات التي تلي هذه السنة، و في سنة 2006 عرفت انخفاضاً، إلا أنه انخفاض طفيف جداً قدر بـ 0.090 % بقيمة (564-) مليون دج.

ثم تأتي في المرتبة الثانية مناصفة بين المواد الغذائية تارة و آلات و سلع التجهيز تارة أخرى، حيث كانت المواد الغذائية المستوردة مقدرة بقيمة 167013.1 مليون دج، في حين نجد الآلات و سلع التجهيز كانت بقيمة 163997 مليون دج، حيث نسبتها إلى مجموع الواردات هي 24.18 % و 23.75 % على التوالي، و تفوقت في 2001 مجموعة الآلات و سلع التجهيز على المواد الغذائية، حيث بلغت نسبة كل منهما إلى مجموع

الواردات 25.30 % و 22.22 % على التوالي، و استمر التزايد و التناقص في كل منهما محتلتان للمرتبة الثانية و الثالثة من مجموع المستوردات الإجمالية.

و في المرتبة الرابعة نجد السلع الاستهلاكية غير الغذائية و المتعلقة أساسا بالأدوية و الأدوات الكهرومنزلية و غيرها، حيث نلاحظ أنها تسجل تزايد عبر الفترات الزمنية إلى غاية 2006 أين تراجعت بنسبة طفيفة مقدرة بـ 04.04 % مقارنة بسنة 2005، و تأتي في المرتبة الخامسة و السادسة كل من معدات النقل و لواحقها و السلع الأخرى على التوالي، و هي تشهد تذبذبات كذلك في نسبتها على مر الفترات الزمنية.

أما فيما يخص المستوى الإجمالي للواردات فلقد عرف ارتفاعاً كبيراً و تحقيق نسب نمو عالية دون تراجع خلال الفترات المدروسة، و حيث كانت قيمة الواردات في سنة 2000 هي 690425.7 مليون دج، ثم قفزت في سنة 2006 إلى ما قيمته 1558778 مليون دج، أي نمو بنسبة 55.70 %، و يمكن تلخيص أسباب هذا الارتفاع إلى ما يلي:

- التسهيلات المقدمة من طرف إدارة الجمارك للمستوردين، و ذلك من حيث التخفيض في معدلات التعريفة الجمركية، و كذا الإجراءات المتنوعة.
- الغياب شبه التام لعملية المنافسة أين كان الإقبال على المنتوج الأجنبي عنه على المنتوج الوطني.
- بالإضافة إلى نزع الدولة ليدها من الاحتكار الممارس سابقا على قطاع الواردات.

ثالثاً: الحوصلة الإجمالية للصادرات و الواردات الجزائر خلال سنة 2007

1. بالنسبة للصادرات:

تبقى المحروقات تمثل أهم المبيعات بالنسبة للجزائر نحو العالم الخارجي حيث قدرت قيمتها 58.206 مليار دولار أمريكي بنسبة 97.80 % من الحجم الكلي للصادرات خلال 2007 مسجلة ارتفاع بنسبة 8.94 % بالمقارنة مع سنة 2006.

و بالملاحظة إلى هيكل الصادرات كذلك نجد أن قطاع الصادرات خارج المحروقات يبقى مهمش لتحقيقه لنسبة ضئيلة تكاد تكون مهمشة و غير معتبرة، و البالغة نسبة 2.2 % فقط من الحجم الكلي للصادرات، أي ما يعادل ما قيمته 1.312 مليار دولار أمريكي مسجلة ارتفاع يقارب 11 % مقارنة بسنة 2006، و من هذه المواد التي تمثل هذه الفئة نجد الزيوت و المواد الأخرى، الآمونياك، المواد الحديدية المصفحة و النفايات و بقايا النحاس ... إلخ.

2. بالنسبة للواردات:

تتمثل أهم المجموعات المستوردة بالتدرج التنازلي فيما يلي:

- تأتي تشكيلة التجهيزات الصناعية و الفلاحية في المرتبة الأولى بمبلغ 10.096 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل نسبة 36.79 % من مجموع الواردات الكلية لنفس السنة بارتفاع 17.07 % مقارنة بسنة 2006.

- و تحتل المنتوجات الموجهة لتشغيل آلات الإنتاج المرتبة الثانية بمبلغ 8.508 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل نسبة 31.01 % من الواردات الإجمالية لسنة 2007 بنسبة ارتفاع مقدرة بـ 41.31 % مقارنة بسنة 2006، و التي تتمثل أساسا في مواد البناء، الأنابيب و القنوات المقعرة من الحديد و الفولاذ و غيرها من المواد الأخرى.

- أما المواد الغذائية فتحتل المرتبة الثالثة من المجموع الكلي من الواردات بمبلغ 4.827 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 17.59 % من الواردات الكلية لسنة 2007، مسجلة نسبة ارتفاع مقدرة بـ 27.03 % مقارنة بالسنة الماضية، و تتمثل أساسا مجموعة المواد الغذائية في الحبوب، البقول، السكر، الشاي و القهوة و اللحوم.

- و في المرتبة الرابعة نجد المواد الاستهلاكية غير الغذائية بمبلغ 4.008 مليار دولار أمريكي بنسبة 14.61% من مجموع الواردات مسجلة نسبة ارتفاع 33.11 % مقارنة بسنة 2006.

و منه انطلاقاً من التوزيع السابق للهيكل السلعي للواردات الجزائرية لسنة 2007 يمكن التعبير عنها النسب بواسطة الدوائر النسبية في الشكل التالي:

شكل بياني رقم(15): يوضح توزيع الهيكل السلعي للواردات لسنة 2007

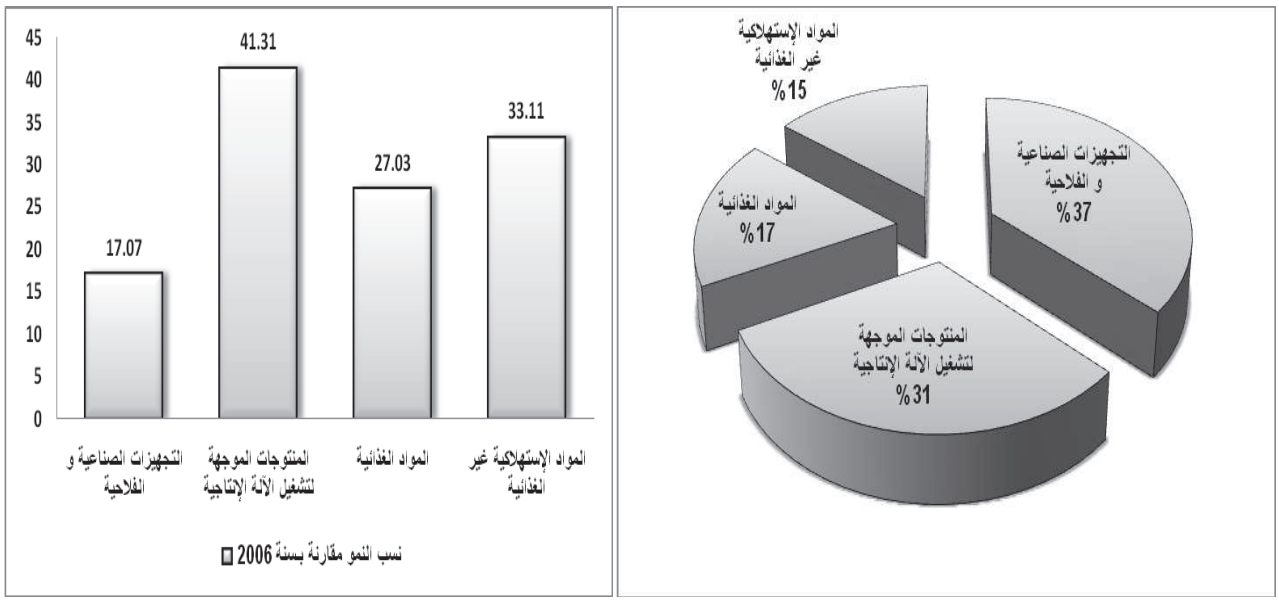

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على البيانات الواردة أعلاه.

من خلال الشكل البياني يلاحظ التوجه إلى تبني سياسة جديدة في الواردات الجزائرية انطلاقاً من التقليل من الواردات من فئة المواد الاستهلاكية و المواد الغذائية التي تعمل على تسريب العملة الأجنبية للدولة إلى الخارج كمقابل لتلك المواد، في مقابل العمل على الزيادة من المنتوجات الموجهة لتشغيل الآلة الإنتاجية أين سجلت أكبر زيادة مقارنة بسنة 2006 البالغة 41.31 %، كما يلاحظ كذلك تدني نسبة الواردات من المواد الغذائية مقارنة بالواردات الكلية بالرغم من الزيادة المتحققة مقارنة بسنة 2006 البالغة 27.03 %، إذ تدنت من 18 % من الواردات الإجمالية لسنة 2006 إلى17 % من الواردات الإجمالية لسنة 2007.

المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2006 – 2007.

سنتناول في هذا العنصر توزيع كل من الصادرات و الواردات الجزائرية على الشركاء التجاريين، و حيث أن هذا يبين مدى ارتباط الدولة بالعالم الخارجي من خلال قطاع الواردات، و مدى انفتاحها و المشاركة في التجارة العالمية من خلال قطاع الصادرات، و سيتم التعرف على هذا من خلال العنصرين:

- توزيع الواردات حسب المناطق الاقتصادية و البلدان الممونة للجزائر2006 – 2007.
- توزيع الصادرات حسب المناطق الاقتصادية و البلدان الممونة من طرف الجزائر2006–2007.

أولاً: توزيع الواردات حسب المناطق الاقتصادية و البلدان الممونة للجزائر 2006 – 2007.

من خلال إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر نجد أن تصنيف الواردات حسب المناطق الاقتصادية يظهر أن الاتحاد الأوروبي في طليعة الممونين للواردات الجزائرية، ففي تبادلاتنا مع هذا الأخير لسنة 2006 نجدها تشهد تزايد بنسبة 4.20 % انطلاقا من 11.22 مليار دولار أمريكي مسجلة خلال سنة 2005 وصولا إلى 11.67 مليار دولار أمريكي لسنة 2007، أما بالنسبة للممونين العشر الأوائل فتظهر في الجدول كما يلي:

جدول رقم(35): توزيــع نسب الواردات بحسب الدول الممونـة للجزائـر خــلال 2006 – 2007

الممونين العشر الأوائل	2006		2007		نسبة الزيادة (%)
	القيمة (مليار دج)	النسبة (%)	القيمة (مليار دج)	النسبة (%)	
فرنسا	4.321	20.57	4.596	167.5	3.82 -
ايطاليا	1.857	8.84	2.368	8.63	0.21 -
الصين	1.71	8.10	2.297	8.37	27.
الو.م.أ	1.417	6.75	2.272	8.28	1.53
ألمانيا	1.462	6.96	1.764	6.43	0.53 -
اسبانيا	1.017	4.84	1.548	5.64	0.8
اليابان	0.709	3.38	1.058	3.86	0.48
تركيا	0.77	3.37	0.955	3.48	0.11
الأرجنتين	0.631	3.00	0.880	3.21	0.21
بلجيكا *	0.527	2.51	0.712	2.59	0.08

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات وزارة الخارجية الجزائرية 2007/2006.

* يذكر أنه في سنة 2007 تتقدم الجمهورية الكورية على بلجيكا بمبلغ يصل إلى 0.808 مليار دولار أمريكي بنسبة 2.94 % من الواردات الإجمالية لسنة 2007، و حيث شهدت الواردات الكورية ارتفاعا قدر بـ 81 % مقارنة بسنة 2006.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في نسب الواردات إلى الجزائر بمعدلات طفيفة مقارنة بسنة 2006 مع تسجيل تراجع لكل من فرنسا و ايطاليا و ألمانيا، حيث تراجعت واردات فرنسا بشكل كبير مقارنة بنظيراتها من الدول الأخرى (3.82-) % رغم احتلالها للصدارة من بين هذه الدول و قدر التراجع في واردات هذه الأخيرة بمبلغ 275 مليون دولار أمريكي.

شكل بياني رقم(16): يوضح توزيع نسب الواردات بحسب الدول الممونـة للجزائـر لسنـة 2007

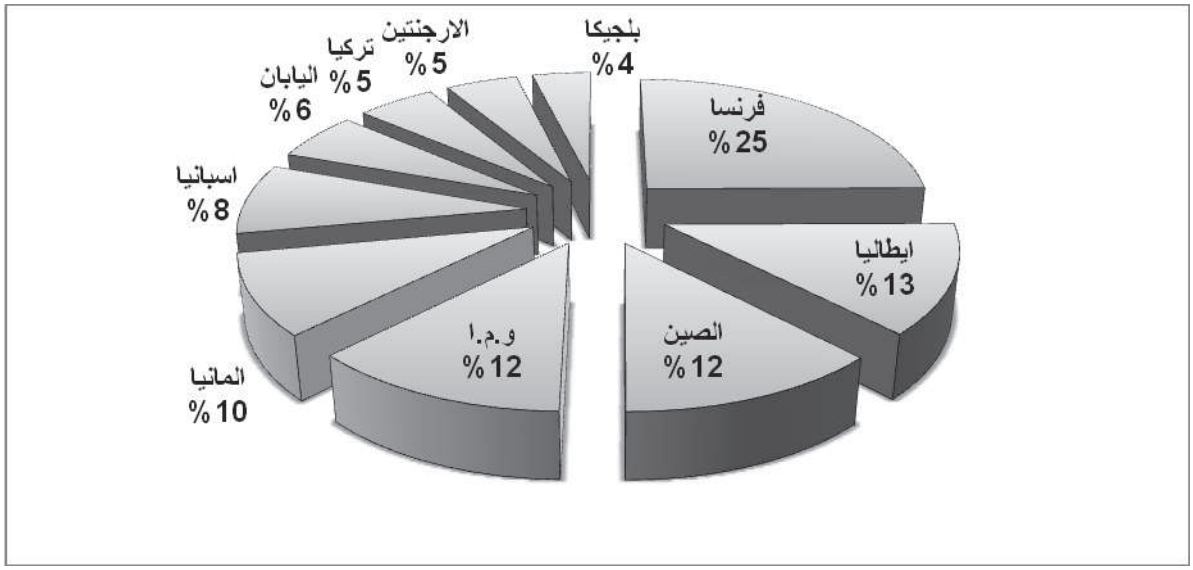

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول أعلاه.

و منه يلاحظ من خلال الشكل البياني أن فرنسا تعتبر المورد الأول للجزائر بنسبة 25 % من بين عشر موردين الأوائل فقيمة الواردات من فرنسا تصل إلى 4.596 مليار دولار أمريكي ما يعادل 16.75 من إجمالي الواردات، و المتمثلة أساسا في المنتوجات التالية: الآلات و الأجهزة، السيارات، العربات الصناعية، المنتوجات الصيدلانية و الحبوب، و حيث تسجل الواردات من فرنسا زيادة نسبتها 5.29 % مقارنة بنسبة 2006.

تليها ايطاليا بنسبة 13% ثم الصين بنسبة 12 % من بين عشر الموردين الأوائل بمبلغ 2.368 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 8.63 % من إجمالي الواردات المتمثلة بالمنتوجات التالية: المراجل، آلات و أجهزة، و ارتفعت الواردات من ايطاليا بنسبة 1.11 % مقارنة بسنة 2006.

أما الصين فتحتل المرتبة الثالثة بنسبة 12 % من بين العشر الأوائل بمبلغ 2.297 مليار دولار أمريكي أي نسبة 8.37 % من إجمالي الواردات، و تتمثل الواردات القادمة من الصين في المنتجات التالية:

الآلات و الأدوات الكهربائية، الجرارات و السيارات، كما أن الملاحظ هنا أن الواردات الصينية ارتفعت بمقدار كبير جدا من الصين بنسبة 34.48 % مقارنة بسنة 2006.

ثانياً: توزيع الصادرات حسب المناطق الاقتصادية و البلدان الممونة من طرف الجزائر 2006 – 2007.

أوضحت نسب تصنيف صادرات الجزائر بحسب المناطق الجغرافية أن الاتحاد الأوروبي يبقى دائما هو المحتل لموقع الصدارة في تلقي الصادرات، إضافة إلى اعتباره المستورد الأول من حيث المناطق الاقتصادية، و حيث كانت قمة تلك الصادرات إليه في 2006 بالغة لقيمة 27.423 مليار دولار أي ما نسبته 51.92 % من مجع الصادرات، و بمبلغ 29.027 مليار دولار أمريكي في سنة 2007، أي ما يعادل 49 % من إجمالي الصادرات بارتفاع طفيف قدره 0.96 % بالمقارنة مع سنة 2006.

و عن توزيع نسب الصادرات حسب الدول المتعاملة مع الجزائر نورد الجدول التالي:

جدول رقم(36): توزيع نسب الصادرات بحسب الدول المتعاملة مع الجزائر خلال 2006 – 2007

الدول المصدر لها من الجزائر	2006		2007		نسب الزيادة (%)
	القيمة (مليار دج)	النسبة (%)	القيمة (مليار دج)	النسبة (%)	
الو.م.أ	14.049	26.60	15.88	26.69	07
ايطاليا	10.34	-	9.94	15.03	3.98 -
اسبانيا	5.98	-	5.98	10.06	0.07
كندا	3.27	-	4.62	7.76	29.11
فرنسا	4.35	-	4.46	7.49	2.43
هولندا	2.25	-	4.13	6.95	45.48
تركيا	1.75	-	2.32	3.90	2462
البرازيل	1.48	-	1.67	2.82	11.42
بريطانيا	1.78	-	1.47	2.48	20.37 -
البرتغال	1.54	-	1.28	2.16	20.37 -
بلجيكا *	1.82	-	1.40	2.36	29.68 -

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من بيانات وزارة الخارجية الجزائرية 2007/2006.

يلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات تجاه هولندا تشهد زيادة معتبرة بالغة نسبة 45 % ثم تأتي بعدها كل من كندا و تركيا بنسب زيادة مقدرة بـ 29.11 % و 24.62 % على التوالي، كما تعرف كل من بلجيكا،

بريطانيا، البرتغال و ايطاليا تراجع في نسب الصادرات تجاهها على الترتيب، و تبقى الو.م.أ تحتل الصدارة من بين البلدان المتعامل معها بنسبة زيادة 07 % مقارنة بسنة 2006.

و للتوضيح أكثر ندرج هذا الشكل البياني المبين لنسب المشاركة في الدول المستقبلة لصادرات الجزائر كما يلي:

الشكل البياني رقم(15): يوضح توزيع نسب الصادرات بحسب الدول المتعاملة مع الجزائر خـــلال 2007

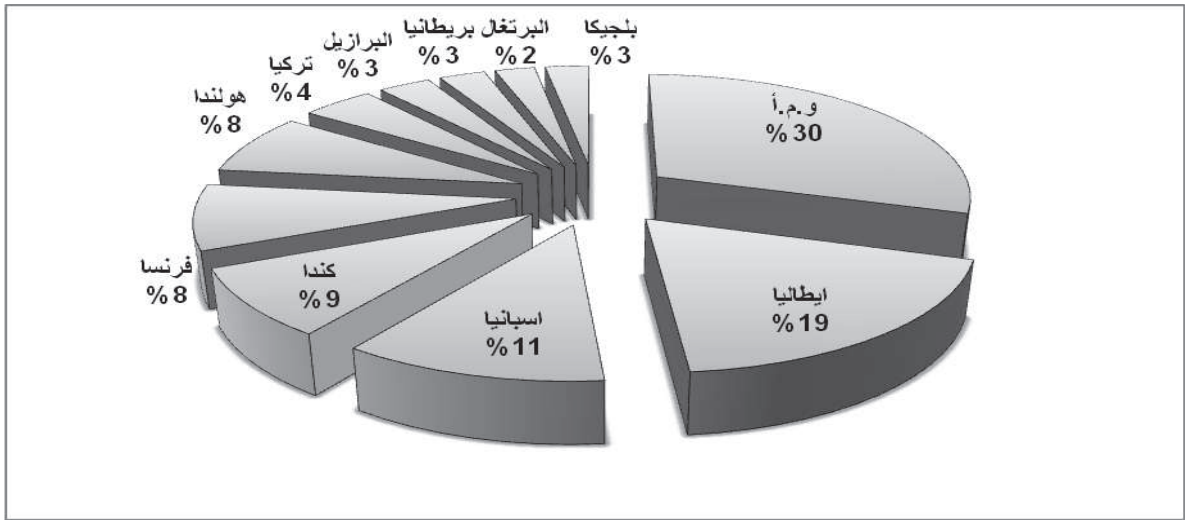

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول أعلاه.

من خلال الشكل البياني يظهر أن الو.م.أ تحتل المرتبة الأولى في الدول المستقبلة لصادرات الجزائر بنسبة 30 % من بين الدول الإحدى عشر الأولى المستقبلة لصادرات الجزائر، و تبلغ قيمة الصادرات 15.887 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل نسبة 26.69 % من إجمالي الصادرات مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 07 % مقارنة بسنة 2006.

أما المرتبة الثانية فكانت ايطاليا بنسبة 19 % بقيمة 8.943 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل نسبة 15.03 % من إجمالي الصادرات، مسجلة انخفاضا بنسبة 3.98 % مقارنة بسنة 2006، و تلي اسبانيا المرتبة الثالثة بنسبة 11 % بمبلغ 5.987 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 7.76 % مسجلة ارتفاع بنسبة 29.11 % مقارنة بسنة 2006.

المبحث الخامس: الدراسة القياسية لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة (1970 – 2006).

المطلب الأول: تقدير العلاقة بين الصادرات (X) و الواردات (M) مع الناتج الوطني الخام PIB .

1. تقدير معادلة الانحدار للكل من PIB, M, X:

بعد الحصول على معطيات كل من المتغيرات المراد دراستها و المتعلقة بالناتج المحلي الخام، الصادرات و الواردات للفترة 1970-2006 نقوم بحساب مصفوفة الارتباط للمتغيرات الداخلة في النموذج و التي يظهرها الجدول كما يلي:

جدول رقم (37): يبين مصفوفة الارتباط لكل من المتغيرات PIB, X, M

المتغيرات المدروسة	PIB	X	M
PIB	1.00	0.9593	0.2620
X	0.9593	1.00	0.2114
M	0.2620	0.2114	1.00

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews.

حيث يلاحظ الارتباط القوي بين الصادرات و الناتج الوطني بنسبة 94.93 % ، في حين تشهد العلاقة بين الواردات و الناتج الوطني فتور و ضعف شديد حيث نجد معامل الارتباط يساوي 26.20 % ، و كذلك الأمر بالنسبة للعلاقة بين كل من الصادرات و الواردات التي تبلغ 21.14 %، و بالتالي يمكن الحكم مسبقا على أن نمو الناتج مفسر بنمو الصادرات على خلاف الواردات، و هذا ما سيتم تأكيده في الاختبارات اللاحقة.

و عند القيام بتعيين كل من المتغيرات المفسرة و المفسَّرة في النموذج المراد دراسته نقوم أولا بدراسة السببية بين هذه المتغيرات باستعمال اختبار السببية لجرانجر (Granger) كخطوة أولى للدراسة، و باستعمال برنامج إحصائي(e-viws)، و الذي تحصلنا من خلاله على نتيجة مفادها أن كل من الواردات و الصادرات سبب في حدوث الناتج الإجمالي الخام (أي كل من المتغيرين السابقين سبب في نمو المتغير الأخير بالزيادة أو بالنقصان)، و منه بعد التأكد من العلاقة السببية للمتغيرات نحاول إعطاء العلاقة الرياضية بينها عن طريق حساب معادلة الانحدار.

أ. حساب معادلة الانحدار و تفسير النتائج:

بعد عملية إدخال البيانات و تقدير النتائج تحصلنا على ما يلي:

جدول رقم (38): نتائج تقدير نموذج الصادرات- الواردات مع PIB

النموذج	معامل b	قيمة t (T- statistique)	قيمة الاحتمال	معامل الارتباط R^2	إحصائية فيشر (F- statistique)
الثابت	1905.711	8.462	0.00	90.5 %	161.465
الصادرات x	1.854	1.121	0.270		**قيمة الاحتمال P**
الواردات m	0.124	17.275	0.00		0.00

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews.

2. التفسير الإحصائي للعلاقة بين الصادرات و نمو PIB (الاختبارات الإحصائية للنموذج):

يمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$\mathbf{PIB} = 1905.711 + 0.124\ m + 1.854\ x \qquad R^2 = 90.5\ \%$$

$$(1.862) \quad (0.111) \quad (0.107)^*$$

* القيم التي بين قوسين تمثل قيمة t المحسوبة (T- statistique).

إن معلمة المتغير X تشير إلى أن زيادة نسبة الصادرات بمقدار 1 % من إجمالي الصادرات يؤدي إلى زيادة(نمو) الناتج المحلي الإجمالي PIB بنسبة 1.854 مليون دينار جزائري بافتراض ثبات المتغيرة m.

أولاً: اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج:

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية (T) المحسوبة لكل من المعامل الثابت (c) و الصادرات (x) أكبر من إحصائية (T) المجدولة ذات القيمة 1.96 (المأخوذة كمعيار في الحسابات الإحصائية)، و هذا يدل على المعلمتان (الصادرات و الثابت) لهما معنوية إحصائية عند نسبة مجازفة 5%، و منه نقبل الفرضية البديلة و نرفض فرضية العدم، و ما يؤكد هذه النتيجة قيمة الاحتمال لكل من المعلمتان 0.00 و 0.00 الذي يقل عن 0.05 %.

على عكس هذه النتيجة نجد أن اختبار (T) لمعلمة الواردات M أقل من القيمة المجدولة 1.96 باحتمال 0.27 يفوق 0.05 و هذا دليل على أن معنوية هذا العنصر مساوية للصفر مما يؤدي إلى قبول فرض العدم و رفض الفرضية البديلة.

و منه و كنتيجة لما سبق فإن الصادرات (x) لها القدرة على تفسير المتغيرة PIB.

ثانيا: اختبار القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد R^2:

من خلال الجدول الثاني يتبين أن معامل التحديد R^2 مساو للقيمة 95.1 % مما يدل على أن النموذج له قدر تفسيرية عالية، و هذا يعني أيضا أن هناك جودة في التوفيق و الارتباط بين كل من المتغيرات المفسرة و المتغيرة المفسَّرة PIB بنسبة 95.1 %، و يعزز هذه النتيجة معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$ المساوي لقيمة 90.5 %.

ثالثا: اختبار مدى صلاحية النموذج إحصائيا باستعمال إحصائية فيشر (F- statistique):

إن الغرض من حساب جدول تحليل التباين هو تحليل مجموع مربعات الانحرافات الكلية TSS لقيم المتغير المعتمد $\sum_{i=1}^{n}(Y_i - \bar{Y})^2$ إلى مجموع المربعات العائدة للانحدار RSS و مجموع مربعات الخطأ ESS ، كما يتم احتساب إحصائية F التي يستفاد منها في اختبار الفرضية التالية:

H0: c1 =c2 = 0

H1: $\exists$ c1 $\neq$ c2 $\neq$ 0 , $\forall$ j = 1 … 2.

و من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن إحصائية فيشر تساوي 161.465، و حيث أن K = 3 تمثل عدد المعالم في النموذج(X, M, PIB)، و N يمثل حجم العينة(عدد السنوات المدروسة)، و كذلك يلاحظ أن قيمة الاحتمال (P-Value) مساوية لـ 0.00 و هي أقل من 0.05 تدعونا إلى رفض فرضية العدم بمستوى دلالة 5 % أي أن الانحدار معنوي أو أن المتغيرين المستقلين مجتمعين لهما تأثير معنوي على الانحدار أو أن واحدة على الأقل من معلمتي الانحدارc2 وc1 تختلف معنويا عن الصفر.

و لمعرفة تأثير كل متغير مستقل على المتغير المعتمد بصورة انفرادية نلجأ إلى اختبار **t-statistic** ، و الذي يتضح من خلاله معنوية الصادرات X بمستوى دلالة 5 % على عكس الواردات M ، و عليه فالمتغير X مؤثر و يوصى بإبقائه في نموذج الانحدار.

رابعا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

عند اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية بمستوى دلالة 5 % و بدرجة حرية N = 37 و K= 3 فإن إحصائية DW المحسوبة في الجدول الثاني (Model Summary) تشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء مما يضعف من نتيجة تقدير النموذج، و هي تساوي إلى القيمة DW 0.741 =و هي أقل من d_1 المساوية في هذه الحالة للقيمة 1.31 و لحل هذا الإشكال نقوم بتحسين النموذج عن طريق إدخال اللوغاريتم على المتغيرات X ,M، و نحصل على التقدير التالي:

جدول (39): نتائـج التقديـر بإدخال اللوغاريتم على النمـوذج

النموذج	معامل b	قيمة t (T- statistique)	قيمة الاحتمال	معامل الارتباط R^2
الصادرات **Lx**	0.67	7.13	0.00	62.40 %
الواردات **Lm**	0.53	5.41	0.00	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews.

* بعد إجراء عدة عمليات من الإدخال للمتغيرات تم الحصول على أفضل تقدير كما هو موضح في الجدول أعلاه حيث كانت قيمة DW = 1.40 و هي واقعة في المجال بين d2 ; d1 أي أننا في منطقة شك (من خلال حساب قيمة ρ نجدها تساوي 0.3 و هي قريبة جدا من الصفر).

و منه نحصل على معادلة التقدير كالتالي:

$$\mathbf{PIB} = 0.53\ lm + 0.67\ lx \qquad R^2 = 62.40\ \%$$

$$(0.098) \qquad (0.094)$$

و منه يمكن ملاحظة أنه كلما زادت قيمة lx بنسبة 1% فإن PIB ستزيد بمقدار 0.67 مليون دينار جزائري بافتراض ثبات المتغيرة m، لكن الملاحظ في هذا النموذج أن معامل التحديد يأخذ قيمة متوسطة مما يشير إلى أن جودة التوفيق في هذا النموذج تكون متوسطة أيضا.

كذلك توجد طريقة أخرى لحل مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء و هي طريقة weighted least squares (قسمة الأطراف على الانحرافات المعيارية للأخطاء العشوائية)، و من خلال استعمال الطريقة تم الحصول على التقدير وفق المعادلة التالية:

$$PIB = C(1) + C(2)*M + C(3)*X$$

جدول رقم (40): نتائج تقدير النموذج بالترجيح بواسطة الانحرافات المعيارية

النموذج	معامل b	قيمة t (T- statistique)	قيمة الاحتمال	معامل الارتباط R^2
C(1)	2921.985	16.12594	0.00	95.57 %
C(2)	0.003651	0.054009	0.95	
C(3)	1.617257	23.10120	0.00	DW = 1.74

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن إحصائية DW = 1.74 و هي تقع داخل مجال انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء مما يقوي من نتيجة التقدير في النموذج.

و منه نخلص إلى أن معادلة التقدير للنموذج تعطى بالشكل التالي:

$$PIB = 2921.98 + 0.003\ M + 1.61\ X$$

$$(16.12) \quad (0.054) \quad (23.10)$$

كما يمكن ملاحظة أنه كلما زادت قيمة X بنسبة 1% فإن PIB ستزيد بمقدار 1.61 مليون دينار جزائري، و هذا بافتراض ثبات المتغيرة M ، كما أنه من الملاحظ في هذا النموذج أن معامل التحديد يأخذ قيمة 95.57 % مما يشير إلى أن جودة التوفيق في هذا النموذج عالية ، و هذا ما يعطيه قدرة تفسيرية عالية أيضاً.

و من خلال النمو ذج يتضح أن المتغيرة المتعلقة بالواردات تظهر عدم المعنوية أي أنها معنويا تساوي الصفر في النموذج لدينا، و ذلك من خلال قيمة t- statistic التي تأخذها و المساوية لـ (0.054) أقل من المجدولة (1.96)، كما يؤكد ذلك أيضاً قيمة الاحتمال لنفس المتغيرة الذي يفوق 0.05 و المساوي لـ 0.95 و هذا يبقى الصادرات كونها تمارس تأثيرها على PIB، و لإيجاد أفضل نموذج من خلال استبعاد المتغيرات نجري الاختبار التالي.

خامساً: إيجاد أفضل معادلـة انحدار للنموذج:

باستعمال طريقة Stepwise نقوم باختيار النموذج الأحسن، و التي بموجبها يتم إدخال و استبعاد المتغيرات من النموذج عن طريق تحديد مستوى المعنوية أو قيمة F[225].

و لقد اعتمدنا القيم الافتراضية للخيار الأول Use Probability of F أي 0.05 للإدخال و 0.10 للاستبعاد، و من خلال عمليات الإدخال و الاستبعاد للمتغيرات نحصل على ما يلي:

حيث انه في الخطوة الأولى تم إدخال المتغير X لأنه يعتبر أكبر المتغيرات معاملا للارتباط البسيط مع المتغير المعتمد و بالتالي فهو كذلك أكبر قيمة لإحصائية t .

و من خلال الجدول التالي يمكن ملاحظة المعنوية الإحصائية للمتغيرة المدخلة في المرحلة السابقة (الصادرات) كما يلي:

جدول رقم (41): يوضح نتائج التقدير للنموذج المصحح بعد الاستبعاد للمتغيرات غير المعنوية

النموذج	معامل B	قيمة t (T- statistique)	قيمة الاحتمال	معامل الارتباط R^2	إحصائية فيشر (F-statistique)
الثابت	2003.081	9.605	0.00	%94.9	319.327
الصادرات X	1.880	17.870	0.00	%90.1 = $\overline{R}^2$	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

يظهر أن إحصائية t تساوي (17.870) أكبر من المجدولة (1.96) مع تأكيد ذلك عن طريق قيمة الاحتمال الذي يقل عن 0.05 (مستوى الدلالة للإدخال) المساوي للقيمة 0.00 و لهذا يسمح بإدخال متغيرة الصادرات X إلى النموذج، و عليه يصبح النموذج في الخطوة الأولى كما يلي:

$$\mathbf{PIB} = 2003.081 + 1.880\ x \qquad R^2 = 94.9\ \%$$

$$(208.538) \quad (0.105)$$

على عكس المتغيرة الممثلة للواردات فيتم إبعادها حيث لم تظهر معنوية المتغير الذي له أعلى ارتباط بالمتغير المعتمد بمستوى دلالة 0.05 ، كما تم ملاحظة ذلك في الاختبارات السابقة، لذلك يكون هذا النموذج هو النموذج النهائي لتقدير العلاقة بين الصادرات و نمو الناتج الإجمالي الخام.

فيلاحظ من خلال الجدول لهذا النموذج أن معامل التحديد يأخذ النسبة 94.9 % مما يدل على أن له قدر تفسيرية عالية، و هذا يعني أيضا أن هناك جودة في التوفيق و الارتباط بين كل من المتغيرات المفسرة(الصادرات) و المتغيرة المفسَّرة PIB بنسبة 94.9 % ، و يعزز هذه النتيجة معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$ المساوي لقيمة 90.1 %.

[225] - إن الاختبار المستخدم في إدخال و استبعاد المتغيرات هو اختبار f الجزئي علما أن هذا الاختبار يكون مكافئ تماما لاختبار t في حالة استعمال اختبار f لاختبار معنوية معلمة واحدة فقط.

كذلك للتأكد من مدى صلاحية النموذج نقوم بمقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع المجدولة و التي تظهر من خلال الجدول أعلاه أنها تساوي القيمة 319.327 باحتمال مساو لـ 0.00 و هذا يدل على أن المحسوبة أكبر من المجدولة (1.96)، و بالتالي نكون في منطقة رفض لفرضية العدم و قبول للفرضية البديلة القاضية بوجود معلمة على الأقل تختلف معنويا عن الصفر، و منه يمكن الحكم بأن هذا الانحدار معنوي أو أن المتغير المستقل له تأثير معنوي على نموذج الانحدار.

3. التفسير الاقتصادي للعلاقة بين الصادرات x و نمو PIB:

إن محاولة تفسير العلاقة بين الصادرات و نمو الناتج الوطني الإجمالي يمكن تلخيصه في أن الصادرات تساهم بشكل فاعل في نمو و زيادة PIB أو الناتج الوطني الإجمالي، فتعزيز قطاع الصادرات و زيادة مشاركته في الأسواق الدولية و درجة المرونة للسلع التي يتم عرضها، فكلها عوامل تسهم في إعطاء ديناميكية لهذا القطاع، و هذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية من أن الزيادة الصادرات يزيد من مداخل الدولة من العملات الأجنبية مما ينعكس إيجابا على رفاهية الفرد و تمتع الدولة بمركز قوي في القدرة على مواجهة طلباتها من الخارج (أي التمتع بقوة إبراء الدمم و سداد الالتزامات من العملة الأجنبية)، إلى حد اعتبار أن الدولة تمتلك ثروة عند حصولها على وفرة مالية من العملات الأجنبية، كما أن معظم الاقتصاديين على مر العصور من تطور للفكر الاقتصادي يشيدون بالدور المهم لهذا القطاع و يدعون لفكرة التحرر الاقتصادي الذي منه التحرير التجاري، فتحرير المعاملات التجارية هي التي تمكن الدول من الحصول على ميزات نسبية و تفوق بما تقدمه من سلع و خدمات للسوق العالمية لا تمتلكها الدول المقابلة، بالإضافة إلى أن فكرة آدم سميث و ريكاردوا في التقسيم الدولي للعمل إنما نابعة كذلك من توجه الدول جميعها إلى تحرير اقتصادياتها، و تباعا نجد كذلك نظريات التفوق التكنولوجي تبرز هي الأخرى إلى الأسواق العالمية لتحوز على نصيب وافر فيه من حيث امتلاكها لبراءة الاختراع و الذي بموجبه يصبح من حق المخترع تسويق منتج بالشروط التي يفرضها على الدولة التي لم تتمكن من الحصول عليه، فدرجة التحرير إذا إنما تتبع ما يمكن للدول أن تقدمه للسوق العالمية من سلع و خدمات، كما أن مقياس الدول في هذا درجة الانفتاح التي يمكن أن نقول عليها أنها تعبر عن مدى انتشار و توسع مقدرات الدول من سلع و خدمات في الأسواق العالمية، مع ما يمكن أن تحققه من زيادة في إيراداتها منه المنعكس في تزايد الطلب عليها.

* و فيما يلي المتغيرات التي تم استبعادها من النموذج، و المتمثلة في المتغيرة المتعلقة بالواردات M ، و حيث أن Beta In تمثل المعلمة المعيارية للمتغير فيما لو ادخل إلى النموذج في الخطوة اللاحقة.

جدول رقم (42): يبين معاملات التقدير للمتغيرات المستبعدة من النموذج المصحح

النموذج المستبعد	معامل B	قيمة t (T- statistique)	قيمة الاحتمال	معامل الارتباط الجزئي
الواردات M	0.061	1.121	0.27	0.189

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرة المتعلقة بالواردات قد استبعادها من النموذج المصحح حين إيجاد أفضل نموذج، و ذلك كما هو موضح أن إحصائية t-statistic تأخذ قيمة أقل من القيمة المجدولة 1.96 كما أن احتمالها أيضا يقل عن 0.05 ، و مقدار معامل الارتباط الجزئي للواردات مع المتغير المعتمد PIB يلاحظ أنه ضعيف جدا إذ يبلغ مقداره 18.9 %، و هذا دليل على ضعف العلاقة يبين الواردات و الناتج الإجمالي من حيث أن الواردات تؤثر على نمو الناتج الإجمالي في هذا الاتجاه، على خلاف هذا فإن الواردات تعمل على استنزاف إيرادات الدولة و مداخليها من خلال استعمال هذه الأخيرة في مقابلة الطلبات و الاحتياجات التي تحصل عليها من السوق الدولية أو من الخارج، و خاصة أن ما يتم استعماله في سداد و مقابلة هذه الطلبات، فالزيادة في متطلبات و احتياجات الدولة من الأجانب من شأنه أن يؤثر سلبا على رصيد ما تمتلكه الدولة من عوائد التصدير.

خلاصـة الفصل الرابـع:

حاولنا في هذا الفصل تتبع مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر من مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية و التي دامت سبع سنوات (1962-1969) إلى مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية خلال الفترة (1970-1989)، ثم الانتقال إلى عرض مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر و المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية منذ سنة 1988، و التي تضمنت في جانبها الأول الإجراءات التشريعية الخاصة

بتحرير التجارة الخارجية و الجانب الثاني تضمن عمل الجزائر على إنشاء مؤسسات وطنية مكلفة بتسيير و ترقية التجارة الخارجية، و هي تعد تأكيداً من الجزائر و قناعة منها بضرورة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال الدخول في حركة العلاقات التجارية الدولية في الاقتصاد العالمي، بالإضافة غلى فتح المجال أمام المتعاملين في القطاع الخاص، لكن الشيء الذي يمكن ملاحظته و استخلاصه من دخول الجزائر في اقتصاد السوق هو تحقق مبادلاتها و اقتصارها على قطاع وحيد متمثل في قطاع المحروقات مما يحد من استقلاليتها و دورها التجاري مع العالم الخارجي، بسبب ارتباط هذا الأخير بأسعار المحروقات و مستوى سعر صرف الدولار الأمريكي.

كما تم كذلك إضافة للعناصر السابقة محاولة تحليل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات العالمية، و المتمثل أساساً في موقف الجزائر من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و دخولها في علاقات مع الشركاء الأجانب من خلال اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية و أثر ذلك على الاقتصاد الوطني من حيث تعظيم المكاسب الممكن الحصول عليها و تلافي المخاطر المحتمل الوقوع فيها.

و فيما يخص الوضعية الاقتصادية للجزائر تم عرض و تحليل مجموعة من المؤشرات الهامة في الاقتصاد الوطني، كالناتج الوطني الإجمالي و المؤشرات المتعلقة بالميزان التجاري من خلال تحليل كل من الهيكل السلعي للصادرات و الواردات و تطورهما، ثم في جانب آخر تناولنا تحليل تعاملات الجزائر مع الشركاء التجاريين، إذ الملاحظ تركزها مع دول الاتحاد الأوروبي بصفة أساسية ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

و في الأخير تم التطرق إلى دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2006 أين قمنا بـدراسة العلاقة بين الصادرات الكلية (X) و الواردات الكلية (M) مع الناتج الوطني الخام PIB حيث خلصنا على نتائج تؤكد ما تم معالجته في محتوى البحث و المتعلق بتركيز الجزائر على المواد الأولية (المحروقات) في صادراتها نحو العالم الخارجي، مع زيادة وارداتها من مواد التجهيز و المواد نصف المصنعة لتحريك الآلة الإنتاجية في النشاط الصناعي، و هذا يؤكد عموماً المنحنى الحقيقي الذي تسلكه الدول النامية في مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي في الأسواق العالمية.

الخاتمة

الخاتمة العامـــة:

من خلال هذا البحث قمنا في الفصول الأولى من عرض المفاهيم النظرية لكل من النمو و التنمية الاقتصادية مع بيان الاختلافات و الفروق بين المفهومين عند جمع من اقتصاديي التنمية، كما قمنا في ذات السياق بتوضيح مختلف الطرق و الأساليب المعتمدة لحسابهما، و بعد ذلك تطرقنا لأوجه النمو و التنمية للدول النامية مع عرض للاستراتيجيات و السياسات التجارية المتخذة من طرفهم في قطاع التجارة الخارجية، و التحديات التي تواجه مختلف هذه الدول لمواجهة تداعيات النظام التجاري العالمي الجديد، و حيث تعتبر المعاملات الخارجية المتجسدة في قطاع التجارة الخارجية في الدولة ذو الأثر الواضح على جل متغيرات الاقتصاد الوطني بشكل تنعكس فيه على الدخل الوطني، المستوى المعيشي للأفراد و القدرة الشرائية لهم، كان من الضروري التعامل مع العالم الخارجي بشكل نحقق فيه المكاسب المتاحة مع محاولة تقليل الخسائر التي من الممكن أن تنجر عن الانفتاح للاقتصاد الوطني، من ذلك كله فإن القيام بعملية التحرير في هذا القطاع – قطاع التجارة الخارجية – تعتبر ضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني، و هذا ما دفعنا إلى التفكير في كيفية تفعيل قطاع التجارة الخارجية كعامل مهم لتحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني ، و قد رأينا في هذا البحث كيف أنه عن طريق تحرير التجارة الخارجية يمكن للبلد أن يزيد من قدراته التصديرية و الاستيرادية بشكل يحقق فيه المزايا و المكاسب إضافة إلى حصوله على العملة الصعبة و يزيد فيه من تسويق منتجاته ضمن الأسواق العالمية خاصة إذا كان يمتلك مزايا في بعضها أو أن يكون له السبق في إنتاجها و تسويقها.

اختبار الفرضيات:

بعد تناول البحث و الإجابة على الفرضيات المطروحة فيه يمكن اختبارها كما يلي:

1. فيما يخص الفرضية الأولى، و المتعلقة بالعلاقة الطردية بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي فقد تم تأكيدها من خلال الدراسة النظرية المتعلقة بالأهمية النسبية للتجارة الخارجية على متغيرات الاقتصادي الكلي أين وجد أن هذه الأخيرة تعمل على ممارسة تأثيرها على الدخل الوطني من خلال المضاعف للتجارة الخارجية عن طريق الصادرات، فالزيادة في الطاقة التصديرية للبلد يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني، بالإضافة إلى هذا فقد تم التحقق من صحة هذه العلاقة في الجانب التطبيقي للبحث.
2. أما يخص الفرضية الثانية، و التي تخص اعتبار التجارة الخارجية عنصر أساسي في التخصص و تقسيم العمل الدولي فقد تم التأكد من صحتها من خلال نظريات التجارة الخارجية الداعية إلى حرية التجارية الخارجية، فالمدرسة الكلاسيكية ترى في أن كل دولة لها القدرة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، أما المدرسة الحديثة فقد حثت على إنتاج السلع للدول من خلال التوافر النسبي لعناصر الإنتاج لديها، كما ظهر كذلك اتجاه حديث في التجارة الدولية يعمل على بيان أن الأهمية في التجارة الخارجية يعود إلى العوامل الديناميكية فيها، و الذي منه يكون التخصص و التقسيم الدولي للعمل.

3. أما فيما يخص الفرضيتين الثالثة و الرابعة اللتان تناولتا الدول النامية و النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية فقد وجد فعلاً أن هذه الدول تتأثر بما يحدث من تطورات في النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية بما يؤدي إلى إحداث تغيرات في أوضاعها الاقتصادية، فحيث نجد دول تتمكن من مسايرة التغيرات الحاصلة بشكل تستفيد فيه إيجاباً أي يعود عليها بالنفع، إضافة إلى رفع التحديات و محاولة المشاركة في هذا النظام الجديد، في الوقت الذي تتضاءل بعض الدول أمام هذا التطور و التغير في النظام الجديد للتجارة العالمية، فيلاحظ ظهور مؤشرات سلبية في اقتصادها تنبئ بحدوث أزمة اقتصادية داخلية، كما أن مثل هذه الدول لن تتمكن كمثيلها من الدول النامية من المشاركة في هذا النظام جراء ما حل بها من خسائر، و بالتالي فإن استفادتها من نظام التجارة العالمية ستكون ضئيلة أو منعدمة.
4. أما ما تعلق بالفرضية الخامسة، التي تقضي بسعي الجزائر باعتبارها من الدول النامية إلى الرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال العديد من الإصلاحات التي قامت بها، فقد تم التأكد منها أيضاً حيث أن الجزائر باشرت بالقيام بالعديد من الإصلاحات التي استهدفت قطاع التجارة الخارجية، بدءاً من مرحلة احتكارها لهذا القطاع خلال فترة ما بعد الاستقلال، و التي تعد ضرورة دفعتها إليها الظروف الاقتصادية آنذاك، ثم شرعت في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي من خلاله تم تحقيق العديد من التغييرات على مستوى المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، و كخطوة لتفعيل دورها و المشاركة في النظام العالمي الجديد للتجارة الخارجية تسارعت إلى الانضمام في التجمعات و التكتلات العالمية و الإقليمية، و التي نجد منها محاولتها للانضمام في المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى التوقيع على اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي(دول شمال المتوسطي) في إطار الشراكة الأورو- متوسطية، و غيرها من التجمعات الاقتصادية الأخرى، و بالتالي فإن الجزائر بهذا قد تمكنت فعلاً من الرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال علاقاتها مع الشركاء الأجانب بالشكل الذي عاد عليها بالمكاسب الكبيرة في اقتصادها الوطني، إلا أنه ما يلاحظ في التجارة الخارجية لهذه الأخيرة هو تركزها الواضح على قطاع واحد في ميدان الصادرات هو قطاع المحروقات بنسب كبيرة تفوق 96 %، ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات في هذا المجال.

نتائــج الدراســة:

من خلال هذا البحث يمكن التوصل إلى النتائـج التاليـة:

- تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول ، ذلك لأن تحرير التجارة الخارجية تقوم على مبدأ الحرية في إجراء المعاملات من دون قيود و حواجز مع العالم الخارجي ، لذلك فهي تمكن

من إجراء المعاملات في سياق يخدم الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق العوائد ذات الأثر على مناحي الحياة للأفراد و الجماعات.

- إن سعي البلدان النامية و منها الجزائر إلى الانخراط في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق القيام بإصلاحات شاملة تستهدف قطاع التجارة الخارجية لوحظ في أولى خطواته ظهور مؤشرات و نتائج سلبية، خاصة ما تعلق منها بالعالم الخارجي (كمؤشرات الميزان التجاري)، لكن هذه النتائج لن تكون كذلك على المدى الطويل إذ تتحسن تدريجيا مع التقدم في عمليات الإصلاح و معالجة مواضع الاختلال وفق متطلبات التعامل مع العالم الخارجي.
- كضرورة لمواكبة التطورات على الصعيد العالمي نجد الجزائر في خلال مسيرتها عكفت إلى تطبيق العديد من الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية بدءاً من فترة ما بعد الاستقلال (بعد 1962)، حيث اتبعت سياسة الحماية لتجارتها الخارجية إلى غاية بداية السبعينات أين عملت الدولة على تأميم تجارتها الخارجية (الاحتكار)، وصولا إلى مرحلة التحرير أين أنشئت العديد من المؤسسات العاملة في القطاع من أجل القيام بدور فاعل في تسهيل الإجراءات الخاصة بهذا القطاع، كما سنت العديد من التشريعات و القوانين لتنظيم و تسهيل حركة هذه الأخيرة.
- إن انتهاج الجزائر و توجهها نحو الاقتصاد المخطط في الفترة التي أعقبت استقلالها جعلتها تعاني من وضعيات اقتصادية صعبة، كما جعلها تعمل على تطبيق برامج إصلاح شاملة في اقتصادها، اعتبرت في ذات الوقت ملزمة لأنها كانت عبارة عن خطط مقترحة من قبل صندوق النقد الدولي نظير تقديمه لتسهيلات مالية إلى الجزائر أثناء المراحل الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني، و هذه الإجراءات من الصندوق كانت هادفة و مقيدة بتبني سياسة جديدة مبنية على الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية.
- كما و أنه من خلال تحليلنا للتوجه الجديد للتجارة الخارجية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق، يتضح جليا أن الجزائر شرعت في مفاوضات مطولة بغية الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة كي تستفيد من المزايا المقدمة للدول المنضمة تحت لواءها، ولكن لهشاشة القاعدة الاقتصادية في بلادنا وعدم الاستعداد لهذا الانضمام يرتقب أن تجني عواقب وخيمة.
- كذلك من خلال البحث نجد أن الاقتصاد الجزائري في حقيقته عبارة عن اقتصاد ريعي معتمد كلية على منتوج تصديري واحد هو البترول من خلال قطاع المحروقات الذي يشكل ما نسبته حوالي 95 % من مجموع الصادرات الإجمالية، و هذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني للخطر من خلال تذبذب الأسعار لهذا المنتوج في الأسواق العالمية، و أما ما تعلق بالقطاعات التصديرية الأخرى فنجدها في الغالب تصل إلى 03 % و هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما تملكه الجزائر من مقدرات من شأنه أن تسهم في رفع هذه النسبة إلى مستويات مقبولة و منافسة، خاصة إذا كان الحديث و التوجه إلى قطاع الزراعة.

التوصيات:

يمكن من خلال هذا البحث تقديم التوصيات التالية:

- مواصلة السعي من أجل تحرير التجارة الخارجية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتحرير قطاع التجارة الخارجية و تفعيلها بما يخدم الاقتصاد الوطني و يعزز مركزه في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة المطروحة على صعيد الأسواق الدولية.
- لا بد من العمل بما يمكن من الاستفادة من عملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية عن طريق تسخير كل المتطلبات الخاصة بذلك مع العمل على بناء استراتيجيات هادفة لتحصيل المكاسب و درء الخسائر عن الاقتصاد الوطني.
- كذلك لا بد من وضع إستراتيجية وطنية للحث على المضي قدماً نحو الأسواق العالمية و ذلك من خلال تحفيزهم على عمليات التصدير من انتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير ، كما يكون في الوقت نفسه العمل على الإحلال محل الواردات في الاقتصاد الوطني لخفض فاتورة الاستيراد الباهظة.
- كما يعزى كذلك في الاقتصاد الوطني أن يكون هناك تشجيع و تحفيز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأن تلعب دوراً فاعلاً في ميدان التجارة الدولية، من خلال العمل على إتاحة الفرص لها للقيام بعمليات التصدير و المنافسة في الأسواق العالمية.
- بالإضافة إلى العمل على تطوير القطاعات خارج المحروقات كبديل أساسي للبترول، لأجل الخروج من دائرة الخطر التي من الممكن أن تصيب هذا المنتوج في الأسواق العالمية كما الإشارة إليه سابقاً.

آفـاق الدراســة:

إنه و بالرغم من محاولتنا للربط بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في هذا البحث عن طريق بيان مدى التأثير و التأثر بين المتغيرين إلا أن هذه الدراسة تبقى محدودة، ذلك أنه حين الحديث عن الانفتاح للاقتصاد كان التركيز للانفتاح في الميدان التجاري عنه في القطاع المالي، كما اشتملت دراستنا على متغيرات محدودة تمثلت في كل من الصادرات، الواردات و الناتج الإجمالي و أهملت متغيرات أخرى تكون مهمة في مثل هذه الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، لذلك من خلال هذه الدراسة يمكن أن نفتح آفاقاً و مجالات أخرى تكون جديرة بالدراسة في مثل هذه الميادين من التجارة الدولية و النمو الاقتصادي كما يلي:

- كيف يمكن أن نوازن بين متطلبات و احتياجات الدولة للقيام بعملية تحرير التجارة الخارجية و تحقيق النمو الاقتصادي.

- في إطار عملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية ما هي الاستراتيجيات الواجب تتبعها للاستفادة من هذا الوضع الجديد مع مراعاة العدول عن مختلف الآثار و العوائق التي يمكن أن تنجم من ذلك.
- و هل يمكن اعتبار تحرير قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني و أداة لتعزيز القدرة التنافسية و الحصول على مركز تنافسي في السوق العالمية.
- كما يمكن أن نلفت الانتباه إلى موضوع مهم و هو مدى قدرة الدولة على العمل على التخصص في ميدان التجارة الدولية و أثر ذلك على النمو الاقتصادي في البلد.
- كذلك مدى فعالية كثافة المهارة لليد العاملة في التجارة الدولية كمحفز على النمو في البلد، بالإضافة إلى احتساب التقدم التكنولوجي و مدى تأثيره على المبادلات التجارية العالمية و حفز النمو في البلدان الراعية له.

الملاحق

ملحق رقم(01): يوضح تقسيم الدول النامية حسب مجموعات الدخل

(نظام توصيف OECD)

الملحق (01).01: الدول منخفضة الدخل LICs 61 دولة			
1. أفغانستان.	15. جمهورية الكونغو الديمقراطية	30. ليبيريا.	46. سيراليون.
2. انقلوا.	16. مصر .	31. مدغشقر.	47. جزيرة سولومون.
3. برقلاديش.	17. السلفادور.	32. ملاوي .	48. الصومال.
4. بينين.	18. غينيا الاستوائية.	33. المالطيق.	49. سيريلانكا.
5. بهتان	19. إثيوبيا.	34. مالي.	50. السودان.
6. بوليفيا.	20. غانا.	35. موريتانيا.	51. تنزانيا.
7. بوركينافاسو.		36. مايوتي.	52. توقو.

8. بور ندي. 9. كاب فيرد (الرأس الأخضر). 10. جمهورية إفريقيا الوسطى. 11. الصين . 12. تشاد. 13. كوموروس (جزر القمر) 14. جيبوتي.	21. غينيا. 22. غينيا بيساو. 23. هايتي. 24. هوندوراس. 25. الهند. 26. كمبوديا 27. كينيا. 28. لاوس. 29. بيسوتو.	37. موزمبيق. 38. ميانمار. 39. نيبال. 40. النيجر. 41. باكستان. 42. رواندا. 43. سانت هيلتي. 44. سواتوم ويرنياب. 45. السنغال.	53. جزر التيكولو. 54. تونجا. 55. توفيلو. 56. أوغندا. 57. فانيستا. 58. فيتنام. 59. اليمن. 60. زامبيا. 61. جاميكا.

(يتبـع ...)

الملحق (02.(01): دول متوسطـة الدخـل MICs 62 دولـة

1. جزر الباهاما	16. جزيرة فوكلاند	32. مارتانيكيا	48. سانت فيري وميكوال.
2. البحرين	17. فيجي	33. مور يشيوس	49. جزيرة سيشل
3. بريادوس	18. جويانا الفرنسية	34. المغرب	50. سورينام
4. بيليزيا	19. بولينيا الفرنسية	35. تورو	51. سوازيلاندا
5. برمودا	20. جيراتيل	36. نيزرلاندا تايلز	52. سوريا
6. بتسوانا	21. جوادي لاب	37. كاليدونيا الجديدة	53. تايلاندا
7. بروناي	22. جواتيمالا	38. نيكاراجوا	54. ترينداد و توباجو.
8. شيلي	23. جويانا	39. نايو	55. تونس
9. كولومبيا	24. اسرائيل	40. عمان	56. تركيا
10. الكونغو	25. ساحل العاج	41. جزر الباسفيك	57. أوروجواي
11. جزيرة كوك	26. جامايكا	42. بنما	58. وينلز و فاتنيا
12. كوستاريكا	27. الأردن	43. غينيا الجديدة	59. ساوما الفرنسية
13. كوبا	28. كيريباتي	44. بيرو	60. الهند الغربية
14. قبرص	29. ماكاو	45. بارجواي	61. زيمبابوي
15. جمهورية الدومنيكان	30. ماليزيا	46. الفلبين.	
	31. مالطا	47. رونيون	

الملحق (01).03: الدول حديثة التصنيع و دول الأوبك

الدول حديثة التصنيع MICs 11 دولة		دول الأوبك OPEC 13 دولة	
2. الأرجنتين	8. سنغافورة	1. الجزائر	7. الكويت
3. البرازيل	9. كوريا الجنوبية	2. الأكوادور	8. ليبيا
4. اليونان	10. اسبانيا	3. الجابون	9. نيجيريا
5. هونغ كونغ	11. تايوان	4. اندونيسيا	10. قطر
6. المكسيك	12. يوغوسلافيا	5. إيران	11. السعودية
7. البرتغال		6. العراق	12. الإمارات
			13. فنزويلا

المصدر: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ص71-72

ملحق رقم(02): يوضح المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة وأهم نتائجها

المؤتمرات الدولية	الفترة الزمنية	أهم نتائج المؤتمرات الوزارية	ملاحظات
مؤتمر سنغافورة	**13/9 ديسمبر 1996**	– تقييم بدء اتفاق مراكش. – العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة (المنافسة وتدهور البيئة، خطر استخدام موضوع البيئة للممارسة الحمائية). الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. – مسألة الشروط الاجتماعية (غياب الحماية الاجتماعية التي تؤدي إلى منافسة غير شرعية، فرض الضوابط الاجتماعية الذي يشكل حماية مقنعة). – العلاقة بين المنافسة والسياسة التجارية . – إضافة إلى عقد اتفاق حول تحرير تجارة تكنولوجية المعلومات.	⇐ تم التوقيع عليه من طرف 28 بلد.
مؤتمر جنيف	**20/18 ماي 1998**	– تحضير الجولة الموالية من المفاوضات. – تكريس الشفافية . – مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمر OMC .	
مؤتمر سياتل	**30 نوفمبر – 03 ديسمبر 1999**	– إطلاق إشارة لبدء مفاوضات جديدة لتحرير التجارة العالمية خاصة في السلع الزراعية وقضايا العملة.	– ظهر خلاف بين الو.م.أ والإتحاد الأوربي حول ملف الزراعة. – ظهر خلاف بين الدول المتقدمة والبلدان النامية حول إدراج معايير شروط العمل. ⇐ **فشل المؤتمر**
مؤتمر الدوحة	**نوفمبر 2001**	– منظمة العمل الدولية هي الهيئة السياسية لإجراء حوار معمق حول الجانب الاجتماعي. – ضرورة التسريع الفعلي بإزالة القيود الكمية على الملابس والمنتجات. – السماح للبلدان النامية بإنتاج الأدوية خارج براءة الاختراع لمواجهة الأوبئة . – التعهد بإجراء مفاوضات شاملة لتحسين النفاذ إلى الأسواق و خفض دعم الصادرات في المجال الزراعي.	

المصدر: من إعداد الطلب اعتماداً على عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص62،63 (بتصرف).

المراجع

قائمـــــــة المراجع

- **باللغــة العربيــة:**

الكتــب:

1. أحمد حشيش عادل ، محمد الفولي أسامة و محمدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر 1998.
2. أكيوز يلماظ ، الدول النامية و التجارة العالمية " الأداء و الآفاق المستقبلية " (تعريب: السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح)، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2006.
3. بليح أحمد بديع ، الاقتصاد الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.
4. تودارو ميشيل ، التنمية الاقتصادية (ترجمة و تعريب: محمود حسن حسني و محمود حامد حمود)، المملكة العربية السعودية- الرياض- دار المريخ للنشر، 2006.
5. تومي صالح ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004.
6. جامع أحمد ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
7. حسن بهلول محمد بلقاسم ، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
8. حسن فليح فليح ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، ط 01، 2004
9. حشيش أحمد عادل ، الفولي أسامة محمد و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، بدون ناشر، 1988.
10. حشيش أحمد عادل و محمود شهاب مجدي ، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر 1988.
11. خالدي الهادي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، بوزريعة، أفريل 1996.
12. زايري بلقاسم ، اقتصاديات التجارة الدولية " نماذج نظرية و تمارين "، دار الأديب للنشر و التوزيع، وهران، 2006.
13. زغلول بشير سعد ، دليلك إلى البرنامج الإحصائي، الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية، بغداد، 2003.
14. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1998.
15. شعباني إسماعيل ، مقدمة في اقتصاد التنمية، الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع، ط02، 1997.
16. شهاب محمود مجدي ، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
17. عبد الحميد عبد المطلب ، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
18. عبد الظاهر أحمد سهير و محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1999.
19. عجمية محمد عبد العزيز ، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996.
20. عجمية محمد عبد العزيز ، ناصف إيمان عطية، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2000.
21. عفيفي حاتم سامي ، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987.
22. عمر حسين ، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، الجزائر، 1994.

23. العيسوي إبراهيم ، الجات و أخواتها(النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

24. فيصل يونس عبد الزهرة ، مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002.
25. محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
26. وديع محمد عدنان ، قياس التنمية و مؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2002.

أطروحات الدكتوراء و مذكرات الماجستير:

1. أوقارة عبد الحليم ، دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر (1969- 2002)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2006/2005.
2. بوطمين سامية ، انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2001.
3. حشماوي محمد ، التجارة الدولية التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية الجزائر،1994.
4. السعيدي وصاف ، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004.
5. سلطاني سلمى ، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط و التنمية(غير منشورة)، كلية العوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2003.
6. عبيدة بوتشيشة سليمة ، الإصلاحات الحديثة على التجارة الخارجية " حالة الجزائر "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الخروبة الجزائر، 2001 (نوقشت يوم 2002/10/31).
7. كبير سمية ، التجارة الخارجية و تمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001.
8. مسغوني منى ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005.
9. موساوي عبد الله ، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية (حالة الجزائر 89- 1999)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2002.
10. ميموني سمير ، الشراكة الأورو- متوسطية بين الطموحات و الواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.

المقالات و البحوث العلمية:

1. براق محمد و ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006.
2. تومي صالح ، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الباحث، ورقلة، العدد الرابع،2006.
3. خضر حسن ، برنامج إصلاح التجارة الخارجية و تقييمها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2007.
4. دادي عدون ناصر ، متناولي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد03، ورقلة،2005.
5. زايري بلقاسم ، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات اقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004.
6. زروق جمال الدين ، اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية " الدروس المستفادة و التحديات الجديدة أمام الدول النامية و منها العربية "، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2003.
7. زعباط عبد الحميد ، المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة دول التعريفة والتجارة (GAAT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد 2005/03.
8. زغيب شهرزاد و لمياء عماني، الاقتصاد الجزائري و متطلبات الشراكة الأورو- جزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006.
9. صالحي صالح ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001.
10. غلاب نعيمة و زينات دراجي، انعكاسات الانضمام للمنضمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام التجاري العالمي الجديد ، عنابة، أفريل 2002.
11. قطاف ليلى، اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006.
12. قويدري محمد ، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية،: مجلة الباحث، العدد01، ورقلة،2002.
13. مفتاح صالح ، تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004.
14. ولهي بوعلام و عجلان العياشي ، محاولة تحليل و تقييم الجباية الجمركية في ظل الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006.

- **الجرائـد الـرسميـة**:

1. الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في 02/15/ 1974.
2. الجريدة الرسمية رقم 36، الصادر بتاريخ 09/06/ 1988.
3. الجريدة الرسمية، العدد10، الصادرة في سنة 1987.
4. الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 05/20/ 1991.
5. الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في سنة 1996.

- **القوانيـن و المراسيم**:

1. الأمر 74 – 72 الصادر في 01/30/ 1974
2. الأمر رقم 71- 68 المؤرخ في 1971/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1972.
3. الأمر رقم 72- 68 المؤرخ في 12/29/ 1972.
4. القانون رقم 78-02 المؤرخ في 02/11/ 1978 المتضمن تأميم التجارة الخارجية.
5. القانون 88 – 29 المؤرخ في 1988/07/19 المتعلق بممارسة احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة.
6. تعليمة رئيس الحكومة رقم 625 المتعلقة بإحصاء اللجنة المؤقتة.

- **الجرائد و المنشـورات:**

1. جريدة الخبر اليومي، العدد 5360، يوم 2008/06/30.
2. جريدة الشروق اليومي، العدد 2373، يوم 2008/08/07.

- **التقاريـر الوطنيـة و الدوليـة:**

1. ترجمة الحوصلة الإجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2007، مديرية تقييم التجارة الخارجية و تنظيمها، المديرية العامة للتجارة الخارجية، وزارة التجارة، الجزائر، 2008.
2. أرقام التجارة الخارجية بالنسبة للشهرين الأولين من 2008، ترجمة لمقال من جريدة المنبر لاتريبون (نشر في 2008/03/24 بقلم راضية جوزي)، الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية، 2008.(www.minicommerce.gov.dz).
3. آخر التطورات و الآفاق المستقبلية الاقتصادية "خلق فرص العمل في حقبة معدلات النمو المرتفعة 2007 " (ملخص تنفيذي)، منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،البنك الدولي، 2007.
4. دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار، 1989.
5. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العمة العشرون (جوان 2001).
6. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، اتفاقيات التجارة الإقليمية و قواعد منظمة التجارة العالمية، أوراق موجزة من الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، 10-2003/09/14، المكسيك.

- **قائمـة المراجـع باللغـة الأجنبيـة:**

- **Les Ouvrages:**

1. Albertini Jean – Marie et Ahmed Silem, Lexique économique, 3 eme édition, Dollaz édition, Paris, 1989.
2. Ammor Belhimer, La dette extérieur de L'Algérie, Casbah édition, Alger, 1998, P202.
3. Benissad Hocine, L'adjustement Structurel – Objectif et Expériences, Alin Édition, Décembre 1993.
4. Benissad Hocine, Algérie restructuration et reforme économiques, opu, 1994.
5. Benissad Hocine, économie de dévelepment de l'Algérie, 2eme Edition, OPU, 1982.

- **Les Thèses:**

1. Hachemi Malika, La Libéralisation du Commerce Extérieur dans Le Cadre des Reformes Economique " le cas Algérien ", Mémoire de Magistère en Science de Gestion, Option: Finances(Non Manifeste), Ecole Supérieur de Commerce, Alger,2003.

- **Les Articles et Les Recherches Scientifiques:**

1. Andreas Billmier and Tommaso Nannicini, Trade Openness and Growth: Pursuing Empirical Glasnost, IMF Working Paper wp/07/156, Middle East and Central Asia Department, IMF, june 2007.
2. Finger J.M et Shuler P, implementation of Uruguay round commitments : the development challenge " presented to WTO/WB conference an " developing countries in millennium round, WTO Secretariat, center w. rappard , genera 20-21 September 1999.
3. Francisco Rodriguez and Dani Rodrik, Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to The Cross-National Evidence, University of Maryland and Harvard University, May 2000.
4. Jean-Louis Combes, Patrick.G,…; Ouverture sur L'Extérieur et Instabilité des Taux de Croissance, CERDI, CNRS et Université d'Auvergne, Clermont Ferrand 1999.
5. Marc Bacchetta and Marion Jansen, Adjusting to Trade Liberalization " The role of Policy, Institution and WTO disciplines "(studies special) ,world Trade Organization, April 2003.
6. Piritta Sorsa, Algeria – The Real Exchange Rate - Export Diversification - and Trade Protection, IMF Working Paper wp/99/49, Policy Development and Review Department, IMF, 1999.
7. yi wu, li zeng, The Impact of Trade liberalization on the Trade balance in developing countries, IMF Paper , WP/08/14, January 2008.

- **Les Rapports Nationale et International:**

1. La Situation Economique et Financière a fin 2002, Direction Générale des Etude et Prévision, Ministre Financer, Novembre 2003, Alger.

2. Centre Africain de Politique Commerciale(CAPC), Libéralisation commerciale et développement: Quelles leçons pour l'Afrique?, Commission économique pour l'Afrique, Septembre 2004.
3. UNECTAD Hand-Book of STATISTICS 2006. http://www.unctad.org/en/docs/tdstat31_en.pdf
4. Rapport des services du FMI sur les consultations de 2006 au titre de l'article IV, Algérie, Services du FMI pour les consultation de 2006 avec l'Algérie, Approuvé par Amor Tahari et Scott Brown, 18/12/2006
5. UNDP, Human Development Report 2007/2008, Fighting climate change: Human solidarity in a divided world, 1 UN Plaza, New York, 10017, USA.

- **Les Programmes de Software:**

1. LEAD TECHNOLOGIES, SPSS 11.01, [Program], Standard Versions, Release 11.0.0 (19 sep, 2001), 1991/2000.
2. David lilien et autres, EVIEWS 4.0, [Program], Standard Edition, (October 16, 2001 build), Quantative micro software, 1994/2000.

مقدمـة:

يشهد الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي عدة تحولات مست جل الجوانب المتعلقة بمناحي الحياة بمختلف أنواعها الاقتصادية و الاجتماعية و أخرى، فبانتهاء مؤتمر بريتون وودز و خروجه بتشكيل مؤسستي البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي في 1947 تغيرت الموازين في الاقتصاد العالمي، ثم تبعه بعد ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995، و التي كانت نتيجة جولات عديدة من الاتفاقيات العامة للتعريفة و التجارة، و بهذه المنظمة بدأت تتضح معالم النظام العالمي التجاري الجديد، و بهذا الحدث البارز في منظومة الاقتصاد العالمي أحدثت عديد التغيرات على مستوى القطاعات الاقتصادية و خاصة المعاملات في ميدان التجارة الخارجية، و في نفس المجال قامت منظمة التجارة العالمية برسم خطط و برامج تقوم على تحرير التجارة الخارجية بين الأقطار المختلفة من العالم بدعوى إلغاء كل القيود التي تعترض مسار و حركة العوامل الإنتاجية كرأس المال و العم الة و حركة السلع و البضائع، بالإضافة إلى قطاع الخدمات الذي ظهر الاهتمام به حديثاً، و المنظمة العالمية بهذا كله تسعى إلى العمل على تحقيق هذه الأهداف، لما لدعاوى التحرير من فائدة على الاقتصاديات الوطنية و الدولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

و على هذا الأساس تشير العديد من الأدبيات و الأبحاث النظرية و الكمية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة ما بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي. و من بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدية، سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات، إذ أدى انفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أهم الاختلالات على مستوى أسواقها، و تحقيق معدلات عالية من النمو و بالتالي تحقيق الرفاهية و القضاء على البطالة. و في هذا المجال حاولت الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح. و لقد ظهر ذلك من خلال العديد من الإصلاحات التجارية التي قامت بها الجزائر، و العديد من المؤسسات التي تم إنشاؤها لتأطير هذا الانفتاح و العديد من التشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مج ـال التج ـارة الخارجية.

إشكالية الموضوع:

من خلال هذا الموضوع سنتطرق إلى العلاقة الموجودة بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الدول النامية و بخاصة الجزائر، و لهذا سيتم في هذا البحث الإجابة على السؤال التالي:

ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ؟

و كمحاولة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟
- كيف يتم تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؟
- ما هي وضعية الدول النامية في الاقتصاد العالمي؟
- كيف يمكن دراسة و تتبع أثر عملية التحرير من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الوطني؟
- و هل من علاقة بين الزيادة في الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي؟
- ما مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤلات السابقة الذكر نطرح الفرضيات التالية:

- هناك علاقة طردية بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.
- تعتبر التجارة الخارجية عنصراً أساسياً في التخصص و تقسيم العمل الدولي.
- يؤثر النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية سلباً أو إيجاباً على الدول النامية بدرجات متفاوتة.
- تتمكن الدول النامية من الاستفادة من النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية، لكنها تواجه تحديات جديدة في ظل هذا النظام.
- تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي بذلت مجهودات كبيرة للرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال الإصلاحات المتعاقبة التي قامت بها في هذا القطاع.
- تأثير العوامل الاقتصادية الأخرى على النمو الاقتصادي ثابتة.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في التعمق في مواضيع التجارة الخارجية.

- معرفة علاقات التأثير و التأثر بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في الموضوع محل الدراسة (الصادرات، الواردات و الناتج الوطني).
- محاولة تتبع مسار تطور وضعية الميزان التجاري و علاقته بالعالم الخارجي.
- محاولة بناء أساس للمشكلات في الاقتصاد الوطني.
- قلة الموضوعات التي تستهدف مجال التجارة الخارجية بالتحليل.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

- دراسة: David Dollar, Aart Kray (April 2002), Institution, Trade and Growth, (April 2002) ، و هي دراسة تهتم بأثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية و النمو الاقتصادي من جهة، و تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، و النتيجة التي خلصت إليها هذه الدراسة هي العلاقة ايجابية بين هذه العوامل ذلك أن المؤسسات ذات النوعية و الأداء الجيد بالإضافة إلى تمتع التجارة بقدر كبير من الأداء العالي تؤدي كلها إلى النمو الاقتصادي السريع.
- دراسة: Wacziarg Rmain, kanen Horn Welch Rmain, Trade liberalization and Growth: New Evidence، حيث أن هذه الدراسة تهتم بأثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي، و هنا نجد أن هذه الدراسة قامت بتحليل الاقتصاد الخارجي و الإصلاحات في السياسات التجارية للبلدان و أثرها على النمو الاقتصادي، و أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من مجموعة من الدول النامية ، و من بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو وجود أثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي و هذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية و هذه النتيجة تخص بعض الدول التي تم دراستها ضمن العينة الكلية.
- دراسة: Farroukh Nouzad, Jenifer.J.Powell, Openness, Growth and Development: Evidence from a Panel of Developing Contries, (2003). ، حيث أن هذه الدراسة تهتم بدراسة العلاقة بين الانفتاح، النمو و التنمية في البلدان النامية، و قد أجريت هذه الدراسة على عينة متكونة من مجموعة من البلدان النامية، و توصلت إلى وجود أثر ايجابي للانفتاح على كل من النمو و التنمية و هذا مرافق للفترة 1965 – 1990، بالإضافة إلى أن النمو يسهم إيجاباً في التنمية لكون العكس غير متحقق.
- دراسة: Dan Ben-David, Trade, Growth and Disparity Among Nations (2000)، تهتم بدراسة أثر التجارة على النمو مع اختلاف الدخول في البلدان، و من خلال هذه الدراسة توصل

إلى وجود تناقض في الدخول بين البلدان خلال السنوات المختلفة، لكن الدول التي نجحت التجارة فيما بينها كان لديها مستوى من الدخول متقارب، إضافة إلى الدول التي تقوم بتحرير سياستها التجارية الدولية، و على العموم فإن ما توصلت إليه هذه الدراسة هو العلاقة الايجابية التي تربط التجارة الدولية و النمو الاقتصادي.

- دراسة: yi wu, li zeng, The Impact of Trade liberalization on the Trade balance in developing countries, January 2008 ، حيث أن هذه الدراسة تهتم بدراسة أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري في البلدان النامية خلال الفترة (1970-2004)، و ذلك من خلال تحليل كل من المؤشرات المتعلقة بالصادرات، الواردات و الميزان التجاري إلى الناتج الوطني للبلد و إجراء المقارنة بين هذه المؤشرات قبل و بعد القيام بعملية التجرير للتجارة الخارجية، و قد أجريت هذه الدراسة على عينة متكونة من 37 بلداً نامياً، حيث لوحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج الإجمالي تتزايد بعد تحرير التجارة الخارجية لدى 33 بلد، على خلاف ما يحدث في الأربعة بلدان الباقية، في الوقت الذي تتزايد فيه نسبة الصادرات إلى الناتج الإجمالي لـ 28 بلد على غرار 09 بلدان الباقية التي تشهد العكس، أما نسبة الميزان التجاري إلى الناتج الإجمالي تكون أكبر قبل تحرير التجارة عنه بعدها لدى 15 بلد في حين يسجل العكس لدى 22 بلد الباقية، و منه فإنه على العموم يمكن القول بالعلاقة القوية التي تربط بين تحرير التجارة و الميزان التجاري بمختلف مؤشراته إلى الناتج الإجمالي، فتكون إيجابية في معظم البلدان محل الدراسة على خلاف البلدان القليلة التي تظهر فيها العلاقة سلبية.

- دراسة: صوايلي صدر الدين، النمـو و التجـارة الدوليـة في الدول النامي ـة (2006)، و تهتم هذه الدراسة بدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1981-2002)، و قد استهدفت الدراسة 26 دولة نامية، و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية مباشرة بين الانفتاح و الدخل في العينة المدروسة، أما فيما يخص العلاقة بين الانفتاح و النمو الاقتصادي فإن العلاقة موجودة في بعض الدول فقط، و قد تبين أن العلاقة تكون سلبية في المراحل الأولى من الانفتاح ثم تأخذ بالايجابية في السنوات التالية.

أهداف الدراسة و أهميتـها:

- محاولة بيان الجوانب المتعلقة بموضوع تحرير قطـاع التجـارة الخارجيـة.
- إبراز الآثار المترتبة على عمليـة التحرير التجـاري في الاقتصـاد الوطنـي.
- السعي نحو توفير المناخ للاستفادة من عملية تحرير التجـارة الخارجيـة.
- توضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخـارجيـة و النمـو الاقتصـادي.

- بيان الآثار الايجابية لعملية تحرير التجارة الخارجية على الناتج الوطني و نصيب الفرد منه.

حـدود الدراسـة:

- الإطـار الزمانـي: تم تناول الدراسة في الفترة الممتدة بين 1990- 2006.
- الإطـار المكانـي: تستهدف الدراسة مجموعة البلدان النامية، مع التركيز على بلد واحد هو الجزائر.

المنهـج المتبـع فـي الدراسـة:

لغرض الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية سيتم الاعتماد على منهجين:

- المنهج التحليلـي الوصفـي و الذي يتناسب و الدراسة و خاصة عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى المنهج التاريخي و الذي قمنا باستخدامه لأجل تتبع مراحل تطور التجارة الخارجية و السياسية التجارية الخارجية للجزائر عبر الفترات المتعاقبة.
- المنهـج الاحصائي بالنسبة للدراسة التطبيقية، و التي تناولت العلاقة بين كل من الصـادرات – الـواردات و الناتج الوطني الإجمالـي.

أدوات الدراسـة:

أثناء قيامنا بانجاز هذا البحث قمنا بالاستعانة بعدة أدوات و المتمثلة فيما يلي:

- اعتماد عدة مراجع بالغتين العربية و الأجنبية من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير و بحوث، ملتقيات وطنية و دولية.

- الاستعانة بشبكة الانترنيت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة و المعلومات التي يتعذر علينا الحصول عليها من المكتبات من خلال الاتصال بالجامعات الأجنبية ، مراكز الدراسات و المنظمات الدولية العاملة في الموضـوع محل البحث.
- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين و العاملين في المجال من أجل الاستشارة و طلب التوجيه.

خطـة الدراسـة:

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي و التدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، و لهذا قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** حيث تم فيه عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو و التنمية الاقتصادية، و كذا المقاييس و المعايير التي يتم من خلالها قياس و احتساب المؤشرات المتعلقة بهما، بالإضافة إلى دراسة الاستراتيجيات المتعلقة بالنمو و التنمية الاقتصادية، ثم في الأخير تم عرض الأساس النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي من خلال التطرق لآراء أبرز رواد المدارس الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المختلفة.
- **الفصل الثانـي:** تم في هذا الفصل التطرق إلى وضعية الدول النامية في التجارة الدولية و ذلك من خلال الحديث عن تقسيماتها، الخصائص المشتركة و أوجه و متطلبات النمو و التنمية فيها، ثم تطرقنا إلى السياسات التجارية و الاستراتيجيات الإنمائية في هذه الأخيرة، بالإضافة إلى تناول الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية في الدول النامية و منهجية عملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية في ذات الدول.
- **الفصل الثالث:** حيث خصصنا هذا الفصل للحديث عن تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، و هذا انطلاقا من خلال التدرج في الاتفاقيات المتعلقة بالموضوع بدءا من الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة GAAT إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC ، و في الأخير تطرقنا إلى أهم التحديات الجديدة المفروضة على الدول النامية في إطار هذا النظام الجديد للتجارة العالمية.
- **الفصل الرابـع:** خصصنا هذا الفصل للحديث عن الجزائر كحالة أو كعينة من الدول النامية التي خاضت تجربة في ميدان تحرير تجارتها الخارجية، و ذلك من خلال تتبع مسار تطور التجارة الخارجية بدءا من احتكار الدولة لها إلى غاية السعي إلى تحريرها عن طريق الإصلاحات و التشريعات التي تمس القطاع، مع التطرق إلى التحديات التي تواجه الجزائر من انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و كمحاولة لدراسة أثر التجارة

الخارجية على النمو الاقتصادي قمنا بعرض دراسة إحصائية قياسية للعلاقة التي تربط المتغيرين (الصادرات- الواردات/ الناتج الإجمالي).

صعوبـات الدراسـة:

من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث قلة المراجع في مكتباتنا التي تتناول بالبحث في هذه الموضوعات، و إن توفرت الكتب التي تتناول بالتحليل موضوعات التجارة الدولية إلا أنها تخلو من الجانب التقني الذي يتناول دراسة علاقات التأثير و التأثر بين المتغيرات، و أما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي فنجد شح المكتبة و ندرة المراجع فيها، كما لا ننسى الصعوبة التي تلقيناها في جمع البيانات والمعطيات الإحصائية المتعلقة بموضوع البحث، و ذلك نظراً لتضاربها و شساعة الفارق فيها بين الجهات الرسمية المقدمة لها.

ملخص البحث:

تشير العديد من الأدبيات و الأبحاث النظرية و الكمية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة ما بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي. و من بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدية، سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات، إذ أدى انفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أهم الإختلالات على مستوى أسواقها، و تحقيق معدلات عالية من النمو و بالتالي تحقيق الرفاهية و القضاء على البطالة. و في هذا المجال حاولت الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح. و لقد ظهر ذلك من خلال العديد من الإصلاحات التجارية التي قامت بها الجزائر، و العديد من المؤسسات التي تم إنشاؤها لتأطير هذا الانفتاح و العديد من التشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية.و لتحليل و توضيح كل ذلك ، نطرح السؤال الإشكالية التالية:

ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ؟

(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990–2006)

و حيث تناولنا دراسة الموضوع بالشكل التالي:

الجانب النظري: تناولنا فيه بالدراسة مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية، مع إبراز دور المؤسسات و المنظمات الدولية التي تتولى دعم التحرير التجاري المؤدي إلى النمو في البلد.

أما القسم التطبيقي: فتم خلاله دراسة حالة الجزائر بتتبع تجارتها الخارجية و مختلف الإصلاحات التي عرفتها ، ثم تناولن بالتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في ذلك مع محاولة تطبيق نموذج رياضي لتوضيح العلاقة المدروسة في الدراسة محل البحث.

الكلمات المفتاح: النمو الاقتصادي – التجارة الخارجية – الصادرات – الواردات.

Résumé du projet intitulé:

De nombreux déontologies recherches théoriques et quantitatives dans le domaine de commerce extérieur indiquent l'existence d'une relation entre la libération de cette dernière et la croissance économique, et parmi les exemples majors dans ce domaine, l'expérience des pays naissants qui s'appuient sur des politiques commerciales non restreintes qui leur permettent la réalisation d'une grande amélioration dans la plupart paramètres macro-économique.

L'ouverture des marches de ces pays provoque le traitement de principaux défauts au niveau de leurs marches et la réalisation de plus grands taux de croissance et par conséquent la réalisation confort et la réduction du chômage; l'Algérie a essayé, dans ce domaine et après la libration de sa commerce extérieur, d'agrandir les intérêts de cette ouverture et cela apparait en l'appliquant divers réformes commerciales et la création de plusieurs entreprises pour encadrer l'ouverture et de nombreux législations adoptées pour un climat favorable de la commerce extérieur. Et pour l'analyse et clarification on de tous cela, on pose la problématique suivante:

Quelle est l'influence de la libération de la commerce extérieur sur la croissance économique?
(L'étude de cas de l'Algérie entre 1990 et 2006)

On a procédé ainsi:

le coté théorique: on a traité par étudie les différentes notions concernant la croissance économique et la libration de la commerce extérieur.

le coté pratique: on a étudie le cas d'Algérie en suivant; sa commerce extérieur et les déférentes reformes qu'elle a en, et puis on a abordé par analyse certains paramètres macro-économique. On a appliqué aussi une méthode mathématique pour clarifier la relation étudie.

Mots clé: Commerce Extérieur – Exportation – Importation – Croissance Economique.

الفهرس

الملخص .....
الإهــداء .....
شكـر و تقديـر.....
الفهـرس I
قائمة الجداول و الأشكال..... v
المقدمــة العامــة 01

الفصل الأول: مـاهية النمـو و التنميــة الاقتصــادية

مقدمـة 09
المبحث الأول: المفاهيم و العوامل المحددة للنمو و التنمية الاقتصـــــادية 10
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي 10
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية 11
المطلب الثالث: عناصر ومحددات النمو الاقتصادي 13
المطلب الرابع: خصائص النمو الاقتصادي(الخصائص الست لكزنتس عن النمو الاقتصادي) .. 17
المبحث الثاني: مقاييس و معايير النمو و التنمية الاقتصــادية 18
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل)..... 18
المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية 20
المطلب الثالث: المعايير الهيكلية 21
المبحث الثالث:الأساس النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي 21
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية..... 22
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجـارة الخارجية..... 25
المطلب الثالث: النظرية الحديثـة في التجـارة الخارجية..... 27
المطلب الرابع: نظريات التجـارة الخارجية القائمة على أساس التفوق التكنولوجي..... 30
خلاصـة الفصل الأول 35

الفصـل الثانـي: الدول النامیــة في التجــارة الدولیــة

مقدمـة 37
المبحث الأول: وضعية الدول النامية في التجـارة الدوليـة 38
المطلب الأول: التباينات و الاختلافات الهيكلية للاقتصاديات النامية 38
المطلب الثاني: الخصائص المشتركة للدول الناميـــة 43
المطلب الثالث: أوجه و متطلبات النمو و التنمية الاقتصادية الحديثة في الدول الناميـة 50
المبحث الثاني: السياسات التجارية و الاستراتيجيـات الإنمائية في الدول النامية 52
المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية 53
المطلب الثاني: السياسات التجارية الوطنية و المفاضلة بين الحماية و الحرية **.....** 62
المطلب الثالث: الاستراتيجيات الإنمائية في الدول النامية 63
المطلب الرابع: معيار المفاضلة و الاختيار بين الاستراتيجيات الإنمائية **.....** 71
المبحث الثالث: أهمية التجارة الدولية في الدول النامية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية 74
المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي 74
المطلب الثاني: الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الدول النامية 78
المبحث الرابع: منهجية تحرير التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية 80
المطلب الأول: ماهية تحريـر التجـارة الخارجيـة ..... **.....** 80
المطلب الثاني: التوقيت الاقتصادي و التسلسل الزمني لبرنامج تحرير التجارة الخارجية **.....** 84
المطلب الثالث: دور الحكومة في عملية تحرير التجارة الخارجية **.....** 86
خلاصـة الفصل الثانـي 88

الفصل الثالث: تحريـر التجـارة الخارجيـة و الدول الناميـة فـي ظل النظـام التجـاري العالمـي الجديـد

مقدمـة 90

المبحث الأول: تحرير التجارة الدولية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات (GATT) 91

المطلب الأول: ماهيـة الجـات (تعريف، مبادئ، أهداف، الانجازات و دورات الجات) 91

المطلب الثاني: جولـة الأورغـواي (1976- 1993) 97

المطلب الثالث: انجـازات و نتائــج جولــة الأورغـواي 98

المبحث الثاني: تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة 104

المطلب الأول: ماهية المنظمة التجارة العالمية (تعريف، مبادئ، أهداف، هيكل المنظمة) **.....** 104

المطلب الثاني: المؤتمرات الوزارية و القضايا الرئيسية المطروحة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف **.....** 106

المبحث الثالث: التحديات الجديدة المفروضة على الدول الناميـة في ظل النظـام التجـاري العالمي الجديد 108

المطلب الأول: التحول النوعي في مفهوم تحرير التجارة العالمية تحت إشراف المنظمة العالمية للتجـارة 108

المطلب الثاني: الشروط الجديدة لتفعيل مشاركة الدول النامية في المفاوضات التجارية العالمية . 109

المطلب الثالث: تحرير التجارة العالمية و جهود الدول النامية في تحقيق النمو الاقتصادي 111

خلاصـة الفصل الثالث 112

الفصل الرابـع: دراسـة حالـة التجـارة الخارجيـة في الجزائـر (1970- 2006)

مقدمـة 114

المبحث الأول: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر 115

المطلب الأول: مرحلة رقابة الدولة لقطاع التجارة الخارجية (1962-1969) 115

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989) 122

المطلب الثالث: مسار الجزائر مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التعديل الهيكلي 130

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائـر 143

المطلب الأول: الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية 144

المطلب الثاني: المؤسسات الوطنية المكلفة بتسيير و ترقية التجارة الخارجية 156

المبحث الثالث: التجـارة الخارجيـة الجزائريـة فـي ظل التحـولات العالميـة (منظمة التجارة العالمية و الشراكة الأورو- متوسطية) 162
المطلب الأول: الجزائر و منظمــة التجــارة العالميــة 162
المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروبية – الجزائرية..... 169
المبحث الرابـع: تطور الناتج الوطني الإجمالي و مؤشرات التجارة الخارجيـة في الجزائـر خـلال (1990-2006) 193
المطلب الأول: تطور الناتج الوطني الإجمالي (PIB) خلال الفترة (1990-2006) 193
المطلب الثاني: تطور الميزان التجــاري خـــــلال الفترة (1990-2006) 197
المطلب الثالث: تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة (1990-2006) .. 201
المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجـية الجزائرية مع العالم لسنتي (2006 – 2007) 208
المبحث الخامـس: الدراسـة القياسيـة لقطـاع التجـارة الخارجيـة الجزائريـة خـلال الفتـرة الممتـدة (1970 – 2006) 213
المطلب الأول: تقدير العلاقة بين الصادرات الكلية (X) و الواردات الكلية (M) مع الناتج الوطني الخام PIB 213
1. تقدير معادلة الانحدار لكل من X, M, PIB 213
2. التفسير الإحصائي للعلاقة بين الصادرات و نمو PIB 214
3. التفسير الاقتصادي للعلاقـة بين الصـادرات و نمو PIB 219
خلاصـة الفصل الرابـع 221
الخاتمـة العامــة..... 224
قائمـة المراجـع 230

الفهرس

المقدمة العامة

الفصل الأول

ماهية النمو و التنمية الإقتصادية

الفصل الثاني
الدول النامية في التجارة الدولية

الفصل الثالث

تحرير التجارة الخارجية

و الدول النامية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد

دراسة حالة
التجارة الخارجية في الجزائر
(2006-1990)

الخاتمة

الملاحق

المراجع

مقدمــة:

شهدت فترة الخمسينات و الستينات حصول الدول المستعمرة على استقلالها كثمرة لانتشار حركات التحرر الوطني، و في هذه الفترة بدأ الاهتمام بدراسة الأحوال الاقتصادية لهذه البلدان حديثة الاستقلال، و حيث اهتمت هذه الدراسات بالأسباب التي كانت وراء تخلف هذه البلدان، و من هنا كان الظهور لنظريات التنمية الاقتصادية بعد توفر إطار عام يضم هذه النظريات و منهجيات خاصة به، لذلك أصبح موضوع التنمية موضوع مستقل بذاته و فرع من فروع علم الاقتصاد السياسي، و لكن رغم هذا فإنه لا يعني وجود أفكار سابقة حول موضوع التنمية، فحيث نجد الطبيعيين و الكلاسيك اهتموا بموضوع النمو و الركود و التوازن و الثروة، و من المفكرين الكلاسيك نجد كل من سميث، ريكاردوا و مالتس، و من الطبيعيين نجد كينيه، دي ميرابو و دي لافيير، و بعد هذه الأفكار ظهر تيار آخر أبعد الأضواء عن التنمية الاقتصادية و حل محله نتاج فكري آخر تصدره رواد المدرسة الحدية الرياضية (جيفونز، فالراس و منجر) ليصبح التحليل الرياضي أذاة هامة من أدوات التحليل الاقتصادي.

و بعد الحرب العالمية الثانية و كنتيجة للدمار الحاصل في البلدان المستعمرة عاود الاهتمام مجددا لموضوعات التنمية و النمو و احتلت مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي من خلال الأفكار التي قدمها النيوكلاسيك (سولو، ميد و روبنسون) و المحدثين (فلنر، رستو و نيركسة) و ما يشار إليه هنا هو أن هؤلاء المفكرين جاؤا مسلحين بأدوات التحليل الرياضي المتقدم و أدوات التحليل الكينزي مما جعلها أكثر مصداقية و أشد جاذبية، و في الاتجاه الآخر كانت هناك مدرسة أخرى تستند إلى فكرة الفائض الاقتصادي و عملية إعادة الإنتاج لكارل ماركس و من روادها في فترة الستينات بول سويزى، بول بران، شارل بتلهايم و اوسكار لانج، و في نفس الفترة ظهرت مدرسة التبعية لتفسير ظاهرة التخلف التي كان من روادها المفكر المصري سمير أمين بنظريته عن المركز و المحيط، و تواصلت الأفكار و الاهتمام بموضوع التنمية و النمو الاقتصادي إلى وقتنا الحالي.

المبحث الأول: المفاهيم و العوامل المحددة للنمو و التنمية الاقتصاديـة:

تباينت تعاريف النمو الاقتصادي في أوساط الاقتصاديين، و ذلك بحسب انتماءاتهم و اتجاهاتهم الفكرية و المدارس التابعين لها، فبحسب نظرتهم للظاهرة محل الدراسة يختلف المفهوم، إذ نجد أغلب الاقتصاديين يميلون إلى تعريف النمو الاقتصادي على أنه يمثل في نفس الوقت التنمية الاقتصادية، في حين البعض يذهب إلى محاولة إثبات الفرق بين المصطلحين، و للتعرف على بعض من هذه التعاريف نورد في هذا العنصر مجموعة من التعاريف الواردة في هذا الميدان كما يلي:

المطلب الأول: مفهـوم النمـو الاقتصـادي:

- يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].

و من خلال هذا المفهوم يتعين أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يجب أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني، كما أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل، و بهذا نعتبر الاقتصاد الوطني[2] في حالة نمو إذا كان الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_1 أكبر منه للفترة الزمنية السابقة t_0، و نكتب:

$$Y_1 > Y_0$$

حيث أن:

Y_0: الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_0.

Y_1: الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_1.

و على ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة المتحققة في المدى الطويل أو البعيد.

و بهذا يتعين في هذا التحليل أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي كم السلع و الخدمات التي يحصل عليها بغض النظر عن نوعية تلك السلع و الخدمات، كما أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا بمعنى دون تدخل سلطات الدولة الحكومية فيه.

[1] - أوقارة عبد الحليم، دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر (1969- 2002)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2006/2005، ص 43.

[2] - كلاوس روزو، ترجمة عدنان عباس علي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، جامعة قار يونس، بنغازي، 1990، ص7.

- أما حسب سيمون كزنتس فإن النمو الاقتصادي للدولة يعتبره بأنه: " الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها "[1].

المطلب الثاني: التنمية الاقتصاديــة:

يعتبر مفهوم التنمية من بين أهم المفاهيم في علم الاقتصاد، و يتجلى ذلك من خلال اعتبارها على أنها تشتمل مختلف عمليات التأسيس و التغيير المتضمنة في مختلف القطاعات، مع العمل على إحداث تغيير يأخذ عدة أبعاد و مستويات، بالإضافة إلى أن مصطلح التنمية يتشابك مع عدة مفاهيم أخرى مثل التخطيط و التقدم.

- فيرى جيرالد مايير(Gerald Maier) بأن: " التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن "[2].

- و يعرف ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية كذلك على أنها: " تلك العملية المتعددة الأبعاد التي تشتمل على إعادة التنظيم و إعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي و النظام الاجتماعي، بالإضافة إلى التحسن في الدخول و الناتج، و تشتمل على التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية، الاجتماعية و الإدارية، و بالمثل إحداث تحسن في اتجاهات الناس، و في أغلب الحالات تمتد لتشمل عاداتهم و معتقداتهم، و في النهاية و على الرغم من أن التنمية عادة ما تعرف في سياق دولة معينة فإن تحقيقها على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاجتماعي الدولي "[3].

- و تعرف أيضاً بأنها: " عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال "[4].

- كما تعرف أيضاً بأنها: " العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي"[5].

- أما سعد الدين إبراهيم فيعرف التنمية بأنها " انبثاق و نمو كل الإمكانيات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع "[1].

---

[1] - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية (ترجمة و تعريب: محمود حسن حسني و محمود حامد حمود)، المملكة العربية السعودية- الرياض- دار المريخ للنشر، 2006، ص175.

[2] - إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع، ط02، 1997، ص 50.

[3] - المرجع السابق، ص 121.

[4] - أوقارة عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[5] - محمد عبد العزيز عجمية و عبد الرحمان يسري، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 51.

أما عن التعاريف التي جاءت مبينة للفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية فنجدها:

- تعريف الاقتصادي الفرنسي دوفي الذي يعرف التنمية الاقتصادية على أنها: " عملية كمية تفرض التوسع في بنية إنتاج قائم، في حين أن النمو يقترح تغييرات نوعية في الإجراءات الاقتصادية و غير الاقتصادية "[2].

- و في نفس السياق جاء ويلنسكي (J. walinsky) ليعطي تعريف واسع و شامل للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى العمل على إبراز الفرق بين التنمية و النمو الاقتصادي فيقول: " إن التنمية الاقتصادية تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازدياداً إجمالياً في إنتاج السلع و الخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان، و يضيف في نفس السياق أن النمو الاقتصادي باعتباره عنصر مهم و أساسي في التنمية الاقتصادية إلا أنه ليس مرادفا تماماً للتنمية الاقتصادية و لا يكفي وحده لضمان تحقيقها "[3].

- أما بونيه يقول " أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة، و تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة؛ في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالاً و واعياً، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة "[4].

- يأتي شومبيتر ليعتبر أن النمو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد، أما التنمية فهي تغير غير متصل و تظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة ".

- أما كندلبرجر فيقدم تفرقته فيقول " يعني النمو إنتاجا أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات و تغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، أما التنمية فتعني تغييرات في هيكل الإنتاج و تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية ".

و منه من خلال التعاريف السابقة للنمو و التنمية الاقتصادية يلاحظ أن هناك تعدد في المفاهيم، فمنهم من يعتبرهما رديف بعضهما البعض و منهم من يتعدى إلى القول بعدم تطابقهما و تلازمهما، و أن النمو رغم اعتباره عنصر أساسي للقيام بعملية التنمية إلا أنه لا يمثل العصب الوحيد فيها بل يتعداه إلى نواحي أخرى.

لذلك نخلص من هذا كله إلى تعريف النمو الاقتصادي على أنه: " الزيادة المتحققة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن، و يعتبر عنصر أساسي و مهم في التنمية الاقتصادية إلى جانب المجالات الاجتماعية، الهيكلية و التنظيمية ".

---

[1] - سهير عبد الظاهر أحمد و محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1999، ص45.

[2] - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002، ص41.

[3] - إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 53.

[4] - سهير عبد الظاهر أحمد و محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص39.

و من هذا كله يجدر القول إلى أن التنمية شيء شامل و النمو يعتبر جزء من عملية التنمية، و لا بأس من القول بتعريف الاقتصادي السويدي ميردال (Myrdal) الشامل لما جاء من تعريفات سابقة على أن: **" التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل "**[1].

المطلب الثالث: عناصر و محـددات النمو الاقتصـادي:

هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو، و حيث نجد من أهمها: تراكم رأس المال، رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي، حيث:

1. تراكم رأس المـال (Capital accumulation):

و يشتمل على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض و المعدات المادية و الموارد البشرية، فالتراكم الرأسمالي ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي[2]، و عند العودة إلى مفهوم التراكم الرأسمالي لآدم سميث[3] نجده يميز بين أمرين يتأتيان من القيمة الإضافية التي ينتجها رأس المال، و التي تتوزع إلى توزيعين أحدهما للتراكم و يستفيد منه العمال المنتجون، و ثانيهما يمثل دخل لصاحب رأس المال (في شكل ربح أو ريع) يستفيد منه العمال غير المنتجين، و ذكر أن التوزيع الأول له من الأهمية في تطور المجتمعات- و هذا شأن المجتمعات المتطورة- في حين المجتمعات الفقيرة تميل أكثر إلى توزيع العوائد من رأس المال (الفائدة) قصد الإنفاق، لكن رغم هذا الطرح فإنه أُعتبر ضعيف من الناحية المنهجية التحليلية، و نجد في نفس المسعى ما ذهب إليه دافيد ريكاردوا إذ اعتمد على نفس القواعد التي أرساها سميث في تعريفه للتراكم الرأسمالي[4]، و بالتالي فإن فكرته تكون واضحة فهي تقوم على استمرارية الأصل الرأسمالي في الإنتاج لفترة زمنية قصيرة أو طويلة حسب طبيعة كل أصل من أصول رأس المال [5] ، و توالت فيما بعد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التراكم الرأسمالي، و هنا نذكر بفكرة كينز الذي ربط مفهوم رأس المال بالاستثمار الذي يتم تشغيله في الإنتاج ليدر عائدا أو دخلا في مرحلة لاحقة، و هنا ظهر مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال[6].

و بالتالي كون رأس المال يعتبر عنصر من عناصر النمو فهو بأي شكل من الأشكال يساعد في توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة، و يمكن أن نحدد العلاقة بين الناتج الوطني و رأس المال كما يلي:

$$Y = a.K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

[1] - إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 54.
[2] - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 168 (بتصرف).
[3] - محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990 ص ص 134- 135.
[4] - يمكن الإشارة إلى أن رأس المال عند ريكاردوا هو عبارة عن مال اقتصادي يساهم في خلق القيمة.
[5] - المرجع السابق، ص 136.
[6] - يعتبر كينز الكفاية الحدية لرأس المال أنها نسبة الإيرادات الصافية المتوقعة (الربح المتوقع) من بيع منتجات رأس المال.

حيث:

Y: الناتج الوطني.

K: رأس المال.

a: تمثل الإنتاجية المتوسطة لرأس المال.

و تعطى الإنتاجية المتوسطة لرأس المال كما يلي:

$$a = dy / dk$$

و منه يكتب النمو الاقتصادي كما يلي:

$$\Delta Y = a \cdot \Delta k$$

و معدل نمو الناتج الوطني:

$$\Delta y/y = a \cdot \Delta k/y$$

و حين تعويض (Y) بمقابلها في (01) نجد:

$$\mathbf{\Delta y/y = \Delta k/ k}$$

و منه من خلال هذه المعادلة الأخيرة المتحصل عليها يمكن القول أن نمو الناتج الوطني (أو معدل النمو الاقتصادي) يساوي إلى نمو رأس المال باعتبار رأس المال العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية.

2. رأس المـال البشـري (Human Capital):

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، و يعتمد هذا العنصر على السكان و على نوعية هؤلاء السكان [1]، فزيادة السكان في هذه الحالة إنما تعبر عن زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني، و بالتالي فإن الزيادة في هذا العامل و الاستثمار فيه لا بد أن يتوازن مع الزيادة في مقدار رأس المال المادي، حيث أن زيادة إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي و من ثم الإسراع في القيام بعملية التنمية، و منه يمكن أن نعبر عن هذه العلاقة بين العنصرين من خلال المعادلة التالية:

$$\mathbf{Y = I \cdot L} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث:

Y: الناتج الوطني.

L: العمل (المعبر عنه برأس المال البشري).

I: تمثل الإنتاجية المتوسطة للعمل و تساوي الإنتاجية الحدية.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 470.

و تعطى الإنتاجية المتوسطة للعمل كما يلي:

$$I = dy / dL$$

و منه يكتب النمو الاقتصادي كما يلي:

$$\Delta Y = I . \Delta L$$

و معدل نمو الناتج الوطني:

$$\Delta y/y = I . \Delta L /y$$

و حين تعويض (Y) بمقابلها في (02) نجد:

$$\mathbf{\Delta y/y = \Delta L / L}$$

و منه باعتبار أن عنصر العمل هو العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية فإن النمو الاقتصادي يساوي إلى معدل نمو عدد السكان العاملين.

3. التقدم التكنولوجي (Technological Growth):

و هنا يعتبر بعض الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو العنصر الأهم في النمو الاقتصادي، فبفضل التقدم التكنولوجي يمكن إنجاز الأعمال بطرق جديدة و مستحدثة عنه في المهام التقليدية السابقة، و يرى البعض أن التقدم التكنولوجي يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أقسام أساسية هي:

- التقدم التكنولوجي المحايد أو التكنولوجيا المحايدة (Neutral Technological Progress).
- التقدم التكنولوجي (TP).
- التكنولوجيا الموفرة للعمل (LTP).
- التكنولوجيا الموفرة لرأس المال (c.s TP).

و يكمن ملاحظة أثر التقدم التكنولوجي في القطاعات الاقتصادية على منحى إمكانيات الإنتاج في الشكل التالي:

شكل رقم(01): يوضح أثر التغير التكنولوجي على كل من قطاعي الزراعـة و الصناعـة

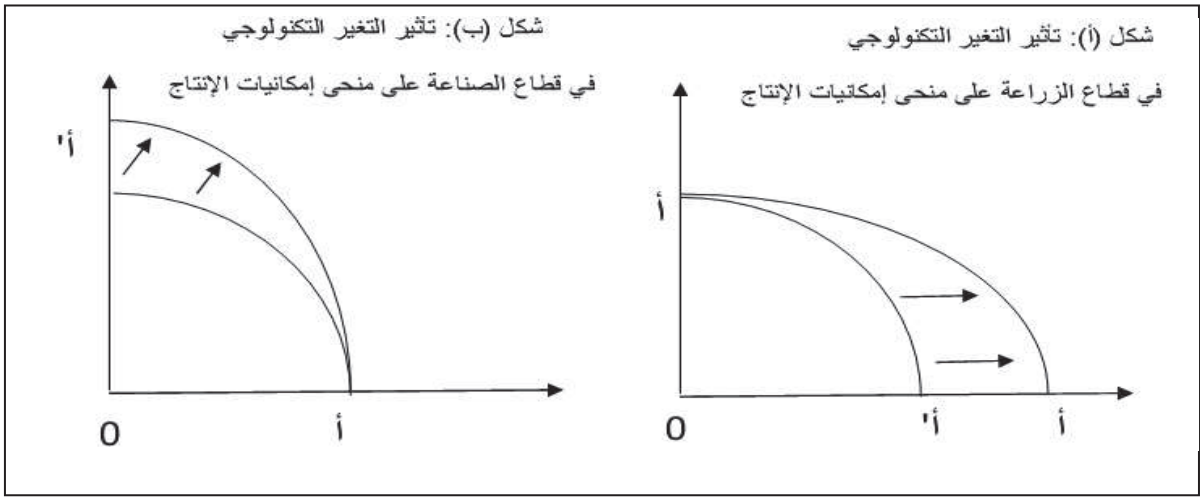

المصدر: ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 174.

و منه يمكن ملاحظة أنه بفضل إضافة عامل التكنولوجيا للقطاعين الزراعي و الصناعي كان التغير، و الأمثلة على عملية التقدم التكنولوجي المرتبطة بالنمو الاقتصادي (نمو الناتج) في الدول النامية تتضح من خلال التجربة التي قام العلماء في المعهد الدولي للأبحاث الزراعية بالفلبين خلال الستينات حين قيامهم بزرع حبة أرز مهجنة و المعروفة بـ **IR-8** أو الأرز المعجزة " Mircal rice " و التي مكنتهم من مضاعفة الإنتاج في العديد من دول جنوب شرق آسيا خلال سنوات قليلة، فالمنحنى السابق يمكننا من ملاحظة ذلك فالسلعة الزراعية يكون تحركها على منحنى الأفقي على خلاف منحنى السلعة الذي يكون تحركه على المنحنى العمودي، و كلاهما يدلان على التغير الايجابي الحادث في الإنتاج للسلعتين نتيجة إدخال العامل التكنولوجي.

بالإضافة إلى العوامل الأساسية المذكورة سابقا هناك عوامل أخرى يعمل الاقتصاديون على إدراجها ضمن العوامل التي تسهم بشكل أو بآخر في إحداث النمو الاقتصادي، و المتمثلة في ما يلي:

- **مدى توفـر الموارد الأساسيـة (Resource naturale):** و تعرف على أنها العناصر التي لا دخل للإنسان في وضعها بل هي هبة من الخالق، و تتكون من الأرض و ما عليها و ما بداخلها، فهناك علاقة طردية بتوفرها و النمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الأخرى.
- **التخصص و تقسيم العمل و الحجم الكبيـر للإنتـاج** [1]: حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية و الإنتاجية و تحسين الأداء، و توليد تكنولوجيا جديدة، و من ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

و كخلاصة لما سبق فإن كل هذه العناصر تعمل على التأثير على منحنى إمكانات الإنتاج الذي يعكس بدوره مستوى نمو الناتج الوطني و بالتالي الدخل الوطني.

المطلب الرابـع: الخصائص الست لكزنتس[2] عن النمـو الاقتصـادي

إن النمو المتحقق في الدول المتقدمة يقودنا إلى رؤية الأسباب التي كانت وراء هذا النمو، و التي تعزى إلى عوامل اقتصادية و غير اقتصادية على أساس النمو طويل الأجل لهذه البلدان، ثم يكون النظر في مدى صلاحية أو توافق هذه العوامل مع الدول النامية.

[1] - نفس المرجع، ص471.

[2] - كزنتس عالم اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في اقتصاد لعام 1971 لعمله الرائد في قياس و تحليل النمو الاقتصادي للدخل الوطني في الدول المتقدمة.

فكزنتس بدأ بتوضيح خصائص النمو الاقتصادي للدول المتقدمة (معظمها) بعد إعطاء تعريف واضح للنمو الاقتصادي، و قد سبق ذكره في خلال الحديث عن مفهوم النمو الاقتصادي، و هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية، و هي[1]:

- إن استمرارية الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي و القدرة على توفير مدى واسع للنضج الاقتصادي.
- التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري و ليس كافي.
- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لا بد من وجود تعديلات مؤسسية و إيديولوجية، فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء (light bulb).

و بعد هذا التوضيح لكزنتس أورد الخصائص الست عن النمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة و هي:

1) المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني.
2) المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
3) المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي في الاقتصاد.
4) المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي و الاجتماعي.
5) ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية و المواد الخام.
6) يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

ما يلاحظ في الخصائص السابقة أن الخاصيتين الأولى و الثانية تجمع المتغيرات الاقتصادية، في حين الخاصية الثالثة و الرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي، أما الخامسة و السادسة فهما يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو الاقتصادي[2].

و مما يذكر في هذا المجال أن أهم الأسباب التي عملت على فشل مبادرات التنمية الاقتصادية في الخمسينات و الستينات هي عدم الاعتراف و الأخذ بعين الاعتبار القيمة المحدودة لخبرة الدول المتقدمة في النمو الاقتصادي، فحقيقة الأمر أن الوضع مختلف للدول النامية عنها في الدول المتقدمة، و كذلك فإن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية متباينة، و بالتالي فنظريات النمو الاقتصادي تكون بكل بساطة غير ملائمة لهذه الدول، فجوهر هذه الاختلافات عند توضيحه حصره كزنتس في ثمانية أوجه، بين أنها نفسها تمثل أوجه و متطلبات النمو و التنمية الاقتصادية الحديثة في الدول النامية، و يمكن التعرف عليها في العناصر اللاحقة.

[1] - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 175
[2] - لمزيد من التفصيل يرجع إلى: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق.

المبحث الثاني: مقاييس و معايير النمو و التنمية الاقتصـادية:

انطلاقا من كون أن النمو الاقتصادي عبارة عن مقدار الزيادات الحاصلة في بعض المتغيرات الاقتصادية، فإن هذا يستدعي ضرورة القياس للمؤشرات المتعلقة بهذا الأخير و سواء كان ذلك لصياغة السياسات أو الخطط، أو تحديد الأهداف و تقييم النتائج، و هنا نجد مجموعة الاقتصاديين يسترشدون بها لمحاولة التعرف على درجة التطور الحاصلة فيها من خلال تتبعها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة، لذلك فإنه للقيام بقياسها و تحليلها سنقوم بالتعرف على معايير و قواعد قياس النمو الاقتصادي من خلال ما يأتي، و التي تتمثل في ثلاثة مؤشرات و معايير رئيسية هي:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل).

ثانياً: المعايير الهيكلية.

ثالثاً: المعايير الاجتماعية.

المطلب الأول: المؤشـرات الاقتصاديــة(معاييـر الدخل):

و يعتبر هذا المعيار هو المعيار الأساسي و المعروف في قياس درجة النمو و التقدم للنمو الاقتصادي، كما المؤشرات الأخرى المتعلقة بهذا المعيار إنما تصف خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد [1]، فيمكن أن يقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (PIB) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، كما يمكن أن تقدم أيضا على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى الصادرات، و من أبرز المؤشرات الرئيسية لها هي:

1. **الدخل الوطنـــي الإجمـــالي**: و يعرف على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع و الخدمات في الدولة خلال سنة، و هذا من الناحية القيمية، أما من الناحية الاسمية فيعرف على أنه كل السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد من خلال فترة زمنية معينة[2].

و تعتبر دراسات حسابات الدخل الوطني من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي في المجتمع، و لحسابه تحدد فترة زمنية عادة ما تكون سنة، و بدأ الاقتصاديون بالاهتمام بدراسة هذا المؤشر بعد الحرب العالمية الثانية، و التي كانت لها انعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الصناعية في الاقتصاد العالمي.

لكن ما يعاب على هذا المؤشر في كونه هل يعتبر فعلا مقياس جيد للأداء الاقتصادي؟ ، فالتغيرات التي تحدث للناتج الإجمالي تعبر عن تغيرات فيزيائية (حجم) للإنتاج ما بين فترتين، أما التغير في القيمة الاسمية إنما تعبر عن التغير في الأسعار، و التي لا تخبرنا عن أي شيء عن الأداء

[1] - محمد عدنان وديع، قياس التنمية و مؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص02.

[2] - صالح تومي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص35.

الاقتصادي، و لهذا فضل الاقتصاديون استعمال القيمة الحقيقية بدل القيمة الاسمية للناتج الإجمالي [1] (سيتم التعرف على هذا المؤشر بالتفصيل في الفصول اللاحقة).

2. **معيـار الدخـل الوطنـي المتوقـع**[2]: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما يمكن أن تبلغه من تقدم فني في أساليب تسيير إنتاجها.
3. **معـدل الدخـل الفـــردي:** يميل المحللون في مجال الاقتصاد و الدراسات المقارنة التنموية للدول الأخذ بمعدل الدخل الفردي بدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي، و الذي يعطى بالعلاقة التالية:

الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الوطني الحقيقي / عدد السكان

لكن رغم هذا إلا أن العديد من الاقتصاديين يبدون تحفظات حول هذا المؤشر و خاصة في مجال التفريق بين الدول النامية و المتقدمة، فهو لا يعطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بالشكل المطلوب[3].

المطلب الثانـي: المؤشـرات الاجتماعيـة:

ظهرت الأصوات المنادية باستعمال المؤشرات الاجتماعية كمؤشرات معبرة عن مستوى النمو الاقتصادي بين البلدان و مقياسا لدرجة التطور الحاصلة فيها في أواخر الستينات، و كان الهدف منها هو معالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع و التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال طابع الشمولية الذي اتخذته معظم التحليلات الإحصائية الاقتصادية ليتوسع إلى حزمة واسعة من القضايا الاجتماعية، و التي نجد من أهمها: المعايير الصحية، معيار نوعية الحياة و دليل التنمية البشرية[4].

1. **المعايير الصحيـة:** حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي للأفراد في البلد مثل عدد الأطباء النسبي و الأسرة في المستشفيات أو عدد الوفيات... إلخ.
2. **المعايير التعليميـة** : تبحث في أهمية التعليم و التكوين، و أثره الواضح على جانبي الإنتاج و الاستهلاك.
3. **معيار نوعية الحياة المادية:** و يعتبر هذا المؤشر من بين أقل المؤشرات المركبة للتنمية من حيث عدد المتغيرات، و قد وضع هذا المؤشر كدليل للتعبير عن عدم تمكن الدول الضعيفة من

[1] - نفس المرجع، ص ص 40 - 41.

[2] - منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005، ص76 (بتصرف).

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص314، 467 (بتصرف).

[4] - و الذي يعتبر في الوقت الحالي من بين أكثر المؤشرات ملائمة للتعبير عن الظرف الاجتماعي للأفراد و الأسر من حيث تلبية الحاجات الأساسية و توفير النمو و الرفاه، بما يسهم في تقييم التقدم في تحقيق الأهداف و دراسة بدائل السياسات المتبعة من قبل الدول.

تحسين ظروفها و شروط الحياة لسكانها، فبالرغم من الزيادات في مستوى النمو التي من الممكن أن تحققها، إلا أنها تبقى غير قادرة على الوصول إلى مستويات جيدة من الدخل الفردي، و بالتالي فإن الدخل بهذا لا يعبر بالضرورة على نوعية الحياة ، لذلك تم الاعتماد على ثلاثة مكونات اعتبرت هامة للتعبير عن نوعية الحياة المادية هي [1]: معدل وفيات الرضع، إطالة أمد الحياة (توقع الحياة) و إزالة الأمية.

4. **دليـل التنمية البشريـة:** يعد هذا الدليل من بين أهم المؤشرات التي يعنى بها الاقتصاديون و صانعوا القرارات السياسية في البلدان، فهو يكاد في صورته الحالية أن يشمل على جميع المؤشرات و المقاييس التي يتطلع إليها المختصون في هذا المجال، و هذا الدليل ليس حديث عهد بل تمتد جذوره إلى فترات سابقة، فمن الكتابات المبكرة فيه نجد كتابات آرثر لويس الذي يقيّم النمو على أساس أنه ذا أولوية كبرى، بسبب دوره كأداة في الارتقاء بالتنمية البشرية، و كنتيجة للتوجه نحو اقتصاد السوق و ظهور ملامح النظام العالمي الجديد و تبعاته على الأصعدة الاقتصادية، كما برزت تغيرات تُوجب الاهتمام بالتنمية البشرية و ضرورة متابعتها على المستويين النظري و التطبيقي[2].

المطلب الثالث: المعاييـر الهيكليـة:

تعتبر المعايير الهيكلية من بين المقاييس التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية، و من أهم مؤشراته نجد:

1. الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
2. الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
3. نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

و منه بعد فهم النمو، مقاييسه، خصائصه و مكوناته اتضح أن عمليتي النمو و التنمية ليست مجرد تعبير عن ظاهرة اقتصادية فقط، فهي بالمعنى غير المحدود يجب أن تشمل ما هو أكثر من ذلك، من حيث كونه الجانب المادي و المالي لحياة الإنسان لتغطي جوانب أخرى غير اقتصادية، فالتنمية إذن يجب أن تدرك في مفهومها الواسع على أنها عملية متعددة الأبعاد تشتمل على إعادة التنظيم و إعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي و النظام الاجتماعي على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاقتصادي و الاجتماعي الدولي.

المبحث الرابـع:الأسـاس النظري للعلاقة بين التجارة الخارجيـة و النمو الاقتصـادي:

[1] - محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص 10 (بتصرف).
[2] - نفس المرجع، ص12.

انطلاقا من واقع أن التجارة الخارجية تعتبر الركيزة الأساسية المعتمد عليها في التطور الاقتصادي للدول، كنهج حديث تبنته الاقتصاديات المعاصرة بشكل قوي تبعا للنظرة التقليدية السائدة في القرن الثامن و التاسع عشر حول التجارة الخارجية، فهذه الأخيرة إنما تعتبر الجسر الذي يربط بين الدول لتصريف فوائض منتجاتها، من خلال القيام بعمليات التصدير و الحصول على احتياجاتها من خلال اللجوء إلى الاستيراد، لذلك فإن النظرة الحديثة للتجارة الخارجية ينظر إليها في الغالب على أنها تلعب دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

و الحقيقة أن لهذه النظرة جذورها التاريخية في الفكر الاقتصادي أين يبرز رواد المدارس الاقتصادية المنادين و الداعين إلى الحرية التجارية، من ذلك كله و انطلاقا من هذا المختصر سنتناول في هذا العنصر النظريات التي توالت عبر المراحل التاريخية وفقاً للتطورات في الاقتصاد العالمي المنادية بالحرية التجارية كدافع للنهوض باقتصاديات الشعوب و البلدان.

المطلب الأول: النظريـات الكلاسيكيـة في التجـارة الخارجيـة

يعود ظهور هذه النظريات إلى أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على الأفكار التي طرحها مذهب التجاريين القائم على فرض القيود أمام التجارة الخارجية بغية الحصول على المعدن النفيس الذي يعتبر مقياساً لقوة و ثراء الأمم.

فخلافاً لهذه النظرة فإن أصحاب هذا التيار يعتقدون بحرية التجارة كسبيل لزيادة ثروة الأمة و بالتالي قوتها، و منه بالرغم من عدم تناول هذه الاتجاه لموضوع التنمية بمفهومه الحالي كونه لم يعتبر من ضمن اهتماماتهم إلا أن هذه الإشارة إلى العلاقة بين التجارة الخارجية و مساهمتها في تحصيل ثروة الأمة يمكن اعتبارها كمدخل لهذا المفهوم.

و منه سوف نحاول استخلاص وجهة نظر رواد هذه المدرسة في العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية باعتبارها المحرك للنمو الاقتصادي.

1. آدم سميث و نظريـة التكاليف المطلقـة و تقسيـم العمـل:

لقد كان لآدم سميث من خلال كتابه ثروة الأمم [1] الإسهام الكبير و البارز في مجال التجارة الدولية، إذ تعرض إلى فوائد حرية التجارة موضحاً أنها تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العميل المؤدي إلى توسيع حجم السوق، و رفع آدم سميث للحرية التجارية كانت تستهدف معنيين[2]:

- المعنى الأول و هو حرية التجارة بين الدول.
- المعنى الثاني و هو حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها.

[1] - Adm Smith, The Wealth of Nation, The University of Chicago Press, lll, 1976 ed, Vol I.

[2] - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006، ص28 (بتصرف).

و هنا يذكر لآدم سميث مقولته المشهورة في هذا المجال " إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشاريها منه ببعض إنتاج صناعاتنا ".

و منه فإن آدم سميث يؤيد الحرية التجارية إضافة إلى اعتقاده بوجود اليد الخفية التي تحقق التوازن في سوق المنافسة الكاملة مما يؤدي إلى تعظيم ثروة المجتمع، كذا فإنه بالنسبة لسميث فإن نقطة البداية لعملية التنمية تتمثل في تقسيم العميل (Division of Labor) فهي تؤدي إلى زيادة مهارة العمال و خفض الوقت اللازم لإنتاج السلع، مع الإشارة إلى أن اختراع الآلات الموفر للعميل يؤدي لزيادة إنتاجية العميل و الآلة، و هذا كله يأتي تباعاً مع توسيع السوق و التي تشترط بدورها التوسع في النشاط التجاري و الصناعي.

أما ما تعلق بالجانب الآخر الذي ركز عليه سميث هو تحقيق المزايا المطلقة في العلاقات التجارية ذلك أن الدول في مبادلاتها التجارية تنطلق من واقع الميزة المطلقة التي تحصل عليها في مجال إنتاج السلع، و ذلك عن طريق التخصص في إنتاج تلك السلع مقابل تخلي الدولة في الطرف الآخر عن إنتاجها، لأنها لا تمتلك ميزة فيها، من هذا فإن كلا الطرفين سيكون لهما مكسب من خلال الزيادة في الإنتاج الكلي من السلعتين مما يتيح المجال لاقتسام هذه الزيادة بينها عن طريق التجارة[1].

إن هذه النظرة لآدم سميث تزامنت مع الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا في القرن 19 أين كان البحث عن أسواق لتصريف المنتجات نظراً لضيق السوق في انجلترا و هنا أخد سميث بفكرة اللجوء إلى الأسواق الخارجية أين تظهر التجارة الخارجية و التي اعتبرها امتداد للتجارة الداخلية و حيث أكد على ضرورة حرية المبادلات التجارية.

لكن ما يشاع هنا هو كيف يكون حال الدول التي لا تمتلك ميزة مطلقة في منتجاتها هل يكون مصيرها الحرمان و الإقصاء من دورها في المبادلات الخارجية بين الدول، و بقس هذا السؤال معلقاً إلى مجيء دافيد ريكاردوا للإجابة على هذا السؤال من خلال نظريته للميزة النسبية في التجارة الخارجية.

2. دافيد ريكاردوا و الميزة النسبيـة في التجـارة الدوليـة:

إن ريكاردوا انطلق في نظريته من أن الميزة النسبية هي الأساس في قيام التخصص الدولي في المبادلات التجارية الدولية خلافاً لما قال به آدم سميث من فكرته للنفقات المطلقة كأساس لذلك، فالواقع أن تتخصص الدول في السلعة التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية أقل، كما ذهب ريكاردوا إلى أن التجارة الحرة تساعد على زيادة التراكم، فالقيام باستيراد المنتجات بأسعار منخفضة يعمل

[1] - بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج نظرية و تمارين)، الجزائر: دار الأديب للنشر و التوزيع، 2006، ص ص 59-60 (بتصرف).

على زيادة الربح و بالتالي إتاحة فرصة أكبر للتراكم الرأسمالي، رغم أن ذلك يؤدي في البداية إلى خفض الطلب على العمال و انخفاض أجورهم[1].

لكن من خلال هذه النظرية يتبين أنها لم تحدد الأسعار و القيم النسبية للسلع موضوع التبادل أي معدل التبادل الدولي، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار العامل النقدي و تأثيره على الأسعار و بالتالي نفقات الإنتاج، و منه بهذا لا يمكن التأكد فعلا من أن التخصص الدولي قد تم على أساس المزايا النسبية، حيث لا يمكن معرفة النفقات و مقارنتها على مستوى دولي.

3. جـون ستيوارت ميل و نظريـة القيم الدوليـة:

يحاول ميل من خلال هذه النظرية تحليل العوامل التي تحكم التبادل الدولي، و ذلك من خلال تحليل القيم الدولية للسلع المختلفة المنتجة في الدول(قيمة السلعة في دولة مقارنة بالدول الأخرى)، أو المعدل التي يتم من خلاله مبادلة السلع بين الدول و هو ما أطلق عليه معدل التبادل الدولي أو معدل التجارة.

و ستيوارت ميل من خلال هذه النظرية حاول استكمال النقص الذي اعترى نظرية ريكاردوا إذ أن هذا الأخير ركز على جانب العرض (جانب التكاليف) و أهمل جانب الطلب (كمية الإنتاج)، و ستيوارت أكد على ضرورة التمييز بين التبادل الداخلي و حالة التبادل الدولي، و أوضح بأن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل، كما يرى ميل بوجود معدل يقع بين معدل التبادل الأدنى و الأقصى عنده يتحقق التعادل بين قيمة الواردات و الصادرات للبلدان، اعتبارا من أن صادرات البلد الأول تعتبر واردات للبلد الثاني، و أي معدل غير هذا فإنه سوف يؤدي إلى الاختلاف بين الصادرات و الواردات بشكل يؤدي إلى وقوع البلدين إحداهما في عجز و الثاني في فائض، و منه فحسب ستيوارت ميل فإن المكسب أو النفع من التجارة الدولية يتوقف على عاملين أساسيين:

- حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين.
- مرونة هذا الطلب.

بالإضافة إلى ما قدمه ميل عن معدل التبادل الدولي فإنه أخد في الحسبان كذلك تكلفة النقل من حيث كونها تعتبر نفقة و لها أثر مزدوج على التجارة الدولية، فمن ناحية تؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات و الذي يؤدي بدوره إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات و منه تغيير معدل التبادل الدولي، و من ناحية أخرى كون تكلفة النقل تزيد من تكلفة المنتجات المستوردة مما يفضل أن تنتج هذه المنتجات محلياً أفضل من العمل على استيرادها.

[1] - محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 66.

كما ذهب ميل إلى كون أن الاستبدال الحادث في مبادلات التجارة الدولة يكون في صالح الدولة التي تكون طلبها على السلع الدولية الأخرى قليل المرونة، أي أن حجم الطلب لا يتأثر بتغير الأسعار و يقال العكس على الحالة التي يكون فيها الطلب على السلع مرناً.

و منه و كخلاصة لما جاءت به أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية فإن موضوع التنمية بمفهومه الحالي لم يكن من الموضوعات التي تم تناولها مثل الثروة، القيمة، الإنتاج، التداول و التوزيع لكن يمكن استخلاص وجهة نظرهم حول هذا الموضوع من خلال الاعتقاد بضرورة تحرير التجارة و عدم تدخل الدولة، و أن التوازن يحد بفعل اليد الخفية في الأسواق الحرة و المنافسة الكاملة، كما أن التراكم الرأسمالي المحقق من خلال الفوائض الحاصل عليها من الأرباح المحققة و الناتجة من زيادة الاستفادة من الموارد عن طريق إعادة التخصيص.

المطلب الثانـي: النظريـة النيوكلاسيكيـة في التجـارة الخارجيـة

إنه و بالرغم من أهمية الأفكار التي جاء بها رواد هذه المدرسة إلا أنها وجهت بالنقد، و ذلك لأن المزايا النسبية التقليدية بالنسبة للتجارة الحرة تعد نموذج استاتيكي قائم على عامل واحد متغير هو تكلفة العمالة، إضافة إلى منهج التخصص الكامل لبيان المكاسب من التجارة [1]، و منه لتلافي النقص الذي وقعت فيه النظرية السابقة و تعديله جاء كل من الاقتصاديان إيلي هكشر و برتل أولين ليتناولوا و ليأخذوا في الحسبان الفروق في المعروض من عوامل الإنتاج (الأرض، العمالة، رأس المال) و أثرها على التخصص الدولي.

و بالتالي فإن هذا الاتجاه الجديد من خلال نظريته حول الإجابة على نقطتين على قدر كبير من الأهمية تتمثلان في[2]:

- شرح و تحليل أساس المزايا النسبية من وجهة نظر العناصر المشاركة في الإنتاج (الأثر الإنتاجي و التجاري الدولي).
- تحديد الآثار التي ترتبها التجارة الدولية على توزيع الدخل، أو على عوائد عناصر الإنتاج المشاركة في التبادل الدولي (الأثر التوزيعي).

1. الوفـرة النسبيـة في عـوامل الإنتـاج و التخصص الدولـي:

يرتكز الإسهام الذي قدمه كل من هكشر- أولين على تحليل أثر اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي (الأثر الإنتاجي و التجاري الدولي)، و من ثم على أنماط التجارة و تأثير هذا الأخير على هيكل الاقتصاد القومي و على عوائد عناصر الإنتاج، فالتجارة حسبهما تقوم على أساس

[1] - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 519.

[2] - مصطفى رشدي شيخة، الأسواق الدولية (المفاهيم و النظريات و السياسات)، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص90.

الاختلاف الحاصل في نسب توافر عناصر الإنتاج في المنتج المقدم في مجموع السلع المعروضة للاتجار في الأسواق الخارجية، و بالتالي فسيكون للدول الوفيرة لرأس المال التخصص في إنتاج السلع ذات الكثافة في هذا العامل كذا يكون مسار الدول ذات الوفرة في العمالة، بحيث تتخصص هي الأخرى في إنتاج السلع ذات الكثافة في عنصر العمل أو الأرض و تقوم في المقابل باستيراد السلع الرأسمالية من الدول الأخرى، و هذا الاتجاه نجده قريباً جداً من الأفكار التي جاء بها Rybezenski في نظريته[1].

أما بالنسبة للأثر التوزيعي لهذه النظرية يتأتى كنتيجة لارتفاع دخول عناصر الإنتاج التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق التساوي في العوائد المطلقة و النسبية لعناصر الإنتاج، مع انه يشترط لتحقيق هذا التساوي التجانس (Homogénéité) أو التماثل بين عناصر الإنتاج، أي أنه لتحقيق التماثل بين عوائد العمل (أي الأجور) لا بدا من أن تكون جميع عناصر العمل متجانسة[2].

و منه فإن الخلاصة التي يمكن استنتاجها من أفكار المدرسة النيوكلاسيكية هو أنه عن طريق تحرير التجارة فإن مكاسب الدول سوف تزيد تباعاً مع الزيادة التي سيشهدها الناتج العالمي و الاستهلاك، كما أن الأفكار التي طرحت في النظرية السويدية من قبل هكشر و أولين تعكس في النهاية مزيد من العلاقات و المبادلات التجارية (عن طريق التخصص في تجارة السلع ذات الوفرة في عوامل الإنتاج) و التي تؤدي في النهاية إلى مزيد من النمو الاقتصادي و الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية و النمو المتواصل[3].

و بالتالي فإننا نجد هذه النظرية تأخذ دور رئيسي في الأدب المبكر للعلاقة القائمة بين التجارة و التنمية إذ تشجع الدول النامية للتركيز على إنتاج السلع ذات الكثافة في الأرض و العمالة من خلال القيام بعملية التصدير للمواد الأولية مثلا و مبادلتها بسلع أخرى من الدول المتقدمة باعتبارها تؤخذ في إنتاج السلع الرأسمالية بطريقة أفضل من غيرها في الإنتاج.

لكن بالرغم من أهمية الطرح الذي جاء به كل من هكشر – أولين من خلال نظرية وفر أو ندرة عوامل الإنتاج في تفسير قيام التجارة الدولية إلا أنه لم يمنعها من الانتقادات، فمما يذكر منها بشكل رئيسي هو إغفالها للاختلاف النوعي في عناصر الإنتاج، إذ يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحديد الميزة النسبية أو التكاليف لكل بلد من البلدان المنتجة لهذه السلعة، كما أهملت النظرية كذلك المسار التاريخي لعملية التخصص و تقسيم العمل[4].

2. الاختبـارات التطبيقيـة لنظريـة هكشـر – أوليـن(متناقضـة ليونتيف):

[1] - لمزيد من المعلومات حول النظرية أنظر: بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج نظرية و تمارين)، الجزائر: دار الأديب للنشر و التوزيع، 2006، ص ص 268-269.

[2] - يقصد بالتجانس في العمل هو أن تتعادل المهارات و مستويات التدريب و الإنتاج، كما يقصد بالتجانس بين عناصر رأس المال التعادل في المخاطر و مستوياته الإنتاجية.

[3] - ميشيل تودارو، المرجع السابق، ص 525 (بتصرف).

[4] - فليح حسن فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط 01، 2004، ص ص 69-70 (بتصرف).

بالإضافة إلى ما لقيته نظرية نسب عوامل الإنتاج من انتقادات نظرية فقد وجهت لها انتقادات تطبيقية أيضاً، خاصة عند محاولة تطبقها على بلدان ذات الميزة في رأس المال كالولايات المتحدة الأمريكية، و لعل من أهم الدراسات التطبيقية لنظرية هكشر- أولين الدراسة التي قام بها الاقتصادي ليونتيف عن التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية [1]، أين استخدم فيها أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي عرف بجداول المدخلات- المخرجات[2]، حيث قام باختبار تطبيقي على نموذج هكشر- أولين في عامي 53- 1956 على الهيكل التجاري للو.م.أ مع الخارج، و استخدم في التقدير جدول المدخلات – المخرجات للاقتصاد الأمريكي لسنة 1947 و توصل إلى خلاف ما هو شائع أن الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة ببقية العالم فإنها تقوم على أساس التخصص في فروع إنتاجية كثيفة رأس المال في التقسيم الدولي للعمل، فالفرض القائل أنها تتميز بفائض نسبي في رأس المال عنه في العمل يعتبر فرض خاطئ، و العكس صحيح[3].

لكن هذه النظرية لليونتيف لم تلقى استحسان في الأوساط الاقتصادية لعدم تطابقها مع أرض الواقع، و في نفس الصدد أورد الاقتصادي سودرستن بعض الشروط بتوفرها يكون لتفسير ليونتيف بعض من أوجه الصواب و هي:

- تماثل العمليات الإنتاجية في الدول المختلفة.
- استبعاد التحرك العكسي في اتجاه عناصر الإنتاج.
- تجانس و تماثل عناصر الإنتاج في الدول المختلفة.

المطلب الثالث: النظريـة الحديثـة في التجـارة الخارجيـة

بعد التطرق للنظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية في التجارة الدولية ظهر اتجاه جديد يقوم بالعمل على تفسير نظرية التجارة الدولية بالاستعانة بالأدوات و الأساليب العلمية متجاهلاً الفروض غير الواقعية التي طرحتها النظريات السابقة، كما يأخذ في تفسير التجارة الدولية على أساس ديناميكية العوامل الداخلية فيه خلافاً للتحليل الساكن الذي تميزت رواد المدارسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية السابقتين، و من بين تلك النظريات الحديثة في التجارة الدولية نجد:

- نظرية ستيفان ليندر و التبادل الدولي.
- نظرية فرنون و دورة حياة المنتج.
- نظرية جونسون و الديناميكية للتبادل الدولي.

[1] - Leontief.w.w, Domestic Production and Foreign Trade, The American Capital Position Reexamined, Proceedings of The American Philosophical Society, September 1953.

[2] - بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 168.

[3] - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 66.

1. نظريـة ستيفـان لينـدر و التبـادل الدولـي:

من منطلق الدقة العلمية التي يجب على الباحث أن يتحراها جاء ليندر ليقر بالخطأ العلمي الذي يفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة - كما ذهب إليه هكشر و أولين- لذلك على الباحث أن يفرق بين نوعين من الدول، دول تتميز اقتصاداتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص مواردها استجابة لأي تغير في هيكل الأثمان و فرص التجارة، و دول تقف عاجزة أمام هذا الخطب بما تتميز به من جمود في اقتصادياتها، لذلك فمن الطبيعي جداً أن نكون أمام نتائج مختلفة لهذين النوعين من البلاد.

من ذلك قام الاقتصادي السويدي ليندر بتقديم نموذج لتفسير التجارة الخارجية يختلف من ناحية المنهج و المضمون عن النموذج الكلاسيكي، أين يعتبر تحدياً كبيراً لنموذج هكشر- أولين لنسب عوامل الإنتاج.

و ليندر من خلال نظريته يرى أنه لابد من توفر شرطين أساسين للاعتماد على عامل تشابه الدخل أو التفضيل في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول في السلع و المنتجات الصناعية هما[1]:

1. وجود طلب داخلي (محلي) لكي تدخل أي سلعة صناعية في مجال الصادرات.
2. تجاوب تكوين المنتج لبلد معين مع هيكل الطلب الداخلي حيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات إلى الانخفاض.

أ. الطلب المحلـي:

إن المبدأ الأساسي في نظرية ليندر يتمثل في وجود طلب محلي على السلع إذ يعتبر هذا شرطاً ضرورياً و ليس كافياً لكي تكون هذه السلع صادرات محتملة، لذلك يجب التحديد بدقة معنى وجود طلب محلي على السلع، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هذا الطلب يتوقف بالإضافة لعوامل أخرى على الثمن، و الذي بدوره يجب أن يكون عند الأثمان السائدة في السوق الدولية لهذه السلع، كذا فإن ليندر يفرق بين نوعين من المنتجات في تفسيره للتجارة الخارجية، المنتجات من المواد الأولية الخام و المنتجات الصناعية، فالأولى تخضع لاختلاف نسب عناصر الإنتاج (تفسير هكشر- أولين)، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فإنه يرجع إلى تشابه أنماط الطلب في البلاد المختلفة (النامية و المتقدمة) و هو ما يفسر العنصر الثاني أعلاه، و منه فإن ليندر يقر بأن الاستفادة في التجارة الدولية تكون لطرف دون الآخر.

كذلك فإن ليندر يركز على فكرة أساسية و هي أن الدراية بظروف السوق المحلية تكون أكبر من الدراية بظروف الأسواق الخارجية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن دوال الطلب ليست واحدة في كل البلدان إذ أنها مهمة في تحديد الطلب على السلع في السوق المحلية، باعتبارها من أهم محددات الصادرات المحتملة للبلد.

[1] - بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 183.

و يستعمل ليندر مفهوم كثافة التجارة [1] كمقياس لحجم التجارة بين الدول، و ما يحكم هذا هو تشابه هيكل الطلب في البلدين، فكلما كان هيكل الطلب بين بلدين متشابهاً كلما كان أكثر كثافة، و حسبه فإن هيكل الطلب يتحدد بمجموعة من العوامل[2] أهمها الدخل المتوسط، لذلك فإن وجود فروق في متوسط الدخل يعتبر عقبة أمام التجارة المحتملة، لأن السلع المنتجة في بلد ما بكفاءة لن تكون مطلوبة في البلد الأخر بسبب الاختلاف في متوسط الدخل.

و منه فإن ذا الاتجاه لليندر يعتبر إسهام حقيق في مجال التجارة الدولية، فلقد أهملت نظرية نسب عوامل الإنتاج الطلب بافتراضها لوحدانية أذواق المستهلكين في البلاد المختلفة و هذا ما أثبت ليندر عدم صحته.

ب. أثـر قيـام التبـادل الدولـي:

كما تم الإشارة إليه في مقدم النظرية فإن ليندر يأخذ في التفريق بين نوعين من الدول بحسب القدرة على التكيف مع الوضع الجديد فالنوع الأول يطلق عليها البلاد المتقدمة و الثانية تتمثل في البلاد المتخلفة، و سبب هذا التفريق بالنسبة لليندر يرجع إلى اختلاف درجة مرونة الهيكل الاقتصادي لهما، و التي تتماشى طوعاً مع درجة التكيف للوضع الجديد، فالنوع الأول من الدول يكون من السهل لديها إعادة تخصيص لمواردها بما يحقق الاستفادة من التبادل الدولي، أما الثانية فإنه لا يمكنها إعادة تخصيص لمواردها بين قطاع التصدير و منافسة الواردات، و منه فإن النتيجة هي اختفاء قطاع منافسة الواردات في المدى الطويل.

و منه و كخلاصة لما تم عرضه في هذه النظرية فإن ليندر يقدم تفسيرين للتجارة الخارجية بين الدول:

- التفسير الأول يعتمد على الاختلاف ي هيكل الطلب مقاساً بدخل الفرد في المتوسط.
- التفسير الثاني: يعتمد على الاختلاف في هيكل الطلب مقاساً بدخل الفرد المتوسط، بالإضافة إلى تقديم تفسير للتجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية.

بالإضافة إلى هذين التفسيرين فإن ليندر استخلص من خلال الفرضيات التي وضعها أن قيام التجارة الدولية في اقتصاديات البلاد النامية يترتب عليه ارتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير، و هذا بدوره يؤدي إلى تراكم رأس المال و انخفاضه في قطاع منافسة الواردات، و الذي بدوره يعمل على خفض و تقليص العمل و رأس المال فيه، و بالتالي اختفاء هذا القطاع، و بالتالي فإن التجارة الدولية في

[1] - كثافة التجارة في مفهوم ليندر هي مقياس لحجم التجارة بين الدول بعد استبعاد تأثير حجم الدول على حجم التجارة بينها، و تقاس كثافة التجارة بميل البلاد المتخلفة للاستيراد من بعضها.

[2] - تتمثل العوامل الأخرى في الدين، اللغة، المناخ و الثقافة.

هذه الحالة بالنسبة للدول النامية هي دعوة للكسب و تعظيم المنافع أين يمكن اعتبارها فعلاً محركاً للنمو و التنمية و الرفاه الاقتصادي.

و من بين الدراسات التطبيقية لهذه النظرية[1] نجد محاولة كل من هوفباور (C.C.Hufbauer) و لينمان (H.Lineman) حول اختبار علاقة الارتباط الموجبة بين كثافة التجارة الخارجية و تشابه هياكل الطلب الداخلية كما توصلت إليه نظرية ليندر، غير أنهما لم يستطيعا إثبات هذه العلاقة، مما أفقد نظرية ليندر القدرة على تفسير الواقع الاقتصادي، و لكن مما يذكر أن رواد النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية و في مقدمتهم هيرش (S.Hirsch) يذكر أن وجود التناقض بين نظرية ليندر و الواقع الاقتصادي لم يمنع من احتواء هذه النظرية الأخيرة على بعض العناصر التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير التجارة الخارجية في سلع دورة حياة المنتج أو السلع المتقدمة تكنولوجياً.

المطلب الرابع: نظريات التجـارة الخارجيـة القائمة على أسـاس التفوق التكنولوجـي

إن قانون المزايا النسبية في التجارة الدولية يأخذ في تقسيم الدول على أساس تخصصها في المنتجات من حيث كثافتها و مدى وفرتها في البلاد، و هذا ما كان معمول به في المدارس الاقتصادية السابقة، أما الآن و قد تغير الوضع و تطورت الأساليب الإنتاجية الجديدة لتصبح التكنولوجيا هي المحدد أو الميزة النسبية[2] التي تحدد تخصص الدول في مجال التبادل الدولي، و التطورات التكنولوجية في هذا الميدان يمكن أن تأخذ أشكالاً عدة إما في شكل اختراع أو اكتشاف في تحديث النشاطات الاقتصادية أو تجديدها، و منه و على هذا الأساس يكون قيام التخصص و تقسيم العمل و التبادل الدولي، إذ يتحقق نتيجة لهذا الاستخدام انخفاض في كلف الإنتاج، و إلا فلن يكون هناك مبرر اقتصادي لاستخدام الاكتشاف أو الاختراع [3]، و منه فإن الدول التي تخصصت في مثل إنتاج هذه السلع بتصديرها إلى الأسواق الخارجية بحيث تتمتع بطابع الاحتكارية في الإنتاج لفترة زمنية محدودة تعرف بالفجوة التكنولوجية[4]، أين تحقق فيها عوائد عالية و مرتفعة، و من بين أشهر النماذج التكنولوجية نجد نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر، و نموذج دورة حياة المنتج لفرنون.

أ. نموذج الفجـوة التكنولوجيـة لبوسنـر (Posner):

هذا النموذج قدمه بوسنر [5] عام 1961 و يقوم على أساس أن الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول و المتقدمة و المتخلفة يؤثر على هيكل التجارة الخارجية، فالأولى تحصل على

[1] - بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 184.

[2] - عن طريق استخدام طرق جديدة في الإنتاج، أو استخدام وسيلة جديدة من وسائل الإنتاج، أو التوصل إلى استبعاد سلعة جديدة، أو اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، أو سوق جديدة أو إعادة تنظيم صناعة ما.

[3] - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 79.

[4] - بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 235.

[5] - يتمثل العمل الذي قدمه بوسنر فيما يلي:

ميزات نسبية مكتسبة بالشكل الذي يجعلها تتفوق على الثانية، مما يتيح لها من أن تقود التجارة لصالحها، و بالتالي فإن هذا النموذج يرتكز على وجود فجوة تكنولوجية بين النوعين من الدول، و الذي ينعكس أثره على حركة التجارة الدولية، كما هذا التحليل يستند على وجود فجوتين[1]:

- **فجوة الطلب:** و هي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد و بداية إنتاجه في الدول المقلدة، و خلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاجه و تصديره.
- **فجـوة التقليـد:** و هي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة و ظهوره في الدول النامية، حيث تشارك في الإنتاج.

و منه طالما أن المنتجين في البلاد الأخرى لم يكتسبوا بعد التكنولوجيا الجديدة فهناك فجوة تكنولوجية تحدد نمط التجارة و نوعية السلع المتبادلة و المزايا النسبية التي تتمتع بها الاقتصاديات المتقدمة، و هذه الفجوة تستمر إلى أن تتمكن الدول الأخرى من الوصول إلى المنتج أو مثيله أو متفوق عليه عن طريق الاختراع الداخلي (عن طريق الزيادة في نفقات البحث و التطوير) أو عن طريق نقل التكنولوجيا.

يشار إلى أنه أدخل العديد من العديد من التعديلات على هذه النظرية من قبل كل من هوفباور و فريمان، من خلال محاولتهما لاختبار النتائج التي توصل إليها بوسنر، أين توصلا إلى نتيجتين هامتين تثبت صحة النموذج و مطابقته للواقع الاقتصادي:

- يعتبر الاختلاف في مستويات الأجور الدولية محدد هام للفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية و تحديد اتجاه التجارة الدولية، فالمستويات المنخفضة للأجور في الدول المقلدة يسمح بانتقال المنتج بسرعة إليها، مع إنتاجه بتكاليف أقل من الدولة الأم.
- القدرة على تفسير التجارة الخارجية في سلع دورة المنتج، و تأكيد فرضية عدم تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول في خلال فترة الفجوة التكنولوجية.

و منه بالرغم من الإضافة التي قدمتها هذه النظرية في مجال تفسير نمط التبادل الدولي إلا أنها تبقى قاصرة أمام بعض القضايا، و التي شكلت في وقت لاحق جوهر نظرية دورة حياة المنتج.

ب. نمـوذج دورة حيـاة المنتـج لفرنـون:

يمثل هذا النموذج تكملة للنموذج السابق، حيث قام فرنون بتعميم الأفكار السابقة من خلال نموذج جديد أطلق عليه وصف دورة حياة المنتج (Cycle Product)، و هو يعالج أيضاً دور التكنولوجيا في خلق المزايا النسبية و تغير في نمط التجارة الدولية، و بخاصة منها التي تسهم في ظهور المنتجات الجديدة في السوق المتضمنة لأحدث المعارف التكنولوجية، بالإضافة إلى هذا فإن هذا النموذج

M.V.Posner, International Trade and Technological change, Oxford, economic paper 1961.

[1] - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 86.

يوضح بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات و الإنتاج في كل فترة و عمر المنتج، و بالتالي فهو ذو أهمية في مجال التنبؤ و تقييم حجم المبيعات و الظروف التكنولوجية و التنافسية التي تواجه المنتج [1]، و انطلاقا من نموذج فرنون فإن المنتج يأخذ في حياته عدة مراحل موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (01): يوضح دورة حيـاة المنتـج

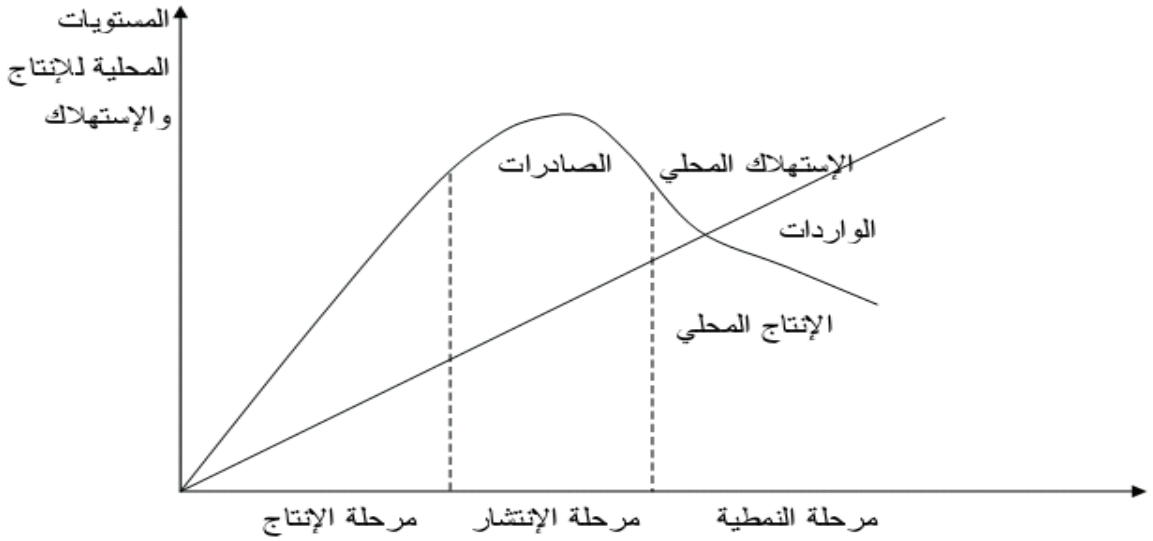

المصدر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعارف الجامعية، 1992، ص 82.

و منه يلاحظ أن دورة المنتج تأخذ في تقسيمها إلى ثلاثة مراحل أساسية هي مرحلة الإنتاج، مرحلة الانتشار و مرحلة النمطية، فالمرحلة الأولى يسودها نوع من عدم التأكد لفرص نجاح هذا المنتج فيكون اقتصار تسويقه فقط في السوق المحلي، كما أن تكاليف إنتاجه في هذه المرحلة تكون مرتفعة، أما في المرحلة الثانية فتقوم الدولة صاحبة المنتج بتصدير الفائض منه إلى الأسواق الخارجية، إضافة إلى الاستثمار في إنتاجه لدى الدول الصناعية، كما لا ترى مانعاً من إعادة استيراده في حال وفورات الحجم تفوق تكاليف النقل، و عن المرحلة الأخير أين يصبح المنتج نمطياً أي معروف سوقه لدى الجميع، كما أنه بدأ التفكير في إنتاجه في بعض الدول النامية، بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها، رغم ارتفاع بعض تكاليف إنتاجه(كقطع الغيار و معدات الصيانة)[2].

و منه و كخلاصة لما تم تقديمه في النظريات القائمة على التفوق التكنولوجي، فإنها جاءت لتقوم بتحديد العوامل الرئيسية لنمط التبادل الدولي، عن طريق اكتساب ميزة نسبية في عامل مهم متمثل في

[1] - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص103.

[2] - سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 22- 23 (بتصرف).

دور البحوث و التطوير و أهميته بالنسبة لقطاع التجارة الدولية، بالإضافة إلى أن هذه النظريات بخلاف النظريات الكلاسيكية لتفسير التجارة فإنها تعتمد في تفسيرها على العوامل الديناميكية في التجارة الدولية، كما أنها تعد أكثر واقعية في تفسيرها للظواهر في الاقتصاد العالمي و نمط التجارة الدولية.

و من بين الاختبارات التطبيقية [1] لهذه النظرية الأعمال التي قام بها كل من كسينج D.B.Keesing، جروبر W.Gruber، ميتها Metha و ويلز Wells.Jr، بالإضافة إلى لجنة التعريفات الأمريكية لدراسة دور البحوث و التطوير و تأثيرها على هيكل و تكوين الصادرات الأمريكية، فلقد أجمعت أغلب هذه الدراسات على وجود ارتباط كبير بين نشاطات البحث و التطوير و فعالية عمليات التصدير، و توصلت إلى النتائج التالية حول نمط التخصص و التبادل الدولي:

- أن الدول المتقدمة تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج و تصدير سلع دورة حياة المنتج لارتفاع نسبة المبالغ المنفقة على البحوث و التطوير.
- أما الدول أقل تقدماً فإنها تتمتع بإنتاج السلع هكشـر- أوليـنيـة كثيفة رأس المال، بينما الدول النامية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج و تصدير سلع هكشـر- أوليـنيـة كثيفة العمل.

ج. تحليل جونسـون و الديناميكيـة العامـة للتبـادل الدولـي:

إن المحاولة التي قام بها جونسون عام 1968 تفضي إلى الجمع بين نظرية كل من ليندر و فرنون في تفسير التجارة الخارجية، و ذلك من خلال الاعتماد على العوامل الديناميكية في تفسير هيكل التبادل الدولي و سمات التحليل الحديث للنمو كعملية معممة لتراكم رأس المال، و لقد حاول جونسون شرح الميزة النسبية و دورها في عملية التنمية من خلال النقاط التالية[2]:

- التركيز على العوامل المفسرة لهيكل التبادل الدولي التي أهملها نموذج هكشـر- أوليـن مثل وفورات الحجم، إنتاج ذو تكنولوجيا متقدمة، المنتجات الجديدة.
- التوسع في مفهوم رأس المال و التضييق من مفهوم العمل، فالأول يشمل الموارد الطبيعية، المعدات و التجهيزات، بالإضافة إل رأس المال البشري و الفكري، أما العمل فيقتصر على المتاح من الوقت للإنسان، كما اعتقد بإمكانية السماح بإدخال عناصر جديدة على التفسير الأصلي للمزايا النسبية.
- بما أن هناك قيود تؤثر في اختيار موقع و تنقل الوحدة الإنتاجية إلى الخارج فإنها تؤخذ على أنها متغيرات خارجية.

[1] - بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 253.
[2] - بلقاسم زايري، نفس المرجع ، ص ص 259- 260 (بتصرف).

- كما يعتبر جونسون أن تحويل المنتجات هو العنصر الأساسي للديناميكية، لأن كل تطور من شأنه أن يرفع قيمة وقت العمل، و هذا بدوره يؤدي إلى التعديل في المزايا النسبية بطريقة ديناميكية بالشكل الذي يعمل على انتقال الصناعات، و القيام بالتجديدات.

و بالتالي فإن التحويل في المنتجات الذي يعد هو العنصر الأساسي في حركية (ديناميكية) التجارة الدولية يتم بحسب الظروف و وفق آليات مختلفة، كقيام المنتجين في السوق القديمة للصادرات بتقليد المنتج، أو الاستثمار في الخارج للمشروع، أو عن طريق براءات الاختراع، بالإضافة إلى الانتشار الحر للتجديدات و اختراعات التي فقدت قيمتها التجارية.

إن التحليل الذي قدمه جونسون يأتي ليشير إلى الأهمية التي تميز التطور المعاصر و علاقتها بالميزة النسبية، و التي ينعكس وجودها في القيود المفروضة على التوازن الداخلي و الخارجي، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التحليل أخذ بعين الاعتبار العديد من العناصر التي تم إهمالها في النظرية النيوكلاسيكيـة.

و لكن بالرغم من الإسهام الذي قدمته هذه النظرية عن طريق جونسون إلا أنها تتصف بالجزئية، لاكتفائه بالمنتجات الصناعية فقط، و اعتماده على المشاهدات و الملاحظات دون تفسير الظواهر التي تربط بينها و بين السير الاقتصادي بصفة عامة.

و منه كخلاصة لما تم تقديمه في النظريات التي تتناول بالدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي فإنه و بالنظر إلى معدل و هيكل النمو الاقتصادي في بعض الدول فإنه يمكن أن نعتبر أن التجارة الخارجية محفز مهم من أجل نمو اقتصادي سريع، و هذا ما قد تبث فعلاً في دول مثل ماليزيا، تايلاندا، البرازيل و الشيلي و سنغافورة و كوريا الجنوبية، إضافة إلى الصين، حيث قامت عن طريق عوائد الصرف الأجنبي – عن طريق تحسين أداء الصادرات – توفير المال الضروري للقيام بالتنمية، من خلال التبادل المربح، و بالتالي فإن هذا الدور الفاعل للتجارة الخارجية كونها تمكن من توفير حافز فعال لنمو اقتصادي كلي قد حقق النهج الذي تدعمه النظرية التقليدية حول المكاسب الممكن الحصول عليها عن طريق التجارة الخارجية، و النظرة التي يمكن إجمالها حول هذا الدور للتجارة الخارجية في الدول النامية بين علماء الاقتصاد في هذه الدول تتمثل في قيام هذه الدول بالاستفادة من الامتيازات المقدمة لها من الدول المتقدمة، خاصة تلك المتعلقة بإزالة الموانع و الحواجز بالنسبة لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة بعمالة مكثفة، و الأهم من هذا هو قيام هذه الأخيرة بالاعتماد الكلي على العلاقات التبادلية في شكل تجمع، أين يكون لها أن تحتجز أو تحصل على بعض العوائد الحقيقية الممكنة الناتجة من التخصص و التجارة فيما بينها.

خلاصـة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تبين أن النمو الاقتصادي و التنمية مفهومان على علاقة كبيرة ببعضهما البعض، إذ يدرك الثاني بقيام الأول كما أن قياسهما يتعدد بحسب المعطى الذي وجد من أجله، فالتنمية تنصرف إلى أن تشمل جميع مناحي الحياة المختلفة، في الوقت الذي يعبر فيه النمو عن الزيادة المتحققة في عنصر من عناصر التنمية، و للقيام بالتنمية لدى الدول فإنه وضعت استراتيجيات تستجيب لحاجة الدولة و وضعها القائم، من ذلك نجد الدول النامية سابقة إلى ذلك للنهوض باقتصادياتها، كما يلاحظ كذلك من خلال النظريات التي تناولت موضوع النمو و التجارة الخارجية بالدراسة أن هذه الأخيرة مرتبطة بكل من تراكم رأس المال، زيادة الإنتاجية و التكنولوجيا.

بعد هذه الدراسة للنمو، مقاييسه و استراتيجياته و علاقة التجارة الخارجية به سنتطرق في الفصل الموالي إلى وضع الدول النامية في التجارة الدولية خاصة و أنها تتخذ من هذه الأخيرة السبيل إلى القيام بعملية تنمية شاملة في أوطنها للرفع من وضعية شعوبها و النهوض باقتصادياتها.

مقدمة:

إن النظر في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية العالمية يرسم لنا صورة عن الحال التي تعيشه دول العالم والفوارق التي تميز كل دول عن أخرى، فإحداها غنية والأخرى فقيرة وثالثة تقع بينهما وهي متوسطة بين غني و فقير، أين تظهر فيها الطبقات الغنية إلى جانب الطبقات الفقيرة، أو ربما حينما نبين مؤشرات هذا البلد الغني يرتسم لنا واقع آخر من وجود للنوعين فيه، لهذا و من أجل التمييز بين هذه الأنواع المختلفة من الدول يراعى في الأدبيات الاقتصادية التعريف والاحتكام إلى نوعية أو تصنيف الدول إلى جوانب عدة، و كل هيئة من الهيئات ذات العلاقة بالاقتصاد وبالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العالمية تأخذ في تصنيفها لدول العالم معايير ومؤشرات عدة، ومن بين تلك التصنيفات نجد مجموعة الدول النامية التي تشكل السواد الأعظم من دول العالم ككل، وهي بطبيعتها تشترك في المقومات و الخصائص، وفي نفس الوقت تتباين في أخرى، و على حد قول" جوليان ويست (Joulian Weist)" من جامعة أكسفورد(Oxford Univercity):

" بالطبع توجد اختلافات بين الدول النامية، ومع ذلك هناك مجموعة من الخصائص المشتركة تسهل علينا مناقشة كل الخصائص التي تتوافر في معظم الدول، حيث يصعب دراسة كل حالة على حده"

(Michael.P.Todaro ،2006)

المبحث الأول: وضعية الدول النامية في التجارة الدولية

إن البحث في وضعية الدول النامية في التجارة الدولية يؤدي بنا إلى التعرف و دراسة هذه الدول و ملاحظة الاختلافات و مجموعة الخصائص المشتركة لها، وهذا من خلال بيان العناصر التالية:

- التباين الهيكلي للاقتصاديات النامية.
- الخصائص المشتركة للدول النامية.
- أوجه و متطلبات النمو و التنمية الاقتصادية الحديثة في الدول النامية.

المطلب الأول: التباينات والاختلافات الهيكلية للاقتصاديات النامية

يتركز التباين الهيكلي والاختلافات الاقتصادية في الدول النامية على ثمانية نقاط رئيسية هي:

1- حجم الدولة ومستويات الدخل(الموقع الجغرافي، المسافة، السكان، الدخل)

2- الخلفية التاريخية والاستعمارية للدولة.

3- الموارد البشرية والمادية المتوفرة لدى الدولة.

4- المكونات العرقية والطوائف الدينية للدول.

5- الأهمية النسبية للقطاعين العام و الخاص لديهما.

6- طبيعة الهيكل الصناعي بالدولة.

7- درجة الاستقلال عن الاقتصاد الخارجي والقوى السياسية الخارجية بالنسبة للدولة.

8- توزيع القوي و الهيكل المؤسسي والسياسي داخل الدولة.

و سنتناول هذه العناصر بشيء من التفصيل كما يلي:

1- حجم الدولة ومستويات الدخل:

إن معرفة الفروق الواقعة بين الدول تأتي من خلال محددات ممثلة أساسا في حجم السكان، الحجم المادي للدولة و نصيب الفرد من الدخل الوطني و حيث نجد 157 دولة نامية كلها أعضاء في الأمم المتحدة منذ 1997، يتوزع فيها عدد السكان كما يلي:

جدول رقم (01): يبين توزيع عدد السكان في الدول النامية سنة 1997

عدد الدول	حجم السكان
- 87 دولة	- يقل فيها عدد السكان عن 5 مليون نسمة
- 58 دولة	- يقل فيها عدد السكان عن 2.5 مليون نسمة
- 35 دولة	- يقل فيها عدد السكان عن 0.5 مليون نسمة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 73.

أما الدول كثيفة السكا ن مثل الهند، مصر، البرازيل، نيجريا فتتواجد جنبا إلى جنب مع الدول الصغيرة مثل باراغواي، نيبال و الأردن وتشاد، وحيث نجد أن الدول كبيرة الحجم تتمتع بوفرة ومزايا من حيث توفر السوق الكبيرة و الموارد بالإضافة إلى أنها قليلة الاعتماد على الخامات والموارد والمنتجات الأجنبية، ولكن لديها الكثير من المشاكل المتولدة عن السيطرة الإدارية وعدم التوازن الإقليمي[1].

2- الخلفية التاريخيـــة:

إن معظم الدول النامية في مختلف القارات المتواجدة فيها تعرضت للسيطرة الاستعمارية من طرف الاستعمار الغربي المتمثل في انجلترا، فرنسا، البرتغال، ألمانيا و بلجيكا ...الخ حتى بدايات ومنتصف القرن العشرين، فعلى ذلك نجد أن مختلف الهياكل لديها كانت مطبقة من طرف هذه الدول الاستعمارية سابقا، و قد تركها الاستعمار بذلك غارقة في مشاكل التخلف الاقتصادي و التبعية و عدم القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد، ومن هنا شرعت مجموعة من الدول في استعادة استقلالها و محاولة التغلب على كل السياسات والنظم الموروثة و الاتجاه أكثر نحو الوطنية و الاعتماد على الذات.

3- الموارد البشرية والماديـــة:

إن النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية يتوقف بدرجة كبيرة على المقدرات التي تملكها الدولة من درجة الندرة أو الوفرة فيها، فتوافر الموارد المادية (كالأر ض والمعادن والمواد الخام الأخرى) يتيح للدولة موارد طبيعية يتم استغلالها في عمليات التنمية بدرجة كبيرة و بشكل جيد، وهذا ما نلاحظه مثلاً في دول الخليج أين يتوافر لديها البترول والغاز بكثافة عالية، كما يلاحظ في دول أخرى ندرة في هذه الموارد مما يجعلها دولاً فقيرة تتعطل فيها عمليات التنمية، و مثال ذلك اليمن – تشاد - هايتي و بنجلاديش، بالإضافة إلى توفر الموارد الطبيعية نجد كذلك المناخ أين يلعب دوراً فاعلاً في القيام بعملية التنمية.

[1] - لمزيد من التفصيل يرجع إلى: ميشيل تودارو، مرجع سابق، الجدول رقم (22)، ص 76.

أما فيما يتعلق بوفرة الموارد البشرية، فإنها لا تشير فقط إلى الوفرة العددية والنوعية بل يتعداها إلى القيم الثقافية و قيم العمل، و الرغبة فيه وفي الابتكار وتحسين الكفاءة الشخصية، و مدى توافر المعلومات بها يسهم و يؤدي إلى عمليات التغيير في الهياكل الإنتاجية خلال الفترات الزمنية المتعاقبة.

4- الوضع الديني و العرقـــي:

إنه و بالرغم من تجاهل الاقتصاديين لهذا العامل إلا أنه يعتبر محدد هام في النشاط الاقتصادي، لأنه ينعكس على مدى نجاح أو فشل مجهودات التنمية، فدرجة التجانس بين الطوائف و العرقيات تعتبر ذو أثر على تحقيق التنمية عنه في الدول التي تختلف فيها درجة التجانس هذه و تؤدي إلى قيام الحروب و الصراعات الأهلية.

5- الأهميـة النسبيـة للقطاعـات العامـة و الخاصـة:

إن الملاحظ للنظم الاقتصادية في الدول النامية يجدها تختلف بين قطاع عام وآخر خاص، و حيث نجد أن دول جنوب شرق آسيا يسودها القطاع الخاص عنه في إفريقيا و الشرق الأوسط أين يكثر فيها القطاع العام ولا شك أن لكل دوره في دفع عجلة التنمية، ولا شك أن الدول ذات القطاع الخاص المحلي و الاستثمار الأجنبي حققت مستويات جيدة في التنمية فاقت الدول الأخرى المعتمدة على القطاع العام.

ففي الدول المعتمدة على القطاع الخاص نجد أن تدخلها مقتصر فقط في فرض الضرائب و القيود الجمركية، بالإضافة إلى العمل على تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية و تشجيع الابتكار المحلي ودعم قطاع التصدير ونشاطات أخرى محفزة لنمو الناتج و تنشيط الاقتصاد.

أما الدول المعتمدة على القطاع العام فنجدها تركز على سياسات مباشرة من تدخل حكومي في المشروعات الاستثمارية وتنفيذ برنامج لدعم تشغيل العمالة الريفية و غيرها، وبالتالي فان الاختلاف في القطاعين يظهر من خلال مجهودات التنمية في الدول النامية.

6- الهيكل الصناعـي:

إن النشاط السائد في معظم الدول النامية هو النشاط الزراعي باستثناء بعض الدول التي تعتمد إلى درجة ما على التصنيع في جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتيني ة، كما أن نمط الزراعة السائد في القارات الثلاثة (إفريقيا، آسيا و أمريكا اللاتينية) هو نمط الزراعة التقليدية باستثناء بعض المحاصيل التصديرية للحصول على النقد الأجنبي كالسكر، القطن، القهوة...، بالإضافة إلى أن النظم الزراعية فيها متباينة خاصة فيما يتعلق بتوزيع و نمط الملكية الزراعية.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة نجد دول أمريكا اللاتينية لها تاريخ طويل مع الصناعة التي أدت إلى رفع مستويات دخول تلك الدول و نصيب الفرد منه بالمقارنة بإفريقيا وآسيا، إلى أن جاءت فترة السبعينات و الثمانينات أين ظهرت فيها دول صناعية جديدة في آسيا مثل تايوان، كوريا الجنوبية و

سنغافورة حققت مستويات عالية جدا في الناتج الصناعي وهي تسمى النمور الآسيوية، ويذكر أن أكبر قطاع تصنيعي في الدول النامية لدى الهند، ولكن بالرغم من ذلك لم يتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة متطلبات السكان، و الجدول أدناه يوضح توزيع القوى العاملة و المساهمة في الناتج الإجمالي في القطاعين لـ 17 دولة نامية إضافة إلى الو.م.أ و بريطانيا للوقوف على الأهمية للقطاعين في توليد الناتج الإجمالي في تلك الدول.

جدول رقم (02): يوضح توزيع القوى العاملة و المساهمة في الناتج الإجمالي في القطاعين الزراعي و الصناعي

تقسيم الدول بحسب القارات	المساهمة في قوى العمل(أ) %		المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي GDP %	
	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة
إفريقيـــــــا:				
- الكونغو	75	12	64	13
- كينيا	81	7	29	16
- نيجيريا	54	5	43	25
- تنزانيا	90	5	48	21
- أوغندا	86	1	46	16
آسيـــــــا:				
- بنجلاديش	64	14	30	18
- الهند	65	13	28	29
- اندونيسيا	55	10	16	43
- الفلبين	46	16	21	32
- كوريا الجنوبية	21	27	6	43
- سيريلانكا	46	13	22	25
أمريكـــــا الجنوبيـة:				
- البرازيل	31	27	14	36
- كولومبيا	30	24	16	20
- جواتيمالا	60	12	24	20
- المكسيك	28	19	5	26
- بيرو	37	19	7	37
- فنزويلا	16	28	4	47
* **إجمالي الدول النامية.**	**60**	**17**	**20**	**38**
* **الولايات .م.أ**	**2**	**25**	**2**	**29**
* **المملكة المتحدة**	**1**	**24**	**2**	**37**

(أ) بيانات 1997.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 1996.

7- الاعتماد الخارجي في التبعية الاقتصادية و السياسية و الثقافية:

إن الاعتماد على العالم الخارجي للدولة إنما يتوقف على حجمها ووفرة الموارد لديها وتاريخها السياسي، فكما تم ملاحظة ذلك في العنصر الثاني (الخلفية التاريخية) فإن كون الدولة خضعت سابقا للاستعمار، فلا بد أن تكون جل نظمها الاقتصادية و الاجتماعية موروثة و تعكس طابع التبعية لديها، و التجارة الخارجية مع دول العالم المتقدمة لدليل على تلك التبعية من خلال الأحجام الكبيرة للمستوردات من المنتجات الغذائية أو التكنولوجيا و المنتجات الصناعية، و بقاء الدول ضمن منطق النظم الموروثة و التبعية لهما آثارهما على مجهوداتها في تحقيق التنمية من حيث نجاحها أو فشلها، وبالتالي فيصح أن يقال أن تحقيق تقدم اقتصادي و اجتماعي مرهون بدرجة اعتماد الدولة على العالم الخارجي.

8- الهيكل السياسي مجموعات القوى و المصالح:

إن النظر في الأبعاد الاقتصادية وحدها لا يمكّن من معرفة درجات التقدم و الازدهار للدول و التفريق بينها، فهذه الأبعاد غير كافية ولا تعبر عن مدى هذه الاختلافات، فهناك أبعاد سياسية أخرى تعد كذلك من بين المحددات الرئيسية التي تفسر الاختلاف و التباين بين مجموعات الدول النامية، و يتضح ذلك من خلال تلك المجموعات التي تكوّن ذلك الهيكل السياسي في الدولة، و وضعيتهم فيه، حيث يظهر في هذه الدول مجموعات قوى متمثلة في أصحاب النفوذ و المصالح، بالإضافة إلى المستفيدين من السياسيين والاقتصاديين و غيرهم، فهذه مشكلة تعد صعبة في دول العالم النامي، فهؤلاء هم الذين يحددون ما هي الإستراتيجيات التي ينبغي أن تكون مناسبة، و كيف تؤثر على الكفاءة الاقتصادية وإحداث تغيرات اجتماعية.

فوجود مثل هذه الفئات في المجتمعات النامية باختلاف أنواعها من دولة لأخرى أدى في الكثير من الأحيان إلى إعاقة مجهودات التنمية وتحويل مساراتها، في حين كان ينتظر منها عمل مجهود أكبر لتحقيق التنمية، وهي في تغلغلها في الأنظمة أكبر من الموجودة في الدول المتقدمة.

ومنه فإنه للحصول على نتائج إيجابية لا بد لتلك الطبقات أن تعمل على تطوير الأنظمة في بلدانها في جو من الديمقراطية و بشكل يحفز النمو و يدعم مجهودات التنمية.

المطلب الثاني: الخصائص المشتركة للدول النامية:

إنه وبالرغم من حصر التباينات و الاختلافات في دول العالم النامية إلا أنه هناك خصائص وسمات مشتركة بينها في كل من إفريقيا، آسيا و أمريكا اللاتينية، ويمكن حصر تلك الخصائص في سبعة عناصر رئيسية هي:

- انخفاض مستويات المعيشة و التي يمكن توصيفها بأنها تتمثل في انخفاض الدخل ودرجة عدم المساواة و تدهور الصحة و عدم تقدم التعليم وزيادة الأمية.

- انخفاض مستويات الإنتاجية.
- المعدلات المرتفعة للنمو السكاني وأعباء الإعالة.
- زيادة وارتفاع معدلات البطالة و التوظيف الناقص.
- الاعتماد المتزايد على الإنتاج الزراعي وصادرات المنتجات الأولية.
- شيوع ظاهرة عدم كمال الأسواق و محدودية المعلومات وعدم كمالها.
- هيمنة العلاقات الدولية و زيادة الاعتمادية و السيطرة الخارجية على هذه الدول أي التبعية للدول المتقدمة.

وفيما يلي شرح للعناصر كل على حده:

1. انخفاض مستويات المعيشة :

إن انخفاض مستويات المعيشة في الدول النامية راجع أساساً إلى انخفاض مستويات الدخل فيها، فهي منخفضة جدا بالنسبة للغالبية العظمى من السكان، وهي بذلك لها انعكاسات على جوانب عدة سواء كانت كمية أو كيفية و التي منها ظهور الفقر، عدم توافر السكن، تدهور الصحة و عدم توفر الخدمات الصحية، ارتفاع الوفيات من الرضع و محدودية أو عدم وجود تعليم وغيرها وهي تؤدي إلى اليأس و الإحباط في أوساط المجتمعات، ويمكن تتبع الفروق الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل المؤدية إلى انخفاض مستويا ت المعيشة في الدول النامية من خلال مقارنة المؤشرات التالية على مستوى الدول النامية وهي:

- نصيب الفرد في الدخل الوطني، - معدلات النمو النسبي للدخل الوطني ونصيب الفرد منه
-المساواة والعدالة في توزيع الدخل الوطني، - درجة الفقر في المجتمع.
-الصحة و المؤشرات المتعلقة بها.

و بناءا على هذه المتغيرات يمكن تلخيص الخصائص المشتركة للدول النامية و التي تميزها عن الدول المتقدمة في مجال انخفاض المستويات المعيبة وما يتعلق بها من خلال النقاط التالية:

1) - التمتع بمستويات منخفضة الدخل و تباطؤ معدل النمو للدخل الوطني.
2) - المستويات المنخفضة في نصيب الفرد من الدخل الوطني و تباطأ معدلات النمو فيه.
3) - سوء توزيع الدخل و ظهور فروق كبيرة فيه حيث 20 % من السكان يحصلون على 5 إلى 10 أضعاف ما يحصل عليه 40 % من السكان الموجودون في حدود الفقر.
4) - النمو المضطرد للسكان في الدول النامية مع انتشار الفقر حيث نجد أن 1.3 مليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر و بمستوى دخل للفرد يقل عن 370 دولار سنويا.
5) - زيادة شرائح السكان الذين يعانون من الأمراض و التدهور الصحي و سوء التغذية و الأمراض المعدية مع ارتفاع وفيات الأطفال التي تفوق معدلاتها 10 مرات الدول المتقدمة.

6) -ارتفاع مستويات الأمية و الجهل و نسب التسرب في الأطوار التعليمية و عدم توافر التسهيلا ت التعليمية الكافية و الملائمة.

ومنه فإن الثلاثية الفقر، الجهل و الأمراض هم العوامل الأكثر مساهمة في ظهور الخصائص السابقة في الدول النامية والتي تقف هي الأخرى عاجزة على مواجهة هذه الأخطار.

2. انخفاض مستويات الإنتاجية:

إنه من المعروف أن المستويات الإنتاجية في الدول النامية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة فهي منخفضة جدا،فمفهوم دالة الإنتاج يرتبط بمدى التوليفات المستخدمة من عناصر الإنتاج للحصول على المخرجات عند المستويات التكنولوجية السائدة في المجتمع لتوفير المتطلبات والاحتياجات الخاصة بالمجتمع،أما دراسة دالة الإنتاج من الناحية الفنية والهندسية فهي تتعلق بالقدرات المادية والفنية للمدخلات للحصول على المخرجات من خلال التركيز على النواحي الهندسية والإنتاجية، وليس النواحي المرتبطة بالتكلفة والعائد والإيراد والربح وغير ذلك، كما أن هذا المفهوم يهتم خاصة بالعمالة في العدد والإنتاجية لديها، وهي طبعا نجدها منخفضة في الدول النامية، ويرجع هذا إلى خضوعها لمبدأ تناقص الغلة[1]، كما أنه يمكن تغيير هذا التناقص من خلال غياب على الأقل أو نقص درجة الكمال والانسجام بين عناصر المدخلات مثل رأس المال المادي أو الإدارة الجيدة ذات الخبرة.

وبالتالي فإن كل من المستويات المنخفضة في المعيشة والمستويات الإنتاجية يتأثر بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة مما ينعكس في زيادة التخلف وعدم التقدم، وهذا ما قال به جونار ميردال " الأسباب الدائرية والتراكمية " في الدول المتخلفة يعتمد على العلاقات المترابطة والمتداخلة بين مستويات المعيشة المنخفضة والإنتاجية المنخفضة بشكل متبادل.

3. المعدلات المرتفعة من النمو السكاني وعبئ الإعالة الاجتماعية:

تعتبر معدلات السكان محدد رئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية، فكما أنها يمكن أن تكون مفيدة فكذلك يمكن أن تكون معرقلة ومعيقة للنمو الاقتصادي والتنمية، وذلك يظهر من خلال الارتفاع المستمر في هذه المعدلات كما هو واضح في الدول النامية، حيث تتجه المعدلات السكانية إلى الارتفاع بشكل كبير عنه في الدول المتقدمة، فنجد في الدول النامية أن هذه المعدلات تنحصر فيما بين 02 % إلى 05 %، بينما في الدول المتقدمة لا تتجاوز 02 %، كما أن معدل الأطفال في البلدان أقل نموا الأقل من 15 سنة يبلغ 40 % من إجمالي السكان في حين يبلغ 21 % من إجمالي السكان في الدول المتقدمة، أما إذا كان الحديث عن نسب الوفيات فبعدما كانت مرتفعة في الدول النامية تراجعت بسبب التحسن في ظروف الرعاية الصحية والقدرة على السيطرة على كثير من الأمراض الوبائية.

[1] - ويقصد أنه إذا تم زيادة عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير- العمل- مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (رأس المال، الأرض أو الموارد) فإن كمية الناتج الذي يعتبر الإنتاج المتبقي يبدأ بعد فترة في التناقص، مما يعني زيادة الناتج الكلي بمعدلات متناقصة.

أما فيما يخص الإعالة[1] أو الكفالة فنجدها مرتفعة جدا في البلدان النامية، فنسبتهم في الدول المتقدمة تمثل 1/3 تقريباً عدد السكان، أما في الدول النامية فهم يمثلون 45 % من السكان في الدول الأقل تقدما.

4. ارتفاع مستويات البطالة والتوظيف غير الكامل:

تعتبر هذه المشكلة متفشية في دول العالم النامي بدرجات كبيرة و متفاوتة، فنجد نوعين من البطالة هما البطالة المفتوحة والبطالة غير كاملة، فالأولى تمثل أولئك الأفراد القادرين على العمل ولكن لا يجدون مناصب الشغل أما النوع الثاني فيتمثلون في الأفراد الذين يشغلون مناصب العمل لكن ليس بكامل طاقاتهم الإنتاجية، أي تكون إنتاجيتهم منخفضة، وهذا من شأنه أن يؤثر على الناتج الإجمالي.

فمعدلات البطالة المقترحة في الدول النامية تقع بين 8- 15% من القوى العاملة ولكن هذا يعتبر جزء من حجم البطالة الكلية، فنسب البطالة بين الشباب الحاصلين على قسط من التعليم تكون أضعاف تلك الأرقام المذكورة، والجدول التالي يبين معدلات البطالة في عدد من الدول النامية خلال الفترة 2005-1996.

جدول رقم(03): يبين معدلات البطالة في بعض الدول النامية خلال الفترة (1996-2005)

البلد	الفترة الزمنية	عدد العاطلين عن العمل (ألف)	النسبة المئوية للبطالة
فنزويلا	2005-1996	1.823	15.8
الجزائر	2005-1996	1.475	15.3
تونس	2005-1996	486	142
مصر	2005-1996	2.241	11.0
الإكوادور	2005-1996	334	7.9
تايلاند	2005-1996	496	1.4
الصين	2005-1996	8.390	4.2
لبنان	2005-1996	116	-

المصدر: UNDP, Human Development Report 2007/2008, P 299-300

[1] - وهم الأشخاص غير المنتجين يتم دعمهم ماليا و تحملهم من خلال قوة العمل الموجودة في الدولة (تنحصر أعمارهم بين 15 سنة و فئة الشيوخ).

5. الاعتماد على الإنتاج الزراعي وتصدير المواد الأولية:

كما تم التطرق إلى هذه النقطة في نقاط عدة سابقة فإن الدول النامية تعتمد اعتمادا كبيرا في اقتصادياتها على القطاع الزراعي وعلى تصدير المواد الأولية،وهذا وإن كان راجع لتوفر هذه المقدرات لديها وتمكنها من امتلاك ميزة نسبية فيها،إلا أنه ليس مبرر كافي للاعتماد الكلي على هذين الموردين،فنجد مثلا أن 58% من قوة العمل يتم شغلها في القطاع الزراعي في البلدان اقل نموا،بينما في الدول المتقدمة نجد فقط 5% من قوة العمل في هذا القطاع،إضافة إلى هذا فإن مساهمة هذا القطاع في الناتج الوطني للدول النامية تبلغ 14% ،بينما 3% للدول المتقدمة،وإذا نظرنا بمنظور توزيع القارات في العالم النامي فإن الحجم النسبي للعاملين في الزراعة يبلغ 68% في إفريقيا، وجنوب آسيا 64% ،في مقابل 3% في أمريكا الشمالية،والجدول أدناه يوضح السكان ومدى ارتباطهم بالزراعة في العالم المتقدم وأقل نمواً.

جدول رقم(04): عدد السكان وقوة العمل والإنتاج في المناطق المتقدمة وأقل تقدماً خلال 2005

المنطقة	السكان (مليون)	الحضر (%)	الريف (%)	القوى العاملة في الزراعة (%)	أهمية الزراعة في GNP (%)
- العالم	6.514.8	48.6	51.4	49	-
- الدول المتقدمة (ذات الدخل المرتفع)	991.5	77.6	22.4	5	3
- دول OCDE	1.172.6	75.6	24.4	7	5
- دولOCDE (ذات الدخل المرتفع)	931.5	77.0	23	3	2
- اليابان	127.9	65.8	34.2	7	2
- الدول أقل تقدما.	765.7	42.7	57.3	58	14
- إفريقيا جنوب الصحراء.	722.7	34.9	65.1	68	20
- جنوب آسيا.	1.587.4	30.2	69.8	64	30
- شرق آسيا.	1.690.6	42.8	56.2	70	18

- أمريكا اللاتينية.	556.6	77.3	22.7	25	10

المصدر: UNDP, Human development report 2007/2008, P 246

* القوى العاملة في الزراعة و أهمية الزراعة فيGNP مأخوذة للفترة(1995-1997).

إن السبب الرئيسي الذي يدفع السكان إلى التركيز على قطاع الزراعة والمواد الأولية في الدول النامية هي الحقيقة القائلة بأنه " عند مستويات الدخل المنخفضة تكون الأولوية بالنسبة للإنسان هي الغذاء، ثم الملبس ثم المأوى"، و بالتالي تكون الزراعة بهذا الشكل مستوعبة لأعداد كبيرة من اليد العاملة بإنتاجية منخفضة مع اتسامها بنقص الأدوات التكنولوجية فيها، أي أنها بدائية و متخلفة في وسائلها الإنتاجية.

أما الجانب الأخر المتعلق بصادرات المواد الأولية فهذا كذلك أمر شائع بالنسبة للدول النامية من حيث أنها تعتمد اعتمادا رئيسياً على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية و المواد الخام، أما الباقي تعتبر الأنشطة الأخرى كالصناعة و الخدمات أنشطة ثانوية، و الصادرات من الدول النامية تصدر في صورتها الخام إلى الدول المتقدمة، و هذا بغض النظر عن الدول النامية الأخرى ذات الندرة في تلك المواد، والشكل التالي يوضح هيكل الصادرات العالمية من المنتجات الأولية.

شكل رقم(02): يوضـح هيكل الصـادرات العالميـة

(% المنتجات الأولية و المصنعة)

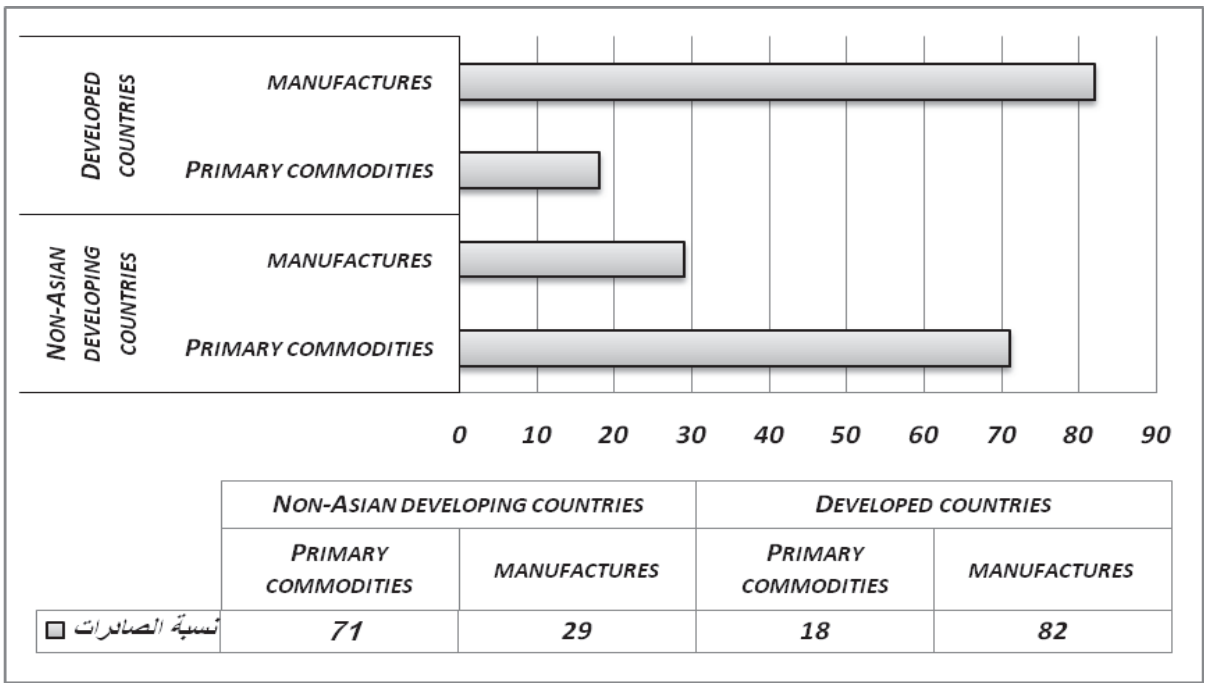

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصاديـة، ص 111.

يذكر أن 60% إلى 70% من التدفقات السنوية من العملة الأجنبية يتم الحصول عليها عن طريق الصادرات من المواد الأولية إلى العالم المتقدم، وهي مستعملة في عمليات التنمية وتمويل الاستثمارات في البلد، ولكن رغم هذا إلا أن غالبية هذه التدفقات أُستنفدت جراء تخليص المديونية الخارجية لتلك الدول، لاسيما في فترة الثمانينات والتسعينات، أضف إلى هذه ظاهرة هروب رؤوس الأموال من هذه الدول إلى الدول المتقدمة بهدف الحصول على عائد أفضل.

والنظرة إلى مساهمة هذه الدول في الإنتاج و التجارة العالمية تكشف على أنه في الفترة 2002/1999 انخفض نصيب هذه الدول من الصادرات و الواردات إلى 06 % و 04 % على التوالي، الأمر الذي أدى إلى تقلص حصتها في السوق العالمي [1] من 29.1 % إلى 26.2 %، بالإضافة إلى أن النجاح الذي حققته هذه الدول فترة السبعينات إنما يعود الطفرة النفطية التي عرفتها تلك الفترة، ما انعكس إيجابيا على الدول المصدرة للنفط (دول الأوبك) في دول العالم النامي إضافة إلى الدول الآسيوية مع دول قليلة من الدول الحديثة العهد بالتصنيع في الثمانينات والتسعينات،أما بالنسبة لمعظم الدول الأخرى فقد استمر نصيبها في التدهور من التجارة العالمية(كما سيتضح ذلك في العناصر القادمة).

6. سيادة حالة المنافسة غير الكاملة وعدم كمال المعلومات:

ومؤدى هذا العنصر هو توضيح النقص الذي يعتري الدول النامية في أنظمتها ومؤسساتها وأوجه التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية من عدم ترك لحرية السوق وتحقيق المنافسة،والتدخل الحكومي في نظر هذه الدول هو الذي يفضي إلى تحقيق المعدلات السريعة في النمو الاقتصادي وتنفيذ برامج التنمية وتحقيق أهدافها،ولكن من المعروف أن النظرة ذات التوجه إلى اقتصاديات السوق والعمل بآلياته ترى عكس ذلك من أن التدخل الحكومي هو الذي يعيق القيام بعمليات التنمية وفسح المجال أمام القطاع الخاص وبالتالي العمل على إفشال وتحقيق الأهداف المرسومة والمخطط لها.

من هنا نجد أن العديد من الدول النامية تغيب فيها مثل هذه الأطر و القواعد المؤسسية و القانونية إما بصفة كاملة أو أنها ضعيفة جدا.

و كذا الأمر يقال على توافر المعلومات الكاملة والدقيقة والمتاحة أيضا للمنتجي ن والمستهلكين فهي غير متوفرة ولا تحتكم إن وجدت إلى شرط الشفافية في الإفصاح عنها ولهذا نجد أن حالة الأسواق فيها يسودها أشكال الاحتكارات المتعددة (احتكار القلة، احتكار المنافسة، الاحتكار...)، وبالتالي فظهور المعلومات بمحدودية و بتكاليف مرتفعة تعمل على إعاقة ظروف التنمية وتساهم في استمرارية التخلف.

7. الهيمنة والحساسية للعلاقات الدولية:

[1] - حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلو الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2006، ص238.

كما تم التطرق إليه في العناصر السابقة فان عدم التكافؤ و اللامساواة في الاقتصاد العالمي أو فيما بين البلدان من شأنه أن يوسع الهوة بين الدول الفقيرة والغنية فالفقيرة تزداد فقرا والغنية تزداد غنا، فهذه الصورة من اللاتكافؤ في الموازين حيث تظهر دول المركز والأطراف من شأنها أن تجعل من دول المركز تسيطر على المقدرات في دول الأطراف وبالتالي السيطرة على أنماط التجارة الدولية، كذلك الأمر يتضح عند الحديث عن التكنولوجيا المملوكة و المحتكرة لدى الأغنياء أو الدول المتقدمة والممنوعة في ساحة الدول الفقيرة أو المسموح بها بشروط تقييدية.

وفي نفس الدول النامية نجد أن دولا فقيرة لا تملك شيئا وتعاني من ندرة في الموارد وأخرى تمتلك أصولا كبيرة وهذه الأخيرة بهذا تمتلك القدرة على المساومة و قوى تفاوضية أكبر من الأولى.

في الأخير ورغم هذا التماثل تارة والتمايز تارة أخرى في اقتصاديات الدول النامية إلا أنه هناك دول يحدوها الأمل بالنجاح، من خلال وضعها لمخططات تنموية مع محاولة بدل مجهودات لتحقيقها على مختلف النواحي، فربما الاختلاف في هياكل اقتصاد الدول النامية يجعلها غير قادرة على توحيد مجهودها، لكن التشابه و التلاقي في الخصائص والسمات الاقتصادية و الاجتماعية يدفع بها لأن تفكر ملياً في مصيرها وتكسر كل القيود من أجل حفز جهودها واستغلال مقدراتها أحسن استغلال، من توفير شروط التبادل فيما بينها وفتح المجالات أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، بشكل يسرّع من تحقيق التنمية ويسهم في توفير قطاعات إنتاجية جديدة والقضاء على التخلف والفقر وتحسين مستوى رفاهية الأفراد.

المطلب الثالث: أوجه و متطلبات النمو و التنمية الاقتصادية الحديثة في الدول النامية

إن المشاكل التي تعترض مسار النمو و التنمية في الدول النامية في الحقيقة إنما تعتبر هي نفسها أوجه و متطلبات النمو و التنمية الاقتصادية الحديثة في الدول النامية، و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. **الموارد البشرية و المادية**: فعند الحديث عن الموارد الطبيعية نجد أن الدول النامية تمتلك موارد طبيعية غزيرة إلا أن العقبة أمامها هو عدم التمكن من استغلالها الاستغلال الأمثل الذي يعود عليها بالنفع، فاحتياجها لموارد و استثمارات ضخمة من رأس المال حال دون الاستفادة منها، أما بالنسبة للموارد البشرية فيظهر الفرق جليا بين الدول المتقدمة و النامية فالأولى تمتاز بالمهارة و الخبرة على خلاف فإن الثانية تفتقد إلى هذه المكونات، و الاقتصادي بول رومر يرى أن الدول النامية فقيرة لأن مواطنيهم ليس لديهم القدرة على تطبيق الأفكار التي استخدمتها الدول الصناعية لتوليد قيمة اقتصادية.
2. **المستويات النسبية لنصيب الفرد من الدخل و الناتج الوطني الإجمالي** : و الملاحظ أن المستويات تختلف بين الدول النامية و المتقدمة فأكثر من أربع أخماس سكان العالم اليوم في دول العالم النامي

عند مستوى من الدخل أقل بكثير من نظرائهم في العالم المتقدم، فمعرفة أن 70 % من سكان العالم الثالث يعيشون عند مستويات متدنية للغاية لكفيل أن يخلق لديهم شعور بالإحباط و الرغبة في النمو عند أي تكلفة، و بالتالي فهذا يعرقل و يمنع مبادرات تحسين مستوى المعيشة في الأجل الطويل.

3. **الاختلافات المناخية** : حيث أنه بحسب بعض آراء الاقتصاديين تعد من الأهمية بمكان في القيام بعملية التنمية الاقتصادية، فبحسب دراسة أجريت حديثاً في التسعينات وجد أن درجة الحرارة المرتفعة تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية و الكفأة للعاملين، و مع ذلك فإن العامل المناخي له تأثير سلبي على فشل أو نجاح المجهودات التنموية، و بالتالي فإيلاء الأهمية لهذا العامل لا بد أن تتجلى من خلال الدراسات التنموية و النمو.
4. **حجم السكان، توزيعهم و معدلات نموهم** : إن مجرد ملاحظة بسيطة لمعدلات الزيادة الطبيعية للسكان في دول أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية البالغة 2 % سنويا كانت في فترات النمو الحديثة لها، أي أن الزيادة البطيئة في معدل نمو السكان صاحبه نمو اقتصادي العائد لفترات التصنيع التي تشهدها المنطقة، بخلاف ما نجده في الدول النامية أين بلغت الزيادة السكانية 2.5 % سنوياً في العقود الماضية، و التي رافقت معدلات بطيئة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
5. **القدرات و البحوث و التنمية التكنولوجية و العلمية الأساسية**: إن السبق التكنولوجي كما تم التطرق له في عناصر سابقة له من الأثر الواضح على الزيادات المنعكسة في النمو الاقتصادي (كالدخل الوطني ...) فنجد أن 90 % من المقدرات المنفقة على البحوث و التطوير (R/D) في العالم تكون في الدول المتقدمة، و تتمثل الفائدة منها هو تطوير الوسائل و الطرق الإنتاجية و خاصة تلك الموجهة إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الإنفاق على الرأس المال البشري للحصول على المهارات ذو المستويات المرتفعة، في حين نجد عكس كل هذا في دول العالم النامي التي تشد حاليا وضع تنافسي لسلعها سيئة للغاية مقارنة بالدول المتقدمة الصناعية.
6. **منافع التجارة الدولية و حفز النمو**: يشار هنا إلى أن التجارة الدولية تقوم على مبدأ الحرية، و أنها بهذا تعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي (Origine of Growth)، و هي بذلك أسهمت في تحقيق التنمية في العالم المتقدم اقتصاديا، و ذلك في خلال القرن 19 و 20، فالتوسع الكبير للأسواق التصديرية أدى إلى تعزيز الطلب المحلي المتنامي مما أدى إلى تحقيق و قيام صناعات ذات الإنتاج الكبير، بالإضافة إلى هذا فإن الاستقرار في الهيكل السياسي و مرونة المؤسسات أدى إلى تيسير الاقتراض للدول النامية مما زاد من قدراتها الاستيرادية من هذه الأخير، الأمر الذي قاد إلى زيادة الإنتاج و مزيد من التنوع في الهيكل الصناعي لهذه الدول، كما أن العامل التكنولوجي و الاهتمام بالبحث و التطوير ساهم بشكل كبير في التغلب على الصناعات التقليدية و منافستها في الأسواق

العالمية، أي أنها عملت على إحلال الصادرات التقليدية للدول النامية في الأسواق العالمية، و حين يكون السبق في إنتاج بعض السلع للدول النامية كالنسيج و الملابس فإن مواجهة الدول المتقدمة لها تكون عن طريق فرض قيود جمركية و غير جمركية تحول دون دخول هذه الأخيرة إلى أسواقها.

7. **الدور التاريخي للهجرة الدولية** : يمكن إيجاز هذا العنصر في مقولة الاقتصادي برنيلي توماس على أن: " مساهمات الدول الأوروبية في الهجرة المتجهة إلى العالم الجديد في أمريكا الشمالية و أستراليا كانت كبيرة و ساهمت في تدعيم اقتصاديات تلك الدول، حيث كانت الهجرة 1.2 مليون من ايرلندا، و ما يقرب من مليون مهاجر من ألمانيا تدفقوا بين عامي 1847 و 1855، بالإضافة إلى ما يقرب من نصف مليون من الدول الأسكندنافية و أكثر من مليون ألماني بين عامي 1880 و 1885 فضلا عن 1.75 مليون من ايطاليا بين عامي 1898 و 1907 " (ميشيل تودارو، ص183).
8. **استقرار و مرونة المؤسسات السياسية و الاجتماعية** : إن ما يقال على هذا العنصر هو ما تؤكده الدراسات بأن الاستقرار في الهيكل السياسي بعيدا عن نوعية النظم السائدة(ديكتاتورية، ديمقراطية) لها من الأهمية للقيام بتحقيق نمو اقتصادي في البلد، فتجربة الدول الصناعية أين كانت قبل الثورة الصناعية عبارة عن دول قومية (Nation) موحدة قادرة على تنفيذ السياسات القومية استناداً إلى وجود نوع من الاتفاق العام نحو التحضر، بخلاف ما يحدث في الدول النامية أو دول العالم الثالث، فإن المفاهيم مثل الرشادة و أخلاقيات العمل، بالإضافة إلى التفكير العلمي و الحراك الاقتصادي و الاجتماعي نجدها غير متأصلة لدى هذه الدول، فهذه كلها تؤثر على تحقيق معدل نمو أبطأ في هذه البلدان، و يشهد على هذا ما حدث من تدفق للأموال الساخنة من المكسيك بسبب التخفيض المفاجئ للبيزو في ديسمبر 1994، و كذلك الأزمة الأسيوية 1997- 1998 حيث كان تدفق الأموال إلى الخارج و حدوث منافسة كبيرة في تخفيض العملة المحلية و الذعر الاقتصادي (Economic Pirc) لدول تايلندا و اندونيسيا، ماليزيا، كوريا الجنوبية و غيرها.

و منه فإن مجموعة هذه الخصائص إنما تدل على مستوى ما تحققه الدول في مسار نموها الاقتصادي، بالإضافة إلى الجهود الأخرى التي تقوم بها الدول في هذا المسار من خلال السياسات التجارية المنتهجة و الاستراتيجيات الإنمائية المطبقة، لذلك سنحاول إبراز هذه السياسات و الاستراتيجيات في العنصر الموالي.

المبحث الثاني: السياسات التجارية و الاستراتيجيات الإنمائية في الدول النامية

إن تشابك العلاقات التجارية الدولية و بلوغها مستويات قياسية من حجم المعاملات الدولية، إضافة إلى ظهور فكرة التخصص الدولي و تقسيم العمل انطلاقاً من الميزة النسبية التي تمتلكها الدول، و مع ارتباطها بالمعاملات مع الخارج جعلها تفكر في كيفية سير علاقاتها مع العالم الخارجي إضافة إلى تحسين مستويات أدائها الاقتصادي و الاجتماعي على المستوى الداخلي، بالتالي فمن هذا المنطلق جعل

كل بلد يفكر في وضع سياسة تحكم سير ه ذه المعاملات ضمن خطة و برنامج زمني واضحين و ه ذا ما اصطلح عليه فيما بعد بالسياسة التجارية للدولة، و هي تدخل ضمن السياسات الاقتصادية العاملة على ضبط توازن الهيكل الاقتصادي للبلد.

المطلب الأول: ماهية السياســة التجاريــة

1. مفهوم السياســة التجاريــة:

تعني أن تحدد كل دولة الأهداف و الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها، و تقود سلوكها تجاه الدول الأخرى، و أن تسعى إلى تشخيص البدائل من الوسائل و أن تختار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة الذي يحقق إنجاز هذه الأهداف (الطرق و الأدوات المختارة) على أن يتم كل ذلك خلال فترة محددة من الزمن (البرنامج الزمني) و أن تراجع و تعدل الأهداف و الوسائل على ضوء الممارسة و النتائج الواقعية (Feed back)، و كذلك للتغيرات في الاقتصاد الوطني و الاقتصاد العالمي، و بصفة عامة تتحول السياسة إلى برنامج وطني ذو أهداف إستراتيجية و تكتيكية، و أن لا يكون هذا البرنامج ذو طابع استاتيكي (ساكن)، بل يختلف و يتغاير في الفترات الزمنية المختلفة تبعاً للتغيرات الهيكلية و الوقتية في الاقتصاد الوطني و العالمي (أي برنامج ديناميكي)[1].

كما يقصد بالسياسة التجارية أيضاً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة[2].

كذلك فإنه يشار إلى السياسة التجارية بأنها السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية، فهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة[3].

2. أهداف السياسة التجارية:

هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية على النحو التالي: اقتصادية، اجتماعية و إستراتيجية، و يمكن إبرازها كما يلي:

أولاً: الأهــداف الاقتصاديــة: و تتمثل في الآتي:

[1] - مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص131.
[2] - عادل أحمد حشيش و آخرون، مرجع سابق، ص198.
[3] - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 113.

1) تحقيق موارد للخزانة العامة: حيث أنه يعد من بين أكثر الطرق فعالية و أكثرها قبولاً من بعض الطرق الأخرى البديلة لتمويل الخزانة العامة، و يتم عند مرور السلع عبر الحدود الوطنية يتم توفير قدر كبير من نفقات التحصيل.
2) تحقيق توازن ميزان المدفوعات: حيث انه في هذه الحالة يعمل على التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي و زيادة المعروض منه، و حين اختيار الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف يتحرى عدم الإخلال بأهداف أخرى للاقتصاد الوطني، فمثلاً يعمل على تقليل الطلب على الواردات غير الضرورية مع عدم المساس بالواردات من السلع الضرورية.
3) حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: و تكمن ضرورة هذا الهدف في المحافظة على ظروف الإنتاج في الداخل من المؤثرات الخارجية التي من الممكن أن تعمل على التأثير عليه سلباً، إذ من الممكن أن تكون نفقة الإنتاج المحلي أعلى من النفقة الحقيقية للإنتاج الخارجي، فهنا يتحتم على الدولة حماية منتجاتها الحقيقية من المنتوج الأجنبي، و كمثال عل ذلك ما يحدث في أوروبا من حماية منتجاتها الزراعية من منافسة الإنتاج الزراعي في الدول النامية، و كذا بالنسبة للمنتجات الصناعية في الدول الصناعية.

و جدير بالذكر أن هدف حماية الإنتاج المحلي قد يتضمن هدف آخر هو توزيع الدخل القومي في اتجاه معين كحرص الحكومات على ضمان حد أدنى لدخل المنتجين الزراعيين فيها أو ضمان التشغيل للقوة العاملة المستخدمة في بعض القطاعات.

4) حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق [1]: و يعد الإغراق نوع من التمييز السّعري بين السوق المحلية و السوق الخارجية، كما يعتبر أيضاً أحد أسلحة الحرب الاقتصادية، فهو يعمل على كسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق، إضافة إلى المنتجين الخارجيين الذين يصدرون إليها، و بالتالي نظراً لهذا الإجراء فإن أية دولة حال شعورها بأية بادرة للإغراق تسارع إلى اتخاذ إجراءات كفيلة بحماية اقتصادها الوطني، عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة أو بمنع الاستيراد كليةً، غير أنه يلاحظ أن إثبات حالة الإغراق تكون في بعض الحالات صعبة لاختلاف الدول في مفاهيم بنود التكاليف.
5) حماية الصناعات الوليدة أو الناشئة: إذ تعتبر هذه الحجة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في طريق حرية التجارة، و يقصد بالصناعة الوليدة أو الصناعة الناشئة تلك الصناعة حديثة العهد في البلد، و التي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة، و كذا فإنه يجب أن تكون الظروف و الإمكانيات الاحتمالية لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد (الميزة النسبية)، و تتضح هذه الحجة خاصة في الدول النامية التي تتوفر على بعض الإمكانيات في مجال إنتاجي معين

[1] - الإغراق: هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوّض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية.

و لكن نظراً للمنافسة من الدول الصناعية العريقة في هذا المجال فإنها تعمل على القضاء عليها، لذلك وجب على هذه الدول أن تحمي هذه الصناعات إلى حين التمكن من تعزيز قوة المنافسة لديها.

6) حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية: حيث أن الاقتصاد في وقتنا الحاضر و نظراً للاعتماد المتبادل فيه فإن أي تقلب في ظروفه من الممكن أن ينتقل بكل سهولة إلى الاقتصاديات الأخرى، لذلك تعمد بعض الدول إلى حماية اقتصادياتها من مثل هذه التقلبات الخارجية بصفة منفردة.

ثانياً: الأهداف الاجتماعية (و الإستراتيجية): و حيث تتمثل الأهداف الاجتماعية في ما يلي:

1) حماية مصالح فئات اجتماعية معينة: كالمزارعين أو المنتجين لسلعة معينة أو العمالة و المشتغلين في صناعة معينة.

2) إعادة توزيع الدخل الوطني: فغالباً ما تستهدف الدولة مثل هذا الإجراء و ذلك عن طريق استخدامها لعدة أدوات منها فرض رسوم جمركية، تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات عوامل أخرى، فهذا يقلل من الدخل الحقيقي للمستهلكين لهذه السلعة و يزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل، و هذه السياسة إلى جانب السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.

ثالثاً: الأهداف الإستراتيجية : و يقصد بنوع هذه الأهداف ما تعلق بأمن المجتمع من أبعاده المختلفة سواء كان اقتصادي أو غذائي أو عسكري، فمن الممكن أن يتطلب أمن الدولة الغذائي أن ينتج محلياً و لو كان بتكلفة مرتفعة، و يتم ذلك عن طريق فرض الدولة رسوم جمركية أو نظام حصص أو بمنع الاستيراد كلية، و نفس الشيء يقال على الأمن الغذائي من خلال توفير مقادير معينة من مصادر الطاقة، أما الأمن العسكري يكون من خلال توفير حد أدنى من الإنتاج لمجابهة أوقات الحروب.

و بعد عرض الأهداف المتوخاة من السياسة التجارية لا بد من معرفة أن الدولة إضافة إلى الأهداف التي تتبناها في سياساتها، لها أيضا منهج آخر تقوم برسمه من أجل المحافظة على تلك الأهداف و العمل على تحقيقها، و هذا من خلال سياسة الدعوة إلى فرض القيود و الحواجز أمام التبادل الدولي أو تحرير التجارة الخارجية بإزالة القيود و الحواجز، فالنوع الأول يسمى الحماية التجارية أما الثاني فهو يمثل سياسة الحرية التجارية.

3. أنـواع السياسـات التجاريـة:

تم تقسيم سياسة التجارة إلى نوعين رئيسين سياسة حماية و حرية تجارية، فسياسة الحرية التجارية هي الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية التجارية فتعني الحالة أو الوضع الذي تستخدم فيه الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية أو على العناصر مجتمعة [1]، و يشار هنا إلى أنه رغم التعاريف السابقة إلا أن هناك درجات متفاوتة من الحماية و الحرية، فهناك دول ترغب في أن تكتفي اقتصادياتها بما لديها في إقليمها من موارد و تمنع كل

[1] - أسامة محمد الفولي و آخرون، مرجع سابق، ص198.

علاقة مع الخارج و هذا ما يعرف بالاكتفاء الذاتي، و صورة أخرى هي أن تمتنع الدولة كلية من التدخل و تترك الأفراد و الهيئات يتصرفون كما يتراءى لهم، لكن ما يذكر أن هذه الصورة نادراً ما نجدها في الواقع، فالدول عموماً تلجأ إلى المزاوجة بين السياستين حسب حالتها الاقتصادية و الأهداف و الخطط التي تقوم برسمها، و في العنصر الموالي سنقوم بالإشارة إلى حجج كل من الطرفين و مبرراتهم في اختيار السياسة الملائمة للبلد.

أ. سياسة حرية التجارة:

حيث ينادي أنصار هذا الاتجاه إلى أن تكون التجارة الخارجية خالية من كافة القيود و العقبات، فلا يجوز فرض أي نوع من القيود التي من شأنها أن تعرقل دخول أو خروج كل من الواردات و الصادرات على الترتيب، و كما يرى هؤلاء أيضاً إلى أن التجارة الخارجية تقوم على نفس المبدأ التي تقوم عليه التجارة الداخلية من حيث أنها مظهر من مظاهر التعاون البشري بغض النظر عن الحدود الجغرافية و السياسية التي تفصل بين البشر، بالإضافة إلى هذا فإن سياسة الحرية التجارية تمثل عودة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية [1]، و التي ترى بأن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة[2].

و يعتمد أنصار هذا المذهب على حجج لتأييد نظرتهم سنتناولها في العنصر الموالي.

حجج أنصار تحرير التجارة الخارجية من التقييد:

1. **الحرية تساعد على التخصص**: حيث أنها تساعد الدولة على التخصص و تقسيم العمل، فالتخصص يعمل على تركيز الجهد و المهارات و المعارف الإنسانية في كل فرع من فروع الإنتاج، أما التقسيم فهو يتوقف على مدى اتساع السوق، فحرية التبادل من شأنها أن تعمل على اتساع السوق وشموليتها لعدد كبير من الدول، و من الممكن في هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولي، و أين يمكن للدولة أيضاً أن تتبادل الخيرات و المنتجات و مستلزمات الإنتاج بشكل تصبح فيه التجارة لصالح كل من الاقتصاديات الوطنية و الدولية.

و يرد على هذه الحجة بأنها غير مطابقة لما هو في الواقع، إذ نجد العديد من الدول تتنافس في فرع واحد من فروع الإنتاج و هذا يؤدي إلى عدم الحصول على مكاسب من التخصص و تقسيم العمل، بالإضافة إلى أن الظروف التي تدعو إلى التخصص معرضة للتطور و التغير، و من الصعب في الفترة القصيرة أن يتكيف تركيب الإنتاج بحيث يناسب هذه الظروف، و لا سيما إذا اعتمد على قوى السوق وحدها لتحقيق هذا التكيف.

[1] - مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص158.
[2] - و حيث أنها تتضمن الكفاءة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية .

2. **الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية:** و ذلك بفرض تحقق الحجة الأولى، فالحرية تتيح للمستهلك أن يحصل على ما يريد بأعلى جودة و أحسن سعر عما كان يحصل عليه في السابق بأثمان مرتفعة، و هي عبارة عن إنتاج داخلي، و بالتالي فإن الدولة بهذا ستحصل على دخل حقيقي موفر من تكلفة الإنتاج المرتفعة محلياً، كما أن المستهلك و المنتج كلاهما يحصل على منفعة، فالأول كما تم الإشارة إليه في السابق و الثاني من خلال التوسع في الإنتاج في نواحي أخرى و التي تمكنه من الحصول على منافع التفوق في الإنتاج نتيجة التخصص و استغلال الموارد بوجه أحسن.

لكن ما يلاحظ هنا هو التركيز على مصلحة المستهلك و إهمال المنتج و ما يمكن أن يتعرض له نتيجة هذه الحرية و المنافسة الشديدة التي سيلاقيها في السوق، و بذلك من المحتمل أن تعمل الحرية على الإضرار بمصلحة المنتجين.

3. **الحرية تشجع التقدم الفني:** التقدم الفني له من الأهمية بمكان في ميدان التجارة الخارجية و خاصة عند سيادة وضع الحرية فيها التي تؤدي إلى التنافس، و الذي بدوره يؤدي بالمنتجين إلى محاولة تطوير وسائلهم الإنتاجية من خلال إدخال التحسينات أو جلب وسائل تكنولوجية جديدة بديلة عن الوسائل القديمة، و التي تعمل على الزيادة في الإنتاج مما يكسب المنتج ربحاً إضافياً عنه في السابق، و هنا تكون المنفعة متبادلة بين المنتج و المستهلك في آن واحد، و ما ينطبق هنا على المنافسة الداخلية ينطبق على المنافسة الدولية، و كذا فإن ارتفاع مرونة الطلب و حرية الاختيار للمستهلك إزاء تعدد المنتجات و خصائصها يدفع بالمنتجين نحو تبني فكرة الجودة و تحسين منتجاتهم و محاولة اكتساب المجموعات المختلفة من المستهلكين في إطار المنافسة الحادثة في السوق.

و ما يعاب على هذه الحجة مثلما ذكر في سابقتها أنها تأتي إلى مصلحة المستهلك على حساب المنتج لأن المنافسة في السوق تقوم على مبدأ البقاء للأصلح و القضاء على المنتج الضعيف، من هذا فإن حصول المنتج الخارجي على تقدم فني من شأنه أن يضعف حصة المنتج الداخلي في السوق المحلي أو يعمل على القضاء عليه و هذا ينطبق على حال الدول المتخلفة ذات القطاعات الإنتاجية التقليدية و الهشة في بنائها.

4. **الحرية تحد من قيام الاحتكارات:** و هذا يأتي من واقع عزل السوق المحلية عن السوق الدولية (عن طريق قيود التجارة) مما يعني إطلاق و ترك القوى الاحتكارية تسيطر على السوق المحلية، و هذه الأخيرة تعمل على خفض كفاءة الاقتصاد و الصناعات الداخلية، بالإضافة إلى فرض مستويات من الأسعار و تحديد الكمية و سن المواصفات و الخصائص للمنتج على المستهلك مع عدم توفر فرصة الاختيار، لذلك فإنه في ظل الحرية التجارية تعمل على كسر كل هذه المعوقات و الاحتكارات و تتيح الفرصة أمام المنتجين المحليين و كذلك فإن المنتج له أن يدافع على نفسه ضد استغلال المحتكر بشراء سلع من الخارج.

و يرد على هذه الحجة من حيث أنه يمكن أن تنشأ احتكارات دولية بالتعاون مع المنتجين المحليين، و بالتالي يكون تحقق الاحتكار للمنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة، و كذا فإن قدرة المحتكر المحلي أو الداخلي تتوقف على صعوبة الدخول في المنافسة الدولية من جهة ارتفاع نفقات النقل التي تؤثر على نفقة السلعة بالارتفاع بالنظر إلى السلعة المحلية، يضاف إلى أن أنصار الحماية كذلك لا يحبذون مثل هذه التصرفات في داخل الدولة و بالتالي فإن الاحتكار لا يعد عيباً من عيوب أنصار الحماية.

5. **الحرية تساعد على الإنتاج الكبير:** و ذلك بالعمل على وصول المشروعات الاقتصادية إلى الحجم الأمثل و الطاقة القصوى، فمن خلال اتساع السوق و زيادة الطلب تتمكن المشروعات الصغيرة المتفوقة و المتخصصة من أن تتحول إلى مشروعات كبيرة تستفيد من وفورات الحجم و اقتصاديات السوق و تخفيض التكاليف و زيادة الإنتاج، و هذا ما يؤدي إلى توفر السلع في الدول الأخرى بأسعار أحسن و كفاءة اقتصادية مرتفعة.
6. **الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير:** حيث ظهرت هذه الحجة إلى الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، و الأساس الذي تقوم عليه هذه الحجة هو أنه عندما تعمل دولة على حماية اقتصادها بواسطة الرسوم الجمركية أمام الواردات فهي بهذا تعمل على خفض أو منع صادرات الغير من الدخول إليها، و معلوم أن الصادرات هي عبارة عن فائض الإنتاج في السوق المحلي للدولة المصدرة، كما أنها تعتبر من بين الموارد الهامة التي تتأثر بها مدفوعات الدول من خلال الدخول للعملات الصعبة، كما يمكن أن تكون لمقابلة الحاجات الضرورية عن طريق الواردات، و بالتالي فمقابل هذه الصادرات للبلد و الصادرات من البلدان الأخرى ستعمل على خفض إنتاجها، مما يتسبب في ظهور و انتشار البطالة في القطاعات الإنتاجية، و نفس الأمر يكون عند فتح هذه الأسواق أمام المنتجات الأجنبية الأخرى.

ب. سياسة الحماية التجارية:

تعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي، فمازالت حادثة السفينة البريطانية المحملة بالشاي و غيرها من المنتجات في ميناء بوسطن الأمريكية تعود إلى الأذهان لما حاولت المستعمرات الأمريكية التابعة للتاج البريطاني (المملكة المتحدة فيما بعد) إغراق هذه السفن لحماية الإنتاج المحلي لها، في الوقت الذي كانت انجلترا تروج للحرية الاقتصادية بحكم سبقها الصناعي للسيطرة على مستعمرات عديدة و متنوعة، كما نذكر كذلك نظريات فريدريك ليست عام 1841 القاضية بحماية الصناعات الناشئة و حماية العمالة و التوظف في ألمانيا ضد المنافسة غير المتكافئة كشرط لتصنيع ألمانيا[1].

[1] - كتاب فريدريك جاء تحت عنوان: F.List, The National System Political Economy, 1841 .

و الحماية في هذه المرحلة كانت لغرض المحافظة على الصناعات الوطنية الوليدة و تحقيق المنافسة المتكافئة، و من هذا يستند هذا المذهب على حجج مختلفة يكون تقسيمها إلى حجج اقتصادية و غير اقتصادية [1]، أما الأولى فتهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي للاقتصاد الوطني و معالجته في حالات الاختلال، و أما الثانية فرغم اعترافها بصحة ما ينادي به مذهب الحرية التجارية، أي أنها ترى أن هناك أهدافاً أخرى غير الرفاهية يجب على الدولة أن تراعيها.

أ. **الحجج غير الاقتصاديـــة:** من أبرز الحجج المنادى بها هنا هي الخوف من الحرب، حماية القطاع الزراعي و المحافظة على الطابع الوطني، و حيث يمكن بسطها كما يلي:

1. **الخوف من الحرب:** على غرار ما يشير إليه مبدأ تقسيم العمل و التخصص في الإنتاج فإنه على الدولة أن تعمل على المحافظة على فروع إنتاجها و عدم ارتباطها بالاقتصاد العالمي ارتباطاً وثيقاً، الذي ينعكس عليها وقت الحرب بالسلب من حيث تموينها بالسلع الأساسية كالمواد الغذائية أو السلع الاستهلاكية أو الصناعية (الصناعات الثقيلة) من العالم الخارجي، بالتالي فمحاولة إعداد البلاد لخوض غمار الحرب في أية لحظة يتطلب توفر نوع من الاستقلال الاقتصادي وقت السلم و المحافظة عليه لوقت الخطر.
2. **حمايـة القطاع الزراعي:** و هذا بحكم أن غالبية اليد العاملة تتركز في هذا القطاع، بالإضافة إلى كون أن هذا القطاع يعتبر من بين القطاعات الهامة في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للبلد، لذلك فالحماية و المحافظة على هذا القطاع يمثل أولوية هامة بالنسبة لهذا الأخير، لهذا نلاحظ في الدول الكبرى ما تقدمه من دعم لهذا القطاع و حمايته من المنافسة الأجنبية في أسواقها، فضلا عن هذا كله فإن حماية هذا القطاع يعتبر من سياسات المحافظة على الأمن الغذائي في البلد.
3. **المحافظـة على الطابع الوطنـي:** و تساق هذه الحجة اعتباراً من واقع المحافظة على الهوية الوطنية و أصالة شعبها الفكرية و الخلقية، فالانفتاح يعتبر طريق لتمازج الأمم فيها و الذي يعمل على فقدان الأصالة و ذوبان كل ذلك في المجتمعات المتأثرة بها.

غير أنه رغم هذه الحجج إلا أن الرد عليها لا يمكن لأي اقتصادي كونها تستهدف غايات لا يمكن لعلم الاقتصاد السياسي أن يقر بقبولها أو رفضها نظراً لأنها ذات صفة غير اقتصادية.

ب. **الحجج الاقتصاديـــة:**

1. **حمايـة الصناعات الناشئـة أو الوليدة في الاقتصاد الوطني:** حيث أن هذه الحجة تجد لها رواجاً في الدول المتخلفة، و هي ترجع إلى أوائل القرن 19 حيث اشتهرت بانتسابها للكاتب الألماني فريدريك ليست في مؤلفه " النظام الوطني للاقتصاد السياسي " عام 1841 (المشار إليه في العنصر السابق)، حيث نادى بحماية الاقتصاد الألماني من المنافسة الانجليزية بفرض ضريبة جمركية على سلعها، و

[1] - أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص203.

يقول في هذا **" في الحقيقة إن حماية الصناعات الناشئة إذا فهمت و طبقت على نحو سليم فإنها ستعود بالفائدة على الدولة في الأجل الطويل، و إن تسببت في تخفيض الدخل الوطني في الأجل القصير "**، و قد اشترط ليست عدة شروط و قيود لتطبيق مبدأ الحماية للصناعات الناشئة[1].

2. **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:** و يكون هذا من خلال رفع الدولة للرسوم الجمركية المفروضة، مما يحتم على الاستثمارات الأجنبية إلى إقامة فروع إنتاجية في البلد، و هنا كنتيجة لهذا ترتفع أسعار المنتجات مما يرفع من معدلات الربحية لهذه الشركات، فيزيد الدخل الوطني خاصة إذا كانت الموارد المستغلة من طرف هذه الاستثمارات تعتبر من الموارد العاطلة في الماضي و أنها لم تنزع من فرع إنتاجي موجود و تحولت إلى فرع جديد.
3. **تنوع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي:** حيث يرى أنصار الحماية أن التخصص في إنتاج واحد يعرض الاقتصاد الوطني للهزات و الأزمات حال حدوث مشكلة في الاقتصاد العالمي، لذلك فمن مصلحة الدولة أن تقوم على تنويع منتجاتها لتلافي ما قد يحدث، و الأمثلة على ذلك ما حدث في صادرات مصر من القطن عام 1951 و أزمة الانتعاش الاقتصادي لكوبا من إنتاجها للسكر بعد الحرب العالمية الأولى، يضاف إلى هذا ما قد يحدث عند إغلاق الأسواق المعتمد عليها في المنتجات ذات التخصص.
4. **تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج:** و هذا يكون حال عدم المساواة و التفاوت بين الإنتاج المحلي و الأجنبي، أين تكون أثمان الأولى أعلى من الثانية فيطالب المنتجون المحليون بحماية منتجاتهم بحجة عدم المقدرة على المنافسة، هنا تلجأ الدولة إلى اعتماد أحد الخيارين:
   - إما أن تعمل على تغطية الفارق انطلاقا من فرض رسوم جمركية على المنتج الأجنبي حال دخوله في منافسة مع المنتج المحلي.
   - أو أن تعمل على تقديم إعانات لهذه المنتجات لتمكنها منافسة هذه الواردات، كما فعلت ذلك بريطانيا في فترات سابقة لمنتجاتها الزراعية.
5. **الحماية كوسيلة لتحسين معدل التبادل الدولي:** و تتحقق هذه السياسة بواسطة طريقتين هما[2]:

أ. **الرسم القيمي:** حيث يؤدي فرض الرسوم الجمركية على المنتجات الداخلة إلى ارتفاع أثمانها مما يرهق المستهلك الداخلي، و خاصة عندما تكون مرونة الطلب مرتفعة، فيضطر المنتج لخفض أثمانه أو تحمل الأعباء الجمركية، فهنا يستفيد المستهلك من هذه الفروق، إضافة إلى استفادة الاقتصاد الوطني من ذلك جراء الطاقة الشرائية المتزايدة بالنسبة لحجم الواردات و أثمانها، و بالتالي يحسن معدل التبادل الدولي.

[1] - لمزيد من التفصيل راجع: أسامة محمد الفولي و آخرون، مرجع سابق، ص206.
[2] - مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص144 (بتصرف).

ب. **الأثر الكمي:** و يكون عن طريق تقييد الواردات بالحصص أو المنع، فهو يؤدي إلى تخفيض حجم الواردات و تخفيض العجز في الميزان التجاري، مما يؤدي إلى تنظيم احتياجات السوق من السلع المستوردة طبقاً لحاجة الاقتصاد الحقيقية بغض النظر عن حاجات السوق التي قد تفسر بعوامل غير اقتصادية (التقليد و المحاكاة مثلاً).

لكن رغم هذا الإجراء إلا أنه من الممكن أن يزيد من ظاهرة تهريب السلع الذي يكلف الحكومة الكثير من الخسائر، إضافة إلى حرمانها من موارد قد تحصل عليها، و منه بهذا الأسلوب يتحقق عجز حقيقي خفي في التجارة الخارجية يؤثر على كل من سعر الصرف و معدل التبادل الدولي.

6. **الحصول على إيرادات للخزينة العامة:** و هذا ما يلاحظ في أغلبية الدول النامية حيث تلجأ إلى فرض رسوم جمركية و ضرائب على الواردات من أجل الحصول على الجزء الأكبر من إيرادات الدولة، ذلك لأنه بهذه الطريقة يستطيع البلد أن يحصّل هذه الضريبة بكل سهولة و يقين أكبر مما عليه الحال بالنسبة للضرائب الأخرى، و بهذا تكون التجارة الخارجية قد شاركت في تمويل نفقات الدولة أو تمويل التنمية.

و لا يعيب هذه الحجة سوى أن زيادة مستحقات الجمارك قد تؤدي إلى تحمل المستهلك لها و انخفاض رفاهية المواطنين، أو زيادة التهرّب الجمركي و نقص موارد الدولة.

7. **الحماية و التنمية الاقتصادية:** حيث أن الهدف الاستراتيجي في الاقتصاد هو دفع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة بما يكفل تحسين ظروف الحياة (الرفاهية) من الناحية الكمية (النمو و زيادة الكميات الاقتصادية)، و من الناحية الكيفية (جودة الحياة و عدالة توزيع الدخل)، هذه كلها تشكل هدف رئيسي هو التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة، و هي ترتبط بكافة السياسات الاقتصادية، و التي منها السياسة التجارية التي لها دور مهم في المحافظة على التوازنات الداخلية و الخارجية للبلد.

المطلب الثاني: السياسات التجارية الوطنية و المفاضلة بين الحماية و الحرية:

إن سعي الدولة لزيادة ثرواتها من خلال رصيدها من الذهب و المعاملات الخارجية جعلها تفرض نوعا من القيود و الحماية على هذه المعاملات، حيث كانت تنادي بزيادة الصادرات في مقابل تشديد أو حماية الاقتصاد من دخول الواردات الأجنبية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية تارة، أو منعها تارة أخرى، و هذا ما ذهبت إليه آراء رواد المدرسة التجارية (Mercantiliste)، و قد حمل لواء هذه السياسة كل من فرنسا و بريطانيا من أجل النهوض بصناعاتها الوطنية و حمايتها من المنافسة الأجنبية، و قد ظهر أثر ذلك حيث شهدت صناعاتها تطوراً ملحوظاً.

و في خلال الفترة الممتدة من 1923 - 1929 أين شهدت رواج اقتصادي تعالت الأصوات المنادية بعدم التدخل في المجرى الطبيعي للتجارة و الكف عن الحماية، و اللجوء إلى وضع المعاهدات التجارية لتحقيق وحدة المعاملة الجمركية بين الدول المختلفة، و كنتيجة لذلك عقد مؤتمر دولي في جنيف 1927 لبحث مشروع التنمية التجارية الدولية عن طريق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، و لكن مع حدوث أزمة 1929 لم يتم تنفيذ هذا الاتفاق على أرض الواقع فعادت النزعة الحمائية من جديد لتصل إلى دروتها في فترة الثلاثينات عن طريق أساليب تقييدية عديدة (جمركية، قيود على الواردات، رقابة على الصرف ...).

و بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و تنظيم الاقتصاديات الوطنية بدأت بوادر العودة إلى الحرية لحركة التجارة الدولية بالاعتماد على الرسوم الجمركية لتنظيم حركة التجارة، و هنا أصبح الوضع مهيأ لبدل المزيد من الجهود لتنظيم حركة التبادل التجاري الدولي، و لا يتأتى هذا إلا من خلال وضع القواعد و القوانين الكفيلة بإيجاد وحدة في المفاهيم لتطبيقها في مجال التجارة الدولية، مع تضافر الجهود من قبل الدول لاستيعابها و العدول عن تجاوزها أو العمل على استغلالها طواعية مع اقتصاداتها[1].

و بالتالي من خلال كل هذا نجد أن الدول تقوم باختيار السياسة التجارية التي تطبقها انطلاقا من واقع اقتصادها، فلجوئها إلى الحماية مبرر بحماية صناعاتها إما من المنافسة أو كون هذه الصناعات ناشئة، و ربما لأسباب أخرى تراها ضرورية لذلك، أما لجوئها للحرية التجارية يكون عندما تبدي الدولة نوعاً من الثقة في قدرتها على اقتحام السوق الدولية و تمكنها من المنافسة فيه، بالإضافة إلى حال وجود الدولة في فترات رواج لكسب العديد من المؤيدين في مجال العلاقات التجارية الدولية.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الإنمائية في الدول النامية:

في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم في جوانبه الاقتصادية و الاجتماعية، و أمام تنامي ظاهرة العولمة و نشاط الشركات متعددة الجنسية نجد أن الدول النامية نفسها تقع في دوامة صراع كبير، و خاصة تلك السياسات و الاستراتيجيات التي تقوم الدول المتقدمة بانتهاجها بدعوى حماية اقتصادها و توسيع نفوذها و التحكم في الأوضاع الاقتصادية العالمية، و أمام إرادة الدول النامية في التغيير و النهوض باقتصادياتها للمشاركة في المشهد الاقتصادي العالمي تحاول هي الأخرى جاهدة أن تتخذ لنفسها أيضا استراتيجيات و آليات جديدة للدخول في السواق العالمية بسلع و منتجات منافسة و ذات ميزة و جودة عالية، منافسة بذلك ما تقدمه الاقتصاديات الصناعية لهذه الأسواق.

[1] - يذكر هنا إلى أن أهم تلك المحاولات في هذا المجال وضع ميثاق هافانا 1946 يضاف إلى ذلك توقيع اتفاقية التعريفات و التجارة (GAAT) سنة 1947.

من هنا كان لابد لهذه الدول أن تتبع هي الأخرى كما سبق الحديث عنه سياسات و استراتيجيات تكون من خلالها قادرة على تصريف منتجاتها و تغليب الميزات التي تحوزها في البعض منها، لأجل هذا قامت هذه الأخيرة بإتباع عدة استراتيجيات على مر الحقب الزمنية كل حسب درجة أهميته و توافقه مع إرادة الدولة و ما تمتلكه من مقدرات، و تتمثل هذه الاستراتيجيات في ما يلي:

- إستراتيجية صادرات المواد الأولية.
- إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.
- إستراتيجية الإحلال محل الواردات.

1) إستراتيجية صادرات المواد الأولية:

حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على تصدير المواد الأولية بشكل كبير، و هذا الاعتماد له ما يبرره من تمتع البلاد النامية بميزة نسبية في هذه المواد، فتتخصص هذه البلدان في سلعة وحيدة أو سلع محدودة من المواد الأولية، و بالنظر إلى التاريخ نجد أن معظم هذه البلاد ارتبطت بالدول الأوروبية المستعمرة لها قديما، حيث كانت لها بمثابة أسواق لتصريف المنتجات الصناعية لهذه الدول، فضلا عن قيامها بتزويدها بالمواد الأولية، و مع زيادة معدلات التصنيع في هذه الأخيرة زاد الطلب على هذه المنتجات، كما أن الزيادة في عدد السكان المصاحبة للزيادة في الدخول الحقيقية عملت على زيادة الطلب من الغذاء، و بالتالي عملت الدول الصناعية على تطوير مستعمراتها و زيادة الاستثمار فيها لمواجهة النمو الكبير في طلب الصناعة و الأسواق من المنتجات الأولية.

و بالتالي يمكن القول أن امتلاك ميزة نسبية يؤدي إلى الزيادة في كثافة استخدام العناصر أكثر وفرة، و الذي بدوره يؤدي إلى التوسع في الصادرات التقليدية، و من ثم التوسيع في الاستثمار المحلي و الأجنبي و هذا بدوره يؤدي إلى الزيادة في قوة العمالة (ارتفاع نسب التوظيف).

- **مبررات اللجوء إلى تصدير و إنتاج المواد الأولية:** إن لجوء البلدان النامية لهذه الإستراتيجية نتيجة امتلاكها لميزة نسبية في إنتاج المواد الأولية له ما يبرره[1]:

1. التخصص في تصدير المواد الأولية يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، فإن عدم وجود روابط فعالة تدفع إلى تنويع الصادرات و تزيد من الإنتاج الموجه للسوق المحلي يؤدي بعد الانتهاء من مرحلة التطور إلى توقف نمو حصيلة الصادرات، كذلك توقف نمو الناتج الوطني PIB.
2. أما في حالة وجود روابط فعالة كفيلة بزيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى غير التصديرية، فإن زيادة الإيرادات سيؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج فتزداد العمالة و ينتعش استيراد السلع الإنتاجية، مما يؤدي إلى تقليص الفائض المحقق في المرحلة الأولى، و يميل

[1] - وصاف السعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004، ص

الميزان التجاري نحو الاستقرار، و مع استمرار النمو في الإنتاج المحلي فإن بروز عجز خارجي بنيوي غير مستبعد لا سيما و أن تحسن الإنتاجية لا يتطور بسرعة في ميدان المواد الأولية.

3. و في حالة وجود روابط فعالة بالقطاعات غير تصديرية، و بالصادرات غير تقليدية فإن زيادة صادرات المواد الأولية يؤدي إلى التفاعل بين مختلف القطاعات التصديرية و يسمح بنمو PIB مرفوقاً بتزايد الاستثمارات المستحدثة.

و من هذا نجد أن بعض من الدول النامية آخذة في تصدير مادة أولية تغلب على حجم الصادرات الكلية هي البترول، و من هذه الدول نذكر كل من الجزائر و السعودية، حيث تتراوح نسبة صادراتها من البترول إلى الصادرات الكلية ما يقارب 70%.

لكن رغم كل هذا فإن التركيز على إنتاج و تصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع له من العيوب و الآثار على الاقتصاديات الوطنية.

- **عيوب التركيز على إنتاج و تصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع** : كنتيجة لتركيز البلدان النامية على تصدير المواد الأولية إلى الأسواق الخارجية تنجر بعض العيوب، و التي منها[1]:

1. **عدم استقرار الدخل من الصادرات** : إن البلاد الذي ينوع في هيكل صادراته يتميز بدرجة من الاستقرار في دخله على خلاف البلاد التي تعتمد في صادراتها على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، فهو يمتاز بدرجة أكبر من عدم الاستقرار، فلا بد أن يكون هناك درجة من النمو المضطرد في الأجل الطويل، فالتنوع في هيكل التصدير هو الذي يتوقف عليها درجة الاستقرار في الدخل، كما أن التنوع في تعدد السلع لن يكون بالضرورة هو الذي يحكم درجة الاستقرار في الدخل، فالمسألة هنا تتوقف على سوق السلعة و حجم الطلب و احتمالات نموه.

مما يذكر هنا كذلك أن تنويع الصادرات لا يعني فقط تعدد السلع الأولية المصدرة (التنويع العمودي)، و لكن يشمل أيضا التنويع الرأسي(Horizontal diversification) أي تحويل المادة الأولية إلى سلعة نصف مصنعة أو تامة الصنع، و ما يلاحظ أن هذا التنويع تكون درجة الاستقرار فيه أكبر من الحالة الأولى من التنويع العمودي(Vertical diversification).

2. **بطء معدل النمو الاقتصادي** : إن المبدأ الذي اعتمد عليه رواد المدرسة الكلاسيكية يقضي بالتخصص و تقسيم العمل، أي أن كل بلد يتخصص في إنتاج السلعة التي يمتلك فيها ميزة نسبية، و بالتالي فهذا يتماشى بصورة أكيدة مع مبدأ التوزيع الأمثل للموارد، لكن هذا المبدأ لن يكون صالحا في كل الأوقات فما كان مربحا اليوم لن يكون كذلك في المستقبل، كما أن الدولة التي كانت تمتاز بإنتاجها اليوم ستكون على عكس نقيض في المستقبل، فالمنتجين في دول العالم النامي ليس لديهم من

[1] - محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، مرجع سابق، صفحات متعددة (بتصرف).

العلم بالفرص المربحة الأخرى التي تحتويها سلع أخرى غير تلك التي ينتجونها، و إن علم بذلك فليس له من القدرة على التحول إليها و إنتاجها.

من هذا فإن مبدأ التخصص لا يمكن أخذه على الإطلاق كعامل رئيسي في ميدان الصادرات، بل يجب أن يؤخذ كذلك بعين الاعتبار الدور الرئيس الذي تلعبه التجارة الدولية (أو حصيلة الصادرات) في تمويل التنمية، فهذه الأخيرة تحوز على مكانة إستراتيجية في توفير النقد الأجنبي، الذي من خلاله يتم تمويل عملية التنمية من خلال شرائها للسلع اللازمة لذلك، فالسلع الرئيسية في التصدير إذا كانت تواجه منافسة شديدة من جانب المنتجات الصناعية الأخرى أو تواجه طلباً ضعيفاً أو انخفاض في الأثمان فإن ما تجنيه من دخل سيكون صغير هو الآخر، أي أن الدخول من النقد الأجنبي ستكون ضعيفة مما يترتب عليه انخفاض في معدل النمو الاقتصادي.

3. **ضيق مجال تسويق السلع**: و هذا نابع من كون أن التخصص في إنتاج و تصدير سلعة واحدة يؤدي إلى تصديرها لأسواق ضيّقة، و بالتالي تسويقها في مجالات أو نطاقات معينة، فتكون مسخرة إلى حد كبير في تلبية حاجة الدول المستعمرة سابقاً لها، و مثال على ذلك المستعمرات التي غالبا ما تعتمد على أسواق الدول المستعرة لها، و هذا الاعتماد على سوق واحدة أشد خطورة من الاعتماد على سلعة واحدة، و ذلك لعدة أسباب منها:

أ - احتمال بطئ معدل نمو الطلب.

ب - ضعف القدرة على المساومة.

ت - احتمال التعرض للضغط السياسي، و مثاله الامتناع عن الشراء وقت الأزمات.

و بالتالي فإن الاعتماد على سلعة واحدة في العملية التصديرية يعمل على الحد من نمو التجارة في البلاد النامية، و في نفس السياق يلاحظ أن السلع المصنوعة من طرف الدول الصناعية قامت بدور كبير في ازدهار و نمو حركة التجارة العالمية في الوقت الذي تضاءلت فيه الأهمية بالنسبة للمواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية، و بالتالي عملت هذه السلع على زيادة التشابك في العلاقات التجارية بين البلدان الصناعية، و هذا لما تتميز به من مرونة في إدخال التعديلات و التغييرات على المنتج، بينما يذكر عكس ذلك في البلدان النامية للإمكانيات المحدودة التي تتوفر عليها.

2) إستراتيجية الإحلال محل الواردات:

شهدت الدول النامية في فترة الخمسينات و الستينات تراجع في أسواق منتجاتها من المواد الأولية التي تعرضها مما أدى إلى حصول عجز في موازين مدفوعاتها في حساباتها الجارية، في نفس الوقت الذي لاقت فيه منتجات الدول الصناعية رواج كبير في الأسواق العالمية، و بالإضافة إلى الشروط التي قام بريبش - سينجر بطرحها قررت الدول النامية أن تنتقل إلى الخوض في إستراتيجية جديدة تقوم على الإحلال محل الواردات و التي تقضي بتنمية المنتجات الصناعية المستوردة من الخارج في الداخل

من خلال التركيز على تصنيع المواد الخام المحلية بالرغم من ارتفاع تكلفتها، و التي يحملها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لمثل هؤلاء المحاولين لتطبيق مثل هذه السياسات و المؤيدين لها[1].

لذلك فإن هذه الإستراتيجية إنما تعنى بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، و على هذا فإن مثل هذه الإستراتيجية تهدف في الحقيقة إلى خفض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة [2]، إضافة إلى أنها تقوم بتغطية السوق المحلية و الوصول إلى درجة الاكتفاء الذاتي للسلع الاستهلاكية ثم الانتقال إلى السوق الخارجية لتصريف الفائض من المنتج و هذا من شأنه أن يعمل على خلق طاقات إنتاجية و خفض مستويات البطالة و يدفع عجلة التنمية و النمو الاقتصادي إلى الأمام بما يحققه من إيرادات.

و بالتالي فإن تبني مثل هذه الإستراتيجية إنما يرجع إلى الشعور بضرورة الاعتماد على الذات بدل الوهم في التفكير بمنطق الآخرين، لذلك لا بد من إنتاج الحاجات الأساسية و الاكتفاء بها باعتبارها خياراً واقعياً فرضته ظروف الشعور ببعد أو استحالة اللحاق بالآخرين.

و يعتبر الاقتصادي بول ستريتن (P.Streten) أول من وضع أسس هذه الإستراتيجية على الوجه الآتي[3]:

1. البدء بإشباع الحاجات الأساسية لغالبية الناس الفقراء و المعدمين، و التي تتحدد بغذاء أفضل نوعية و أوفر كمية و بمياه صالحة للشرب و خدمات صحية و تعليمية ملائمة و سكن مريح، بالإضافة إلى تلبية الحاجات غير المادية مثل المشاركة في صنع القرار السياسي، الكرامة الإنسانية و الثقة بالنفس.
2. إن نجاح المشروع يتطلب تغييراً ليس فقط في نمط توزيع الدخل، و لكن أيضاً في هيكل الإنتاج القائم و كذا التجارة الخارجية، فهو يستجيب للزيادة في المعروض السلعي و توفير القوة الشرائية اللازمة لامتصاصه من السوق.
3. تطوير القطاع الزراعي و إعطاء الأولوية فيه لزراعة المواد الغذائية الضرورية لمعيشة الناس و الاهتمام بإصلاح الخلل في أنظمة ملكية الأرض.
4. تطوير تكنولوجيا ملائمة للدول النامية، و التي بما أنها تعاني من نقص شديد في رؤوس الأموال لا بد أن تتجه لاختيار التكنولوجيا كثيفة العمالة، و التي بدورها تستلزم مهارات عالية غير متوفرة و إدارة معقدة لا تناسب الظروف الاجتماعية و الثقافية لهذه البلدان.

و من خلال هذا يتضح أن هذه الإستراتيجية قائمة أساساً على ثلاثة مراحل أساسية هي:

- إقامة الصناعات الاستهلاكية الأساسية.

[1] - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 566 (بتصرف).
[2] - عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص ص316-317.
[3] - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق، ص126.

- العمل على ارتياد أسواق التصدير (بعد استنفاذ فرص الإحلال في السوق المحلي).
- العمل على التكثيف من إنتاج السلع الوسيطية و الإنتاجيـــة.

- **الانتقـادات الموجهـة لهذه الإستراتيجيــة:**

رغم ما تحققه هذه الإستراتيجية من انجازات إلا أنها تطرح العديد من الانتقادات:

1. إن هدف هذه الإستراتيجية في إطارها التنموي هو الحصول على الاستقلال الاقتصادي و التحرر من التبعية، إلا أنه في المرحلة الثانية منها تلجأ البلدان المطبقة لها إلى استيراد مستلزمات الإنتاج ورأس المال و التكنولوجيا لإنتاج السلع اللازمة للإشباع الداخلي، و بالتالي فإن هذا يقوي عناصر التبعية للعالم الخارجي.
2. إن هذه الإستراتيجية لم تمكن البلدان المطبقة لها من الاستفادة من اقتصاديات الحجم و المنافسة حيث ولدت صناعات صغيرة و متواضعة تكنولوجياً لا تتوفر لها في الغالب فرص المنافسة في الأسواق العالمية.
3. بالإضافة إلى هذا فإن هذه الإستراتيجية تؤدي إلى المغالاة في سياسة الاكتفاء الذاتي، و بالتالي الميل نحو الانعزال مما يؤدي إلى فقدان البلد المعني لفرص حضارية كبيرة تبقيه على حالة التخلف بدعوى الاستقلالية و الاعتماد على الذات.
4. بحسب هذه الإستراتيجية فإنه سيكون هناك نظام دولي جديد تتقاسمه مجموعتان: مجموعة المراكز الجديدة بفعل إمكانياتها الاقتصادية و المستوى الذي أصابته من التطور (كالهند و الصين)، و مجموعة الأطراف الصغيرة الفقيرة التي لم تحرك ساكناً، و يقول بريبش في هذا الخصوص: **" إن التكتلات الإقليمية تنطوي على ازدياد أعضائها الصغار على الأعضاء الكبار، و لعل أفضل وسيلة لتفادي ذلك هو العمل على تنوع الصادرات سواء من حيث المنتجات أو من حيث البلاد التي تصدر إليها، و لا يمكن تحقيق ذلك إلا على المستوى العالمي "** (عبد الزهرة فيصل يونس، 2006، ص129).

و منه فحسب بريبش فإن الحل يكمن في معالجة التركز السلعي الجغرافي لصادرات البلدان النامية.

3) إستراتيجيـة التصنيـع مـن أجـل التصديـر:

جاءت هذه الإستراتيجية كضرورة لربط السياسة التجارية بالتنمية الاقتصادية فبعد تراجع فعالية الإستراتيجية السابقة للإحلال محل الواردات و عدم تحقيقها للأهداف المتوخاة منها تم إيجاد بديل آخر ليحل محلها، و هي تقوم على منطق تنمية الصادرات لتكون دافعاً قوياً للنمو، و هذه الإستراتيجية تعني بالتركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفر لها فرص تصدير كل أو جزء من نواتجها[1].

[1] - محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص318.

و يتم ذلك عن طريق وضع إستراتيجية و إقامة صناعات تصديرية تتمتع فيها الدولة بالمزايا النسبية الدولية و اختراق الأسواق الدولية فتزداد الصادرات و يزيد الفائض في ميزان المدفوعات و يستخدم هذا الفائض داخليا من أجل التنمية الاقتصادية[1].

- **مبررات اللجوء إلى إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:**

و تتلخص أسباب الأخذ بهذه الإستراتيجية في ما يلي:

1. الاستفادة من المزايا النسبية المحلية، فتتحول الدولة من مصدرة للمنتجات المحلية إلى مصدرة للمنتجات المصنعة .
2. الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مساعدة الدولة على عدم الالتجاء إلى رؤوس الأموال الأجنبية.
3. التغلب على ضيق حجم السوق المحلية و خلق فرص عمل جديدة من خلال توسيع المشروعات.
4. إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات و تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

أما عن صور إقامة صناعات التصدير فتتمثل في:

– تصنيع المواد الأولية و تصديرها.

– انتقال صناعات إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير.

– إقامة الصناعات التصديرية التي تتمتع فيها الدولة بالميزة النسبية.

و منه فإن هذه الإستراتيجية التي تمكن من التوسع في الصادرات تامة الصنع قد أعطت حافزاً مذهلاً للأداء التصديري للعديد من الدول النامية مثلما حدث في كل من دول جنوب شرق آسيا و المكسيك و البرازيل في العقود الأخيرة[2]، إضافة إلى معاودة إيلاء الأهمية للصناعات التقليدية من خلال تشجيع التصدير من المنتجات التقليدية، لما تحققه من مزايا على صعيد مدا خيل الدولة من العالم الخارجي.

- **الانتقادات الموجهة لهذه الإستراتيجيـــة:**

بالرغم من النمو الذي حققته دول العالم النامية كنتيجة للزيادة في صادراتها من السلع تامة الصنع، حيث انتقلت من 6 % عام 1950 إلى 45 % عام 1990 إلا أن نصيبها في التجارة العالمية من الصادرات الصناعية يضل ثابتا نسبياً [3]، و هذا راجع إلى مجموعة من القيود و العقبات التي تفرضها

---

[1] - مصطفى رشدي شيخة، مرجع سابق، ص168.

[2] - كنتيجة للنجاح الذي حققته هذه الدول فالبنك الدولي يجد هذا سببا لما يسمى فعالية التكيف الهيكلي لتنمية الصادرات The effectness of structural adjustement as an exported strategy حيث يقوم هذا البرنامج أساساً على تحديد سعر صرف واقعي من خلال إخضاعه لقوى العرض و الطلب أي تعويمه، و لمزيد من الاطلاع على رأي أحد المدافعين عن وجهة نظر الصندوق و البنك الدوليين انظر:

I.A.Elbadawi: The effectness of structural adjustement as an exported strategy in forum,volume01,n 4 dec 1994,p13,

[3] - فإنه بالرغم من ه ذا الانتقال إلا أن هذه النسبة تبقى ضئيلة جدا مقارنة بالدول الصناعية الكبرى.

الدول الصناعية المتقدمة على صادرات الدول النامية، و التي يمكن تقسيمها هي الأخرى إلى قسمين جاني متعلق بالعرض و آخر بالطلب كما يأتي:

أ. **المعوقات من جانب العرض:** و تتجسد في مجموعة من العناصر كما يلي:

1. كون الصناعة في الدول النامية غالباً ما يكون الهدف منها هو مقابلة الطلب المحلي أي الإحلال محل الواردات فإنها حتما ستكون وفق حاجات السوق المحلي لا غير (أي أنها متماشية مع أذواق المستهلكين المحليين)، و هذا يؤدي إلى عدم قبولها في الأسواق الخارجية لعدم ملائمتها لأذواق و حاجات المستهلكين في الخارج.
2. نظرا لضيق السوق المحلي فإن مثل هذه تحرم من وفورات الحجم، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع الصناعية و انخفاض جودتها، كما يمكن إرجاعها أيضا إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل باعتباره السمة القائمة في الدول النامية.
3. إن الدول النامية عادة ما تحاول تعزيز مكانة صناعتها أمام المنافسة الأجنبية عن طريق تقديم الدعم و الإعانات لها، إلا أن هذا غالباً ما يتسبب في تراخي و خمول الوحدات الإنتاجية و تقلل من قدراتها على مقابلة المنافسة الأجنبية مستقبلاً.
4. انحصار صادرات معظم الدول النامية في عدد قليل من السلع، مما يجعل عائداتها عرضة للصدمات التي تتعرض لها أسعار تلك السلع في الأسواق العالمية (و ه ذا يتطلب درجة من التنويع لتفادي ذلك).

ب. **المعوقات من جانب الطلب:** تم التوضيح في العنصر السابق المعوقات من جانب العرض، و هي عن طريق إتباع السياسات الرشيدة لدفع و تنمية الصادرات يمكن إزالتها، أما ما تعلق بجانب الطلب فيكون العكس لتعلقها بالدول المستوردة، فليس للدول النامية من سلطان عليها، أضف إلى ذلك كونها تخص الدول الصناعية المتقدمة التي من الممكن أن ترى أن من مصلحتها الإبقاء على تلك المعوقات، و من أهم هذه المعوقات نجد:

1. الضرائب و الرسوم الجمركية التي تقوم الدول الصناعية بفرضها على وارداتها من المنتجات الصناعية من الدول النامية ، و ذلك لأجل حماية منتجاتها المحلية بحجة انخفاض تكلفة اليد العاملة في البلدان النامية.
2. كما أن درجة الحماية هذه في الدول المتقدمة تختلف بحسب طبيعة المنتوج، فتكون قليلة أو منخفضة بالنسبة للمواد الأولية الخام ثم تزيد مع تقدم عمليات التصنيع فيها، و ترتفع أكثر في المنتجات الصناعية ذات الأهمية للدول النامية كصناعة المنسوجات و الملابس.

3. القيود الإدارية و التي من صورها تحديد حصص الاستيراد و اتفاقيات الحد من الصادرات، و مقتضيات الجودة التقييدية و التنظيمات الصحية، بالإضافة إلى الإعانات المستمرة الموجهة للصادرات من السلع الرأسمالية.
4. و كثيراً ما تلجأ الدول المتقدمة إلى دعم شركاتها من خلال إعفائها من الضرائب على مصروفاتها، كما تلجأ إلى فرض رسوم تعويضية بهدف إلغاء دعم قد تكون البلدان النامية قدمته لصناعاتها الوليدة.

و في الأخير يمكن القول أن هذه الإستراتيجية المتضمنة لتشجيع الصادرات لتحقيق التنمية عموماً تعتبر إستراتيجية ناجحة حققت معدلات مرتفعة في النمو، كالملاحظ في بلدان جنوبي شرق آسيا الذين تفوقوا كثيراً على ما تم تحقيقه في أمريكا اللاتينية أو منطقة الشرق الأوسط، بالرغم من تمتعها بموارد ريعية(كالبترول)، و الذي قد ترتب عليها هي الأخرى معدلات نمو مرتفعة.

أما و قد تناولنا الاستراتيجيات الإنمائية في البلدان النامية فالسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن الاختيار أو المفاضلة في البلدان النامية بين هذه الاستراتيجيات؟، و هذا ما سيتم تناوله في العنصر الموالي.

المطلب الرابع: معيار المفاضلة و الاختيار بين الاستراتيجيات الإنمائية:

إن الإجابة على السؤال السابق أو محاولة ضبط الإستراتيجية التي يؤخذ بها أمر غاية في الصعوبة و خاصة أن لكل إستراتيجية شروط و إمكانات لا بد من توفرها، و هذا ما يقف حجر عثرة أمام الدول النامية، مثال ذلك أنه لتطبيق إحدى الاستراتيجيات لا بد من توفر النقد الأجنبي لمقابلة الطلب من المواد نصف مصنعة حين استيرادها، و هذا لربما لا يتوفر عند جميع الدول (حالة إستراتيجية إحلال الواردات)، أو إضافة موارد جديدة حال إتباع إستراتيجية تنمية الصادرات، فهذا الغياب للإمكانيات قد يؤثر تأثيراً مباشراً على القرار الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فإن الإستراتيجية المثلى التي ينبغي الأخذ بها تتطلب أثناء توزيع الموارد الوصول إلى النقطة الحدية التي تتعادل فيها تكلفة الحصول على العملات الأجنبية من إستراتيجية تنمية الصادرات مع مقدار توفيره مع ما تحققه إستراتيجية إحلال الواردات.

لكن رغم هذه النظرة الاقتصادية التي تساعد الحكومات على الاختيار، إلا أنه لا يجب أن نغفل الآثار التي من الممكن أن تسببها كل إستراتيجية، و إلى جانب هذا المعيار هناك من العوامل التي تم بناءاً عليها الاختيار و المتمثلة فيما يلي:

1. مدى التحسن الذي يطرأ على نسبة التبادل أو شروط التجارة: فعلى الرغم من تبني إحدى الاستراتيجيات قد تتعادل من حيث استخدامها للنقد الأجنبي و توفيره، إلا أنها تختلف من حيث مدى

تأثيرها على شروط التجارة، و هذا يتوقف على مرونة الطلب و العرض لهذه السلعة التي يتم تحسينها (إنتاجها) للتصدير أو عن طريق توفيرها بدلا من استيرادها.

2. مدى كثافة العمالة المستخدمة: و المقصود بها إنتاجية العمل، فإستراتيجية الإحلال محل الواردات يكون التوجه فيها إلى السلع الصناعية أو نصف مصنعة، و هذا يتطلب معدلات عالية من العمالة بعكس تنمية الصادرات أين يكون القطاع الزراعي مشبع من العمالة، و فرص الزيادة فيه تكون بسيطة.
3. الآثار الجانبية على الإنتاج: و تتمثل أساساً في الطلب على المنتجات الوسيطية التي تتطلبها كل من الاستراتيجيات.
4. الميزة النسبية للسلع: و هنا يجب التعرف على أثر إتباع أي من الاستراتيجيات على الميزة النسبية للسلع المختلفة، لأن إحلال الواردات قد يكون على حساب استخدامات عناصر الإنتاج في العديد من السلع التي تتمتع بالميزة النسبية مما يؤدي إلى هبوط صادراتها، و بالتالي يكون تدعيم إستراتيجية معينة له آثاره السلبية على المستوى الوطني، و التي لا تؤدي إلى إحراز أي تقدم.
5. زيادة الدخل الوطني في الأجل القصير أو الطويل: إن العمل بالاستراتيجيات لا بد و أن يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني، إلا أن هذه الزيادة تكون متفاوتة في الزمن بحسب الإستراتيجية، فالعمل بإستراتيجية تنمية الصادرات يحقق زيادة في الأجل القصير، بيد أن الإحلال محل الواردات تكون فيه الزيادة إلى الأجل الطويل، ذلك لأنها تتطلب وقتاً أطول من الأولى للقيام بهذه الصناعات، لذلك ينبغي أن نأخذ بالاعتبارات الزمنية مأخذ الجد.

بالإضافة إلى هذه المعايير هناك معيار آخر [1] يعتمده الاقتصاديون في الاختيار أو في الكشف عن الإستراتيجية (أو السياسة) التي يتبعها البلد و هو معيار سعر الصرف الفعال EER [2] (حيث تقيس هذه الأخيرة الحوافز المقدمة إلى الصادرات و إحلال الواردات تباعاً)، و يتم بموجب هذه الطريقة التمييز بين ثلاثة حالات كما يلي:

الحالة الأولى: إذا كان سعر الصرف الفعال لصادرات بلد معين أقل من نظيره الخاص بواردات ذلك البلد أي $EER\ m > EER\ x$ فإن البلد هنا يعتمد على سياسة إحلال الواردات، بالإضافة أنه يمكن تفسيره بالتحيز ضد الصادرات أي أن الإستراتيجية الصناعية المتبعة تمنح حوافز لإحلال الواردات تفوق ما تسمح به الأسعار الدولية، و في هذه الحالة يقال بأن البلد يتبع إستراتيجية إحلال الواردات.

[1] - حسن خضر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (رجعت يوم 2007/04/05)، برنامج إصلاح التجارة الخارجية و تقييمها، [على الخط]، www.arab-api.org\course25\pdf\c25-2-2.pdf.

[2] -EER: Effective Echange Rate

- يشار إلى أن أسعار الصرف الفعالة لصادرات بلد معين لا تتضمن فقط ما يقابل وحدة النقد المحلية من وحدات النقد الأجنبية بل يتضمن كذلك الإعانات و ضمان القروض للصادرات، كما تتضمن أيضاً الإعانات المقدمة من طرف الدولة للمدخلات المستخدمة في تصنيع السلعة المصدرة.
- نفس الشيء يقال على الواردات فهو يتضمن كافة الرسوم للواردات و قيود الحصص و أية قيمة أخرى مرتبطة بدعم السلع المحلية ضد السلع المستوردة.

الحالة الثانية: و هي الحالة التي يتساوى فيها السعران أي أن $EER\ x = EER\ m$ ، و هما يمكن أن يلاحظ أن ما يقابل الدولار الواحد في الصادرات من العملة المحلية يعادل تقريباً ما يقابل الدولار الواحد من الواردات من العملة المحلية، و هذا يعني أن عائد المبيعات في السوق المحلي يساوي عائد المبيعات من الصادرات في السوق الأجنبي، أي أنه لن يكون هناك تحيز ضد الصادرات، ففي هذه الحالة يقال أن البلد المعني يتبع إستراتيجية تشجيع الصادرات.

الحالة الثالثة: أين يكون سعر الصرف الفعال للصادرات أكبر منه في الواردات، أي $EERx > EERm$ ، و هنا تطرح إشكالية في تسمية ه ذه الحالة بعدما أطلقنا على الحالة الثانية حالة عدم تحيز أو تشجيع الصادرات.

إلا أن الدراسات الأكاديمية لتجارب الدول حديثة التصنيع تصف عدم التحيز أعلاه بأنها إستراتيجية تشجيع الصادرات، و هذا انطلاقا من تجارب هذه الدول (كوريا الجنوبية، هونغ كونغ و ماليزيا ...)، إذ أن هذه الدولة في توجهاتها تسعى لتشجيع الصادرات عنه إلى القول بحالة عدم تحيز الصادرات.

و منه انطلاقا مما سبق يمكن ترتيب استراتيجيات التصنيع كما يلي:

1) إستراتيجية إحـــلال الواردات $EER\ x < EER\ m$.
2) إستراتيجية تشجيع الصادرات (عدم التحيز) $EER\ x = EER\ m$.
3) إستراتيجية تشجيع الصادرات مفرطة $EER\ x > EER\ m$.

مع الإشارة إلى أن الحالة الثالثة توصف على أنها تدخل ضمن إستراتيجية تشجيع الصادرات و هذا تبعا لما تشير إليه الأدبيات الاقتصادية، و الشكل الموالي يوضح أو يظهر الحالات الثلاث المشار إليها.

شكل رقم(03): يوضح الحالات الثلاثة للعلاقة بين سعر الصرف الفعال و الاستراتيجيات الإنمائية

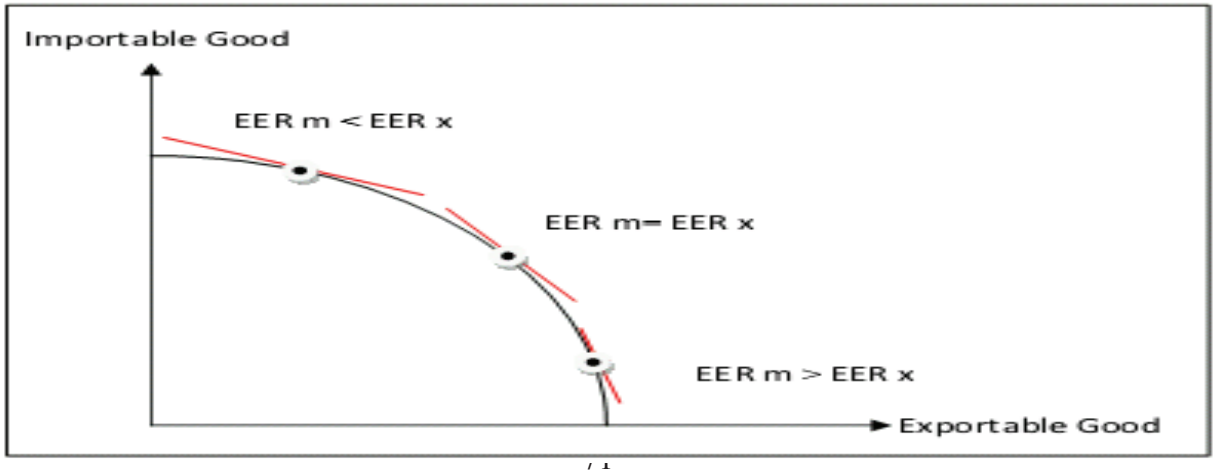

المصدر: حسن خضر، مرجع سابق، ص12 .

و في الأخير يمكن القول بأن هذه المقارنة أو التفرقة بين الاستراتيجيات لدى بعض الاقتصاديين تعتبر خاطئة، ذلك أن الاستراتيجيات تعتبر متكاملة فيما بينها و ليست متكافئة، فالدول جميعها تطبق غالباً في البداية إستراتيجية الإحلال محل الواردات مع تطبيق حماية عليها لتحقق تقدماً في ميزان المدفوعات ثم بعد ذلك تلجأ إلى تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات لتكمّل الأولى، كما أنه لم تطبق أية دولة مبدأ حرية التجارة إلا بعد أن تكون صناعاتها الوطنية (المحلية) قادرة على المنافسة في السوق الدولية و قادرة على اختراق السوق في نفس الوقت.

المبحث الثالث: أهمية التجارة الدولية في الدول النامية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية:

تلعب التجارة الدولية دورا رئيسيا ومهما في تحقيق التنمية لما ترجع به من فوائد وعوائد على الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد الدولي المتبادل واستغلال الفرص المتاحة، وبالرغم من أن التجارة الدولية للدول النامية في وضعها الحالي غير مرضي تماما، إلا أن هذا لا ينفي الدور المهم الذي تقوم به التجارة الدولية في تعظيم المنافع و تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق أهدافها في التنمية.

المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي:

سنتناول هذا العنصر من خلال ثلاثة نقاط كما يلي:

- شروط التجارة " معدل التبادل الدولي" و قانون انجل.
- علاقة الدخل الوطني بالتوازن الدولي.
- مضاعف التجارة الخارجية و علاقته بالنمو الاقتصادي من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي.

1. شروط التجارة " معدل التبادل الدولي" و قانون انجل:

يستند بريبيش في تحليله لتدهور شروط التجارة للبلدان النامية على قانون انجل، و الذي يقضي بأن الأفراد في بلدان العالم يميلون إلى التقليل من إنفاقهم على الغذاء و يزداد إنفاقهم على السلع المصنعة الضرورية و الكمالية، أي أن المرونات الدخلية على منتجات القطاع الأولي ضعيفة.

و لكن هذه النظرية لاقت انتقادات مؤداها أن هذا القانون لا يمكن تعميمه على كل المواد الأولية، فهناك بعض المواد الأولية يزيد الطلب عليها مع تنامي الدخول العالمية كسلعة النفط و عدم حصول العكس إلا في فترات محدودة و لأسباب بيئية.

بالإضافة إلى هذا يعتقد بريبيش أن تنامي ظاهرة الاحتكار في القطاع الصناعي أكبر منها في القطاع الزراعي، و منه فإن القوة التنظيمية للصناعيين مقابل تبعثر جهود الزراعيين، و هذا ما يجعل شروط التجارة تميل لصالح الصناعة.

و يمكن في هذا السياق أن نرجع الانخفاض الكبير في صادرات المواد الأولية إلى عاملين:

- العوامل الاقتصادية التلقائية المؤدية إلى بطء نمو الطلب على المواد الأولية.
- نشوء عوامل ناتجة عن انتهاج البلاد الصناعية الكبرى لسياسة الحماية الجمركية.

و منه فهذه تمثل رؤية بريبيش في شروط التجارة للبلدان النامية، و مع هذا فقد عمل أقطاب هذا الاتجاه الفكري في شرح ما جاء به بريبيش، بالإضافة إلى رؤى أخرى ليست بأقل شأنا من المصدر الذي تأثرت به، و خاصة في مجال تحليل الاختلالات الهيكلية و التبعية الاقتصادية و الفائض الاقتصادي.

2. علاقة الدخل الوطني بالتوازن الدولي:

إن النظرية الحديثة في التجارة الدولية لا تكتفي بدراسة الاختلال الذي يصيب التوازن الدولي بمجرد اقتراح الوسائل للتغلب عليه، بل تحاول المدرسة التي تكونت خلف كينز أن تربط بين التوازن الدولي و الدخل الوطني، و تبين التأثير المتبادل بين المكونين، فحركة من الدخل و العمالة تؤثر با لتأكيد على مستوى المبادلات الدولية و حجم العمالة و طبيعتها، كما أن الظروف الخاصة في كل بلد تعمل على التأثير على المبادلات في الدولة، فمثلا دلت تقديرات وضعت في أمريكا سنة 1939 على أن 3.6 % تقريبا من مجموع العمال غير الزراعيين معرضون لفقد عملهم إذا توقف الطلب الخارجي على السلع الأمريكية، و إذا حسبنا تأثير فقد قوة العمل المذكورة على الاستهلاك في أمريكا وجدنا النسبة ترتفع من 3.6 إلى 10 % تقريبا، و معنى هذا أن 10/1 عمال أمريكا غير الزراعيين معرضون للبطالة إذا توقف طلب العالم على السلع الأمريكية[1].

و في هذا يضيف تبرجن الكاتب الهولندي أن البلد يستطيع أن يصل إلى توازن مبادلاته الدولية، مع ذلك قد يكون مستوى العمالة منخفض، و قد يتحقق التوازن الدولي على أنقاض التضخم أو الظلم الاجتماعي، و تسمى هذه الحالة بالاختلال المكبوت، فالمشكلة التي تظهر هي الوصول إلى التوازن مع مستوى عالي من التوظف أو العمالة؟.

من هنا نكون أمام دراسة العوامل التي يتوقف عليها كل من العمالة الكاملة و الدخل القومي، و أثر المبادلات الدولية وبخاصة التجارة الدولية على كل من العمالة و الدخل الوطني، و كما نعلم فإن ذلك يتوقف على ثلاثة عوامل هي الاستثمار، الاستهلاك و الادخار، فكلما زاد الاستثمار أو الاستهلاك فإن الدخل سيزيد، و كلما زاد الادخار تدهور الدخل و بالعكس.

[1] - عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي و محمدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر 1998، ص ص 107 – 108 بتصرف.

أما عن تأثير التجارة الخارجية على الدخل فهي تتأتى من خلال الإضافة المقدمة من الصادرات، فهذه الأخيرة تعني زيادة الطلب على إنتاجه، و بالتالي تجلب دخلا إضافيا من الخارج، و منه يمكن اعتبار التصدير كالاستهلاك كلاهما يجلب طلبا على السلع، أما الواردات فهي عكس الصادرات تنقص الدخل الوطني من خلال الدفع للخارج، أي المقابل نظير المستوردات، لذلك يمكن أن نقول أن الاستيراد يعتبر كالادخار الذي يبعد جزء من الدخل عن التداول، و يمكن إعطاء العلاقة بالشكل التالي:

الإنتاج = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات – الواردات

و منه تصبح المعادلة:

الإنتاج – الصادرات + الواردات = الاستهلاك + الاستثمار

أو يمكن التعبير عن هذه المعادلة بالشكل التالي:

الدخل الوطني = الإنفاق المحلي + الاستهلاك المحلي + الاستثمار المحلي + الصادرات – الواردات

(سيتم التطرق إلى العلاقات الرياضية بشكل من التفصيل في العناصر القادمة).

3. مضاعف التجارة الخارجية و علاقته بالنمو الاقتصادي من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي:

و هنا يعمل الاقتصاديين على ملاحظة مدى التأثر بين الدخل و كل من الصادرات و الواردات من خلال مشاهدة مدى الزيادة في الدخل بالزيادة في الصادرات و إلى أي مدى ينقص بالواردات، و هذا ما يسمى بمضاعف التجارة الخارجية.

و في هذا الصدد يفرق الاقتصاديون بين الزيادة و النقصان الحاصلين للدخل الوطني، فعملية الزيادة في الدخل تسمى عملية حقن[1] و عملية النقصان فيه هي عملية تسرب منه[2].

و منه فإن العملية الأولى تحدث من خلال الإضافات التي يحدثها قطاع التصدير، و الذي يؤدي إلى الحصول على دخول جديدة توزع لتفضي في الأخير إلى الزيادة في الإنتاج، و منه فإن الصادرات تعتبر بدلا للاستثمار إذ تعتبر عاملاً مولداً للدخل الوطني، على عكس الواردات أين تعمل على سحب أو التهام جزء من الدخل الوطني المكون للتصرف فيه، و هكذا فإن الواردات زائدا الادخار هي المسئولة عن التسرب الحاصل في الدخل الوطني، فالنسبة الواقعة بين هذين العاملين الدخل و الاستيراد يتم احتسابها انطلاقا من الميل الحدي للاستيراد[3] بدل متوسط الميل من الاستيراد.

[1] - و هي الإضافة للدخل التي من خلالها تستتبع بسلسلة متزايدة من القيمة الأصلية للدخل.
[2] - و تكون عند إنقاص وحدة من الدخل الذي يستتبع ذلك في الفترة التالية بسلسلة متناقصة في حجم هذا الدخل.
[3] - و هو يعبر عن التغير في الواردات نتيجة لتغير أصلي في الدخل.

و منه من خلال ما سبق يمكن أن نصل إلى مضاعف التجارة الخارجية الذي يمثل مقدار التغير و النمو في الدخل الوطني الناتج من الزيادة في الصادرات و الواردات، بإبراز العلاقة الرياضية بين المتغيرات من خلال المعادلة التالية:

$$\mathbf{Y = C + I_0 + (X_0 – M)}$$

حيث:

Y: الدخل الوطني، **C**: الاستهلاك، **I**: الاستثمار المستقل عن الدخل، $\mathbf{X_0}$: الصادرات المستقلة عن الدخل، **M**: الواردات.

- **M**: الواردات و هي مرتبطة بالدخل كما يلي: $M = M_0 + m.y$

حيث: $\mathbf{M_0}$: الواردات التلقائية، **m**: الميل الحدي للاستيراد ($\Delta M/ \Delta Y$).

- **C**: الاستهلاك و هو مرتبط أيضا بالدخل، و يعطى كما يلي: $C = C_0 + c.y$

حيث: $\mathbf{C_0}$: الاستهلاك التلقائي، **c**: الميل الحدي للاستهلاك ($\Delta C / \Delta Y$).

و منه بتعويض المتغيرات في المعادلة (01) نحصل على ما يلي:

$$Y = (C_0 + c.y) + I_0 + X_0 – (M_0 + m.y)$$

و منه بجلب المتغيرات المرتبطة بالدخل إلى الطرف الأيسر نجد:

$$Y + m.Y – c.Y = C_0 + I_0 + X_0 - M_0$$

و منه:

$$Y (1+ m – c) = C_0 + I_0 + X_0 –M_0$$

و منه:

$$Y =[C_0 + I_0 + X_0 –M_0] / (1+ m – c)$$

و في حالة الزيادة في قيم المتغيرات الثابتة نجد:

$$Y =[\Delta C_0 +\Delta I_0 +\Delta X_0 – \Delta M_0] / (1+ m – c)$$

و منه نكون أمام الحالات التالية:

1. **الحالـة الأولى:** إذا كان $\Delta C_0 +\Delta I_0 – \Delta M_0 = 0$ فيكون:

$$\mathbf{Y =[1/ (1+ m – c)].\Delta X_0}$$

و منه فإن قيمة المضاعف هي: $\mathbf{K = 1/ (1+ m – c)}$

و هذه المعادلة الأخيرة تظهر أن الزيادة في قيمة الصادرات ينعكس إيجابيا على الدخل الوطني، و بالتالي فإن الصادرات تحكمها علاقة طردية بالدخل الوطني.

2. **الحالـة الثانية:** إذا كان $\Delta C_0 +\Delta I_0 +\Delta X_0 = 0$ فيكون:

$$Y = [\ 1/\ (1+ m - c\ )\ ] .(- \Delta M_0)$$

و منه يلاحظ من خلال هذه المعادلة أن العلاقة التي تربط الواردات بالدخل الوطني هي علاقة عكسية تظهر من خلال الإشارة السالبة الظاهرة على المتغيرة المتعلقة بالواردات.

و كخلاصة لما سبق فإن العلاقة بين كل من متغيرات الميزان التجاري (الصادرات و الواردات) بالدخل تظهر أنه بزيادة الصادرات فإن الدخل الوطني ينمو بمقدار المضاعف ايجابيا، أي أن نمو الدخل الوطني في البلد مرتبط بالقدرة التصديرية لذلك البلد، على العكس من ذلك فإن الزيادة في القدرة الاستيرادية أو في حجم الواردات في البلد من شأنه أن يعمل على تآكل الدخل الوطني و استنزافه مما ينعكس سلباً على اقتصاد البلد.

كما أنه يؤخذ بعين الاعتبار أثر الانعكاس على البلد المجاور (أو المتعامل معه) على دخله، لأن قيمة المضاعف باعتبارها المعامل الذي يعكس التجارة الخارجية حال الزيادة في الصادرات فإن تلك الزيادة بشكل مستمر و متزايد قد تعمل على استنزاف و انخفاض دخل البلد المتعامل معه، مما يؤدي به إلى تخفيض صادرات البلد، لذلك يراعى أن تكون الزيادة في الصادرات بشكل أقل[1].

المطلب الثاني: الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الدول النامية:

إن أهمية التجارة الدولية في الدول النامية ترجع أساسا لاعتبارين [2]:

1)- الاعتبار الأول: أن التجارة الدولية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية.

2)- الاعتبار الثاني: هو أن التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاية الإنتاجية بعد إرساء الأساس الصناعي للدول النامية.

1. **التجارة الدولية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية:** حيث أن بعض الدول النامية في تحقيقها للتنمية الاقتصادية تذهب إلى الاعتماد على برامج التصنيع و العمل على إحداث أساليب إنتاجية متقدمة ومتطورة في كل مجالات الإنتاج، وبهذا تكون أمام حتمية التوجه إلى استيراد السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة لتنفيذ هذه البرامج، وهذا ما تنظر له الدول النامية من الدور الأساسي للتجارة الدولية، ولهذا فلتغطية التكاليف المتعلقة بحجم هذا الاستيراد لا بد عليها من تعزيز قدراتها التصديرية والمحافظة على معدلات تبادلها من التدهور، ولا عجب من ملاحظة الدراسات التطبيقية لمختلف درجات النمو الاقتصادي في الدول المختلفة وجود معامل ارتباط واضح بين القدرة التصديرية للدولة وبين معدل تكوين رأس المال الثابت ومن ثم معدل النمو الاقتصادي.

وتعتبر هذه الدراسات نقدا بناءا لنماذج هارود- دومار لمدى صلاحيتها لظروف الدول النامية، فكما تم ملاحظته في الفصول السابقة أن الاعتماد لهذه النماذج يكون على نحو الادخارات التي ينظر

[1] - Alpirtini Jean-marie, Lexique d'économie, Dalloz, 4eme édition, France, 1992, P384.

[2] - أسامة محمد الفولي، أحمد حشيش، مرجع سابق، ص313 (بتصرف).

إليها كنسبة من الدخل الوطني، لكن في حالة الدول النامية لا يتوقف الادخار (الاستثمار) على الدخل وحده بل يتعداه إلى العوائد أو الإيرادات المتأتية والحاصل عليها من الصادرات أيضا، أي أنه كلما زادت نسبة الصادرات في الدولة كلما كانت هذه الدولة أقدر على زيادة الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي.

كما يشار كذلك إلى الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في زيادة الدخل الوطني، وهذا النمو للدول النامية بطبيعته يعتبر مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن فكرة مضاعف التجارة الخارجية، فالمضاعف الكينزي يعمل في إطار مختلف عن الإطار الاقتصادي في الدول النامية، ذلك لأن الفرض الذي يقوم به هذا المضاعف هو وجود طاقات إنتاجية معطلة، لكن في الدول النامية تعاني أصلاً من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لديها، ومن ثم فان مضاعف الاستثمار أو التجارة الخارجية لا عمل له في هذه الدول.

وما يقال أن التجارة الخارجية في هذه الدول تزيد من الطاقة الإنتاجية عن طريق الإضافة لرأس المال الثابت، وهذا يزيد بدوره من القدرة على الإنتاج في الفترة اللاحقة، ومنه نجد أن التجارة الخارجية تزيد من الدخل الوطني بعلاقة من نوع المعجل[1] وليس نوع المضاعف.

ورغم هذا فمن الممكن أن تعرف الدول النامية وجود بعض الطاقات المعطلة في المشروعات المعتمدة على السلع الوسطية المستوردة، وهذا يمكن من القول بفكرة مضاعف الاستيراد.

2. التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاية الإنتاجية بعد إرساء الأساس الصناعي للدول النامية: حيث أنه بالنسبة إلى هذا الاعتبار و المتعلق بالتخصص الدولي فإن الذي يشار إليه هو أن البعض من أن الدول النامية بحاجة إلى مراعاة هذا النوع من التخصص بحسب نظرة النفقات النسبية المحددة لهذا التخصص، لكنه ومن المعروف أن مثل هذا الاتجاه لا يصلح على إطلاقه في تجارة الدول النامية، وهنا كانت الأصوات من بعض الاقتصاديين لضرورة تعديل نظرية التجارة الدولية بما يناسب أوضاع وظروف الدول النامية، فما يصدق على بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين و الهند لا يصلح على الدول النامية الأخرى، لذلك على هذه الأخيرة أن تستبعد فكرة الاكتفاء الذاتي وتباشر العمل نحو نوع من التخصص الدولي في الإنتاج المتمتعة فيه بمزايا نسبية[2] والتي تعمل هذه الدول على أساسها لاختيار فروع الإنتاج، وبناءا على هذا يظهر أن أهمية التجارة الدولية والتخصص الدولي لا تقل أهمية لدى الدول النامية.

وبالإضافة إلى العوامل السابقة يمكن كذلك حصر أهمية التجارة الدولية فيما يلي[3]:

1- تعتبر الوسيلة الأولي للاتصال بالعالم الخارجي والانخراط في الأسواق العالمية.

---

[1] - تستند فكرة المعجل إلى مقدار الزيادة في الناتج بمعدل معين لزيادة رأس المال التي يحددها المعامل الحدي لرأس المال.

[2] - في تحديد الميزة النسبية لا ينبغي الاعتماد على الأثمان في السوق فقط، لأنها لا تمثل العناصر الديناميكية الواجب النظر إليها، لذلك وجب تصحيح هذه الأثمان بعناصر أخرى مثل الوافرات الخارجية، مزايا الإنتاج الكبير...الخ.

[3] - حسن خضر، المعهد العربي للتخطيط، (رجعت يوم 2007/04/05)، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، [على الخط]، www.arab-api.org\course25\pdf\c25-1.pdf.

2- استمرار إعادة توزيع الأنشطة الصناعية بين الدول الصناعية و الدول النامية من شأنه خلق فرص للدول النامية لتوسع تجارتها في السلع وفي الخدمات على حد سواء.

3- سرعة انتقال عوامل الإنتاج بين الدول وعبر الحدود وإمكانية إنتاج سلعة واحدة لم تعد محصورة في موقع واحد.

4- أصبح نمو التجارة مدعوما بشكل كبير من قبل المؤسسات الدولية ولاسيما منظمة التجارة العالمية (WTO)، التي تساهم في تحرير التجارة ومساعدة الدول النامية في ذلك.

واعتبارا من النقطة الأخيرة فقد ظهر مفهوم حديث في ميدان التجارة الدولية هو تحرير التجارة أو إخضاع المعاملات التجارية لعملية التجريد من كافة القيود التي تعترضها، لذلك سنقوم بدراسة تحرير التجارة الخارجية وما يمكن أن تحققه خلافا للشكل التقليدي المعمول به سابقاً.

المبحث الرابع: منهجية تحرير التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية

إن إجراء المعاملات التجارية في السابق كان يخضع لظروف الدولة والمرحلة التي تعيشها فكما تم ملاحظته ذلك في العناصر السابقة أن كل دولة تتخذ لنفسها منهجا أو أسلوبا في علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي فمنهم من يتبنى أسلوب المحاسبة و الآخر يتبنى الحرية و كل على حسب ما يعتقد بفعاليته ونجاحه (مبرراته وحججه)، و كنتيجة لتزايد المبادلات الدولية وتشابك العلاقات الدولية في العالم وأمام كثير من الحواجز تم إقرار مذهب الحرية التجارية في الأسواق الدولية الذي يقضي بتحرير كل المعاملات من تلك القيود التي تقف عائقا أمام مرونة المبادلات، لذلك ظهر في أواخر القرن العشرين مفهوم تحرير التجارة الخارجية، وسنقوم في هذا العنصر بإبراز أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية وأثر ذلك على زيادة الناتج المحلي في دول العالم والدول النامية خاصة.

المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الخارجية

أ. مفهوم تحرير التجارة الخارجية

يذكر إلى أنه هناك اختلافات في تعريف تحرير التجارة بين الاقتصاديين، ومن بين تلك التعاريف نورد ما يلي[1]:

التعريف الأول: حيث كان في الستينات والسبعينات ينظر إلى تحرير التجارة على أنها التخلي بشكل عام عن القيود على التجارة وأسعار الصرف، وهذا تفسير حاد لا يتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة.

التعريف الثاني: وهو يتعلق بالمؤسسات الدولية، حيث أن تعريف التجارة يعني:

[1] - حسن خضر، نفس المرجع، ص ص13،14.

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية neutral بين التصدير و الاستيراد.
- تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية.
- سياسة التجارة الخارجية إما تندرج تحت لواء الحرية أو تحت لواء الحماية (كلاهما تعريف)، ولكن بينهما درجات مختلفة تعتمد على الوسائل المستخدمة داخل الدولة.

ومنه فيمكن القول على تحرير التجارة الخارجية هي الآلية التي سيتم من خلالها تخليص المعاملات والمبادلات التجارية الدولية من كافة القيود والحواجز التي تعيقها، والعمل على إتباع السياسات التجارية الحيادية الدافعة للزيادة في كميات التصدير، وفتح السوق أمام كميات الاستيراد دون تدخل جانب القوى السياسية والاقتصادية في الدولة.

ب. أسباب تحرير التجارة الخارجية

ترجع الأسباب وراء تحرير التجارة إلى ما يلي:

1. كون تحرير التجارة الخارجية (أو القطاع الخارجي) يعد جزء من برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة أساسا إلى دفع عجلة النمو.
2. التدهور في شروط التبادل التجاري، خاصة في الاتجاه المستمر في الانخفاض في أسعار البترول والمواد الأولية والأخرى مع مرور الزمن.
3. تفاقم أزمة الديون في البلدان النامية في فترة الثمانينات والضغوط الممارسة عليها من المؤسسات الدولية والدول الدائنة الغربية، بحيث أجمعت على أن تحرير التجارة هي العنصر الأساسي في إنعاش الاقتصاد العالمي، وكذلك قامت بممارسة الضغط على تلك الدول من خلال هذه القروض.
4. إثبات الدراسات بوجود علاقة طردية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي، و مثال ذلك التجارب الدولية الناجحة في هذا الميدان مثل دول جنوب شرق آسيا، و التي كشفت بأن الدول التي تركز على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات (Export promotion) تحقق نموا أكبر من تلك التي تعمل بالإحلال محل الواردات (Import substitution) المبنية على حماية الصناعات المحلية.

ومنه فهذه تعتبر النقاط الأساسية الداعية إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية للحصول على المكاسب المختلفة المتأتية من ذلك والعدول على الممارسات العدائية تجاه العالم الخارجي.

ج). أهمية تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية:

إن الحديث عن فكرة حرية التجارة يقوم على الأساس الذي جاء به رواد المدرسة الكلاسيكية القائم على مبدأ الميزة النسبية (Comparative Advantage)، و الذي يعني بأن الدولة تتخصص في إنتاج

السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية حتى وإن كانت ذو كفاءة في إنتاج السلع الأخرى، وتخصيص الموارد إنما يكون وفقا لقواعد و متطلبات السوق، والأسعار تعكس بالطبع التكاليف الحقيقية للسلعة.

ورغم هذا فان الدول النامية قابلت هذا المبدأ بشيء من عدم الثقة ذلك أن العمل به يعني أن يضعها دائما محصورة في إنتاج السلع الأولية، في الوقت الذي رحبت بفكرة حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة، ولقد اهتمت هذه الدول في بداية حصولها على الاستقلال على إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات، أين كانت الدولة في مركز قيادي للنشاط الاقتصادي[1]، وفي المقابل كان أسلوب بعض الدول الأخرى هو إتباع إستراتيجية التصدير، التي جعلتها تحقق معدلات نمو عالية خلافا للتوجه السابق، بالإضافة إلى الفوائد التي تجنيها من الدخول إلى السوق الدولية الواسعة.

و منه تكمن أهمية تحرير التجارة في الدول النامية في تحقيقها للعديد من المكاسب والتي منها:

1. تغطية تكاليف الواردات من خلال العمل على تنمية الصادرات أي العمل على موازنة الميزان التجاري.
2. تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية بما يدفع بالمنتجين إلى التحسين والابتكار في المنتجات.
3. العمل نحو تحقيق أكبر مستويات من الكفاءة بالإضافة إلى تقديم أو منح المستهلكين نطاق أوسع من الاختيار.
4. السماح للشركات من أن تشغل مقدرتها بشكل كامل بما يتوافق مع ميزتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير.
5. إن العمل على فتح الباب أمام التجارة يمكن من دخول التكنولوجيا الجديدة واستخدامها.
6. تحرير كل من الصادرات و الواردات يعمل على جعل الأسعار المحلية منافسة للأسعار العالمية بما يؤدي إلى انخفاض إحداهما على الأخر وهذا يسمح للمستهلكين بشراء السلع المنخفضة الأثمان والعالية الجودة.
7. كما يعد تحرير التجارة إحدى القنوات الهامة لاكتساب الخبرات و المهارات و الحصول على التقنيات الحديثة[2]:

- ذلك أنه إذا ما تم القيام بتحرير التجارة في إطار مشروع شامل للإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية سيؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار، وهذا ما سيفتح الباب واسعا أمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سيستقدم معه التقنيات الحديثة في الإنتاج والتسويق والتوزيع، إضافة إلى العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية في البلد ورفع معدلات النمو والإنتاجية وفرص العمل الجديدة.

[1] - يذكر أن السبب وراء استلام الدولة لقيادة النشاط الاقتصادي يرجع إلى أن طاقة المستثمرين الخواص في هذه الدول لا تتوفر على رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الكبرى، كما أن غياب الأسواق المالية له دور كبير في ذلك وهذا ما يجعل الدولة الجهة الوحيدة القادرة على تأمين مثل هذه الموارد.

[2] - محمد حامد الحاج، دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2000، ص06.

- كما أن حرية التجارة لها العديد من السمات النظرية المرغوب فيها حيث أنها لا تنحصر فقط في زيادة الكفاءة الاقتصادية الاستاتيكية، والتخصيص الأمثل للموارد، ولكنها أيضا توسع الأسواق الحرة والمنافسة التامة فيها، وبالتالي على الدول النامية أن تعمل جاهدة في ظل عالم واقعي يتسم بعدم الكمال و اللامساواة في التجارة العالمية.

وانطلاقا مما سبق نجد أن غالبية الدول ونظراً لإدراكها للمكاسب المحققة من وراء تحرير التجارة والتوجه للعالم الخارجي سعت إلى تبني هذا الموقف ومحاولة الاندماج فيه لتعظيم المنافع، مع تزايد تيارات العولمة والتشابك والتكامل في العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد أصبح من الواضح أن الواقع يخفي الكثير في ممارسات الدول التجارية من أساليب للحماية و غيرها، وهذا يعد بمثابة انسحاب من المشاركة في المكاسب الممكن الحصول عليها من التقدم الاقتصادي والتقني غير المسبوق.

ونظرا لهذا نجد أن معظم الدول تلجأ إلى إستراتيجية قائمة من جانب على التحرير الذاتي ومن جانب آخر على المشاركة في اتفاقيات تحرير التجارة متعددة الأطراف والثنائية، إضافة إلى المشاركة في التجمعات الإقليمية الراسية و الهادفة لتحرير وزيادة التكامل وصولا للأسواق المشتركة والوحدة الاقتصادية في بعض الحالات.

والملاحظ في البلدان النامية أن هذا المسعى يظهر قدرا من التفاوت فيما بين الأقاليم النامية، ذلك أنه نجد بعض الأقاليم حققت فعلا المكاسب من تحرير التجارة لديها وأخرى ما زالت تعاني أو أنها تبذل جهدا لم يتوج بعد كغيره، ولكن السبب في ذلك واضح من حيث أن ضمان نجاح التنفيذ والتأكيد على النجاح لا يقتصر على عنصر واحد إنما مرهون بمدى حفز ونجاح عمليات التغيير في عناصر الإصلاح الشامل الأخرى كوحدة متكاملة بشكل منهجي ومدروس.

* يطرح بعد الأهمية التي يتضمنها مشروع تحرير التجارة تساؤل آخر عن كيفية ومراحل تطبيق برامج تحرير التجارة أي الأسلوب المتبع من طرف الدول والتوقيت المناسب للتحرير وكذا عن دور الدولة في ظل الأصوات الداعية إلى تحجيمها في إطار عملية تحرير التجارة والتوجه نحو الخارج.

- فهل الأفضل على الدولة البدء في برنامج تحرير التجارة دفعة واحدة، أو يجب أن تسبقه برامج تثبيت اقتصادي معينة ؟ وهل من الممكن أن نجد تعارض في البرنامجيين ؟

المطلب الثاني: التوقيت الاقتصادي و التسلسل الزمني لبرنامج تحرير التجارة الخارجية

نجد أن العاملين في هذا القطاع ينقسمون إلى قسين فمنهم من يرى أن برامج التثبيت لابد أن تسبق برامج تحرير التجارة، و الفريق الآخر يرى في أن تكون برامج تحرير التجارة مصاحبة لبرنامج التثبيت الاقتصادي، ولكل من الفريقين حججهم، وهي كالتالي[1]:

[1] - حسن خضر، المعهد العربي للتخطيط، (رجعت يوم 2007/04/05)، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، [على الخط]،

الفريق الأول: برامج التثبيت تسبق برامج تحرير التجارة، لأسباب عديدة أهمها:

1. أن تخفيض الرسوم الجمركية مثلا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض إيرادات الدول و من ثم إلى عجز في الميزانية العامة .
2. أن تخفيض سعر العملة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.
3. أن تحرير الواردات يمكن أن يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، و الذي من الممكن أن يؤدي هو الآخر إلى فشل برنامج تحرير التجارة .

الفريق الثاني: يرى أن برامج تحرير التجارة يمكن أن تكون مصاحبة لبرامج التثبيت الاقتصادي و يكون ذلك ممكن في ظل الشروط التالية:

1. أن لا يكون سعر الصرف أعلى من قيمته الحقيقية.
2. أن تقوم الحكومة بتأييد مثل هذه البرامج مرة واحدة خاصة إذا كانت هناك مشاركة سياسية بدلا من أن تحاول الحصول على تأييد لكل برنامج على حده .

و إضافة إلى هذا التوقيت الاقتصادي يفضل كذلك أن تسير خطى عملية التحرير بالسرعة التي تسمح بها الأوضاع السياسية في الدولة.

أما عن التسلسل الأمثل و السرعة المطلوبة للقيام بهذا البرنامج كذلك نجد هناك فريقين فريق يدعم التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (Gradual Approach)، و الآخر يرى التحرير السريع في شكل صدمات متلاحقة(Shock Approach) هو الأفضل .

وحيث أن حجة الاتجاه الأول (التحرير التدريجي) تذهب إلى التذكير بخطر تعريض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية، و التي من الممكن أن تعمل على اختفائها و فشلها في السوق، مما يؤدي إلى الزيادة في نسبة البطالة و تحجيم النشاط الاقتصادي فيه، لذلك فإن هذه الطريقة تعطي الفرصة أفضل لهذه الصناعات في التعامل مع الظروف الجديدة، و الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (04): يوضح تسلسل عناصر تحرير التجارة الخارجية

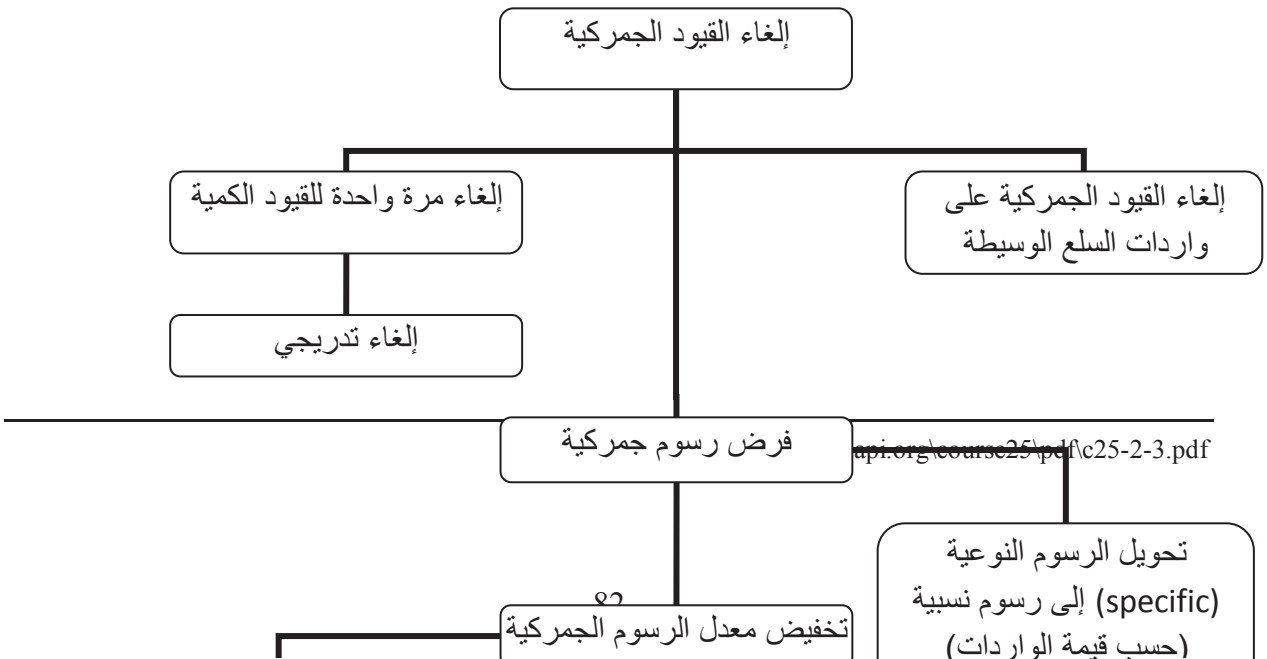

api.org\course25\pdf\c25-2-3.pdf

المصدر: حسن خضر، نفس المرجع، ص11.[1]

كذلك يرون أن الزيادة في حجم الاختلالات في الاقتصاد الوطني يرفع من أهمية الطريقة التدريجية أي أنه تسمح بإجراء التغيرات و الترتيبات تبعالظهور الاختلالات، ومن الدول التي طبقت ه ذه الطريقة نجد اندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، تركيا و المغرب .

أما الاتجاه الثاني الذي يرى في أن تكون عملية تحرير التجارة الخارجية في شكل صدمة فيرجعها إلى الأسباب التالية :

1. تعطي مصداقية و آلية جيدة، توحي من خلالها بقطع العلاقة بالماضي و البداية من جديد .
2. تؤكد التزام الحكومة الواضح و المحدد.
3. الطريقة التدريجية تعطي الفرصة لقوى المعارضة في إفشال عملية التحرير و إحباطها مما يضفي على ه ذه العملية الطابع السياسي.

و حيث نجد من الدول التي اتبعت ه ذه الطريقة بوليفيا، غانا، المكسيك و بولندا .

المطلب الثالث: دور الحكومة في عملية تحرير التجارة الخارجية

إن الهدف الأساسي من عملية التحرير أو المغزى منه هو تقل يص دور الحكومة و إبعاده ا عن النشاط الاقتصادي من حيث التدخل و فرض السيطرة، فنظرية التجارة النمطية قد أل قت الدو ر الحاسم للحكومات، و التي يجب أن تلعب دورا في المحافل الاقتصادية الدولية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية، و بالأحرى فإن الحكومات غالبا ما تكون مدفوعة بأن تلعب دورا جزئيا ، و لكن يجب عليها أن تلعب دورا مهما أثناء تدخلها في ه ذا المجال لوضع و صياغة سياسة صناعية سليمة، و تعد اليابان في فترة الخمسينات و الستينات من خلال وزارة التجارة الخارجية و الصناعة الشهيرة في هذا المجال ، و حديثا

[1]- (**) معدل الحماية الاسمي: هو معدل التعريفة القيمية الذي يفرض على الواردات ويعطى كما يلي: $t = (p1 - p)/ P$
حيث: p1،p هما سعر المخرج من الصناعة متضمنا التعريفات و سعرها بدون التعريفات على الترتيب.
- (*) يفسر على أنه الفرق بين القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج) بالسعر المحلي والقيمة المضافة بالأسعار العالمية ويعبر عنه كما يلي: $g = (v1 - v)/ v$ ، حيث v،v1 هما القيمة المضافة للوحدة من الناتج بالحماية وبدونها على التوالي.

في تايوان و كوريا الجنوبية أمثلة رائدة للسياسات الصناعية[1] ، إضافة إلى هذا فالحكومة تلعب دور هام في عملية التحرير من خلال الانتقال من السياسات الانغلاقية التقليدية إلى الانفتاحية التحريرية، كما أن نجاح هذا التحرير إنما يكون من خلال مساندة الحكومة للاقتصاد التنافسي المفتوح و الموجه نحو السوق .

أما عن دور الحكومة في إدارة عملية التحرير يمكن رصدها في نقطتين[2]:

أ. قيام الحكومة بتحديد هدف عملية التحرير: و ذلك من خلال التساؤل عن الوجهة المراد بلوغها بالنظر إلى النظام التجاري و المالي المطبق فيها ، وكذلك القيام بصياغة برامج التحرير، أي تحديد توقيته الزمني و تسلسل عناصره و مدى كثافتها.

ب. العمل على تسهيل المرحلة الانتقالية، و ذلك من خلال:

1. تعويض المتضررين نتيجة التحرير .
2. تسهيل عملية إعادة تخصيص الموارد بسلاسة .
3. الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف على الصعيد الدولي .

وعن دور الحكومة في ظل اقتصاد متحرر يجب أن يتطبع عليه كثير من الصفات و الميزات التي تجعله يبدو مستقرا في وضعه الكلي(تحقيق استقرار كلي مع استقرار سعر الصرف و الوضع المالي و النقدي)، إضافة إلى:

- جاهزية الحكومة لاتخاذ الإجراءات إذا دعت الحاجة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحقن النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الأساسية و القدرة التنافسية في مجالات متمتعة الدولة فيها بمزايا نسبية .
- كذلك لابد من توفر المصداقية [3] و قوة الدفع نحو تحقيق عملية التحرير دون التراجع و العدول عنها .

[1] - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص ص 539،540.

[2] - حسن خضر، المعهد العربي للتخطيط، (رجعت يوم 2007/04/05)، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، [على الخط]، www.arab-api.org\course25\pdf\c25-2-3.pdf (بتصرف).

[3] - ذلك أن شعور الجمهور بعدم المصداقية من شأنه أن يعمل على إفشال برنامج التحرير، كذلك التردد في مجال تحرير التجارة و التأخر يساعد على إحباط البرنامج و التراجع عن تنفيذه.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد التطرق إلى وضعية الدول النامية في التجارة الدولية و تقسيماتها، إضافة إلى التباينات و الاختلافات الواقعة بينها، و الذي يستنتج منه أن هذه البلدان إنما تقع تحت وطأة الظروف المحيطة بها من حيث اكتسابها أو فقدانها للمقدرات التي تمكنها من القيام بعملية التنمية، كما أن نسبة مشاركتها في التجارة العالمية تعود كذلك إلى قدرة البلد على مواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية، لذلك نجدها و نظراً لحرصها الشديد على بقاء منتجاتها في موقع يحقق لها أهدافها المرسومة لخطة التنمية المنتهجة، تلجأ إلى الرفع من دور سياساتها التجارية، سواء الأخذ بالحماية أو اللجوء إلى الحرية أو المزج بين السياستين، بحسب الظرف و الحالة التي تراها مناسبة لذلك، إضافة لذلك فإنها تقوم في نفس الوقت بانتهاج استراتيجيات إنمائية تحقق لها العائد و المكسب لناتجها الوطني من خلال اللجوء إلى الداخل أو الانفتاح على الخارج أو المزاوجة كذلك بينها، و لكون التجارة الخارجية عن طريق تفعيل الإستراتيجية

تلعب دور مهم في الاقتصاد نجد الدول النامية تسعى جاهدة للرفع من قيودها أمام هذه الأخيرة للاستفادة من المكاسب التي تتيحها في الساحة الدولية.

مقدمـة:

تعرضت العلاقات التجارية الدولية في بدايتها إلى كثير من القيود والحماية الشديدين اللذان عقدا مسار التبادل التجاري بين الدول، فما لبث أن ظهرت أصوات تدعوا إلى مبدأ حرية التجارة الدولية مبررة موقفها بالمكاسب و المزايا التي من الممكن أن تحصل عليها الدول جراء ذلك، لكن لم يلبث لهذا الاتجاه أن استمر حتى عاودت النزعة ال حمائية من جديد وبقوة أك بر، و خاصة مع تو الي الحروب والأزمات العالمية، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ التفكير مجددا في تحرير العلاقات التجارية الدولية ، أين كانت العديد من المجهودات و ال محاولات التي توجت في الأخير بالتوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة 1947 في جنيف، وقام بالتوقيع عليها في البداية 23 دولة، انضم إليها فيما بعد العديد من الدول حتى وصل إلى حولي 117 دولة كما دلت عليه اتفاقية الأرجواي المنعقدة بتاريخ 1993/12/15م.

المبحث الأول: تحرير التجارة الدولية في إطار الاتفاقيـة العامـة للتعريفـات و التجـارة (GATT)

إن ما يقال على الجات أنها ركزت في دور اتها على التخفيض المتواصل للضرائب الجمركية للدول الأعضاء من خلال دورات المفاوضات التي تجاوزت التسع دورات، لهذا سنتعرض في ه ذا العنصر إلى العناصر التالية:

- ماهية الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجـات).
- جولـة الأرغـواي (1976-1993).
- انجازات و نتائـج جولـة الأرغـواي.

المطلب الأول: ماهيـة الاتفاقيـة العامـة للتعريفـات و التجـارة(GATT)

من خلال هذا العنصر سنتعرف على النقاط التالية:

- تعريف الجات - مبادئ الجات - أهداف الجات - الانجازات و دورات الجات.

1) تعريف الجـات:

الجات هي عبارة عن اختصار لما يسمى بالاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة، وهي معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوق والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية، و في إطار القواعد المنبثقة من فلسفة حرية التجارة الخارجية[1].

و تأتي نشأة الجات كتتويج لأعمال اللجنة ال تحضيرية التي شكلها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي عام 1946م لوضع جدول أعمال مؤتمر التجارة والعمل ، حيث قامت في دورتها الثانية بجنيف عام 1947م لإجراء مفاوضات بشأن تخفيض التعريفات الجمركية حيث شهدت التجارة الدولية في تلك الفترات الكثير من الحواجز الجمركية والكمية خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وكنتيجة للمناقشات التي تمت بين ه ذه الدول تم إبرام الاتفاق العام للتعريفات و التجارة وإنجازه في 30 أكتوبر1947، وهو يعمل على إيجاد أسواق للتجارة متعددة الأطراف ، و الذي أصبح ساري المفعول في 01جانفي 1948م[2].

2) مبادئ الاتفاقيـة العامـة للتعريفـات و التجـارة(GATT):

[1] - مجدي محمد شهاب، مرجع سابق، ص156.

[2] - كانت الدول الموقعة على الاتفاقية هي: و.م.أ، بريطانيا، استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا،برومان ، ميلان، شيلي، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، فرنسا، الهند، بباكستان، سوريا، لبنان، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلاندا، النرويج، روسيا الجنوبية، اتحاد جنوب إفريقيا، الصين.

تتكون الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة **(GATT)** في الأصل من 38 مادة تم فيها طرح المبادئ الأساسية لتحرير المبادلات وخلق منافسة شرعية بين الأمم ومن أهم المبادئ[1]:

1. مبدأ الدولي أولى بالرعاية (المادة الأولى).
2. مبدأ المعاملة الوطنية (المادة الثالثة).
3. مبدأ تثبيت التعريفة الجمركية (المادة الثانية).
4. مبدأ التنازلات الجمركية والالتزام بالمشاركة متعددة الأطراف مستقبلا.
5. الشفافية في حماية الصناعة الناشئة (المادة 11).
6. مبدأ عدم ممارسة الإغراق (المادة السادسة).

و ينص كل مبدأ على ما يلي :

1)- مبدأ الدولة أولى بالرعاية (MFN) [2] (المادة الأولى): يعتبر هذا المبدأ الركيزة الأساسية التي تقوم عليها فلسفة تحرير التجارة الدولية في إطار الجات ويقصد به منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا و إعفاءات يتمتع بها أي طرف أخر في سوق الدولة دون قيد أو شرط ودون تمييز ، فيلزم تحقيق المساواة في المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة و قدرتها الاقتصادية [(3)] .

2) مبدأ المعاملة الوطنية (المادة الثالثة) : وتعني التزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محليا، على صعيد التداول و التوزيع و التسعير و الضرائب ... إلخ ، دون تميز ضد سلع دولة دون أخرى.

3) مبدأ تثبيت التعريفة الجمركية (المادة الثانية): أي أنه على كل طرف متعاقد أن يصرح بمعدل التعريفة الجمركية الأقصى الذي يتولى تطبيقه على كل منتج ولا يمكن تطبيق معدل أعلى من ذلك .

4) مبدأ التنازلات الجمركية و الالتزام بالمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف مستقبلا والتي تهدف إلى تقليص التعريفة الجمركية .

5) مبدأ الشفافية وحماية الصناعات الناشئة (المادة 11): ويقصد بالشفافية هو أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استمرار الرسوم الجمركية فقط ، دون اللجوء إلى الإجراءات

[1] - عبد الحميد زعباط، المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة دول التعريفة والتجارة(GAAT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد 2005/03، ص ص 59-60.

[2] - Most favoured nation.

[3]- أسامة المجدوب ، الجات و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 1997 ، ص ص 38،39 .

غير الجمركية، وفي هذا الإطار تنص كذلك الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية[1] بين الدول الأعضاء عن طريق المفاوضات الثنائية، أو من خلال جد اول التنازلات التي تقدمها الدول ، أو بالاتفاق الجماعي على تخفيض كافة الرسوم الجمركية دون استثناء.

6) مبدأ عدم ممارسة الإغراق (المادة السادسة): أي عدم بيع منتوج مصدر بسعر أدنى من ذلك المطبق في السوق المحلي.

ورغم هذه المبادئ في الاتفاقية إلا أنها قد تتضمن عددا من الاستثناءات بحق الدول الأعضاء ، و التي بموجبها يمكن التمتع بالإعفاء من الالتزامات كشرط الدولة أولى بالرعاية على أساس اعتبارها موضوعية توافق عليها الاتفاقية و الأطراف الأخرى الموقعة عليها، و تتضمن ما يلي:

أ) بالنسبة لمبدأ الدولة أولى بالرعاية فإن الاستثناءات فيها تتمثل في :

- الترتيبات الإقليمية: حيث تشجع الاتفاقية تبادل المزايد من الإعفاءات و ال تنازلات الجمركية على الصعيد الإقليمي في إطار ترتيبا ت متعددة، دون الا لتزام بمنح نفس المعاملة التفضيلية هذه لباقي الأطراف المتعاقدة في الجات غير المنتمية لهذا الإقليم الجغرافي الواحد [2]، والشرط الموضوعي الوحيد الذي عملت الجات على وضعه هو ضرورة أن لا تقل الامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء في الترتيب الإقليمي عن تلك التي التزمت بها الدول الأعضاء بالفعل في إطار الجات بمعنى عدم تطبيق رسوم جمركية أعلى و قيود غير جمركية أكثر صرامة، وهذا بهدف المزيد من تحرير التجارة على الأ صعدة الإقليمية، و التي بدورها تهدف إلى تحرير التجارة العالمية بشكل كلي.

- التبادل التجاري بين الدول النامية: و يأتي هذا الاستثناء أكثر شمولا من الاستثناء الأول، إذ لا يشترط هنا بالنسبة للدول النامية الجوا ر الجغرافي خلال الترتيبا ت الإقليمية، و إنما يكفي أن تكون دولا نامية للتمتع بهذا الاستثناء، فيحق لها إبرام اتفاقيات فيما بينها للتجارة التفضيلية و المناطق الحرة للتجارة، و الاتحادات الجمركية دون الالتزام بمنح ه ذه المعاملة لدول أخرى لا يتم تصنيفها كدول نامية.

- كذلك نجد من ضمن الاستثناءات ترتيبا ت الحماية في الدول النامية: بحيث تكون تدابير الحماية هذه هادفة إلى حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة، فتعفى الدولة من شرط الدولة أولى بالرعاية إلى أن تصل صناعتها الوليدة إلى القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، و يسقط حق الدولة في ذلك بمجرد وصول الصناعة إلى التنافسية العالمية.

- في 1971 تم إدراج لأول مرة نظام التفضيلات المعمم GSP (Generalized system of preferences) في GATT، حيث تم تبني هذا النظام في الدورة الثانية للجنة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)

[1]- وتشمل الإعفاء الجمركي الكامل أو تقتضي خفض شرائح التعريفة الجمركية أو ربط أو تثبيت هذه الشرائح عند أقصى لا يجوز تجاوزه ارتفاعا

[2] - تشترط اتفاقية الجوار الجغرافي كشرط أساسي لاعتبار الترتيبات إقليمية.

سنة 1968، ويقصد به المعاملة التفضيلية التي تمنحها الدول الصناعية المتقدمة لتجارة الدول النامية، حيث تحصل الدولة بموجبها على شروط تجارية م يسرة لتسهيل وصول صادرتها إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، مع حماية هذه الصادرات من مخاطر المنافسة غير العادلة من المؤسسات القوية في الدول الصناعية ، و كذلك المزايا الممنوحة من دول الاتحاد الأوربي لدول إفريقيا و الكاريبي والباسيفيكي (APC) من خلال الاتفاقية التفضيلية المعروفة باتفاقية لو مي الرابعة، و تحصل بموجبها صادرات هذه الدول على معاملة تفضيلية خاصة في صور ة إعفاءات جمركية في أسواق دول الاتحاد الأوربي[1]، وكذلك تم الإقرار بشرط التمكين(Clauses d'habilitation)، بحيث تمكن البلدان النامية المتعاقدة في (GATT) من استخدام ترتيبات خاصة لتشجيع وتنمية تجارتها.

كما أن المادة 12 ترخص التقييدات الكمية في بعض الوضعيات خاصة إذا عرف البلد أزمة خطيرة في ميزان مدفوعاته .

بالإضافة إلى ذلك نجد المادة 19 كذلك ترخص للبلد أن يحمي نفسه إذا أحدثت الواردات خطر ا حقيقيا على إنتاجه المحلي، إلا أن هذه الحماية ينبغي استخدامها بشكل مؤقت.

3) أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة(الجات):

إن هذه الاتفاقية كونها جاءت في أعقاب تشكيل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فقد روعي لضرورة وجود طرف ثالث يقوم بتنظيم شؤون التجارة الدولية إلى حين تشكيل منظمة عالمية للتجارة، ومنه فإن هذه الاتفاقية تهدف أساسا إلى التنظيم المؤقت للمبادلات التجارية الدولية لتصبح بذلك الركيزة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي، ورغم أن نفس الاتفاقية ليست منظمة عالمية إلا أنها تسعى لبلوغ مجموعة من الأهداف من خلال الالتزام بتطبيق أحكام ونصوص الاتفاقية من قبل الدول المتعاقدة، ومن هذه الأهداف نجد[2]:

1 - تحرير التجارة الدولية وتوطيد الدعائم للنظام التجاري العالمي يقوم على اقتصاد السوق الحر بإزالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شأنها أن تحد من حركة المبادلات التجارية.

2 - البحث عن مصادر الثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال حرية تنقل المشاريع الاستثمارية في مختلف الدول وما يصاحبه من نقل التكنولوجيا وبالتالي تنمية الثروة.

3 - العمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة، من خلال تحرير التبادل التجاري بين مختلف هذه الدول، وما يصاحبه من زيادة الثروة، وتحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة.

---

[1] - يشار إلى نظام التفضيلة المعمم تم تحديده لمدة 10 سنوات إلى غاية 1981 ، ومع اختتام جولة طوكيو 1979 تم إصدار إعلان المعاملة الخاصة و التفصيلة دون أن يكون محدد بفترة زمنية معينة.

[2] - ناصر دادي عدون و متناولي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد 2005/03، ورقلة، ص67.

4 - العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية واستغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل.

5 - تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ لأسواق بعضها البعض، وهذا ما يحقق توسع التجارة العالمية واستقرارها.

وبالنظر إلى هذه الأهداف يمكن القول أنها تخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة لتأمين أسواق لتجارتها وليس سعيا لمراعاة مصالح الدول الفقيرة النامية، وفي الحقيقة فهذا بارز على مر التاريخ أين كانت الدول الرأسمالية تعمد إلى وضع سياسات تجارية تتباين فيها مصالحها متجاهلة الضرر الذي يمكن أن تلحقه بالآخرين، ومثال ذلك سياسات التجاري ين في كل من انجلترا، فرنسا و اسبانيا.

4)- الانجازات و دورات الج ـات: نظمت الجات منذ إنشائها في 1947 حتى جولة الأورغواي سبعة جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء، وهي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم(05): يوضح تطورات و نتائــج المفـاوضات في الجــات خـلال الفتـرة (47- 1993)

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	قيمة التجارة المحررة (بالمليار دولار أمريكي)	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات (%)	متوسط خفض التعريفات (%)

جنيف	1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	63	32
آنسي	1949	23	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
توركواي	1951	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
جنيف	1956	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		
ديلز	**1961-60**	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية و تنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي		
كينيدي	**1967-64**	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	50	35
طوكيو	**1979-73**	102	155	تعريفات و إجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	33	34
الأرجواي	**1993-86**	125 و عدد الدول الموقعة 117	755	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات و الملابس، حماية حقوق الملكية الفكرية و الاستثمار، و قيام المنظمة العالمية للتجارة	40	24 إلى 36

المصدر: عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص46.

ومن بين ه ذه الجولات الثماني نجد كل من جولة كيندي (1963-1967) و أورغواي (1976-1993) تحتل مكانا هاما لتميزها على غيرها من الجولات الأخرى في طول المفاوضات الزمنية التي استغرقتها، والتي ترجع إلى الصعوبات التي واجهتها من ناحية، و نتائجها و أهمية الموضوعات التي تناولتها من ناحية أخرى.

و منه بعد إجراء العديد من المفاوضات اكتمل النظام التجاري العالمي الجديد من خلال جولة الأورغواي التي تكاد تلم بكل الجوانب حتى منها الجانب المؤسساتي، و ال ذي عزز بنتيجة حظيت بالأهمية البالغة في تاريخ المفاوضات التجارية و هي إنشاء و ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، التي تعد بمعية كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي الثالوث المكوّن لإدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

و لما تحظى به جولة الأورغواي من اهتمام على غرار الجولات الأخرى من إعادة لترتيب النظام التجاري العالمي فإننا سنخصها بمزيد من التفصيل في العناوين اللاحقة.

المطلب الثانـي: جولة الأورغـــواي (1976- 1993)

إن الأهمية التي تكتسيها هذه الجولة تنبع إضافة إلى ما ذكر سابقاً في العدد المتزايد من المشاركين و تعقد الملفات المطروحة للتفاوض فيها، و مع تعرض النقاش أيضا للحماية الجمركية، و كذلك التطرق لميادين جديدة كالزراعة، المنتوجات و الملابس و المفاوضات الجمركية.

أما بالنسبة للمسائل الجديدة على مائدة التفاوض فتتمثل في الخدمات، حقوق الملكية الفكرية و الإجراءات المتعلقة بالاستثمار و المرتبطة بالتجارة.

كما عالجت هذه الجولة أشكال الحماية الجديدة التي ظهرت في الثمانينات من قبل الدول المتقدمة مثل التقييد الاختياري للصادرات و التوسع الاختياري للواردات، وفق ترتيبات ثنائية خارج قواعد GATT، و تكون متفقة مع مبادئها.

و مما يذكر في هذه الجولة هو التعارض [1] الذي ظهر بين مصالح الأطراف المتعاقدة، إضافة إلى بروز الخلاف بين الو.م.أ و المجموعة الاقتصادية الأوروبية حول الملف الزراعي.

و بحلول نوفمبر 1992 حدث شبه اتفاق بين الو.م.أ و المجموعة الاقتصادية الأوروبية ممثلة في 12 طرف متعاقد حول ملف الزراعة و المعروف باتفاق بلير هاوس (Blair House)، إلا أن هذا لم يرضي الطرف الفرنسي، و بموجب هذا الاتفاق يتم استبدال الاقتطاعات التي كانت تفرضها المجموعة الأوروبية على وارداتها من المنتجات الزراعية بتعريفات جمركية مكافئة.

و رغم أنه خطط لهذه الجولة أن تكتمل خلال أربعة سنوات إلا أنها استمرت إلى غاية 15 سبتمبر 1993 و ذلك نتيجة للموضوعات المتعددة و المعقدة التي تضمنتها[2].

و ما يسجل في جولة الأرغواي كذلك هو المشاركة الكبيرة مقارنة بالجولات الأخرى من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، و خاصة ما تعلق منها بالمشاركة من جانب الدول النامية التي تميزت مشاركتها بالفاعلية و النشاط في طرح مشاكلها أثناء المفاوضات، و هذا و إن دل على شيء فإنما يدل على توفر المناخ الملائم لإقامة شراكة حقيقية و ذات مصداقية في إطار العلاقات التجارية الدولية بين طرفي الخلاف من الدول المتقدمة و مجموعة الدول النامية، كما يذكر هنا أيضا أنه في خلال هذه الفترة تم تطبيق العديد من الإجراءات المهمة الهادفة للقيام بتحقيق الإصلاح الاقتصادي و التحرير للتجارة الخارجية في العديد من البلدان النامية و الأخرى التي تعتمد الاقتصاد المخطط.

المطلب الثالث: انجـازات و نتائـج جولــة الأورغـواي

شكلت جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف حدثا تاريخيا هاما بالنسبة للنظام التجاري العالمي، من خلال نجاحه في إخضاع كل من التجارة في المنتجات الزراعية، الملابس و

[1] - التعارض الذي ظهر بين الدول النامية و الدول المتقدمة يشمل قطاع الخدمات ليتوسع فيما بعد بين فرنسا و أمريكا في فرع السمعي البصري.
[2] - عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص61.

المنسوجات لقواعد الجات، كما أن الإطار القانوني للنظام التجاري العالمي امتد ليشمل تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية، كما أصبح طلب العضوية يشترط قبول جميع الاتفاقات المبرمة و ما تحتويه من التزامات قانونية.

و من جانب المكاسب المتوقعة من جراء تنفيذ اتفاقيات جولة الأورغواي فقد بينت الدراسات التي استخدمت نماذج المحاكاة (Simulation modèles) تحقيق معدلات أعلى في نمو الاقتصاد العالمي نتيجة فتح الأسواق الدولية، خاصة الدول التي تعهدت بتحرير أسواقها على نطاق واسع، و حيث نجد هذه النتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم(06): يبين الدراسات و التقديرات لزيادة الدخل العالمي الناتجة عن تحرير التجارة العالمية طبقا لنتائج جولة الأورغواي و اتفاقيات الجات الجديدة 1994

الوحدة: مليار دولار سنوياً

الجهة التي قامت بالدراسة	سنة البدء بالدراسة	الزيادة المقدرة	بأسعار عام	السنة التي ستحقق فيها الزيادة
1. مركز الاقتصاديات الدولية بأستراليا	1990	740	1990	2010
2. تكوين – بيروني ويكل	1991	262	1990	2005
3. تكوين – بيروني ويكل	1993	212	-	2005
4. منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	1993	274	1992	2002
5. منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و البنك الدولي	1993	213	1992	2002
6. مجلس المستشارين الاقتصاديين	-	463	1990	2010

و الممثل التجاري للو.م.أ				
7. مجلس المستشارين الاقتصاديين و الممثل التجاري للو.م.أ	-	770	1990	2000
8. سكرتارية الجات	-	230	1992	2005
9. مجلس المستشارين الاقتصاديين و الممثل التجاري للو.م.أ	1994	510	1992	2005

المصدر: إبراهيم العيسوي، الجات و أخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص150.

تستند الدراسات المبينة في الجدول إلى مجموعة من الفرضيات تكون محصورة في ما يلي:

- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق.
- ثبات عائد النطاق و الذي نعني به غياب المزايا الاقتصادية للإنتاج على نطاق واسع.
- و كذا إثبات العلاقات الرئيسية للنموذج.
- يشار إلى أن بعض التقديرات لم تدخل عليها تحرير التجارة في الخدمات.

و منه من خلال الجدول المقدم لنتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال يلاحظ أن مجموع الزيادات المقدرة تتراوح بن 212 و 770 مليار دولار سنويا بدءا من تاريخ التحرير الكامل للتجارة، و بالنظر إلى هذه النتائج يلاحظ أن نتائج دراسة تكوين – بيروني ويكل 1993 المستندة لنتائج جولة الارغواي تكون أقرب إلى النتائج المقدمة من طرف سكرتارية الجات عند انعقاد مؤتمر مراكش، و كذا نتائج منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و البنك الدولي لسنة 1993، و حيث تكون الزيادة المقدرة في كل من هذه الدراسات متراوحة بين 213 و 230 مليار دولار سنوياً.

و بالنظر إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي الممثلة لتوزيع الزيادات المتوقعة في الناتج الإجمالي العالمي بين مجموع الدول، تكون لدينا صورة أكثر وضوح عن المستفيدين من الزيادات المترتبة عن التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية، فالمستفيد الأول من التحرير مجموعة الدول الصناعية بنسبة 65.62 % متصدرة فيها السوق الأوروبية الحصة الأكبر بنسبة 26.91 %، تليها الو.م.أ بنسبة 17.17 % ثم تأتي في المرتبة الثالثة اليابان بنسبة 12.72 %، تليها كل من دول أوروبا الحرة و كل من كندا، أستراليا و نيوزيلاندا مجتمعة بالترتيب الآتي لكل منها 3.82 % و 2.90 % على الترتيب، أما المجموعة الثانية فتضم كل من الدول الاشتراكية سابقا (الاتحاد السوفياتي) زائدا الصين، كوبا و منغوليا بنسبة زيادة مقدرة بـ 17.64 %، و في المجموعة الثالثة و الممثلة في الدول النامية فإن الزيادة

المتوقعة في ناتجها الإجمالي تبلغ نسبة 16.84% موزعة بين دول جنوب شرق آسيا و بقية الدول النامية بما في ذلك البلدان النامية.

جدول رقم(07): يبين توزيع الزيادات في الناتج الإجمالي العالمي

الوحدة: مليار دولار سنوياً

مجموع الدول	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة (%)
1 - الدول الصناعية:	**138.9**	**65.62**
• السوق الأوروبية المشتركة	61.3	26.91
• الولايات المتحدة الأمريكية	36.4	17.17
• اليابان	27	12.72
• دول أوروبا الحرة	8.1	3.82
• كندا و أستراليا و نيوزيلندا	6.1	2.90
2 - الدول الاشتراكية الاتحاد السوفياتي سابقا+الصين وكوبا و منغوليا	**37.4**	**17.64**
3 - الدول النامية:	**35.7**	**16.84**
• الأرجنتين، البرازيل، اندونيسيا، ماليزيا، فلبين، تايلاندا.	12.2	51.75
• هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية	7.1	3.35
• بقية دول العالم بما فيها البلدان العربية	16.4	7.74
المجموع	**212**	**%100**

المصدر: عدنان شوكت شومان، اتفاقيات الجات الدولية، الرابحون دوماً ... و الخاسرون دوماً ...، دار المستقبل، دمشق، 1996، ص127.

لكن بالنظر إلى هذه الزيادات الناتجة من التحرير لقطاع التجارة الخارجية فإنه سينجر عنها ارتفاع في أسعار السلع الزراعية و الغذائية الأساسية، بما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء من جهة، و زيادة العجز في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري من جهة أخرى.

لذلك فإن هذه الدراسات توقعت حدوث خسائر قد تتكبدها الدول النامية و ذات الدخل المحدود، و ذلك كنتيجة لتنفيذ بعض الاتفاقات مثل اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، و كذلك اتفاقية تجارة المنتجات الزراعية، المترتب عليها خفض حجم الإعانات الرسمية المقدمة للصادرات من هذه المنتجات، بما يتسبب في رفع مستويات أسعارها العالمية، و بهذا ستضرر البلدان المستوردة لهذه المنتجات[1].

و الجدول التالي يوضح التقديرات لنسب الزيادة في قيمة كل من الصادرات الزراعية و الواردات من الحبوب كنتيجة لتحرير التجارة العالمية كما يلي:

جدول رقم(08): نسب الزيـادة فـي التصديـر و الاستيـراد نتيجـة تحريـر التجـارة الدوليـة

الوحدة: نسبة مئوية

مجموع الدول	زيادة قيمة الصادرات الزراعية	زيادة قيمة واردات الحبوب
في الدول النامية	11	39.3
الدول أقل نمواً	8.5	16.7
الدول متوسطة الدخل	11.7	55.6

المصدر: نفس المرجع، ص131.

يلاحظ من خلال الجدول أن الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية للدول أقل نموا تسجل أدنى نسبة بـ 8.5 %، بينما الزيادة في قيمة وارداتها ستفوق 16.7 % مما يعكس اتساع الفجوة الغذائية في هذه البلدان، و ما يزيد من تفاقم الوضع هو ارتفاع فاتورة الغذاء كما تم بيان ذلك في السابق، و الذي يرجع أسبابها لإلغاء الدعم الحكومي للمزارعين المصدرين بالدول المتقدمة، و الذي يؤدي بهم إلى التقليص و الخفض من مستوى الإنتاج، و بطريق آخر فإن هذا سيؤثر على المعونات و المنح الغذائية التي تقدمها هذه الأخيرة إلى الدول الفقيرة.

[1] - جمال الدين زروق، اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية " الدروس المستفادة و التحديات الجديدة أمام الدول النامية و منها العربية "، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ص ص 02 – 03.

بالإضافة إلى الارتفاع في مستوى الأسعار للسلع الزراعية الذي ستشهده هذه الدول، و الذي لا يمكّن من تغطية أكثر من ثلث العبء المتولد من تحرير التجارة، فإن الدول النامية ستتكبد بالإضافة إلى هذا الارتفاع تكاليف أخرى ممثلة في تكاليف استيراد التكنولوجيا من طريق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية من جهة و تكلفة الخدمات عن طريق النصوص المنظمة لاتفاقية الخدمات المختلفة من جهة أخرى.

و في الأخير و كدافع للتخفيف من حدة هذه التكاليف و الخسائر على الدول النامية و خاصة الدول أقل نمواً فإن عليها الزيادة من تصدير المواد الأولية الممتلكة فيها لميزة نسبية (الوفرة)، و هذا لأجل تسديد و تغطية فاتورة الواردات لديها (المواد الغذائية و السلع الرأسمالية)، كما عليها أن تعمل في نفس الوقت على إتباع سياسة ترشيد الاستهلاك لهذه السلع ذات الطلب الواسع لديها عن طريق وضع أولويات لها، و هذا للتمكن من الحصول على مساعدات و إعانات و تسهيلات ائتمانية و قروض لتمويل السلع و الخدمات التي تحتاجها.

و رغم هذا كله تبقى كل من اتفاقيتي الزراعة و الخدمات إطاراً لإجراء التحرير التدريجي مستقبلاً، يضاف إلى ما تم التعرض له سابقا إلى أن أهم النتائج التي ترتبت على هذه الجولة ما يلي[1]:

1. قيام المنظمة العالمية للتجارة كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات GATT المتعددة الأطراف بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية.
2. توقيع بروتوكولات حول السلع المصنعة التي تخص تأمين وصولها إلى أسواق الدول الأعضاء.
3. الوصول إلى حل وسط حول اتفاقية الزراعة لكل من الو.م.أ و الاتحاد الأوروبي، و بمشاركة كل من اليابان، و كان ذلك في بلير هاوس في واشنطن عام 1992.
4. اتفاقية الملابس و المنسوجات التي جاءت استجابة لمطالب الدول النامية بدمج هذا القطاع في GATT على مراحل كالآتي:

جدول رقم(09): نسبة التفكيك التدريجي للحصص في قطاع المنسوجات و الملابس

السنة	1995	1998	2002	2005
نسبة التفكيك التدريجي للحصص	% 16	% 17	% 18	% 49

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص ص61 – 62.

[1] - المرجع السابق، ص ص61 – 62 (بتصرف).

5. اتفاقية التجارة في الخدمات بحيث تلتزم بموجبه الدول الأعضاء بتحرير قطاعات خدمية معينة من خلال جداول التزامات ترفقها بروتوكولات انضمامها، و قد تم أيضا معالجة إجراءات الاستثمار المتعلقة بالخدمات و المتصلة بالتجارة.
6. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، و تستند إلى أحكام كل من اتفاقية برن (BURN) للمصنفات الأدبية و الفنية، اتفاقية باريس للملكية الصناعية، اتفاقية روما لحماية المؤدين و منتجي التسجيلات الصوتية و الهيئات الإذاعية، و معاهدة الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة.
7. اتفاق حول إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS)، و يتعلق الأمر بتلك الإجراءات التي تضعها الدولة على الاستثمارات الأجنبية في نطاق سلطتها الجغرافية، و التي قد تكون قيدا على التجارة العالمية، كأن تشترط تضمين نسبة معينة من المكونات المحلية في منتجات المشروع.
8. اتفاقيات الدعم و الإجراءات التعويضية و التي بموجبها يحضر دعم الصادرات، و كذا ذلك الذي يستخدم في توسيع نطاق السلع المحلية بدلا من المستوردة، إلا أن هناك دعم مسموح به، و هو المقدم لبرامج البحوث و التطوير الذي تقوم به الشركات أو توكل لمؤسسات التعليم العالي و مراكز البحوث بشرط أن لا يتجاوز 75 % من تكلفة البحث و 50 % من تكلفة التطوير، و هناك دعم ثالث جائز إذا لم يضر بمصالح الآخرين.

و منه بعد التعرف على ما أسفرت عليه جولة الأرغواي و مدى أهمية النتائج التي تمخضت عليها، يتم التطرق في العنصر الموالي إلى أهم نتيجة عرفتها جولات الجات من خلال هذه الجولة، و التي أدت إلى تغيير معالم النظام التجاري العالمي من خلال الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة

أسفرت أطول جولة في المفاوضات التجارية على إنشاء منظمة التجارة العالمية أثناء الإقرار عن النتائج الرسمية في مراكش بالمغرب، وذلك في 1994/04/15 حيث نجد أن هذا الإقرار لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة يعد حدثاً بارزاً في مسيرة العلاقات التجارية الدولية، باعتبار أن هذه المؤسسة تمثل الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأداة و الآلية الجديدة لتعميق العولمة و تحرير التجارة الدولية بين الأقطار و الأقاليم الجغرافية المختلفة في العالم.

ومع بداية جانفي 1995 بدأ عمل المنظمة بشكل رسمي باعتبارها الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التجارة متعددة الأطراف.

المطلب الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

حيث أنه من خلال هذا العنصر سيتم التعرف على الجوانب المتعلقة بالمنظمة من خلال التطرق للعناصر التالية: - تعريف – مبادئ المنظمة – أهداف المنظمة - هياكل المنظمة.

1) تعريف المنظمة العالمية للتجـــارة:

يمكن توصيف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع و الخدمات، وهي الأمور التي كانت تدور ب شأنها الخلافات التجارية بين الدول ، وتنذر بنشوب حروب تجارية بينها بشكل تهدد فيه عجلة الاقتصاد الدولي ككل[1].

2) مهام و وظائف المنظمة العالمية للتجارة:

حددت الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة مجموعة من المهام و الوظائف المنوطة بالمنظمة تكون على النحو التالي[2]:

1 - متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف، و تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأروغواي.

2 - الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

3 - إدارة آلية لمراجعة السياسات التجارية و مدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.

4 - التعاون مع صندوق النقد الدولي FMI، و البنك الدولي و الوكالات التابعة لهما من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي.

5 - فض المنازعات الدولية المتعلقة بالمعاملات التجارية و تسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات الغات.

3) أهـداف المنظمـــة:

إن الهدف الرئيسي الذي وجدت و أنشئت المنظمة لأجله هو تحرير التجارة العالمية، و لغرض تحقيق هذا الهدف فإن المنظمة بهذا تسعى إلى العمل على تحقيق الأهداف التالية:

1. خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
2. زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي و ذلك بتعظيم الدخل العالمي و رفع مستويات المعيشة.

[1] - أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص ص77 - 78.

[2] - محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد2003/01، ورقلة، ص19 (بتصرف).

3. الزيادة في الإنتاج و التجارة العالمية و الاستخدام الأمثل و التوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستديمة.
4. توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية.
5. توفير البيئة العالمية المناسبة و الملائمة للتنمية المستدامة و الزيادة في حجم التجارة و الاستثمار.
6. إشراك الدول النامية و إدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.
7. زيادة التبادل التجاري الدولي و تنظيمه على أسس و قواعد وفقاً لاتفاقيات الأروغواي.

4) هيكل المنظمة العالمية للتجارة:

بالنسبة لهيكل المنظمة العالمية للتجارة فتتشكل من[1] :

1 -ندوة وزارية مكونة من ممثلي كل البلدان الأعضاء، وتجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنتين، وتعد الهيئة الرئاسية للمنظمة.

2 -المجلس العام يتولى شؤون المنظمة بين ندوتين وزارتين، ويقوم بوظيفة هيئة تسوية المنازعات ORD.

3 -المجالس المتخصصة وهي تحت إشراف المجلس العام، وتتمثل في مجلس تجارة البضائع، مجلس تجارة الخدمات ومجلس متعلق بالملكية الفكرية.

المطلب الثاني: المؤتمرات الوزارية و القضايا الرئيسية المطروحة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ضمن OMC

طبقا للمادة الرابعة من الاتفاقية المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة يجتمع المجلس الوزاري مرة واحدة على الأقل خلال سنتين، ومن أهم نتائج المؤتمرات الوزارية التي عقدت نجد ها موضحة في الملحق رقم 01.

أما بالنسبة لجدول المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فنكون كالآتي :

[1] - عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص68.

جدول رقم(10): جدول المفاوضات التجارية

السنة	الموضوع	الهدف من المفاوضات
عام 2000	- الزراعة - الخدمات - حماية حقوق الملكية الفكرية	- تهدف المفاوضات إلى توسيع التخفيضات التدريجية ل لدعم المقدم و الحماية في هذا القطاع. - تهدف هذه المفاوضات إلى زيادة فتح أسواق الخدمات في إطار التحرير التدريجي الذي رسمته اتفاقية الجاتس. - تقييم الالتزامات التي تعهدت الدول الأعضاء بتنفيذها خلال الفترة الانتقالية التي انتهت في جانفي 2000.
	- إجراءات الاستثمار	- مراجعة تنفيذ الاتفاقية حول الإجراءات المتعلقة بالاستثمار لتسهيل سياسة المنافسة.
عام 2001	- المنسوجات والملابس	- مراجعة لمراحل تنفي ذ الاتفاقية حول تجارة المنسوجات والملابس.
عام 2005-2004	- المنسوجات والملابس	- مراجعة المرحلة الأخيرة من تنفيذ الاتفاقية (أي المرحلة التي يتعين على الدول أن تصل فيها إلى إزالة الحصص المتبقية أمام واردات المنسوجات والملابس).

المصدر: من إعداد الطلب اعتمادا على: جمال الدين زروق، مرجع سابق، ص ص14-15

و منه من خلال جدول المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية يلاحظ الرغبة الملحة و العزم على المضي قدما نحو تحرير التجارة العالمية، عن طريق التخفيض التدريجي إلى الإزالة و التخلص النهائي من الحواجز و القيود أمام حركة السلع و الخدمات إلى الأسواق العالمية، مع مراعاة التعهد و الالتزام نحو القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى العمل على تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار لحفز المنافسة و دعم مسيرة النمو الاقتصادي في البلدان عبر الأقطار المختلفة.

المبحث الثالث: التحديات الجديدة المفروضة على الدول النامية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد

إن التطورات الحاصلة في جولات الجات ثم انتهائها بأطول جولة هي الأورغواي مرورا إلى ظهور كيان جديد متمثل في المنظمة العالمية للتجارة ، و هذا بدوره يعتبر مبرر لهدى التحديات الجديدة المفروضة على الساحة الاقتصادية الع المية؛ و هنا يمكن القول بم دى استفادة الدول النامية من النظام التجاري العالمي الجديد تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وفي هذا السياق يمكن إحصاء ثلاثة تحديات رئيسية متمثلة في ما يلي[1]:

أولا : التحول النوعي في م فهوم تحرير التجارة العالمية، وما يستوجبه من استخدام وسائل جديدة للتفاوض بما يخدم مصالح ليس فقط الدول المتقدمة (الغنية) بل كذلك الدول النامية أيضاً.

ثانيا : موضوع المشاركة الفعلية للدول النامية في تحديد جدول المفاوضات التجارية العالمية مستقبلاً.

ثالثا : التعامل مع تحرير التجارة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية كجزء لا يتجزأ من جهود الدول النامية في تحقيق النمو الاقتصادي و الرفاهية لشعوبها (البعد التنموي لتحرير التجارة العالمية) .

وفيما يلي تحليل التحديات وما يمكن للدول النامية من القيام به للاستفادة من الوضع.

المطلب الأول: التحول النوعي في مفهوم تحرير التجارة العالمية تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة

إنه وبالمقارنة بين اتفاقية الجات لسنة 1948 واتفاقية الأورغواي (1976-1993) لنلمس تحول جوهري في مفهوم تحرير التجارة العالمية، فالاتفاقية الأولى يمكن القول أنها جاءت بقواعد موحدة أو بمقاييس موحدة لجميع الدول المتعاقدة ، أي أن تحرير التجارة متعدد الأطراف في ظل الجات جاء بمجموعة من المبادئ لتنظيم العلاقات التجارية الدولية بما يخدم مصالح جميع الدول في أي زمان ومكان ، على خلاف ذلك جاءت اتفاقية ا لأورغواي لتدخل مجا لات جديدة لموضوع تحرير التجارة العالمية، إذ أنها لم تعد منصبة فقط في السياسية عبر الحدود ، وإنما شملت حتى السياسات والتنظيمات المحلية، وهذه الأخيرة تشكل عوائق أمام الوصول إلى الأسواق المحلية، مثال ذلك المواصفات المطابقة والإجراءات الصحية وحماية الملكية الفكرية.

ومنه يبدو أن التفاوض في هذه الموضوعات تكون أكثر تعقيدا من المفاوضات السابقة، إذ أن هذه الأخيرة لم تكون مقتصرة فقط على إزالة العوائق غير الجمركية أو إجراءات التخفيضات الجمركية على

[1] - جمال الدين زروق، مرجع سبق ذكره، صفحات متعددة (بتصرف).

الحدود، فهذا أمر يناقش عن طريق التفاوض ويتوصل إلى التفاهم في أوقات قصيرة نسبيا عنها في تلك التي تتجاوز الحدود لتنقل إلى السياسات المحلية عن طريق إجراء إصلاحات، ومثال ذلك ما نصت عليه اتفاقية التثمين الجمركي، والاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية العوائق الفنية للتجارة، وكل هذا يقودنا إلى استخلاص الدروس الآتية:

1 -إن الإصلاحات التي يتعين إدخالها في النظم المحلية للدول النامية لتتماشى مع اتفاقيات جولة الأورغواي قد لا تكون ضمن جهود التنمية في الدول النامية خاصة محدودة الدخل.

2 -ولكي تتمكن هذه الدول من ذلك لابد لها من العمل على تبني إصلاحات متمثلة في بناء القدرات الفنية الوطنية لديها لأجل إعداد التحاليل وقياس المكاسب والتكاليف من تنفيذ الاتفاقيات التجارية.

3 -يتعين على كل دولة نامية عضو في منظمة التجارة العالمية إنشاء آلية وطنية لتبادل المعلومات والدراسات و تنسيق المواقف بين مختلف الدوائر و الوزارات المعنية بشؤون من ظمة التجارة العالمية.

4 -العمل على إشراك القطاع الخاص في جميع مراحل المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة، بما يمنح لها بالكشف والمعرفة للمكاسب والتكاليف من تنفيذ القواعد الجديدة من جوانبها المختلفة.

5 -و يعمل هذا كله أن يكسب الرأي العام بالثقة في معرفة خيار الانضمام للمنظمة وما يحو يه من مكاسب مع التحوط للتكاليف التي من الممكن تحملها في المراحل الأولى من الانضمام.

المطلب الثانـــي: الشروط الجديدة لتفعيل مشاركة الدول النامية في المفاوضات التجارية العالمية

إن جولة الأورغواي وكما ذكر سابقا تحتل مكانة هامة و مميزة من بين كل الجولات السابقة ، وذلك لعدد الدول المشاركة فيها والتطور في الموضوعات التي تم طرحها، فالدول النامية نجدها في هذه الجولة إضافة إلى تزايد عدد ها البالغ 90 دولة نامية، تتمكن من فرض وجودها وبقوة من حيث الأثر الذي أحدثته في بعض الموضوعات، نتيجة المساومة التي كانت تتخذها كوسيلة هجومية على الموضوعات التي تقوم الدول المتقدمة بطرحها بالرغم من أنها تشكل حجر عثرة أمامها (الدول النامية)، أي أن الدول المتقدمة لا تراعي وضع هذه في ذلك، فتقوم بتشريع موضوعات تضعها في مناخ اللاتكافئ لتبقى دائما في مركز قوة على من يحيط بها ، و مثال تلك الموضوعات التي أقدمت الدول النامية بطرحها كبطاقة مساومة موضوع المنسوجات، حيث تم ربطه بموضوع حماية حقوق الملكية الفكرية الذي أصرت الدول المتقدمة و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على إدراجه في جولة الأورغواي.

كذلك نجد الدول النامية مرة أخرى تقوم بربط موضوع تحرير تجارة الخدمات ، ومنها الخدمات المعرفية والمالية ذات الأهمية للدول الصناعية بحركة انتقال الأشخاص الطبيعيين للإقامة المؤقتة و ذات الأهمية للدول النامية.

ولكن بالرغم من الصيغة أو الطريقة الجديدة التي اتخذتها الدول النامية كسلاح إلا أنها في واقع الأمر كانت تفتقد إلى القدرات المماثلة (Power Symétries) للتأثير على مسار نتائج المفاوضات بما يخدم مصالحها، في حين أن الدول المتقدمة نظرا لامتلاكها لقدرات تفاوضية عالية مقارنة بالأولى فإنها تعمل على التركيز على مواطن ومراكز الضعف في جوانب الدول النامية بما يخدم مصالحها الحيوية.

ولجبر الخلل بالنسبة للدول النامية في هذا الجانب فإنه يتعين إضافة إلى بناء وتعبئة الموارد البشرية والقدرات الفنية المتخصصة في الدراسات وخوض المفاوضات التجارية بذل الجهد فيما يتعلق بتقديم الحوافز ذات الأهمية أكثر للدول المتقدمة، إما في شكل تنازلات عملية للوصول إلى أسواقها، وإما بذل الجهد لتحمل التكاليف والتضرر لها بأساليب علمية ومقنعة للدول الصناعية.

ومن جهة أخرى وهو الأهم لدعم القدرات التفاوضية وتحسين المراكز للدول النامية في المنظمة هو القيام بالتجمع في تحالفات في شكل كتل اقتصادية بما يخدم مصالحها، وهذا بدوره يؤدي إلى اتخاذ هذه الكتل و التحالفات مواقف موحدة بالنسبة للموضوعات التي لا تتطلب من الدول الأعضاء التزامات محددة ، كما يضفي عليها بعداً سياسياً أكبر لمواقفها، ومن بين المجموعات الدولية التي تعتبر مشاركتها فعالة في منظمة التجارة العالمية مجموعة دول الآسيان (ASIAN) ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي و مجموعة دول الكيرنس (CAIRNS)[1] ، والتي نجحت في إدراج الاتفاقية الزراعية في مفاوضات جولة الأورغواي.

كما يمكن لدول أخرى أن تشكل مجوعات أو تكتلات أخرى تكون فيها مواقفها التفاوضية فاعلة، ومثال ذاك مجموعة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، بحيث أنها تملك قوة في وسائل وأساليب الدفاع عن مصالحها داخل المنظمة – حيث نجد منها الدول العربية – و التي تتمكن من تعزيز موقفها أيضاً بانضمام السعودية[2] إلى المنظمة، في انتظار انضمام الجزائر لتصبح قوة فاعلة حقيقية داخل المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: تحرير التجارة العالمية و جهود الدول النامية في تحقيق النمو الاقتصادي (البعد التنموي لتحرير التجارة العالمية):

يكتسي موضوع تحرير التجارة طابع شمولي جيد من حيث عمله على أن يكون كل شيء متاح بقدر من الكفاءة المطلوبة وبسعر تنافسي يراعي فيه طالبوه، وبالتالي فإن تحرير التجارة له من المكاسب

[1] - وهي مجموعة دول متقدمة ونامية مصدرة للسلع الزراعية.
[2] - انضمت السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة في 2005 لتعزز موقف الدول العربية والمصدرة للنفط في OPEC .

ما يسهم بتحسين رفاهية الأفراد ويخدم أذواقهم المتعددة، لكن في الجانب المقابل نجد أن هذا الموضوع يؤرق العديد من الدول خاصة المحدودة الدخل أو البلدان النامية، كونها ضعيفة على تحمل الصدمة التي يمكن أن تلحق بها من جراء التحرير والقيام بالإصلاحات الشاملة المتعلقة بذلك، وهذا ما أثبتته دراسات عديدة على مستوى البنك الدولي، بحيث خلصت دراسة كل من شولر(Shuler.P) و ميشيل فينغر(Finger J.M)[1] إلى أن تكاليف إصلاح الأنظمة التجارية في الدول النامي ة بما يتماشى مع متطلبات ونصوص اتفاقية الأورغواي يقدر في المتوسط بضعف الميزانية المخصصة للاستثمارات التنموية وذات الأولوية لتحسين الرفاهية العامة في العديد من الدول النامية ذات الدخل المتوسط والمحدود.

ومنه في هذه الحالة قد تواجه الدولة بخيار تخصيص مواردها المالية إما لبناء المدارس والمستشفيات والتجهيزات الأساسية، وإما لمقابلة التغطية في تكاليف تنفيذ الاتفاقية لجولة الأورغواي.

و البلدان النامية لكي تعظم من مكاسبها وتقلل من تكاليفها المترتبة عن تنفيذ الاتفاقية، و تتمكن من الوصول إلى إحداث حركة تجارية واسعة لابد لها من مؤسسات ذات كفاء ات للتعامل مع المؤسسات المنافسة في السوق العالمية، كما أنه على الدولة أن تعمل على اتخاذ و تطبيق سياسات اقتصادية كلية فعالة للعمل على إجراء إصلاحات شاملة نحو صياغة برامج جديدة تذهب إلى ما هو أبعد من تقديم الدعم الفني و المالي لإصلاح قطاع التجارة الخارجية، إضافة إلى العمل على التنسيق بين مختلف المؤسسات الدولية المتخصصة بدعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية.

كما لا يتوارى عن تلك الإصلاحات المؤسسية و التنظيمية التي تنص عليها جولة الأورغواي، وذلك بدعم القدرة أو البنية في جميع المستويات بهدف توفير مستوى معيشي أفضل للجميع.

خلاصة الفصل الثالث:

خلاصة لما سبق يتضح أن مشاركة الدول النامية في النظام التجاري العالمي الجديد في الوقت الذي ترتفع فيه الأصوات و تبذل الجهود لتحرير التجارة العالمية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة ، فإنه لا يقتصر دور الدولة فقط على العمل من خلال الدور التقليدي المتمثل في المشاركة أو التمثيل داخل

[1] - Finger J.M et Shuler. P, implementation of Uruguay round commitments : the development challenge " presented to WTO/WB conference an " developing countries in millennium round, WTO Secretariat, center w. rappard , genera 20-21 September 1999.

المنظمة، بل يسموا إلى أكثر من ذلك في إطار جهود تبذل من أجل القيام بعملية التنمية الشاملة، وهذا يعني أن ترابط تحرير التجارة بالتنمية يتطلب تحقيق أمرين هما[1]:

1- العمل على التضامن و التنسيق بين جميع الدول خاصة منها الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

2- التنسيق فيما بين مختلف مؤسسات التمويل الدولية و الإقليمية في وضع ودعم برامج إصلاح تشمل الإصلاح الهيكلي لقطاع التجارة الخارجية ، بجانب الإصلاحات التنظيمية و المؤسسية وتطوير البنية التحتية بهدف تحسين مستويات معيشية أفضل في الدول النامية، وهذا هو الهدف الأصلي من تنفيذ اتفاقية جولة أورغواي.

[1] - جمال الدين زروق، مرجع سابق، ص 19.

قائمـــــة الجـــداول و الأشكال

قائمـــــة الجـــداول

الرقم	عنوان الجـــدول	الصفحة
01	توزيع عدد السكان في الدول النامية 1997	39
02	توزيع القوى العاملة و المساهمة في الناتج الإجمالي في القطاعين الزراعي و الصناعي	41
03	معدلات البطالة المقترحة في بعض الدول النامية	46
04	عدد السكان وقوة العمل والإنتاج في المناطق المتقدمة وأقل تقدما(1995-1997)	47
05	تطورات و نتائـج المفـاوضات في الجـات خلال الفترة (47- 1993)	96
06	الدراسات و التقديرات لزيادة الدخل العالمي الناتجة عن تحرير التجارة العالمية طبقا لنتائج جولة الأورغواي و اتفاقيات الجات الجديدة 1994	99
07	توزيع الزيادات في الناتج الإجمالي العالمي	101
08	نسب الزيادة في التصدير و الاستيراد نتيجة تحرير التجارة الدولية	102
09	نسبة التفكيك التدريجي للحصص في قطاع المنسوجات و الملابس	103
10	جدول المفاوضـــــات التجاريـــــة	107
11	نسب الرسوم الجمركية للسلع بحسب أنواعها	117
12	تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1963 – 1969)	121
13	تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر في الفترة 1980- 1988	129
14	تطور الديون الخارجية للجزائر خلال فترة الثمانينات	133
15	المساعدات الماليـة المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقات الاستعداد الائتماني	136
16	تطور معدلات سعر الصرف الدولار مقابل الدينار خلال الفترة (1986- 2000)	140
17	تطور المعدلات المتوسطة للحقوق الجمركية خلال الفترة (1980- 1999)	150
18	المعدل المتوسط للحقوق الجمركية حسب القطاعات الاقتصادية (معدل الحقوق الجمركية غير الحسابية و كنسبة مئوية)	151
19	توزيع الوضعيات الجزئية التعريفية حسب المعدل و مجموعات السلع	152
20	موجز التعريفات الجمركية لبلدان المغرب العربي	152
21	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال فترة التسعينات (1990-2000)	154
22	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1978- 1996	172
23	رزنامة عملية توزيع عملية التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي وفق القوائم المتفق عليها	178
24	يوضح عدد المنتجات الزراعية الواردة في البرتوكول الثاني الخاضعة للتحرير	179
25	أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار التبادل الحر و الآليات المتبعة في ذلك	181
26	بنية التبادلات الخارجية الجزائرية بحسب المناطق الجغرافية المتعامل معها خـــلال 2007	183
27	الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات الخارجية و حصة الاتحاد الأوروبي في واردات الدول المتوسطية	186

28	تطور حصيلة الجباية الجمركية خلال الفترة 1993 – 2004	187
29	الإيرادات من الجباية الجمركية الجزائرية خلال الفترة (2005 – 2009)	188
30	الخسارة الجبائية من جراء التفكيك الجمركي لبعض الدول المتوسطية	189
31	تطور PIB بالقيم الجارية و الثابتة خلال الفترة (1990 – 2006)	194
32	تطـور مؤشرات ميزان التجـارة الخارجيـة و نسب النمـو فيهـا خلال الفترة (1990-2006)	198
33	تطـور الهيكل السلعـي للصـادرات خـلال الفترة (1990-2006)	202
34	تطـور الهيكل السلعـي للـواردات خلال الفترة (1990-2007)	204
35	توزيـع نسب الواردات بحسب الدول الممونـة للجزائـر خـلال 2006 – 2007	209
36	تـوزيع نسب الصـادرات بحسب الدول المتعاملـة مع الجزائـر خـلال 2006 – 2007	211
37	مصفوفة الارتباط لكل من المتغيرات PIB, X, M	213
38	نتائج تقدير نموذج الصادرات- الواردات مع PIB	214
39	نتائج التقدير بإدخال اللوغاريتم على النموذج	216
40	نتائج تقدير النموذج بالترجيح بواسطة الانحرافات المعيارية	216
41	نتائج التقدير للنموذج المصحح بعد الاستبعاد للمتغيرات غير المعنوية	218
42	معاملات التقدير للمتغيرات المستبعدة من النموذج المصحح	219

قائمـة الأشكـال

الرقم	عنوان الشكـل	الصفحة
01	أثر التغير التكنولوجي على كل من قطاعي الزراعة و الصناعة	16

01	دورة حياة المنتج	32
02	هيكل الصادرات العالمية (% المنتجات الأولية و المصنعة)	48
03	الحالات الثلاثة للعلاقة بين سعر الصرف الفعال و الاستراتيجيات الإنمائية	73
04	تسلسل عناصر تحرير التجـارة الخارجيـة	85
05	تطور الميزان التجاري بالأسعار الجارية خـلال الفترة 1963- 1969	121
06	تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر في الفترة 80-1989	129
07	تطور نسب المديونية الخارجية و خدماتها للجزائر خلال فترة الثمانينات	134
08	تطور نسب إجمالي/خدمة المديونية الخارجية للجزائر إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الثمانينات	135
09	تطور نسب المديونية الخارجية و خدماتها للجزائر خلال فترة التسعينات	155
10	توزيع المبادلات الخارجية الجزائرية بحسب المناطق الجغرافية المتعامل معها لسنة 2005	183
11	تطور الناتج الإجمالي الخام خلال الفترة (1990-2006)- (بالأسعار الثابتة)	195
12	تطور الصـادرات، الواردات و الميـزان التجـاري خـلال الفترة (1990-2006)	201
13	توزيع الهيكل السلعي للصادرات لسنة 2006	203
14	توزيع الهيكل السلعي للواردات لسنة 2006	205
15	توزيع الهيكل السلعي للواردات لسنة2007	207
16	توزيع نسب الواردات بحسب الدول المتعاملة مع الجزائر	210
17	توزيع نسب الصادرات بحسب الدول المتعاملـة مع الجزائـر خـــلال 2007	212

مقدمــة:

إن واقع العلاقات الاقتصادية الدولية و ما يشوبه من تحولات و تغيرات على الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية، و مع تزايد التشابك و الاعتماد الدولي المتبادل ، جعل الشعوب و المجتمعات المترابطة في شكل دول تتموقع في مساحات جغرافية ذات حدود واضحة ، لذلك فهي تسعى جاهدة إلى تنظيم علاقاتها مع الدول من العالم الخارجي، بما يحقق لها و لشعوبها الأمن و الاستقرار، بالإضافة إلى قدر من الرفاهية، فالإطعام من الجوع أو ما سمي في الأدبيات الاقتصادية الأمن الغذائي ، و الأمن من الخوف هما من أسمى ما تسعى هذه الدول إلى تحقيقه، لذلك غالبا ما يواجه هذا عن طريق تبني خطط و استراتيجيات في شكل سياسات تهدف إلى تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى، و من بين هذه السياسات نجد السياسات الاقتصادية التي تتضح عن طريقها الحياة الاقتصادية للدولة.

و مع زيادة ظاهرة العولمة و ما تحمله من موجات تحررية ، و انتشار للشركات المتعددة الجنسيات زادت مجموعة الدول من تأمين نفسها ، و استحداث أساليب جديدة لمواجهة هذا ال تيار ، و كنتيجة لهذا عرف الاقتصاد العالمي كذلك ظاهرة جديدة تشكل عن طريقها النظام العالمي الجديد، الذي و إن جاء بمبادئ و قواعد معروفة إلا أنه دائما لا بد من تحقق فكرة الطرفي ة القوي و الضعيف ، أو دول مركز و دول المحيط.

و منه فإن هذه الظروف كلها كافية لأن تجعل من كل دولة أن تنتهج و تسن لنفسها قوانين و تشريعات تسيّر فيها شؤونها مع الأطراف الخارجية، و إذا كان الحديث عن المعاملات التجارية فالحديث ينطلق إلى وضع السياسات التجارية و كيفية تنظيم شؤون التجارة الخارجية ، في إطار تبادل السلع و الخدمات و نظام الملكية الفكرية المتعلق بالمواد ذات الطابع التجاري.

المبحث الأول: مسـار تحريـر التجـارة الخارجيـة في الجزائـر

كما تم التطرق إليه سابقا فإن الهدف من وراء السياسة التجارية إما أن يكون حمائي بحت أو مالي، فالأول يرمي إلى حماية الصناعة المحلية الناشئة و الثاني إلى جلب موارد للخزينة، فإن الدولة تأخذ في المزاوجة بين الاثنين لتحقيق موقعها الداخلي بالمحافظة على منتجاتها، و في نفس الوقت تسعى إلى ضمان قدر من الانفتاح على العالم الخارجي كخطة إستراتيجية، تتحرك من خلالها لتكون شبكة علائقيـة تستفيد من خلالها في استغلال مقدراتها ذات الميزة النسبية المتعلقة أساسا بالعناصر الإنتاجية و المواد الأولية و الطاقويـة ذات الندرة.

و منه من خلال هذا التقديم يمكن القول بأن سياسة التجارة الخارجية المرافقة لحالة الاستقرار السياسي و الاقتصادي للبلد لها من الأهمية بمكان لأن تكون ضمن برنامج مخطط يتماشى مع الأوضاع العالمية من حيث مدى قدرة الاقتصاد على المواجهة و استغلال الفرص في نفس الوقت، لهذا سنحاول في هذا الفصل أن نتعرف على مسار السياسة التجارية الجزائرية منذ الاستقلال، مع إبراز الأساليب الموضوعة في كل مرحلة لتحقيق الأهداف المرجوة منها، و حيث يمكن في الصدد إحصاء ثلاثة مراحل مرت بها السياسة التجارية في الجزائر منذ الاستقلال و هي:

- مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962-1969)
- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989)
- الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1990

المطلب الأول: مرحلـة رقابـة الدولـة للتجـارة الخارجيـة (1962-1969)

كانت هذه الفترة عقب حصول الجزائر على الاستقلال مباشرة، حيث تميزت بوضعية اقتصادية هشة موروثة من قبل المستعمر الفرنسي القائم على استنزاف الثروات، و المتولي لتنظيم العلاقات التجارية الخارجية، و من تم فإنه غداة الاستقلال كان من الصعب تحقيق و الأخذ في رفع مؤشرات النمو الاقتصادي، و خاصة و أنه يلاحظ أن كل المجالات الاقتصادية عانت في المرحلة الأولى من التبعية للاقتصاد الفرنسي، إضافة إلى أن العنصر البشري المسير كان تابعا للمستعمر الفرنسي مما جعل عملية التغيير و النهوض بالاقتصاد أمر صعب.

و لكن أمام هذه الوضعية قامت الدولة الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات للخروج من هذا الواقع و تحقيق الاستقلال الاقتصادي إلى جانب الاستقلال السياسي و هذا ما تم فعلا من خلال مؤتمر طرابلس 1962 و ميثاق الجزائر 1964، و خلال هذه الفترة قامت الجزائر بانتهاج نموذج للنمو هو النموذج الاشتراكي تتوجه فيه إلى الداخل مع التركيز على الصناعات الثقيلة و خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي و الواردات، و لهذا لجأت إلى الاعتماد على:

- التخطيط المركزي للاقتصاد.

- الاعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات و على صناعات الإحلال للواردات.

لذلك نجد الجزائر في هذه الفترة كبقية الدول النامية تتبع سياسة الحماية عبر الوسائل التقليدية لها كالحواجز (التعريفات الجمركية)، نظام الحصص و الرقابة على الصرف و كل هذه الإجراءات ترمي إلى رقابة الدولة على التجارة الخارجية، و يمكن التعرف على هذه الإجراءات من خلال محاولة بسطها كما يلي:

- **الحواجز الجمركيـة:**

إن الحديث عن الحواجز الجمركية لم يكن معروفا في السابق، إذ كان النظام الجمركي و عبارة عن نظام جمركي موروث من قبل الاقتصاد الفرنسي، و هذا من شأنه أن يكون مسهم بالشكل الذي أريد منه في ظل سياسة الحمايۃ المتخذة من طرف الجزائر، لذلك تم وضع أول تعريفة جمركية جزائرية في 28 أكتوبر 1963 بموجب الأمر 63-413 المتضمن لإنشاء التعريفة الجمركية، و التي تقوم بترتيب و تصنيف المنتجات إلى ثلاثة أرقام لتطبيق التعريفة الجمركية كما يلي:

- تعريفة جمركية لسلع التجهيز و المواد الأولية المقدرة بـ 10 %.
- تعريفة جمركية تخضع لها السلع نصف المصنعة قدرت بين 05 - 20 %.
- تعريفة جمركية تخضع لها السلع النهائية قدرت بين 15 – 20 %.

و ما يمكن ملاحظته هنا هو انخفاض التعريفة الجمركية الموضوعة لسلع التجهيز و المواد الأولية خلافا لأنواع التعريفات الأخرى، و هذا يدل على أن الجزائر آخذة في تطبيق سياسة الحماية لمنتجاتها المحلية من المنافسة و في نفس الوقت تحاول أن ترفع مجهودات الصناعات القائمة على فكرة الإحلال محل الواردات.

و بقيت المبادلات التجارية خاضعة إلى هذا النظام الجمركي حتى سنة 1968 أين تم فيها وضع تعريفة جمركية جديدة جاءت لمراجعة التعريفة القديمة و هذا من أجل بناء اقتصاد مستقل و توجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية و الحفاظ على القوة الشرائية للطبقات العامة و ذلك بخلق التوازن بين العرض و الطلب[1]، و كذا من بين أهم ما جاء فيها التمييز بين التعريفة الجمركية بحسب المنشأ و مصدر البضائع، و يمكن التمييز بين أربعة مناطق جغرافية متباينة بحس امتيازاتها كما يلي:

- تعريفة جمركية تخضع للسلع التي يكون مصدرها الحيز الجغرافي لفرنسا.
- تعريفة جمركية موحدة لدول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة باستثناء فرنسا التي تخص السلع التي يكون مصدرها من هذه الدول.

[1] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، 2003، ص 40

- تعريفة الحق العام[1]، و هي تطبق على الدول التي تمنح الجزائر شرطية الدول أكثر رعاية.
- كما تفرض تعريفة على البلدان الأخرى و تتمثل بضائعها رسوما جمركية تقدر بثلاثة أضعاف ضريبة الحق العام.

بالإضافة إلى هذا تم كذلك الفصل بين أنواع السلع الضرورية و الاستهلاكية و الكمالية من حيث نسب الرسوم الجمركية المطبقة على كل واحدة منها على حدا، و يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(11): يبين نسب الرسوم الجمركيـة للسلع بحسب أنواعها

طبيعة السلعة	سلع محولة (%)	سلع غير محولة (%)
* سلع استهلاكية	50 – 30	40 – 20
• الضرورية	150 – 100	30 – 20
• الكمالية	30	20
* سلع التجهيز		

المصدر:

Hocine Benissad, Economie de develepment de l'Algérie, 2eme Edition, opu, 1982, p177

و منه يظهر من خلال الجدول أن الرسوم المطبقة على السلع الاستهلاكية الكمالية المحولة عالية مقارنة بالسلع الضرورية، كما أنه يظهر كذلك أن الرسوم الجمركية لسلع التجهيز المحولة أو غير المحولة منخفضة على السلع الاستهلاكية بنوعيها، و هذا إنما يدل على أن الجزائر تأخذ في طريقها للعمل على تشجيع صناعات الإحلال و الحرص على حماية منتجاتها من المنتجات المستوردة المنافسة.

- **نظام الحصص:**

ظهر نظام الحصص أول مرة في الحرب العالمية الأولى كإجراء مؤقت لتحديد الواردات ثم عاد ثانية للظهور في فترات معينة، و هو نظام تتخذه الدول في فترات الحروب و الأزمات و كذا عندما تتدهور أسعار الواردات بشكل تكون فيه السلع المحلية مهددة بالإفلاس، و يمكن تعريفه على أنه: >>
نظام يتم بمقتضاه تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكميات المحددة، فالدولة فيه تحدد كمية محددة لا يجوز استيراد كمية

[1] - Tarif de droit commun.

أكبر منها >>[1]، و بالتالي فيمكن اعتبار إذن أن هذا النظام نوعا من القيود المفروضة على الواردات على كميتها و قيمتها، فهو عبارة عن قيد كمي و كيفي في آن واحد.

و في هذا نجد حرص الجزائر عل توجيه عملية الاستيراد جغرافيا نحو البلدان التي ترتبط معها بعلاقات سياسية و اتجاهات مشتركة بغرض حماية الإنتاج الوطني، و قد قامت بهذا الشأن بإصدار المرسوم الرئاسي 63 – 188 يوم 16 ماي 1963 المتضمن في مادته الأولى تحديد القوائم للسلع التي يمكن استيرادها[2]، و قد شرع رسميا في تطبيقها في جوان 1964، و كان الهدف من هذا الإجراء ما يلي[3]:

- إعادة توجيه الواردات.
- كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة.
- حماية الإنتاج الوطني و تحسين الإنتاج التجاري في ظل احتياجات صرف قليلة.

- **الرقابـة على الصـرف:**

في بداية فترة الاستقلال كان انتماء الجزائر لمنطقة الفرنك الفرنسي، و هذا بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي و المالي مع الدولة المستعمرة بانتقال رؤوس الأموال بكل حرية، و لكن ما صحب تلك الفترة من هروب لرؤوس الأموال و التغيرات المتتالية في هيكل الاقتصاد الوطني خاصة منذ 1963 أين أصبح من الضروري التراجع عن هذه المباد ئ و التبعية للمستعمر التي لا تخدم الاقتصاد الوطني، من أجل هذا تم في 13 أكتوبر 1963[4] وضع قانون خاص بالرقابة على الصرف الواحد، الهادف إلى التقليل من خروج العملة الصعبة و التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية، و كذا الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

كما يشار إلى أن هذا الاستقرار في سعر الصرف كان ضروريا و خاصة في المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني، و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استمارات كبيرة.

- **تنصيب الأجهزة القائمة بعمليات التصدير و الاستيراد (التجمعات المهنية للشراء GPA[5]):**

قامت الجزائر باستحداث شركات وطنية يكون نشاطها القيام بعملية الاستيراد و التصدير في إطار القانون التجاري الجزائري، و حيث تم في نهاية 1963 إنشاء الديوان الوطني للتجارة ONACO الذي يقوم بتزويد السوق الوطنية بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، و المتمثلة في السلع الغذائية الأساسية كالحليب و السكر و غيرها، و في سنة 1964 تم القيام بالتوسيع أكثر في هذه العمليات من خلال خلق المجمعات المهنية للشراء GPA بموجب المرسوم التنفيذي رقم 64 – 233 المؤرخ في 10 أوت

[1] - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 143

[2] - Hocine Benissad, économie de develepment de l'Algérie, 2eme Edition, opu, 1982, p82

[3] - صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الباحث، ورقلة، العدد الرابع،2006، ص32

[4] - يعتبر هذا التاريخ سنة تأسيس البنك المركزي الجزائري بعد خروجها من منطقة الفرنك الفرنسي.

[5] - GPA: Les groupements professionnels d'Achats.

1964، و هي متكونة من أجهزة الدولة و مستوردين خواص، بحيث يكون رأسمال هذه المؤسسات ممول بأغلبية من طرف خزينة الدولة و الباقي من قبل الشركاء الخواص، و ميزة هذه المؤسسات هي الاحتكار للواردات، كما أنها تقوم بتسطير برامج الاستيراد السنوية و الاتجاهات الجغرافية للمبادلات الدولية[1].

إضافة إلى القيام بتوزيع هذه السلع على أعضائها (أصحابها)، كذا فإنها تتمتع بحق امتلاك تراخيص التوريد و عقود الشراء التي تبرم لحساب الأعضاء و تغطي هذه التجمعات خمسة فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني و هي:

- الخشب و مشتقاته.
- الحليب و مشتقاته.
- النسيج الصناعي.
- الجلود و مشتقاتها.
- المنتوجات الأخرى.

يذكر إلى أن هذه التجمعات تخضع لرقابة الدولة و يتم ذلك حسب مستويين[2]:

1) **المستوى الإداري:** عن طريق الحضور الدائم لممثلي الوزارة الوصية على مستوى الإدارة، لضمان احترام التطبيق الحسن للبرنامج العام للاستيراد الذي أعد من طرف الدولة بالاشتراك مع مختلف الأجهزة المعنية بعملية الاستيراد (الجمارك، البنك المركزي، وزارة المالية) و كذا مع التجمعات المهنية للشراء.
2) **المستوى المالي:** عن طريق عون محاسب مكلف من طرف الوزارة الوصية على كل تجمع و الذي تعتبر مهمته متابعة و إتمام كل العمليات المالية.

غير أن الدولة في سنة 1966 و في إطار عملية التأميم للقطاعات الصناعية، قامت بإنشاء مؤسسات وطنية غرضها النهوض بالصناعة من أجل الإحلال محل الواردات للكف عن الاستيراد المنهك لخزينة الدولة المفقر في نفس الوقت للرصيد من العملة الصعبة.

لكن هذه الخطوة لم تلقى الترحيب من طرف المجمعات المهنية للشراء حيث قوبلت بعدم الرضا لأنها تحد من ممارساتها، و قد أدى هذا إلى التداخل في الصلاحيات بين الجهازين مما انجر عنه نشوب خلافات حادة بين القطاعات الإنتاجية و الأجهزة المسيرة للتجارة الخارجية (GPA)، و هذا بدوره أدى

[1]- Hocine Benissad, op-cit, p84

[2] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص ص42-43

إلى حدوث خلل في عمليات الاستيراد و غياب برنامج الاستيراد، و بالتالي لوحظ نقص ف استيراد السلع الاستهلاكية القابلة للتحويل و التامة الصنع فحدث ما يعرف بأزمة ندرة المواد في كل القطاعات[1].

أما الجانب المتعلق بعمليات التصدير لم يتم التطرق له بنفس القدر الذي حظي به جانب الاستيراد، و هذا مرده إلى أن جانب التصدير كان يعتمد على سلعة واحدة ممثلة أساسا في النفط.

و منه يمكن القول أن الفترة 1962 – 1970 تميزت برقابة الدولة على التجارة الخارجية، و التي كانت تلعب دور المنظم، و قد عرفت هذه الفترة بمشاكل عديدة منها[2]:

- غياب برامج للاستيراد من طرف المؤسسات المحتكرة للنشاط التجاري.
- تدني نوعية المواد المستوردة و عدم الاهتمام بخدمات ما بعد البيع.
- الأمر الذي كلف المؤسسات الوطنية التي تقوم بهذه الخدمة مبالغ مرتفعة هي في غنى عنها أتت عن طريق الممارسات البيروقراطية عند الاستيراد.
- طول قنوات تصريف المنتوج، و استغراقه مدة طويلة للوصول إلى المستهلك.

و منه رغم هذه السياسة الحمائية المنتهجة من طرف الدولة لدفع عجلة التنمية عن طريق التوجه الداخلي و تشجيع صناعات الإحلال إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت متدبدبة بين فائض و عجز تجاري، و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(12): يبين تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1963 – 1969)

الوحدة: 10^6 دج

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات	3748	3588	3145	3080	3571	4097	4610
الواردات	3437	3472	3312	3153	3154	4024	4981
الميزان التجاري	311	116	-167	-73	418	73	-370
معدل التغطية (%)	109.0486	103.341	94.95773	97.68474	113.2213	101.8141	92.5517

[1] - Hocine Benissad, op-cit, p178

[2] - Hocine Benissad, op-cit, p84

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على صالح تومي وعيسى شقبقب، مرجع سابق، ص38

يلاحظ من خلال الجدول التذبذب الواضح في الميزان التجاري، فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963 و 1964 عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري في سنة 1965 المقدر بـ 167مليون دينار جزائري، و يرجع سبب هذا العجز إلى الزيادة المحسوسة في قيمة الواردات من سلع التجهيز و المنتجات نصف المصنعة و هذا تلبية لحاجات البلاد، كما يلاحظ تراجع في صادرات المواد الغذائية سنة 1965، و هذا مصاحب لسنة تأميم الأراضي الزراعية، في المقابل فإن صادرات المحروقات عرفت ازدهارا خلال نفس الفترة.

شكل بياني رقم(05): يوضح تطور الميزان التجاري خـلال الفترة 1963- 1969

(بالأسعار الجارية)

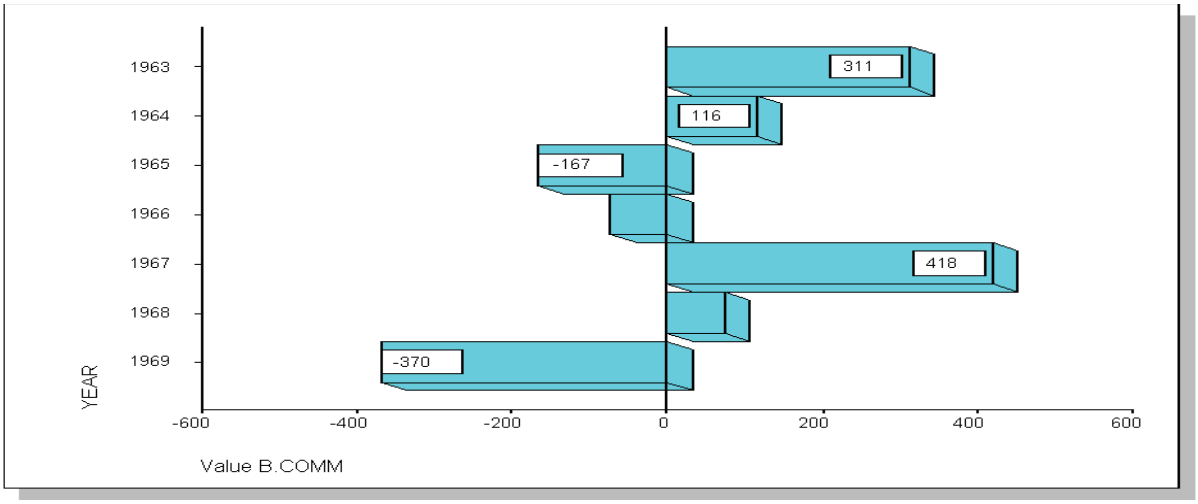

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

و منه يلاحظ كذلك من خلال الشكل البياني أن أعلى قيمة عجز في الميزان التجاري رصدت في سنة 1969 البالغة (- 370)، كما أنه في سنة 1967 بلغ الفائض في الميزان قيمة (+418) و هذا راجع للزيادة الحاصلة في الصادرات المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات في مقابل تراجع قيمة الصادرات للسبب المذكور آنفا.

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970 – 1989):

تعتبر المرحلة الأولى من رقابة التجارة الخارجية (مرحلة حماية) بالنسبة للدولة كفترة انتقالية نحو وضع سياسة جديدة تتمكن من خلالها في إحكام السيطرة على قطاع التجارة الخارجية ، لهذا انطلقت في الانتقال تدريجيا نحو مرحلة يغلب فيها طابع الاحتكار من قبل الدولة ابتداء من منتصف 1971، و حيث يمكن هنا تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين:

- مرحلة الاحتكار المسير من قبل الشركات العمومية لحساب الدولة (1971 – 1989).

- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 – 1989).

أ -مرحلة الاحتكار المسير من قبل الشركات العمومية لحساب الدولة (1971 – 1989):

قامت الدولة في جويلية 1971 بإصدار عدة تعليمات منحت من خلالها للمؤسسات العمومية امتياز احتكار العمليات التجارية أو احتكار كل منتوج لكل مؤسسة حسب نوع نشاطها، فكل مؤسسة مأذون لها بأن تستورد السلع الخاصة بنشاطها و بفروعها، و في هذا المجال نجد شركة SONACOM و شركة SNS تقوم باستيرا د المواد الميكانيكية و مواد البناء و المواد الحديدية على الترتيب و غيرها من الشركات الأخرى، و الغرض من وراء هذا هو التحكم في تنظيم و ضبط أفضل للتدفقات التجارية و إحداث ترابط بين سياسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[1].

و بخصوص البرنامج العام للاستيراد فقد نصت المادة الأولى من الأمر 74 – 72 على إنشاء البرنامج العام للاستيراد، كما نص نفس الأمر على إحداث موضوع الرخص الإجمالية للاستيراد و التفرقة بين أنواعها في المادة الخامسة من نفس الأمر و تكون هذه الرخص لفائدة[2]:

- هيئات القطاع العمومي الحائزة على ميزة الاحتكار: هذا النوع من الرخص يمنح للمؤسسات المستوردة لسلع الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الإنتاجي.
- الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط: و هي رخص تستفيد منها المؤسسات العمومية غير الحائزة على احتكار الاستيراد بغرض استيراد مستلزماتها الإنتاجية و لانجاز برنامجها الخاص بالإنتاج و الدعم و المشاريع المخططة التي تتولى مسؤوليتها.
- الرخصة الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع الخاص الهامة التي تطبق برنامجا سنويا للتموين، أي المؤسسات التي تساهم في رفع و تطوير الاقتصاد الوطني.

أما في ما يخص الصادرات، فإن الأمر 74 – 11 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974 يؤكد و يكرس الحرية في ممارسة هذا النشاط و يمنع الاحتكار من قبل المؤسسات إلا فيما يخص المنتجات المحددة من طرف السلطات المعينة.

يذكر أن الاستيراد بهذا الشكل قد سبب فوضى في أسعار المستوردات، فيكون التفاوض مع المصدر الأجنبي يتم بطريقة فردية من طرف المؤسسات العمومية، كذلك الغرض من استيراد نفس المنتوج يختلف من استيراد للتوزيع و استيراد لاستعماله في العملية الإنتاجية.

[1] - Hocine Benissad, Algérie restructuration et reforme économiques, opu, 1994, p85

[2] - الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في 15 فيفري 1974، الأمر 74 – 72 الصادر في 30 جانفي 1974، ص21

كما شهدت هذه الفترة إصلاحا جبائيا سنة 1973 لتجاوز عقبات ما سبق، و ذلك فيما يخص تصنيف المنتجات و السلع حسب المناطق الجغرافية المستوردة منها، و لهذا نميز تعريفة 1973 بعمودين فقط هما[1]:

- تعريفة الحق العام و التي تطبق على المنتجات التي يكون مصدرها الدول التي تمنح الجزائر معاملة الدول الأكثر رعاية (La nation la plus favorisée).
- تعريفة خاصة و التي تخص البضائع التي يكون مصدرها بلد أو مجوعة بلدان.

و بهذا تكون الجزائر قانونيا ابتعدت عن الارتباط مع المجموعة الأوروبية عامة، و عن فرنسا خاصة، إذ أقرت هذه التعريفة على أساس مصلحي، أي أن الدول التي تعطي مصلحة أكثر للجزائر فيما يخص المبادلات سوف تقابل بتسهيلات من الجزائر.

و قد احتوت تلك التعريفات على معدلات ضريبية تمثلت فيما يلي:

- إعفاء بعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.
- معدل مخفض خاص 03 % يخص السلع و المنتجات الأساسية، كالسلع التجهيزية و المنتجات الصيدلانية.
- المعدل المخفض 10 % يطبق على السلع الوسيطية في عملية الإنتاج.
- المعدل العادي 25 % و يفرض على السلع.
- أما السلع الكمالية و السلع التي يمكن أن تنتج في الجزائر فتأخذ معدلات ضريبية كما يلي:
  - المعدل المرتفع 40 %.
  - المعدل المرتفع الخاص.
  - المعدل العالي 100 %.

و من خلال هذه المعدلات ينظر إلى الجزائر على أنها تسعى لأن تحقق و توفر تموين أفضل للمنشآت و المصانع و كل الآلة الإنتاجية، و هذا لتحقيق الحماية الكافية للإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

و مواصلة لنفس المنحى قامت الجزائر بإصدار الأمر رقم 71-68[2] لإعفاء الواردات من سلع التجهيز الخاصة بالمؤسسات البترولية من الرسم الوحيد على الإنتاج (TUGP) و هذا تسهيلا لعملية التنقيب، و الأمر 72- 68[3] المعفي للرسم على واردات التجهيزات المخصصة للري من (TUGP) تدعيما لهذا القطاع كذلك.

[1] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص48.
[2] - الأمر رقم 71- 68 المؤرخ في 1971/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1972.
[3] - الأمر رقم 72- 68 المؤرخ في 1972/12/29.

و مواصلة لسلسلة الإعفاءات تم إعفاء بعض السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع من دفع الضرائب و الرسوم الجمركية و الرسم الوحيد على الإنتاج (كالزيوت و بعض الحبوب)، و هذا كان بداية من سنة 1975 إلى غاية 1980.

ب - مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 – 1989):

في سنة 1978 عززت الدولة موقفها الاحتكاري بشكل جيد فيما يخص نشاطات التجارة الخارجية، و يظهر ذلك صراحة في القانون 78 – 02 الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978، و الذي ينص على أن تسيير الواردات و الصادرات من مهام الدولة، كما سبقه في ذلك الميثاق الوطني الذي يقرر ما يلي:

" إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية يشكل مكسبا ثمينا لدعم نشاطها في ميدان المبادلات الخارجية و توجيهها حسب ما تمليه المصلحة الوطنية.

إن ممارسة هذا الاحتكار و كذا طرق تنظيمه و تسيره ينبغي أن تكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تظهر في سيره و القضاء على التعقيدات البيروقراطية و ضمان التموين السليم للاقتصاد بأقل التكاليف " .

[دليل الجزائر- 1989،ص 210]

كما أن الدستور كذلك قد نص على مبدأ احتكار الدولة للتجارة الخارجية، فأصبحت كل من عمليتي التصدير و الاستيراد من اختصاص الدولة وحدها، و هي تهدف من هذا الاحتكار في إطار النظام الوطني للتخطيط إلى تكييف إجراءات ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية لتحقيق ما يلي[1]:

- تنظيم الاختيارات و الأولويات في المبادلات الخارجية.
- تشجيع و تطوير و تكامل الإنتاج الوطني.
- تنظيم دخول المؤسسات العمومية و الخاصة إلى الأسواق العمومية.

الملاحظ أنه لا يمكن لأي جهة مهما كانت صلاحيتها أن تقوم بعملية الاستيراد حتى أن الوسطاء في هذه العمليات قامت الدولة بإقصائهم في عمليات التجارة الخارجية وفقا للمادة 09 من القانون 78/02 لتزيد من احتكاراتها لهذا القطاع بدعوى حماية المنتج الوطني و الحد من الاستيراد، و لهذا يمكن القول بأن الاحتكار لم يفرض كوسيلة ناجعة للتخطيط و عقلانية لتوجيه الواردات و الصادرات.

و مع هذا اتجهت الدولة نحو تأميم قطاع التجارة الخارجية و معاودة تأكيد احتكارها سعيا منها لتحقيق الأهداف التالية، و التي يمكن حصرها بما جاء به قانون 78/02 [1] كما يلي[2]:

[1] - دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار، 1989، ص ص 210 - 211

1) حماية الاقتصاد الوطني.
2) تنويع العلاقات مع الخارج.
3) إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير.
4) مراقبة حركة رؤوس الأموال.
5) تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية.
6) ضمان شروط حسنة للتحويل (تكلفة، مدة، تمويل).
7) ضمان حقيقي لنقل التكنولوجيا.

أما فيما يخص التصدير فإن المادة الأولى من قانون 78/02 تنص على ما يلي:

" وفقا لما ورد في الميثاق الوطني و طبقا لأحكام المادة 14 من الدستور، فإن استيراد و تصدير البضائع و السلع و الخدمات بجميع أنواعها من اختصاص الدولة وحدها، و هذا يعني أنه لا يجوز إبرام العقود و الصفقات الخاصة باستيراد أو تصدير البضائع و السلع و الخدمات مع المؤسسات الأجنبية إلا من قبل الدولة أو من قبل إحدى الهيئات للدولة ".

و في سنة 1986 وقعت الأزمة البترولية حيث انخفضت أسعار البترول مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني و على ميزانية الدولة، مما اضطرها إلى إصدار تعليمات تحفيزية في قانون المالية لسنة 1986، فمن الجانب الضريبي نجد إعفاءين[3]:

- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى خمس سنوات، بالإضافة إلى إقرار تسهيلات جبائية أخرى متعلقة بكل من الرسم على النشاط الصناعي و التجاري (TAIC) و الرسم الوحيد على الإنتاج (TUGP)، و تمس هده التسهيلات العمليات المتعلقة بالتصدير و كذا المواد المخصصة لإعادة التصدي ر، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم الوحيد على تأدية الخدمات بالنسبة للعمليات التي تتم بالعملة الصعبة، و هذا تشجيعا لجلب العملة الصعبة.

كما أنه لم يقتصر الأمر على الإعفاءات و التسهيلات الجبائية بل تعداه إلى التشجيع أيضا على مستوى التأمين، حيث أصبحت المؤسسة تتحمل من 10 – 20 % من مخاطر التصدير بينما الشركة الوطنية للتامين تتحمل الباقي المتراوح بين 80 – 90 % من مخاطر التصدير.

و قد حظي جانب الأسعار (التكاليف) و العملة بالاهتمام من طرف الدولة فقد تم إصدار المرسوم 86/46 المؤرخ في 24 ديسمبر 1986 المتعلق بدعم و ترقية الصادرات (AMPEX)، و كذا تم فتح

---

[1] - القانون رقم 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 و لمتضمن تأميم التجارة الخارجية.

[2] - محمد حشماوي، التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية الجزائر،1994، ص169

[3] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص5.

حسابات للمصدرين بالدينار الجزائري القابل للتحويل (EDAC)، كما يشار إلى أن هذه الفترة عرفت بإصدار العديد من المراسيم و التعليمات و كلها تهدف إلى ترقية الصادرات الجزائرية.

و مع بداية الثمانينات شرعت السلطة بالقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، و ترافق ذلك مع صدور قانون 88/29[1] الذي يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية غير أنه على خلاف القانون السابق، فهو ينص على أن ممارسة الاحتكار في التجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات (Concisions) التي تمنحها الدولة للأعوان و الهيئات العمومية و المجموعات ذات المصالح المشتركة (Groupement d'intérêts commun)، و تعطى هذه الوكالات على أساس دفتر الشروط (Cahier de charge) الذي تحدد فيه واجبات و حقوق الوكيل[2]، و بالتالي فإنه بهذا الشكل تكون قد غيرت سياستها من تقديم دعم لمؤسسات وحيدة محددة مسبقا إلى فتح المجال أمام التنافس للمؤسسات العمومية لإبرام العقود و الصفقات الدولية.

بالإضافة إلى هذا فإن القانون 88/29 في مادته التاسعة يقضي بمنح رخص الاستيراد للمؤسسات الخاصة للسلع و الخدمات التي لا تتكفل بها واردات أصحاب الامتياز في الاحتكار ضمن أولويات المخطط العام للاستيراد، كما منحت للأشخاص العاملين في إبرام صفقات الاستيراد و التصدير دور الوسيط في إطار مهنة مرتبة وفق القانون .

يذكر أنه تم استبدال تراخيص الاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية، و قد حدد كل من وزارة المالية و وزارة التجارة هذه الميزانية على أنها تحتوي كل من إيرادات التصدير و نفقات الاستيراد للسلع و الخدمات للمؤسسات العمومية خلال السنة الجارية، و خول تسييرها لهذه المؤسسات، كذلك سمح للمؤسسات أن تأخذ التزامات في هذا الشأن شرط أن لا تتعدى 70 % من الميزانية المخصصة لها للسنة الجارية و هذا ابتداءً من السنة الموالية لسنة 1988[3].

أما المؤسسات الأخرى الخاصة و العمومية غير المستفيدة من هذه الميزانية فإنها تبقى خاضعة لنظام التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI)، و بهذه الإجراءات يمكن القول بأن ميزانية العملة الصعبة جاءت بتسهيل كبير في إطار تخطيط و تسيير الواردات مقارنة بالنظام القديم (AGI) الواقف كحاجز أمام الواردات و صعوبة الترابط بين المؤسسات، البنوك و مصالح الجمارك.

أما فيما يتعلق بالصادرات فإن الإصلاحات التي خصت بها المؤسسات في أحد بنودها ما يلي:

1. ضرورة تشجيع و تنويع الصادرات خارج المحروقات سواء كانت المؤسسات عمومية أو خاصة.

[1] - القانون 88 – 29 المؤرخ في 19 جويلية 1988 المتعلق بممارسة احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة.
[2] - محمد حشماي، مرجع سابق، ص171
[3] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص52

2. فتح المجال لمنافسة المنتجات و ذلك من خلال التخفيضات الجبائية و الدعم المالي.
3. السماح بدخول المؤسسات العمومية و الخاصة إلى الأسواق الدولية، للتعريف بالمنتج الجزائري و تحسين إنتاجيته حتى يستطيع أن يتنافس هناك.

أما الراغبين في عمليات التصدير فقد سعى المشروع المشرع لوضع تحفيزات عدة في إطار البرنامج العام للتصدير منها:

1. السماح بفتح حساب في الخارج للمؤسسات، و ذلك بالاتفاق مع بنك جزائر ي تكون له فروع في الخارج.
2. منح بطاقات القرض لبعض الأشخاص و المؤسسات العمومية المصدرة.
3. السماح بمنح بطاقات القرض من طرف البنوك الوسيطية المعتمدة إضافة للمؤسسات العمومية الراغبة في دخول الأسواق العالمية و تطوير صادراتها، و هذا وفق التعليمة رقم 840 الصادرة من وزارة المالية[1].
4. السماح ببيع المنتجات بالعملة الصعبة في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج أو في الجزائر.

و منه يمكن القول بأن قانون88/29 قد غير من بعض الإجراءات في قانون 78/02 إلا أنه ما زال يشوبه نوع من التناقض على مستوى أهدافه، من حيث أنه يرمي إلى تنظيم التجارة الخارجية على أساس قواعد السوق، و في نفس الوقت يعمل على المحافظة على توجيه التجارة بالحصص المخصصة لميزانيات العملة الصعبة و تراخيص الاستيراد[2].

و تماشيا مع القانون المذكور أعلاه تم إصدار المرسوم رقم 88/167 الذي يحدد شروط برمجة المبادلات الخارجية للسلع و الخدمات سواء عند الاستيراد أو التصدير و يحدد كيفية إيجاد الميزانيات بالعملة الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية[3]، شرط أن تنجز الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات باستثناء المعفاة منها من إجراءات التجارة الخارجية أو التي تنجز دون دفع في إطار البرنامج العام الخاص بالتجارة الخارجية [4]، و إذ تعتبر هذه الميزانيات كما ذكر سابقا أنها أداة فعالة لضبط عمليات التصدي و الاستيراد و تحل هذه الميزانية المخصصة بالعملة الأجنبية محل تراخيص الاستيراد الشاملة (AGI) و هي تمنح للمؤسسات العمومية و الخاصة الحصول على الأموال بالعملة الأجنبية لسد جميع احتياجاتها و مستلزمات نشاطها الإنتاجي بصورة منتظمة و عقلانية.

[1] - صدرت هذه التعليمة في 19 أفريل 1988

[2] - محمد حشماوي، مرجع سابق، ص171 (بتصرف).

[3] - الجريدة الرسمية رقم 36، المادة الأولى من المرسوم 88-167 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 1988، ص72.

[4] - المادة الثانية من المرسوم أعلاه.

و كخلاصة لما سبق فإن مرحلة احتكار التجارة الخارجية في الجزائر دامت ما بين 1971 – 1989 حاولت من خلالها تطبيق الحماية على الاقتصاد الوطني و التحكم في قطاع التجارة الخارجية باعتباره قطاع استراتيجي و محرك لعجلة التنمية الاقتصادية، لكنها لم تتمكن من الوصول إلى الأهداف المرسومة ضمن المخططات التنموية، و بهذا تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية و أنواع الإجراءات التعسفية التي عطلت برامج التنمية اللازمة و حالت دون النهوض بالاقتصاد الوطني، و في ما يلي عرض بالأرقام يوضح تطور المبادلات التجارية الخارجية خلال هذه الفترة.

جدول رقم(13): يوضح تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر في الفترة 1980- 1988

الوحدة: 10^6 دج

السنوات	الاستيراد	التصدير	الحجم الإجمالي	الرصيد	نسبة التغطية (%)
1980	41545	52418	93963	10873	126.2
1981	48637	57384	10602	747	118
1982	49312	52700	102012	388	1069
1983	49782	53757	103539	3975	108
1984	51257	59197	110454	7940	115.5
مجموع المخطط الخماسي الأول	240533	275466	515989	34923	114.5
1985	49492	67867	117359	- 1875	137
1986	43393	36828	80221	- 6565	84.9
1987	34102	41700	75802	7598	122
1988	43916	48075	92036	4.104	109.3

المصدر: دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي،1989، ص211

و لبيان التطورات في قطاعي الصادرات و الواردات خلال هذه الفترة نورد البيان التمثيلي التالي:

شكل بياني رقم (06): يوضح تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر خـلال الفترة 1980- 1989

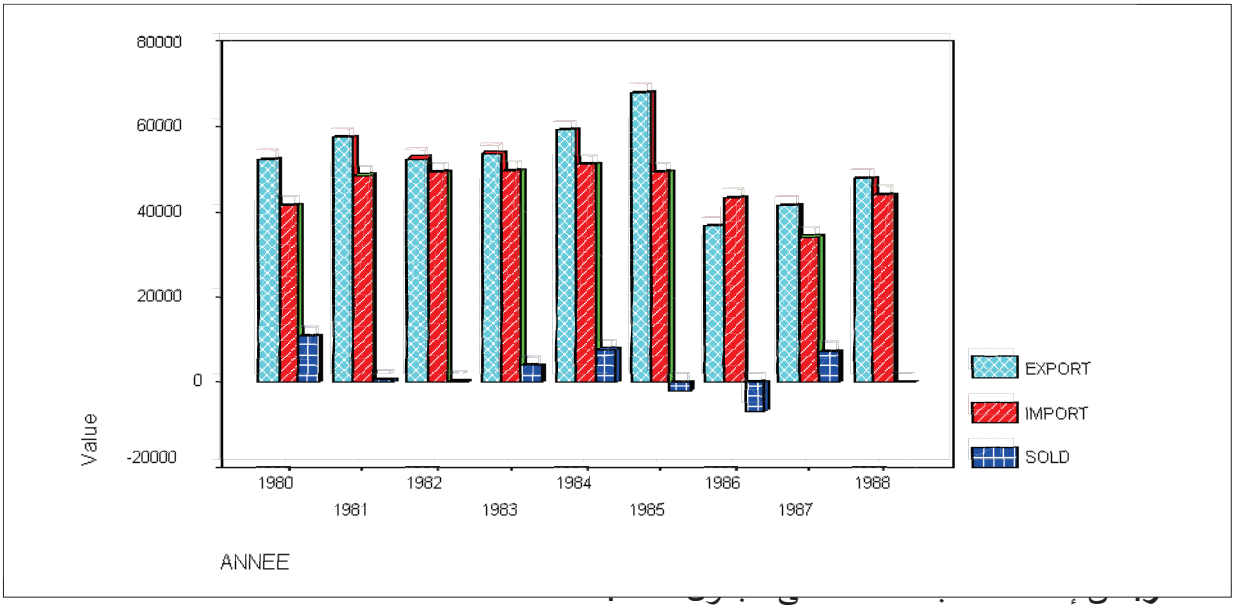

ما يلاحظ تسجيل فوائض في الميزان التجاري خلال الفترة (1980_ 1989) التي طبقت فيها الدولة احتكارها على التجارة الخارجية، عدا الفترة التي صاحبت الأزمة البترولية 1986 أين كان رصيد الميزان التجاري في حالة عجز، كما يلاحظ كذلك أن معدلات النمو في كل من الصادرات و الواردات بطيء إذ يكاد يكون مستقراً في الفترات المتعاقبة، و هو لا يعبر عن حجم المقدرات التي من الممكن تصديرها للعالم الخارجي، و ذلك بسبب السياسات المنتهجة التي تعطى الحق للدولة وحدها في إبرام العقود الخاصة بكل من الصادرات و الواردات، مما يؤدي إلى القول بتعطل الأهداف المرسومة ضمن المخططات التنموية، الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: مسار الجزائر مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التعديل الهيكلي

عرفت الجزائر في فترة الثمانينات عدة اختلالات اقتصادية و خاصة مع أواخر هذه الفترة أين وقعت الأزمة البترولية 1986 التي هزت كل القطاعات الاقتصادية في الدولة خاصة أن معظم هذه القطاعات على ترابط مع هذا الأخير بالإضافة إلى هذا المورد يشكل لوحده ما يقارب نسبة 97 % من مداخيل الدولة.

و أمام هذا الوضع بادرت الجزائر في الانتقال و التحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد المفتوح أو اقتصاد السوق، و ذلك عن طريق الانسحاب التدريجي من النظام الاقتصادي الممركز و ترك المجال أمام الخواص، و هذا طبعا يتطلب منها أن تكون التجارة الخارجية متحررة من كل القيود و الحواجز، و أن تكون المعاملات التجارية فيها ذات مرونة في التنفيذ.

و كنتيجة لكل هذه الظروف المحيطة بالاقتصاد الجزائري، و تراكم المديونية المنهكة لخزينة الدولة سعت هذه الأخيرة إلى الاستنجاد و اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب مساعدة و دعم مواجهة هذه الظروف، و قام هذا الأخير باقتراح مبادرة و المتمثلة في برامج التعديل الهيكلي، أين تم عقد عدة اتفاقيات في هذا الميدان و التي سيتم التعرف عليها في العناصر القادمة.

في هذا الصدد لا بأس من أن نذكر بعض الأسباب التي جعلت الجزائر تلجأ إلى هذا النوع من الإصلاح عن طريق صندوق النقد الدولي، و المتمثلة في ما يلي:

1. تراجع أسعار البترول بدءا بأزمة 1986، حيث انخفض سعر البرميل من 29 دولار سنة 1985 إلى 14 دولار مما أثر سلبا على ميزانية الدولة.
2. التراجع الملاحظ في معدلات النمو الاقتصادي.
3. تفاقم عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد الوطني، حيث بلغت خدمة الدين سنة 1989 نسبة 78 % من إجمالي الصادرات.

و بالتالي فإن هذه الأسبا ب و أخرى دفعت بالجزائر إلى أن تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة على تخطي هذا العجز عن طريق طلب تسهيلات مالية، و في المقابل فرض عليها التقيد ببعض الشروط من طرف هذا الأخير.

و في هذا العنصر سنحاول تتبع الاتفاقات المعقودة بين الجزائر و صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى التعرف على إجراءات الإصلاح التي عمدت الجزائر إلى تطبيقها، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية من خلال العناصر التالية:

أ - اتفاق الاستعداد الائتماني لماي 1989 و جوان 1991.

ب - اتفاق الاستعداد الائتماني لأفريل 1994.

1) اتفاق الاستعداد الائتماني لماي 1989 و جوان 1991:

قامت الجزائر بعقد اتفاقية التثبيت (Accord de confirmation) مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 المحدد بمدة 18 شهر لتطبيق شروط محددة من قبل الصندوق بقيمة 20 مليون دولار لتعويض انخفاض أسعار البترول لسنة 1989 و لارتفاع أسعار الحبوب المستوردة [1]، أما الاتفاق الثاني فهو اتفاق الاستعداد الائتماني (Stand by Crédit) فتم توقيعه في 03 جوان 1991 بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط قدر بـ 100 مليون دولار (جوان 1991، سبتمبر 1991 و مارس

[1] - نور الدين حامد ، العولمة و الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص 06.

1992)، غير أن القسط الرابع لم يتم الحصول عليه بسبب الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من 1992.

و قد تعهدت الجزائر بتطبيق برنامج الاتفاق المبرم بينها و بين الصندوق في ماي 1989 و جوان 1991، و الاتفاقيات التي أبرمت مع البنك العالمي في سبتمبر 1989، و ما يذكر هنا أن هذه الاتفاقيات تميزت بإبرامها في سرية تامة عكس الاتفاقيات الأخرى.

بعد إبرام هذه الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي و لاسيما الاتفاق الائتماني الثاني في جوان 1991 تضمنت فيه السلطات الجزائرية في إحداث مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي تهدف إلى:

1) التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و العمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية و الخاصة لاسيما هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها.
2) ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات و كذلك أسعار الصرف.
3) تحرر التجارة الخارجية من خلال الوصول إلى أكبر قابلية لتحويل الدينار[1].
4) إعداد حماية اجتماعية للطبقات الفقيرة نظرا لانعكاسات إجراءات الاستقرار عليها.
5) تخفيف التوازن المتواصل على المستوى الكلي.

و كرغبة للوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة تم الاتفاق عل برنامج التصحيح الهيكلي الذي يتضمن النقاط التالية:

1) القيام بالتطهير المالي للمؤسسات و تحويل البعض من القطاع العام إلى القطاع الخاص، و إعادة ترتيب أولويات الاستثمار.
2) تحرير الأسعار في القطاعات الإنتاجية و الخدماتية الأساسية و خلق ضرائب على المبيعات (TVA) من أجل تخفيض العجز الكلي في الميزانية العامة للدولة.
3) تخيض سعر الصرف للدينار.
4) محاربة التضخم و مختلف أشكال التسربات و تحرير القطاع المصرفي، و تدعيم السلطة الإشرافية للبنك المركزي.
5) تنمية القطاع و تنظيمه بواسطة الإصلاحات التنظيمية الضرورية[2].
6) تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض أو إلغاء الحواجز الكمية المقيدة لها.

و رغم كل هذه الجهود و المساعي التي قامت بها الجزائر من أجل تحسين وضعها الاقتصادي و لجوؤه ا إلى المؤسسات المالية الدولية المختلفة و عقد اتفاقيات متكررة معها، و الالتزام بشروطها

[1] - الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، بوزريعة، أفريل 1996، ص ص199-200
[2] - محمد حشماوي، مرجع سابق، ص165.

المجحفة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية إلا أنها عجزت عن توفير السيولة الخارجية اللازمة، و خاصة بعد الانخفاض في أسعار البترول في 1993 أين تفاقم الوضع السياسي و الاجتماعي أصبحت الأزمة متعددة الجوانب، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي و تزايدت وتيرة التضخم مع ارتفاع معدل البطالة و تدهور ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى انخفاض الاحتياطات من العملة الأجنبية، حيث أصبحت لا تغطي بضعة أسابيع من حاجياتنا الاستيرادية، و تجاوزت خدمة الديون 80 **%** من الإيرادات الخارجية، و هنا لم تجد الجزائر حلا آخر غير معاودة الاتصال مجددا بالهيئات المالية الدولية و الرضوخ إلى شروطها مرة أخرى[1].

و يمكن ملاحظة تطور الديون الخارجية للجزائر خلال الثمانينات في الجدول التالي:

جدول رقم(14): تطور المديونية الخارجية للجزائر

خلال فترة الثمانينات (80- 1989)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
إجمالي الديون (مليون دج)	19359	17682	17728	16285	15944	18401	22906	25022	26745	28574
نسبة الزيادة في إجمالي الديون (%)	- 3.5	- 8.7	0.26	- 8.1	- 2.1	15.4	24.4	9.2	6.8	6.6
خدمة الديون (%)	4084	3815	4563	4727	5125	5041	5185	5481	6564	7530
نسبة الزيادة في خدمة الديون (%)	55.7	- 6.5	15.6	3.6	8.4	- 1.6	2.8	5.7	19.7	14.7
نسبة إجمالي الديون/PIB (%)	47	43	45	37	34	35	31	35	37	39
نسبة إجمالي الديون إلى الصادرات (%)	128	117	134	127	125	142	210	223	284	229
نسبة خدمة الديون إلى الصادرات (%)	28.9	27.9	37	42	38	37	50	50	83	80

المصدر: نور الدين حامد، مرجع سابق، ص04.

و منه انطلاقاً من الجدول أعلاه يمكن تمثيل نسب الزيادة في كل من إجمالي الديون و خدمة الديون، بالإضافة إلى النسب الأخرى المبينة في الجدول، و المخططين البيانيين المواليين يوضحان ذلك.

حيث:

[1] - نور الدين حامد، مرجع سابق، ص06.

- **Level.DE:** نسبة الزيادة في إجمالي الديون.
- **Level.SV:** نسبة الزيادة في خدمة الديون.
- **GD.PIB:** نسبة إجمالي الديون إلى الناتج الوطني الخام.
- **GD.EXPOR:** نسبة إجمالي الديون إلى الصادرات.
- **SD.EXPOR:** نسبة خدمة الديون إلى الصادرات.

شكل بياني رقم (07): يوضح تطور نسب المديونية الخارجية للجزائر خلال فترة الثمانينات

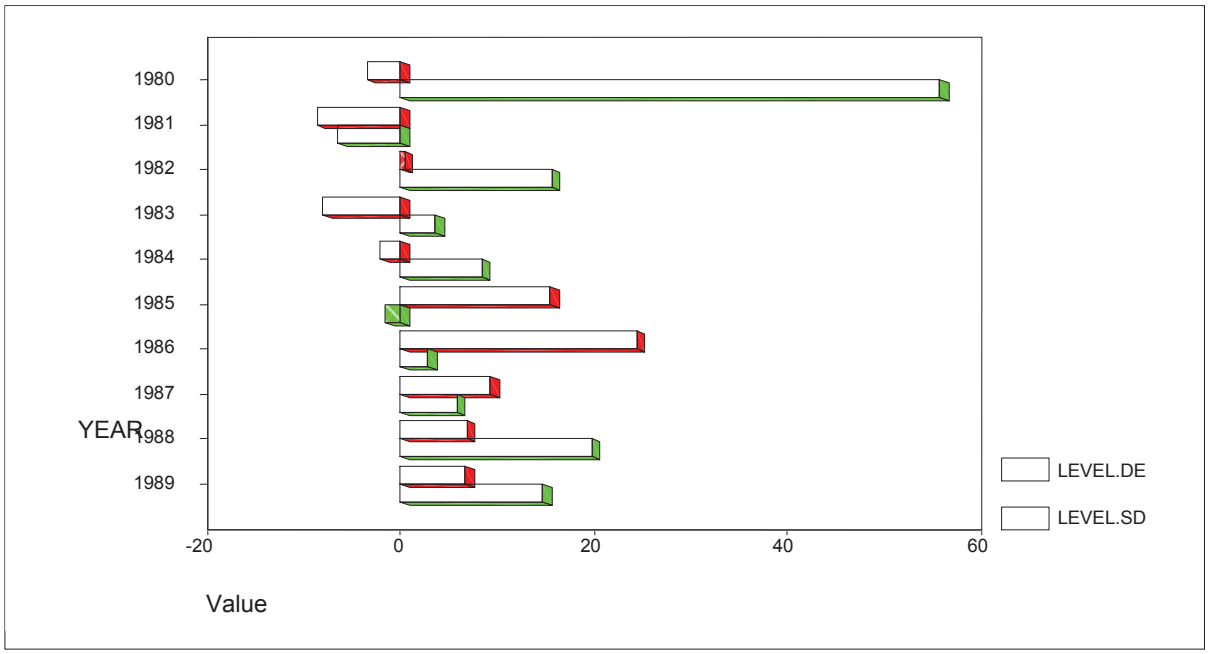

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل أن نسب خدمات الديون في زيادة رغم تعاقب فترات تنخفض فيها هذه النسبة تارة، كما أن نسبة إجمالي الديون إلى PIB رغم بلوغها سقوفاً مرتفعة إلا أنها شهدت تراجع طفيف في السنوات 1984، 1986 ثم انطلاقا من هذه السنة عاودت مرة أخرى في الصعود تدريجيا أين بلغت نسبة 39 % سنة 1989.

أما عن نسب كل من خدمة الديون و إجمالي الديون إلى الصادرات و الناتج الوطني الخام فالملاحظ في الشكل البياني أدناه أنها تتدرج بين الزيادة و النقصان بحسب الحالة أو الوضعية الاقتصادية التي يعيشها البلد، فحين تحقيق معدلات مرتفعة من الصادرات المعتمدة كلياً على المحروقات تنخفض هذه المؤشرات مما ينعكس ايجابيا على النسبة الأخرى المتعلقة بإجمالي لمديونية و الناتج الخام بحكم العلاقة التي تربط كل من الصادرات و هذا الأخير كما تم التطرق إليه في الفصول السابقة حيث يعمل

المضاعف على حقن الناتج الخام من خلال الزيادة في الصادرات، لكن رغم هذا فإن الملاحظ ارتفاع المديونية الخارجية للجزائر.

شكل بياني رقم (08): يوضح تطور نسب إجمالي/خدمة المديونية الخارجية للجزائر إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الثمانينات

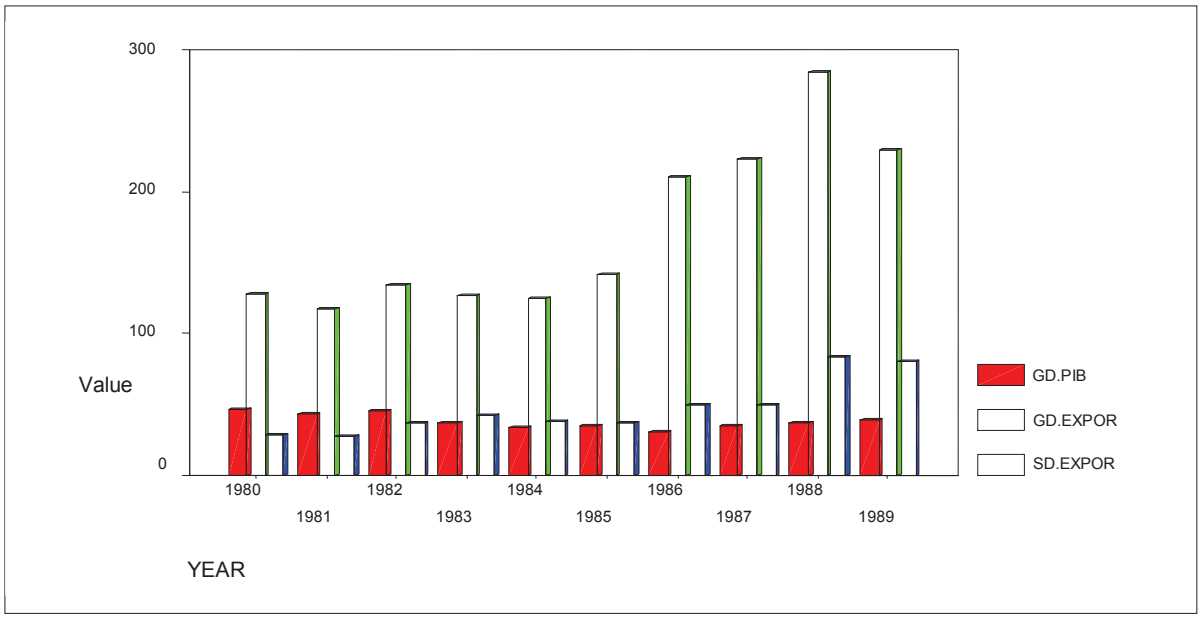

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

و منه نظراً لثقل عبء الديون و أخذها في الارتفاع لجأت الجزائر إلى عقد الاتفاق الاستعدادي الثالث في أفريل 1994 حيث يعتبر هذا الأخير أول مرحلة فعلية لبرنامج التعديل الهيكلي.

2) اتفاق الاستعداد الائتماني لأفريل 1994-1995:

تميز الوض ع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي و ارتفاع التضخم إلى حوالي 25.5 % بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير و انخفاض احتياطيات الجزائر من العملة الصعبة، و أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين استيراد، و لذلك شرعت الجزائر في تصميم برنامجين اقتصاديين لوضعها حيز التنفيذ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، فالأول هو برنامج قصير المدى يمتد على مدار سنة كاملة (1994 – 1995)، و قد تم تنفيذه في ظروف اقتصادية و اجتماعية

أمنية صعبة[1]، و مع ذلك فقد تم احترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق و التي تمثلت نتائجها في مايلي:

- إيقاف تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.2-) **%** في فترة البرنامج بعد ما كان (2-) **%** خلال 1993.
- تقلص معدل التضخم قليلا إلى 29 **%** بالرغم من:
- تخفيض قيمة العملة بمقدار 40.17 % في سنة 1994.
- انخفاض عجز الميزانية إلى 4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994.

3) برنامج التعديل الهيكلي الموسع PAS (التمويل الموسع) 1995- 1998

أما البرنامج الاستقراري الثاني فيمتد من أفريل 1995 إلى أفريل 1998 لمدة ثلاثة سنوات و الذي عرف بالتعديل الهيكلين و يدعى كذلك بتسهيل التمويل الموسع (FFE)[2]، و الشكل الموالي يوضح المساعدات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي مبينا طبيعتها و مدد كل اتفاق مع توضيح تاريخ التنفيذ:

جدول رقم(15): المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقات الاستعداد الائتماني

المبلغ (وحدة حقوق سحب الخاصة - DTS)	الطبيعة	المدة	تاريخ التنفيذ
155.7	اتفاق استعدادي ائتماني (Stand by Crédit)	سنة	30 ماي 1989
300	اتفاق استعدادي ائتماني (Stand by Crédit)	سنة	03 جوان 1991
270.7	اتفاق استعدادي ائتماني (Stand by Crédit)	سنة	27 أفريل 1994
1169.28	تسهيل التمويل الموسع (FFE)	ثلاثة سنوات	22 أفريل 1995

المصدر: Ammor Belhimer, La dette extérieur de L'Algérie, Casbah édition, Alger, 1998, P202.

حيث أعطى صندوق النقد الدولي موافقته على تقديم قرض للجزائر بتاريخ 22 ماي 1995 و يمتد إلى غاية 21 ماي 1998، و قد حدد مبلغ هذا الاتفاق بـ 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، عندها قامت الجزائر بسحب القسط الأول المقدر بـ 325.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة،

[1] - صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق، ملتقى السياسات الاقتصادية جامعة جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص 03.

[2]- FFE: Facilite de Financement Elargie

على أن يتم سحب و استخدام المبلغ المتبقي 844.08 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي 1998، و هو يعبر عن رغبة السلطات الجزائرية في المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد في مختلف المجالات، و حيث يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

1. خلق مناصب شغل و بناء السكنات و التكفل بالفلاحة.
2. المحافظة على القدرة الشرائية للطبقات الضعيفة و ذلك بالتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة.
3. استعادة وتيرة النمو الاقتصادي بما يسمح بتحقيق نمو الناتج الداخلي يصل إلى 03 % عام 1994 و 06 % عام 1995.
4. ضمان نوعية النمو بإعطاء الأولوية لقطاع السكن و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنفتحة على الخارج.
5. تقليص عجز الميزانية بما يسمح بدعم و مساندة سعر صرف الدينار على 1.3 % مقابل 2.8 % سنة 1995/1994.
6. خفض معدل التضخم ليصل إلى حدود 03 – 04 % سنة 1997.
7. الرفع المتزايد لمساهمة الادخار الوطني في تمويل الاستثمارات و تحسين فعاليتها.

كذلك إضافة إلى هذه الأهداف نجد:

1. التحرير التدريجي لقطاع التجارة الخارجية.
2. الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار و هذا قبل نهاية 1996.
3. وضع إطار تشريعي للخوصصة.
4. خدمة الدين تبقى بين 45 – 50 % حتى سنة 1995.
5. أما بالنسبة لأسعار الصرف فإن الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 03 أشهر من الواردات، و هذا ابتداء من سنة 1997.
6. التحكم في نمو النفقات العامة و تشجيع القطاع الإنتاجي.

و عن محتوى البرنامج الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي يكون كما يلي:

4) محتوى البرنامج الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي

يتضمن هذا البرنامج الاقتصادي اعتماد الجزائر الإجراءات التالية:

1) تحرير التجارة الخارجية.
2) نظام سعر الصرف.

[1] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص ص58-59.

3) السياسة النقدية.
4) السياسة المالية.
5) سياسة الأسعار.
6) الشبكة الاجتماعية.

سنحاول شرح هذه العناصر بشكل مقتضب مع التركيز على الإصلاحات المتعلقة بجانب التجارة الخارجية.

1. تحرير التجارة الخارجية:

إن تحرير التجارة الخارجية يتطلب مجموعة من الإجراءات الخاصة بسياسة التجارة الخارجية و المبادلات، و كما جاء في برنامج التعديل الهيكلي فإن مجموعة هذه الإجراءات تنطوي على إلغاء القيود الكمية و تعديل نظام التعريفة الجمركية بما يتناسب و مستويات الدول المجاورة التي تتولى بدورها تخفيض قيودها هي الأخرى، و حيث يتم تخفيض هذه القيود بالنسبة إلى البرنامج إلى مستوى 50% كحد أقصى[1] لحماية المنتج الوطني و توسيع قطاع التصدير، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات الدفع الخارجية بالنسب للواردات، و من جهة أخرى تدعيم المبيعات إلى الخارج بالاعتماد على نظام قرض خاص و نظام تأمين مناسب[2].

و هنا سعت الحكومة على إقامة جهاز تشريعي و تنظيمي يسمح بتحرير التجارة الخارجية و إلغاء كل أشكال الاحتكار و التسيير البيروقراطي في هذا المجال، ليكون بهذا زوال للقيود على الصادرات كليا، كما تحرر الواردات بدون التضييق عليها من حيث طرق تمويلها، و في هذا الصدد تعتزم الحكومة تعليق استيراد بعض المنتوجات خلال السنة الأولى من تطبيق برنامجها، إضافة إلى العمل على تشجيع الصادرات من غير المحروقات عن طريق توفير الشروط لتحقيقها، و التي نجد منها:

- إنشاء شركة تأمين الصادرات و ضمانها.
- منح القروض البنكية للتصدير.
- مراجعة الترتيبات القانونية و التنظيمية المطبقة على الصادرات مع تفضيل تدابير الدعم التمهيدية لإنتاج مواد توجه للتصدير.

و هذا ما تم تجسيده فعلا في النصف الثاني من التسعينات الذي شهد إنشاء العديد من الصناديق و الوكالا ت التي تسعى كلها إلى ترقية الصادرا ت خارج المحروقات، بالإضافة إلى انجاز الدراسات اللازمة فيما يخص أسواق التصدير مع إنشاء شركة تأمين الصادرات و ضمانها، منح القروض البنكي للتصدير.

[1] - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص218

[2] - Benissad Hocine, L'adjustement Structurel – Objectif et Expériences – Alin Édition, Décembre 1993, P 47-48

2. نظام سعر الصرف:

يلعب نظام سعر الصرف دورا مركزيا في تثبيت و تحفيز أسعار الاستيراد و الإنتاج و الاستثمار في أغلب برامج إعادة الهيكلة، و سعر الصرف يعد كذلك وسيلة توزيع فعالة للموارد الخارجيّ و الداخلية.

فالمستوى الحقيقي لسعر الصرف يعتبر إجراء مرافق لتحرير التجارة الخارجية، و دعم لاستقرار الأسعار، كما أنه أداة توازن بين العرض و الطلب للعملة، لذلك فإن الهدف الذي تسعى إليه الدولة هو الوصول إلى سعر صرف توازني، أي سعر الصرف الذي يعمل وفق ميكانيزمات السوق، و حيث نجد الجزائر في هذا تنشئ سوق بين البنوك بالعملة الصعبة (Inter Bancaire) و مكاتب للصرف ابتداء من الفاتح جانفي 1996[1].

و بالتالي فإن العمل من خلال هذه السياسة لتصحيح سعر الصرف و المحافظة على استقراره يستهدف ضمان قابلية التحويل التجاري للدينار، أما التطور نحو قابلية التحويل الكلية للدينار فيتوقف خصوصا على حجم احتياطيات الصرف و التنويع لصادرات الجزائر، و التحكم الأفضل في مديونيتها الخارجية، و قدرة المنافسة في الاقتصاد الوطني، و في هذا السياق فإن السياسة المعتمدة في الجزائر مرت بثلاثة مراحل[2]:

المرحلة الأولى: تم تخفيض سعر الصرف بحوالي 50 %، ثم تسيير سعر الصرف عند دورة التثبيت بين بنك الجزائر و البنوك التجارية، و لما تتحسن الوضعية الاقتصادية و تثبيت الوضعية المالية يتم تحديد سعر الصرف حسب قوى السوق.

المرحلة الثانية: تم إنشاء مكاتب للصرف ابتداء من الفاتح جانفي 1996، كما عملت السلطات النقدية على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية.

المرحلة الثالثة: عرف الدينار تخفيض بعد ذلك الذي كان سنة 1991 بنسبة 40.17 % (أي 36 دينار مقابل 01 دولار حسب تسعيرة 08 أفريل 1994)، ثم سجل انخفاض شديد متواصل حيث انتقل من 01 دولار إلى 57 دج في 1996.

و في سنة 1997 عرفت العملة نوعا من الثبات حيث انخفضت بـ 05 % فقط، و يمكن تتبع تطور سعر الصرف في هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

---

[1] - الهادي خالدي، المرجع السابق. ص ص217-218.

[2] - سمية كبير، التجارة الخارجية و تمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص40-41.

جدول رقم(16): تطور معدلات سعر صرف الدولار مقابل الدينار خلال الفترة (1990- 2003)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
سعر الصرف	8.96	18.4	21.8	23.3	35	47.7	54.7	57.7	58.7	66.6	75	77.26	79.68	77.36
التغير السنوي (%)	17.8	105	18.4	6.9	50.2	36.3	14.7	5.48	1.73	13.4	12.6	1.42	4.23	-2.99

المصدر: Direction générale des etudes et de la prevision, La Situation économique et financière en 2002 et 2003, Ministre des finance Algérienne, P22/42.

3. سياسة الأسعار:

تعتبر سياسة الأسعار من بين الأوجه الأخرى التي تمسها عملية التحرير، لذلك وجب وضع الأسعار بشكل تأخذ فيه قيمتها الحقيقية، بالإضافة إلى إنشاء هيكلة لها بحيث تبين الندرة المتعلقة بالسلع و الخدمات، و هذا طبعا يستلزم ما يلي:

- إلغاء (أو على الأقل تخفيض) إعانات الأسعار للسلع الغذائية و الخدمات ذات الأولوية، و مثل هذا القرار يمكن من تخفيض نفقات الميزانية، الاستهلاك المفرط و كذا التبذير، ويشجع الإنتاج و الاستثمار بدل الاستيراد.
- يسمح بإلغاء التدعيم المباشر و غير المباشر للأسعار لمختلف السلع و الخدمات، و ذلك بتخفيف أعباء الميزانية و التدين البنكي للإستغلالات الزراعية و المؤسسات، و هذا بإرجاعهم أكثر مردودية.

و بالتالي فإنه من الممكن القول بأن البرنامج يسعى لتحرير أكثر للأسعار الداخلية، و نظام الأسعار يتحدد وفق ثلاثة أنماط كالآتي[1]:

- **السعر الإداري أو المدعم:** و يشمل حاليا الدقيق، الفرينة و الحليب، و هي عبارة عن المنتجات ذات الأولوية و استمرت الدولة في تدعيمها إلى غاية سنة 1994، و يطلق على هذا النوع من الأسعار، الأسعار المسيّرة.

[1] - نور الدين حامد، مرجع سابق، ص08 (بتصرف).

- **الأسعار ذات السقف المحدد** (Les Prix a marge plafonne): و هي الأسعار ذات هامش ربح محدد و تشمل الأدوية، الأوراق و الأدوات المدرسية و التجهيزات العلمية، الكتب و الوسائل التعليمية، بالإضافة إلى التبغ، الزيت و السكر.
- **الأسعار المصرحة أو المعلن عنها مسبقاً:** و هنا التزمت الدولة بإدخال مشروع قانوني يلغي إجبار المنتجين إعلان أسعارهم و تعويضها بإشهار الأسعار[1].

4. **نظام الحماية الاجتماعية (الشبكة الاجتماعية):** بالتعاون مع صندوق النقد الدولي قررت الحكومة الجزائرية إدخال التعديلات و تغييرات سنة 1994 على نظام الشبكة الاجتماعية (نظام الحماية الاجتماعية المكملة) الموضوعة سنة 1992، حيث تتمثل هذه التغييرات في ما يلي:

- تعويض تكميلي للذين ليس لهم مدخول بنظام نشاط ذو منفعة عامة، و الذي هدفه هو الحرص على أن المستفيدين المشتغلين في هذا النشاط لا يعملون في مكان آخر، و بالتالي لا يحصلون على مصدر آخر لمدخولهم، و بهذا التغير يتوقع من صندوق النقد الدولي تخفيض شديد لعدد المستفيدين.
- تتكفل الدولة بالمنح العائلية مقابل تحويل تعويض للأجر الوحيد للعامل، و التعويض التكميلي و التقاعد في الصندوق الوطني للتقاعد.
- تم إقرار إنشاء الصندوق الوني الوطني للتشغيل الخاص بالشباب و ذلك بالتعاون مع الصندوق و البنك العالمي، كما تم برمجة وضع نظام لتأمين البطالة، لا سيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال و التقاعد المبكر و معدلات البطالة المتزايدة.

أما نظام الحماية الاجتماعية هذا فإنه يتكون من أربعة منح أو تعويضات لسنة 1992 كما يلي:

1. التعويض المدفوع للعائلات التي تعتمد على مدخول ضعيف واحد (تعويض لأجر وحيد TPSU).
2. منحة عائلية تكميلية (تعويض مكمل للمنح العائلية (ICPR).
3. تعويض مدفوع للأشخاص بدون موارد (تعويض تكميلي للذين ليس لهم مدخول ICPR).

و رغم هذه المجودات الكبيرة التي تبذلها الدولة لرفع المستوى الاجتماعي لطبقات كبيرة من المجتمع إلا أن هذا غير كافي نظرا للتكلفة الباهظة لهذه التعديلات الهيكلية.

5. **السياسة النقدية:** بعد قانون النقد و القرض لأفريل 1990 الذي يعد حجر الزاوية للإصلاح النقدي و المالي في الجزائر، و هو يهدف إلى:

- إدخال قواعد اقتصاد السوق في الجزائر.

[1] - سمية كبير، مرجع سابق، ص42.

- مساعدة التطهير المالي للمؤسسات، حيث تم تطوير العلاقات بين البنوك و زبائنهم، صارت تعتمد على قاعدة قابلية التسديد للقرض، فعلى المقترض أن يشرع في حينها على التسديد بنفسه مما يعفي الدولة نهائيا من تحمل العبء.
- محاربة التضخم المالي الذي يحدد و يقدر بمؤشرات الأسعار من جهة و بظواهر أخرى من جهة أخرى (جمود العرض مثلا).

و سيراً في طريق الإصلاح و تشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي و تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي مع مرور الزمن، ستتدعم هذه السياسة خلال عام 1994، و ذلك من أجل تدعيم سعر الدينار، و الحد من التضخم، و لتجنب الزيادة في الطلب على الكتلة النقدية ستنخفض من 21 % إلى 14 % سنة 1993، كما أنه لن تكون هناك أية قروض للمؤسسات الاقتصادية، كما سترفع نسبة إعادة الخصم إلى 15 و زيادة نسبة الفوائد كما يلي[1]:

- معدل الارتكاز (PIVOT) لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي 20 %.
- معدل المضاربة على مكشوف البنوك اتجاه بنك الجزائر 24 % .
- الخزينة ستمنح فوائد بقيمة 16.5 % لسندات التجهيز الجديدة.

أما الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط سيطبق النسب التالية:

- 10 % لحساب التوفير من أجل السكن.
- 14 % للحسابات الأخرى.

و بالتالي فيلاحظ التركيز على جانب الادخار من خلال إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، و في نفس السياق تضمنت كذلك السياسة النقدية وضع نظام تأمين للودائع و ذلك بغية حماية بنوك الودائع مع معاملاتها مع الزبائن.

6. **سياسة الميزانية:** جاء برنامج التثبيت الهيكلي ليعالج عجز الميزانية عن طريق تخفيض نفقات الدولة و ذلك عن طريق الخفض من الأجور، أي التخفيض من عدد العمال لدى المؤسسات العمومية، كذلك العمل على رفع الدعم و إلغائه للمنتجات الأولية الضرورية.

إضافة إلى هذا فإن المحافظة على سعر صرف الدينار و تحقيق ادخار في الميزانية بشكل يسمح بتمويل إعادة الهيكلة المالية للبنوك و المؤسسات العمومية[2] من شأنه أن يقلل من عجز الميزانية و الآثار الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي.

و لتحسين وضع الميزانية يمكن اللجوء للإجراءات التالية:

---

[1] - نور الدين حامد، مرجع سابق، ص 09.

[2] - يذكر هنا أن الدولة قامت باستعمال آليات تسمح للانتقال إلى اقتصاد السوق و الشروع في إصلاحات هيكلية للمؤسسات و إعفائها من تسديد الديون للخزينة.

أ. تخفيض مصاريف الميزانية من جهة و الزيادة في إيراداتها من جهة ثانية.

ب. العمل على تقليص الأجور اعتماداً على إصلاحات جوهرية في الوظيف العمومي لتفادي ارتفاعها من جراء التهاب الأسعار.

ت. كما أن الزيادة في إيرادات الميزانية يمكن من خلال إقرار توسيع في مجال الرسوم على القيمة المضافة (TVA) و تقليص مجال الإعفاءات الضريبية مع إصلاح هيكل الضرائب الجمركية، و هذا ما تم في برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994- 1995) أين تم تخفيض الرسوم الجمركية من 60 % إلى أقل من 50 % و من 50 % إلى 45 %[1].

كما تم أيضا إجراء تعديلات على هيكلة تعريفة الاستيراد و تم تحقيق وفرات مالية هامة عن بند التحويلات الجارية نتيجة لإلغاء الدعم العامة على السلع الأساسية و المنتجات البترولية و خفض الإعانات للمنتجين في القطاع الفلاحي[2].

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إن التوجه و الانتقال من الاقتصاد التقليدي المخطط إلى اقتصاد السوق يستلزم على الدولة أن تقوم بمجموعة من الإصلاحات لتتمكن من تعجيل النظام القائم على التحول إلى مسار الانفتاح الاقتصادي، و الهدف من هذا التحول و الانتقال في مجال التجارة الخارجية إنما يتلخص في إلغاء الاحتكار التقليدي الذي تمارسه الدولة على التجارة الخارجية، لذلك اتخذت هذه الأخيرة عدة إجراءات و قوانين لتنظيم و تحرير هذا القطاع، و في نفس السياق قامت بإنشاء عديد المؤسسات كلفت بتسيير و ترقية هذا الأخير كل حسب نشاطه، و في هذا سنتناول مجموع هذه الإصلاحات في ما يأتي من خلال التطرق للعنصرين:

1. الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية.
2. المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية.

المطلب الأول: الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية:

مرت الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية بأربعة مراحل هي الأخرى، و تمثلت هذه المراحل فيما يلي:

1. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية.
2. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية.
3. مرحلة العودة إلى التقييد و المراقبة للتجارة الخارجية.

[1] - صالح صالحي، مرجع سابق، ص10 (بتصرف).
[2] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص61.

4. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية.

سنتناول في ما يلي هذه العناصر بحسب التسلسل الزمني الوارد أعلاه و أهم القوانين و التشريعات التي صدرت في هذا المجال.

1. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:

ظهرت البوادر الأولى لكسر الاحتكار الممارس من قبل الدولة على التجارة الخارجية في شكل اتخاذ إجراء رسمي من خلال إصدار قانون النقد و القرض أفريل 1990 – قانون 90/10 – و الذي يشمل الإصلاحات في مجال تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر (الاستيراد و التسيير المالي، القرض و الاستثمار)[1]، و في نفس السنة تم إصدار القانون 90/16 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 1990، حيث في المادة الواحد و أربعون منه يقرر و لأول مرة و منذ إقامة و تطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي[2]، و ذلك من خلال تحديد بضائع تعتبر مستثناة من مجال التطبيق، بالإضافة إلى فرض شروط على إعادة بيع البضائع المعروضة للاستهلاك عند الضرورة، و مثال على هذه الاستثناءات هي استيراد السيارات و إعادة بيعها، في حين يعتبر استيرادها للاستهلاك حكرا على المجاهدين و ذوي الحقوق.

إضافة إلى القانون90/16 المكمل لقانون المالية فقد جاء أيضا إصدار المنشور 63 الصادر بتاريخ 20 أوت 1990 المتخذ من طرف الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية، و النظام 90/04 لبنك الجزائر الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 1990 فيما يخص التجارة الخارجية (تجارة الجملة)، و قبول إدراج المؤسسات الوطنية أو الأجنبية للاستيراد و التصدير (وكلاء أو بائعي الجملة) [3]، و لكن بقيت بعض القيود كذلك المتمثلة في:

- استحالة الحصول على مساعدة البنوك لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير، و هذا ما يدفع باللجوء إلى السوق الحرة للدينار، و بالتالي انتشار التجارة غير الرسمية.
- وجود قائمة من المنتجات المسموح باستيرادها و القابلة لإعادة بيعها بالعملة الصعبة[4].

و تماشيا مع نفس السياق من إجراءات التحرير للتجارة الخارجية فقد أصدر بنك الجزائر نصوص تشريعية و تنظيمية في 08 سبتمبر 1990 تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من

[1] - سمية كبير، مرجع سابق، ص44.

[2] - بلقاسم زايري، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص09.

[3] - المرجع السابق، ص45.

[4] - Benissad Hocine, op cit, P93.

إنجاز عمليات التجار ة الخارجية المتعلقة بالسلع و الخدمات، و ذلك عن طريق وسيط معتمد، و هذه الإجراءات تتمثل في الآتي:

- النظام 90/02 و الذي يحتو ي على شروط فتح و تسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، و يدخل تحت هذه الصفة:

- كل شخص معنوي خاضع للقانون الجزائري الخاص.
- كل مؤسسة أو شركة خاصة مسجلة بانتظام في السجل التجاري مهما كانت صفتها.
- كل شخص معنوي تجاري بما في ذلك المؤسسات العمومية الخاضعة لقانون التجارة.
- كل جمعية أسست وفقا لقانون87/13 الخاص بالجمعيات (مؤرخ في 21 جويلية 1987).
- كل شخص معنوي آخر يخضع للقانون الجزائري استنادا لمداخله من استغلال الأملاك و الخدمات.

- أما النظام 90/03 ينص على تحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية و إعادة تحويلها إلى الخارج.

- النظام 90/04 فيظهر أن للمتعاملين و تجار الجملة المخول لهم حسب قانون المالية التكميلي لسنة 1990 حرية استيراد السلع لأجل إعادة بيعها يكون حالما تعطى لهم الرخصة بذلك.

و من خلال هذه المراسيم و التنظيمات يظهر أن التسيير و الإشراف على الاستيراد أصبح من صلاحيات بنك الجزائر و البنوك التجارية، لهذا فقد ظهرت في هذه المرحلة من التحرير المقيد عدة مشاكل منها:

1. عدم إمكانية قيام المنافسة لتمويل عمليات التصدير و الاستيراد، بل اللجوء إلى السوق الحر للحصول على العملة الأجنبية.
2. انتقال رؤوس الأموال من العملة الأجنبية إلى الخارج.
3. ضرورة قيام المتعاملين غير المقيمين بالاستثمار الداخلي.

هكذا أدت مجموعة هذه العراقيل إلى التفكير و فتح حلقات النقاش لبحث الموضوع من جديد للتوصل إلى حلول تمكن من الانفتاح الفعلي على الاقتصاد العالمي.

2. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية:

أمام العراقيل و الصعوبات المطروحة سابقا أو في ظل التشريعات السابقة، و نظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام بقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجدري لسيرورة التجارة الخارجية

الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991[1]، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية و يكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية الذي سارت فيه الجزائر منذ التسعينات، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد و التصدير.

و بهذا أصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة، و كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة تاجر بالجملة أن يقوم بعمليات التجارة الخارجية تحت شرط وحيد و هو تسجيله (المتعامل) في السجل التجاري بصفة بائع جملة، و ذلك مهما كانت نوعية البضائع المستوردة، إلا فيما يتعلق بالمواد ذات الاستهلاك الواسع [2] الخاضعة لشروط الإدارة التجارية [3]، أي أنها تخضع لدفتر الشروط من وزارة التجارة قبل القيام بعملية الاستيراد[4].

و تحفيزا للمواصلة في مسار الإصلاحات المتعلقة بالتحرير التام للتجارة الخارجية و الحث على المنافسة الحرة و الحصول على التمويلات الصعبة للقيام بالعمليات التجارية، قام البنك الجزائري بإصدار التعليمة رقم 91/03 في 21 أفريل 1991 التي تضبط شروط تمويل عمليات الاستيراد، و التي سوف تحد من حرية التدخل و ذلك بغرض البحث عن تمويلات خارجية و بتحديد سقف لا يقل عن مليوني دينار[5]، و قد نصت هذه التعليمة على ما يلي:

1. إلغاء ميزانيات العملة الصعبة (الأجنبية) للمؤسسات العمومية.
2. على المستوردين أن يحصلوا على تمويلات خارجية مدة استحقاقها تفوق 18 شهرا، و هذا بدفع مبلغ الواردات بالدينار المقابل لتلك التحويلات بالعملة الصعبة.
3. إلغاء الدفعات بالعملات الأجنبية في السوق الداخلية للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء (طبقا لما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 1990) و استبدالها بتنظيمات الدفع بالدينار(بدون أن يهتم بوجود ميكانيزم لحماية الأعوان الاقتصادية ضد خطر الصرف).
4. توطين عمليات الاستيراد إجباري، حتى فيما يخص الواردات بلا دفع [6]، في إحدى البنوك المعتمدة على أساس عقد أو فاتورة شكلية.
5. إجبار المستوردين لإيجاد تمويلات خارجية، و هذا بالاتفاق مع البنك أين يتم توطين عمليات الاستيراد[1].

---

[1] - الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 20 ماي 1991.

[2] - المواد ذات الاستهلاك الواسع تتمثل أساسا في المواد الغذائية و المنتجات الصيدلانية.

[3] - بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص09.

[4] - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص224.

[5] - المرجع السابق، ص09.

[6] - يقصد بالواردات بلا دفع تلك الواردات التي تم بدون تحويل مصرفي، أي أن أصحابها يقومون بتمويل عمليات استيرادهم عن طريق العملات الصعبة الخاصة.

ما يلاحظ في هذه المرحلة (1990- 1991) التي تعتبر أولى بوادر الانفتاح عدة عقبات في إطار الواردات، و هو بارز و واضح من خلال المواد القانونية التي تحدد شروط الحصول على العملة الصعبة و قدرة الدفع للمتعامل، و كذا التنظيم رقم 91/12 الصادر بتاريخ 04 أوت 1991 المتضمن كذلك لشروط خضوع كل عملية استيراد للتوطين (العمليات المستوجبة لتحويل العملة الصعبة).

و بالتالي فإن هذه الشروط كانت كافية لنشر الفوضى في السوق الجزائرية نتيجة هذا التحرير غير المضبوط، بحيث أصبح اتجاه المستثمرين في عمليات الاستيراد هو الحصول على الربح السريع بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى أو للأهداف من ذلك، بحسب الغايات التي تحددها السلطة.

و أمام هذا الوضع جعل السلطات تفكر من جديد لضبط هذا القطاع عن طريق التفكير في إدخال بعض التعديلات على عمليات الاستيراد في إطار سياسة تجارية أساسها الوسائل المتاحة لديها، و بهذا تظهر مرحلة أخرى في مسار السياسة التجارية الجزائرية نتناولها في العنصر الموالي.

3. مرحلـة العودة إلى التقييـد و المراقبـة:

جاءت هذه المرحلة نتيجة للأحداث التي عرفتها المرحلة السابقة، ذلك أنه رغم ما تم إدخاله من تعديلات و إصلاحات في سبيل التحرير التا م لقطاع التجارة الخارجية إلا أنه لم يحقق الأهداف المرسومة له، فمع سيادة الفوضى في المعاملات و سعي المتعاملين للربح السريع لم يتمكن من تحسين الجهاز الإنتاجي، إضافة إلى أن السوق أصبحت مسيرة فقط عن طريق المواد المستوردة فقط، مما دفع بالسلطات إلى التوجه نحو سياسة التقشف لتحديد الواردات بالنظر إلى المواد الموجودة بواسطة وضع معايير لاقتحام نشاط الاستيراد، و دعوة المتعاملين العموميين و الخواص إلى تقليص نفقاتهم من العملة الصعبة قدر الإمكان[2].

و نظرا لعديد المشاكل التي تواصلت في بروزها في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات و سيادة أنواع البيروقراطية، و استمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمة رقم 625 لرئيس الحكومة، و التي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها، و قد تضمنت هذه التعليمة فيما يخص التجارة الخارجية ما يلي[3]:

أ - تبقى الأولوية في الواردات للاحتياجات الأساسية للشعب، لذلك تلبى الاحتياجات بتقشف ما دام لم يتم التأكد من توفر الموارد المالية الكافية للدولة.

---

[1] - سمية كبير، مرجع سابق، ص46.

[2]- سليمة عبيدة بوتشيشة، الإصلاحات الحديثة على التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2001، ص50.

[3]- سمية كبير، المرجع السابق، ص47.

ب - شروط التمويل أو توفر خزينة موجبة للمتعاملين ليست المعايير الوحيدة للحصول على العملات الأجنبية بعكس ما جاء في التعليمة رقم 03 الصادرة بتاريخ 21 أفريل 1991 لبنك الجزائر، لأنها ستعطي امتيازات للتجارة على حساب المنتجين.

ت - لا يمكن للبنوك و المؤسسات بحجة تلبيتها لقوانين السوق، امتلاك سلطة الحصول على قروض خارجية[1] و الغرض هو حث الدولة على إيجاد طرق لتسديد الدين.

و للحصول على وسائل الدفع الخارجية هناك مراقبة مباشرة على الواردات طبقا لما جاء في التعليمة 52 – 58 لبنك الجزائر، و في التعليمة الصادرة عن وزارة الاقتصاد في 27 أكتوبر 1992[2].

و كخطوة لتجسيد كل هذه الإجراءات تم إنشاء لجنة AD-HOC سنة 1992 لمراقبة الواردات، و هذا بعد وضع قائمة طويلة للمنتجات الممنوع استيرادها، بالإضافة إلى هذا فإنه أُوكل إلى هذه اللجنة توزيع الاعتمادات المالية من العملة الصعبة على مستوى المستوردين العموميين و الخواص بعد دراسة طلباتهم و الاستجابة لهم بحسب الأولوية[3].

يذكر كذلك من أن الهدف من وراء الإجراء هو تقليص استعمال العملة الصعبة خصوصا مع ندرة هذه الأخيرة، و ارتفاع حجم الواردات من المواد الكمالية التي أضرت بالاقتصاد من حيث عملها في إفقار البلد من العملة الصعبة بدون مقابل.

لكن رغم إنشاء هذه اللجنة لمعالجة المشاكل السابقة الذكر، إلا أنه قد أسيء استعمالها، حيث كانت تخص القطاع العام بالغلافات المالية عنه في القطاع الخاص، و هذا ما أدى إلى توجيه عديد الانتقادات لعملها من قبل طرف الجهات المتضررة.

4. مرحلة التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية:

بدأت هذه المرحلة سنة 1994 و هي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيئ فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما " اتفاقية Stand by "، والتي كانت في أفريل 1994 و تم خلالها إعادة جدولة الديون، و كان تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و هذا ما يشكل دافعا للمضي قدماً إلى إزالة العقبات و تسريع عملية الانفتاح التجاري من خلال ما يلي:

1. قامت بحل لجنة AD-HOC، و بالتالي لم تعد هناك أية قيود على عمليات الاستيراد، و أصبح بنك الجزائر هو المكلف بالتمويل بالعملة الصعبة مما شجع المتعاملين الخواص للبدء بنشاطهم في هذا الميدان، و جاء هذا في التعليمة 20 الصادرة في 12 أفريل 1994 لبنك الجزائر المتضمنة لحرية

[1]- يذكر هنا وجود استثناء واحد و هو أنه لا يوجد حد لقرض خارجي إذا كان موجه لتمويل الإنتاج الموجه للتصدير.

[2] -Benissad Hocine, op cit, p185-186.

[3]- تعليمة رئيس الحكومة رقم 625 المتعلقة بإحصاء اللجنة المؤقتة.

الحصول على العملة الصعبة من أجل الاستيراد للسلع لكل الأعوان الاقتصادية المقيدين في السجل التجاري، و على البنوك التجارية أن تتحقق من الغلاف المالي للمستوردين أو من الضمانات الكافية لمواجهة أسعار السلع المستوردة أو خدمات الدين الملزم بدفعها.

2. كذلك فإن تسوية سعر الصرف يعتبر من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي، حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية و إلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الاستيراد تكون في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص، و بالتالي فإنه من أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تحرير التجارة الخارجية و تطويرها ما يلي:

- الإجراءات الخاصة بنظام الصرف و ذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل و سبتمبر 1994 بنسبة 50%، و إنشاء مكاتب للصرف و وضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية، و إنشاء نظام جديد للحصص بين بنك الجزائر و البنوك التجارية.
- الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية و المدفوعات الخارجية، و منها إلغاء كل أشكال منع التصدير للمواد باستثناء تلك المواد التي لها قيمة تاريخية و أثرية، و إلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد التي حددتها الجزائر في أفريل 1994 مع تحرير واردات العتاد المهني و الصناعي و غير الجديد، و عند تحديد قيمة مالية للقرض الموجه لاستيراد سلع التجهيز مع ترخيص الدفع لنفقات التداوي بالخارج، التعليم، سفر الأعمال، تحويل الأجور، نفقات الإشهار، مع تفويض من قبل بنك الجزائر و تحديد سقف الدفع.
- أما في ميدان التخفيض الجمركي [1] فقد تم تخفيض المعدل الأعظمي لحقوق الجمركة من 120 % ثم 60 % إلى 50 % سنة 1996، و من 50 % إلى 45 % في سنة 1997، و 40 % في سنة 1998 ثم 30 % مع الإصلاحات الجمركية، و هذا كان وفق الرزنامة الجمركية التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 1992 في الوقت الذي تم فيه تبني ما يسمى:

La nomenclature de Système harmonisé de désignation et de codification des marchandises

حيث تحتوي إضافة إلى التصنيف بستة أرقام رقم سابع يستعمل في إطار العلاقات المغاربية (اتحاد المغرب العربي) و رقم ثامن يوجه للاحتياجات الوطنية، فهذه الرزنامة أدت إلى تخفيض معتبر للتعريفات الجمركية (Dispersion Tarifaires)، و يمكن ملاحظة تطور معدل متوسط الحقوق الجمركية في الجزائر مقارنة ببعض الدول من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(17): تطور المعدلات المتوسطة للحقوق الجمركية خلال الفترة (1980- 1999)

[1]- بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص12.

البلد	1982 -80	1985 -83	1990 -88	1996 -93	1999 -97
الجزائر	**44.4**	**21.7**	**23.8**	**24.8**	**24.2**
قبرص	-	17.1	10.4	-	8.4
مصر	47.4	-	33.5	28.1	20.5
تونس	26.4	27.2	27.4	30.0	29.9
المغرب	54.0	27.0	24.0	25.7	22.1
سوريا	14.8	14.8	11.0	21.0	-
الأردن	13.8	14.2	12.2	16.0	-
تركيا	-	24.7	22.7	26.7	8.2
مجموع الدول المتوسطية	23.8	18.0	16.6	18.2	15.9

المصدر: بلقاسم زايري، المرجع السابق، ص21.

أما إذا قمنا بتوزيع هذه المعدلات بحسب القطاعات الاقتصادية فسنجدها كما يلي:

جدول رقم(18): المعدل المتوسط للحقوق الجمركية حسب القطاعات الاقتصادية

(معدل الحقوق الجمركية غير الحسابية و كنسبة مئوية)

البلد	السنة	كل السلع	القطاع الزراعي	قطاع الصناعات المصنعة
الجزائر	1998	**24.2**	**21.8**	**24.9**
مصر	1998	20.5	22.7	20.2
المغرب	1997	22.1	28.9	21.3
تونس	1998	29.9	31.0	29.6
تركيا	1998	12.7	47.9	5.4
مجموع الدول المتوسطية (*)	1999 -97	15.9	25.6	15.0
المغرب – المشرق	1999 -97	20.4	26.1	24.0
الدول النامية	1999 -93	13.1	17.0	12.4
دول أوروبا في مرحلة انتقالية	1999 -96	9.6	15.7	7.8
أمريكا اللاتينية	1999 -96	10.1	13.8	9.5

(*): بدون مصر ولبنان.

المصدر: نفس المرجع السابق.

و منه فإن الملاحظ أن المعدلات المتوسطة للحقوق الجمركية بحسب القطاعات الاقتصادية متقاربة فيما بين الدول، كذلك فإنه يراعى في تعيينها نوع القطاع الاقتصادي، أين يمكن أن توجد السلع ذات الفائدة الاقتصادية و الاجتماعية، أي على أساس درجة انفتاح تجارة هذه السلع، و في هذا فإن التشريع الجزائري يتضمن الحقوق التالية المتمثلة في التعريفة الجمركية القيمية التي تركز على

المعدلات التالية : 03 %،07 %، 15 %،25 %،40 %، 60 %، و بالنظر إلى قانون المالية لسنة 1996 فإن المعدل الأقصى 60 % الذي خفض إلى 50 %، و كما تم التطرق له سابقا فإن معدلات الحقوق الجمركية على مستوى التعريفة الجزائرية يتم تحديدها عل أساس درجة انفتاح تجارة السلع و فائدتها الاقتصادية و الاجتماعية، و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(19): توزيع الوضعيات الجزئية التعريفية حسب المعدل و مجموعات السلع

معدل التعريفة الجمركية (%)	0	3	7	15	25	40	50	العدد	المعدل
مواد غذائية	-	48	54	80	71	32	413	702	36.22
سلع وسيطية و مدخلات	40	45	756	613	336	222	126	2578	15.33
سلع التجهيز	28	99	356	387	221	101	55	1247	16.77
سلع الاستهلاك	26	26	81	15	139	390	867	1684	38.35
المجموع	98	658	1247	1235	767	745	1461	6211	24.35

المصدر: نفس المرجع السابق، ص22.

نلاحظ في هذا الجدول أن السلع التي تتعرض لتعريفات مرتفعة أو إلى درجة الحماية الكبيرة هي سلع الاستهلاك و السلع الغذائية على الترتيب، كما يلاحظ أن مجموع التعريفات الجمركية 1461 التي تفرض بمعدل 50 فإن 1280 تخص سلع الاستهلاك سواء كانت غذائية أو نهائية (413+867) عتاد الإنتاج الصناعي أو الزراعي.

لكن رغم هذه و استناداً إلى المؤشر الممكن بنائه انطلاقاً من متوسط مستوى التعريفات على أساس نظم التجارة من نظم متحررة للغاية(مؤشر يعادل 01) إلى نظم تقييدية للغاية (مؤشر يعادل 05) فإن الجزائر تقع في تصنيفها تحت الرقم 04 مما يدل على أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتحرير التجارة إلا أن متوسط التعريفات مازال مرتفعاً، و هذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

جدول رقم(20): موجز التعريفات الجمركية لبلدان المغرب العربي

البلد	التعريفات الجمركية					مؤشر الحماية ***
	الدنيا	القصوى	متوسط بسيط (1998)	متوسط السعر الفعلي *	الانحراف المعياري **	
الجزائر	00.0	45.0	24.0	13.0	(1998) 16.7	04
تونس	00.0	35.0	25.6	15.6	(1997) 13.1	05
المغرب	00.0	43.0	27.7	8.4	(1998) 12.8	05

* محسوبة كنسبة من الضرائب على التجارة الدولية على إجمالي الواردات، تشير البيانات إلى الفترة 1998.
** تشير البيانات إلى المتوسط عن الفترة (1990- 1993).
*** المؤشر يتراوح بين 01 لأكثر النظم تحرراً، 05 لأكثر النظم تقييداً.

المصدر: البنك الدولي، مؤشر التنافسية، مستمدة من قاعدة بيانات Trading، و صندوق النقد الدولي.

و أمام كل هذه الإصلاحات التي باشرت الجزائر في تطبيقها بدأت تظهر آثار الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي خلال السنوات الموالية لهذه الإصلاحات كما يلي:

- **سنـة[1] 1997:**

1. انخفاض نسبة خدمة الدين إلى الصادرات فأصبحت 30 % عوض 70 % تقريبا خلال الفترة (86- 1993).
2. وصول الاحتياطي من العملة الصعبة إل حوالي 08 مليار دولار أي أربعة أضعاف ما كان عليه خلال الفترة (86- 1993).
3. تخفيض فائض الميزانية العمومية بعدما كان هناك عجز خلال السنوات السابقة.
4. تراجع معدل التضخم إلى 06 % بعدما وصل إلى 39 % سنة 1994.
5. بلوغ الناتج المحلي الإجمالي معدل 2.4 % بعدما كان سالبا في السنوات السابقة.

لكن رغم هذه الآثار الايجابية كانت سنة 1998 سنة تغير في كل المؤشرات الاقتصادية، و ذلك بسبب تدهور أسعار البترول في تلك السنة، و كان من نتيجة ذلك:

1. ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى الصادرات أين بلغت 44 %.
2. انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة إلى 6.8 مليار دولار.
3. عجز الميزانية قدر بـ 3.9 % بعد تحقيق فائض في السنتين السابقتين[2].

- **سنـة 1999:** كانت سنة 1999 مشابهة لسنة 1997 في الأوضاع المتميزة بالتحسن في المؤشرات الاقتصادية، و ذلك نظرا لاستمرار الانخفاض في أسعار البترول التي وصلت إلى 12

[1] - نور الدين حامد، مرجع سابق، ص ص12 – 13.
[2] - تم تغطية ه ذا العجز بتمويل نقدي، مما أدى بتوسع الكتلة النقدية أين تسببت في حدوث تضخم، و الذي عرف انخفاض محسوس خلال سنتي 96- 1997.

دولار للبرميل خلال السداسي الأول، و في السداسي الثاني شهدت تحسنا بلغ فيه سعر البرميل 23 دولار و 17 دولار كمتوسط سنوي، و منه ارتفعت بالمقابل إيرادات الصادرات بـ 50 % في هذا السداسي مقارنة بالسداسي الأول.

- **سنـة 2000:** أما بالنسبة لهذه السنة فقد واصلت أسعار البترول بالارتفاع، حيث بلغت إيرادات صادرات المحروقات خلال السداسي الأول فقط 10.07 مليار دولار، و هو مبلغ أعلى بالمقابل مع سنة 1998 البالغ فيها قيمة 9.8 مليار دولار، لهذا فإننا نسجل على مستوى المؤشرات ما يلي:

1. انخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات تحت سقف 30 % لأول مرة.
2. تجاوز الاحتياطي من العملة الصعبة قيمة 10 مليار دولار أي تجاوز إجمالي إيرادات الجزائر لسنـة 1998.
3. تحقيق فائض معتبر في الميزانية، مع بلوغ معدل التضخم نسبـة 01 %.
4. بالإضافة إلى هذا فقد بلغت المديونية أدنى مستوياتها منذ 10 سنوات، و يمكن ملاحظة هذه المؤشرات في الجدول التالـي:

جدول رقم(21): تطور المديونيـة الخارجيـة الجزائريـة خـلال فتـرة التسعينـات (1990-2000)

الوحدة: مليون دج.

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الديون	28379	27875	26678	25724	29486	31573	33651	31222	30473	28310	5260
نسبة الزيادة في الديون (%)	- 0.6	- 1.7	- 4.3	- 3.5	16.6	07	6.6	- 7.2	- 2.3	- 7.1	- 10.7
خدمة الديون	6729	7222	7004	1750	3180	2474	2025	2354	3202	5116	4500
نسبة ارتفاع خدمة الديون	- 10.6	7.3	- 03	2.1	- 56.2	- 20.1	- 16.1	- 16.2	36	59.7	- 12
نسبة إجمالي الديون/الناتج المحلي	47.9	65.3	62.8	52.1	69.9	76.1	73.5	66.4	64.82	58.9	47.231
نسبة إجمالي الديون /الصادرات	211	216	220	234	307	285	243	212	80	-	20
نسبة خدمة الديون/الصادرات	66.4	73.9	76.5	82.2	47.1	38.8	30.9	30.3	47.5	39.05	19.8

* سنتي 99- 2000: بيانات بنك الجزائر (فيفري 2001).

المصدر: نور الدين حـامد، مرجـع سابق، ص16.

و في ما يلي شكل بياني يعكس النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه:

شكل بياني رقم (09): يوضح تطور نسب المديونية الخارجية و خدماتها للجزائر خلال فترة التسعينات (1990-2000)

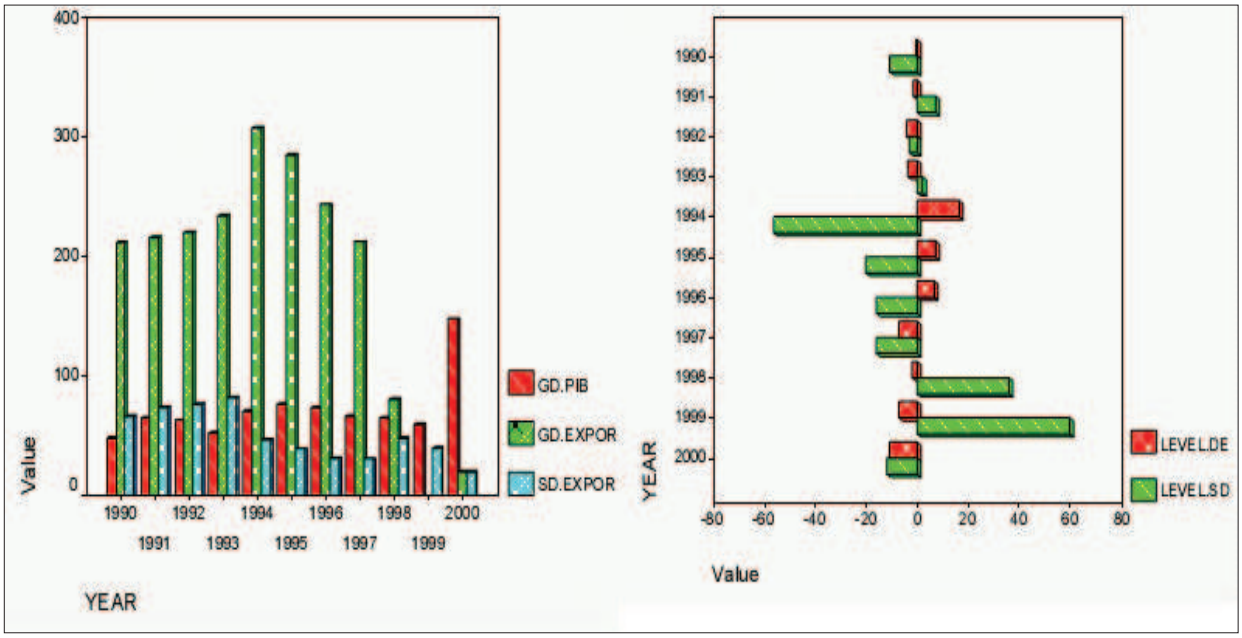

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

ما يميز هذه المرحلة هي المحاولات الجادة من قبل السلطات لتغيير الوضع، و الاتجاه نحو اقتصاد السوق و الانفتاح على العالم الخارجي، و الذي تبرز نتائجه في شكل تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى محاولة لإضفاء قطاع التجارة الخارجية طابع المرونة اللازمة للزيادة من الديناميكية في إتمام المعاملات و التسريع من عملية التحرير لهذا القطاع، باعتباره قطاع هام و مصدر للعملة الأجنبية الصعبة.

و هنا يمكن القول بأنه بالرغم مما أقدمت عليه الجزائر من خطوات نحو الإصلاح، و الالتزام بما جاء في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي ضمن برامج التعديل الهيكلي، فإن الخروج من الأزمة الاقتصادية أو من الوضع الاقتصادي المتدهور يتطلب بالإضافة إلى تلك الإصلاحات هيكلة

نوعية مختلفة لتبادلاتها، و ذلك عن طريق إسهام الصادرات خارج قطاع المحروقات في إيجاد التوازنات المالية الخارجية للجزائر و كذا الداخلية، عن طريق توفير الاحتياجات الداخلية، ذلك لأن الاعتماد الكبير على موارد المحروقات إنما يخضع و يتأثر بما يجري في الأسواق العالمية من تذبذب للأسعار و الصدمات المصاحبة لذلك، و بالتالي فإن سرعة التوجه إلى اقتصاد السوق و تحرير قطاع التجارة الخارجية له من الآثار السلبية على تنافسية القطاع الإنتاجي المحلي، خاصة مع الوضع القائم من ضعف للهياكل الإنتاجية المحلية، و ما يزيد من هذه الآثار كذلك الميل إلى استيراد السلع النهائية – غير التجهيزية – و التي يمكن اعتبارها من الممارسات غير الاقتصادية، و هذا ما يستدعي بالدولة من أن تتدخل في إطار تنظيم و تحديد الأولويات للتجارة الخارجية، دون أن تعرقل المساعي الرامية إلى السير نحو اقتصاد السوق و الانفتاح الخارجي[1].

و كخطوة لتجسيد هذا في أرض الواقع، و أمام هذه الظروف التي تستدعي الاهتمام و التوجه إلى تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وضعت الحكومة إستراتيجية جديدة و هذا بوضع هيئتين لتأطير المؤسسات المصدرة و هما[2]:

1. صندوق التأمين و ضمان الصادرا ت (CAGEX): و يعني بتغطية الحقوق المتعلقة بعمليات التصدير ضد المخاطر التجارية و السياسية و عدم التحويل و الكوارث، و هذا بحسب القانون التنفيذي رقم 96/205 الصادر بتاريخ 05 جوان 1996.
2. الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX): المنشأة حسب القانون التنفيذي رقم 96/327 الصادر بتاريخ أكتوبر 1996 لتمويل مساهمة المؤسسات في المعارض الدولية، البحث عن أسواق خارجية، و الدراسات المرتبطة بتحسين المنتجات و الخدمات المصدرة.

يضاف كذلك إلى مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات في هذا المجال ما جاء في قانون المالية لسنة 1996 من إنشاء للقرض التأجيري الدولي للمواد المتنقلة ذات الاستعمال المهني بحيث تخضع هذه العملية للإعفاء الجمركي من الحقوق و الرسوم الجمركية عند القبول المؤقت لهذه المواد، فيتخلص المستأجر بذلك من إجراءات التجارة الخارجية و الصرف للعملة.

و في النهاية و في حالة اختيار شراء التجهيزات عن طريق قرض يلجأ المشتري للتخليص الجمركي لاستهلاك هذه التجهيزات.

المطلب الثاني: المؤسسات الوطنية المكلفة بتسيير و ترقية التجارة الخارجية

[1] - عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية (حالة الجزائر 89- 1999)، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص242 (بتصرف).

[2] - سمية كبير، مرجع سابق، ص48.

تماشيا مع تحرير قطاع التجارة الخارجية و في ظل التحسينا ت في الحساب الجاري و سعيا إلى التخفيف من عبء المديونية في مطلع التسعينات، قامت الجزائر بتنظيم و تأطير عمليات التجارة الخارجية عن طريق إنشاء مؤسسات تقوم بتسيير و ترقية التجارة الخارجية، و كذلك تعمل على ترقية التجارة خارج قطاع المحروقات، لهذا فقد عمدت الدولة إلى خلق عدة مؤسسات اقتصادية لتنمية الصادرات، و هي كالتالي:

- وزارة التجارة و المهام القائمة بها في إطار ترقية المبادلات التجارية الخارجية.
- الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-205 المؤرخ بتاريخ 05 جوان 1996.
- الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/93 المؤرخ بتاريخ 03 مارس 1996.
- الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/327 المؤرخ بتاريخ 01 أكتوبر 1996.
- الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير(SAFAX).
- إضافة إلى المتعاملين الذين يعتبرون وسطاء و يخص ذلك كل من البنوك و شركات التأمين و الجمارك، و سنطلع فيما يلي على الدور الذي يقوم به كل جهاز و مؤسسة في مجال التجارة الخارجية.

1 - وزارة التجارة و مهامـــها في ترقية المبادلات التجارية:

تعتبر وزارة التجارة أحد الدوائر الحكومية المكلفة بالإشراف على تسيير و متابعة قطاع التجارة الخارجية، ومع التوجه نحو تحرير هذا القطاع عرفت هذه الوزارة عدة تغييرات في مهامها، أساسها المرسوم التنفيذي رقم 94/207 الصادر بتاريخ 16 جويلية 1994، و حسب ما ورد في المادة الثامنة منه فإن وزارة التجارة تأخذ في مهامها ما يلي:

- المساهمة في تحضير و مفاوضة الاتفاقيات التجارية، و السهر على التنفيذ و بالمساهمة مع المؤسسات المعنية، إعطاء الأولوية للصادرات، و بعث الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات إلى الخارج.
- المساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية و القانونية المتعلقة بالتبادلات التجارية الخارجية.
- وضع نظام معلومات للعلاقات و المبادلات الخارجية و التنشيط بالترابط مع الهياكل المعنية، الخدمات الموضوعية قرب الممثليات الدبلوماسية للجزائر و المكلفة بالشؤون التجارية الخارجية.

و منه من خلال هذه المهام فإن الوزارة تلعب الدور الفاعل في تسيير، ترقية و متابعة المبادلات التجارية الخارجية، و لضمان نجاح هذه المهام فهي تمتلك هيئتين الأولى خاصة بالإدارة العامة للتجارة الخارجية و الثانية تنضم تحت وصاية الوزارة هي ديوان ترقية التجارة الخارجية.

فالإدارة العامة للتجارة الخارجية هي هيئة الإدارة المركزية للوزارة، يحدد تنظيمها في المرسوم التنفيذي رقم 94/208 الصادر في 16 جويلية 1994، حيث جاء في المادة الثانية أن الإدارة العامة تتكون من[1]:

- مديرية العلاقات التجارية المتكونة من مديريتين هما على التوالي مديرية تحتية مكلفة بالعلاقات مع الدول الأوروبية و الأمريكية، مع الدول الغربية و الإفريقية، و المديرية المكلفة بالعلاقات التجارية مع دول آسيا و أمريكا اللاتينية.
- مديرية تنظيم و ترقية المبادلات التجارية، المتكونة من مديرية تحتية لتدعيم الصادرات و المديرية التحتية للتنظيم و التأطير.
- مديرية العلاقات التجارية متعددة الأطراف التي تتكون من المديرية التحتية المكلفة بالعلاقات مع دول اتحاد المغرب العربي، و بالعلاقات مع المؤسسات الدولية و الجهوية.

و منه ينظر إلى أن هذا التقسيم للمديريات بحسب المناطق التجارية يدخل ضمن مخطط تهدف فيه الدولة لتأطير العلاقات التجارية مع البلدان و المجمعات الاقتصادية الجهوية، و حاليا فإنه على مستوى وزارة التجارة الخارجية يتواجد الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) يسهر على تسيير المبادلات التجارية الخارجية .

2- الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):

هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري و شخصية معنوية مستقلة ماليا، أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم **96/327** الصادر في **01** أكتوبر**1996** وضع تحت وصاية وزارة التجارة، وتحدد المادة الرابعة المهام الأساسية لهذا الديوان كما يلي:

- إعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها.
- تكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات ، لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية.
- وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات.

[1] - سمية كبير، مرجع سابق، ص ص 05-51.

- إنجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارية الخارجية[1].
- تطوير الإستراتيجية الخاصة بترقية التجارة الخارجية في إطار السياسة الوطنية، مع إحياء البرامج الخاصة بالتبادلات التجارية[2].

يذكر أن هذه المهام سابقا من اختصاص هيئتين حلتا فيما بعد هما:

- المركز الوطني للمعلومة و الوثائق الاقتصادية.
- مركز مراقبة الأسواق الخارجية و المعاملات التجارية.

و حسب القرار الوزاري للتنظيم الداخلي للديوان من وزارة التجارة المؤرخ في 12 سبتمبر 1997، و حسب المادة الثانية يشمل الديوان على ستة أقسام و عشرون مصلحة، و الأقسام الستة تتوزع كما ما يلي[3]:

- قسم متابعة الصادرات و ترقيتها. – قسم الدراسات.
- قسم الإنتاج الوطني و الواردات. – قسم العلاقات الدولية و التطور.
- قسم الوثائق و الترجمة و الإعلام الآلي. – قسم الإدارة العامة.

3- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة(CACI):

أنشئت حسب المرسوم التنفيذي رقم **96/93** الصادر بتاريخ **1996/03/03**، المتضمن لإنشاء غرف التجارة و الصناعة [4]، و هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة.

تقوم الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة بمهمة التمثيل و الاستشارة، الإدارة و التوسيع الاقتصادي على مستوى دوائرها الإقليمية[5]، وتتمثل مهامها حسب المادة الخامسة في :

- المساهمة في تنظيم كل اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية في الجزائر في الخارج مثل المعارض والندوات والمهام التجارية التي تسعى لترقية وتطوير النشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج .
- توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات تعاون مع المنظمات الأجنبية المماثلة .

---

[1] - Benhamou . A, les institutions algériennes chargé de la gestion et de la promotion du commerce extérieure, revue l'économie, N° 52, Mai 1998, P 24,25.

[2] - إيزام خالد، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر(الإجراءات-الوسائل-الأهداف) خلال العشرية الأخيرة 90- 2000، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، أكتوبر 2002، ص40.

[3] - الجريدة الرسمية، رقم 80، ص41.

[4] - الجريدة الرسمية، العدد 16، سنة 1996، ص10.

[5] - لمزيد من التفصيل ارجع إلى : سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص ص69- 70.

- تحقيق كل عملية و دراسة التي يمكن لها المساهمة في ترقية المنتوجات و الخدمات الوطنية.
- إعطاء الرأي حول الاتفاقات التجارية التي تتم بين الجزائر و الأطراف الأجنبية.

وأخيرا يمكن للغرفة التدخل بطلب من المتعاملين في حل النزاعات التجارية الوطنية والدولية (المادة **06**) ويوجد بالغرفة ثلاث أعضاء أساسيين:الجمعية العامة، المجلس، واللجان التقنية [1].

4- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):

أنشئت هذه الشركة في 05 جوان 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/205، و وضعت كإستراتيجية جديدة من الحكومة للتقليل من الارتبا ط شبه الكلي بمبيعات البترول و الغاز في الأسواق العالمية[2]، و تم اعتمادها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم **96/235** الصادر في **1996/07/02** طبقا للمادة الرابعة من الأمر رقم **96/06** الصادر في **1996/01/10** المتعلق بتأمين القرض عند التصدير و المحدد للشروط التي يمكن للمصدرين فيها من أن يستفيدوا من هذا النوع من الخدمات، و هي شركة أسهم ذات رأسمال يقدر بـ 250 مليون دج موزعة بصفة متساوية بين 05 بنوك و 05 شركات تأمين، المتمثلة في ما يلي:

أ. البنوك المساهمة في شركة التأمين و ضمان الصادرات: و تمثل في البنوك التالية:

- البنك الجزائري للتنمية الريفية BADR.
- بنك التنمية المحلية BDL، بنك الجزائر الخارجي BEA.
- البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA.

ب. شركات التأمين: و المتمثلة في كل مما يلي:

- الشركة الوطنية للتأمين و إعادة التأمين CAAR، الصندوق الوطني للتعاونية الفلاحية CNCA.
- الصندوق المركزي لإعادة التأمين CCR، الشركة الجزائرية للتأمين SAA.
- الشركة الجزائرية لتأمين النقل CATT.

أما عن الأهداف و الوظائف التي تضطلع لها هذه الشركة فتتمثل فيما يلي:

أ. **الأهـــــداف:** وتهدف إلى:

- ✓ تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير و ضمان الدفع في حالة التمويل .
- ✓ تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير (المخاطر التجارية ، السياسية ، عدم التحويل).
- ✓ تأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي.
- ✓ تعويض وتغطية الديون [3].

[1] - Ibid, P 28 .

[2] - سمية كبير، مرجع سابق، ص53.

[3] - CAGEX, le guide de l'exportation, 1997, P 51-52 .

ب. **وظائـف الشركـــة:** و عن الوظائف التي تقوم بها الشركة فتتمثل في وظيفتين رئيسيتين[1]:

- وظيفة لصالحها الخاص حيث تستعمل أموالها الخاصة.
- وظيفة لصالح الدولة و تجنب رقابتها، حيث تستعمل أموال الدولة.

يشار إلى أن الشركة تتكون من ثلاثة ممثلين من وزارة المالية، ممثل من كل من الوزارات التالية: الشؤون الخارجية، التجارة الخارجية، الزراعة، الصناعة، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ممثل من بنك الجزائر و الرئيس المدير العام للشركة.

5- الشركـة الجزائريـة للمعـارض و التصديـر(SAFAX):

تم في بادئ الأمر لغرض التعريف بالمنتوج الجزائري إنشاء الديوان الوطني للأسواق و التصدير **(ONAFEX)** طبقا للأمر 71/61 المؤرخ بتاريخ 05 أوت 1971 الذي يقوم بتنظيم و تنشيط الأسواق و المعارض و التظاهرات الأخرى ذو الطابع الاقتصادي و التجاري التي كانت تتم في الجزائر أو خارجها.

و تم إنشاء الديوان الوطني للأسواق و التصدير بعد الحل المتلاحق لكل من الديوان الجزائري للتنشيط التجاري سنة 1974 و المعهد الوطني للتجارة الخارجية سنة 1978، و قد وضع تحت الوصاية لوزارة التجارة في 06 نوفمبر 1989، كما يذكر في هذا الصدد أن الديوان هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي بالأسهم تمتلكها مؤسسات تسمى صناديق مساهمة.

و منه و بعد اجتماع و مداولات الجمعية العامة للمساهمين في الديوان تقرر اسم الديوان في 24 ديسمبر 1990 ليصبح الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير.

تعتبر الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي، تتمتع بشخصية معنوية و الاستقلال المالي، و هي شركة بالأسهم برأسمال يقدر بـ 630 مليون دج و توظف 500 عامل، و هي تأتي لتحقيق هدف تنمية النشاطات التجارية و تقويم كل الحالات بجميع الوسائل المتاحة، و التي نجد منها ما يتعلق بالميادين التالية:

- تنظيم المعارض و المعارض الخاصة.
- استغلال و تطوير الهياكل.
- استيراد و تصدير.

أما عن المهام و الصلاحيات التي تكون على عاتق هذه الشركة نجد[2]:

[1] - سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص 71.
[2] - الجريدة الرسمية، العدد10، سنة 1987، ص241.

- ترقية الصادرات الجارية نحو الخارج بكل الطرق الممكنة مثل: دراسات السوق، تقديم المعلومات العامة، الوثائق الإشهارية ..... إلخ.
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين للمساهمة في تحديد المنتجات المعدة لتصدير من حيث النوعية و الكمية و لتخطيط عمليات التصدير، و كذا تزويدهم بمختلف المعلومات و الاستشارات لحل مشاكلهم.
- ضمان التنسيق بين المتعاملين المكملين لعملية التصدير (البنوك، شركات التأمين، شركات النقل، أعوان العبور، مصالح الجمارك و غيرهم).

المبحث الثالث: التجـــارة الخارجيـــة الجزائريـــة فـي ظـل التحـولات العالميـــة (منظمة التجارة العالميـة و الشراكة الأورو- متوسطيـة):

من خلال هذا المبحث سنتعرف على التحديات التي تواجه الجزائر على الصعيد العالمي و المتمثلة في تحدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و خيار المشاركة و الانضمام في الاتحاد من أجل المتوسطي المتمثلة في الشراكة أورو- متوسطية.

المطلب الأول: الجزائــر و المنظمـة العالميـة للتجـارة:

مع تزايد الحركة العالمية للعلاقات التجارية الدولية، و تجمع البلدان في تكتلات كبرى لمواجهة التحديات الناتجة عن هذه الحركة، و كمحاولة لتنظيم المعاملات التجارية بين الدول، و كنوع من محاولة الدول الكبرى لفرض سيطرتها على باقي الدول الأخرى، ظهرت منظمة التجارة العالمية كنتيجة للتطورات الحاصلة في أعمال الجولات المنضمة في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة GAAT، و التي كان آخرها جولة الأرغواي، و نظراً لسعي الجزائر نحو الاندماج في الحركة العالمية و كضرورة للانفتاح على العالمي الخارجي جاءت نية هذه الأخيرة في الانضمام و التعاقد، و هذا أمام التحديات التي تفرضها شروط الانضمام و العراقيل من قبل الدول المتعاقدة في المنظمة.

و من خلال هذا العنصر سنحاول توضيح النقاط التالية:

- دوافع انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة.
- الإجراءات المتخذة للانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة.
- انعكاسات انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة (الانعكاسات الايجابية و السلبية المرتقبة).

أ. دوافـع انضمـام الجزائـر للمنظمـة العالميـة للتجـارة:

وعياً بالمكاسب التي يمكن تحقيقها من جراء الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و قناعة بما يمكن أن يتمخض من إتاحة لفرص أفضل لإنعاش الاقتصاد و تطويره، رأت الجزائر في ضرورة

الانضمام و طلب العضوية في المنظمة كخيار استراتيجي يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت في أواخر الثمانينات، بما يؤدي إلى المشاركة في اقتصاد السوق بفعالية، و من تطوير و عصرنة الجهاز الإنتاجي للبلد، لذلك فإن الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة تتمثل فيما يلي:

1. **إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق رفع مستوى المبادلات التجارية الخارجية** : إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيعمل على رفع حجم و قيمة المبادلات التجارية، و هذا انطلاقاً من تحديد حد أدنى و أقصى للتعريفات الجمركية لها، بالإضافة إلى العمل على الامتناع من استعمال القيود الكمية التي ينتج عنها زيادة في الواردات من الدول الأعضاء في المنظمة، و بالتالي فإنه سيتحقق من خلالها الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتطورة في الجهاز الإنتاجي، كما يعمل على تحفيز جانب المنافسة للمنتج الوطني لاقترانه مع المنتج الأجنبي في السوق، و منه فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيسهم في إنعاش و بعث الاقتصاد الوطني من جديد.
2. **تحفيز و تشجيع الاستثمار:** إن سعي الجزائر لتشجيع و تحفيز الاستثمارات من خلال الإصلاحات و التشريعات التي أقدمت على سنها في و إصدارها من خلال قانون النقد و القرض 90/10 المتضمن للمساواة بين المستثمرين الأجانب و المحليين في مجال الامتيازات و الإعفاءات الضريبية ليشكل رغبة منها في التوصل إلى تحقيق الهدف المنشود من جلب للاستثمار الأجنبي و الرفع من الاستثمار الحكومي، إضافة إلى التمكن من الاستفادة مما يمكن أن يقدمه الاستثمار الأجنبي المباشر من وسائل إنتاجية و تكنولوجيا و فن إنتاجي متطور للبلد[1].
3. **مسايرة التجارة الدولية:** يعتبر اقتصاد الجزائر اقتصاداً ريعي يعتمد على مصدر واحد في صادراته التي تصل إلى ما يفوق 95 % منها في سلعة واحدة هي البترول، في حين نجد في المقابل أن وارداتها تعتبر كبيرة أيضاً، خاصة مع ضعف الجهاز الإنتاجي الذي تعاني منه القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، فالجزائر تعتبر مستورد صافي للمواد الغذائية و التجهيزات الصناعية، الأمر الذي يجعل التكاليف لديها باهضة و مستنفدة لعائدات النفط من قطاع التصدير، و في حالة الانضمام إلى المنظمة فإن هذه التكاليف يمكن تدنئتها بموجب الاتفاقيات و المعاملات التمييزية التي تتاح للدول المتعاقدة فيما بينها، كما يتيح لها التصدي لما يمكن أن ينجر من موجة التكتلات العالمية في العصر الحالي.
4. **الاستفادة من المزايا الممنوحة من قبل المنظمة العالمية للتجارة:** إن الانضمام إلى المنظمة يمكّن البلد من الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الأخيرة لهذا البلد باعتباره عضو، فضلاً عن الدوافع و

[1] - نعيمة غلاب و زينات دراجي، انعكاسات الانضمام للمنضمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة، أفريل 2002، جامعة عنابة، ص ص137 – 138 (بتصرف).

المحفزات التي تقدمها حين تصنيف البلد في خانة البلدان النامية، و هذا ما يدفع الجزائر أكثر إلى الانضمام للاستفادة من هذه المزايا و المحفزات.

بالإضافة إلى مجموع هذه المزايا فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حسب وزير التجارة الأسبق(نور الدين بوكروح) قد يمنح للجزائر عدة مزايا نذكر منها[1]:

1. الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، و التي تمس عدة قطاعات مع إتاحة الوقت اللازم لتطبيق هذه الإعفاءات.
2. يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات.
3. يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 08 سنوات، كما أن هناك إجراءات أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها.

ب. إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

كانت الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية التي شهدتها تابعة في تسيير معاملاتها الخارجية للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GAAT) عن طريق الالتزامات المتخذة من الجانب الفرنسي في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، و توالت الأحداث حيث انسحبت من الاتفاقية سنة 1960، و في مارس 1965 قرر الأعضاء المتعاقدون منح الجزائر الاستفادة من قواعد الاتفاقية مثل الدول النامية الأخرى، و بذلك حصلت الجزائر على صفة عضو ملاحظ بتطبيق المادة 26 (فقرة ج) المتعلقة بالقواعد و الإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة.

و بحلول عام 1987 أبدت الجزائر نيتها رسمياً في الانضمام إلى GAAT لتتمكن فيما بعد من المشاركة في جولات الجات و الاستفادة مما تقدمه هذه الاتفاقية من مكاسب و تحفيزات.

و بعقد جولة الأورغواي سنة 1988 قررت الدول المتعاقدة أن تسمح للدول المنتسبة إليها بصفة عضو المشاركة في هذه الجولة، مع شرط تبليغ نيتها في الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل 30 أفريل 1987، و هذا عكس الجولات السابقة، و قد قدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 إلى سكرتارية الجات تقرير توضح فيه نيتها في الانخراط و التعاقد في الاتفاقية، لكن رفض طلب الجزائر في الأول لسببين هما:

1. **السبب الأول**: غياب سياسة تجارية واضحة من جهة، و اعتمادها في تجارتها الخارجية على سلعة واحدة المحروقات بنسبة تزيد عن 95 % من جهة أخرى، و هذا لعدم شمول المحروقات في اتفاقيات الجات، بالإضافة إلى عدم بلوغ جهازها الإنتاجي بعد المرونة الكافية للاستجابة لأي تغير يطرأ.
2. **السبب الثاني**: عدم الاستقرار السياسي و الاضطرابات التي سادت الجزائر في الفترة الأخيرة.

[1] - ناصر دادي عدون و محمد متناوي، مرجع سابق، ص71 (بتصرف).

و لكن إصرار الجزائر على الانخراط جعلها تقوم بعدة إصلاحات في قطاع التجارة الخارجية، إضافة إلى العمل على تشكيل لجنتين من قبل وزير التجارة في 1994/11/07 لتحضير انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، حيث تولى المهام للجنتين على النحو التالي[1]:

- **اللجنة المشتركة الأولى** : تعنى بتحضير انضمام الجزائر للجات، و تتمثل مهمتها في تحديد العناصر الإستراتيجية التي تسمح بانطلاق مسار المفاوضات بين الجزائر و الأطراف المتعاقدة في الجات، و كذا تحديد القطاعات و المنتجات التي يجب حمايتها أو تحريرها دون إهمال ما يمكن أن يترتب من الانضمام من حيث الآثار السلبية و الايجابية.
- **أما اللجنة الثانية**: فتقوم باقتراح الإجراءات العملية و تحديد قواعد و طرق العمل في الحالات التي تهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة التجارة الخارجية.

و أما عن الشروط التي ينبغي للدولة أن تلتزم بها عند قيامها بالانضمام نذكر أهمها[2]:

- انتهاج نظام اقتصاد السوق بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي.
- تحرير التجارة الخارجية و العمل على تفكيك الرسوم الجمركية.
- تعديل القوانين في الدولة وفق القوانين و التشريعات الدولية.

و بالفعل في أواخر الثمانينات قامت الجزائر بعدة إصلاحات شملت أغلب القطاعات الاقتصادية في البلد و هذا تماشياً مع التوجه إلى اقتصاد السوق و الانفتاح الخارجي، و ما يذكر هنا هو أنه بمجرد حلول المنضمة العالمية للتجارة مكان الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة تم تحويل ملف الجزائر للتعاقد إلى هذه الأخيرة في 30 جانفي 1995، أما عن الإجراءات التي يتم إتباعها للانضمام فتتمثل في:

- **تقديم طلب الانضمام:** و هنا فإنه كما ذكر بأن ملف التعاقد للجزائر قد تم تحويله إلى المنضمة بمجرد الإعلان عنها، و تم ذلك فعلياً في جوان 1996 من خلال مذكرة تم تقديمها إلى سكرتارية المنضمة تحتوي على دراسة وافية للأوضاع الاقتصادية و كذا السياسية و معلومات عن التجارة الخارجية و سياسة الدعم الممنوح للمصدرين، كما تشمل على جداول التعريفات الجمركية المعمول بها، و بهذا تم إعداد فريق عمل من طرف المنضمة لمتابعة ملف الانضمام و الذي يترأسه السفير الأرجنتيني لدى المنضمة.
- **تقديم مذكرة السياسة التجارية للدولة الراغبة في التعاقد:** و هذه المذكرة تحتوي على كل ما يتعلق بالسياسة التجارية للبلد الراغب في الانضمام مثل الأهداف العامة للنظام التجاري و العلاقة بينه و بين أهداف المنضمة، السياسة الاقتصادية و التجارة العالمية و السياسات المؤثرة على التجارة

[1] - سامية بوطمين، انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2001، ص276.

[2] - نفس المرجع، ص73 (بتصرف).

الخارجية في السلع و الخدمات، النظام التجاري للخدمات و حقوق الملكية الفكرية .... إلخ؛ و كتكملة لهذه الإجراءات تم طرح على الجزائر العديد من الأسئلة من طرف الدول المتعاقدة بموجب المادة 12 من الاتفاقية (المفاوضات التجارية متعددة الأطراف)، ليتم الإجابة عليها بكل وضوح و شفافية.

- و كمتابعة لمسيرة هذه الإجراءات فإن الجزائر الآن بلغت الجولة 11، و التي من المأمول أن تكون آخر الجولات في مسيرة المفاوضات للانضمام بحسب وزير التجارة الجزائري الهاشمي جعبوب الذي أبدى تفاؤله و أمله في أن تكون هذه الجولة فعلاً المحطة الأخيرة في انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بعد مفاوضات عديدة استمرت من 1987، و ذكر في نفس السياق أن عدد الأسئلة المطروحة على الجزائر قد تقلص من 150 سؤال إلى 19 سؤلاً[1]، مما يؤكد حسبه أن نقاط الخلاف بين الجزائر و المنظمة قد تقلصت بشكل كبير.

ج. انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة يجعلها خاضعة لكل الاتفاقيات الموقعة في إطار هذه المنظمة، و التي يحتم عليها العمل بها و تطبيقها، كما يتيح لها الاستفادة من المزايا التفضيلية و النصوص الاستثنائية التي تمنحها اتفاقية الجات لمجموع الدول النامية التي تعتبر الجزائر واحدة منها، كما لا يخفى بأنه في مقابل تلك المزايا هناك انعكاسات سلبية لا يمكن تلافيها على المدى القصير، بل يمكن معالجتها و التخلص منها عن طريق مجموع السياسات و الإصلاحات التي يقوم بها البلد و مدى فعاليتها في تقليص تلك الآثار.

الانعكاسات الايجابية المرتقبة:

خلص المهتمون باقتصاد الجزائر إلى نتيجة مفادها ضرورة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لما له من أثر على اقتصادها، و خاصة عند الحديث عن المزايا المقدمة للدول النامية بموجب اتفاقية الجات، فالجزائر بانضمامها تكون قد استفادت من الجوانب الايجابية المقدمة في إطار المنظمة و التي يمكن التطلع إليها كما يلي:

1. **النفاذ إلى الأسواق:** إن التنفيذ لبنود الاتفاقيات المنصوص عليها في قوانين المنضمة العالمية للتجارة تتيح للدول المتعاقدة الاستفادة من الفرص التجارية التي تقدمها هذه الدول فيما بينها، و هذا من خلال الاستفادة من مبدأ الدولة أولى بالرعاية في النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء في المنضمة – منها أسواق الدول المتقدمة - و هذا ما يتيح التخلص من القيود و العوائق التقييدية و الجمركية الأخرى، و التي تفرضها هذه الدول على الدول غير الأعضاء.

[1] - جريدة الخبر اليومي، العدد 5360، يوم 2008/06/30, ص13.

2. **المنتجات الزراعيـة:** تقوم اتفاقية الزراعة على مبدأ تحويل جميع الإجراءات المعيقة لتجارة السلع الزراعية إلى تعريفة جمركية، مع العمل على تخفيض الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع لفئة المنتجين و المصدرين، و هذا الإجراء بطبيعته سيؤدي إلى الرفع من أسعار المواد الغذائية و المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية، و كنظرة إلى حال المنتج الجزائري فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تحفيزه و الرفع من مستوى إنتاجه – بما يمكن من تحقيق اكتفاء ذاتي – لتكون المنتجات الزراعية الجزائرية حاضرة في الأسواق الدولية وعلى درجة من المنافسة، و خاصة المنتجات ذات الميزة كإنتاج التمور (دقلة نور) و التي اعتبرت كمنتوج استراتيجي في قانون المالية لسنة 1999 و كذا الزيوت النباتية (زيت الزيتون)[1].
3. **حماية الصناعة الوطنيـة:** تظهر الايجابية المتعلقة بالصناعة الوطنية في البند الثالث من فصل الاستثناءات من تطبيق قواعد الجات في الإمكانية المتاحة للبلد من حماية صناعاته الوطنية الناشئة، و ذلك من خلال جملة من الإجراءات الحمائية ضد السلع المنافسة خاصة إذا كانت تشكل ضرراً بالغاً للصناعة الوطنية الناشئة أو تنبأ بوقوع الضرر لتلك الصناعة، و من الصناعات الجزائرية التي من الممكن أن تجد لها مكاناً في الأسواق العالمية نجد: الصناعات البلاستيكية، الصناعات البتروكيماوية و بعض الصناعات الغذائية و ما يزيد من فرصة هذه الصناعات إذا تم تطويرها عن طريق الاستثمارات الخارجية و الشراكات الأجنبية، مع إيجاد منافسة محلية بما يدفع هذه الصناعات إلى النمو و الازدهار و القدرة على النفاذ إلى الأسواق.
4. **المساعدات الفنية، الشفافية في التعامل و فض المنازعـات:** بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها العضوية في المنضمة فإنه يضاف إليها حق الدولة المتعاقدة في طلب المساعدة الفنية من الأمانة العامة في مجال اختصاصها كالتقييم الجمركي، التعريفة الجمركية، السياسات التجارية و الإعفاءات الجمركية المقدمة من كافة الدول، فضلاً عما يمكن الاستفادة منه من خلال الخبرة المتولدة عن طريق الاحتكاك بالموظفين في المنظمة، و أما يتعلق بالشفافية و فض المنازعات فإن الاتفاقية تمنح للدولة المنضمة إليها حق الدفاع عن حقوقها و مصالحها التجارية حال وجود منازعات بين الشركاء التجاريين.

الانعكاسـات السلبيـة المرتقبة: بعد التطرق إلى الآثار الايجابية المرتقبة جراء الانضمام يمكن الآن التطرق إلى الآثار السلبية المرتقبة من عملية الانضمام، و التي نوردها كما يلي:

1. من واقع أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في صادراته على المحروقات بنسبة تزيد على 95 %، و اعتباراً من أن هذه السلعة غير مدرجة في الاتفاقيات المتعلقة بتجارة السلع في المنظمة، إضافة إلى

[1] - سامية بوطمين، مرجع سابق، ص 297(بتصرف).

أن الجزائر في المدى القصير و المتوسط غير قادرة على إيجاد سلع بديلة تتمكن من خلالها من كسب أسواق خارجية، فإن النسبة الكبيرة المسجلة في صادراتها من المحروقات لا تستفيد من أية مزايا تفضيلية تمنحها المنظمة العالمية للتجارة[1].

2. كما أن الجزائر حال انضمامها للمنظمة العالمية ستجد نفسها مجبرة على معاملة الشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات بنفس المعاملة التي يحظى بها مجمع سونطراك، ما ينذر بأن تشهد المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات اضطراباً محسوساً، فضلاً عن نوعية المنافسة التي من الممكن أن تشهدها الشركة الوطنية في مجال المحروقات من الشركات العملاقة العاملة في نفس القطاع.
3. إن التوجه لفتح الأسواق ضمن الدول الأعضاء في المنظمة سيؤدي إلى نفاذ المنتجات الأجنبية إلى السوق الوطنية، مما يتيح للمستهلك الاختيار بين المنتجات، لكن في المقابل يعمل هذا على تحطيم المنتجات الوطنية نتيجة عدم استجابتها للمقاييس و المعايير الدولية، و هذا ما يؤدي إلى زوال العديد من المؤسسات الوطنية كنتيجة للخسارة اللاحقة بها من عدم القدرة على منافسة المنتج الوطني، كما أن المزايا التفضيلية التي تمنحها المنظمة للدول المتعاقدة حديثاً كحماية الصناعة الناشئة و المعاملات التفضيلية لن تمكن المنتوج الوطني من التطوير و استيفاء شروط المنافسة، لأنها في الأخير ما هي إلا إجراءات مؤقتة لن تكفي الدولة من إجراء عملية التطوير و التغيير في منتجاتها.
4. أما جانب الخدمات فإن الجزائر تعرف تدني واضح في هذا القطاع مقارنة بالدول الأخرى الرائدة في هذا المجال، نظراً لتوفرها على الإمكانيات التي تسمح لها بتطويره، خاصة أن قطاع الخدمات يعرف في الوقت الحالي طفرة نوعية على الصعيد العالمي، و من بين القطاعات التي تشهد ازدهاراً في هذا المجال نجد القطاع المالي و المصرفي، حيث أنه في المصارف العالمية الكبرى نجد أن مجموع الخدمات فيها يصل إلى 360 خدمة، في حين أنه في الدول النامية لا تقدم سوى 40 خدمة و بمستويات أداء ضعيفة و خدمات متدنية [2]، و إذا نظرنا إلى القطاع المالي و المصرفي في الجزائر فسنجده غير قادر على منافسة المؤسسات الأجنبية المرتقب حلولها بالجزائر، هذا ما يدفع بالبنوك الجزائرية للدخول في أنشطة تتسم بالمخاطر للهروب من المنافسة الأمر الذي يعرضها لتكبد الخسارة و الإفلاس.

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروبية – الجزائرية

[1] - صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001، ص51.

[2] - نفس المرجع، ص 60.

بالنظر إلى التسارع الذي يشهده العالم في ميدان العولمة و تداعياته، و أمام الحركة المتنامية للتعاملات في مجال العلاقات التجارية الدولية و المتطلبات الباهظة التي تفرضها المنافسة العالمية في ظل هذه الأخيرة، و مع القدرات المحدودة للدول المنفردة اتجه العديد منها إلى التكتل و الانضمام إلى مجموعات اقتصادية عملاقة مثل الاتحاد الأوروبي و النافتا و غيرها، فقد أثبتت هذه الأخيرة مدى قدرتها على الاستفادة من مقدراتها مجتمعة على خلاف تفردها في شكل يكون فيما بعد ذو أثر سلبي، كما تم تحقيق مزايا و مكاسب من جراء هذه التكتلات كالتمتع بوفرات الحجم الكبير و التخصص في الإنتاج الذي غالبا ما يستند إلى مزايا التخصص و المزايا النسبية التي يتمتع بها الأعضاء.

و انطلاقا من هذه المقدمات و المزايا التي تتحقق من هذه التجمعات سعت الجزائر لأن تستفيد من هذه المزايا و تعظم مكاسبها و ميزاتها النسبية داخل التكتل، لذلك أقدمت على إمضاء شراكات مع بعض هذه البلدان التي تطمح لأن ترقى بالمعاملات التجارية بينهما، من ذلك نجد الشراكة القائمة مع دول الاتحاد الأوروبي في إطار تنمية العلاقات التجارية الدولية، لهذا سنقوم في هذا العنصر بتتبع مسار هذه الشراكة مع الكشف عن الانعكاسات التي من الممكن أن تعود على الاقتصاد الجزائري خاصة في ميدان تطوير العلاقات التجارية الخارجية، و سنقوم بعرض العناصر التالية:

أ. مسار العلاقات الاقتصادية الأورو- جزائرية (من التعاون إلى الشراكة).

ب. منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

ت. أثر انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر.

ث. التحديات المستقبلية لمنطقة التبادل الحر الأورو- جزائرية.

أ. مسار العلاقات الاقتصادية الأورو- جزائرية (من التعاون إلى الشراكة)

إن اعتبار الجزائر قبل سنة 1962 جزء من فرنسا و الاستفادة من المقدرات و المزايا التي كانت تتمتع بها هذه الأخيرة، جعل كل من فرنسا و المجموعة الأوروبية تولي للجزائر أهمية بالغة، و خاصة و أنه قبل تاريخ 1962 تم توقيع معاهدة روما سنة 1957 التي تنص على لتعاون بين دول المجموعة الأوروبية، و كما تم الإشارة له سابقا فباعتبار الجزائر جزء من فرنسا فإنها تدخل ضمن حيز منطقة التعاون في المجموعة الأوروبية، و بقيت هذه الاتفاقية سارية المفعول بموجب اتفاقية ايفيان إلى غاية 1972 أين تم وضع سياسة جديدة لترقية التعاون الأورو- متوسطي هي السياسة المتوسطية الشاملة و التي ترجمت على المستوى الثنائي مع الجزائر بالتوقيع على اتفاقية التعاون يوم 27 أفريل 1976، و التي بقيت سارية المفعول إلى غاية 1995 و هو تاريخ انطلاق مسار برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية التي كانت الجزائر أحد أطرافه، حيث وقعت هذه الأخيرة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 22 أفريل 2002 و دخلت حيز التطبيق في سبتمبر 2005.

و منه فتناول موضوع العلاقات الأوروبية مع الجزائر ينطلق من واقع العلاقة التي تجمع الطرفين منذ التوقيع على اتفاقية التعاون سنة 1976 إلى غاية دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في سنة 2005، و منه من خلال هذا التقديم سنحاول التطرق إلى النقاط التالية:

1. التعاون الأوروبي - الجزائري في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976
2. الجزائر و مسار برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية

1) التعاون الأوروبي – الجزائري في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976:

إن طابع الخصوصية التي تميزت بها الجزائر غداة الاستعمار الفرنسي جعلها على غرار دول المغرب العربي الأخرى المغرب و تونس التي أمضتا على الاتفاقية سنة 1969، لم توقع على اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث رفضت بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه الأفضليات الجمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوروبية، و هذا بموجب القرار الصادر عن هذه الأخيرة في 28 مارس 1963 الموروث عن الحقبة الاستعمارية، إضافة إلى الامتيازات الحاصلة عليها بموجب اتفاقية ايفيان سنة 1962 القاضي بحرية دخول منتجات الطرفين إلى أسواقهما ووفق شروط تفضيلية.

لكن بعد نهاية حقبة الستينات قررت بعض الدول في المجموعة على رفض متابعة الأفضليات الممنوحة للجزائر فيما يخص المواد الزراعية، و اقترحت تطبيق النظام التفضيلي على أربع أخماس الصادرات الجزائرية التي يجب أن تخضع للحقوق الجمركية مع رفض المجموعة قبول دخول النفط المصفى في حدود حصة جمركية محدودة لا تزيد عن 240.000 ألف طن[1].

و هذا ما جعل دول المجموعة الأوروبية تقر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر للوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة المتبناة منها، و بهذا و كما تم الإشارة إليه سابقا وقعت الجزائر في 26 أفريل 1976 على غرار باقي الدول المتوسطية اتفاقية التعاون (Accord de coopération)، و التي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

أما فيما يتعلق بمضمون اتفاقية التعاون فنجد أنها ترتكز على الجانب التجاري بصفة أساسية حيث تم منح الجزائر عدة امتيازات و الكثير من التفضيلات، و التي منها[2]:

- تخفيض الحقوق الجمركية بين 20 % و 100 % لبعض المنتجات الزراعية[3].

---

[1] - سمير ميموني، الشراكة الأورو - متوسطية بين الطموحات و الواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص 170.

[2] - براق محمد و ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006، ص06.

[3] - حيث نجد مثلا تخفيض نسبة 80 % من الرسوم الجمركية المفروضة على الخضر و الفواكه الجزائرية المصدرة إلى أوروبا و بين 60 % و 70 % للبطاطا.

- السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى أسواق المجموعة الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المنتجات الصناعية الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص كما هو الحال بالنسبة للمنسوجات.

و إضافة إلى هذه الجوانب للاتفاقية هناك جوانب أخرى فرعية متعلقة بالتعاون الاقتصادي و التقني و الذي يهدف إلى ما يلي:

- تحسين البنية التحتية الاقتصادية (Les infrastructures économiques) و تطوير قطاعي الصناعة و الزراعة.

- دعم التعاون في مجال البحث العلمي و التكنولوجي و حماية البيئة.

ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

و تماشيا مع الاتفاق المبرم بين الطرفين الجزائري و الأوروبي تم التوقيع على عدة بروتوكولات تتضمن مساعدات مالية مقدمة لهذا الأخير لأجل خمس سنوات قابلة للتجديد، و الجدول التالي يوضح المبالغ المالية المقدمة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية:

جدول رقم(22): المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1978- 1996

الوحدة: مليون وحدة نقدية أوروبية (ECU)

البروتوكول	البروتوكول الأول 1978- 1981	البروتوكول الثاني 1981- 1986	البروتوكول الثالث 1986- 1991	البروتوكول الرابع 1991- 1996
المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية	44	44	56	70
القروض من البنك الأوروبي للاستثمار	70	107	183	280
المجموع	144	151	239	95 + 350[1]

المصدر: براق محمد و سمير ميموني، المرجع المبين أدناه، ص 06.

يلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الكبيرة من هذه المساعدات المالية المقدمة إلى الجزائر تأتي من طرف البنك الأوروبي للاستثمار المقدرة بنسبة 67 % من المبلغ الإجمالي للبروتوكولات الأربعة في حين 33 % فقط هي من المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية.

لكن بالرغم من هذه المخصصات المقدمة للجزائر إلا أنها تعد متواضعة أمام احتياجات الجزائر لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى هذا فإن الجزائر تعاني كذلك من ضعف في نسبة تسديد هذه الأخيرة، و العاملين السابقين إنما يعود سببهما إلى تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، إضافة إلى طابع التمييز التي تحظى به دول على أخرى من ثقل في الإجراءات الإدارية الخاصة بتسيير هذه المساعدات على مستوى المجموعة الأوروبية.

[1] - يشار إلى أنه تم إضافة 95 مليون ESU إلى البروتوكول الرابع في إطار ما يعرف بالسياسة الأورو - متوسطية المتجددة، و التي تم إدخالها فيما بعد ضمن برنامج MEDA كما سنرى ذلك لاحقا.

2) الجزائـر و مسـار برشلونـة للشراكـة الأورو- متوسطيـة:

إن سعي الجزائر للدخول في الديناميكية و الحركية الجديدة التي نادت إليها مجموعة الدول الأورو- متوسطية في لشبونة سنة 1992 من خلال السياسة المشتركة الجديدة المعتمدة على إقامة شراكة حقيقية بين الشركاء المتوسطيين، و التي أرسى قواعدها مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 جعل الجزائر تطلب منذ 13 أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل عقد اتفاقية الشراكة، و هي من خلال ذلك تهدف إلى تجاوز اتفاقيات أفريل 1976.

فكما تم الإشارة إلى ذلك من أن الهدف من هذه الاتفاقية هو الرغبة في الاستفادة من الميزات و الأفضليات التي تمنحها مثل هذه الاتفاقيات عن طريق إزالة الحواجز و العراقيل التي تعترض المبادلات التجارية بين الطرفين، بالإضافة إلى التوجه نحو حركة التكتل بين الدول التي تشهدها الساحة العالمية، و بالتالي فإن الطموح نحو المشاركة في الاقتصاد العالمي و الاندماج في اقتصاد السوق و الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي هي التي جعلت بالجزائر تمضي قدما نحو عقد مثل هذه الاتفاقيات.

و تماشيا مع ما قامت الجزائر بتسطيره و التطلع له قامت بعقد مفاوضات بين الطرف الآخر بصفة رسمية في مارس 1997 و هذا على أساس نصين[1]:

- **النص الأول** : يتضمن اقتراحات من أجل شراكة أورو- متوسطية وفقا لتصور مصالح الاتحاد الأوروبي.
- **النص الثانـي**: فيتناول الاقتراحات المضادة الجزائرية و توسيع المناقشات إلى ميادين و مسائل لا يتضمنها الملف الأوروبي تتعلق على سبيل المثال بالعدال ة و الشؤون الداخلية و حرية تنقل الأشخاص و مكافحة الإرهاب، هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي، أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

1. السعي إلى الانفتاح أو التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني، و هذا بفعل خصوصياته (ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، التحول الاقتصادي، برامج التعديل الهيكلي المطبقة من قبل الجزائر خلال الفترة 1994- 1998، ....).
2. تعميم إطار التعاون الاقتصادي الأورو- جزائري ليشمل بالإضافة إلى مجال المبادلات التجارية مجالات أخرى إنتاجية، لذلك نجد أن الجزائر هنا كانت تطالب الاتحاد الأوروبي بدعم أكبر لإصلاحاتها الاقتصادية، و هذا من خلال:

- المساعدة في وضع برنامج تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر.

[1] - سمير ميموني، مرجع سابق، ص185.

- توسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين من خلال حجم المساعدات المالية المقدم لها، لأجل القدرة على مواجهة المنافسة الأوروبية في إطار انضمامها لمنطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية.
- العمل على وضع برنامج خاص لدعم صادراتها خارج قطاع المحروقات.

و منه و كنتيجة لتجاهل الطرف الأوروبي لعديد من المسائل ذات المصلحة للطرف الجزائري تم توقيف المفاوضات بين الطرفين في ماي 1997 من طرف الجزائر، و تم استئنافها فيما بعد في أفريل 2000، و استمرت المفاوضات بين الطرفين دون انقطاع، ليتم دراسة جميع المسائل المطروحة بين الطرفين بعد 17 جولة، و التي توصل من خلالها إلى التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يوم 17 ديسمبر 2001 ببروكسل، و كان التوقيع الرسمي يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالينسيا الاسبانية ثم الدخول لحيز التطبيق يكون بعد ثلاثة سنوات من التوقيع الرسمي.

و هنا يذكر أن هذه الاتفاقية تختلف عن الاتفاقية المنعقدة في أفريل 1976 بين الطرفين في ارتكازها على أسس رئيسيةٍ أربعة، نجد في جانبها التجاري العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي وفقا للقواعد و الإجراءات المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة.

و عن الخطوط العريضة لهذه الاتفاقية فهي تشمل على ثمانية نقاط رئيسية هي[1]:

1. الحوار السياسي.
2. حرية تنقل السلع.
3. تجارة الخدمات.
4. المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة.
5. التعاون الاقتصادي.
6. التعاون الاجتماعي و الثقافي.
7. التعاون المالي.
8. الإجراءات المؤسسية.

و سنركز الحديث هنا على الجانب المتعلق بالنواحي الاقتصادية ذات الصلة بالتجارة بين الطرفين، و التي تشمل كل من حرية تنقل السلع، تجارة الخدمات و المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة.

1. **حريـة تنقل السلـع**: حيث نجد أن مسعى التعاون بين الطرفين يهدف إلى العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة، و هذا بالرجوع إلى الإجراءات التي تضمنها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (GAAT) و مختلف الاتفاقيات متعددة الأطراف التي أسست المنظمة

[1] - نفس المرجع ، ص186.

العالمية للتجارة، أما عن السلع التي تكون محل تفاوض حول التعريفة الجمركية فهي تشمل المواد الصناعية، الفلاحية و منتجات الصيد البحري.

2. **تجارة الخدمات**: في هذا الخصوص يؤكد أعضاء الاتحاد الأوروبي فيما يخص تجارة الخدمات التزامهم في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)على منح الجزائر معاملة " الدولة الأولى بالرعاية"، و هذا فيما يخص جميع الخدمات التي تتضمنها الاتفاقية.

و في المقابل تمنح الجزائر لموردي الخدمات الأوروبيين الامتيازات، خاصة انطلاقاً من قائمة الالتزامات المتفق عليها، و سيكون موعد معالجة هذا الجانب بعد خمسة سنوات من الاتفاق، و هذا اعتباراً من كون الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، و هي تمثل الفترة التي يراها الطرفان كافية للانضمام إلى هذه الأخيرة.

3. **المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة**: و هنا يلتزم الطرفان بأن تكون عملية التغطية للعمليات الجارية بعملة قابلة للتحويل، بالإضافة إلى وضع قواعد مشتركة و إجراءات تعمل على تنظيم حركة انتقال رؤوس الأموال بين الطرفين، و نفس الشيء يتم اتخاذه في إطار عملية المنافسة.
4. **التعاون الاقتصادي**: ينظر إليه على أنه يشمل جميع القطاعات الاقتصادية و الصناعية و الزراعية بالإضافة إلى مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يرتكز هذا التعاون على عدة مبادئ متركزة على إقامة حوار اقتصادي لتبادل المعلومات و الخبرة و التكوين، بالإضافة إلى المساعدة التقنية و الإدارية.

ب. منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

إن اتفاق الشراكة بين الدول المتوسطية يرتكز في مضمونه الاقتصادي و المالي على عنصرين هامين يشتملان على[1]:

- إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في حدود 2017، و التي تكون وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة و المتعلقة بالمنتجات المصنعة، مع العمل على تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات متبادل، مع الاتفاق كما تم الإشارة إليه سابقا على تحرير تجارة الخدمات عند انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.
- إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية التي من شأنها دعم مسيرة التنمية في الجزائر، بالإضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج ميدا و القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

و انطلاقا من هذا سنتناول في هذا العنصر بالتعرف على ما يلي:

[1] - نفس المرجع ، ص188.

1. مبادئ منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.
2. الإجراءات المتعلقة بتنظيم حرية تنقل السلع (الصناعية و الزراعية).

1. مبادئ منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي:

إن منطقة التبادل الحر بين كل من الجزائر و الاتحاد الأوروبي المزمع إنشائها يعد 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تقوم على جملة من المبادئ و هي:

1) **مبدأ المعاملة بالمثل(La réciprocité):** بعدما كان هذا المبدأ في السابق أين كانت اتفاقية التعاون هي التي تحكم العلاقة بين الطرفين، أي أنه بموجب هذه الاتفاقية فإن الطرف الجزائري يسمح لمنتجاته المصنعة بالدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بكل حرية و من دون إجبار الطرف الجزائري من القيام بذلك، فالآن و تبعا لما تم الاتفاق عليه فإنه سيكون لتحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات بين الطرفين وفق مبدأ المعاملة بالمثل.
2) **مبدأ التدرج(La progressivité):** بعد التمهيد لدخول الجزائر و القيام بالاستعدادات اللازمة تم سن هذا المبدأ و الذي يقضي بالتدرج في الدخول إلى المنطقة التي يتم إنشائها بين الطرفين خلال فترة زمنية مقدرة باثني عشرة سنة، و هي بذلك تعتبر فترة كافية لتمكن الجزائر من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام سنة 2017.
3) **مبدأ المرونة و التكيف(La flexibilité et L'adaptation):** حيث أنه بموجب هذا المبدأ فإنه يعطى للطرف الجزائري الحق في إمكانية التغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المراد تبادلها، و إحداث التغييرات و التعديلات فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي، وهذا يكون في حالة ما إذا تضررت إحدى القطاعات الاقتصادية في الجزائر بشكل كبير.

2. الإجراءات المتعلقة بتنظيم حرية تنقل السلع (الصناعية و الزراعية):

إنه و تماشيا مع إبرام الاتفاق المتضمن إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرف الجزائري و الاتحاد الأوروبي تم وضع إجراءات لضمان حرية و سير تنقل السلع بين الطرفين سواء الصناعية أو الزراعية، و التي تكون كما يلي:

أ. **بالنسبة للسلع المصنعة:** إنه و كما جاء في الباب الثاني من الاتفاقية المتضمنة لمسألة التنقل الحر للسلع فإنه يتم إعفاء الصادرات الجزائرية من السلع المصنعة من الرسوم الجمركية و أية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل و دون أية قيود كمية أو قيود أخرى، و هذا يتم بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و يستثنى من هذا بعض السلع التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حساسة كالنسيج و الملابس.

و في المقابل فإن السلع ذات المصدر الأوروبي أي الوافدة من الاتحاد الأوروبي فإن تحريرها يكون بصفة تدريجية، أي أنها تكون على أساس فترات زمنية وفقا للمرحلة الانتقالية المحددة لفترة التنفيذ للاتفاقية، و يتم هذا وفق قوائم رئيسية تتحدد من خلال نوعية السلع الصناعية كما يلي[1]:

- **القائمة الأولى:** حيث تتكون هذه القائمة من المواد الأولية و سلع التجهيز غير المنتجة محليا، و التي تم تحريرها بالكامل بمجرد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ (الفاتح من سبتمبر)، و تحتوي هذه القائمة على 2075 منتوج موزعة كما يلي:
  - 2014 منتوج التشغيل(Bien de fonctionnement).
  - 37 منتوج تجهيز(Bien d'équipement).
  - 24 منتوج نهائي موجه للاستهلاك (Bien de consommation).
- **القائمة الثانية:** و يتم تحرير المنتجات الواردة في هذه القائمة بشكل كامل في سنة 2013، و هي تشمل على المواد الأولية الصناعية الأوروبية المنشأ و كذا قطاع الغيار غير المنتجة محليا و سلع التجهيز بالدرجة الأولى، فيتم إلغاء جميع الحواجز عليها تدريجيا بعد مرور سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بمعدل يتراوح بين 10 % - 20 % لكل سنة، و تضم هذه القائمة 1100 منتوج صناعي موزعة على النحو التالي:
  - 52 منتوج التشغيل Bien de fonctionnement.
  - 912 منتوج تجهيز Bien d'équipement.
  - 136 منتوج نهائي موجه للاستهلاك Bien de consommation.
- **القائمة الثالثة:** حيث أنه بحلول سنة 2017 يتم التحرير الكامل لهذه المنتجات، و هي تشمل المواد الحساسة بالنسبة للجزائر و المتكونة أساسا من المنتجات الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا، و هذه القائمة تضم 1964 منتوج موزعة على الشكل التالي:
  - 262 منتوج التشغيل Bien de fonctionnement.
  - 292 منتوج تجهيز Bien d'équipement.
  - 1410 منتوج نهائي موجه للاستهلاك Bien de consommation.

و بعد هذا العرض للقوائم الثلاثة المشتملة على المنتجات التي تمسها عملية التحرير يمكن إيجاز رزنامة تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الصناعية (التفكيك التعريفي) وفق القوائم الثلاثة المتفق عليها بين الطرفين في الجدول التالي:

[1] - نفس المرجع ، ص109 (بتصرف)

جدول رقم(23): رزنامة عملية توزيع التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي وفق القوائم المتفق عليها

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى (بالنسبة المئوية %)	القائمة الثانية (بالنسبة المئوية %)	القائمة الثالثة (بالنسبة المئوية %)
01 سبتمبر 2005 *	2005	100	-	-
01	2006	0	-	-
02	2007	0	20	10
03	2008	0	10	10
04	2009	0	10	10
05	2010	0	20	10
06	2011	0	20	10
07	2012	0	20	10
08	2013	0	0	10
09	2014	0	0	10
10	2015	0	0	15
11	2016	0	0	05
12	2217	0	0	0
في سنة 2017 يتم التحرير الكامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين.				

***** سنة الدخول في مرحلة تنفيذ الاتفاقية.

المصدر: سمير ميموني، مرجع سابق، ص 109.

ب. **السلع الزراعية:** إن السلع[1] الزراعية في منطقة التبادل الحر تختلف عن المنتجات الصناعية في التعامل معها، فعكس الأولى التي يكون تحريرها كامل فإن الثانية تختلف و ذلك لأن التحرير فيها يكون جزئي و تدريجي بحسب المبادلات بين الطرفين، و هذا يكون وفق نظام الحصص و بحسب إطار زمني مقترح لإتمام هذه التعاملات، كما أنه هناك إمكانية لتوسيع التنازلات بين الطرفين على أساس لمبدأ المعاملة بالمثل و هذا بعد دراستها من قبل مجلس الشراكة، و هذا الإجراء يكون بعد خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي ابتداء من سبتمبر 2010.

و عن السلع الأوربية إلى الأسواق الجزائرية نجدها تحظى بالتسهيلات التالية:

أ - **منتجات الصيد البحري**: تخضع هذه المنتجات لمجموعة من التفضيلات من الطرف الجزائري، و هي واردة في البرتوكول الرابع من الاتفاقية و التي تبلغ 88 منتوج، و تتمثل التسهيلات الممنوحة لهذه المنتجات في:

- إلغاء كل الرسوم الجمركية المفروضة على 39 منتوج أوروبي.

[1] - تشتمل السلع الزراعية على كل من المنتجات الزراعية و الزراعية المحولة و منتجات الصيد البحري.

- العمل على تخفيض 25 % من الرسم الجمركي المفروض على 49 منتوج، حيث تصبح خاضعة لرسم قدره 22.5 % بدلا من 30 % الذي كان مفروضاً عليها من قبل.

ب - **المنتجات الزراعية** : تشمل هذه المنتجات على 114 صنف، و يتم التخفيض للرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح بين 20 % و 100 % و لكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين، و تتوزع نسب التخفيضات بالشكل التالي:

جدول رقم(24): يوضح عدد المنتجات الزراعية الواردة في البرتوكول الثاني الخاضعة للتحرير

عدد المنتجات في الخاضعة للتحرير	نسب التخفيض (%)
57 منتـــوج	30
13 منتـــوج	15
44 منتـــوج	الرسم المخفض المقدر بـ 5
83 منتـــوج	الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية
12 منتـــوج	50
19 منتـــوج	20

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من سمير ميموني، مرجع سابق، ص 101.

ت - **المنتجات الزراعية المحولة:** وردت هذه المنتجات في البروتوكول رقم 05 من الاتفاقية، و بموجبها يتم منح هذه المنتجات بعض التسهيلات المتمثلة في تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغاء بعض الرسوم الجمركية وفق حصص متفق عليها من حيث الكم أو الفترة الزمنية التي تطبق فيها هذه التسهيلات، وتأتي هذه المنتجات واردة في قائمتين رئيسيتين كما يلي:

1. **القائمة الأولى:** و تحدد فيها السلع الزراعية المصنعة التي تخضع لتنازلات فورية (Concessions immediate)، حيث تستفيد من إلغاء الرسوم الجمركية و الرسوم الجمركية الأخرى ذات الأثر المماثل المتراوحة ما بين 20 – 100 % و التي تتضمن 50 منتوج (28 منتوج خاضع لرسم قدره 30 % ، 16 منتوج خاضع لرسم قدره 15 % و 06 منتوج الباقية خاضعة للرسم المخفض المقدر بـ 05 % .
2. **القائمة الثانية:** تتضمن هذه القائمة السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية.

هذا بالنسبة للسلع الأوروبية الوافدة إلى السوق الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، أما عن الحالة المقابلة أي السلع الجزائرية المصدرة إلى السوق الأوروبية فهي بدورها تخضع لبعض التسهيلات

الممنوحة من قبل الطرف الأوروبي، و تتمثل كذلك هذه التسهيلات إما في التخفيض الكلي أو الجزئي للرسوم الجمركية، بالإضافة إلى خضوع هذه الأخيرة إلى نظام الحصص المتفق عليه من قبل الطرفين فيما يتعلق بالمدة الزمنية أو الكمية التي يتم على أساسها تطبيق الحصة الجمركية، و نجد ذلك يتجلى كما يلي:

ث - **منتجات الصيد البحري** : حيث نجدها واردة في البروتوكو ل الثالث من الاتفاقية المبرمة بين الطرفين، و هي تستفيد من إعفاء جمركي كلي، بالإضافة إلى بعض المنتجات البحرية المحولة (مصبرات، دقيق السمك ...).

ج - **المنتجات الزراعيـة** : جاءت المنتجات الزراعية الجزائرية المصدرة للسوق الأوروبية مدونة في البروتوكول رقم 01 من الاتفاقية، و تخضع هذه المنتجات إلى تخفيض للرسوم الجمركية بنسب تتراوح ما بين 20 % و 100 % مع الأخذ بعين الاعتبار حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين.

ح - **فيما يخص المنتجات الزراعية المحولـة**: حيث تقسم هذه المنتجات إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

1. القائمة الأولى: تتضمن 163 منتـوج تستفيد من إلغاء كلي للرسوم الجمركية بالإضافة إلى انعدام القيود الكمية عليها.
2. القائمة الثانية: تتضمن 08 منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية و مشتقا ت الحليب، و هي خاضعة لإعفاء من الرسوم الجمركية بحسب الحصص المتفق عليها بين الطرفين.
3. القائمة الثالثة: تشتمل على 144 منتـوج و هي تستفيد من تخفيض كلي أو جزئي للرسوم الجمركية.

أما بخصوص تجارة الخدمات، فكون الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الاتفاق للشراكة بين الطرفين ينص على صيغة انتقالية للجزائر، و التي بموجبها يتم منح الجزائر الاستفادة من التزامات دول الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتحرير قطاع الخدمات في إطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات، و في المقابل تلتزم الجزائر بمنح الاتحاد الأوروبي الاستفادة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

و حال انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية فسوف يعاد النظر في الاتفاق المتعلق بتجارة الخدمات الوارد في الاتفاقية بين الطرفين ليتم التفاوض مجددا حول اتفاق الاندماج و تحرير المبادلات المتعلقة بالمبادلات التجارية بين الطرفين وفقاً لاتفاقية الجاتس (GATS)[1].

و على ضوء ما ورد في العناصر السابقة يمكن تلخيص أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية كما يلي:

[1] - سمير ميموني، نفس المرجع، ص102.

جدول رقم(25): أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار التبادل الحر و الآليات المتبعة في ذلك

أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة	الإجراءات و الآليات المتبعة
رسوم على المنتجات الصناعية	التحرير بالكامل أي إلغاء جميع الرسوم
الحصص على المنتجات الصناعية	إلغاء معظمها
الرسوم على المنتجات الزراعية	التخفيض يتم على أساس التفاوض
الحصص على المنتجات الصناعية	التخفيض يتم على أساس التفاوض
القدرة الانتقالية للتفكيك التعريفي	تصل إلى 12 سنة
التعاون الجمركي	نعـــم
قواعد المنشأ	تبني قواعد الاتحاد الأوروبي في هذا المجال
إجراء المراقبة و مكافحة الإغراق	نعـــم
الخدمات	على مستوى منظمة التجارة العالمية
حقوق الملكية الفكرية	تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة
قواعد المنافسة	احترام توجيهات السياسة الأوروبية في هذا المجال، التعاون و التنسيق بين طرفي اتفاقية الشراكة
حرية انتقال رؤوس الأموال	نعـــم
المساعدات المالية	نعـــم
التعاون الاقتصادي	نعـــم
الإطار المؤسساتي	مؤسسات حكومية مثل مجلس الشراكة

المصدر: براق محمد و ميموني سمير، مرجع سبق ذكره، ص13.

ج. أثر دخول اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ(منطقة التبادل الحر) على الاقتصاد الجزائري:

قبل البدء في الحديث عن أثر دخول اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ لابد من إلقاء الضوء على حجم التعاملات التجارية مع هذا الأخير، أي التعرف على موقع الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد الجزائري.

يعد الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر، كونه يعتبر أول دائن و متعامل تجاري لها، فالنسبة للدائنية فإنه في نهاية سنة 2004 بلغت ديون الجزائر قيمة 21.812 مليار دولار أمريكي، نجد من بينها 21.411 مليار دولار أمريكي على شكل قروض متوسطة و طويلة الأجل، والتي كان مصدرها 95 % من دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، حيث نصيب دول الاتحاد

الأوروبي منها هو 14.773 مليار دولار أمريكي، و هو ما يعادل 69 % من إجمالي المديونية المتوسطة و الطويلة الأجل[1].

و عن المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي فقد سجلت خلال سنة 2004 نسبة 65 % من الصادرات الجزائرية موجهة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، في مقابل نسبة 57 % من مجموع الواردات الكلية قادمة من دول الاتحاد الأوروبي لنفس السنة، فالملاحظ من خلال الإحصائيات التي يتم نشرها عن حجم المعاملات التجارية بين الأقاليم و المناطق الاقتصادية أن كثافة التعاملات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر تعد الأكبر مقارنة مع المناطق الأخرى فأكثر من 50 % من التبادلات التجارية تتم مع دول هذا الأخير مشتملة الصادرات و الواردات، فبالنسبة للصادرات نجد ما نسبته 50 % و 65 % من إجمالي الصادرات الجزائرية موجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي، و تستورد من هذا الأخير ما نسبته 55 % و 60 % من إجمالي الواردات[2]، و من خلال الجدول التالي نبين بنية التبادلات الخارجية الجزائرية بحسب المناطق الجغرافية المتعامل معها كما يلي:

جدول رقم(26): بنية التبادلات الخارجية الجزائرية بحسب المناطق الجغرافية المتعامل معها خلال (2002- 2005)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

المنطقة الجغرافية	2002		2003		2004		2005*	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الاتحاد الأوروبي	64.28	56.06	59.14	58.99	57.78	55.55	53.75	56.81
الدول العربية	1.32	3.05	1.37	3.17	1.90	2.60	1.36	1.96
دول المغرب العربي	1.33	1.06	1.04	0.83	1.60	0.75	0.86	0.92
باقي دول العالم	33.07	39.83	38.45	37.01	38.72	41.1	44.03	40.31
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

[1] - مع العلم أن 39.3 % من المديونية الخارجية الجزائرية مقيمة بالعملة الأوروبية الموحدة (الأورو)، 39 % بالدولار الأمريكي و 10.6 % بالين الياباني، أما 10.5 % نصيب باقي العملات.

[2] - شهرزاد زغيب و لمياء عماني، الاقتصاد الجزائري و متطلبات الشراكة الأورو- جزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006، ص05.

*إحصائيات 09 أشهر الأولى من سنة 2005.

المصدر: سمير ميموني، مرجع سابق، ص 198.

و فيما يأتي شكل بياني يجسد المعطيات المبينة في الجدول:

شكل بياني رقم(10): توزيع التبادلات الخارجية الجزائرية بحسب المناطق الجغرافية المتعامل معها لسنة 2005

الوحدة: نسبة مئوية (%)

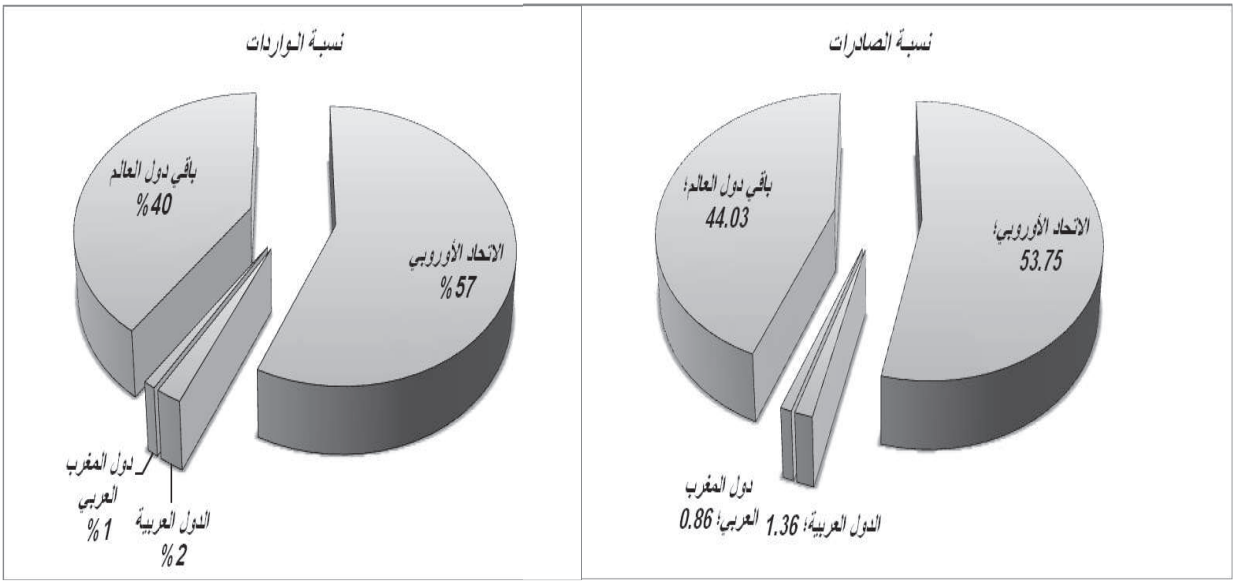

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

و منه من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن النسب المتحققة للتبادل مع الاتحاد الأوروبي تبلغ مستويات كبيرة مقارنة مع المناطق الأخرى المتعامل معها، و بخصوص الاتحاد الأوروبي فإن مجموع التبادلات تتركز في ثلاثة بلدان أوروبية هي ايطاليا، فرنسا، ألمانيا و اسبانيا(سيتم التطرق إليها بالتفصيل في العناصر القادمة).

كما يلاحظ كذلك من خلال الجدول أن الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي يحقق فوائض موجبة أي أن التبادل يكون بهذا في صالح الطرف الجزائري، و السبب الرئيس في تحقيق القيم الموجبة للميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي هو كنتيجة للفوائض المتحققة من الصادرات المتكونة أساساً من المحروقات، و التي بدورها تشهد أسعارها ارتفاعاً في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة.

من خلال هذه النظرة على العلاقات و المعاملات التجارية مع الطرف الأوروبي سنحاول تسليط الضوء على الآثار المحتملة لهذه الشراكة على الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- الآثار المتوقعة على التوازنات الاقتصادية الكلية.
- الآثار المتوقعة على الإيرادات الجبائية.
- الآثار المتوقعة على الواردات.

- الآثار المتوقعة على الصادرات.

1. الآثـار المتوقعـة علـى التوازنـات الاقتصاديـة الكليـة:

إن الآثار المتوقعة التي من الممكن أن ترافق أي بلد في حالة دخوله في منطقة تبادل حر تتوقف على درجة الانفتاح الخارجي التي يعيشها ذلك البلد، من خلال المرونة التي يكتسبها، من كثافة المبادلات و العمل على تغطية العجز و الفرق في توازناته الكلية، فالحالة التي تتبع هذه المرونة و الكثافة في المعاملات إنما يكون لها من الأثر الايجابي على التوازنات الاقتصادية الكلية على البلد، على عكس الحالة التي و إن توافرت لديها هذه الشروط إلا أنها و نظراً لتخصصها في منتوج واحد و تصديره إلى الخارج يجعل من ظهور الآثار السلبية أقرب منها إلى الواقع خلافا للحالة الأولى، و شأن هذه النتيجة ما تشهده اقتصاديات البلدان العربية التي أبرمت اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، إذ نجد الجزائر تتخصص في قطاع المحروقات حيث يباع غالباً في شكله الخام، و بالتالي فهي لا تستفيد من التحرير الجمركي، كما أن الدول العربية الأخرى مثل مصر و المغرب و تونس إنما نجدها هي الأخرى تتخصص في المنسوجات، و هو قطاع أكثر ما يقال عليه أنه يمتاز بتكنولوجيا ضعيفة، بالإضافة إلى هذا فإن القطاعات الأخرى مثل الصناعات الميكانيكية، الكهربائية و الغذائية لا تتمتع في الوقت الراهن بعرض قوي و تنافسي.

و إذا عدنا إلى الجزائر فهي تعتبر من بين الدول ذات التركز و التخصص الكبير في صادراتها على منتوج واحد و وحيد بنسبة تفوق 96 % من إجمالي الصادرات تجاه الاتحاد الأوروبي، و المتمثل في الصادرات من قطاع المحروقات(البترول الخام، الغاز الطبيعي، غاز البوتان، البروبان المميع، منتوجات متنوعة مشتقة)، و رغم الجهود المبدولة منذ أزيد من 20 سنة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أن الأمر بقي على ما هو عليه، حيث أن باقي المنتجات المصدرة لا تتجاوز حدود 3 % من إجمالي الصادرات تجاه نفس المنطقة.

و بالتالي فإن إقدام الجزائر على إبرام مثل هذا الاتفاق سيقودنا إلى التنبؤ بأمرين هما:

- صعوبة التطلع لما سيحدث في المستقبل من جهة.
- و من جهة أخرى هو البحث في مقدار التكاليف التي من الممكن أن تتكبدها الجزائر في إطار هذه الشراكة.

و بالنظر إلى بعض الميزات التي تتصف بها اقتصاديات الدول النامية المتوسطية، خصوصا الجزائر فإنه يمكن ملاحظة أن نسبة كبيرة من الإيرادات العمومية للدولة حاصل عليها من متحصلات الرسوم الجمركية على المبادلات الخارجية، و الجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم(27): الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات الخارجية و حصة الاتحاد الأوروبي في واردات الدول المتوسطية

البلد	الرسوم على المبادلات (%) من الإيرادات العمومية لسنة 1998	حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات لسنة 1998
لبنان	45.6	63.3
الأردن	24.9	42.8
الجزائر	**15.5**	**68.9**
المغرب	14.8	76.9
تونس	13.9	74.3
مصر	11.8	36.2
سوريا	11.5	46.0
قبرص	6.4	54.0
مالطا	4.2	69.3
تركيا	2.3	52.4
إسرائيل	0.4	48.5
المجموع	**11.8**	**54.0**

المصدر: قطاف ليلى، إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006، ص05.

يظهر من خلال هذا الجدول الاعتماد الكبير الذي توليه الدول للضرائب غير المباشرة في قطاع التجارة الخارجية لديها كإيراد للخزينة العمومية، على عكس الدول الأوروبية التي تعتمد بشكل كبير على الضرائب المباشرة، فالجزائر بحسب ما هو موضح في الجدول أعلاه تصل نسبة الرسوم على المبادلات من الإيرادات العمومية لسنة 1998 إلى 15.5 %، و مع حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات البالغة نسبة 68.9 % لنفس السنة فإنه من المتوقع للجزائر تحمل هذه النسبة كخسارة نظرا للاتفاقية الموقعة مع هذا الأخير، و عند النظر إلى الرسوم التي تتحصل عليها مثلا دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية(OCDE) نجدها لا تتعدى 2.16 % من الإيرادات الجبائية، و لا تمثل سوى 0.37 % من الناتج المحلي الإجمالي لها، كما أن الرسوم الجمركية لدول وسط شرق أوروبا البيكو (PECO) المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي لا تتعدى 1.6 % من الناتج المحلي الإجمالي لها.

2. الآثـار المتوقعـة على الإيـرادات الجبائيـة:

مرافقة لما سبق ذكره في العنصر السابق فإنه بمجرد دخول الاتفاقية الموقعة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ فإن الجزائر سوف تتكبد خسائر على مستوى الموارد الجبائية للميزانية العامة للدولة، و خاصة أن ما تمثله هذه الرسوم بالنسبة للإيرادات العامة هو 15.5 %، كما أنه يعادل نسبة 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي، و بذلك فإن مجموع هذه الإيرادات تعتبر مورداً هاماً بالنسبة للدولة، و هنا نذكر أن قيمة هذه الرسوم في سنة 2002 بلغت 128.4 مليار دينار[1].

و كتتمة لإبراز أهمية الجباية الجمركية في الإيرادات العامة، نورد الجدول التالي الذي يبين نسبة مساهمة هذه الأخيرة في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 1993 – 2004 كما يلي:

جدول رقم(28): تطور حصيلة الجباية الجمركية
خلال الفترة 1993 – 2004

الوحدة: مليون دج

البيان	الجباية العادية	الحقوق الجمركية	نسبة المساهمة (%)
1993	126993	23748	21.5
1994	173906	47895	27.5

[1]- قطاف ليلى، إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006، ص06 (بتصرف).

1995	245837	78628	31.98
1996	293245	77315	26.36
1997	317241	72526	22.86
1998	343241	77089	22.45
1999	342632	82445	24.06
2000	366559	90380	24.65
2001	409367	10495	25.47
2002	435224	126422	29
2003	*596390	118340	19.84
2004	*665800	144810	21.74

*بما فيها الجباية المحلية.

المصدر: بوعلام ولهي و عجلان العياشي ، محاولة تحليل و تقييم الجباية الجمركية في ظل الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006، ص06 (بتصرف).

من خلال الجدول يلاحظ أن النسبة المتوسطة للجباية الجمركية للإيرادات العامة تقدر بنسبة 24.77 % للفترة المبينة في الجدول (1993 – 2004) مما يقودنا إلى الحكم على أن عملية التفكيك الجمركي التي ستقدم عليها الجزائر في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ستؤثر سلباً على الإيرادات العامة، و هذا ما يؤدي في الأجل القصير و المتوسط بالتخفيضات الجمركية إلى ممارسة ضغط على توازن المالية العامة خاصة إذا صاحب هذا انخفاض في أسعار المحروقات.

و في نفس السياق يشار إلى الدراسة التنبؤية التي أعدها فريق الخبرة لصندوق النقد الدولي و السلطات الجبائية الجزائرية حول الجباية الجمركية للفترة (2005 – 2009) حيث توصلت إلى أن الجباية الجمركية المتوقعة على ضوء المعطيات المختلفة تكون كما يلي:

جدول رقم(29): الإيرادات المتوقعة من الجباية الجمركية الجزائرية خلال الفترة (2005 – 2009)

الوحدة: مليار دج

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات الكلية للميزانية بما فيها المساعدات	2.537	2.498	2.622	2.672	2.759
الإيرادات الجمركية	1.37	1.25	1.37	1.43	1.52

المصدر: السلطات الجبائية و فريق الخبرة التابع لصندوق النقد الدولي، تقرير رقم 50/05، فيفري 2005، متاح على الموقع: www.FMI/org.com

من خلال هذه الدراسة التي قام بها فريق الخبرة التابع لصندوق النقد الدولي و السلطات الجبائية فإنها تبين حالة من الإيجابية في قيمة الإيرادات المتوقعة، و لكن بنسب نمو متقاربة بشكل تكاد تكون فيه

ثابتة، مع ملاحظة أنه في خلال تلك السنوات أن سنة 2006 يتوقع فيه أن تنخفض فيها الإيرادات بشكل بسيط ليبلغ قمة 1.25 مليار دج بعدما كان 1.37 مليار دج، مع توقع ارتفاع في سنة 2009 بنسبة 11 % و هذا بالمقارنة مع سنة 2005.

و لكن رغم هذا فإن هذه التوقعات في الحقيقة لا تعبر عن واقع الأمر، فكونها إيجابية إنما ترجع إلى عامل الواردات الذي سيشهد تزايد في هذه السنوات إضافة إلى الاستقطاب المرتقب في الاستثمارات الداخلة إلى الجزائر، و هي ستعمل على الرفع من حصيلة الرسم على القيمة المضاف ة الذي سينعكس إيجاباً على إيرادات الجباية الجمركية.

و في نفس السياق يقدر محافظ بنك الجزائر السابق السيد كرمان عبد الوهاب الخسارة التي ستنجر عن التفكيك الجمركي إثر تنفيذ اتفاقية الجزائر بقيمة 1.4 مليار دولار سنوياً في مرحلتها النهائية، أي بعد التحرير التام على مدار 12 سنة، و بهذا فإن الجزائر تعتبر من بين أكبر الدول تأثراً بهذه العملية، و هذه بعض الإحصاءات التي تعبر عن الخسارة الجبائية لبعض البلدان المتوسطية، و التي تعتبر أكبر الدول تأثراً بعملية التفكيك الجمركي:

جدول رقم(30): الخسارة الجبائية من جراء التفكيك الجمركي لبعض الدول المتوسطيــة

البلد	الخسائر الجبائية (% من الإيرادات العمومية 1998)
لبنان	28.8
المغرب	11.4
الجزائر	**10.7**
الأردن	10.7
تونس	10.3

المصدر: ليلى قطاف، مرجع سابق، ص06.

و منه من خلال الجدول يلاحظ أن هذه البلدان الواقعة جنوب المتوسط تعتبر من بين أكبر البلدان تأثراً بعملية التفكيك الجمركي، و بالتالي فهي معرضة إلى أن تتحمل صدمة جبائية كنتيجة لدخولها ضمن اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية.

3. الآثـار المتوقعـة علـى الـواردات:

بعد التطرق إلى أثر تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الإيرادات الجبائية، نقوم الآن بالتطرق إلى تأثير نفس الاتفاقية على الواردات، و خاصة أن الاتفاقية تقضي عند تنفيذها بالتحرير الكلي

للواردات(الصناعية) و الصادرات من و إلى الطرفين، فكون الواردات الإجمالية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي تصل إلى أكثر من 50 % فإن الآثار المتوقعة على الواردات ستكون على شكلين:

أ - تزايد و ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي، أي حدوث أثر تحويل التجارة[1]:

إن التزايد المرتقب لواردات الجزائر من المنتجات الصناعية من الاتحاد الأوروبي يأتي كنتيجة حتمية لدخول الأولى في شراكة مع الطرف الأخير، فكما هو معروف أن الجزائر ضلت لفترة زمنية طويلة تفرض رسوماً جمركية مرتفعة على وارداتها، سواء كانت من المنتجات الصناعية أو الفلاحية أو كلاهما معاً، و نفس الشيء يذكر على الدول المتوسطية الأخرى الواقعة في جنوب المتوسط، و لعل من بين أهم الآثار المتوقعة من إزالة الرسوم الجمركية و غير الجمركية ما يلي:

1. إن العمل على إزالة الرسوم الجمركية و غير الجمركية على الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي و المتمثلة في المنتجات الصناعية بصفة أساسية يعمل على تدعيم الآلة الإنتاجية بالاحتياجات الضرورية لعملية التصنيع مما يضفي عليها المرونة في عملياتها الإنتاجية، بالإضافة إلى توفير هذه الاحتياجات بأسعار أقل عن تلك التي تحصل عليها في السابق.
2. كما أن عملية التخفيض الجمركي بشكل تدريجي على المنتجات الصناعية سيعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى العمل بقاعدة التخصص في الإنتاج و تقسيم العمل في الأنشطة الأكثر نفعا، و بذلك و عن طريق تحفيز الأنشطة التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية ستؤدي إلى انخفاض في تكاليفها و الأسعار للمنتوجات المصنعة منها، و التي بهذا نكون قد حصلنا على منتوجات وطنية منافسة في السوق الداخلية و الخارجية، مع بيان أن هذه الحالة تعتبر مجرد توقع مصاحب للحالة التي يتم فيها فعليا تجسيد ما تم التطرق له.
3. كذلك و كنتيجة للإزالة التدريجية إلى التحرير النهائي للرسوم الجمركية و غير الجمركية للمنتجات الواردة من الاتحاد الأوروبي فإن المستفيد الأساسي من هذه الإزالة هو المستهلك، كون أن الأسعار سوف تنخفض إضافة إلى التحسين في نوعية و جودة المنتوج نظرا للمنافسة المرتقبة بين المنتوجات المحلية و المستوردة، لهذا فإنه يتوقع الزيادة في الرفاهية الاقتصادية للمستهلك الجزائري نظرا لإشباع احتياجاته المختلفة بأقل التكاليف.
4. إن العمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمستهلك لا بدا و أنه يعتبر مطلب ضروري و مبتغى أو هدف من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، لكن المحافظة و العمل على حماية المنتوج الوطني المحلي من المنافسة الأجنبية يعد كذلك من الأهداف المطلوب تحقيقها، فدخول المنتوج المستورد إلى الوطن كمنافس للمنتج المحلي و بأقل الأثمان رغم تحقيقه للهدف الأول فإنه سيعمل على القضاء

[1] - كون المنتجات من الاتحاد الأوروبي تفرض عليها رسوم أقل من تلك القادمة من المناطق الأخرى لباقي دول العالم.

على الهدف الثاني نظرا للجودة التي يمتاز بها و السعر التنافسي الذي يباع به، لذلك فمن المرتقب أنه سينجر عن دخول المنتجات الأوروبية إلى السوق الوطنية خسائر جسيمة تظهر على القطاعات الإنتاجية الوطنية، و التي منها غلق بعض المؤسسات الوطنية و التي ينجر عنها تسريح العمال، انخفاض الدخل الوطني و مستوى المعيشة، و بالتالي انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمستهلك.

ب - الارتفاع لبعض أسعار السلع المستوردة:

إن التوجه نحو إلغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية على الواردات الصناعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي سيصحبه ارتفاع في الأسعار، ذلك أن المنتجات الفلاحية الأوروبية مدعمة في الأساس و كنتيجة للدخول في تنفيذ اتفاق الشراكة فإن هذا الدعم سيشهد تقلص و خفض من طرف الجهات المدعمة، و حيث أن نسبة الدعم للفلاح في الاتحاد الأوروبي تصل إلى 60 % ، و كون الجزائر تعتبر مستورد صافي للمواد الغذائية من الاتحاد الأوروبي [1] فإنها ستتكبد أعباء مالية إضافية أكيدة من هذه الواردات نتيجة للعوامل التالية[2]:

- أن 48 % من الواردات الغذائية الجزائرية تأتي من الاتحاد الأوروبي، و عند القيام بخفض في الدعم على المنتجات الفلاحية خلال جولة الأورغواي بنسبة 40 % فإنه سيؤدي بلا شك إلى ارتفاع أسعارها، و حيث أن التقديرات المتوقعة في هذا المجال تذهب إلى أن الزيادة تتراوح بين 10 % و 15 % ، و هذا يعني زيادة الفاتورة الغذائية بحوالي 100 إلى 200 مليون دولار تجاه الاتحاد الأوروبي فقط، و في نفس الوقت يتوقع حدوث أعباء مالية إضافية تقدر بـ 300 إلى 400 مليون دولار بالنسبة لهذه المواد مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- بسبب أن هذه السلع تعتبر ضرورية من جهة و كون أن نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي المحلي ضعيفة - إذ لا تمثل سوى 20 % و هي ضعيفة جدا [3] من جهة أخرى فإن الطلب المحلي على الواردات الغذائية يعتبر عديم المرونة، كما أنه من الصعب في المدى القصير الحد و محاولة تعويض هذه السلع بنسب كبيرة رغم الارتفاع الملحوظ في أسعارها كون ذلك ينطوي على مجهودات كبيرة و وقت طويل، خاصة مع تخلف القطاع الفلاحي في الجزائر و عدم تمتعه بالشروط الضرورية لتحقيق ما هو منوط به على الأقل في الوقت الحالي.

[1] - شهد الميزان التجاري الجزائري سنة 2001 عجز في المواد الغذائية بلغ 2.4 مليار دولار منها 1.1 مليار دولار اتجاه الاتحاد الأوروبي، أي بنسبة 45.83 % من العجز في هذه المواد.

[2] - ليلى قطاف، مرجع سابق، ص07 (بتصرف).

[3] - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العمة العشرون (جوان 2001)، ص49.

بالنظر إلى كل هذه العوامل فإن الخسائر التي ستتكبدها الجزائر نتيجة لتدفق الواردات من الاتحاد الأوروبي بشكل تعجز فيه الآلة الإنتاجية على تلافي ذلك و محاولة تعويض النقص في السوق الوطنية عن طريق المنافسة للمنتوج الأجنبي، يدفعنا إلى التفكير الجدي في إيجاد طرق و وسائل بديلة لتعويض الخسائر، إضافة إلى وضع استراتيجيات مستقبلية تفضي إلى التقليل من التكاليف و تعظيم الأرباح.

4. الآثـار المتوقعـة على الصـــادرات:

تعتمد الصادرات الجزائرية على سلعة واحدة تتمثل في المحروقات إذ تشكل هذه الأخيرة ما يقارب 96 % من الصادرات الإجمالية، و كون هذه السلعة المعتمد عليها في قطاع التصدير الجزائري نحو الخارج لا تشملها عملية التحرير في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فإنه يتوقع أن تكون الاستفادة من عملية التصدير نحو الاتحاد الأوروبي محدودة و تقتصر فقط على بعض القطاعات، و هي القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية مع مراعاة درجة المرونة في الطلب عليها داخل السوق الأوروبية، من هنا يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المنتجات :

أ. المنتجات الصناعية: حيث نجد الجزائر هنا تتمتع فيها بميزة نسبية مقارنة مع الدول المتوسطية الأخرى، و تتمثل هذه المنتجات في كل من الغاز الطبيعي، المنتوجات البترولية، منتوجات الكيمياء غير العضوية، بالإضافة إلى المواد المعدنية الخام الأخرى، و هنا نجد الجزائر تحتل المرتبة السابعة من بين 184 بلد من حيث الترتيب العالمي لمؤشر الأداء التجاري في المنتوجات البترولية و المرتبة الخامسة و الأربعون من حيث تطور الأداء[1].

ب. المنتوجات الفلاحية: من بين المنتوجات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية المنتوجات البحرية، الخضر...إلخ، و هي في الحقيقة منتوجات تحتل مراتب جد ضعيفة على المستوى العالمي.

ت. قطاع الخدمات: يحتل قطاع الخدمات في الدول المتوسطية مكانة جد هامة خاصة في الآونة الأخيرة أين أصبح قطاع الخدمات هو القطاع الذي يستحوذ على معظم المعاملات التجارية بين البلدان و في ظل التزايد المستمر للطلب عليه خاصة إذا تعلق الأمر بخدمات النقل و الاتصال و التأمين و كذا الخدمات المالية، و من بين الدول التي يحتل فيها القطاع المكانة نجد تونس، مصر و المغرب، و هي تحوز على مراتب مقبولة عالميا، أما إذا عدنا إلى الجزائر فإنها لا زالت إمكاناتها متواضعة في هذا القطاع و تحتاج إلى تطوير و مجهودات إضافية.

و بالتالي فإنه في ظل موجودات الصادرات الحالية للجزائر فإنها لن تعاني من الآثار السلبية ضمن منطقة التبادل الحر الأورو – متوسطي، و السبب يعود إلى عاملين:

[1] - ليلى قطاف، المرجع السابق، ص08.

- وجود تشابه ضعيف بين الصادرات الجزائرية و الصادرات لبلدان الاتحاد المتوسطي نحو الاتحاد الأوروبي (دول جنوب المتوسط).
- نفس الشيء يمكن كذلك ملاحظته من عدم وجود تشابه بين الصادرات الجزائرية و البلدان المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوروبي.

إلا أنه رغم هذه العوامل التي تعتبر فيها الجزائر ذو ميزة نسبية فيها إلا أنها و نظرا لاعتمادها الكلي على الصادرات لمنتج واحد هو المحروقات فإن صادراتها معرضة دائما لعوامل الصدمات الخارجية من انخفاض للأسعار و تذبذب فيه، بالإضافة إلى عدم الاستغلال الأمثل لموارد هذه الثروة في المشاريع التي تعمل على تطوير الآلة الإنتاجية و تحريك قطاعات الاقتصاد الأخرى المنتجة.

و منه يمكن القول أنه بالرغم من هذه المشاكل و الصعوبات التي يعاني منها قطاع التصدير للاعتماد على مصدر واحد للدخل (المحروقات) فإن الأمل في النجاح و النهوض بالمشاريع التنموية، إضافة إلى الجهود الرامية إلى تطوير و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى مطلبا ضروريا و هدفا أسمى تتبناه العديد من المشاريع في إطار سياسات الدولة الداعمة للنمو و التحول إلى اقتصاد السوق في ظل موجة التحرر في الاقتصاد العالمي.

المبحث الرابع: تطور الناتج الوطني الإجمالي و مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال (1990- 2006)

في خلال هذا العنصر سنحاول تحليل تطور التجارة الخارجية بتقديم مختلف الإحصاءات المتعلقة بهذا القطاع، و سنتناولها منذ فترة التسعينات أي مع بدء الإصلاح في قطاع التجارة الخارجية و مسيرة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، لذلك قسمنا هذا العنصر إلى ثلاثة عناصر رئيسية كما يلي:

1. تطور الناتج الوطني الإجمالي (PIB) خلال الفترة (1990-2006)
2. تطور الميزان التجاري خـــــلال الفترة (1990-2006)
3. تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة (1990-2006)
4. التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية مع العالم الخارجي لسنتي (2006 – 2007)

المطلب الأول: تطور الناتج الوطني الإجمالي (PIB) خلال الفترة (1990-2006)

أشارت العديد من الدراسات في اقتصاديات التنمية إلى الدور المهم الذي يلعبه الناتج الداخلي في اعتباره كمؤشر اقتصادي و مقياس يطلعنا على الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان، فكما أن اعتماده لوحده يعطينا صورة على حالة البلد فإن استعماله إضافة إلى متغيرات أخرى يمكننا من معرفة الأوضاع

الحقيقية التي يعيشها ذلك البلد، و مثال ذلك احتساب الناتج الداخلي كنسب مختلفة في شكل معدلات للتصدير أو الاستيراد أو الديون، و هي تعبر عن علاقة البلد بالعالم الخارجي من حيث معرفة المؤشرات المتعلقة بالتوازنات الخارجية ، بالتالي فإن طابع الخصوصية الذي يمتاز به هذا المؤشر يضفي عليه المصداقية في استعماله كمؤشر يصف لنا خصائص الجهاز الاقتصادي و الاجتماعي للبلد، بالإضافة هذا فإن هذا المؤشر يمدنا بموقع البلد مقارنة مع مجموعة أخرى من البلدان المختلفة.

تعريف الناتـــج الداخلـي الخـــــام:

يعرف الناتج الداخلي الخام بحسب المحاسبة الوطنية على أنه مجموعة القيمة المضافة للحسابات الوطنية، و يعطى بالعلاقة التالية:

إ د خ = إ د خ (SCEA) (نظام الحسابات الاقتصادي للجزائر) + القيمة المضافة لـ SCN (الإدارة + المؤسسات المالية + النشاطات العقارية + الخدمات المنزلية) – الأجور المدفوعة من طرف فروع الإنتاج.

و الجدول الموالي يبين تطور و نسب نمو الناتج الداخلي الخام في الفترة الممتدة من(1990-2006)

جدول رقم(31): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية و الثابتة خلال الفترة (1990 – 2006)

الوحدة: 10^6 دج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB (بالأسعار الجارية)	نسبة نمو PIB (بالأسعار الجارية) %	الناتج المحلي الإجمالي PIB (بالأسعار الثابتة)	نسبة نمو PIB (بالأسعار الثابتة) %
1990	554388.1	-	4612.214	-
1991	862132.8	55.5107	5717.061	23.95481
1992	1074696	93.85265	5441.499	17.98019
1993	1189724.9	114.6014	4953.06	7.390073
1994	1487403.6	168.2965	4702.509	1.957737
1995	2004995	261.6591	4935.98	7.019752
1996	2570029	363.5794	5257.833	13.99803
1997	2780168	401.4841	5362.978	16.27774
1998	2830491	410.5613	5139.806	11.43902
1999	3238198	484.1031	5755.773	24.79414
2000	4123514	643.7955	7380.551	60.02187
2001	4260811	668.561	7367.821	59.74586
2002	4537961	718.5531	7674.549	66.3962
2003	5247500	846.5391	8577.149	85.96598
2004	6135900	1006.788	9590.341	107.9336
2005	7544000	1260.78	11538.7	150.177

2006	8460500	1426.097	12803.42	177.5981

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و نسب النمو للناتج المحلي الإجمالي تم حسابها من طرف الطالب.

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على:

- Rétrospective statistique (1970-2002), ONS, Edition 2005. :المعطيات للفترة (1990-2002) ALGER

- www.finance-algeria.org المعطيات للفترة (03-2006): وزارة المالية الجزائرية على الموقع

و لإعطاء صورة أفضل عن القيم الواردة في الجدول و تغيراتها نقوم برسم الشكل البياني التالي:

شكل رقم(11): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2006)

(بالأسعار الثابتة)

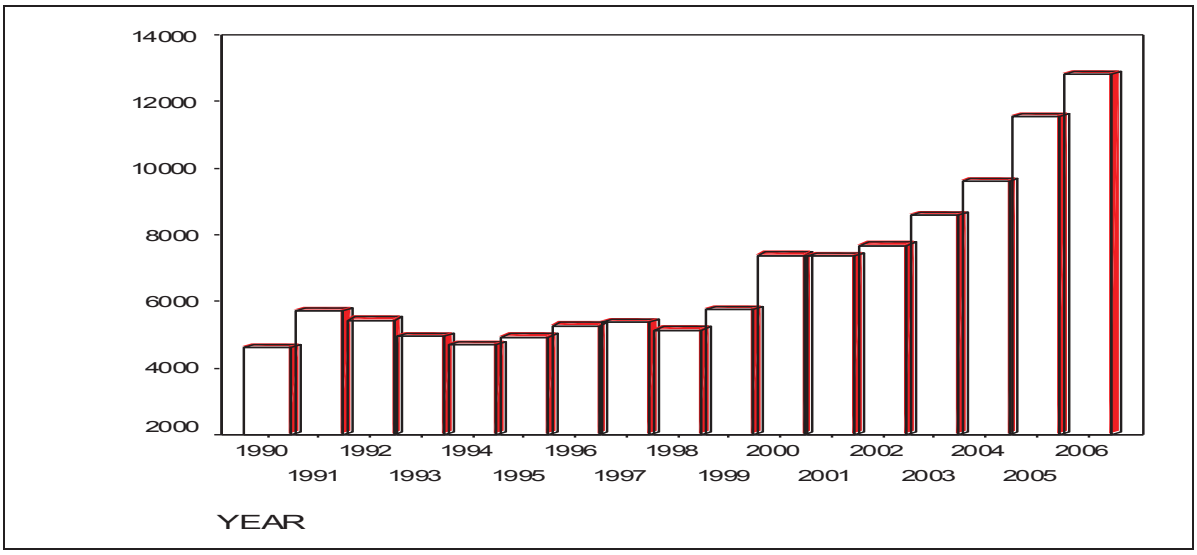

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على البيانات أعلاه.

من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ أن الناتج الوطني الخام ينمو في هذه المرحلة تدريجياً، و حيث أن هذه المرحلة تميزت بتطبيق الجزائر لتعديلات اقتصادية و برنامج صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى التزامها بسداد الدين الخارجي إلى الجهات المانحة، و بالتالي و كنتيجة لذلك عرف الإنتاج الداخلي الخام تذبذباً من حيث نسبة النمو الكلية، فنجد مثلاً أنه في سنة 1991 كانت نسبة النمو لـ PIB ايجابية قدرت بـ 23.95%، أما في سنة 1993 شهدت نسبة النمو في الناتج انخفاضاً محسوساً مقارنة بنسبة النمو في السنة السابقة 1992 المقدرة بـ 17.98 %، حيث قدرت بـ 07.39 %، و يعود هذا لعدة أسباب منها:

1. انخفاض قيمة العملة في 1991 بنسبة 0.87 %.

2. تحرير التجارة الخارجية و الذي عرفت خلاله المؤسسات العمومية صعوبات خارجية (خاصة النسيج).
3. الشروط المالية الصعبة المترتبة عن برنامج صندوق النقد الدولي.
4. كما عرفت قيمة خدمة الديون سنة 1990 مستويات خيالية وصلت إلى 6729 مليون دج.

و لكن رغم هذا فإنه على العموم و كما هو ملاحظ فإن نسبة النمو العام للناتج الوطني شهد ارتفاعاً متواصل خلال فترة التسعينات خلافاً لما حدث في الفترات السابقة كفترة الثمانينات، و هذا راجع إلى سياسة التحرير و الانفتاح التجاري التي انتهجتها الجزائر في هذه الفترة.

الانتقادات الموجهة لـ PIB كمؤشر اقتصادي، و محاولات التصحيح:

رغم الاستعمالات الواسعة للناتج الداخلي الخام كمؤشر اقتصادي هام ضمن عديد من المؤشرات الأخرى إلا أنه لا يخلو من العيوب و الانتقادات من طرف الاقتصاديين، و تزامنا مع هذه الانتقادات ظهرت بوادر التصحيح لهذا المؤشر ليعطي صورة أفضل عن حالة البلد، و يعمل على تلافي العيوب التي فيه، و من بين الدراسات التي جاءت في هذا الصدد نجد:

1. **انتقادات (Hicks and Streeten 1979):** تنبع الانتقادات التي جاء بها كل من الاقتصاديين لتوضيحها من واقع التشوهات التي تعتري معدلات الصرف الرسمية و عدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية، و كمحاولة لتصحيح هذا كانت محاولة الاقتصادي كولن كلارك الذي حاول تجنب هذا النقص من خلال قياسه للناتج لكل بلد وفق مستوى أسعار مشترك هي الأسعار الدولية (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي[1]).

لكن رغم هذا الإسهام و التصحيح لحساب الناتج إلا أن تقدير أسعار السلع و الخدمات غير المتاجر بها كالخدمات العمومية مثلا يبقى صعب، إضافة إلى ما يحتاجه هذا المقياس من بيانات و اختلاف أنماط الاستهلاك حسب المناطق و ظروف البلدان.

2. **محاولات (Tobin and Nordhous 1972):** حاولا كلا من الاقتصاديان تصحيح الناتج الداخلي الخام ليصبح بشكل أفضل مقياسا للرفاه الاقتصادي، و تستند المحاولات التي قاما بها إلى محاولة تخفيض PIB و عدم احتساب نفقات الدفاع و النفقات المتعلقة بالأمراض الناتجة عن التحضر (التكاليف الحضرية) كالتلوث و الازدحام و الجريمة، كما يتم إضافة قيمة مقدرة لوقت الفراغ و خدمات الاستهلاك المعمر، و هنا صنف المؤلفان كل من الخدمات الصحية و التعليم كاستثمار أكثر من كونهما استهلاكا.

[1] - **معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي**: هو سعر الصرف الذي يفسر فروقات الأسعار بين الدول و يتيح إجراء مقارنات عالمية للإنتاج و الدخل الحقيقيين، و عند معادل القوة الشرائية يكون للدولار الأمريكي القوة الشرائية ذاتها في الاقتصاد المحلي و في اقتصاد الو.م.أ .

3. **محاولات (Chenery and Ahluuwalia 1979):** ترتكز فكرة كل من هذين الاقتصاديين من أن PIB يعتبر مضللاً لتحيزه بشدة نحو دخل الأغنياء، و كونه هكذا فهو مرجح بدخل الأغنياء على حساب الفقراء، لهذا فهو بهذا الشكل لا يعطينا معدل نمو حقيقي مجسد فعلاً لأرض الواقع، و لا يعدوا إلا أن يكون مجرد رقم، لدى قاما باقتراح بديلين هما:
   - البديل الأول: ترجيح متعادل لكل عشر (10/1) من متلقي الدخل.
   - البديل الثاني: إدخال أوزان الفقر لتعطي وزنا أكبر لنمو الدخول لـ 40 % من السكان الأقل دخلاً.

و هنا نكون أمام إشكالية مفاهيمية هي إيجاد مفهوم لعتبة الفقر أو حد الفقر، و الذي يمكن تعريفه على أنه المستوى من الدخل الذي لا يمكن دونه للسكان في مجموعهم الحصول على السلع الأساسية الاستهلاكية و الغذائية.

لكن ما يشار إليه هنا هو كيفية تحديد الحد الأدنى الذي يكفل تحقيق مستوى حياة أفضل، فهل هو حد البقاء البيولوجي أم يفوقه تماشياً مع ضوابط أخلاقية مقبولة بشكل مشترك في المجتمع، أو يكون وفقا لمتوسط السعرات الحرارية المستهلكة، و يتم بناءاً عليه تحديد الفئات المستهدفة (Brent 1990).

بالإضافة إلى هذا هناك دراسة أخرى قام بها (Grootaert 1994) الذي يوصي من خلالها باستعمال أكثر من خط واحد للفقر، ذلك أن دراسة الفقراء في مجموعة متجانسة لن يكون معبر حقيقة على أوضاع الفقراء، كما أن المساعدات التي تقدم إلى الفقراء في الأقطار المختلفة من وجبات مدرسية و كتب ينبغي أن تكون بشكل انتقائي و توجه إلى الفئات المحتاجة فعلاً، و إلا لن تكون ذا معنى.

المطلب الثاني: تطور الميزان التجـاري خـــلال الفترة (1990-2006)

يشمل تطور الميزان التجاري تطور كل من الصادرات و الواردات عبر مختلف الفترات الزمنية، و للميزان التجاري أهمية اقتصادية كبيرة من حيث أنه يعكس الوضعية الاقتصادية للبلد في جانب معاملاتها مع العالم الخارجي، أي أنه من خلال هذا الميزان يمكن الاطلاع على مدى انفتاح البلد و درجة ارتباطه بالعالم الخارجي.

و لدراسة تطور قطاع التجارة الخارجية نعرض الجدول التالي الذي يوضح التطورات الحاصلة على مستوى كل من الصادرات و الواردات و النسب المتعلقة بهما من رصيد للميزان و نسب النمو في كل منهما كما يلي:

جدول رقم(32): تطور مؤشرات ميزان التجـارة الخارجيـة و نسب النمـو فيهـا خـلال الفتـرة (1990- 2006)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية (%)	نمو الصادرات (%)	نمو الواردات (%)	نمو الميزان التجاري (%)
1990	122279	87018	35261	140.5215	-	-	100
1991	233589	139241	94348	167.7588	91.02953	60.01402	167.5704
1992	249010	188547	60463	132.0679	6.601766	35.41055	-35.9149
1993	239552	205035	34517	116.8347	-3.79824	8.744769	-42.9122
1994	324338	340142	-15804	95.35371	35.39357	65.8946	-145.786
1995	498451	513193	-14742	97.1274	53.68258	50.8761	-6.71982
1996	740811	498326	242485	148.6599	48.62263	-2.89696	-1744.86
1997	791767.5	501579.9	290187.6	157.8547	6.878475	0.652966	19.67239
1998	588875.6	552358.6	36517	106.6111	-25.6252	10.12375	-87.4161
1999	840516.5	610673	229843.5	137.6377	42.73244	10.55734	529.4151
2000	1657216	690425.7	966789.9	240.0281	97.16634	13.0598	320.6296
2001	1480336	764862.4	715473.4	193.5428	-10.6733	10.78128	-25.9949
2002	1501192	957039.8	544152.1	156.8578	1.408876	25.12575	-23.9452
2003	1906784	1047126	859658	182.0969	27.018	9.413005	57.9812
2004	2312438	1113265	1199173	207.7168	21.27425	6.316241	39.49419
2005	3421830	14935993	-11514163	22.90996	47.97499	1241.639	-1060.18
2006	3976934	1158778	2818156	343.2007	16.22243	-92.2417	-124.476

* النسب من حسابات الطالب.

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على:

- Rétrospective statistique (1970-2002), ONS, Edition 2005, :المعطيات للفترة (1990-2002) ALGER

- www.finance-algeria.org المعطيات للفترة (03-2006): وزارة المالية الجزائرية على الموقع

من خلال الجدول يتبين لنا أن الميزان التجاري عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة من 1990- 2006، فتميزت كل من سنتي 90-1991 برصيد موجب بلغ على التوالي 35261 و 94348 مليون دج، و يعزى سبب هذا الارتفاع في رصيد الميزان إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول من جراء حرب الخليج من نفس الفترة، أين شهدت هذه الفترة ارتفاع الطلب العالمي على

البترول نتيجة الانخفاض المصاحب لعرض البترول بعد انسحاب العراق من الأسواق العالمية للمادة ذاتها، كما سجل في نفس الفترة ارتفاعا في الواردات من 87018 إلى 139241 مليون دج على التوالي، و مرد هذا هو الرفاهية المالية (البحبوحة الاقتصادية) التي يشهدها البلد كنتيجة لارتفاع الإيرادات المتأتية من قطاع التصدير، حيث يلاحظ ذلك من خلال معدلات التغطية البالغة في سنة 1990 نسبة 140.5215 % و نسبة 167.7588 % سنة 1991 أي أن قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات بنسبة 40.53 % و 67.76 % لكل من سنتي 1990 و 1991 على التوالي و بذلك تعمل على تغطية جميع نفقات الواردات و يكون هناك تسجيل فائض محقق ممثل في النسبتين السابقتين.

أما في سنة 1992 فشهد الميزان التجاري انخفاضا مقارنة بـ 1991 بقيمة 33885 مليون دج، أي تدني بنسبة 35.91 %، و يرجع السبب في هذا إلى ارتفاع الواردات بنسبة 35.41 % مقارنة بسنة 1991، في حين نسجل حدوث ارتفاع طفيف جدا في قيمة الصادرات البالغ نسبة 6.60 % مقارنة بنفس السنة.

و بالنظر إلى السنوات الأخرى المتتالية فقد عرف الميزان التجاري عجزا خلال سنتي 1994-1995 بقيمة (15804-) و (14742-) مليون دج على التوالي، و السبب دائما راجع إلى تدهور أسعار البترول من 20.4 دولار في 1991 إلى 16.3 مليون دولار في سنة 1994، كذلك و نتيجة لاعتماد المقابل من الواردات على الإيرادات المتأتية من قطاع الصادرات فقد سجلت الأخيرة ارتفاعاً نظراً لانعكاس أسعار البترول على هذه الأخيرة، فيلاحظ على مستوى الواردات الانتقال من قيمة 340142 إلى 513193 مليون دج لسنتي 1994 و 1995 على التوالي، كان معدل التغطية لهاتين السنتين هو 95.35 % و 97.12 % على التوالي، و يرجع كذلك الارتفاع في الواردات إلى أن سنة 1995 كانت سنة التطبيق الفعلي لمرسوم تحرير التجارة الخارجية مما حفزت المنتجات الأجنبية المحظورة و المقيدة سابقا على الدخول إلى التراب الوطني دون قيود.

و في العام الموالي لهذه الفترة 1996 زادت الصادرات بنسبة نمو قدرت بـ 48.62 % مقارنة بسنة 1995، بقيمة 740811 مليون دج مصاحبة تدهور مسجل في نسبة الواردات بمعدل (2.89-) % مقارنة بسنة 1995، و هنا كان رصيد الميزان التجاري في هذه الفترة موجب بقيمة 242485 مليون دج مع معدل تغطية بنسبة 148.65 %، كما أن ارتفاع سعر الدولار ساهم في زيادة نسبة إيرادات الصادرات المقومة بالدولار.

و توالت الفوائض في الميزان التجاري للفترة 1997 – 1998 – 1999 إلا أن رصيده في سنة 1998 انخفض على سابقه بقيمة تقارب 50 مليون دج ، والسبب في ذلك هو تدهور قيمة الصادرات بنسبة 25.62 % مقارنة بالسنة السابقة.

و عن الفترة الممتدة من 2000 – 2002 فشهد الميزان التجاري تسجيل فوائض تجارية ميزها تحسن ملحوظ في قيمه رغم التراجع الملاحظ إلا أنه طفيف، و يرجع هذا إلى النمو في نسب الصادرات المرتفعة مقارنة إلى النمو الطفيف في نسب الواردات، و هنا كانت معدلات التغطية كما يلي: 24.028 % ، 193.54 % ، 156.85 % على التوالي، و كذلك فإن الارتفاع في أسعار البترول له الدور في تحقيق عائدات كبيرة في قطاع التصدير مقارنة بالإنفاق على الواردات.

أما الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004 فقد شهد الميزان التجاري تسجيل فوائض لكن بقيمة تتراجع في 2003 ثم تعود لترتفع في 2004، و هذا التذبذب الحاصل مرده إلى ارتفاع الواردات بالدرجة الأولى مع تسجيل نسب نمو بطيئة بالنسبة للصادرات، و كذلك فإن التوترات السياسية و ما يشهده العالم من أزمات سياسية و اقتصادية في أنحاء متعددة له من الدور الكبير في حصول هذه الاختلالات في الطلب و العرض العالمية المنعكسة مباشرة في مستوى الأسعار العالمية.

و تواصلا لمسيرة هذا التراجع في معدلات النمو لكل من الصادرات مقابل الارتفاع في الواردات سجل الميزان التجاري عجزا حقيقي سنة 2005 بقيمة (11514163-) مليون دج، بمعدل تغطية 22.90 % فقط، أي أن قيمة إيرادات الصادرات لم تتمكن من تغطية سوى 22.90 % من قيمة الواردات الكلية، المحققة لنسبة زيادة بالغة 12.41 %.

و عن سنة 2006 فعلى العكس من سنة 2005 سجل الميزان التجاري زيادة ملحوظة كان الرصيد خلالها موجب أين قدر بـ 2818156 مليون دج، و يرجع هذا الفرق الموجب إلى الانخفاض المحسوس في قيمة الواردات بنسبة 92.24 % مع زيادة نسبة الصادرات بـ 16.22% مقارنة بسنة 2005، لذلك كان معدل التغطية لسنة 2006 بالغ لنسبة 343.200 %، بالإضافة إلى هذا فإن ارتفاع أسعار البترول كان له الوقع و التأثير الايجابي على الميزان التجاري في هذه الفترة.

أما خلال سنة 2007 فإن الميزان التجاري عرف انخفاضاً في قيمته حيث شهد تدهور بنسبة 3.25 % بالانتقال من 33.157 مليار دولار إلى 32.079 مليار دولار، و الملاحظ هنا هو الزيادة المعتبرة في نسبة الواردات عنه في الصادرات، حيث تظهر نسبة الزيادة في الواردات 27.88 % بالانتقال من 21.456 إلى 27.439 مليار دولار أمريكي، في حين كان الارتفاع أقل في الصادرات المقدر بـ 8.98 % أي من 54.613 إلى 59.518 مليار دولار أمريكي.

و لمزيد من التوضيح لوضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة الممتدة من 1990 – 2006 نورد الشكل التالي المبين لتطور الصادرات، الواردات و الميزان التجاري.

شكل رقم(11): يوضح تطور الصادرات، الواردات و الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2006)

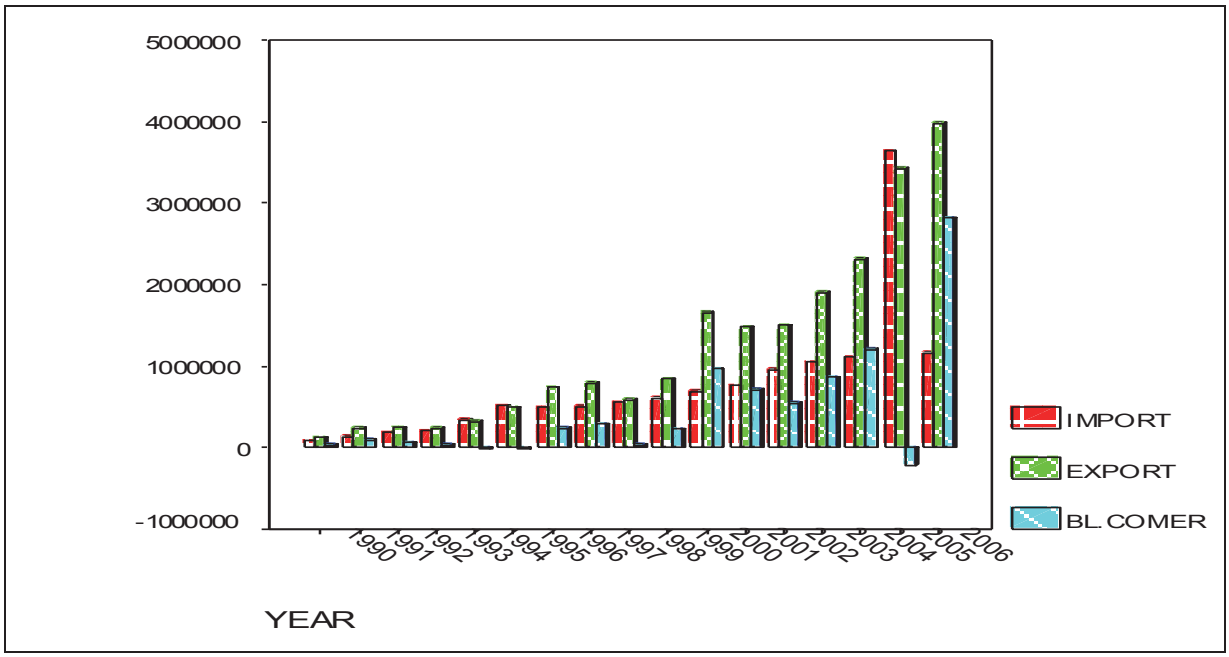

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على البيانات أعلاه.

المطلب الثالث: تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة(1990-2006)

بعد التطرق في العنصر السابق إلى التطور في مؤشرات الميزان التجاري المتشكل من كل من الصادرات و الواردات و ملاحظة النسب المتعلقة بهما من معدل للتغطية إلى نسب النمو الحادثة في كل عنصر نتطرق الآن إلى التطور في الهيكل السلعي في كل من الصادرات و الواردات الجزائرية خلال نفس الفترة السابقة التي تعتبر فترة التحول في قطاع التجارة الخارجية المستندة على التحرير بعد أنواع التقييد و الاحتكار الممارسين سابقا من قبل الحكومة، و هذا التحول إنما يعتبر تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية العالمية و درجة الانفتاح التي تشهدها هذه الأخيرة من ازياد في درجة حرية انتقال للبضائع و السلع و كذا الخدمات التي تعتبر في العصر الحالي القطاع الذي يشهد رواجا في عالم التجارة الخارجية بين الدول، و من هذا سنوضح ما سبق الإشارة إليه من خلال العنصرين التاليين:

أولاً: تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2006.

ثانياً: تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2006.

ثالثاً: الحوصلة الإجمالية للصادرات و الواردات الجزائرية خلال سنة 2007.

أولاً: تطور التركيبة السلعية للصادرات خلال 1990- 2006

في هذا العنصر سنقوم بعرض التطور القيمي لمكونات الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال فترة الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية الهادفة أساسا إلى تحرير التجارة الخارجية، و الدول يتكون من سبعة مجموعات هي تمثل صادرات الجزائر الأساسية بشتى أنواعها، و هو موضح كما يلي:

جدول رقم(33): تطور الهيكل السلعي للصادرات خلال الفترة (1990-2006)

الوحدة: مليون دج

السنوات	مواد غذائية	المحروقات	آلات و سلع التجهيز	التموين الصناعي	السلع الاستهلاكية	معدات المقل	سلع أخرى	المجموع
1990	450	118600	547	2216	187	107	172	122279
1991	957	226800	1227	4077	403	124	1	233589
1992	1743	237545	1727	7425	388	182	1	249011
1993	2265	228120	356	8077	695	38	1	239552
1994	1159	311362	434	10791	520	72	1	324339
1995	5233	473064	1616	17886	568	84	1	498452
1996	9260	682139	2371	44226	2593	222	1	740812
1997	1979.4	762709.6	475.1	25257.4	554.2	791.8	1	791768.5
1998	2002.2	566616.1	883.3	25257.4	765.5	235.6	1	595761.1
1999	2017.2	811266.5	2941.8	21685.3	924.6	1681	1	840517.4
2000	2651.5	1611973.6	2983	38281.7	165.7	1160.1	1	1657217
2001	2220.5	1428968.1	2664.6	44262	296.1	1924.4	1	1480337
2002	3303.8	1441871.5	3445.2	49029.8	838489	1812.8	1	2337953
2003	3713.76	1854714	39381.33	2321.1	2707.95	3868.5	77.37	1906784
2004	4252.13	2256151	41151.97	3387.29	1008.98	6486.3	77.37	2312515
2005	4915.79	3355283	48130.72	2641.32	1027.18	9831.58	77.37	3421907
2006	5303.45	3890916	60154.2	3196.6	3123.95	14166.75	72.65	3976934

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على:

- Rétrospective statistique (1970-2002), ONS, Edition 2005. :المعطيات للفترة (1990-2002) ALGER

- www.finance-algeria.org. :المعطيات للفترة (03-2006): وزارة المالية الجزائرية

انطلاقاً من الجدول أعلاه و بأخذ سنة 2006 كعينة نحصل على الشكل البياني التالي الذي يعكس التوزيع الكمي في هيكل الصادرات الجزائري:

شكل بياني رقم(13): يوضح توزيع الهيكل السلعي للصادرات لسنة 2006

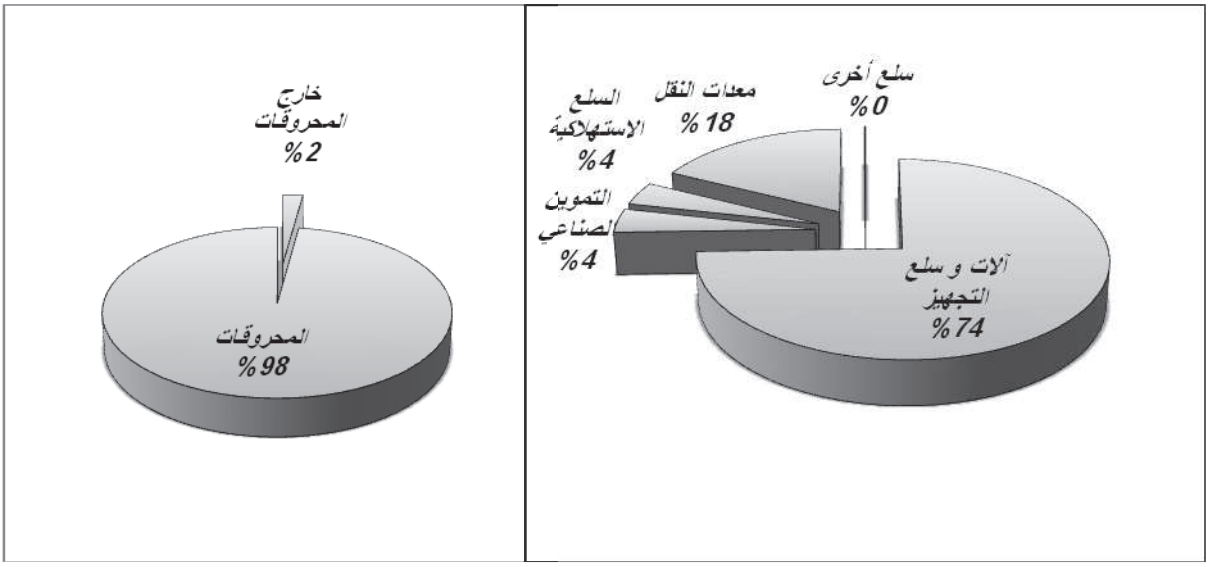

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول نلاحظ أن صادرات الجزائر من الطاقة و المحروقات تسجل نسب مميزة على غرار المجموعات الأخرى، و هي تحتل المرتبة الأولى من مبيعات الجزائر إلى الخارج، كما أنها تحض بسيطرة تامة على مر السنوات التالية من فترة تحرير التجارة، و هذا ملاحظ حتى قبل التحرير لهذا القطاع إذ أن هذه الوضعية من احتلال الطاقة و المحروقات بالنسبة لصادرات الجزائر هي حالة ملازمة للاقتصاد الجزائري منذ فترات سابقة، و هذا دليل على تركز قطاع التصدير في الجزائر على مصدر واحد و وحيد في صادراتها، ففي سنة 2000 مثلا تبلغ نسبة الصادرات من المحروقات 99.26 % من مجموع الصادرات الكلية، انخفضت هذه النسبة بشكل طفيف إلى 96.52 % في سنة 2001 لكن رغم هذا تبقى نسبة هذه المجموعة مسيطرة بشكل مطلق على باقي المجموعات الأخرى في هيكل الصادرات الجزائرية، و في سنة 2006 تسجل صادرات المحروقات أيضا نسبة 97.83 % من المجموع الكلي للصادرات و هي نسبة كبيرة جدا من حيث السيطرة على المجموعات السلعية الأخرى و يمكن ملاحظة ذلك في الشكل البيني أعلاه، أما عند الحديث و الانتقال إلى الصادرات خارج المحروقات

فالمسجل هو التدني المستمر في تمثيل نسبها في مجموع الصادرات الكلية، و ذلك لمستويات نسبها التي تكاد تكون منعدمة في غالب الفترات، و مما يذكر أنه من بين العوامل التي كان لها التأثير على حجم الصادرات فيما يخص المحروقات ما يلي:

- تراجع الإنتاج، و بالتالي التصدير و ذلك وفقا للاتفاقيات المبرمة في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).
- التقلبات في أسعار البترول الذي أدى بالدول إلى الخفض من سقوف إنتاجها حسب السياسة التي اتبعتها المنظمة في ظل تزايد الطلب العالمي و التوترات الحاصلة في مناطق مختلفة من العالم و خاصة تلك التي تستهدف بعض المناطق الغنية من الثروة النفطية.

ثانياً: تطـور التركيبـة السلعيـة للـواردات خـلال 1990- 2006

إن السمة التي تميز هذه الفترة من تنامي التوجه نحو سياسات تحرير التجارة الخارجية، و ما له من انعكاسات على طبيعة السلع و المواد المراد تصديرها و استيرادها، فمن خلال الجدول المبين أدناه و الموضح لتطور التركيبة السلعية لكل من الصادرات و الواردات.

جدول رقم(34): تطـور الهيكل السلعـي للواردات خلال الفترة (1990-2006)

الوحدة: مليون دج

السنوات	مواد غذائية	المحروقات	آلات و سلع التجهيز	التموين الصناعي	السلع الاستهلاكية	معدات المقل	سلع أخرى	المجموع
1990	16907	840	26415	26867	3980	11707	302	87018
1991	30860	3393	38966	50555	5572	9888	7	139241
1992	50696	2380	34178	84017	5567	11492	217	188547
1993	47555	2679	40445	98353	3535	12156	310	205033
1994	93515	1762	49552	165203	4881	24224	1005	340142
1995	132962	5138	90345	236944	13002	34397	405	513193
1996	138928	5533	108154	157639	32227	55012	833	498326
1997	141358.6	7378.6	119061.2	145210.4	36750.4	51207.1	613.7	501580
1998	145413.2	6869.4	127980.9	163414.8	46908.9	61766.4	4.9	552358.5
1999	145486.6	9870.2	152676.4	178186.6	56041.3	68344.1	67.9	610673.1
2000	**167013.1**	9427.5	**163997**	**201889.6**	57500.5	90502.5	95.5	**690425.7**
2001	**169992.2**	10271.4	**193536**	244098.4	64855.6	82050.5	58.3	**764862.4**
2002	204480.3	10889.8	247390.1	296614.7	83848.9	113528.5	287.5	957039.8
2003	207196.9	8820.18	221046.1	383368.4	163405.4	53307.93	9980.73	1047126
2004	259235.8	12468.11	56502.88	514507.7	201579.8	56502.88	12468.11	1113265
2005	263178.2	15554.44	299936.56	620123.2	227960.6	55100.87	11739.2	1493593

2006	276070	17726.6	358455.1	619559.2	218749.2	61243.95	6974.4	1558778

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على المصـدر السابق.

انطلاقاً من الجدول أعلاه و بأخذ سنة 2006 كعينة نحصل على الشكل البياني التالي الذي يعكس التوزيـع في هيكل الـواردات الجزائـري:

شكل بياني رقم(14): يوضح توزيع الهيكل السلعي للواردات لسنة 2006

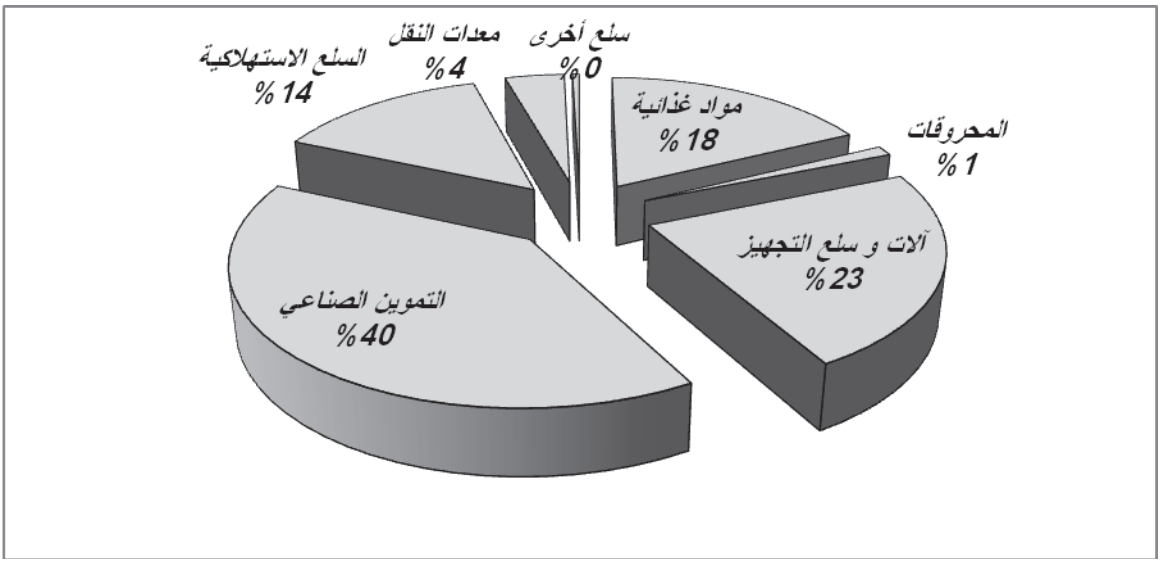

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول الممثل للتوزيع السلعي للواردات نلاحظ أنه في سنة 2000 احتلت مواد التموين الصناعي المرتبة الأولى من المستوردات بنسبة 70.75 % من المجموع الإجمالي من الواردات بقيمة تصل إلى 201889.6 مليون دج، و كما نلاحظ في السنة الموالية كذلك نفس الشيء في استمرارها في احتلال المرتبة الأولى في مجموعة المستوردات، بالإضافة إلى زيادتها بنسبة 20.90 % أين بلغت قيمة 244098.4 مليون دج، و في سنة 2002 ارتفعت بنسبة 21.51%، حيث بلغت قيمة 296614.7 مليون دج، و تواصلت الزيادة خلال السنوات التي تلي هذه السنة، و في سنة 2006 عرفت انخفاضاً، إلا أنه انخفاض طفيف جداً قدر بـ 0.090 % بقيمة (564-) مليون دج.

ثم تأتي في المرتبة الثانية مناصفة بين المواد الغذائية تارة و آلات و سلع التجهيز تارة أخرى، حيث كانت المواد الغذائية المستوردة مقدرة بقيمة 167013.1 مليون دج، في حين نجد الآلات و سلع التجهيز كانت بقيمة 163997 مليون دج، حيث نسبتها إلى مجموع الواردات هي 24.18 % و 23.75 % على التوالي، و تفوقت في 2001 مجموعة الآلات و سلع التجهيز على المواد الغذائية، حيث بلغت نسبة كل منهما إلى مجموع الواردات 25.30 % و 22.22 % على التوالي، و استمر التزايد و التناقص في كل منهما محتلتان للمرتبة الثانية و الثالثة من مجموع المستوردات الإجمالية.

و في المرتبة الرابعة نجد السلع الاستهلاكية غير الغذائية و المتعلقة أساسا بالأدوية و الأدوات الكهرومنزلية و غيرها، حيث نلاحظ أنها تسجل تزايد عبر الفترات الزمنية إلى غاية 2006 أين تراجعت بنسبة طفيفة مقدرة بـ 04.04 % مقارنة بسنة 2005، و تأتي في المرتبة الخامسة و السادسة كل من معدات النقل و لواحقها و السلع الأخرى على التوالي، و هي تشهد تذبذبات كذلك في نسبتها على مر الفترات الزمنية.

أما فيما يخص المستوى الإجمالي للواردات فلقد عرف ارتفاعاً كبيراً و تحقيق نسب نمو عالية دون تراجع خلال الفترات المدروسة، و حيث كانت قيمة الواردات في سنة 2000 هي 690425.7 مليون دج، ثم قفزت في سنة 2006 إلى ما قيمته 1558778 مليون دج، أي نمو بنسبة 55.70 %، و يمكن تلخيص أسباب هذا الارتفاع إلى ما يلي:

- التسهيلات المقدمة من طرف إدارة الجمارك للمستوردين، و ذلك من حيث التخفيض في معدلات التعريفة الجمركية، و كذا الإجراءات المتنوعة.
- الغياب شبه التام لعملية المنافسة أين كان الإقبال على المنتوج الأجنبي عنه على المنتوج الوطني.
- بالإضافة إلى نزع الدولة ليدها من الاحتكار الممارس سابقا على قطاع الواردات.

ثالثاً: الحوصلة الإجمالية للصادرات و الواردات الجزائر خلال سنة 2007

1. بالنسبة للصادرات:

تبقى المحروقات تمثل أهم المبيعات بالنسبة للجزائر نحو العالم الخارجي حيث قدرت قيمتها 58.206 مليار دولار أمريكي بنسبة 97.80 % من الحجم الكلي للصادرات خلال 2007 مسجلة ارتفاع بنسبة 8.94 % بالمقارنة مع سنة 2006.

و بالملاحظة إلى هيكل الصادرات كذلك نجد أن قطاع الصادرات خارج المحروقات يبقى مهمش لتحقيقه لنسبة ضئيلة تكاد تكون مهمشة و غير معتبرة، و البالغة نسبة 2.2 % فقط من الحجم الكلي للصادرات، أي ما يعادل ما قيمته 1.312 مليار دولار أمريكي مسجلة ارتفاع يقارب 11 % مقارنة بسنة 2006، و من هذه المواد التي تمثل هذه الفئة نجد الزيوت و المواد الأخرى، الآمونياك، المواد الحديدية المصفحة و النفايات و بقايا النحاس ... إلخ.

2. بالنسبة للواردات:

تتمثل أهم المجموعات المستوردة بالتدرج التنازلي فيما يلي:

- تأتي تشكيلة التجهيزات الصناعية و الفلاحية في المرتبة الأولى بمبلغ 10.096 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل نسبة 36.79 % من مجموع الواردات الكلية لنفس السنة بارتفاع 17.07 % مقارنة بسنة 2006.

- و تحتل المنتوجات الموجهة لتشغيل آلات الإنتاج المرتبة الثانية بمبلغ 8.508 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل نسبة 31.01 % من الواردات الإجمالية لسنة 2007 بنسبة ارتفاع مقدرة بـ 41.31 % مقارنة بسنة 2006، و التي تتمثل أساسا في مواد البناء، الأنابيب و القنوات المقعرة من الحديد و الفولاذ و غيرها من المواد الأخرى.

- أما المواد الغذائية فتحتل المرتبة الثالثة من المجموع الكلي من الواردات بمبلغ 4.827 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 17.59 % من الواردات الكلية لسنة 2007، مسجلة نسبة ارتفاع مقدرة بـ 27.03 % مقارنة بالسنة الماضية، و تتمثل أساسا مجموعة المواد الغذائية في الحبوب، البقول، السكر، الشاي و القهوة و اللحوم.

- و في المرتبة الرابعة نجد المواد الاستهلاكية غير الغذائية بمبلغ 4.008 مليار دولار أمريكي بنسبة 14.61% من مجموع الواردات مسجلة نسبة ارتفاع 33.11 % مقارنة بسنة 2006.

و منه انطلاقاً من التوزيع السابق للهيكل السلعي للواردات الجزائرية لسنة 2007 يمكن التعبير عنها النسب بواسطة الدوائر النسبية في الشكل التالي:

شكل بياني رقم(15): يوضح توزيع الهيكل السلعي للواردات لسنة 2007

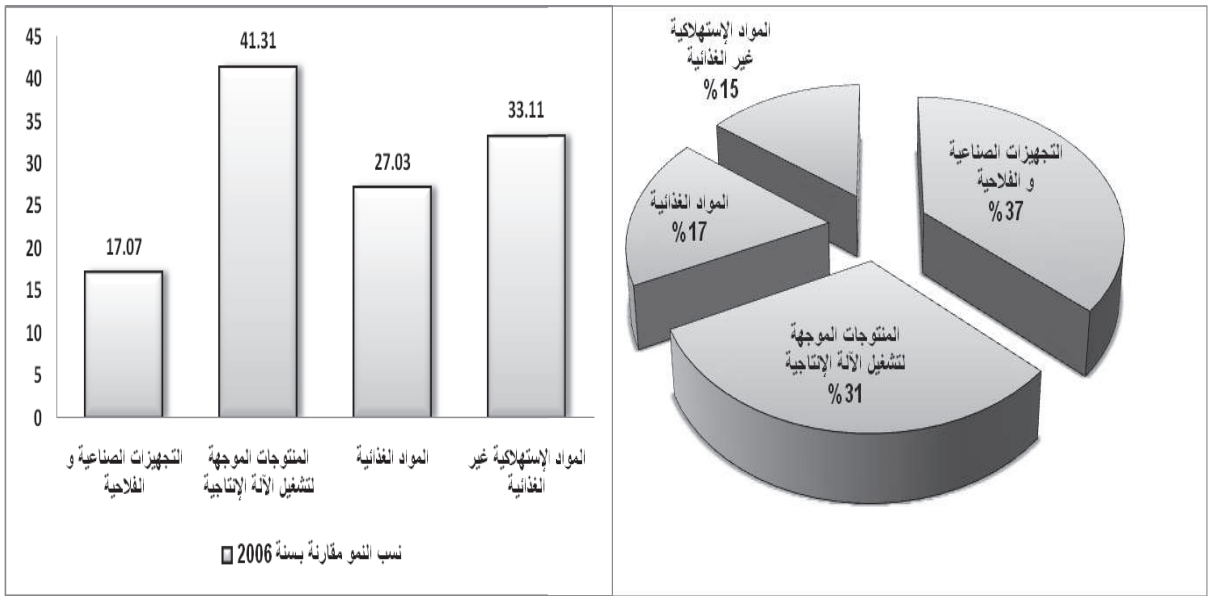

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على البيانات الواردة أعلاه.

من خلال الشكل البياني يلاحظ التوجه إلى تبني سياسة جديدة في الواردات الجزائرية انطلاقاً من التقليل من الواردات من فئة المواد الاستهلاكية و المواد الغذائية التي تعمل على تسريب العملة الأجنبية للدولة إلى الخارج كمقابل لتلك المواد، في مقابل العمل على الزيادة من المنتوجات الموجهة لتشغيل الآلة الإنتاجية أين سجلت أكبر زيادة مقارنة بسنة 2006 البالغة 41.31 %، كما يلاحظ كذلك تدني نسبة الواردات من المواد الغذائية مقارنة بالواردات الكلية بالرغم من الزيادة المتحققة مقارنة بسنة 2006

البالغة 27.03 %، إذ تدنت من 18 % من الواردات الإجمالية لسنة 2006 إلى 17 % من الواردات الإجمالية لسنة 2007.

المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية الجزائرية خـلال الفتـرة 2006 – 2007.

سنتناول في هذا العنصر توزيع كل من الصادرات و الواردات الجزائرية على الشركاء التجاريين، و حيث أن هذا يبين مدى ارتباط الدولة بالعالم الخارجي من خلال قطاع الواردات، و مدى انفتاحها و المشاركة في التجارة العالمية من خلال قطاع الصادرات، و سيتم التعرف على هذا من خلال العنصرين:

- توزيع الواردات حسب المناطق الاقتصادية و البلدان الممونة للجزائر2006 – 2007.
- توزيع الصادرات حسب المناطق الاقتصادية و البلدان الممونة من طرف الجزائر2006–2007.

أولاً: توزيع الواردات حسب المناطق الاقتصادية و البلدان الممونة للجزائر 2006 – 2007.

من خلال إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر نجد أن تصنيف الواردات حسب المناطق الاقتصادية يظهر أن الاتحاد الأوروبي في طليعة الممونين للواردات الجزائرية، ففي تبادلاتنا مع هذا الأخير لسنة 2006 نجدها تشهد تزايد بنسبة 4.20 % انطلاقا من 11.22 مليار دولار أمريكي مسجلة خلال سنة 2005 وصولا إلى 11.67 مليار دولار أمريكي لسنة 2007، أما بالنسبة للممونين العشر الأوائل فتظهر في الجدول كما يلي:

جدول رقم(35): توزيـع نسب الواردات بحسب الدول الممونـة للجزائـر خـلال 2006 – 2007

الممونين العشر الأوائل	2006		2007		نسبة الزيادة (%)
	القيمة (مليار دج)	النسبة (%)	القيمة (مليار دج)	النسبة (%)	
فرنسا	4.321	20.57	4.596	167.5	3.82 -
ايطاليا	1.857	8.84	2.368	8.63	0.21 -
الصين	1.71	8.10	2.297	8.37	27.
الو.م.أ	1.417	6.75	2.272	8.28	1.53
ألمانيا	1.462	6.96	1.764	6.43	0.53 -
اسبانيا	1.017	4.84	1.548	5.64	0.8
اليابان	0.709	3.38	1.058	3.86	0.48
تركيا	0.77	3.37	0.955	3.48	0.11
الأرجنتين	0.631	3.00	0.880	3.21	0.21
بلجيكا *	0.527	2.51	0.712	2.59	0.08

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات وزارة الخارجية الجزائرية 2007/2006.

* يذكر أنه في سنة 2007 تتقدم الجمهورية الكورية على بلجيكا بمبلغ يصل إلى 0.808 مليار دولار أمريكي بنسبة 2.94 % من الواردات الإجمالية لسنة 2007، و حيث شهدت الواردات الكورية ارتفاعا قدر بـ 81 % مقارنة بسنة 2006.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في نسب الواردات إلى الجزائر بمعدلات طفيفة مقارنة بسنة 2006 مع تسجيل تراجع لكل من فرنسا و ايطاليا و ألمانيا، حيث تراجعت واردات فرنسا بشكل كبير مقارنة بنظيراتها من الدول الأخرى (3.82-) % رغم احتلالها للصدارة من بين هذه الدول و قدر التراجع في واردات هذه الأخيرة بمبلغ 275 مليون دولار أمريكي.

شكل بياني رقم(16): يوضح توزيع نسب الواردات بحسب الدول الممونـة للجزائـر لسنـة 2007

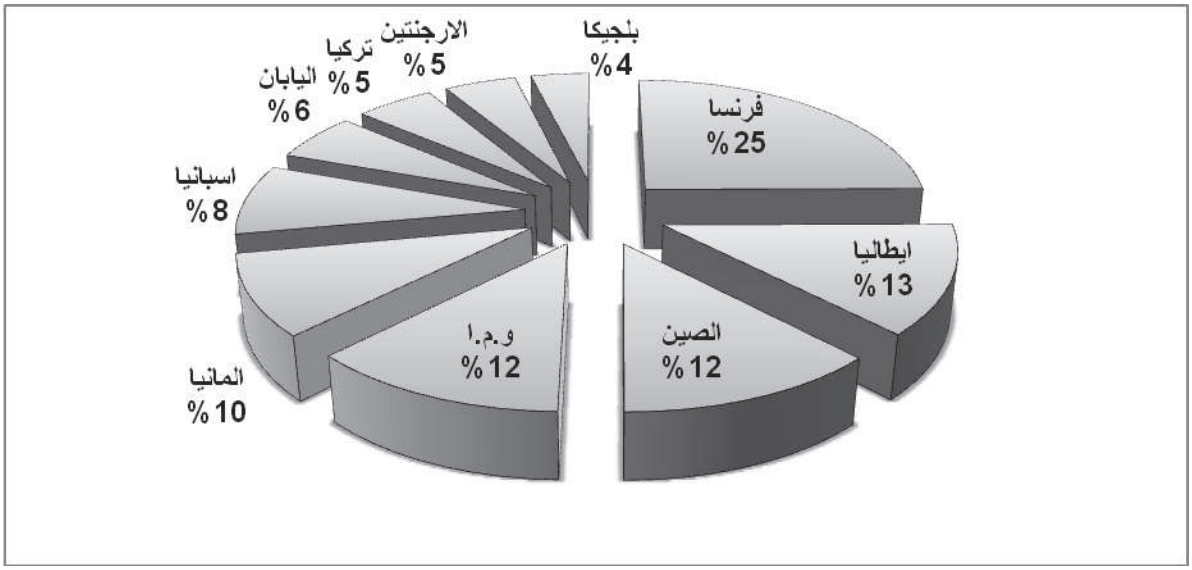

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول أعلاه.

و منه يلاحظ من خلال الشكل البياني أن فرنسا تعتبر المورد الأول للجزائر بنسبة 25 % من بين عشر موردين الأوائل فقيمة الواردات من فرنسا تصل إلى 4.596 مليار دولار أمريكي ما يعادل 16.75 من إجمالي الواردات، و المتمثلة أساسا في المنتوجات التالية: الآلات و الأجهزة، السيارات، العربات الصناعية، المنتوجات الصيدلانية و الحبوب، و حيث تسجل الواردات من فرنسا زيادة نسبتها 5.29 % مقارنة بنسبة 2006.

تليها ايطاليا بنسبة 13% ثم الصين بنسبة 12 % من بين عشر الموردين الأوائل بمبلغ 2.368 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 8.63 % من إجمالي الواردات المتمثلة بالمنتوجات التالية: المراجل، آلات و أجهزة، و ارتفعت الواردات من ايطاليا بنسبة 1.11 % مقارنة بسنة 2006.

أما الصين فتحتل المرتبة الثالثة بنسبة 12 % من بين العشر الأوائل بمبلغ 2.297 مليار دولار أمريكي أي نسبة 8.37 % من إجمالي الواردات، و تتمثل الواردات القادمة من الصين في المنتجات التالية: الآلات و الأدوات الكهربائية، الجرارات و السيارات، كما أن الملاحظ هنا أن الواردات الصينية ارتفعت بمقدار كبير جدا من الصين بنسبة 34.48 % مقارنة بسنة 2006.

ثانياً: توزيع الصادرات حسب المناطق الاقتصادية و البلدان الممونة من طرف الجزائر 2006 – 2007.

أوضحت نسب تصنيف صادرات الجزائر بحسب المناطق الجغرافية أن الاتحاد الأوروبي يبقى دائما هو المحتل لموقع الصدارة في تلقي الصادرات، إضافة إلى اعتباره المستورد الأول من حيث المناطق الاقتصادية، و حيث كانت قمة تلك الصادرات إليه في 2006 بالغة لقيمة 27.423 مليار دولار أي ما نسبته 51.92 % من مجع الصادرات، و بمبلغ 29.027 مليار دولار أمريكي في سنة 2007، أي ما يعادل 49 % من إجمالي الصادرات بارتفاع طفيف قدره 0.96 % بالمقارنة مع سنة 2006.

و عن توزيع نسب الصادرات حسب الدول المتعاملة مع الجزائر نورد الجدول التالي:

جدول رقم(36): توزيع نسب الصادرات بحسب الدول المتعاملة مع الجزائر خلال 2006 – 2007

الدول المصدر لها من الجزائر	2006		2007		نسب الزيادة (%)
	القيمة (مليار دج)	النسبة (%)	القيمة (مليار دج)	النسبة (%)	
الو.م.أ	14.049	26.60	15.88	26.69	07
ايطاليا	10.34	-	9.94	15.03	3.98 -
اسبانيا	5.98	-	5.98	10.06	0.07
كندا	3.27	-	4.62	7.76	29.11
فرنسا	4.35	-	4.46	7.49	2.43
هولندا	2.25	-	4.13	6.95	45.48
تركيا	1.75	-	2.32	3.90	2462
البرازيل	1.48	-	1.67	2.82	11.42
بريطانيا	1.78	-	1.47	2.48	20.37 -
البرتغال	1.54	-	1.28	2.16	20.37 -
بلجيكا *	1.82	-	1.40	2.36	29.68 -

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من بيانات وزارة الخارجية الجزائرية 2007/2006.

يلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات تجاه هولندا تشهد زيادة معتبرة بالغة نسبة 45 % ثم تأتي بعدها كل من كندا و تركيا بنسب زيادة مقدرة بـ 29.11 % و 24.62 % على التوالي، كما تعرف كل من بلجيكا، بريطانيا، البرتغال و ايطاليا تراجع في نسب الصادرات تجاهها على الترتيب، و تبقى الو.م.أ تحتل الصدارة من بين البلدان المتعامل معها بنسبة زيادة 07 % مقارنة بسنة 2006.

و للتوضيح أكثر ندرج هذا الشكل البياني المبين لنسب المشاركة في الدول المستقبلة لصادرات الجزائر كما يلي:

الشكل البياني رقم(15): يوضح توزيع نسب الصادرات بحسب الدول المتعاملة مع الجزائر خـــلال 2007

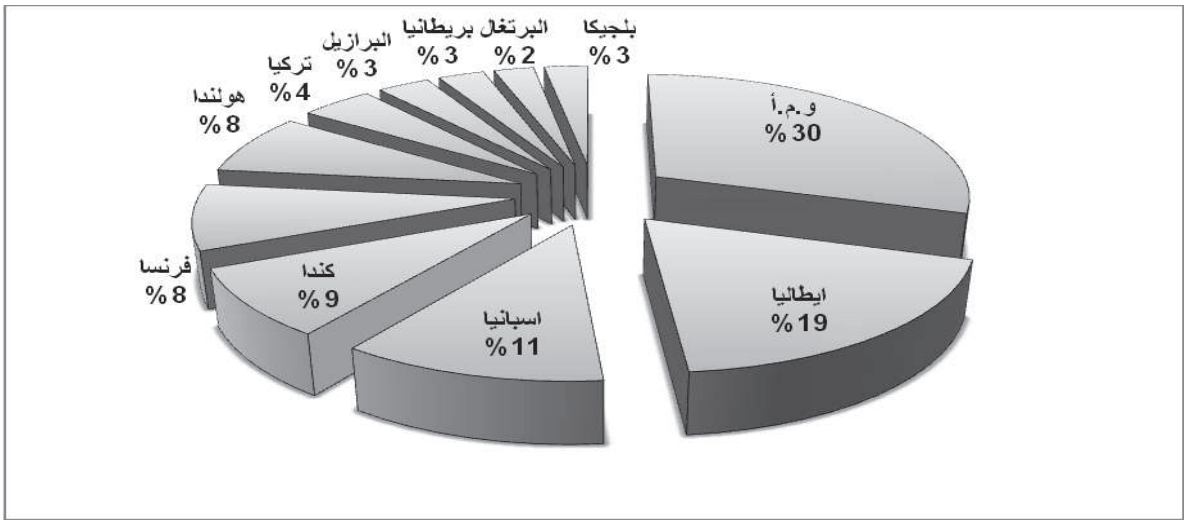

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول أعلاه.

من خلال الشكل البياني يظهر أن الو.م.أ تحتل المرتبة الأولى في الدول المستقبلة لصادرات الجزائر بنسبة 30 % من بين الدول الإحدى عشر الأولى المستقبلة لصادرات الجزائر، و تبلغ قيمة الصادرات 15.887 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل نسبة 26.69 % من إجمالي الصادرات مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 07 % مقارنة بسنة 2006.

أما المرتبة الثانية فكانت ايطاليا بنسبة 19 % بقيمة 8.943 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل نسبة 15.03 % من إجمالي الصادرات، مسجلة انخفاضا بنسبة 3.98 % مقارنة بسنة 2006، و تلي اسبانيا المرتبة الثالثة بنسبة 11 % بمبلغ 5.987 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 7.76 % مسجلة ارتفاع بنسبة 29.11 % مقارنة بسنة 2006.

المبحث الخامس: الدراسة القياسية لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة (1970 – 2006).

المطلب الأول: تقدير العلاقة بين الصادرات (X) و الواردات (M) مع الناتج الوطني الخام PIB .

1. تقدير معادلة الانحدار لكل من PIB, M, X:

بعد الحصول على معطيات كل من المتغيرات المراد دراستها و المتعلقة بالناتج المحلي الخام، الصادرات و الواردات للفترة 1970-2006 نقوم بحساب مصفوفة الارتباط للمتغيرات الداخلة في النموذج و التي يظهرها الجدول كما يلي:

جدول رقم (37): يبين مصفوفة الارتباط لكل من المتغيرات PIB, X, M

المتغيرات المدروسة	PIB	X	M
PIB	1.00	0.9593	0.2620
X	0.9593	1.00	0.2114
M	0.2620	0.2114	1.00

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews.

حيث يلاحظ الارتباط القوي بين الصادرات و الناتج الوطني بنسبة 94.93 % ، في حين تشهد العلاقة بين الواردات و الناتج الوطني فتور و ضعف شديد حيث نجد معامل الارتباط يساوي 26.20 % ، و كذلك الأمر بالنسبة للعلاقة بين كل من الصادرات و الواردات التي تبلغ 21.14 %، و بالتالي يمكن الحكم مسبقا على أن نمو الناتج مفسر بنمو الصادرات على خلاف الواردات، و هذا ما سيتم تأكيده في الاختبارات اللاحقة.

و عند القيام بتعيين كل من المتغيرات المفسرة و المفسَّرة في النموذج المراد دراسته نقوم أولا بدراسة السببية بين هذه المتغيرات باستعمال اختبار السببية لجرانجر (Granger) كخطوة أولى للدراسة، و باستعمال برنامج إحصائي (e-viws)، و الذي تحصلنا من خلاله على نتيجة مفادها أن كل من الواردات و الصادرات سبب في حدوث الناتج الإجمالي الخام (أي كل من المتغيرين السابقين سبب في نمو المتغير الأخير بالزيادة أو بالنقصان)، و منه بعد التأكد من العلاقة السببية للمتغيرات نحاول إعطاء العلاقة الرياضية بينها عن طريق حساب معادلة الانحدار.

أ. حساب معادلة الانحدار و تفسير النتائج:

بعد عملية إدخال البيانات و تقدير النتائج تحصلنا على ما يلي:

جدول رقم (38): نتائج تقدير نموذج الصادرات- الواردات مع PIB

النموذج	معامل b	قيمة t (T- statistique)	قيمة الاحتمال	معامل الارتباط R^2	إحصائية فيشر (F- statistique)

الثابت	1905.711	8.462	0.00		161.465
الصادرات x	1.854	1.121	0.270	90.5 %	**قيمة الاحتمال P**
الواردات m	0.124	17.275	0.00		0.00

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews.

2. التفسير الإحصائي للعلاقة بين الصادرات و نمو PIB (الاختبارات الإحصائية للنموذج):

يمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$\mathbf{PIB} = 1905.711 + 0.124\ m + 1.854\ x \qquad R^2 = 90.5\ \%$$

$$(1.862) \quad (0.111) \quad (0.107)^*$$

* القيم التي بين قوسين تمثل قيمة t المحسوبة (T- statistique).

إن معلمة المتغير X تشير إلى أن زيادة نسبة الصادرات بمقدا ر 1 % من إجمالي الصادرات يؤدي إلى زيادة(نمو) الناتج المحلي الإجمالي PIB بنسبة 1.854 مليون دينار جزائري بافتراض ثبات المتغيرة m.

أولاً: اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج:

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية (T) المحسوبة لكل من المعامل الثابت (c) و الصادرات (x) أكبر من إحصائية (T) المجدولة ذات القيمة 1.96 (المأخوذة كمعيار في الحسابات الإحصائية)، و هذا يدل على المعلمتان (الصادرات و الثابت) لهما معنوية إحصائية عند نسبة مجازفة 5%، و منه نقبل الفرضية البديلة و نرفض فرضية العدم، و ما يؤكد هذه النتيجة قيمة الاحتمال لكل من المعلمتان 0.00 و 0.00 الذي يقل عن 0.05 %.

على عكس هذه النتيجة نجد أن اختبار (T) لمعلمة الواردات M أقل من القيمة المجدولة 1.96 باحتمال 0.27 يفوق 0.05 و هذا دليل على أن معنوية هذا العنصر مساوية للصفر مما يؤدي إلى قبول فرض العدم و رفض الفرضية البديلة.

و منه و كنتيجة لما سبق فإن الصادرات (x) لها القدرة على تفسير المتغيرة PIB.

ثانيا: اختبار القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد R^2:

من خلال الجدول الثاني يتبين أن معامل التحديد R^2 مساو للقيمة 95.1 % مما يدل على أن النموذج له قدر تفسيرية عالية، و هذا يعني أيضا أن هناك جودة في التوفيق و الارتباط بين كل من

المتغيرات المفسرة و المتغيرة المفسَّرة PIB بنسبة 95.1 %، و يعزز هذه النتيجة معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$ المساوي لقيمة 90.5 %.

ثالثا: اختبار مدى صلاحية النموذج إحصائيا باستعمال إحصائية فيشر (F- statistique):

إن الغرض من حساب جدول تحليل التباين هو تحليل مجموع مربعات الانحرافات الكلية TSS لقيم المتغير المعتمد $\sum_{i=1}^{n}(Y_i - \bar{Y})^2$ إلى مجموع المربعات العائدة للانحدار RSS و مجموع مربعات الخطأ ESS ، كما يتم احتساب إحصائية F التي يستفاد منها في اختبار الفرضية التالية:

H0: c1 =c2 = 0

H1: $\exists$ c1 $\neq$ c2 $\neq$ 0 , $\forall$ j = 1 … 2.

و من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن إحصائية فيشر تساوي 161.465، و حيث أن K = 3 تمثل عدد المعالم في النموذج(X, M, PIB)، و N يمثل حجم العينة(عدد السنوات المدروسة)، و كذلك يلاحظ أن قيمة الاحتمال(P-Value) مساوية لـ 0.00 و هي أقل من 0.05 تدعونا إلى رفض فرضية العدم بمستوى دلالة 5 % أي أن الانحدار معنوي أو أن المتغيرين المستقلين مجتمعين لهما تأثير معنوي على الانحدار أو أن واحدة على الأقل من معلمتي الانحدارc2 وc1 تختلف معنويا عن الصفر.

و لمعرفة تأثير كل متغير مستقل على المتغير المعتمد بصورة انفرادية نلجأ إلى اختبار **t-statistic** ، و الذي يتضح من خلاله معنوية الصادرات X بمستوى دلالة 5 % على عكس الواردات M ، و عليه فالمتغير X مؤثر و يوصى بإبقائه في نموذج الانحدار.

رابعا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

عند اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية بمستوى دلالة 5 % و بدرجة حرية N = 37 و K= 3 فإن إحصائية DW المحسوبة في الجدول الثاني (Model Summary) تشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء مما يضعف من نتيجة تقدير النموذج، و هي تساوي إلى القيمة DW = 0.741 و هي أقل من d_1 المساوية في هذه الحالة للقيمة 1.31 و لحل هذا الإشكال نقوم بتحسين النموذج عن طريق إدخال اللوغاريتم على المتغيرات X ,M، و نحصل على التقدير التالي:

جدول (39): نتائـج التقديـر بإدخال اللوغاريتم على النمـوذج

النموذج	معامل b	قيمة t (T- statistique)	قيمة الاحتمال	معامل الارتباط R^2
الصادرات **Lx**	0.67	7.13	0.00	62.40 %
الواردات **Lm**	0.53	5.41	0.00	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews.

* بعد إجراء عدة عمليات من الإدخال للمتغيرات تم الحصول على أفضل تقدير كما هو موضح في الجدول أعلاه حيث كانت قيمة DW = 1.40 و هي واقعة في المجال بين d1 ; d2 أي أننا في منطقة شك (من خلال حساب قيمة ρ نجدها تساوي 0.3 و هي قريبة جدا من الصفر).

و منه نحصل على معادلة التقدير كالتالي:

$$\mathbf{PIB} = 0.53\ lm + 0.67\ lx \qquad R^2 = 62.40\ \%$$

$$(0.098) \qquad (0.094)$$

و منه يمكن ملاحظة أنه كلما زادت قيمة lX بنسبة 1% فإن PIB ستزيد بمقدار 0.67 مليون دينار جزائري بافتراض ثبات المتغيرة m، لكن الملاحظ في هذا النموذج أن معامل التحديد يأخذ قيمة متوسطة مما يشير إلى أن جودة التوفيق في هذا النموذج تكون متوسطة أيضا.

كذلك توجد طريقة أخرى لحل مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء و هي طريقة weighted least squares (قسمة الأطراف على الانحرافات المعيارية للأخطاء العشوائية)، و من خلال استعمال الطريقة تم الحصول على التقدير وفق المعادلة التالية:

$$PIB = C(1) + C(2)*M + C(3)*X$$

جدول رقم (40): نتائج تقدير النموذج بالترجيح بواسطة الانحرافات المعيارية

النموذج	معامل b	قيمة t (T- statistique)	قيمة الاحتمال	معامل الارتباط R^2
C(1)	2921.985	16.12594	0.00	95.57 %
C(2)	0.003651	0.054009	0.95	
C(3)	1.617257	23.10120	0.00	DW = 1.74

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدو ل أن إحصائية DW = 1.74 و هي تقع داخل مجال انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء مما يقوي من نتيجة التقدير في النموذج.

و منه نخلص إلى أن معادلة التقدير للنموذج تعطى بالشكل التالي:

$$PIB = 2921.98 + 0.003\ M + 1.61\ X$$

$$(16.12) \quad (0.054) \quad (23.10)$$

كما يمكن ملاحظة أنه كلما زادت قيمة X بنسبة 1% فإن PIB ستزيد بمقدار 1.61 مليون دينار جزائري، و هذا بافتراض ثبات المتغيرة M ، كما أنه من الملاحظ في هذا النموذج أن معامل التحديد يأخذ قيمة % 95.57 مما يشير إلى أن جودة التوفيق في هذا النموذج عالية ، و هذا ما يعطيه قدرة تفسيرية عالية أيضاً.

و من خلال النمو ذج يتضح أن المتغيرة المتعلقة بالواردات تظهر عدم المعنوية أي أنها معنويا تساوي الصفر في النموذج لدينا، و ذلك من خلال قيمة t- statistic التي تأخذها و المساوية لـ (0.054) أقل من المجدولة (1.96)، كما يؤكد ذلك أيضاً قيمة الاحتمال لنفس المتغيرة الذي يفوق 0.05 و المساوي لـ 0.95 و هذا يبقى الصادرات كونها تمارس تأثيرها على PIB، و لإيجاد أفضل نموذج من خلال استبعاد المتغيرات نجري الاختبار التالي.

خامساً: إيجاد أفضل معادلـة انحدار للنموذج:

باستعمال طريقة Stepwise نقوم باختيار النموذج الأحسن، و التي بموجبها يتم إدخال و استبعاد المتغيرات من النموذج عن طريق تحديد مستوى المعنوية أو قيمة F[1].

و لقد اعتمدنا القيم الافتراضية للخيار الأول Use Probability of F أي 0.05 للإدخال و 0.10 للاستبعاد، و من خلال عمليات الإدخال و الاستبعاد للمتغيرات نحصل على ما يلي:

حيث انه في الخطوة الأولى تم إدخال المتغير X لأنه يعتبر أكبر المتغيرات معاملا للارتباط البسيط مع المتغير المعتمد و بالتالي فهو كذلك أكبر قيمة لإحصائية t .

و من خلال الجدول التالي يمكن ملاحظة المعنوية الإحصائية للمتغيرة المدخلة في المرحلة السابقة (الصادرات) كما يلي:

جدول رقم (41): يوضح نتائج التقدير للنموذج المصحح بعد الاستبعاد للمتغيرات غير المعنوية

النموذج	معامل B	قيمة t (T- statistique)	قيمة الاحتمال	معامل الارتباط R^2	إحصائية فيشر (F-statistique)
الثابت	2003.081	9.605	0.00	%94.9	319.327
الصادرات X	1.880	17.870	0.00	%90.1 = $\overline{R}^2$	

[1] - إن الاختبار المستخدم في إدخال و استبعاد المتغيرات هو اختبار f الجزئي علما أن هذا الاختبار يكون مكافئ تماما لاختبار t في حالة استعمال اختبار f لاختبار معنوية معلمة واحدة فقط.

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

يظهر أن إحصائية t تساوي (17.870) أكبر من المجدولة (1.96) مع تأكيد ذلك عن طريق قيمة الاحتمال الذي يقل عن 0.05 (مستوى الدلالة للإدخال) المساوي للقيمة 0.00 و لهذا يسمح بإدخال متغيرة الصادرات X إلى النموذج، و عليه يصبح النموذج في الخطوة الأولى كما يلي:

$$\mathbf{PIB} = 2003.081 + 1.880\ x \qquad R^2 = 94.9\ \%$$

$$(208.538) \quad (0.105)$$

على عكس المتغيرة الممثلة للواردات فيتم إبعادها حيث لم تظهر معنوية المتغير الذي له أعلى ارتباط بالمتغير المعتمد بمستوى دلالة 0.05 ، كما تم ملاحظة ذلك في الاختبارات السابقة، لذلك يكون هذا النموذج هو النموذج النهائي لتقدير العلاقة بين الصادرات و نمو الناتج الإجمالي الخام.

فيلاحظ من خلال الجدول لهذا النموذج أن معامل التحديد يأخذ النسبة 94.9 % مما يدل على أن له قدر تفسيرية عالية، و هذا يعني أيضا أن هناك جودة في التوفيق و الارتباط بين كل من المتغيرات المفسرة (الصادرات) و المتغيرة المفسَّرة PIB بنسبة 94.9 % ، و يعزز هذه النتيجة معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$ المساوي لقيمة 90.1 %.

كذلك للتأكد من مدى صلاحية النموذج نقوم بمقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع المجدولة و التي تظهر من خلال الجدول أعلاه أنها تساوي القيمة 319.327 باحتمال مساو لـ 0.00 و هذا يدل على أن المحسوبة أكبر من المجدولة (1.96)، و بالتالي نكون في منطقة رفض لفرضية العدم و قبول للفرضية البديلة القاضية بوجود معلمة على الأقل تختلف معنويا عن الصفر، و منه يمكن الحكم بأن هذا الانحدار معنوي أو أن المتغير المستقل له تأثير معنوي على نموذج الانحدار.

3. التفسير الاقتصادي للعلاقة بين الصادرات x و نمو PIB:

إن محاولة تفسير العلاقة بين الصادرات و نمو الناتج الوطني الإجمالي يمكن تلخيصه في أن الصادرات تساهم بشكل فاعل في نمو و زيادة PIB أو الناتج الوطني الإجمالي، فتعزيز قطاع الصادرات و زيادة مشاركته في الأسواق الدولية و درجة المرونة للسلع التي يتم عرضها، فكلها عوامل تسهم في إعطاء ديناميكية لهذا القطاع، و هذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية من أن الزيادة الصادرات يزيد من مداخل الدولة من العملات الأجنبية مما ينعكس إيجابا على رفاهية الفرد و تمتع الدولة بمركز قوي في القدرة على مواجهة طلباتها من الخارج (أي التمتع بقوة إبراء الدمم و سداد الالتزامات من

العملة الأجنبية)، إلى حد اعتبار أن الدولة تمتلك ثروة عند حصولها على وفرة مالية من العملات الأجنبية، كما أن معظم الاقتصاديين على مر العصور من تطور للفكر الاقتصادي يشيدون بالدور المهم لهذا القطاع و يدعون لفكرة التحرر الاقتصادي الذي منه التحرير التجاري، فتحرير المعاملات التجارية هي التي تمكن الدول من الحصول على ميزات نسبية و تفوق بما تقدمه من سلع و خدمات للسوق العالمية لا تمتلكها الدول المقابلة، بالإضافة إلى أن فكرة آدم سميث و ريكاردوا في التقسيم الدولي للعمل إنما نابعة كذلك من توجه الدول جميعها إلى تحرير اقتصادياتها، و تباعا نجد كذلك نظريات التفوق التكنولوجي تبرز هي الأخرى إلى الأسواق العالمية لتحوز على نصيب وافر فيه من حيث امتلاكها لبراءة الاختراع و الذي بموجبه يصبح من حق المخترع تسويق منتج بالشروط التي يفرضها على الدولة التي لم تتمكن من الحصول عليه، فدرجة التحرير إذا إنما تتبع ما يمكن للدول أن تقدمه للسوق العالمية من سلع و خدمات، كما أن مقياس الدول في هذا درجة الانفتاح التي يمكن أن نقول عليها أنها تعبر عن مدى انتشار و توسع مقدرات الدول من سلع و خدمات في الأسواق العالمية، مع ما يمكن أن تحققه من زيادة في إيراداتها منه المنعكس في تزايد الطلب عليها.

* و فيما يلي المتغيرات التي تم استبعادها من النموذج، و المتمثلة في المتغيرة المتعلقة بالواردات M ، و حيث أن Beta In تمثل المعلمة المعيارية للمتغير فيما لو ادخل إلى النموذج في الخطوة اللاحقة.

جدول رقم (42): يبين معاملات التقدير للمتغيرات المستبعدة من النموذج المصحح

النموذج المستبعد	معامل B	قيمة t (T- statistique)	قيمة الاحتمال	معامل الارتباط الجزئي
الواردات M	0.061	1.121	0.27	0.189

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرة المتعلقة بالواردات قد ا سبتعادها من النموذج المصحح حين إيجاد أفضل نموذج، و ذلك كما هو موضح أن إحصائية t-statistic تأخذ قيمة أقل من القيمة المجدولة 1.96 كما أن احتمالها أيضا يقل عن 0.05 ، و مقدار معامل الارتباط الجزئي للواردات مع المتغير المعتمد PIB يلاحظ أنه ضعيف جدا إذ يبلغ مقداره 18.9 %، و هذا دليل على ضعف العلاقة يبين الواردات و الناتج الإجمالي من حيث أن الواردات تؤثر على نمو الناتج الإجمالي في هذا الاتجاه، على خلاف هذا فإن الواردات تعمل على استنزاف إيرادات الدولة و مداخليها من خلال استعمال هذه الأخيرة في مقابلة الطلبات و الاحتياجات التي تحصل عليها من السوق الدولية أو من الخارج، و خاصة أن ما يتم استعماله في سداد و مقابلة هذه الطلبات، فالزيادة في متطلبات و احتياجات الدولة من الأجانب من شأنه أن يؤثر سلبا على رصيد ما تمتلكه الدولة من عوائد التصدير.

خلاصـة الفصل الرابـع:

حاولنا في هذا الفصل تتبع مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر من مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية و التي دامت سبع سنوات (1962-1969) إلى مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية خلال الفترة (1970-1989)، ثم الانتقال إلى عرض مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر و المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية منذ سنة 1988، و التي تضمنت في جانبها الأول الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية و الجانب الثاني تضمن عمل الجزائر على إنشاء مؤسسات وطنية مكلفة بتسيير و ترقية التجارة الخارجية، و هي تعد تأكيداً من الجزائر و قناعة منها بضرورة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال الدخول في حركة العلاقات التجارية الدولية في

الاقتصاد العالمي، بالإضافة غلى فتح المجال أمام المتعاملين في القطاع الخاص، لكن الشيء الذي يمكن ملاحظته و استخلاصه من دخول الجزائر في اقتصاد السوق هو تحقق مبادلاتها و اقتصارها على قطاع وحيد متمثل في قطاع المحروقات مما يحد من استقلاليتها و دورها التجاري مع العالم الخارجي، بسبب ارتباط هذا الأخير بأسعار المحروقات و مستوى سعر صرف الدولار الأمريكي.

كما تم كذلك إضافة للعناصر السابقة محاولة تحليل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات العالمية، و المتمثل أساساً في موقف الجزائر من الا نضمام للمنظمة العالمية للتجارة و دخولها في علاقات مع الشركاء الأجانب من خلال اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية و أثر ذلك على الاقتصاد الوطني من حيث تعظيم المكاسب الممكن الحصول عليها و تلافي المخاطر المحتمل الوقوع فيها.

و فيما يخص الوضعية الاقتصادية للجزائر تم عرض و تحليل مجموعة من المؤشرات الهامة في الاقتصاد الوطني، كالناتج الوطني الإجمالي و المؤشرات المتعلقة بالميزان التجاري من خلال تحليل كل من الهيكل السلعي للصادرات و الواردات و تطورهما، ثم في جانب آخر تناولنا تحليل تعاملات الجزائر مع الشركاء التجاريين، إذ الملاحظ تركزها مع دول الاتحاد الأوروبي بصفة أساسية ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

و في الأخير تم التطرق إلى دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2006 أين قمنا بـدراسة العلاقة بين الصادرات الكلية (X) و الواردات الكلية (M) مع الناتج الوطني الخام PIB حيث خلصنا على نتائج تؤكد ما تم معالجته في محتوى البحث و المتعلق بتركيز الجزائر على المواد الأولية (المحروقات) في صادراتها نحو العالم الخارجي، مع زيادة وارداتها من مواد التجهيز و المواد نصف المصنعة لتحريك الآلة الإنتاجية في النشاط الصناعي، و هذا يؤكد عموماً المنحنى الحقيقي الذي تسلكه الدول النامية في مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي في الأسواق العالمية.

ملحق رقم(01): يوضح تقسيم الدول النامية حسب مجموعات الدخل (نظام توصيف OECD)

الملحق (01).01: الدول منخفضة الدخل LICs 61 دولة

1. أفغانستان.	15. جمهورية الكونغو الديمقراطية	30. ليبيريا.	46. سيراليون.
2. انقلوا.	16. مصر .	31. مدغشقر.	47. جزيرة سولومون.
3. بنغلاديش.	17. السلفادور.	32. ملاوي .	48. الصومال.
4. بينين.	18. غينيا الاستوائية.	33. المالطيق.	49. سيريلانكا.
5. بهتان	19. إثيوبيا.	34. مالي.	50. السودان.
6. بوليفيا.	20. غانا.	35. موريتانيا.	51. تنزانيا.
7. بوركينافاسو.	21. غينيا.	36. مايوتي.	52. توڤو.
8. بور ندي.	22. غينيا بيساو.	37. موزمبيق.	53. جزر التيكولو.
9. كاب فيرد (الرأس الأخضر).	23. هايتي.	38. ميانمار.	54. تونجا.
10. جمهورية إفريقيا الوسطى.	24. هوندوراس.	39. نيبال.	55. توفيلو.
11. الصين .	25. الهند.	40. النيجر.	56. أوغندا.
12. تشاد.	26. كمبوديا	41. باكستان.	57. فانيستا.
13. كوموروس (جزر القمر)	27. كينيا.	42. رواندا.	58. فيتنام.
14. جيبوتي.	28. لاوس.	43. سانت هيلتي.	59. اليمن.
	29. بيسوتو.	44. سواتوم وبرنياب.	60. زامبيا.
		45. السنغال.	61. جاميكا.

(يتبـع ...)

الملحق (01).02: دول متوسطة الدخل MICs 62 دولة

1. جزر الباهاما	16. جزيرة فوكلاند	32. مارتانيكيا	48. سانت فيري وميكوال.
2. البحرين	17. فيجي	33. مور يشيوس	49. جزيرة سيشل
3. بريادوس	18. جويانا الفرنسية	34. المغرب	50. سورينام
4. بيليزيا	19. بولينيا الفرنسية	35. تورو	51. سوازيلاندا
5. برمودا	20. جيراتيل	36. نيزرلاندا تيايلز	52. سوريا
6. بتسوانا	21. جوادي لاب	37. كاليدونيا الجديدة	53. تايلاندا
7. بروناي	22. جواتيمالا	38. نيكاراجوا	54. ترينداد و توباجو.
8. شيلي	23. جويانا	39. نايو	55. تونس
9. كولومبيا	24. اسرائيل	40. عمان	56. تركيا
10. الكونغو	25. ساحل العاج	41. جزر الباسفيك	57. أوروجواي
11. جزيرة كوك	26. جامايكا	42. بنما	58. وينلز و فاتنيا
12. كوستاريكا	27. الأردن	43. غينيا الجديدة	59. ساوما الفرنسية
13. كوبا	28. كيريباتي	44. بيرو	60. الهند الغربية
14. قبرص	29. ماكاو	45. بارجواي	61. زيمبابوي
15. جمهورية الدومنيكان	30. ماليزيا	46. الفلبين.	
	31. مالطا	47. رونيون	

الملحق (01).03: الدول حديثة التصنيع و دول الأوبك

الدول حديثة التصنيع MICs 11 دولة		دول الأوبك OPEC 13 دولة	
1. الأرجنتين	7. سنغافورة	1. الجزائر	7. الكويت
2. البرازيل	8. كوريا الجنوبية	2. الأكوادور	8. ليبيا
3. اليونان	9. اسبانيا	3. الجابون	9. نيجيريا
4. هونغ كونغ	10. تايوان	4. اندونيسيا	10. قطر
5. المكسيك	11. يوغوسلافيا	5. إيران	11. السعودية
6. البرتغال		6. العراق	12. الإمارات
			13. فنزويلا

المصدر: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ص71-72

ملحق رقم(02): يوضح المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة وأهم نتائجها

المؤتمرات الدولية	الفترة الزمنية	أهم نتائج المؤتمرات الوزارية	ملاحظات
مؤتمر سنغافورة	**13/9 ديسمبر 1996**	– تقييم بدء اتفاق مراكش. – العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة (المنافسة وتدهور البيئة، خطر استخدام موضوع البيئة للممارسة الحمائية). الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. – مسألة الشروط الاجتماعية (غياب الحماية الاجتماعية التي تؤدي إلى منافسة غير شرعية، فرض الضوابط الاجتماعية الذي يشكل حماية مقنعة). – العلاقة بين المنافسة والسياسة التجارية . – إضافة إلى عقد اتفاق حول تحرير تجارة تكنولوجية المعلومات.	⇐ تم التوقيع عليه من طرف 28 بلد.
مؤتمر جنيف	**20/18 ماي 1998**	– تحضير الجولة الموالية من المفاوضات. – تكريس الشفافية . – مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمر OMC .	
مؤتمر سياتل	**30 نوفمبر – 03 ديسمبر 1999**	– إطلاق إشارة لبدء مفاوضات جديدة لتحرير التجارة العالمية خاصة في السلع الزراعية وقضايا العملة.	– ظهر خلاف بين الو.م.أ والإتحاد الأوربي حول ملف الزراعة. – ظهر خلاف بين الدول المتقدمة والبلدان النامية حول إدراج معايير شروط العمل. ⇐ **فشل المؤتمر**
مؤتمر الدوحة	**نوفمبر 2001**	– منظمة العمل الدولية هي الهيئة السياسية لإجراء حوار معمق حول الجانب الاجتماعي. – ضرورة التسريع الفعلي بإزالة القيود الكمية على الملابس والمنتجات. – السماح للبلدان النامية بإنتاج الأدوية خارج براءة الاختراع لمواجهة الأوبئة . – التعهد بإجراء مفاوضات شاملة لتحسين النفاذ إلى الأسواق و خفض دعم الصادرات في المجال الزراعي.	

المصدر: من إعداد الطلب اعتماداً على عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص62،63 (بتصرف).

الخاتمة العامـــة:

من خلال هذا البحث قمنا في الفصول الأولى من عرض المفاهيم النظرية لكل من النمو و التنمية الاقتصادية مع بيان الاختلافات و الفروق بين المفهومين عند جمع من اقتصاديي التنمية، كما قمنا في ذات السياق بتوضيح مختلف الطرق و الأساليب المعتمدة لحسابهما، و بعد ذلك تطرقنا لأوجه النمو و التنمية للدول النامية مع عرض للاستراتيجيات و السياسات التجارية المتخذة من طرفهم في قطاع التجارة الخارجية، و التحديات التي تواجه مختلف هذه الدول لمواجهة تداعيات النظام التجاري العالمي الجديد، و حيث تعتبر المعاملات الخارجية المتجسدة في قطاع التجارة الخارجية في الدولة ذو الأثر الواضح على جل متغيرات الاقتصاد الوطني بشكل تنعكس فيه على الدخل الوطني، المستوى المعيشي للأفراد و القدرة الشرائية لهم، كان من الضروري التعامل مع العالم الخارجي بشكل نحقق فيه المكاسب المتاحة مع محاولة تقليل الخسائر التي من الممكن أن تنجر عن الانفتاح للاقتصاد الوطني، من ذلك كله فإن القيام بعملية التحرير في هذا القطاع – قطاع التجارة الخارجية – تعتبر ضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني، و هذا ما دفعنا إلى التفكير في كيفية تفعيل قطاع التجارة الخارجية كعامل مهم لتحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني ، و قد رأينا في هذا البحث كيف أنه عن طريق تحرير التجارة الخارجية يمكن للبلد أن يزيد من قدراته التصديرية و الاستيرادية بشكل يحقق فيه المزايا و المكاسب إضافة إلى حصوله على العملة الصعبة و يزيد فيه من تسويق منتجاته ضمن الأسواق العالمية خاصة إذا كان يمتلك مزايا في بعضها أو أن يكون له السبق في إنتاجها و تسويقها.

اختبـار الفرضيات:

بعد تناول البحث و الإجابة على الفرضيات المطروحة فيه يمكن اختبارها كما يلي:

1. فيما يخص الفرضية الأولى، و المتعلقة بالعلاقة الطردية بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي فقد تم تأكيدها من خلال الدراسة النظرية المتعلقة بالأهمية النسبية للتجارة الخارجية على متغيرات الاقتصادي الكلي أين وجد أن هذه الأخيرة تعمل على ممارسة تأثيرها على الدخل الوطني من خلال المضاعف للتجارة الخارجية عن طريق الصادرات، فالزيادة في الطاقة التصديرية للبلد يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني، بالإضافة إلى هذا فقد تم التحقق من صحة هذه العلاقة في الجانب التطبيقي للبحث.
2. أما يخص الفرضية الثانية، و التي تخص اعتبار التجارة الخارجية عنصر أساسي في التخصص و تقسيم العمل الدولي فقد تم التأكد من صحتها من خلال نظريات التجارة الخارجية الداعية إلى حرية التجارية الخارجية، فالمدرسة الكلاسيكية ترى في أن كل دولة لها القدرة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، أما المدرسة الحديثة فقد حثت على إنتاج السلع للدول من خلال

التوافر النسبي لعناصر الإنتاج لديها، كما ظهر كذلك اتجاه حديث في التجارة الدولية يعمل على بيان أن الأهمية في التجارة الخارجية يعود إلى العوامل الديناميكية فيها، و الذي منه يكون التخصص و التقسيم الدولي للعمل.

3. أما فيما يخص الفرضيتين الثالثة و الرابعة اللتان تناولتا الدول النامية و النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية فقد وجد فعلاً أن هذه الدول تتأثر بما يحدث من تطورات في النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية بما يؤدي إلى إحداث تغيرات في أوضاعها الاقتصادية، فحيث نجد دول تتمكن من مسايرة التغيرات الحاصلة بشكل تستفيد فيه إيجاباً أي يعود عليها بالنفع، إضافة إلى رفع التحديات و محاولة المشاركة في هذا النظام الجديد، في الوقت الذي تتضاءل بعض الدول أمام هذا التطور و التغير في النظام الجديد للتجارة العالمية، فيلاحظ ظهور مؤشرات سلبية في اقتصادها تنبئ بحدوث أزمة اقتصادية داخلية، كما أن مثل هذه الدول لن تتمكن كمثيلها من الدول النامية من المشاركة في هذا النظام جراء ما حل بها من خسائر، و بالتالي فإن استفادتها من نظام التجارة العالمية ستكون ضئيلة أو منعدمة.

4. أما ما تعلق بالفرضية الخامسة، التي تقضي بسعي الجزائر باعتبارها من الدول النامية إلى الرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال العديد من الإصلاحات التي قامت بها، فقد تم التأكد منها أيضاً حيث أن الجزائر باشرت بالقيام بالعديد من الإصلاحات التي استهدفت قطاع التجارة الخارجية، بدءاً من مرحلة احتكارها لهذا القطاع خلال فترة ما بعد الاستقلال، و التي تعد ضرورة دفعتها إليها الظروف الاقتصادية آنذاك، ثم شرعت في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي من خلاله تم تحقيق العديد من التغييرات على مستوى المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، و كخطوة لتفعيل دورها و المشاركة في النظام العالمي الجديد للتجارة الخارجية تسارعت إلى الانضمام في التجمعات و التكتلات العالمية و الإقليمية، و التي نجد منها محاولتها للانضمام في المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى التوقيع على اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي(دول شمال المتوسطي) في إطار الشراكة الأورو- متوسطية، و غيرها من التجمعات الاقتصادية الأخرى، و بالتالي فإن الجزائر بهذا قد تمكنت فعلاً من الرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال علاقاتها مع الشركاء الأجانب بالشكل الذي عاد عليها بالمكاسب الكبيرة في اقتصادها الوطني، إلا أنه ما يلاحظ في التجارة الخارجية لهذه الأخيرة هو تركزها الواضح على قطاع واحد في ميدان الصادرات هو قطاع المحروقات بنسب كبيرة تفوق 96 %، ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات في هذا المجال.

نتائـــج الدراســـة:

من خلال هذا البحث يمكن التوصل إلى النتائـج التاليـة:

- تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول ، ذلك لأن تحرير التجارة الخارجية تقوم على مبدأ الحرية في إجراء المعاملات من دون قيود و حواجز مع العالم الخارجي ، لذلك فهي تمكن من إجراء المعاملات في سياق يخدم الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق العوائد ذات الأثر على مناحي الحياة للأفراد و الجماعات.
- إن سعي البلدان النامية و منها الجزائر إلى الانخراط في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق القيام بإصلاحات شاملة تستهدف قطاع التجارة الخارجية لوحظ في أولى خطواته ظهور مؤشرات و نتائج سلبية، خاصة ما تعلق منها بالعالم الخارجي (كمؤشرات الميزان التجاري)، لكن هذه النتائج لن تكون كذلك على المدى الطويل إذ تتحسن تدريجيا مع التقدم في عمليات الإصلاح و معالجة مواضع الاختلال وفق متطلبات التعامل مع العالم الخارجي.
- كضرورة لمواكبة التطورات على الصعيد العالمي نجد الجزائر في خلال مسيرتها عكفت إلى تطبيق العديد من الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية بدءاً من فترة ما بعد الاستقلال (بعد 1962)، حيث اتبعت سياسة الحماية لتجارتها الخارجية إلى غاية بداية السبعينات أين عملت الدولة على تأميم تجارتها الخارجية (الاحتكار)، وصولا إلى مرحلة التحرير أين أنشئت العديد من المؤسسات العاملة في القطاع من أجل القيام بدور فاعل في تسهيل الإجراءات الخاصة بهذا القطاع، كما سنت العديد من التشريعات و القوانين لتنظيم و تسهيل حركة هذه الأخيرة.
- إن انتهاج الجزائر و توجهها نحو الاقتصاد المخطط في الفترة التي أعقبت استقلالها جعلتها تعاني من وضعيات اقتصادية صعبة، كما جعلها تعمل على تطبيق برامج إصلاح شاملة في اقتصادها، اعتبرت في ذات الوقت ملزمة لأنها كانت عبارة عن خطط مقترحة من قبل صندوق النقد الدولي نظير تقديمه لتسهيلات مالية إلى الجزائر أثناء المراحل الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني، و هذه الإجراءات من الصندوق كانت هادفة و مقيدة بتبني سياسة جديدة مبنية على الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية.
- كما و أنه من خلال تحليلنا للتوجه الجديد للتجارة الخارجية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق، يتضح جليا أن الجزائر شرعت في مفاوضات مطولة بغية الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة كي تستفيد من المزايا المقدمة للدول المنضمة تحت لواءها، ولكن لهشاشة القاعدة الاقتصادية في بلادنا وعدم الاستعداد لهذا الانضمام يرتقب أن تجني عواقب وخيمة.

- كذلك من خلال البحث نجد أن الاقتصاد الجزائري في حقيقته عبارة عن اقتصاد ريعي معتمد كلية على منتوج تصديري واحد هو البترول من خلال قطاع المحروقات الذي يشكل ما نسبته حوالي 95 % من مجموع الصادرات الإجمالية، و هذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني للخطر من خلال تذبذب الأسعار لهذا المنتوج في الأسواق العالمية، و أما ما تعلق بالقطاعات التصديرية الأخرى فنجدها في الغالب تصل إلى 03 % و هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما تملكه الجزائر من مقدرات من شأنه أن تسهم في رفع هذه النسبة إلى مستويات مقبولة و منافسة، خاصة إذا كان الحديث و التوجه إلى قطاع الزراعة.

التوصيات:

يمكن من خلال هذا البحث تقديم التوصيات التالية:

- مواصلة السعي من أجل تحرير التجارة الخارجية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتحرير قطاع التجارة الخارجية و تفعيلها بما يخدم الاقتصاد الوطني و يعزز مركزه في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة المطروحة على صعيد الأسواق الدولية.
- لا بد من العمل بما يمكن من الاستفادة من عملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية عن طريق تسخير كل المتطلبات الخاصة بذلك مع العمل على بناء استراتيجيات هادفة لتحصيل المكاسب و درء الخسائر عن الاقتصاد الوطني.
- كذلك لا بد من وضع إستراتيجية وطنية للحث على المضي قدماً نحو الأسواق العالمية و ذلك من خلال تحفيزهم على عمليات التصدير من انتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير ، كما يكون في الوقت نفسه العمل على الإحلال محل الواردات في الاقتصاد الوطني لخفض فاتورة الاستيراد الباهظة.
- كما يعزى كذلك في الاقتصاد الوطني أن يكون هناك تشجيع و تحفيز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأن تلعب دوراً فاعلاً في ميدان التجارة الدولية، من خلال العمل على إتاحة الفرص لها للقيام بعمليات التصدير و المنافسة في الأسواق العالمية.
- بالإضافة إلى العمل على تطوير القطاعات خارج المحروقات كبديل أساسي للبترول، لأجل الخروج من دائرة الخطر التي من الممكن أن تصيب هذا المنتوج في الأسواق العالمية كما الإشارة إليه سابقاً.

آفـاق الدراســة:

إنه و بالرغم من محاولتنا للربط بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في هذا البحث عن طريق بيان مدى التأثير و التأثر بين المتغيرين إلا أن هذه الدراسة تبقى محدودة، ذلك أنه حين الحديث عن الانفتاح للاقتصاد كان التركيز للانفتاح في الميدان التجاري عنه في القطاع المالي، كما اشتملت دراستنا على متغيرات محدودة تمثلت في كل من الصادرات، الواردات و الناتج الإجمالي و أهملت متغيرات أخرى تكون مهمة في مثل هذه الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، لذلك من خلال هذه الدراسة يمكن أن نفتح آفاقاً و مجالات أخرى تكون جديرة بالدراسة في مثل هذه الميادين من التجارة الدولية و النمو الاقتصادي كما يلي:

- كيف يمكن أن نوازن بين متطلبات و احتياجات الدولة للقيام بعملية تحرير التجارة الخارجية و تحقيق النمو الاقتصادي.
- في إطار عملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية ما هي الاستراتيجيات الواجب تتبعها للاستفادة من هذا الوضع الجديد مع مراعاة العدول عن مختلف الآثار و العوائق التي يمكن أن تنجم من ذلك.
- و هل يمكن اعتبار تحرير قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني و أداة لتعزيز القدرة التنافسية و الحصول على مركز تنافسي في السوق العالمية.
- كما يمكن أن نلفت الانتباه إلى موضوع مهم و هو مدى قدرة الدولة على العمل على التخصص في ميدان التجارة الدولية و أثر ذلك على النمو الاقتصادي في البلد.
- كذلك مدى فعالية كثافة المهارة لليد العاملة في التجارة الدولية كمحفز على النمو في البلد، بالإضافة إلى احتساب التقدم التكنولوجي و مدى تأثيره على المبادلات التجارية العالمية و حفز النمو في البلدان الراعية له.

قائمـــــــة المراجع

- **باللغــة العربيــة:**

الكتــب:

1. أحمد حشيش عادل ، محمد الفولي أسامة و محمدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر 1998.
2. أكيوز يلماظ ، الدول النامية و التجارة العالمية " الأداء و الآفاق المستقبلية "(تعريب: السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح)، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2006.
3. بليح أحمد بديع ، الاقتصاد الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.
4. تودارو ميشيل ، التنمية الاقتصادية (ترجمة و تعريب: محمود حسن حسني و محمود حامد حمود)، المملكة العربية السعودية- الرياض- دار المريخ للنشر، 2006.
5. تومي صالح ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004.
6. جامع أحمد ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
7. حسن بهلول محمد بلقاسم ، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
8. حسن فليح فليح ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، ط 01، 2004
9. حشيش أحمد عادل ، الفولي أسامة محمد و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، بدون ناشر، 1988.
10. حشيش أحمد عادل و محمود شهاب مجدي ، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر 1988.
11. خالدي الهادي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، بوزريعة، أفريل 1996.
12. زايري بلقاسم ، اقتصاديات التجارة الدولية " نماذج نظرية و تمارين "، دار الأديب للنشر و التوزيع، وهران، 2006.
13. زغلول بشير سعد ، دليلك إلى البرنامج الإحصائي، الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية، بغداد، 2003.
14. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1998.
15. شعباني إسماعيل ، مقدمة في اقتصاد التنمية، الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع، ط 02، 1997.
16. شهاب محمود مجدي ، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
17. عبد الحميد عبد المطلب ، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
18. عبد الظاهر أحمد سهير و محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1999.

19. عجمية محمد عبد العزيز ، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996.
20. عجمية محمد عبد العزيز ، ناصف إيمان عطية، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2000.
21. عفيفي حاتم سامي ، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987.
22. عمر حسين ، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، الجزائر، 1994.
23. العيسوي إبراهيم ، الجات و أخواتها(النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
24. فيصل يونس عبد الزهرة ، مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002.
25. محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
26. وديع محمد عدنان ، قياس التنمية و مؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2002.

أطروحات الدكتوراء و مذكرات الماجستيـر:

1. أوقارة عبد الحليم ، دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر (1969- 2002)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2006/2005.
2. بوطمين سامية ، انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2001.
3. حشماوي محمد ، التجارة الدولية التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية الجزائر،1994.
4. السعيدي وصاف ، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004.
5. سلطاني سلمى ، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط و التنمية(غير منشورة)، كلية العوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2003.
6. عبيدة بوتشيشة سليمة ، الإصلاحات الحديثة على التجارة الخارجية " حالة الجزائر "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الخروبة الجزائر، 2001 (نوقشت يوم 2002/10/31).
7. كبير سمية ، التجارة الخارجية و تمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001.

8. مسغوني منى ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005.
9. موساوي عبد الله ، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية (حالة الجزائر 89- 1999)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2002.
10. ميموني سمير ، الشراكة الأورو- متوسطية بين الطموحات و الواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.

المقـالات و البحوث العلميـة:

1. براق محمد و ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006.
2. تومي صالح ، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الباحث، ورقلة، العدد الرابع،2006.
3. خضر حسن ، برنامج إصلاح التجارة الخارجية و تقييمها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2007.
4. دادي عدون ناصر ، متناولي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد03، ورقلة،2005.
5. زايري بلقاسم ، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات اقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004.
6. زروق جمال الدين ، اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية " الدروس المستفادة و التحديات الجديدة أمام الدول النامية و منها العربية "، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2003.
7. زعباط عبد الحميد ، المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة دول التعريفة والتجارة (GAAT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد 2005/03.
8. زغيب شهرزاد و لمياء عماني، الاقتصاد الجزائري و متطلبات الشراكة الأورو- جزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006.
9. صالحي صالح ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001.

10. غلاب نعيمة و زينات دراجي، انعكاسات الانضمام للمنضمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام التجار ي العالمي الجديد ، عنابة، أفريل 2002.
11. قطاف ليلى، اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006.
12. قويدري محمد ، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية،: مجلة الباحث، العدد01، ورقلة،2002.
13. مفتاح صالح ، تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004.
14. ولهي بوعلام و عجلان العياشي، محاولة تحليل و تقييم الجباية الجمركية في ظل الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ، الملتقى الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري13- 14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006.

- **الجرائـد الرسميـة**:

1. الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في 02/15/ 1974.
2. الجريدة الرسمية رقم 36، الصادر بتاريخ 09/06/ 1988.
3. الجريدة الرسمية، العدد10، الصادرة في سنة 1987.
4. الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 05/20/ 1991.
5. الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في سنة 1996.

- **القوانيـن و المراسيم**:

1. الأمر 74 – 72 الصادر في 01/30/ 1974
2. الأمر رقم 71- 68 المؤرخ في 1971/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1972.
3. الأمر رقم 72- 68 المؤرخ في 12/29/ 1972.
4. القانون رقم 78-02 المؤرخ في 02/11/ 1978 المتضمن تأميم التجارة الخارجية.
5. القانون 88 – 29 المؤرخ في 1988/07/19 المتعلق بممارسة احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة.
6. تعليمة رئيس الحكومة رقم 625 المتعلقة بإحصاء اللجنة المؤقتة.

- **الجرائد و المنشـورات:**

1. جريدة الخبر اليومي، العدد 5360، يوم 2008/06/30.
2. جريدة الشروق اليومي، العدد 2373، يوم 2008/08/07.

- **التقارير الوطنية و الدولية:**

1. ترجمة الحوصلة الإجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2007، مديرية تقييم التجارة الخارجية و تنظيمها، المديرية العامة للتجارة الخارجية، وزارة التجارة، الجزائر، 2008.
2. أرقام التجارة الخارجية بالنسبة للشهرين الأولين من 2008، ترجمة لمقال من جريدة المنبر لاتريبون (نشر في 2008/03/24 بقلم راضية جوزي)، الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية، 2008.(www.minicommerce.gov.dz).
3. آخر التطورات و الآفاق المستقبلية الاقتصادية "خلق فرص العمل في حقبة معدلات النمو المرتفعة 2007 " (ملخص تنفيذي)، منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،البنك الدولي، 2007.
4. دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار، 1989.
5. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العمة العشرون (جوان 2001).
6. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، اتفاقيات التجارة الإقليمية و قواعد منظمة التجارة العالمية، أوراق موجزة من الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، 10-2003/09/14، المكسيك.

- **قائمـة المراجـع باللغـة الأجنبيـة:**

- **Les Ouvrages:**

1. Albertini Jean – Marie et Ahmed Silem, Lexique économique, 3 eme édition, Dollaz édition, Paris, 1989.
2. Ammor Belhimer, La dette extérieur de L'Algérie, Casbah édition, Alger, 1998, P202.
3. Benissad Hocine, L'adjustement Structurel – Objectif et Expériences, Alin Édition, Décembre 1993.
4. Benissad Hocine, Algérie restructuration et reforme économiques, opu, 1994.
5. Benissad Hocine, économie de dévelepment de l'Algérie, 2eme Edition, OPU, 1982.

- **Les Thèses:**

1. Hachemi Malika, La Libéralisation du Commerce Extérieur dans Le Cadre des Reformes Economique " le cas Algérien ", Mémoire de Magistère en Science de Gestion, Option: Finances(Non Manifeste), Ecole Supérieur de Commerce, Alger,2003.

- **Les Articles et Les Recherches Scientifiques:**

1. Andreas Billmier and Tommaso Nannicini, Trade Openness and Growth: Pursuing Empirical Glasnost, IMF Working Paper wp/07/156, Middle East and Central Asia Department, IMF, june 2007.
2. Finger J.M et Shuler P, implementation of Uruguay round commitments : the development challenge " presented to WTO/WB conference an " developing countries in millennium round, WTO Secretariat, center w. rappard , genera 20-21 September 1999.
3. Francisco Rodriguez and Dani Rodrik, Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to The Cross-National Evidence, University of Maryland and Harvard University, May 2000.
4. Jean-Louis Combes, Patrick.G,…; Ouverture sur L'Extérieur et Instabilité des Taux de Croissance, CERDI, CNRS et Université d'Auvergne, Clermont Ferrand 1999.
5. Marc Bacchetta and Marion Jansen, Adjusting to Trade Liberalization " The role of Policy, Institution and WTO disciplines "(studies special) ,world Trade Organization, April 2003.
6. Piritta Sorsa, Algeria – The Real Exchange Rate - Export Diversification - and Trade Protection, IMF Working Paper wp/99/49, Policy Development and Review Department, IMF, 1999.
7. yi wu, li zeng, The Impact of Trade liberalization on the Trade balance in developing countries, IMF Paper , WP/08/14, January 2008.

- **Les Rapports Nationale et International:**

1. La Situation Economique et Financière a fin 2002, Direction Générale des Etude et Prévision, Ministre Financer, Novembre 2003, Alger.
2. Centre Africain de Politique Commerciale(CAPC), Libéralisation commerciale et développement: Quelles leçons pour l'Afrique?, Commission économique pour l'Afrique, Septembre 2004.
3. UNECTAD Hand-Book of STATISTICS 2006. http://www.unctad.org/en/docs/tdstat31_en.pdf
4. Rapport des services du FMI sur les consultations de 2006 au titre de l'article IV, Algérie, Services du FMI pour les consultation de 2006 avec l'Algérie, Approuvé par Amor Tahari et Scott Brown, 18/12/2006

5. UNDP, Human Development Report 2007/2008, Fighting climate change: Human solidarity in a divided world, 1 UN Plaza, New York, 10017, USA.

- **Les Programmes de Software:**

1. LEAD TECHNOLOGIES, SPSS 11.01, [Program], Standard Versions, Release 11.0.0 (19 sep, 2001), 1991/2000.
2. David lilien et autres, EVIEWS 4.0, [Program], Standard Edition, (October 16, 2001 build), Quantative micro software, 1994/2000.